جامـــــعة وهـــــران 2
كلية الحقوق و العلوم السيـــــاسية

أطروحـــــة

للحصول على شهـــــــــادة دكتوراه في العلوم
في العلـــــوم السيـــــاسية والعلاقات الدولية
تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

الدمقرطة والاستقرار السياسي في الدول العربية المعاصرة (الجزائر ومصر: دراسة مقارنة)

مقدمة ومناقشة علنا من طرف
السيد: زنـــاتي فـــؤاد

أمام لجنـــة المناقشـــة

اللقب والاسم	الرتبـــــة	المؤسسة الأصلـــية	الصـــــفة
شعنان مسعود	أستاذ	جامعة الجزائر 3	رئيـــــسا
بن نعمية عبد المجيد	أستاذ	جامعة وهران 1	مقـــــررا
صافو محمد	أستاذ	جامعة وهران 2	منـــــاقشا
زيدان جمال	أستاذ	جامعة سعيدة	منـــــاقشا
بن سدات نصر الدين	أستاذ	جامعة وهران 2	منـــــاقشا
برابح محمد	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة وهران 2	منـــــاقشا

السـنة: 2023/2022

﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ
الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ
الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ
الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾

[سورة سبأ، الآية 6]

الإهداء

أهديك أبي ترحمي ودعائي ربي لك بالمغفرة، والرحمة، وأن يجمعنا في جنة الفردوس..

عذرا أبي..

إليك أمي أهدي ثمرة عملي مرتين، وأمامك أنحني.. علّها تخف وحشة أبي..

إلى زوجتي.. وأبنائي

إلى إخوتي وأخواتي وأسرهم..

إلى عائلة أخي خالد بن عطاء الله رحمة الله عليه

إلى أصدقائي..

إلى كل من علمني من الإبتدائي إلى الجامعة..

شكرى للذى لا تقوى كلماتى على شكره... إلى أستاذى الفاضل والقدير البروفيسور **بن نعمية عبد المجيد**، الذى أشكره جزيل الشكر على تقبله الإشراف على عملى هذا وأشكره وأقدره على صبره معى حتى أتمه...معذرة أستاذى...

شكرى موصول إلى الأساتذة الأفاضل على تقبلهم عضوية لجنة مناقشة هذه الأطروحة ولكم يشرفنى أن أحظى بشرف تصويب عملى من قبل نخبة علمية من أفذاذ المعرفة فى بلدنا الغالى. شكرا للبروفيسور **شعناق مسعود** على تقبله عضوية اللجنة ورئاستها، والشكر للبروفيسور **صافو محمد** والبروفيسور **بن سدات نصر الدين** وللبروفيسور **زيداق جمال** ولأستاذى البروفيسور **برابح محمد** على ما سيهدونى من ملاحظات ونقد..

الشكر موصول إلى الأخت **الدكتورة مقدم إبتسام** على ما قدمت لى من مساعدة فلها منى كل التقدير والعرفان

والشكر موصول بجزيل العرفان والتقدير لطاقم مصلحة ما بعد التدرج لدى نيابة عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية وعلى رأسهم **الدكتور توفيق ذراعو**.

قائمة المختصرات:

المختصرات	المعنى
ج.ت.و FLN	جبهة التحرير الوطني
ج.ق.إ FFS	جبهة القوى الاشتراكية
ج.إ.إ FIS	الجبهة الإسلامية للإنقاذ
ت.و.د RND	التجمع الوطني الديمقراطي
ح.ت.و PRN	حزب التجمع الوطني
ح.م.س MSP	حركة مجتمع السلم
ت.ث.د RCD	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
ب.ع BM	البنك العالمي
ص.ن.د FMI	صندوق النقد الدولي
ن.ب CP	نادي باريس
م.د.د.إ IDEA	المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

مقدمة

يحتل موضوع الديمقراطية ومختلف المظاهر والعمليات التي تميزها اهتماما كبيرا لدى الدارسين والباحثين من جهة ولدى رجال السياسة وصناع القرار من جهة ثانية، وهذا نظرا لما يتصف به هذا الموضوع من ديناميكية وتجدد من مرحلة إلى مرحلة، هذا من جانب، ومن جانب آخر نظرا لتأثير هذا المتغير على كثير من المتغيرات الأخرى التي تتعلق بالحياة السياسية للدول والأمم، من مثل طبيعة أنظمة الحكم، وآليات ذلك، وكذا التنظيم المؤسساتي للدولة، العلاقات بين السلطات ومختلف الهيئات فيها، والتفاعلات بين مختلف القوى الفاعلة أو المؤثرة في العملية السياسية، ويقع ضمن هذا السياق علاقة الدمقرطة باعتبارها تعبر عن حالة ديمقراطية معينة وعلاقتها بالاستقرار السياسي.

يعزى هذا الوضع السياسي الذي تشهده المنطقة العربية منذ 2010 إلى جملة من العوامل الداخلية والدولية التي أدت إلى هذا الحراك الذي ـ في الواقع ـ بدأ منذ عقود، خاصة في ظل التراكمات التي ولدتها حالة الانغلاق التي كرستها الأنظمة الأحادية والتي رسخت حالة من التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي ما انعكس على تعطيل المسارات الطبيعية لعملية التحول السياسي في الدول العربية، الأمر الذي نجم عنه تأجيل مشروع الدمقرطة رغم المحاولات التي لم تتعد حدود التغييرات الشكلية للعملية السياسية.

أفرزت هذه المرحلة جملة من النتائج وأدت إلى اعادة انتاج بعض المفاهيم مثل الحرية والعدالة والديمقراطية والمشاركة والإصلاح والتغيير والثورة، هي مفاهيم حملت متضمنات التغيير الجذري حاول روادها التأثير بها على المضامين الدستورية والقانونية في البلدان العربية.

أولا: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية التي يلقاها المتغيرين المحددين لها، وهما الدمقرطة والاستقرار السياسي من كونهما أولا متغيرين قابلين للقياس، وثانيا كونهما متغيرين مركبين من مجموعة من المتغيرات، الأمر الذي يجعل البحث في

مثل هذه العلاقة يتسم بالتعقيد والتركيب، هذا من جانب، ومن جانب آخر، كون الدراسة تبحث في واقع سياسي متميز بجملة من السمات والخصائص التي جعلته محل اهتمام العديد من الباحثين والدارسين الذين توقعوا له مجموعة من المآلات والنتائج التي ابتعدت أحيانا عن الواقع، في حين اقتربت أخرى منه خاصة حينما تعلق الأمر بالدراسات الاستشرافية التي حللت الواقع السياسي العربي.

وتتضح أهمية هذا البحث أيضا من كونه دراسة مقارنة لمتغيري الدمقرطة والاستقرار السياسي في بلدين يشتركان في عديد من الخصائص والسمات التاريخية والاقتصادية والثقافية، ومر كلاهما بمراحل تتشابه في كثير من المحطات، لذلك ينصب اهتمام هذه الدراسة على عقد المقارنات التي تستهدف التعميم.

ثانيا: إشكالية الدراسة:

إن الامعان في المعطيات التي تتعلق بالخصوصية العربية، من حيث أنظمة الحكم فيها، ومن حيث الثقافة السياسية السائدة، ومن حيث فلسفة الحكم التي تقودها النخب الحاكمة التي هي الأخرى لها سماتها ومميزاتها، ومن حيث دور الفواعل غير الرسمية وغير الوطنية وتأثيرها في صناعة القرار، ومن حيث المعطى التاريخي للتجربة الطويلة مع الاحتلال، ومن حيث الثقافة المؤسساتية والدستورية المتبناة في هذه الدول، ومن حيث البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات العربية. كل هذا يفرض ضرورة اعتماد التحليل العلمي المعمق لمختلف أوجه العلاقة بين هذه المتغيرات في الواقع السياسي العربي من خلال الدراسة المقارنة للموضوع في كل من الجزائر ومصر.

وضمن السياق نفسه تأتي هذه الدراسة لتبحث في الاشكالية التي تتمحور حول البحث في العوامل المسؤولة عن حالة اللااستقرار المستدامة التي تعيشها المنطقة العربية، خاصة بالنظر إلى أن هذه الحالة طالت وزادت سوءا مع موجات التحول الديمقراطي، ومع الحراك السياسي الذي تعرفه المنطقة منذ عقود، لذلك

أصبح التساؤل يفرض نفسه حول العلاقة بين مساعي الدمقرطة ومراحلها وعلاقتها بالاستقرار السياسي الذي أصبح منحناه في هبوط متزايد ومتسارع.

ومن ما سبق تتبلور الإشكالية الرئيسية للدراسة في التساؤل التالي: **كيف تؤثر الدمقرطة في الاستقرار السياسي؟**

ثالثا: فرضيات الدراسة:

- كلما زاد مستوى الدمقرطة زادت درجة الاستقرار السياسي
- كلما طالت مرحلة الانتقال الديمقراطي ضعفت مستويات الاستقرار السياسي
- تناقص الشرعية السياسية يؤدي إلى لا ديمقراطية انتقال السلطة ما ينتج عدم استقرار سياسي.
- يؤدي الإصلاح الداخلي التشاركي والتدريجي إلى تقليل احتمالات عدم الاستقرار والفوضى.

رابعا: أهداف الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة البحث في العلاقات والارتباطات الموجودة بين متغيري الدمقرطة والاستقرار السياسي، من حيث اعتبار الأول يتكون من مرحلتين مرحلة الانتقال الديمقراطي ومرحلة التحول الديمقراطي، على أن يتم البحث في حالة الاستقرار السياسي في خلال المرحلتين، وهذا في مختلف مستويات الاستقرار السياسي سواء تعلق الأمر باستقرار الدولة أو استقرار النظام السياسي وما يتبع كل مستوى من مظاهر الاستقرار على مختلف المؤسسات والهيئات والعمليات التي تحدد العملية السياسية في أي بلد، ويكون تحقيق ذلك من خلال العناصر التالية:

1. البحث في جدوى الاسقاطات التي تتم في كثير من التحاليل على الواقع العربي بالاستناد إلى افرازات موجات التحول الديمقراطي في أقطار ليست عربية، واختبار ذلك في كل من الجزائر ومصر.

2. البحث في تأثيرات الحراك السياسي الحاصل في المنطقة على التطور الديمقراطي وعلى الاستقرار السياسي في الدولتين محل الدراسة.
3. المقارنة بين الحالة الجزائرية والحالة المصرية بخصوص التحولات السياسية التي عرفتها كل منهما وتحليل مسار هذه التحولات ونتائجها في البلدين وهذا من منظور مقارن.
4. البحث في جدوى الاصلاحات السياسية التي تم اعتمادها في البلدين وتأثير مستوى فاعليتها على الدمقرطة والاستقرار السياسي في النظام السياسي في كل من الجزائر ومصر.

خامسا: منهجية الدراسة وأدوات البحث:

منهجية الدراسة تتجلى من خلال مناهج البحث المعتمدة وأدوات التحليل المستخدمة من جهة، ومن جهة أخرى من خلال المقاربات المستعان بها في تحليل مختلف جوانب اشكاليتها واختبار فروضها العلمية.

1. **مستوى المناهج وأدوات التحليل:**

تقتضي اشكالية الدراسة اعتماد ثنائية منهجية تجمع بين المنهج المقارن والمنهج التاريخي، مع اعتماد أسلوب تحليل المضمون لاستقراء المضامين الدستورية والخطابات السياسية الرسمية والحزبية بغية تتبع المتغيرات والعوامل المتحكمة في توجيه المسار الديمقراطي وتأثيراتها على الاستقرار السياسي، إضافة إلى الاستعانة بأسلوب التحليل الكمي باستخدام المؤشرات.

- **المنهج المقارن:** تفرضه طبيعة الدراسة الواضحة في عنوانها الرئيسي، حيث يمكن هذا المنهج من تحييد عوامل التشابه، وحصر العوامل المسؤولة عن الاختلاف بين حالتين تتشابهان في كثير من

المتغيرات، لكن هناك اختلافات في النتائج الناجمة عن تطبيق بعض الاجراءات والعمليات التي تقتضيها عملية الدمقرطة.

- **المنهج التاريخي:** لا يمكن لأي دراسة سياسية أن تتم دون الاستعانة بالمنهج التاريخي، وقد قيل أن التاريخ هو سياسة الماضي، وسياسة الحاضر هي تاريخ المستقبل. وبحكم أن الدراسة تنصب على التحليل المقارن لمختلف المراحل والمحطات التي مرت بهما التطورات السياسية في كل من الجزائر ومصر، فإن ذلك يفرض تطبيق التفسير التاريخي لمختلف النتائج من خلال بحث الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج ومقارنتها في البلدين محل الدراسة.
- **كما استعان البحث ببعض وسائل التحليل الكمي عبر قياس مؤشرات متغيري الدراسة من خلال معاملي الارتباط "بيرسون" و"سبيرمان"**، وفي تحديد مدى الارتباط بين بعض من مؤشرات الدمقرطة ومؤشرات الاستقرار السياسي، إضافة إلى اعتماد التمثيل البياني لتلك الارتباطات.

2. <u>مستوى المقاربات</u>:

استعانة الدراسة باقترابين رئيسيين هما اقتراب النخبة، واقتراب علاقة الدولة بالمجتمع. أما الأول فاعتمدته الدراسة في جميع أطوارها خاصة عند دراسة البنى السياسية والعلاقات والتفاعلات التي تتنازعها وكيف أثرت صراعاتها على تمظهرات السلطة وتوازنات أنظمة الحكم، وكيف انعكس ذلك على الدمقرطة وأثر على حالة الاستقرار السياسي في البلدين محل المقارنة. أما اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع فقد تمت الاستعانة بأطروحاته من أجل تحليل دور طبيعة تلك العلاقة في الجزائر ومصر في توجهات وخصوصيات النظامين السياسيين في كلا البلدين، وفي طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع مرورا ببحث طبيعة علاقة السلطة بالدولة في البلدين،

وكيف أثر ذلك على مسارات التحولات السياسية في البلدين من منظور عملية دمقرطة الحياة السياسية.

سادسا: أطر الدراسة:

1. **<u>الإطار المكاني:</u>** يتمثل في دراسة الدول العربية كإطار إقليمي، من خلال تحليل الموضوع في الجزائر ومصر باعتبارهما من الحالات العربية التي تجتمع فيها جل السمات والعناصر المميزة للتجارب العربية في مسار الدمقرطة، كما تجتمع فيها أيضا أغلب مظاهر عدم الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى كون الدولتين من أهم الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية بارزة في المنطقة العربية.

ومن جانب آخر يأتي الاهتمام بهذين البلدين نظرا للمكانة الاستراتيجية التي يحتلانها ضمن الاهتمامات البحثية، وكذا الاهتمامات الغربية بحكم موقعهما الجيو استراتيجي الهام، ونظرا للدور المحوري للدولتين في مختلف التغيرات والتوازنات الحاصلة في المنطقة العربية.

2. **<u>الإطار الزماني:</u>** يتحدد المجال الزماني للدراسة بالنظر إلى متغير الدمقرطة الذي يعبر عن مرحلة هامة في التطور السياسي في المنطقة العربية وفي البلدين محل المقارنة في هذا البحث. ونظرا للاختلاف الزمني بين البلدين في الدخول في تجربة الدمقرطة، فإنه استعيض عن تحديد مجال الدراسة الزمني بالسنوات أو التواريخ الرقمية، تم التعبير عن هذا الإطار بمرحلة الدمقرطة. دون أن يمنع ذلك من تحديد بعض التواريخ المحددة بالسنوات تخص بعض المجوانب من الدراسة حيث تبرز التواريخ في عناوين بعض المباحث والمطالب. مع الإشارة إلى أن الأطروحة تقف في حدّها الزمني الثاني عند العام 2020؛ حيث حدّد في الجزائر بصدور دستور 30 ديسمبر 2020، وحدّد في مصر بانتخابات مجلس النواب التي أجريت في نهاية أكتوبر 2020.

سابعا: أدبيات الموضوع:

يقع موضوع هذا البحث ضمن اهتمامات عديد الدارسين والباحثين الذين خاضوا في كثير من إشكالاته المعرفية والعملية، لذلك يتميّز الموضوع بزخم من الأدبيات التي طرقت مختلف جوانبه. ولعل من أبرز تلك الأدبيات التي حاولت اعتمدتها الدراسة الحالية مؤلفات الروّاد المعاصرين من المفكرين والمختصين في الدراسات السياسية على الصعيدين العربي والعالمي.

1. **مستوى الأدبيات العالمية:**

من أبرز تلك الأدبيات مؤلفات عالم السياسة الأمريكي صامويل هانتنجتون من خلال مؤلفه الشهير **" الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"**، ترجمة: عبد الوهاب علوب في طبعته الصادرة العام 1993. حيث تم اعتماد هذا المؤلف بشكل واسع في الفصل الأول من هذه الدراسة من خلال الأطروحات النظرية التي قدمها هانتنجتون والتي تتعلق بعملية الدمقرطة وربطها ببعض العوامل الخاصة بالأنظمة العربية. كما تمت الاستعانة به من خلال محاولة إجراء بعض الإسقاطات من تلك الأطروحات على عملية الدمقرطة في كل من الجزائر ومصر خاصة فيما يتعلق بالموجة الثالثة من الدمقرطة وشروط تحققها. مع محاولة اكتشاف مواطن صدقية تلك الأطروحات ومطابقتها لواقع وخصوصيات البلدين محل المقارنة.

ومن الأدبيات البارزة التي كرس صاحبها عديد منتوجه العلمي لبحث أبرز الإشكالات التي تتعلق بالديمقراطية والتحولات المصاحبة لها، المؤلف الذي يحمل عنوان **"عن الديمقراطية"**، حيث أفاد هذه الدراسة فيما يتعلق بالجانب المفاهيمي والنظري لموضوع الدمقرطة. كما تمت الاستعانة بأطروحاته حول الجوانب المؤسسية والعمليات التي اعتبرها دال من قبيل معايير تحقق الديمقراطية. وقد حاولت الدراسة الحالية الاستعانة بنمط المقارنة الذي طرحه "دال" بين أنظمة الحكم وتقييم مدى ديمقراطيتها ومحاولة تطبيقه على المقارنة بين الجزائر ومصر،

هذا من جهة. ومن جهة أخرى اعتماد أطروحة "دال" في متابعة أنظمة الحكم في البلدين خلال فترات زمنية محددة من أجل تتبع متى وكيف تكون أكثر أو أقل ديمقراطية، ثم بحث العوامل المسؤولة عن كل حالة وضع.

أما ثالث تلك الأدبيات الذي يعدّ صاحبه رائدا هو الآخر في الفكر السياسي والتاليف التاريخي هو ما كتبه "ملفين آى يوروفسكي" وحمل عنوان **"أوراق الديمقراطية"** التي نشرتها وزارة الخارجية الأمريكية في مؤلف حمل عنوان **الديمقراطية الأمريكية: التاريخ والمرتكزات،** وترجمها إلى اللغة العربية حسن عبد ربه المصري، الصادر في طبعته الثاني العام 2009. حيث تم اعتماد أطروحات "يوروفسكي" في تدعيم النقد الموجه لأطروحات الدمقرطة من وجهة النظر الغربية الليبرالية. ورغم تطرقه إلى التناقضات التي تشوب العملية الديمقراطية إلا أنه لا ينسلخ عن دوائر التفكير الغربية المروّجة للنموذج الأحادي الأمريكي في بث ونشر الديمقراطية.

2. مستوى الأدبيات العربية:

أما عن الأدبيات العربية البارزة التي تمت الاستعانة بها في هذا البحث فهي متعددة، لعل ابرزها وأكثرها استخداما في هذه الدراسة ما يلي:

- الدراسة التي قدمها المفكر العربي نصر محمد عارف حول "نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية: الإمكانات والإشكالات"، ، مداخلة مقدمة أمام ملتقى الباحثين السياسيين العرب، حيث أفادت هذه الدراسة البحث الحالي في أكثر من موقع خاصة فيما يرتبط باقتراب النخبة الذي اعتمدته هذه الدراسة في تحليل بعض من جوانب اشكاليتها.
- مؤلف جماعي بعنوان ط**المجتمع والدولة في الوطن العربي"**، الذي نسقه وأشرف على تحريره أحد الرواد العرب المعاصرين سعد الدين ابراهيم، والصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية العام 2005. وهي مجموعة من الدراسات قدمها مجموعة من الباحثين، تمت الاستعانة بعدد منها في

اسقاط اقتراب علاقة الدولة والمجتمع الذي اعتمدته هذه الأطروحة في بحث اشكاليتها واختبار فروضها.

- **مؤلف بعنوان "الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي"**، قاده رائد عربي آخر مختص في الأنظمة السياسية العربية علي الدين هلال بمعية باحثين عرب آخرين، والصادر العام 1998 عن مركز دراسات الوةحدة العربية، حيث تمت الاستعانة ببعض من الأفكار والأطروحات الواردة فيه من أجل تتبع مسارات الدمقرطة في البلدين مقارنة مع دول عربية أخرى وربطها بمجالي الحقوق والحريات.
- أما مؤلفات ثناء فؤاد عبد الله، المختصة العربية في الأنظمة العربية فقد كانت حاضرة في رصيد هذه الدراسة من المراجع، ومن أبرزها مؤلفها بعنوان " آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي" الصادر هو الآخر عن مركز دراسات الوحدة العربية العام 2004، ومؤلفها بعنوان "مستقبل الديمقراطية في مصر" الصادر هو الآخر عن المركز نفسه العام 2005، إضافة إلى المؤلف الجماعي الذي تصدرت مجموعة الباحثين المشاركين فيه حول **"جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر بين 25 يناير و30 يونيو"**، الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العام 2014.
- ولا يمكن الخوض في موضوع حول تحليل الديمقراطية في الدول العربية دون الاستعانة بمؤلفات واسهامات المفكر العربي برهان غليون، الذي تحضر أطروحاته من خلال بعض من مؤلفاته على نحو الكتاب الجماعي الذي قدم له والذي عنوانه **"مستقبل الديمقراطية في الجزائر"**، الصادر هو الآخر عن مركز دراسات الوحدة العربية العام 2002. وايضا دراسته بعنوان "إشكالية الإصلاح في العالم العربي"، المنشورة في مؤلف جماعي حول **التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم**

العربي، الصادر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العام 2007.

- مرجع آخر جد هام وأفاد الباحث في أكثر من جزء من هذه الدراسة وهو الذي حرره كل من إبراهيم البدوي، وسمير المقدسي، وحمل عنوان **"تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي"**، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، العام 2011. وقد تمت الاستعانة بأفكار عدد من الباحثين الذي قدموا دراسات هامة تتعلق بتحليل العوامل الذاتية والخارجية التي تقف وراء سلبيات تجسيد الديمقراطية في الدول العربية، وتعتبر هذه الدراسات جدّ هامة أبرزت بعض الجوانب التي تقع ضمن اهتمامات وتوجهات هذه الأطروحة والتي طالما أغفلتها أكثرية الدراسات السابقة، وهي المتعلقة بالتحليل الكمي الذي يعتمد منهج القياس في تتبع تطور مختلف المؤشرات ذات الصلة بحالة الدمقرطة والاستقرار في الدول العربية.
- ومن أبرز الدراسات العربية الصادرة باللغات الأجنبية ما قدمه خاصة عالم الاجتماع الجزائري "الهواري عدّي". وبرغم المآخذ الفكرية التي تنتقد من خلالها أطروحات "عدّي" إلا أنها تبقى هامة وضروري الاستعانة بها لأجل اكتمال أطر التحليل من خلال الإحاطة بجميع الجوانب الفكرية للرؤية العلمية العربية تجاه الدمقرطة والاستقرار السياسي في الدول العربية.

ثامنا: صعوبات الدراسة: اعترضت الباحث خلال هذا البحث جملة من الصعوبات التي يمكن إيجازها في الآتي:

- عدم وجود تعريفات دقيقة ومتفق عليها تخص بعض المفاهيم، ومن أبرزها الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار السياسي.
- ندرة الدراسات العربية التي خاضت في نفس موضوع الأطروحة
- ندرة المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع الاستقرار السياسي.

- صعوبة الحصول على بعض المعطيات والبيانات الخاصة بمواضيع محددة بحثتها الدراسة ومن أهمها ما تعلق ببعض الإحصائيات الخاصة بتركيبة البرلمانات في البلدين.

ثامنا: تقسيم الموضوع: اعتمد الباحث للإجابة على اشكالية هذه الدراسة واختبار فرضياتها، أربعة فصول؛ خصّص أولها للدراسة النظرية والمفاهيمية للموضوع، خاصة بالنظر إلى أن المتغير التابع للدراسة وهو الاستقرار السياسي لم يحض باهتمام الدراسات النظرية كثيرا، لذلك كان من الواجب تخصيص مجال هام من هذا الفصل النظري لضبط هذا المفهوم. هذا بالإضافة إلى التركيز في الفصل ذاته على توضيح المقصود بالمتغير المستقل للدراسة المتمثل في الدمقرطة، من خلال تحديد معناه الحقيقي والذي يستخدم في خلال هذا البحث، مرورا بمقارنته مع المصطلحات الأخرى التي قد تتداخل في معانيها. مع الاعتناء ذات الفصل ببعض جوانب النقد التي تتعلق بكلا المتغيرين.

أما الفصل الثاني فقد خصص للبحث في الأطر التحليلية للنظم السياسية العربية ومحدداتها في كل من الجزائر ومصر من خلال مناقشة بعض الجوانب الفكرية والمنهجية التي تخص الجزء الأول من هذا الفصل، إضافة إلى تركيز ذات الفصل على خصوصية دراسة موضوع الدمقرطة والاستقرار السياسي في الدول العربية، واعطائه أبعاده النظرية والعملية الملائمة لاشكالية الدراسة. أما المبحث الثاني من الفصل الثاني فخصص لبحث المحددات الداخلية والخارجية المحيطة بالأنظمة السياسية للبلدين والتي لها ارتباط وعلاقة مباشرة بالدمقرطة واشكالية الاستقرار السياسي. بالاضافة إلى البحث في دور مختلف البنى الأساسية، متمثلة خاصة في الدولة والدستور وعلاقتهما بمسار الدمقرطة وانعكاسات ذلك على الاستقرار السياسي في البلدين. ثم التطرق إلى العوامل الخارجية ببعديها الإقليمي والدولي والتي لها صلة بطبيعة وأدوار الأنظمة السياسية في البلدين.

أما الفصل الثالث من البحث فتضمن البحث في العلاقة بين الدمقرطة والاستقرار السياسي في الجزائر ومصر من خلال دراسة حالة الدمقرطة

والاستقرار السياسي عبر تحليل العلاقة بين أبرز مؤشرات كلا المتغيرين تحليلا نوعيا وآخر كميا باستخدام معاملات الارتباط لاختبار العلاقة الموجودة بين تلك المؤشرات في البلدين. وقد تم ذلك على مستويين؛ مستوى المؤشرات السياسية الذي كان محل اهتمام وبحث المبحث الأول من هذا الفصل الثالث، ومستوى المؤشرات الأمنية للاستقرار السياسي ومدى تأثرها بمؤشرات الدمقرطة في البلدين.

أما الفصل الرابع فقد اهتم بربط الدمقرطة والاستقرار السياسي بمتغيري التنمية والإصلاح، في محاولة الإجابة على جزئية هامة من البحث المتعلقة ببحث علاقة متغيري الدراسة بالتنمية، وكيف تستجيب حالة النظامين الجزائري والمصري لتلك القواعد التي أقرتها جهات أكاديمية ومنظماتية إقليمية أو دولية حول الضرورات التنموية وربطها بتحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي. ثم محاولة اختبار واحدة من المقاربات البديلة في تفسير وتحليل حالة الدمقرطة في الدول العربية وهي مقاربة التحدي والاستجابة من خلال اعتماد مدخل الإصلاح السياسي وعلاقته بالتغيير السياسي ((الديمقراطي))، وأيضا بحث دور القوى الخارجية في توجهات ومسارات الدمقرطة وتأثيراتها في استقرار الدول العربية من خلال دراسة ذلك بالنسبة للجزائر ومصر.

الفصل الأول:

الإطار النظري لدراسة الدمقرطة والاستقرار السياسي

المبحث الأول: الإطار النظري لمتغير الدمقرطة

المبحث الثاني: الإطار النظري لمتغير الاستقرار السياسي

المبحث الثالث: علاقة الدمقرطة بالاستقرار السياسي والأطر التحليلية في الدول العربية

المبحث الأول: الإطار النظري لمتغير الدّمَقرَطة

الدّمَقرَطة فعل مشتق من اسم الديمقراطية والتي تعني في محتواها التقليدي نظام الحكم الذي بمقتضاه يحكم الشعب نفسه بنفسه. وتطور هذا المفهوم عبر التاريخ من خلال تجارب الدول والأنظمة السياسية، كما تطور بفعل الممارسة وزيادة الفواعل المتدخلة في اتخاذ القرار الداخلي وصنع السياسات في الدول.

ومن ثم كان لزاما سبر أغوار مفهوم الديمقراطية كمدخل أساسي لفهم المقصود بالدّمَقرَطة، وتحديد مضمونها الفعلي.

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية

يستمد أحد مفاهيم الأساس لهذا البحث أصوله من مفهوم الديمقراطية التي لا مناص من الخوض في بعض معانيها دون التعمق في جذورها التاريخية الموغلة في الزمن والتي هي الأخرى تشهد خلافات كثيرة بين الباحثين في تاريخانية المفهوم وتطبيقاته عبر مختلف الحقب الزمنية ولدى مختلف الشعوب والدول.

يقدم روبرت أ. دال ROBERT A. Dahl(•) مفهوما دقيقا عن الديمقراطية، حيث يعود في تأسيسه لماهيتها إلى قاعدة بسيطة تستند على مفهومي الجماعة المتفقة وكيفية صياغة قراراتها. حيث يعتبر أن مفهوم الديمقراطية يرتكز على الاتفاق والاشتراك ما بين أعضاء مجتمع معين حول وضع ميثاق أو دستور يجمعهم ويتضمن مجموعة من القواعد والمبادئ التي تقرر كيفية صياغة القرارات. كما يشترط في هذا الميثاق أو الدستور أن تكون معاملة كل أعضاء المجموعة المتفقة على قدر واحد من المساواة السياسية التي تقتضي النظر إلى كل الأعضاء على أنهم "مؤهلون جميعا للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات[1]".

(•) روبرت ألان دال ROBERT ALIN Dahl: من مواليد العام 1915 بالولايات المتحدة الأمريكية، مارس التدريس باعتباره أستاذ العلوم السياسية بجامعة يال التي تحصل منها على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية العام 1940، وحصوله على دكتوراه فخرية في القانون من جامعة هارفرد بالإضافة إلى عدة درجات دكتوراه فخرية بالنظر إلى مكانته المرموقة. كما تولى رئاسة الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية، وكان يوصف "بعميد علماء السياسة الأمريكية".

1 روبرت أ. دال، **عن الديمقراطية**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل.، 2014، ص.49.

أما تشارلز تيللي CHARLES Tilly (•) فيصنف تعريفات الديمقراطية حسب أربعة إتجاهات يعتبرها رئيسية وهي: " الدستورية (constitutional)، الجوهرية (substantive)، والإجرائية(procedural)..."[1].

1. المقاربة الدستورية: "تركز على القوانين التي يسنها نظام الحكم حول الأنشطة السياسية[2]". ويضيف "تيللي" شارحا هذا المعيار بأنه يمكن من تصنيف الأنظمة من خلال مقارنة أنماط تنظيماتها القانونية، وكذا من حيث شفافية صيغها الدستورية. ويضيف "تيللي" إلى ذلك أن المقاربات الحقوقية إنما تركز على "الظروف الحياتية والسياسية التي يسعى نظام حكم ما إلى تعزيزها". والتي يذكر من بينها حياة الرخاء والحرية الفردية والأمن والعدالة والمساواة الاجتماعية والمشاورات العامة وحل النزاعات سلميا[3].

2. المقاربة الإجرائية: ويتمحور تعريف الديمقراطية في ظل هذه المقاربة حول مجموعة من الممارسات السلطوية التي تتحد بناء عليها طبيعة نظام الحكم إن كان ديمقراطيا أو غير ذلك. ويوجد إجماع بين الإجرائيين على اعتبار الانتخابات التي تتميز بالتنافس الحقيقي والتي تشمل أكبر عدد من المواطنين هي أهم هذه الإجراءات، بحيث تؤدي الانتخابات بهذا المستوى إلى " تغيير في الرجال والسياسة"[4]. وفي نفس الاتجاه يعتبر "صامويل هانتنجتون" أن " الإجراء المحوري في الديمقراطية هو اختيار القادة من خلال الانتخاب التنافسي من قبل القوم الذين يحكمونهم[5]". وينقل هانتنجتون عن جوزيف شومبيتر الذي يعد من أهم رواد الاتجاه الاجرائي والتجريبي والمؤسساتي في

(•) تشارلز تيللي CHARLES Tilly: من مواليد العام 1929 حصل على دكتوراه في علم الاجتماع وكان أستاذا في عدة جامعات عالمية منها دويلاوير، وهارفرد، وتورونتو، وميتشيغان وكولومبيا. وكان عضوا في الأكاديمية الوطنية للعلوم، والجمعية الأمريكية للفلسفة، والأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم. له عدة مؤلفات بلغت خمسين كتابا منها Credit and Blame, Contentious. توفي سنة 2008.

1 تشارلز تيللي، **الديمقراطية**، ترجمة محمد فاضل طباخ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص. 22.

2 المرجع نفسه، ص ص. 22-23.

3 المرجع نفسه، ص. 23.

4 المرجع نفسه، ص. 24.

5 صامويل هانتنجتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، تقديم سعد الدين إبراهيم، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993، ص. 24.

- الترجمة الحقيقية للعنوان الكامل لهذا المؤلف هو الموجة الثالثة: الدّمَقرَطة في أواخر القرن العشرين، لأن النسخة الأصلية عنوانها The Third Wave, Democratization in the Late Twentieth Centuryوكلمة Democratization تعني فعل الدّمَقرَطة. لكن يوجد من يترجمها إلى التحول الديمقراطي على اعتبار أن كلاهما يشير إلى المعنى نفسه.

تحديد مفهوم الديمقراطية بحيث يقول إن " النهج الديمقراطي هي اتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات[1]". وفي الحالات التي لا تفرز الانتخابات هذا النوع من التغيير السياسي فلا يمكن اعتبارها معيارا للديمقراطية، بل تتحول إلى " ... مناسبة لسحق معارضي الحكومة".[2]

ويضيف الإجرائيون إلى الانتخابات شروطا أخرى ينبغي توفرها في النظام كي يكون ديمقراطيا، وهي التي تتعلق بالتعددية السياسية، والمنافسة، والمشاركة السياسية. وفي نفس الاتجاه يؤكد " مكايفر" أن الديمقراطية تتميز بمشاركة المواطنين في اختيار من سيحكمهم. ويعبر عن ذلك بأن الديمقراطية " ليست طريقة في الحكم بقدر ما هي طريقة لتحديد من سيحكم"[3].

3. المقاربات ذات التوجه العملياتي: وهي تختلف عن المقاربات الدستورية والإجرائية، حيث تحدد مجموعة من العمليات التي تعمل بدون اختلال أو نقص أحد منها كي تتحقق الديمقراطية في نظام ما.[4]

ويعد "روبرت دال" من بين الذين قدموا هذا الطرح العملياتي للديمقراطية، حيث حدد مجموعة من المعايير التي يجب اتباعها لتحقيق شرط المساواة السياسية والأهلية المتساوية بين أعضاء المجموعة الواحدة في مشاركتهم في صناعة القرارات السياسية. ويلخص "دال" هذه المعايير في خمسة يذكرها على النحو التالي[5]:

1. المشاركة الفعالة.
2. المساواة في عملية الاقتراع.
3. كسب الفهم المتنور.
4. ممارسة التحكم النهائي على البرنامج.
5. إدراج كل البالغين في قوائم الناخبين.

1 صامويل هانتنجتون، المرجع السابق، ص ص. 24-25.
2 تشارلز تيللي، المرجع السابق، ص. 24.
3 محمد أحمد علي مفتي، المرجع السابق، ص. 16.
4 تشارلز تيللي، المرجع السابق، ص. 25.
5 روبرت أ. دال، المرجع السابق، ص ص. 50–51.

ويؤكد "روبرت دال" في عرضه لهذه المعايير على ضرورة توفر هذه المعايير مجتمعة، لأن خرق أي عنصر منها يؤدي إلى عدم المساواة السياسية[1].

وفي تقييمه لفكرة " روبرت دال" هذه يذكر "تشارلز تيللي" أن المعيار الخامس يستبعد كثيرا من الحالات التي اعتبرت على مر التاريخ نماذجا للديمقراطية نحو النظام اليوناني والروماني وجمعيات الفايكنغ ومجالس القرى ودول المدينة التي سادت في مراحل زمنية قديمة. في حين أن هذه الأمثلة كانت تسودها حالة من الإقصاء في مداولات مجالس الحكم فيها، حيث كانت فئات عديدة من السكان تُقصى إما لعامل الثروة حيث استبعد الفقراء والمعوزين، أو لعامل الطبقية فاستبعد العبيد والأقنان ، أو على أساس الجنس حيث كانت تقصى النساء من المشاركة في المداولات. وهذا ما يؤكده " دال" نفسه حيث يذكر بأن مناقشته لفكرة الديمقراطية في كتابه " عن الديمقراطية" كانت وفقا لما أنتجه القرن العشرين وليس قبله من القرون[2].

لقد انتقل "دال" في تفسيره لصيغة الديمقراطية كما تصورها من مثال الجمعيات التطوعية إلى أنظمة الحكم القومية، مستندا على نفس التوجه العملياتي، " لكنه يتحول إلى الحديث عن المؤسسات، فالمؤسسات من وجهة نظره تتألف من ممارسات لها صفة الدوام. ويحتوي نظام الحكم الذي يطلق دال عليه إسم "الديمقراطية متعددة الرؤساء" (polyarchal democracy) ست مؤسسات متميزة: موظفين منتخبين، انتخابات حرة وعادلة ومتكررة، حرية التعبير، مصادر بديلة للمعلومات، حكم ذاتي جماعي، ومواطنة شاملة"[3]. وبهذا تكون المعايير التي قدمها "دال" للديمقراطية المتعددة الرؤساء "تصف طريقة فاعلة وسلسلة من التفاعلات المنتظمة بين المواطنين والموظفين، وهذه تتجاوز كثيرا المعايير الإجرائية المعتادة"[4].

إن استخدام هذه المعايير مجتمعة لتقييم أو تصنيف نظام حكم معين ما إن كان ديمقراطيا أم لا إنما يطرح مسألتين هامتين: تتعلق الأولى ب "مقارنة أنظمة الحكم

1 روبرت أ. دال، المرجع السابق، ص. 51.
2 المرجع نفسه، ص. 10.
3 تشارلز تيللي، المرجع السابق، ص. 27.
4 المكان نفسه.

واعتبار مدى ديمقراطيتها"، أما الثانية فترتبط " بمتابعة أنظمة حكم معينة خلال الزمن، لملاحظة متى وكيف تصبح، أكثر أو أقل، ديمقراطية".[1]

ويعتبر " تيللي" أن المعايير التي وضعها "دال" لا تمتلك القدرة التفسيرية ولا القدرة على المقارنة نظرا لوجود عائقين هامين هما:

1. كون معايير "دال" لا تعتبر سوى مجرد "حزمة من المؤسسات الديمقراطية وليست مجموعة من متحولات مستمرة، فهي لا تساعدنا كثيرا إذا كنا نتساءل ما إذا كانت كندا أكثر ديمقراطية من الولايات المتحدة، أو ما إذا أصبحت الولايات المتحدة أقل ديمقراطية في السنة الماضية[2]".
2. تعمل هذه المعايير منفصلة عن بعضها البعض وفي حدود معينة، وسرعان ما يتبين التناقض بينها حينما تتجاوز تلك الحدود التي رسمت لها،" وسوف تضطر الديمقراطيات القائمة غالبا إلى فض النزاعات العميقة، مثلا بين حرية التعبير والحكم الذاتي الجماعي[3]"، ويتساءل "تيللي" في هذا الصدد عن ما إذا كان على الديمقراطية " أن تكمم أفواه منظمات حقوق الحيوان لأنها تدعو إلى التهجم على الجمعيات التي تجري استعراضات للكلاب أو تؤيد إجراء التجارب على الحيوانات؟[4]".

ومن جهته، يقدم " ملفين آى يوروفسكي(•)" مجموعة من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطية والتي حددها في إحدى عشرة (11) مبدءا هي على النحو التالي[5]:

1 تشارلز تيللي، المرجع السابق، ص. 28.
2 المرجع نفسه، ص. 29.
3 المكان نفسه.
4 المكان نفسه.
(•) ملفين آى يوروفسكي: "أستاذ مادة التاريخ والسياسة العامة بجامعة كومنولث فرجينيا، ألف وحرر أكثر من 40 كتابا. من أحدث مؤلفاته " محكمة وارن" عام 2001، وكتاب " مسيرة الحرية: تاريخ دستوري للولايات المتحدة"..."(هذه الترجمة مقتبسة من كتاب الديمقراطية الأمريكية: التاريخ والمرتكزات، ترجمة حسن عبد ربه المصري، ص. 15.)
5 ملفين آى يوروفسكي، "المبادئ الأساسية للديمقراطية"، في: **الديمقراطية الأمريكية: التاريخ والمرتكزات**، [مجموعة دراسات بعنوان "أوراق الديمقراطية" نشرتها وزارة الخارجية الأمريكية]، ترجمة: حسن عبد ربه المصري، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، المركز القومي للترجمة، العدد 2/774، ط. 2، 2009، ص ص. 17-24.

1- الدستورية: المقصود بها صياغة القوانين وتعديلها يكون عبر قنوات محددة ووفق طرق متفق عليها مسبقا. ويعرفها " جريج راسيل" بأنها " مجموعة من المبادئ السياسية أو القانونية، تعني حكما مكرسا في المقام الأول لصالح المجتمع بأكمله ولصيانة حقوق الأفراد (وحرياتهم)... وشدّد مهندسو الحكم الدستوري، لأجل ضمان هذه الحريات، على ضرورة وجود قيود تحد من قوة كل سلطة من سلطات الحكم ومن صلاحياتها، وعلى المساواة أمام القانون، وعلى نزاهة المحاكم، وعلى فصل الكنيسة عن الدولة[1]". والدستور هو الوثيقة الأساسية للحكم يتم بموجبها تحديد صلاحيات مختلف السلطات وتوضح الحدود التي تفصلها. وأن أي تعديل لهذا الإطار الأساسي للحكم الدستوري لا ينبغي أن يخضع لرغبة الأكثرية، بل يجب أن يلقى مثل هذا الأمر تأييد وموافقة ورضا المحكومين بشكل صريح وبيّن.

2- الإنتخابات الديمقراطية: يعد انتخاب الحكام والمسؤولين عن الحكم بطريقة حرة ومنصفة شرطا أساسيا كي يكون نظام الحكم ديمقراطيا، على أن تتم عملية الانتخاب بمنح الفرصة على نفس القدر من المساواة بين كل أصحاب الأهلية القانونية من المواطنين، ودون أن يتعرضوا لأي شكل من أشكال الضغط في ممارستهم لحق التصويت، وأن لا تضيع أصواتهم سدى لأي سبب من الأسباب التي تقوض شرطي النزاهة والمصداقية، على أن تحضا نتائج الانتخابات بالقبول وتكون ملزمة للجميع[2].

وعملية التصويت حسب الإجرائيين إنما هي عملية تعكس الإدراك العقلاني لأفراد المجتمع لمصلحتهم وأن اختياراتهم وفق عملية التصويت تكون بعقلانية للحزب أو النخبة التي تعبر عن مصالحهم، كما أنهم يمتلكون القدرة عى التمييز بين مستويات مصالحهم المختلفة[3].

3- الفيدرالية، حكومات الولايات والحكومات المحلية: يضرب الكاتب في هذا العنصر مثال الولايات المتحدة الأمريكية التي تتقاسم فيها الحكومة القومية مع الحكومات المحلية "مسؤولية إدارة شؤون الحكم". ولعل أهم ما تشير إليه التجربة الأمريكية في هذا

1 جريج راسيل، "الدستورية وما يترتب عليها"، المرجع السابق، ص ص. 27- 28.
2 مالفين آى يوروفسكي، المرجع السابق، ص ص. 17- 18.
3 محمد أحمد علي مفتي، المرجع السابق، ص. 20.

الشأن هو أن الحكومة ينبغي أن تظل قريبة من مواطنيها حتى تتحقق فاعليتها وتنال الثقة من الشعب. كما أن التجربة نفسها أفرزت تكريس مبدأ المشروعية في السلطة نظرا لتطبيق مبدأ لامركزية السلطة، أو ما يطلق عليه في بعض الأدبيات "اللامركزية السياسية".

4- سن القوانين: يجب أن تصاغ القوانين بطريقة ديمقراطية، والتي بموجبها يخضع "القائمون عليها لمحاسبة المواطنين وحتمية تلبية رغبات الشعب[1]".

5- القضاء المستقل: شرط الاستقلالية للسلطة القضاء يمنحها القدرة على مراقبة القوانين من حيث دستوريتها ومن حيث مدى تطبيقها الفعلي. وهذا ما يمنحها التأثير القوي على أي نظام حكم ديمقراطي. ويضرب "ملفين آى يوروفسكي" مثالا عن الولايات المتحدة التي يراقب فيها القضاء القرارات والقوانين الصادرة عن الكونجرس أو مجالس الولايات، وحتى إمكانية منعها لتطبيق أي إجراء يتخذه الرئيس الأمريكي. ويكون بذلك "النظام القضائي في الولايات المتحدة هو المدافع الأكبر عن حقوق الناس الفردية[2]".

6- صلاحيات الرئاسة: قوة الرئيس التنفيذية في الدولة إنما يستمدها من مصدرين، أولهما رضا المحكومين، والثانية قدرة هذا الرئيس على العمل بالتنسيق مع السلطة التشريعية والسلطة القضائية والتوفيق معهما. والعنصر الآخر الهام في تحديد صلاحيات الرئيس هو المتعلق بالقيود الدستورية التي تقع على هذه الصلاحيات والسلطات التي يتمتع بها الرئيس دون غيره من مؤسسات الحكم في الدولة، ولعل أهم مبدأ يكرس هذه القيود هو مبدأ الفصل بين السلطات. وفي إطار نظم الحكم الديمقراطية تجعل هذه القيود الدستورية من الرئيس "خادما للشعب وليس سيدا عليه".

7- دور جماعات المصالح: بغرض إيصال الناخبين لآصواتهم لدى الهيئات السلطوية يلجأ البعض منهم إلى تكوين جماعات ضغط تدافع إما على مصالح عامة أو مصالح خاصة، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية التي يلتجأ إليها

1 ملفين آى يوروفسكي، المرجع السابق، ص. 19.
2 المكان نفسه.

للدفاع عن بعض القضايا والانشغالات. ومهما تكن الانتقادات التي توجه إلى طبيعة جماعات المصالح والضغط التي توجد في الولايات المتحدة نظرا لاستنادها في قوة ضغطها على عنصر المال، إلا أنها تبقى ـ حسب يوروفسكي ـ من الوسائل الهامة التي "تساهم في توعية العامة وصانعي السياسة بأمور معينة عن طريق إتاحة الفرصة أمام كثير من الناس ممن لا تتوفر لديهم الموارد الكافية لإيصال آرائهم إلى المشرعين..."، ويتسع نطاق هذا التأثير خاصة مع عصر الانترنيت ووسائل التواصل الاجتماعي التي تساهم في زيادة القنوات والجهات " القادرة على توعية العامة وصانعي السياسة..." وهذا ما يجعل من المنظمات غير الحكومية تعمل على جذب اهتمام أكبر لمصالح المواطن بطريقة أكثر فاعلية".[1]

8- حق الشعب في أن يعرف: يقوم هذا المبدأ في الحكم الديمقراطي على الشفافية في تبليغ الشعب بجل الأعمال الحكومية من خلال تمكينه من حق الاطلاع على مداولات الحكم التي تتم على مستويات مختلفة والقرارات التي تفرزها. وخاصة ما يتعلق بصرف الأموال المحصلة من الضرائب التي يدفعها المواطنون، وكذا ما يتعلق بفعالية وكفاءة المحاكم، ومدى مسؤولية المنتخبين أمام ناخبيهم.

9- حماية حقوق الأقليات: يقصد "يوروفسكي" بالأقلية تلك الفئة من المجتمع التي تختلف عن الأكثرية من حيث النوع أو الدين أو العرق. ويضرب مثال معاناة السود في الولايات المتحدة التي لازالت لم تحسم بعد مسألة المساواة العرقية. ومن ثم فأهم ما تواجهه الديمقراطيات المعاصرة هو " جعل المجتمع أكثر استيعابا لأبنائه، وأن يحصل أولئك الذين يختلفون عن الأكثرية ليس فقط على الحماية من الاضطهاد بل على الفرصة للمشاركة في حياة المجتمع بوصفهم مواطنين كاملي المواطنة ومتساوين مع غيرهم"[2].

10- السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية: حماية للدولة وللنظام ديمقراطي من الزوال ينبغي خضوع القوات العسكرية لسيطرة السلطة المدنية الفعلية، والأكثر من ذلك ضرورة توفر القوات العسكرية على ثقافة خدمة المجتمع وليس

1 ملفين آى يوروفسكي، المرجع السابق، ص. 22.
2 المرجع نفسه، ص. 23.

حكمه. وتحقيق هذه القاعدة يتم من خلال تكريس قاعدة " جيش المواطنين" أي أن كل المنخرطين فيه حتى الضباط منهم ينبغي أن يكونوا من فئات المجتمع، يكون انخراطهم في الجيش لمدة زمنية تنتهي بعودة هؤلاء إلى الحياة المدنية.

النقـد:

السؤال الجوهري الذي يطرحه "ملفين آى يوروفسكي" في نهاية عرضه لمبادئ الديمقراطية ـ وهو الذي يتوافق مع جزء من إشكالية هذه الدراسة ـ هو المتعلق بمدى إمكانية نقل هذه المبادئ إلى الثقافات الأخرى غير الثقافة الأمريكية؟ ويجيب قائلا بأنه ينبغي على البلدان الأخرى إذا أرادت أن تحقق الديمقراطية أن تدرس الكيفية التي تمكنها من بلوغ المزايا التي استعرضها في المبادئ السالفة الذكر، والبحث في كيفية المحافظة على هذه المزايا في ظل ثقافتها الخاصة. ويضيف في نفس الصدد أنه لا توجد طريقة واحدة لتحقيق ذلك، نظرا لخصوصية الديمقراطية بكونها تتضمن مواقف متعددة تكون أحيانا متناقضة فيما بينها. ويؤكد أن تحقيق الديمقراطية يمكن أن يمر عبر تجسيد أهم المبادئ المتمثلة في اعتبار الشعب مصدر السلطة النهائية، وتقييد سلطات الحكم بقيود دستورية قانونية، وآخرها ضرورة صيانة حقوق الأفراد[1].

قد يكون هذا السؤال الذي طرحه "يوروفسكي" والجواب الذي قدمه أهم جانب إيجابي تضمنه تحليله لمبادئ الديمقراطية. لكن الأمر الذي يؤخذ على هذا التحليل هو اعتماده على الحالة الأمريكية والتي تعد بالنسبة له نموذجا يجب اتباعه. وحتى في إشارته للثقافة الخاصة التي تميزت بها مجتمعات عن أخرى والتي تعد من الأسباب التي تقف وراء اختلاف كيفيات تحقيق الديمقراطية على النمط الأمريكي، إلا أنه لم يفصّل في تحليل الكيفيات التي يتم بواسطتها تجسيد نظام حكم ديمقراطي في بلد غير الولايات المتحدة الأمريكية، مكتفيا فقط بالتركيز على بعض المبادئ الديمقراطية التي لا تكفي وحدها لبلوغ هذا الهدف. كما أن تركيزه على هذه المبادئ دون غيرها يحد من إمكانية تجسيد القواعد الأساسية للحكم الديمقراطي.

1 ملفين آى يوروفسكي، المرجع السابق ، ص. 26

وانتُقد المدخل الإجرائي للديمقراطية من كونه أغفل تحليل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. إذ أن مسائل مثل " توزيع القوة الاقتصادية، وسيطرة الطبقة الحاكمة على الموارد، وعلى القوة السياسية في الدولة، فإنها لا تبدو في نظر الإجرائيين أمورا على قدر من الأهمية عند دراسة النظرية الديمقراطية[1]".

كما أن الإجرائية قد وقعت في خطأ افتراض العقلانية والرشد في الأفراد المصوتين. إضافة إلى سعيها نحو تعميم النظام الديمقراطي وجعله عالميا من خلال إفراغها للديمقراطية من القيم، وهذا كونها أغفلت الظروف التي ولدت في أحضانها الديمقراطية في المجتمعات الغربية. زيادة على ذلك قصور الإجرائية من حيث أنها اختزلت الديمقراطية في وجود انتخابات وفي حق التصويت والاختيار، وهذا يؤدي إلى عدم إعطاء المفهوم الحقيقي للديمقراطية لأنه توجد العديد من الأنظمة الحاكمة في العالم تجري انتخابات تعددية لكنها تظل بعيدة عن كونها ديمقراطية، بل بقيت تتصف بالقمع والاستبداد[2].

المطلب الثاني: الدّمَقرَطة والمفاهيم المشابهة

1. **مفهوم الدّمَقرَطة Democratization :** إن اعتماد هذا المصطلح كمفهوم الأساس الذي تعتمد هذه الدراسة نابع من دافعين هامين؛ يتمثل أولهما في ضرورة تجاوز الخلاف الحاصل بين الباحثين والدارسين حول مضمون المفاهيم والاصطلاحات التي تصف العملية السياسية المرتبطة بالفعل الديمقراطي؛ بين من يتبنى مفهوم التحول الديمقراطي، ومن يعتمد مفهوم التغيير الديمقراطي، وآخر يفضل الانتقال الديمقراطي. وبالنظر إلى مضامين هذه المفاهيم يصنفها البعض باعتبار واحد منها أو البعض منها مرحلة من مراحل مفهوم آخر يعبر عن عملية إحلال الديمقراطية؛ على نحو اعتبار الانتقال الديمقراطي مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي، أو اعتبار التغيير الديمقراطي من مراحل الانتقال الديمقراطي.

1 محمد أحمد علي مفتي، المرجع السابق، ص. 19.
2 ملفين آى يوروفسكي، المرجع السابق، ص. 20.

أما الدافع الثاني فنابع من الاطلاع على مجموعة من الأبحاث والدراسات التي تهتم بهذا الموضوع والتي حسمت ـ ولو جزئيا ـ الخلاف الاصطلاحي الذي سبقت الإشارة إليه، ولكن الخطأ الملاحظ يكمن في الترجمات من بعض اللغات إلى اللغة العربية؛ على النحو الذي حدث مع المصطلح الذي استخدمه صموئيل هانتنجتون الذي وظّف في مؤلفه الشهير "الموجة الثالثة" مصطلح DEMOCRATIZATION الذي ترجم إلى "التحول الديمقراطي"، لكن الأصح هو ترجمته إلى الدّمَقرَطة، على اعتبار التحول الديمقراطي مرحلة من مراحل الدّمَقرَطة. كما أن عنوان المؤلف المذكور أعلاه لهانتنجتون إنما يحمل مصطلح الدّمَقرَطة The Third Wave: **Democratization** in the Twentieth Century(1991). واستخدم مفكرون وباحثون مختصون آخرون المصطلح نفسه (الدّمَقرَطة democratization) من أمثال "جيراردو مانك" Gerardo L. Munk و"كارول سكالنك لاف" Carol Skalnik Leff اللذين نشرا مقالا هاما في مجلة Comparative Politics سنة 1997 والموسوم "أنماط الانتقال والدّمَقرَطة: جنوب أمريكا وشرق أوروبا من منظور مقارن" Modes of Transition and **Democratization**: South American and Eastern Europe in Comparative Perspective. "لاري دايموند" Larry Diamond في عدد من مقالاته ومؤلفاته، منها المقال الذي نشره في مجلة The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations في عددها الأول من المجلد السادس، الصادرة في خريف 2005، وحمل هذا المقال الهام عنوان "حالة الدّمَقرَطة في مطلع القرن الحادي والعشرين" "The State of **Democratization** at The Beginning of 21st Century". بالإضافة إلى الكتاب الذي نشره بمعية "مارك بلاتنير" Marc F. Plattner بعنوان "الدّمَقرَطة في إفريقيا: الصعود والانحطاط" **Democratization** in Africa : Progress and Retreat(2010). وتجدر الإشارة أيضا إلى "دافيد بيتهام" الذي استخدم المصطلح ذاته في مقاله الهام الذي نشره في مجلة Democratization في عددها الثالث لسنة 2009، والذي عنونه

ب"تناقضات الدّمَقرَطة بواسطة القوة: حالة العراق" The Contradiction of **Democratization** by Force: The Case of Iraq.

ويمكن أيضا ذكر مؤلف "جان تورال" Jan Teorell بعنوان "محددات الدّمَقرَطة: تفسير تغيُّر النظام (2010) :Determinants of **Democratization** Explaining Regime Change, 1972-2006.(2010). وكذا المؤلف الذي أشرف عليه "ماري فران مالوني " Mary Fran T. Malone بعنوان "تحقيق الديمقراطية: الدّمَقرَطة في إطارها النظري والتطبيقي" :Achieving Democracy **Democratization** in Theory and Practice (2011).

يستند مفهوم الدّمَقرَطة باعتباره فعلا تتحقق الديمقراطية من خلاله على جملة من المتغيرات تتمثل أساسا في كل من التنمية الاقتصادية، والتنمية البشرية، ومتغير الثقافة السياسية، والمجتمع المدني، والمساعدات الدولية (التعاون الدولي)[1].

وتجدر الإشارة إلى تلك العوامل الرئيسية التي أسهمت في التأثير على مسار العملية الديمقراطية في العالم، وجعلت العديد من دول العالم تمر اليوم بمرحلة معينة من مراحل الدّمَقرَطة. ولعل أبرز هذه العوامل تلك المتمثلة في العامل الاقتصادي، حيث شهد العالم في بداية الثمانينيات من القرن الماضي أزمة المديونية وما صاحبها من تحول في سياسات المساعدات الدولية المقدمة للدول التي كانت تعرف بالسائرة في طريق النمو. يضاف إلى ذلك عامل آخر مهم يتمثل في تأويل وتفسير دوافع عنف الدولة الذي انتشر خلال مرحلة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، ثم ما تبع ذلك من اتخاذ بعض "نماذج" الخروج من الصراعات وإقرار المصالحات الوطنية المنسجمة، يضاف إلى ذلك تحليل أخطاء ومثالب الأنظمة السياسية المتميزة في أمريكا اللاتينية بالشعبوية، أو الأنظمة الإفريقية المتميزة بالتراثية الجديدة، وتبني الديمقراطية التمثيلية بغية جعلها

1 - IBRAHIMA Gaye, la culture politique : Un Déterminant Essentiel de La Démocratisation en Afrique. Une Analyse Comparative SENEGAL – MALI, Mémoire présenté à la faculté des Etudes Supérieures de l'Université Laval dans le cadre du programme de maitrise en science politique pour l'obtention du grade de maitre 2s art (M.A), Département de science politique, Faculté des Sciences Sociales, UNIVERSITE LAVAL, Québec ; Février 2007, p.12.

منسجمة مع الليبيرالية الاقتصادية. بالإضافة إلى عامل آخر يتمثل في التحليل المقارن لدرجات ومستويات الدّمَقرَطة وكذا الأضرار الهيكلية والبنيوية للديمقراطية، بالإضافة إلى الاصلاحات المؤسساتية للحكم الراشد.

2. **مفهوم التحول/الانتقال الديمقراطيDemocratic Transition :** ويشير إلى التحول أو الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي. ويشمل هذا الانتقال عملية تحوُّل جزئي أو شبه كلي أو انتقال بشكل جذري في بعض أو جل مكونات نظام الحكم وعملياته.

ويذكر هانتنجتون في مؤلفه "الموجة الثالثة" أن أول انتقال ديمقراطي في الغرب حدث في النصف الأول من القرن السابع عشر. ويشير أيضا في السياق ذاته إلى أن الحكومات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا ـ الدولتين الغربيتين اللتان تعدان من أهم التجارب الديمقراطية في العالم ـ ظلت "... ولمدة تزيد عن قرن من الزمان بعد 1660 تميل إلى زيادة الانغلاق وانخفاض الحياة النيابية عما كانت عليه قبل ذلك. وفي عام 1750 لم يعرف الغرب أية مؤسسات ديمقراطية على المستوى القومي. وفي عام 1900 وجدت هذه المؤسسات في العديد من الدول. وفي أواخر القرن العشرين وجدت المؤسسات الديمقراطية في عدد أكبر من الدول. وقد ظهرت هذه المؤسسات في موجات التحول الديمقراطي[1]".

أما الدراسات الأولى للانتقال إلى الديمقراطية فقد كانت تركز فقط على إجراء الانتخابات الديمقراطية حسب مفهوم جوزيف شومبيتر، "... يرتكز على الاجراءات الديمقراطية الكفيلة بتعزيز المشاركة في السلطة السياسية، وذلك حتى موجات الانتقال إلى الديمقراطية التي شهدتها دول جنوب أوروبا في منتصف السبعينيات من القرن العشرين، وظهور دراسات لا تقف فقط عند تلك الإجراءات، وإنما تهتم بالأسباب التي أدت إلى الدفع بإجراءات الانفتاح السياسي

1 صامويل هانتنجتون، المرجع السابق، ص. 73.

التي تبنتها بعض الأنظمة السياسية واجتياز الحاجز، أو المسافة الفاصلة... بين أنظمة الحكم غير الديمقراطي، وأنظمة الحكم الديمقراطي[1]".

وتجدر الإشارة إلى وجود فريق من الباحثين العرب من يميز بين مفهوم التحول والانتقال الديمقراطي. وهذا على النحو الذي يذكره علي خليفة الكواري، حيث يستخدم مصطلحين هما الانتقال **(Transition)** والتحول**(Transformation)**، "والمقصود بالأول انتقال من حالة إلى حالة، من حالة الاستبداد إلى حالة المشاركة السياسية الفعالة من قبل الشعب، في المجتمع، أما الثاني، فيعني الاستمرارية بشكل عام في الممارسة، والتحول ضمن مسار واضح إلى مزيد من المكاسب الديمقراطية[2]".

3. الدّمَقرَطة والتغيير السياسي: يشير التغيير السياسي إلى حدوث تحولات بنيوية تنظيمية ذات طابع سياسي على المجتمع دون أن يكون له اتجاه محدد، بحيث يمكن أن يكون تقدم أو تخلف، أي أنه يشير إلى مفهوم محايد يمكن أن يتضمن ما هو أحسن أو أسوأ، بينما التحديث السياسي فيشير إلى إدراك تنموي يتضمن حكم تقويمي[3]".

التغيير السياسي عملية غالبا ما تكون غير ممنهجة، وأحيانا كثيرة تكون غير مخطط لها وفق رؤية علمية تشير حالات عديدة في تاريخ الدول إلى حصول تغييرات سياسية بأساليب ليست دائما سلمية، بل يمكن أن تستخدم في كثير من الحالات أساليب العنف واستخدام القوة، حتى غير المشروعة منها. إن نتائج عملية التغيير هذه ليست دائما إيجابية، بل قد تؤدي إلى نتائج سلبية تصل إلى حدّ تهديد المجتمع وتماسك الدولة واستمرارها(ضعف الدولة).

4. الدمقرطة والترسيخ الديمقراطي Consolidation of Democracy:

1 عبد الفتاح ماضي، "مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية" في: علي خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي(تنسيق وتحرير)، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مايو 2009)، ص. 33.

2 علي خليفة الكواري، "كلمة منسق اللقاء"، في: علي خليفة الكواري، في: عبد الفتاح ماضي(تنسيق وتحرير)، المرجع السابق، ص.27.

3 خميس دهام حميد، "التحديث السياسي والإصلاح في الوطن العربي"، **مجلة مداد الآداب**، ع.4، ص.519.

تتعدد المصطلحات والمفردات التي تستخدم للإشارة إلى معنى الترسيخ، منها تعزيز الديمقراطية والتماسك الديمقراطي والاستقرار الديمقراطي، والنضج الديمقراطي. فالتعزيز يشير إلى الدعم والتكيف الذي تحدثه الديمقراطية، ويعني التماسك الترابط الوثيق بين الأجزاء والمكونات المتعلقة بالنظام الديمقراطي، أما الاستقرار الديمقراطي فمعناه حالة من الثبات وسُكون الديمقراطية وديمومتها[1]. في حين يعني النضج الديمقراطي بلوغ مرحلة استدامة تطبيق قواعد الحكم الديمقراطي على المستوى الفكري والثقافي كما على المستوى العملي في كل الهيئات والمؤسسات.

وتجدر الإشارة إلى اعتبار الترسيخ الديمقراطي أكثر هذه المصطلحات شمولا ودقة، حيث أن "النضوج والخبرة هم نتيجة حتمية للترسيخ، أما التماسك فهو وصف للحالة الحاصلة بأنها مترابطة الأجزاء، في حين يوحي الاستقرار دائما بالسكون على الرغم من أن المفاهيم قيد الدراسة بطبيعتها متجددة، كما أن مصطلح التعزيز قد ينصرف إلى وصف العوامل المساندة والداعمة وليس إلى وصف مرحلي أو إجرائي للديمقراطية..."[2].

يؤكد العديد من الباحثين والمختصين في مجال الدّمَقرَطة على أن اعتماد مجموعة من الآليات والهيئات التي توصف بالديمقراطية، بل أن الدّمَقرَطة عملية تقتضي ـ حتى تكون ناجحة ـ أن تحقق ترسيخا ديمقراطيا ينتهي إلى استقرار ديمقراطي.

يعتبر هانتنجتون في مؤلفه الموجة الثالثة أن الترسيخ والاستقرار الديمقراطي هو المرحلة الثالثة من مراحل تحول النظام بعد كل من اعتلاء النظام والتحول الديمقراطي؛ حيث يقصد الكاتب بالترسيخ الديمقراطي أن تصير البنى والأساليب والإجراءات التي حلت محل سابقتها بعد عملية التحول مترسّخة ومستقرة تتماشى وتتوافق مع الوعي الجماعي للمجتمع المعني[3].

1 محمد محمود مهدي، "إلى أين تتجه تركيا: الترسيخ الديمقراطي أم الديكتاتوري؟"، سياسات عربية ، ع.16، أيلول/سبتمبر 2015، ص.69.

2 محمد محمود مهدي، المرجع السابق، ص.69.

3 صاموئيل هانتنجتون، المرجع السابق، ص. 75.

إن الترسيخ الديمقراطي ليس مرحلة جديدة تبدأ بعد الانتقال والمأسسة، "فهو عملية مختلفة تتداخل مع المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية (بعد الانتخابات التأسيسية)، والتي تستمر إلى ما بعد نهاية الفترة الانتقالية حتى يتم التوصل إلى عتبة من المميزات والخصائص (النوعية) تقود إلى إمكانية اعتبار الديمقراطية الجديدة قابلة للتجسيد[1]". كما أن الترسيخ الديمقراطي لا يعبّر بالضرورة عن "استمرار عملية الانتقال، بل هو عملية مختلفة عادة ما يكون لها تأثير أكبر على "جودة الديمقراطية" (Quality of Democracy)[2]"

وتفسير ذلك بأن الحديث عن الترسيخ الديمقراطي لا يشمل الأنظمة أو الدول التي لم تتجاوز في مسار دمقرطتها مستوى الانتقال الديقمراطي، بل تتجاوزها لتبلغ آخر مرحلة من التحول الديمقراطي. وفي السياق ذاته يؤكد "مانك" Munck على أن الترسيخ الديمقراطي "لم ينجح في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية والتي تتشارك في إعادة الديمقراطية، وبالتالي كان التركيز على متانة واستدامة قواعد الديمقراطية الليبيرالية الجديدة وذلك لتجنب الانحدار إلى الاستبداد[3]". ومع التحفظ على العبارة الأخيرة بكون صاحبها ينتمي إلى من يربطون ضرورة الدّمَقرَطة ومراحلها بالنمط الليبيرالي.

وبناء على ما سبق يعرف الترسيخ الديمقراطي بأنه "تجذير وتعميق المبادئ والإجراءات الديمقراطية في البنية الأساسية للنظام ككل، إذ يصبح النظام الديمقراطي آمنا ومستقرا وينظر إليه بشكل عام كأفضل خيار أو سبيل لتنظيم الحياة السياسية[4]". كما يعتبر عالم الاجتماع السياسي "خوان لينز" أن الترسيخ الديمقراطي "حالة يسود فيها الاعتقاد من الفاعلين السياسيين الرئيسين أو الأحزاب وجماعات المصالح أو أي قوى أو

1 عبد الكريم هشام، "العناصر المحققة لاستدامة الترسيخ الديقمراطي في الدول العربية: بين الفعالية الحكومية والأداء الديمقراطي"، **مجلة إتجاهات سياسية**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ع.2، يناير 2018، ص.9.

2 المرجع نفسه، ص.9.

3 المرجع نفسه، ص.10.

4 الطراف عبد الوهاب، "ترسيخ الانتقال الديمقراطي"،على الرابط:

www.maghress.com

- تاريخ الاطلاع: 2016/11/26 التوقيت: 10:30 صباحا.
- نقلا عن: الإتحاد الاشتراكي ليوم 2009/03/13:

www.alittihad.press.ma

منظمات المجتمع، بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة، قائلا بوجوب النظر إلى الديمقراطية بوصفها اللعبة الوحيدة في المدينة[1]". وهو الأمر الذي تبناه كل من "مورلينو" Morlino و"شميتر" Schmitter واللذان استشهدا على ذلك بالحالتين الأرجنتينية والبرتغالية. ويشير "بريزفسكي" Prezeworski إلى أن مشروعية عملية الترسيخ مقرونة بمدى قبول كل الفواعل والأنظمة الفرعية للعملية الديمقراطية بآليات وطرق الترسيخ[2].

يتحقق الترسيخ الديمقراطي من خلال بناء ديمقراطية متينة (المتانة الديمقراطية)، وتستند هذه العملية على مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي:[3]

1. ضرورة الربط والتكامل بين المؤسسات وأداء النظام كون هذه العلاقة تعدّ آلية لتحقيق التوازن بين الديمقراطية في بعدها الإجرائي ومدلولها الموضوعي.
2. الرفع من مستوى الأداء المؤسسي الفعال، والذي ينبغي أن يتزامن ويترافق مع فعالية الأداء الاقتصادي والاجتماعي للنظام السياسي.
3. تعزيز ولاء مختلف الفواعل والأطراف والتزامها المدني بالقيم الديمقراطية الجديدة على النحو الذي تصير فيه جزءا من السلوك والثقافة السياسية.

المقصود من هذه المبادئ والأسس، أن تحقيق الترسيخ الديمقراطي ينبغي أن يكون بفعل تحقيق التناسق والانسجام بين مختلف مؤسسات الدولة وأجهزة النظام السياسي، وذلك من حيث الانسجام في الأداء المؤسسي مع الأداء الفعال للنظام اقتصاديا واجتماعيا، إضافة إلى مبدأ الاهتمام بالولاء والالتزام تجاه قيم الديمقراطية واللذان يحققان اندماجا لهذه القيم الجديدة ضمن السلوك السياسي والثقافة السياسية في المجتمع. وعليه فإن متانة الديمقراطية واستدامتها إنما يرتبطان بمدى التزام الجهات الفاعلة "بالعمليات والإجراءات المؤسسية المحققة للترسيخ الديمقراطي"[4].

---

1 محمد محمود مهدي، المرجع السابق، ص.69. نقلا عن:
- أميرة إبراهيم حسن، **التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية (1992-1998)**، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2002، ص.30.

2 عبد الكريم هشام، المرجع السابق، ص.9.

3 المكان نفسه.

4 المكان نفسه.

إن الدّمَقرَطة مسار لا يكتمل إلا ببلوغ مرحلة الترسيخ والاستقرار الديمقراطي، من خلال إحلال ثقافة سياسية راسخة لدى جميع الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، وفي أوساط المجتمع بكل أطيافه بضرورة الفكرة الديمقراطية كأساس ليس للحكم والسلطة فحسب، بل اعتبارها عمادا لعمل كل المؤسسات والهيئات بما فيها الإدارة العمومية والمؤسسات الاقتصادية وهيئات المجتمع المدني وغيرها. بالإضافة إلى اتخاذها معيارا ضروريا لضبط العلاقات والتفاعلات بين كل هذه الأطراف والمؤسسات والهيئات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وقيمية.

المطلب الثالث: الدّمَقرَطة والتحديث السياسي

قبل الخوض في ارتباطات العلاقة بين الدّمَقرَطة والتحديث السياسي لابد من الإشارة إلى أن مفهوم التحديث ـ الذي يعد التحديث السياسي أحد أنواعه ـ قد شهد نوعا من التحيز المتطرف في تعريفه. حيث يجمع العديد من مفكري الغرب وحتى بعضا من نظرائهم العرب على اشتراط تحققه بضرورة اتباع النمط الغربي في تحديث المجتمعات وإخراجها من الحالة التقليدية إلى الحداثة، وهذا على النحو الذي قدمه "صموئيل هانتنجتون"، وقد اتبع في ذلك العديد ممن سبقوه من أمثال "تالكوت بارسونز" Talcott Parsons، و"ماكس فيبر" Max Weber، واللذان تأثر بهما آخرون بعدهما من أمثال "جون سكوت" John Scott، و"ويبرت مور" Wibert Moor، و"صموئيل إيزنستات" Samuel N. Eisenstadt.

لابد من الإشارة بداية إلى كون الحداثة السياسية هي المرحلة النهائية لعملية التحديث السياسي، فهو جزء من الحداثة السياسية، والتحديث في الوقت نفسه يعد وسيلة وأداة لعملية تحقيق الحداثة السياسية. وعليه ستكون البداية بعرض مناقشة حول الحداثة باعتبارها المصطلح الأصلي والأصيل الذي يجب فهمه حتى تُفهم العملية المؤدية إليه.

1. مفهوم الحداثة بين التطرف والاستجابة للواقع:

شكل مفهوم الحداثة مركز اهتمام لدى العديد من المفكرين من فلاسفة وعلماء الاجتماع، وهذا "منذ عصر النهضة حتى اليوم، واحتل مكانه المميز في الأمساق الفكرية الكلاسيكية عند كارل ماركس K. Marx وإميل دوركهايم E. Durkeim، وماكس فيبر M. Weber، واستطاع لاحقا أن يأخذ مركز الأهمية في أعمال المحدثين، ولا سيما هابرماس J. Habermas، وجيدن A. Gidden، وليوتار J.F. Lyotard، وتورين A. Touraine"[1].

يجمع أغلب المفكرين في تعريفهم للحداثة على فكرتين هامتين هما "فكرة الثورة ضد التقليد، وفكرة مركزية العقل[2]".

بداية لا بد من الاشارة إلى صعوبة الفصل بين معنى الحداثة والتحديث؛ بالرغم من أن الغالبية من المفكرين والباحثين يميزون بين مضامين ودلالات كل مفهوم.

يشيع في أغلب الأحيان استخدام مفهوم الحداثة للدلالة على التحديث، كما يتم في المقابل استخدام البعض الآخر لمفهوم التحديث للدلالة على معنى الحداثة. وتجدر الاشارة إلى أن مفهوم الحداثة Modernity يتميز عن مفهوم التحديث Modernization في اللغة الانجليزية وفي اللغة الفرنسية. حيث تعتبر الحداثة " موقف عقلي تجاه مسألة المعرفة وإزاء المناهج التي يستخدمها العقل في التوصل إلى معرفة ملموسة. أما التحديث فهو عملية استجلاب التقنية والمخترعات الحديثة حيث توظف هذه التقنيات في الحياة الاجتماعية دون إحداث أي تغيير عقلي أو ذهني للإنسان من الكون والعالم[3]".

وتعرّف الحداثة في المجالين السياسي والاجتماعي بأنها "الصياغة المتجددة للمبادئ والأنظمة التي تنتقل بعلاقات المجتمع من مستوى الضرورة إلى الحريّة، من الاستغلال إلى العدالة، ومن التبعية إلى الاستقلال ومن الاستهلاك إلى الانتاج، ومن سطوة القبيلة أو

1 علي وطفة، "مقاربات في مفهومي الحداثة وما بعد الحداثة"، ع.43، 10 نوفمبر 2001. على الرابط:
https://www.aljabriabed.net
-تاريخ الاطلاع: 2019/05/11 - توقيت الاطلاع: 16:40
2 المرجع نفسه.
3 المرجع نفسه.

العائلة أو الطائفة إلى الدولة الحديثة، ومن الدولة التسلطية إلى الدولة الديمقراطية[1]". والحداثة معناها "الإبداع الذي هو نقيض الاتباع، والعقل الذي هو نقيض النقل[2]".

وبين الحداثة والنهضة يحصل التطابق في المعنى أحيانا، ويحصل التمييز بينهما أحيانا أخرى. فمن المنظور الأول يعتبر بعض الباحثين أن المفهومين متجانسين؛ من خلال الاعتقاد بالتجانس الموجود بين النهضة الأوروبية والحداثة. ويعرّف كلاهما "بهيمنة العقل والعلمانية والفردية والمدنية وحقوق الإنسان[3]". أما من منظور التمييز الصعب والحذر أحيانا كثيرة، يمكن الاستعانة بمحاولة المفكر العربي برهان غليون الذي يعتبر "أن ما يميز النهضة عن الحداثة، هو أن الحداثة تجري بشكل تلقائي ويومي، وتتجسد في انتقال أنماط الحياة والسلوك والإنتاج الغربية دون تمييز إلى المجتمع العربي. وليست جميع هذه الأنماط دلائل حقيقية على الحضارة وأسسها. فالنهضة كنظرية في الولوج إلى الحضارة تحدد أولويات وتصيغ استراتيجية للعمل الجماعي. وبمعنى آخر أن النهضة كنظرية ليست إلا محاولة لعقلنة هذه الحداثة العامة والداخلة حتما إلى الحياة العربيةومن الطبيعي أن تعني هذه العقلنة إخضاع الحداثة، إضافة إلى المعايير العقلية، إلى معايير اجتماعية وأخلاقية[4]".

إن هذا التطرف في تعريف التحديث يعبر عن الانحياز التام للنظام الغربي اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وأن المجتمعات التي ترغب في تحقيق هذه الحداثة، أو أن تتحول إلى مجتمعات حديثة عليها أن تقتدي بتلك النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات التوجه الرأسمالي التي تطورت في الغرب، سواء في القارة الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية خلال القرنين السابع عشر والتاسع عشر واللذين طبعا بمنعرجين هامين هما عصر النهضة والثورة الصناعية[5].

---

1 علي وطفة، نقلا عن: سمير أحمد جرار، "التربية العربية ومأزق الثنائية الموهمة، الحداثة والتغريب"، في: **الكتاب السنوي الثالث عشر**، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكويت: 1997-1998، ص.63.

2 المرجع نفسه، نقلا عن: محمد محفوظ، **الإسلام، الغرب وحوار المستقبل**، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1998، ص.33.

3 المرجع نفسه.

4 المرجع نفسه، نقلا عن: برهان غليون، **إغتيال العقل، محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية**، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 1987، ص.184.

5 وسام حسين على الغيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية، 2018، ص.16

تكرس هذه النظرة المتحيزة والمتطرفة قاعدة التبعية المحتومة على كل المجتمعات مهما اختلفت بنيتها وخصوصيتها التاريخية والثقافية والقيمية والتي تختلف في كثير من التفاصيل والمكونات عن نظيرتها في الدول الغربية. إن هذا المفهوم غير الموضوعي لعملية التحديث إنما يهدف إلى إذابة حضارات عريقة لها إنجازاتها وخصوصياتها في الحضارة الغربية الرأسمالية والعلمانية.

ومن الباحثين والمختصين العرب الذين قدموا تعريفا للتحديث، يمكن ذكر على سبيل المثال لا الحصر، ما قدمه مصطفى عمر التبر الذي يعتبر أن التحديث ظاهرة أوروبية خالصة والتي تقتضي التحول الاقتصادي والتكنولوجي وأنه عملية تقتضي اعتما التعليم العلماني وغيرها من المؤشرات التي ذكرتها تعريفات غربية للتحديث[1].

حاول باحثون عرب آخرون إعادة تكييف مفهوم التحديث السياسي مع مفهوم موضوعي وشامل. ومن تلك التعريفات وأبرزها ما قدمه عبد الرحمان حمدي والذي يعتبر فيه أن التحديث عملية تتضمن "التغييرات التي تصيب منظومة القيم الأساسية في المجتمع، ويكون القبول بهذه التغييرات تدريجيا من قيبل الأفراد والجماعات داخل المجتمع، ووفق المعايير العالمية القائمة على الإنجاز، وبالحقوق المتساوية للمواطنين إزاء الدولة وذلك في مقابل التسليم بوجود التزامات متساوية في حق الدولة[2]".

إن هذا التعريف وإن بدى للبعض أنه موضوعيٌّ، إلا أنه لا يخلو من أوجه التأثر بتلك المضامين الغربية المنحازة لمفهوم التحديث. فالتحديث من "المعايير العالمية" التي ينبغي أن تطبق في عملية التغيير التي تلحق منظومة هامة في المجتمع وهي "منظومة القيم الأساسية" وهذا أمر غاية في الخطورة، خاصة إذا أدركنا أن هذه المنظومة تشمل المعتقد، أي الدين، والقيم الأخلاقية والعادات والتقاليد السليمة التي تساهم في الحفاظ على كيانات اجتماعية لعدة قرون مقاومة مختلف المؤثرات التي اعترضتها.

1 وسام حسين علي الغيثاوي، المرجع السابق، ص.16
2 المكان نفسه.

وفي المقابل، توجد عدة كتابات عربية تنتقد هذا الطرح المتأثر للحداثة والتحديث بالتوجه الغربي الرأسمالي والعلماني.

ومن أبرز هذه الكتابات تلك التي قدمها المفكر العربي عبد الإله بلقزيز حيث يعتبر أن المعطى التاريخي لولادة الحداثة في الغرب أمر مسلم به، لكنه ينتقد المغالين الذين يُجزمون بأنه "لا حداثة ممكنة إلا على مثال الأصل"[1]، أي على النمط الغربي.

ويضيف بلقزيز مبررا التسليم بأصل الحداثة الغربية بكونها كونية الأبعاد، حيث يرجع ذلك إلى "مفاعيل قوة احتكرها العالم الغربي منذ قرنين وامتلك القدرة على بسطها على العالم كله. هكذا فرضت الرأسمالية، والدولة الحديثة، والقانون الوضعي، والمعايير الاجتماعية والثقافية والسياسية، أي باختصار فرضت منتجات محلية بطبيعتها وخاصة بدائرة جغرافية وبشرية على مناطق أخرى من العالم وشعوب أخرى فيه، فصارت كونيَّتها من كونية حواملها[2]".

ويشير بلقزيز إلى أن المنتقدين لهذا الطرح لا ينكرون بأن مهد الحداثة هو أوروبا، ولكن اختلافهم يظهر خاصة في تعريفهم لمعنى كونية الحداثة. ويعتبرون بأن هناك مجموعة من الحداثات وليست حداثة واحدة، وأن هذه الحداثة يمكنها أن "تُستوعَب وتُؤخذ من خارج نطاقها الجغرافي الأصلي على أنحاء يُعاد بها بناء معنى الحداثة وضخ منسوب من النسبيّة فيه[3]". ويستشهد بلقزيز على ذلك بذكره لبعض الأمثلة عن تلك الحداثات، ومنها حداثة اليابان وحداثة الصين اللتان تتميّزان عن المعنى الغربي للحداثة. ويضيف في السياق نفسه استشهاده بالكيفية التي تحوّلت بها أفكار وإيديولوجيات ولدت في أحضان السياقات الغربية والأوروبية خاصة، وبأهداف وغايات معيّنة، كيف انتقلت إلى سياقات أخرى وحققت أهدافا غير تلك التي وجدت لأجلها في الأصل. ويضرب بلقزيز أمثلة عن ذلك على نحو انتقال الإيديولوجية الماركسية من الغرب الأوروبي والتي كانت تسعى للقضاء على النظام الرأسمالي وإحلال النظام الاشتراكي، كيف

1 عبد الإله بلقزيز، "من النهضة إلى الحداثة"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع. 364، حزيران/يونيو 2009/6، ص.57.
2 المرجع نفسه، ص.57.
3 المكان نفسه.

تحوّلت إلى الشرق والعالم الثالث، "فتحوّلت عند "لينين" والصين الشعبية أداة لبناء رأسمالية الدولة في مجتمع متأخر، وعند الفيتناميين والكوبيين إلى إيديولوجيا للاستقلال والتحرّر الوطني، وكانت عند ماركس إيديولوجيا للعمال، فتحوّلت عند "ماو تسي تونغ" إلى إيديولوجيا للفلاحين..."[1].

ليس من السوء الاستفادة من منتجات الحداثة الغربية، خاصة تلك التي من شأنها تحسين حياة الإنسان والارتقاء بها إلى مستوى تطلعات المجتمعات في مختلف الدول ـ لكن الخلل يصيب هذا الانتقال حينما لا يحتكم إلى خصوصية المجتمعات التي ينتقل إليها.

وفي السياق ذاته، يعتبر عبد الإله بلقزيز أنه "من الثابت أن كل حداثة تنهل بالضرورة من الحداثة الأوروبية بوصفها المصدر والأصل. لكن أيّا منها يتلوّن بلون المجتمع الخاص ـ الذي تنبع منه أفكار الحداثة ـ ويتكيف مع معطيات تاريخه ومواريثه[2]".

وفي معرضه لفكرة الحداثة في الواقع العربي، يُلحّ المفكر عبد الإله بلقزيز على "وجوب قراءة الحداثة في الفكر العربي بعيدا عن فكرة المضاهاة والقياس على مثال سبق، والتسليم بأن "ماهيتها" كحداثة إنما مأتاها من نظرتها الحديثة والجديدة بمعزل عن مطابقتها أو عدم مطابقتها للنظرة الأصل؛ ثم بعيد عن فكرة النموذج الأوحد الذي يتجاهل سياقات التطور التاريخي وقانون التراكم في الفكر والظواهر الفكرية. إن الحداثة الفكرية العربية نجمت عن اتصال فكريّ عربيّ لم ينقطع بمصادر الفكر الغربي منذ قرن ونصف القرن، تخلّله التقليد والاقتباس والاستلهام والتأويل والحوار والنقد، أي جميع أنواع الصلة التي يمكن أن يُنسجَها فكر مع آخر يُؤثّر فيه. لكنها في الوقت عينه نشأت كي تجيب عن أسئلة خاصة بالمجتمع العربي والثقافة العربية، أسئلة ما كان حداثيو أوروبا قبل قرن ونصف يواجهونها أو يواجهون معظمها، لأنها لا تنتمي إلى حقلهم

1 عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص.57.
2 المرجع نفسه، ص.58.

التاريخي والثقافي. ومن دون رؤية هذه الجدلية وهذه العلاقة المزدوجة بالمرجع الفكري الغربي وبأسئلة المجتمع الخاص، يمتنع فهم هذه الحداثة[1]".

وهذا ما يدعم الفكرة التي سبق ذكرها من كون الحاجة إلى الحداثة وإن كانت ضرورة ملحة لكل المجتمعات والدول، إلا أنها ينبغي أن تنطلق من الخصوصيات القيمية والتاريخية والثقافية والعقدية لهذه المجتمعات، لأن ذلك من شأنه أن يرد إشكالية الإسقاطات المطلقة للنموذج الغربي واعتباره الأوحد لتحقيق الحداثة. وذلك لكون هذه الاسقاطات تنتج عنها تشوهات في النتائج زيادة على تنامي مظاهر التخلف وتعقدها بدلا من تفاديها والخروج من مؤثراتها.

يحدّد بقزيز لحظتين فكريتين وإشكاليتين مرّ بهما "خطاب الحداثة في الفكر العربي المعاصر". أما اللحظة الأولى في الفكر النهضوي (خطاب في النهضة) والتي سادت إلى غاية منتصف القرن العشرين. وتتمثل اللحظة الثانية في الفكر الحداثي (خطاب الحداثة) وهي اللحظة المحدّدة زمنيّا بعقد الخمسينيات من القرن العشرين[2].

وتنسحب هذه الجدلية حول مفهوم الحداثة والتحديث على مختلف أنواع التحديث سواء الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي.

2. مفهوم التحديث السياسي:

يشير مصطلح التحديث إلى "العملية التي تنتقل بها المجتمعات من التقليدي إلى الحديث[3]". ويعرفه "بنيامين شوارتز" Shwarts بأنه "الاستخدام المنظم والمتواصل والهادف للطاقات البشرية في السيطرة العقلانية على بيئة الانسان المادية والاجتماعية وذلك لمختلف الأغراض الانسانية[4]". وفي الاتجاه نفسه يعرف "روبرت وارد" R.Ward التحديث بكونه "التحرك نحو مجتمع عصري يتميز بقدرته الفائقة على السيطرة أو التأثير على الظروف المادية والاجتماعية في بيئته، ويتميز بنظام للقيم تحدوه

1 عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص ص.58-59.
2 المرجع نفسه، ص.59.
3 أمين عواد مهنا، **التحديث والإستقرار السياسي في الأردن**، عمان: الدار العربية للتوزيع والنشر، 1989، ص.28.
4 المرجع نفسه، ص.29.

نظرة متفائلة أساسا حول الرغبة في هه القدرة ونتائجها[1]". أما "دانييل لارنر" Daniel Lerner فيعتبر أن التحديث "حالة عقلية تنطوي على توقع التقدم، والاتجاه نحو النمو والاستعداد للتكيف مع التغير[2]". ولا يختلف هانتنجتون في تعريفه للتحديث عن سابقيه، حيث يعتبره عملية "تنطوي على تحول أساسي في القيم، والمواقف والاتجاهات والتوقعات وناجم عن سيطرة الانسان على الطبيعة من خلال المعرفة الانسانية بالبيئة وانتشار هذه المعرفة داخل المجتمع". وبين هانتنجتون أهم مظاهر التحديث في كل من التحضر والتصنيع والعلمنة واضفاء الطابع الديمقراطي والتعليم ومشارة وسائل الإعلام[3].

يتضمن مصطلح التحديث السياسي "التغيرات التي تحدث في القيم والاتجاهات والنظم والبناءات بهدف إيجاد نظام سياسي أكثر تكاملا". وهو يشير إلى "تحديث وتطوير النظام السياسي ككل". كما أن " دانكوارت روستو"• Dankwart Rustow يعتبر أن أهم جوانب التحديث إنما تتمثل في "تطور الشعور القومي وظهور الدولة القومية"[4].

يعرّف "كارل دويتش" Karl Deutch التحديث السياسي بأنه "عملية الانتقال من المجتمع المقيّد بسلطة النخبة وبانعدام التخصص وتأدية وظائف محدّدة إلى مجتمع تتعدد فيه المهمات السياسية وتظهر المجموعات السياسية المتباينة وتتسع درجة المشاركة[5]".

يمكن الاستنتاج من هذا التعريف أن التحديث السياسي هو عملية الانتقال التي تلحق النظام السياسي بحيث يتم وفقها إحلال القواعد والأركان الدستورية وسيادة الأمة، ومبدأ

---

1 أمين عواد مهنا، المرجع السابق، ص.29.

2 المكان نفسه. نقلا:

- Daniel Lerner, **The Passing of Traditional Society**, Glencoe: The Free Press of Glencoe, 1964, p.36.

3 أمين عواد مهنا، المرجع السابق، ص.28. نقلا عن:

Samuel Huntington, **Political Order in Changing Societies**, New Haven and London: Yale University Press, 1968, pp.32-33.

• "دانكوارت أليكسندر روستو Dankwart A. Rustow : هو عالم سياسة واجتماع ولد سنة 19، وليس هو "والت وايتمان روستو" Walt W. Rostow عالم الاقتصاد الشهير والذي له هو الآخر إسهام في مستوى التحديث الاقتصادي حيث حدد خمس مراحل للنمو الاقتصادي هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة الشروط المسبقة للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة السير نحو النضوج، مرحلة عصر الاستهلاك الواسع النطاق.

4 هشام محمود الأقداحي، المرجع السابق، ص. 265.

5 وسام حسين علي العيثاوي، المرجع السابق، ص.18.

التمثيلية والمواطنة، والمشاركة السياسية، ومبدأ التخصص البنيوي والتمايز الوظيفي، والمؤسساتية العالية (محل القواعد التقليدية القائمة على أساس الزعامة الروحية، السلطة المطلقة، القبلية...)[1].

أما "هانتنجتون" فيعرف التحديث السياسي من خلال عرضه لمعايير ثلاثة تبرز أوجهه، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي[2]:

1. عقلنة السلطة، ويَقصد "هانتنجتون" بهذه العقلنة تلك التي تعتمد فكرة علمانية السلطة السياسية وهي التي تحل محل السلطة السياسية التقليدية القائمة على أسس عائلية وعرفية أو دينية.
2. تطوير البنى السياسية التي تؤدي وظائف سياسية متميّزة.
3. المشاركة السياسية الواسعة من طرف مختلف الفئات الاجتماعية.

وزيادة على هذه المعايير، يركز "هانتنجتون" في مفهوم التحديث السياسي على اعتبار "المؤسساتية" جوهر هذه العملية والتي تقاس من خلال مقاييس التكيّف والتعقيد والتماسك والاستقلالية، وهو الأمر الذي تتميّز به الأنظمة الحديثة عن الأنظمة التقليدية[3].

ويمكن الاستنتاج من هذا المفهوم الذي قدمه "هانتنجتون" أن وجود مؤسسات مستقرة ومستقلة ووجود مأسسة لكل الأنشطة والعمليات الحاصلة في النظام السياسي هي من الشروط اللازمة حتى يحصل التحديث السياسي.

ويعرّف التحديث السياسي بأنه "عملية مركبة مستمرة من الشكل التقليدي في الشكل الحديث، أي أنه سلسلة التغييرات الثقافية والبنائية التي تعتري الأنساق السياسية في المجتمعات المتقدمة ويشمل ذلك المجالات التنظيمية وتحليل الأنشطة والعمليات والنظم التي تتعلق بصنع القرارات السياسية، وتستهدف تحقيق أهداف جميع أفراد

1 وسام حسين علي العيثاوي، المرجع السابق، ص.18.
2 المرجع نفسه، ص.19.
3 المكان نفسه.

المجتمع وتشير كذلك إلى عملية التباين في البناء السياسي وعلمانية الثقافة السياسية، والقدرة على تحسين أداء النسق السياسي في المجتمع[1]".

يبدو جليا أن صاحب التعريف السابق لازال حبيس النظرة المعيارية المرتبطة بالأصل الغربي للتحديث السياسي بشكل غير معقلن وغير مبرر خاصة حينما يربط العملية التحديثية بالسياق العلماني. في الوقت الذي أصبحت كل التجارب والنتائج تشير إلى ضرورة التريث في الإقبال على تقديم مثل هذه التعريفات للتحديث السياسي، والاحتكام في المقابل لخصوصيات المجتمعات من الجوانب التاريخية والقيمية والثقافية والسياسية والاقتصادية.

ويعرف حسين خميس دهام التحديث السياسي بأنه يعني "ظهور النظام السياسي العقلاني الذي يعتمد التعددية واللامركزية وحرية التعبير التي يكفلها الدستور واحترام الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية وبناء نظام برلماني تمثيلي والإقرار بشرعية الأحزاب وجماعات الضغط، في إطار تحقيق التوازن، أي الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ضمانا للحريّات السياسية التي تعد القيمة العليا للتحديث والتنمية السياسية[2]".

بالرغم من كون عدد من الباحثين يمزج بين مفهومي التحديث السياسي والتنمية السياسية اعتبارا لهدفها المتمثل في تطوير النظام السياسي[3]، إلا أنهما يختلفان من حيث الشرط الأساسي لكل منهما؛ حيث يفترض الأول ضرورة اعتماد ما أنتجته التجارب الغربية وتطبيق نموذجها كشرط أساسي لتحديث المجتمع والانتقال به من التقليدية إلى الحداثة. فهي نظرة تقوم على تقليد الحداثة الغربية. أما التنمية السياسية فهي عملية لا تشترط ضرورة اتباع النموذج الغربي لتحقيق التنمية السياسية، بل هي عملية تقوم على

1 خميس دهام حميد، المرجع السابق، ص.521.
2 المرجع نفسه، ص.522.
3 هشام محمود الأقداحي، المرجع السابق، ص.265.

قاعدة تنمية القدرات المحلية للدول والمجتمعات من خلال احترام مختلف مراحل تحقيق التقدم لما هو أحسن عبر الصيرورة التاريخية للتنمية السياسية[1].

وتشهد الأوساط البحثية تداخلا وتداولا في استخدام مصطلحي "التنمية السياسية" ـ والذي يعبر عنه لدى البعض ب"التطور السياسي"ـ والتحديث السياسي باعتبارهما يمثلان المعنى نفسه ويشيران إلى "نفس عملية التغيير"[2] تارة، وتارة أخرى يستخدمان بدلالات مختلفة.

وتشير لجنة العلوم السياسية المقارنة التابعة لمجلة بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكية• إلى غياب أية نظرية توجيهية لهذه التنمية أو التطور. في مقال تركيز أعضاء هذه اللجنة على بحث أزمات التنمية السياسية في محاولة منهم " تجاوز "الإنحياز المؤسسي الرسمي" لعلم السياسة المقارن وإقامة قاعدة نظرية أكثر جوهرية لدراسة التطور(التنمية) [3]". وركزت اللجنة ذاتها على "مجموعة أعراض للتطور" وهي أبعاد تتعلق بالنظم السياسية من منظور مفاهيم التفاوت والمساواة والقدرة؛ حيث أن المقصود بالتفاوت "عملية الفصل والتخصص المطردة في الأدوار والمجالات المؤسسية والترابط في المجتمعات التي تمر بمرحلة التحديث[4]". "أما القدرة فتعني كيفية معالجة النظام الحكومي للتوترات وكيفية العمل على احداث التغير بينما ترتبط المساواة بالمواطنة القومية وبنظام قانوني شمولي الطابع بقواعد الأداء أو الانحياز[5]".

ويميز هانتنجتون بين ثلاثة مجموعات تتبنى كل منها معايير مختلفة في تحديها لمعنى التنمية السياسية، وهي[6]:

1. المجموعة التي تركز على العقلنة.

---

1 وسام حسين علي العيثاوي، المرجع السابق، ص.22.

2 أمين عواد مهنا، المرجع السابق، ص.33.

• ضمت هذه اللجنة جيمس كولمان J. Colleman، وجوزيف لابالومبارا J. Lapalombar، ولوسيان باي L.Pye، وسيدني فيربا S.Verba، وميرون واينر M.Weiner .

- أنظر: أمين عواد مهنا، المرجع السابق، ص.33.

3 أمين عواد مهنا، المرجع السابق، ص.33

4 المرجع نفسه، ص ص.33-34.

5 المرجع نفسه، ص.34.

6 المكان نفسه.

2. المجموعة التي تهتم بالقومية والتكامل القومي، وتعتبر "بناء الأمم" من المظاهر البارزة للتنمية السياسية.
3. مجموعة تهتم بإضفاء الطابع الديمقراطي، والتعددية والمنافسة ومساواة السلطة.

ويستنتج هانتنجتون من ذلك أن "العقلنة أو الترشيد والتكامل واضفاء الديمقراطية تظهر عادة في هذه المجموعة الثالثة من تعاريف التطور السياسي[1]".

أما عن ركن القومية، فيعبر عنه "لوسيان باي" L. Pey من خلال اعتباره أن "اختبار التطور السياسي(التنمية السياسية) ينطوي على اقامة مجموعة معينة من المؤسسات العامة التي تشكل البنية التحتية الضرورية للدولة القومية، والتعبير المنضبط عن الحياة السياسية ضمن إطار ظاهرة القومية...التطور السياسي هو سياسة القومية ضمن إطار مؤسسات الدولة[2]".

ويعتبر هانتنجتون أن التنمية السياسية تتضمن إقامة نظم ديمقراطية تؤدي إلى المشاركة السياسية الواسعة من طرف المجتمع. حيث تعد المشاركة السياسية أهم قضايا التنمية السياسية. وأن الاستقرار في النظام السياسي إنما يرتبط بتوسع انتشار السلطة بين قطاع عريض من المشاركين. ويضيف هانتنجتون إلى ذلك أن الاستقرار المرتبط بمفهوم التنمية السياسية إنما يتلق بإقامة مؤسسات ديمقراطية[3].

يحدد هانتنجتون مظاهر التنمية السياسية في ثلاثة مظاهر هي[4]:

1. الطابع العقلاني للسلطة واحلال سلطة سياسية وطنية محل السلطة التقليدية وقادتها التقليديين.
2. التمييز بين الوظائف السياسية الجديدة بعد التنمية السياسية وتطوير بنى متخصصة لأداء هذه الوظائف.

---

1 أمين عواد مهنا، المرجع السابق، ص.34.
2 المرجع نفسه، ص ص.34-35. نقلا عن:

- Lucien W. Pey, **Aspects of Political Development**, Boston: Little Brown and Company, 1965, pp.37-38.

3 أمين عواد مهنا، المرجع السابق، ص.35.
4 المرجع نفسه، ص ص.35-36.

3. الرفع من معدلات المشاركة السياسية لمختلف الفئات الاجتماعية.

وفي انتقاد هانتنجتون للطرح التقليدي للتنمية السياسي والتحديث السياسي المرتكز على البعد المادي متمثلا في التصنيع والتحضر، وتغليب الطابع التجاري، وإزالة الأمية والحركية المهنية. يعتبره طرحا قاصرا من حيث قدرته التحليلية للتغيير السياسي؛ حيث أنه أهمل دور عوامل أخرى أكثر أهمية في عملية التنمية السياسية والمتمثلة في البيئة الاجتماعية، والثقافة السياسية، وفي المؤسسات السياسية والقيادة السياسية[1].

وتتمثل التحديات التي تدفع باتجاه التحديث السياسي في مستويين هما:[2]

1. **التحديات الداخلية:** والتي تمثلها القوى الداخلية مجسدة في بعض الأطراف أو الفئات المجتمعية التي تشكل معوقا أمام برامج ومشاريع التحديث على نحو فئة الفلاحين والمزارعين باعتبارهم قوة محافظة في المجتمع، كثيرا ما تتجنب التغيير. بالإضافة إلى جماعات المصالح التي تعارض أي محاولة للتغيير باتجاه الإصلاح فتسعى لإحباطها. وغيرهم من القوى الداخلية الأخرى التي ترفض التغيير وتتجنبه. ولمواجهة أنواع هذا الرفض، فإنه يشترط في الدولة ومؤسساتها أن تجدد نفسها وتطور آليات عملها وتعيد صياغة علاقاتها مع هذه القوى الداخلية، وأن تبتعد بعملية التطوير والتغيير عن مجرد خدمة المصالح الخاصة للحكام.

لكن هذا الوضع المستعصي أمام التحديث السياسي الذي يؤدي إلى تغيير باتجاه الأفضل غير دائم؛ لأن في المجتمع قوى وجماعات أخرى تطلب التغيير وترغب في تحقيق نتائجه على الدولة والمجتمع، وهذا ما يدفع هذه الجماعات نحو العمل على "...السيطرة على الحكم، فتسعى "الصفوة المناهضة للحكم" إلى اعتلاء النظام إنا لإحداث تغيرات يعجز النظام الحالي عن تحقيقها أو للمحافظة على وظائف الدولة والأمثلة على ذلك: ما قام به قادة مثل: أتاتورك، وناصر، وقاسم

1 أمين عواد مهنا، المرجع السابق، ص ص.39-40.
2 هشام محمود الأقداحي، المرجع السابق، ص ص.265-266.

في العراق وفيصل في السعودية، والسلال في اليمن.. وجميعهم استولوا على الحكم لكي يستبدلوا الأنظمة غير الفعالة بأخرى أكثر كفاءة[1]".

والرهان الحقيقي يتمثل في بلوغ عملية تحديث سياسي متوازن، يحقق التغيير باتجاه اصلاح ما فسد من مخرجات العملية السياسية وما يتبعها من مآلات اقتصادية واجتماعية وثقافية. وبلوغ ذلك يحصل من خلال "ضرورة توافر "إرادة التحديث" لدى "الصفوة الحاكمة" أو"النخبة السياسية". ولدى جماهير المجتمع على حد سواء. بالإضافة إلى ضرورة الوعي بقضية التخلف السياسي[2]".

2. التحديات الخارجية: ويعد التحدي العسكري من أبرزها وأهمها كون الصراع العسكري يدفع الدولة باتجاه تحديث الجيش كمنطلق لمواجهة رياح التغيير. "ففي مصر عمل محمد علي بين عامي 1850-1849 على إنشاء قوة عسكرية قادرة على مواجهة الغزو الخارجي. وحدث ذلك أيضا بالنسبة للحركات الثورية المختلفة التي تزعمها أتاتورك عام 1919 في تركيا، ورضا خان في عام 1921 في إيران، والثورة المصرية عام 1952 والانقلابات التي حدثت في سوريا عام 1949 والعراق عام 1958. وكانت نتيجة مباشرة للضغط الأجنبي[3]". بالرغم من تشابه هذه الحركات في اعتبار التحدي الخارجي دافعا لها، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه العمليات ليست دائما متماثلة في أهدافها ونتائجها، بل هي مختلفة خاصة من حيث القوى الخارجية المحركة والداعمة لها.

3. نقد الحداثة والتحديث السياسي:

وشهد شاهد من أهلها. لقد دعى المفكر الغربي، عالم الاجتماع الفرنسي "ألان تورين"• Alin Tourin إلى ضرورة "إعادة تعريف الحداثة"، خاصة في ظل الأزمة التي أصبحت تمر بها اليوم؛ وإعادة التعريف هذه ينبغي أن تكون من منطلق اعتبار الحداثة "كعلاقة يسودها التوتر بين العقل والذات، بين العقلنة وتحقيق الذات، بين روح

1 هشام محمود الأقداحي، المرجع السابق، ص.266.

2 المرجع نفسه، ص.267.

3 المرجع نفسه، ص ص.265-266.

• هذا لا يعني أن "ألان تورين" ينتقد الحاثة أو التحديث من زاوية التخلي عنها أو اقصائها من حياة الدول والمجتمعات، بل أن مؤلفه هذا المعتمد هنا والذي يحمل عنوان "نقد الحداثة" إنما يصنف هو الآخر ضمن سلسلة المنتوج العلمي الغربي المدافع عن الحداثة الغربية على الخصوص.

النهضة وروح الإصلاح، بين العلم والحرية، وهو موقف بعيد عن حداثية اليوم التي دخلت في مرحلة الانهيار، وعن ما بعد الحداثية التي يجول شبحها في كل مكان[1]". إنه اعتراف من واحد من رواد الفكر الغربي بانهيار عملاق خيالي يدعى الحداثة والتحديث (الحداثية)، إنها تمر بمأزق شديد على المجتمعات خاصة تلك التي لم تستوعب نظمها المختلفة شعارات وأفكار هذه الحداثة التي ولدت وتربت في حضن مجتمعات بقيم وأفكار وعلاقات تختلف كثيرا عن واقع هذه المجتمعات التي تحيى في إطار دول ضعيفة أحيانا وفاشلة أحيانا أخرى.

ويعتبر "تورين" التحديث تنفيذ للحداثة وأنه عملية ظلت متجانسة ومنتجة بواسطة العقل العلمي والتقانة، "ولكن القرن العشرين الذي ساده سلسلة متتابعة من أشكال التحديث الغربية والمفروضة أكثر فأكثر بواسطة سلطة إما وطنية وإما أجنبية؛ هي أشكال من التحديث تتزايد في إراديتها وتقل في عقلانيتها، لدرجة أن هذا القرن الذي استهل بالنزعة العلمية يبدو أنه قد انتهى بعودة الأديان[2]".

وبغض النظر عن مبتغى "تورين" من مقولته هذه؛ إلا أنه ينبغي التنبيه إلى أن عودة الأديان ليست عيبا في تطور الفكر الإنساني، أو عارا في جبين البناء الحضاري للبشرية، خاصة حينما يكون الحديث عن الدين الإسلامي.

إن الحضارة الإسلامية شاهدة على استحالة أن يتحول الإسلام المنزه من العيوب والتغييرات والتحريفات التي طالت الكتب السماوية الأخرى إلى مجرد ترانيم تتلى كل يوم أحد في الكنائس، أو مرة في السنة في الكاتدرائيات بمناسبة القداسات المسيحية، بل الإسلام شريعة البشر الدنيوية والأخروية تسعى لسعادتهم في الدارين.

ومن زاوية النظر النقدية لمحتوى ومدلول أبرز الأفكار التي سيقت في مجال التحديث والتنمية السياسية، والتي تأسست خصوصا على قاعدة فكرية غربية تتبنى العقلانية والعلمانية والفردانية؛ فإنه جدير بالملاحظة والتنبيه إلى ضرورة الحذر من

1 ألان تورين، **نقد الحداثة**، ترجمة: أنور مغيث، مصر: المجلس الأعلى للثقافة وشراكة المشروع القومي للترجمة، 1997، ص.23.
2 المرجع نفسه، ص.437.

المغالاة والتطرف في تبني مثل تلك الأفكار وقواعد العمل، بإسقاطها على الواقع العربي والإسلامي.

وفي السياق ذاته تبرز مرة أخرى الأسئلة التقليدية الدائرة حول مدى امكانية استيراد آليات ممارسة السلطة وإدارة الصراع بدون استيراد قيم الحداثة الغربية المتمثلة في العقلانية والعلمانية والفردانية؟" لماذا يفضل الجميع البداية من تاريخ الغرب، ويتجاهل تاريخ الخلافة؟" هل العلمانية مقبولة أو ستقبل من طرف المسلمين؟ هل الإسلام دين مثل المسيحية التي أخرجت من "المجال العام؟[1]

يقول محمد أركون أن الإسلام أدخلنا في حداثة القرون الوسطى بامتياز، "والرسول (ﷺ) قوّض الجاهلية وأسس لبدائل راديكالية في المنطقة العربية، فلماذا تناقش قضايا الحكم بعيدا عن التقاليد التي أسست في المنطقة؟[2]"

إن المأزق والأزمات التي وقعت فيها المسيحية ـ وأديان أخرى ـ والتي انتهت بفصل الكنيسة عن السياسة، لا يعني بالضرورة أن الإسلام محتوم عليه المرور بالمسار ذاته. إن ذلك يفرض ضرورة مناقشة ثنائية الدين والسياسة في الواقع العربي "بعيدا عن النموذج الغربي الذي استند على مقولة "موت الله"، وعلى انفصال الكنيسة عن السياسة[3].

وبالعودة إلى رواد الفكر الغربي، نجد أن "هنري لوفيفر" يعتبر أنه من الضروري الإشارة إلى أن الأخير نبّه في معرض نقده للحداثة خلال القرن العشرين إلى ضرورة إصلاح الاختلالات التي وقعت فيها مسارات التحديث للولوج إلى القرن الحادي والعشرين الذي أصبح يفرض ضرورة إيجاد الحلول لتجاوز "أزمة الحداثة" التي "تستمر وتتعمق وتنتشر، كما أن عناصر جديدة ستحاول الدخول في خضمها وتعديلها، وفي النهاية فإن حقبة أخرى ستبدأ مع القرن الحادي والعشرين[4]".

والتساؤل الجوهري المطروح في هذا السياق، هو لماذا لا يكون للتعاليم الإسلامية السمحة والتي تنتهج الوسطية في الأمور كلها أن يكون لها محل ضمن تلك الإصلاحات التي ينبغي أن تطال الحداثة والتحديث في المجلات جميعها ومن أهمها التحديث

1 السعيد ملاح، "أسئلة البداية في عملية البحث عن ديمقراطية عربية"، **الرائد المغاربي**، ع.01، جوان 2013، ص.169.
2 المرجع نفسه، ص ص.169- 170.
3 السعيد ملاح، المرجع السابق، ص ص. 169- 170.
4 هنري لوفيفر، **ما الحداثة**، ترجمة: كاضم جهاد، ب.م.ن، دار ابن رشد للطباعة والنشر، 1983، ص.29.

السياسي؟ لماذا يقصى الإسلام من هذا المسار رغم ما يحمله من قيم الشورى والعدالة والمساواة والتسامح والاعتراف بالحق للجميع ونبذه العنف والتطرف والغلو والإقصاء والغش والخيانة والظلم والجور حتى ولو في حق غير المسلمين؟.

وقد أثار "سايمور ليبست" S. Lipset ومنذ سنة 1959، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية السياسية، من خلال ربطه بين مستوى التنمية في بلد معين واحتمالية أن يصبح الأخير ديمقراطيا[1].

أما عن علاقة الدّمَقرَطة بالتحديث السياسي فيمكن فهمها من خلال اعتبار الدّمَقرَطة عملية تقتضي حصول تحديث على مستوى البنى والعمليات السياسية الحاصلة في إطار الدولة ونظامها السياسي.

وفي مقارنة بسيطة، فإن الدّمَقرَطة والتحديث السياسي يتشابهان في كون كل منهما عملية ممنهجة، تخضع في كثير من تفاصيلها ومراحلها لعملية التخطيط ووضع التصوّرات واتخاذ الإجراءات التي تمكن من بلوغ تحقيق أهداف كل عملية[2].

كما أن الدّمَقرَطة والتحديث السياسي يعبر كلاهما عن مجموعة الخيارات التي يتم "استيعابها في تفاعل مع المكاسب المحلية والتواريخ المتنوعة، في المجتمعات التي انتقلت وتنتقل إليها. وذلك بهدف إضفاء الطابع المحلي على جوانب منها[3]".

أضحت العلاقة بين مفهومي الدمقرطة والتنمية علاقة واضحة المعالم خاصة منذ القرن العشرين، حيث أصبح الفعلين متلازمين في نطاق الدولة الواحدة والمجتمع الواحد. وهذا بالنظر إلى النداءات المتصاعدة من مجموعة الباحثين والفاعلين على حد **سواء**

1 Julian Wucherpfennig, Franziska Deutsch, « Modernization and Democracy : Theories and Evidence Revisited », Living Reviews in Democracy,2009, Center for Comparative International Studies, ETH Zurich and University of Zurich. In:
Democracy.livingreviews.org
Visited: September 2017. At 11:30 pm.

2 وسام حسين علي العيثاوي، المرجع السابق، ص.22.

3 كمال عبد اللطيف، "التّحديث، العلمنة، الدّمَقرَطة"، بتاريخ 2018/04/12 على الرابط:
http://www.alaraby.co.uk

- تاريخ الاطلاع: 2019/08/23 بتوقيت: 00:25.

ممن اصبحوا يقرنون نجاح السياسات التنموية بالفعل الديمقراطي باعتباره الوسيلة المثلى لتحقيق التنمية، وفي الوقت ذاته يعد هذا الفعل غاية للفعل التنموي.

إن أبرز مظاهر العلاقة التي تجمع بين الديمقراطية والتنمية "هو أن الفكرتين تحملان صورا وآليات وأساليب مشتركة للتغيير والتطوير المجتمعي بشكل متكامل، وترفضان نظريات التحديث والتطوير التي تأخذ بعد واحد[1]".

وفي هذه الفكرة إشارة واضحة إلى الاختلاف والتباين الموجود بين الدمقرطة والتنمية من جهة والتحديث من جهة ثانية؛ فالتحديث ومرادفه التطوير يرتكز كلاهما على أحادية البعد المؤثر في العملية التحديثية أو التطويرية.

إن العناصر المشتركة بين الدمقرطة والتنمية وذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تجعل من تحقيق الدمقرطة أو التنمية مقترن بتحقيق الآخر، أو أن تحقيق أحدهما ينتج عنه بالضرورة تحقيق الآخر؛ "لأن كلا منهما يعطي الأولوية لإنشاء نظام سياسي واقتصادي مستقل قادر على تدبير العلاقات المتطورة بين التغيرات الاقتصادية والتنظيمات الاجتماعية والثقافية[2]".

يؤخذ هذا الرأي بتحفظ؛ خاصة حينا يتم الاطلاع على بعض الطروحات التي قدمها مفكرون وباحثون من الضفة الأخرى، من أمثال "برزيوارسكي" Prezewerski، و"ليمونجي" Limongi واللذان توصلا سنة 1993 إلى استنتاج غريب نوعا ما؛ كونهما يذكران أن تأثيرات كل من النظامين السياسيين الأكثر تعارضا ـ وهما الديمقراطية والدكتاتورية ـ ليس لهما الآثار الواضحة على التنمية الاقتصادية (خاصة بمعناها الرأسمالي)، وأن هذه الاشكالية تظل محل بحث وتفكير مستمرين[3].

---

1 ديدي ولد السالك، "الممارسة الديمقراطية: مدخل إلى تنمية عربية مستدامة"، **المستقبل العربي**، ع.356، تشرين الأول/أكتوبر 2008، السنة الحادية والثلاثون، ص.25.

2 المرجع نفسه.

3 Antoine Ayoub, « La Démocratie est-elle nécessaire au développement économique? », GREEN, Faculté des Sciences Sociales, Département d'économie, Université LAVAL, Septembre 2005. Sur le site web: www.cms.fss.uaval.ca

- Visité le 17/02/2015. A 22 :30.

تتجلى العلاقة التلازمية بين الدمقرطة والتنمية في مظهرين أو مستويين[1]:

1. التنمية باعتبارها عاملا مساعدا لتحقيق الدمقرطة: وتتلخص أساسا في مجموعة من الارتباطات التي تحقق نواتج الدمقرطة من خلال مخرجات العملية التنموية، ويحصل ذلك وفقا لما يلي:
   - ينتج عن التنمية في بعدها الاقتصادي تغيير في القيم المجتمعية وهو الأمر الذي تتطلبه توجهات الانفتاح الديمقراطي.
   - توفر التنمية نظاما تعليميا متطورا الذي من شأنه المساهمة في تعميق الوعي لدى المواطنين، وتنمية مشاعر التسامح وترقية سلوكات مثل الحوار والاعتدال والعقلانية، وهي القيم التي إذا غابت لا تتحقق الممارسة الديمقراطية الحقيقية.
   - تؤدي التنمية الاقتصادية إلى زيادة الدخل الفردي، ما يضمن الأمن الاقتصادي، ويحد من الصراعات الاجتماعية، وهذا ما يسهم في إقبال المواطنين على المشاركة في الشأن العام ومنه على الخصوص المشاركة السياسية والتي تعد من أهم مقومات وأسس الديمقراطية. كما ينتج عن ذلك توسع هامش اختيارات المواطنين للمطالبة بالحقوق المدنية والسياسية.
   - تحقيق التنمية وما ينتج عنها من الرفع من الدخول المالية القومية والفردية، يسهم بشكل فعال في بروز الطبقة الوسطى التي تشارك في الشأن العام، وهو الأمر الذي يجعل التنافس السياسي والحياة السياسية في منأى عن العنف والتطرف.
2. الدمقرطة باعتبارها عاملا يساهم في التنمية: إن اعتبار الديمقراطية ظاهرة شاملة ونظام يتعدى أثره الأطر السياسية متمثلة في الحكم والسلطة وتوابعهما، إلى أطر ومستويات أخرى ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية. وعليه يظهر جليا التأثير الهام الذي يعكسه تحقيق الدمقرطة لأهدافها على التجسيد الفعلي للتنمية وأهدافها، ويظهر ذلك من خلال العناصر الموالية:

1 ديدي ولد السالك، المرجع السابق، ص ص.26-28.

- تعرف الديمقراطية في الغرب وفي الوقت الراهن باعتبارها النظام السياسي الذي يجمع ويضم في الوقت نفسه مجموعة من الحقوق في إطار مجتمع متحضر في حاجة ليحكم نفسه بنفسه، من جهة. ومن جهة أخرى يسعى هذا المجتمع وبالطرق السلمية إلى تحقيق تنمية اقتصادية تكون ذات معنى واضح متفق عليه لدى كل المواطنين[1].

- ينتج عن التمتع بالحقوق السياسية وممارستها ضمان لاحترام الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما يفسر اعتبار نمط الحكم الديمقراطي مكونا أساسيا لعملية التنمية[2]. وما يدعم ذلك هو مجموعة الدراسات والأبحاث المسحية والإمبريقية التي باشرها عدد من الباحثين المختصين من أمثال "بورجيرامي" Porgirami سنة 1988، و"بارو" Barro سنة 1991، و"هاليوال" Halliwell سنة 1992. حيث تبنى هؤلاء المقاربة التي تعتبر الديمقراطية تعبير عن وجود دولة الحق وتعبير عن وجود مجموعة الحقوق المدنية والسياسية وكذا وجود تنمية اقتصادية من خلال معدل نمو الدخل الفردي[3]. وفي السياق ذاته يعتبر "سكولي" Scully سنة 1988 أن المجتمع "المنفتح سياسيا" (وجود وضمان حق الملكية، دولة الحق والقانون ووجود سوق حرّة، ولكن من دون وجود الحقوق السياسية والانتخابات الحرة) ترتفع فيه معدلات النمو الاقتصادي سنويا من نسبة 2.18% إلى 0.91% والذي يعتبره "سكولي" أنه يفوق بمرتين ونصف ما هو محقق في مجتمع منغلق سياسيا[4].

- إرتباط نجاح الدول في تحقيق التنمية بنجاحها في تحقيق الديمقراطية، ومن أمثلة ذلك حالة الدول الأوروبية؛ وفي هذا السياق أوضح تقرير التنمية البشرية لسنة 2004 - على سبيل المثال - أن غياب

1 Antoine Ayoub, Op.cit.

2 ديدي ولد السالك، المرجع السابق، ص.27.

3 Antoine Ayoub, Op.cit.

4 Ibid.

التنمية في بعض الدول الأوروبية الفقيرة هي دول غير ديمقراطية وكانت تنتهج النمط الاشتراكي سابقا. ويضرب التقرير ذاته أمثلة عن دول أخرى خرجت مت دائرة الفقر والتخلف تدريجيا باتباعها النظام الديمقراطي ومن هذه الدول إسبانيا والبرتغال خلال مرحلة السبعينيات من القرن الماضي. بالإضافة إلى مثال الدول الاسكندنافية حققت ديمقراطية اجتماعية بعدما حققت الديمقراطية السياسية[1]. ويرى طرح آخر في السياق ذاته أن جل الدول الديمقراطية هي دول رأسمالية متطوّرة مثل دول غرب القارة الأوروبية، والدول الواقعة شمال القارة الأمريكية، وأن الحالة العكسية غير محققة حيث لا تتحقق الديمقراطية في ظل نظم ليست رأسمالية الاقتصاد[2].

- إن من نواتج "الدمقرطة الإيجابية" ضمان تداولا سلميا للسلطة، والذي يضمن استمرارية في المؤسسات المصحوبة بالشفافية في إدارة الشأن العام، وكلاهما من العوامل الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، "لأن تداول السلطة في العمق، يعني إعادة توزيع القوة بوجهيها "السلطة والثروة" لمصلحة الناس، وتغيير سبل ممارسة القوة إلى نسق من الحكم المؤسسي الصالح، الضامن لمصالح جميع المواطنين[3]".
- تعد التنمية التي حققتها بعض الدكتاتوريات تنمية هشة معرضة للانهيار في أية حظة، ويرجع السبب في ذلك إلى غياب الآليات الديمقراطية والمؤسسية الضامنة لاستمرار هذه التنمية.
- إن فقر الدولة الديمقراطية يجعلها في منأى عن عدم الاستقرار والانهيار؛ ومن أمثلة ذلك السنغال ومالي في إفريقيا جنوب الصحراء ومثال الهند في آسيا التي حققت بفضل ديمقراطيتها تقدما علميا باهرا وحضورا دوليا مرموقا، وهذا ما يقره "أمارتيا سن" رجل الاقتصاد

1 ديدي ولد السالك، المرجع السابق، ص.27.

2 Antoine Ayoub, Op.cit.

3 ديدي ولد السالك، المرجع الساق، ص.27.

الهندي إذ يقول :"إنة المجاعات لا تقع في ظل النظم الديمقراطية. إذ لم تحدث في الحقيقة أي مجاعة بالمعنى الموضوعي لها في أي نظام ديمقراطي مهما كان البلد فقيرا[1]".

يُعلّل هذا الطرح بكون الديمقراطية تتوفر على مجموعة العوامل والاليات التي تحول دون حصول الكوارث كالمجاعة؛ ومن أهم تلك العوامل والآليات توفر النظام الديمقراطي على حرّية الإعلام بالإضافة إلى مؤسسات تشكل مع عوامل أخرى حوافز تحدّ من سلبيات سياسة النظام الحاكم[2].

تثبت عديد التحليلات والدراسات التجريبية الترابط الإيجابي بين متغيري التنمية والدمقرطة، ومن ذلك ما أشار إليه فارس البريزات الذي يؤكد الارتباط القوي بين مؤشر التنمية البشرية والتقدم الفعلي للدمقرطة، وهو ما يعكس الارتباط بين الدمقرطة الفعلية والتحديث.

المطلب الرابع: مؤشرات الدّمَقرَطة

خضعت عديد الدول العربية لدراسات حول الدمقرطة فيها من طرف مؤسسات وهيئات دولية عديدة استخدمت مؤشرات قياس متنوعة. ومن تلك القياسات تلك التي أنجزتها مؤسسة "دار الحرية" في فترات مختلفة. ففي التقرير الذي أصدرته هذه الأخيرة والخاص بالفترة ما بين 1976 و2006 لم يُصنّف أي بلد عربي كبلد حرّ. وهو الأمر نفسه الذي أشار إليه مؤشر "نظام الحكم" (Polity IV). حيث قدر عدد الملاحظات الإيجابية بواحد وثلاثين (31) فقط من بين ستمائة (600) ملاحظة ضمن هذا المؤشر[3].

تطرح عديد الملاحظات حول مثل هذه المؤشرات مسائل نقدية تتعلق خاصة بمدى مصداقيتها ودقتها في القياس. وهذا حال المؤشرين السابق ذكرهما، حيث "هناك

1 ديدي ولد السالك، المرجع الساق، ص.27.
2 المكان نفسه.
3 عبد الوهاب الأفندي، "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، في: إبراهيم البدوي، سمير المقدسي (محرران)، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، يناير 2011، ص.63.

مشكلات في كلا المؤشرين لأنهما لا يعكسان بدقة الأوضاع القائمة بالضرورة بسبب اعتمادهما على المقاييس الفردية. وهكذا، وعلى نحو غير واقعي، فإن مؤشر نظام الحكم يعطي ليبيا درجة أكثر مما يعطي قطر والإمارات، ودرجة مماثلة للبحرين، بينما تسجل تونس درجة أعلى من المغرب[1]".

سعى بعض الباحثين لتطوير مؤشرات تتعلق بالدمقرطة على النحو الذي قام به "صاليبا سرسار" من خلال صياغته لمؤشر مركب يُعبّر بصفة كمية عن الدمقرطة باعتماد مجموعة من المتغيرات تمثل مقاييسا للدمقرطة. تضم المتغيرات الأولى أربعة متغيرات للحكم والحكومة التمثيلية؛ تشمل كيفية اختيار رؤوس الدولة وأعضاء المجلس التشريعي، إضافة إلى تطور عمل الأحزاب السياسية، وحق الاقتراع، ونضج الحقوق والحريات المدنية. يضاف إلى ذلك متغيرا خامسا قدمه التقرير السنوي لدار الحرية وهو الذي استخدمته في قياس حرية وسائل الإعلام. وأما سادس هذه المتغيرات فيتمثل في المتعلق بمقاييس الحرية الدينية الذي ورد في وزارة الخارجية الأمريكية. وورد في تقارير كل من منظمة العفو الدولية، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، ووزارة الخارجية الأمريكية، المتغير السابع ضمن هذه المجموعة وهو يتعلق بمراقبة حقوق الإنسان. أما التغيرين الثامن والتاسع فيرتبطان بالجوانب الاقتصادية؛ وهما على التوالي مقياس التنمية البشرية الذي يستخدمه برامج التطور التابعة للأمم المتحدة من خلال مؤشر التنمية البشرية، ومقياس الحرية الاقتصادية الذي تعتمده مؤسسة التراث من أجل التعبير الكمي عن الحرية الاقتصادية[2].

وبهذا يكون مجموع هذه المتغيرات تسعة متغيرات يستخدمها مؤشر الوضع الديمقراطي حيث يخصص لكل متغير نقطتين ليكون مجموعها ثمانية عشر (18) نقطة. "ويتراوح المؤشر من صفر (0) إلى إثنين (2)، حيث يشير الصفر إلى غياب المؤشر المعني تماما بينما يمثل 2 ذروة المقياس[3]".

1 عبد الوهاب الأفندي، المرجع السابق، ص.63.
2 المكان نفسه.
3 المكان نفسه.

وصنفت البلدان العربية باعتماد هذا المؤشر المركب، فحسب تصنيف عام 1991 تراوحت قيمته بين 2.5 كأدنى قيمة والتي عادت للعربية السعودية في آخر الترتيب، وبلغت قيمته القصوى 11 نقطة والتي عادت للمغرب. وتراوحت قيم المؤشر نفسه عام 2005 بين 4 كقيمة دنيا والتي عادت لنفس البلد، العربية السعودية، بينما تقهقر المغرب إلى مرتبة أقل بعد حصوله على قيمة 8 نقاط لتحل كل من الأردن ولبنان في المرتبة الأولى بقيمة 10.5 نقاط لكل منهما. "ومرة أخرى، يعكس الكثير ممن النقاط أوضاعا غير عادية، جاعلة ليبيا والبحرين وعمان وقطر على مستوى واحد (5 نقاط لكل منها؛ وزادت قطر إلى 6 نقاط سنة 2005). بينما سجلت تونس 10 نقاط...وهي أكثر مما حققته الإمارات (6) وبنقطة واحدة أكثر من الكويت...وإذا أحرزت سورية 8.5 نقاط (هبطت إلى 7 نقاط سنة 2005)، فإنها، أيضا، تحلق فوق معظم تلك البلدان، وكانت بمستوى اليمن (التي زادت إلى 9 نقاط سنة 2005). ومن الواضح أن هناك خللا جوهريا في هذا التصنيف[1]".

الملاحظ من خلال عديد التقارير حتى منها تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2004 أنها برغم بعض الاختلافات فيما بينها، فهي تتفق حول تصنيف النظم العربية واعتبارها تقترب من النموذج الاستبدادي، وهو ما ورد في التقرير تحت مسمى "دولة الثقب الأسود" (Black Hole State)، "وهو نظام حكم منكفئ على نفسه من خلال حصر السلطة في المركز الذي هو عادة فرد واحد أو حلقة صغيرة، وبعمل بإجراءات قاسية جدّاً وجهاز قمعي واسع الصلاحيات[2]".

وعكس ما يتبناه أصحاب فكرة رفض العرب للديمقراطية اعتبارا لمتغير الثقافة، فإن تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2003 الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، "يورد أدلة تجريبية من "مسح القيم العالمية ((World Values Survey (WVS) تناقض

1 عبد الوهاب الأفندي، المرجع السابق، ص ص. 63-64.
2 المرجع نفسه، ص.64.
- نقلا عن:
-UNDP, Arab Human Development Report 2004 : Freedom and Good Governance.

تفسير أصحاب "كلام الثقافة" (Culture Talk) للوضع العربي؛ إذ أوضح المسح أن السكان في الوطن العربي يقيّمون الديمقراطية باعتبارها "أفضل شكل للحكم"، وهو تقييم أرفع من أي منطقة أخرى في العالم. كما أن مؤشره لرفض النظم الاستبدادية هو الأعلى أيضا؛ وهو في الواقع، أعلى بشكل ملموس من تقييم السكان في أوروبا الغربية في كلا المؤشرين[1]". وهي النتائج ذاتها التي يؤكدها التقرير نفسه لعام 2004.

أفضت دراسات وتحليلات تجريبية أخرى إلى النتائج نفسها؛ ومن ذلك ما قدمه "مارك تيسلر" (Mark Tessler) في دراسة حول علاقة الإسلام بالديمقراطية حيث أثبت أن "التوجهات والمعتقدات الإسلامية تمتلك، في أقصى تقدير، تأثيرا محدودا جدّا في الآراء المتعلقة بالديمقراطية"[2]. يضاف إليها أبحاث ميدانية أخرى منها تلك التي استهدفت اختبار أطروحة "فرانسيس فوكوياما" القائلة بأن "الإسلام كان عقبة كبرى أمام الدمقرطة"، وقد قدمت هذه الدراسة أدلة من خلال اختبارات قياس الرأي، حيث تشير إلى أن العرب ـ بما فيهم المتدينون منهم ـ يقيّمون الديمقراطية عاليا ولا يتقبلون الاستبداد وفي ذلك نفي مباشر مزاعم "فوكوياما" وتشير ذات الدراسة إلى أن المجتمعات الإسلامية تبدي مستويات عالية جدا من الدعم للديمقراطية رغم كونها تبدي مستويات عالية من التدين في الوقت نفسه[3].

1 عبد الوهاب الأفندي، "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، في: إبراهيم البدوي، سمير المقدسي (محرران)، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، يناير 2011، ص ص.64-65.

- نقلا عن:

- UNDP, Arab Human Development Report 2003: Building a Knowledge Society(New York : UNDP, Regional Bureau for Arab States, 2004).

2 عبد الوهاب الأفندي، المرجع السابق، المرجع السابق، ص.65.

3 المرجع نفسه.

المطلب الخامس: الدّمَقرَطة في مواجهة نقد الديمقراطية

تعددت مداخل ونظريات الدمقرطة التي تمكن من إحداث تحول ديمقراطي ينجم عن تغيير سياسي حقيقي يمس اسس الأنظمة السياسية المستقرة بفعل استمرارها لمراحل متعاقبة في الزمن. ولعل أشهر تلك الاقترابات على الإطلاق ذاك الذي قدمه عالم السياسة الأمريكي "صاموئيل هانتنجنون" في مؤلفه الشهير "الموجة الثالثة".

تتخذ عديد الدراسات والتحاليل السياسية في دول كثيرة عبر العالم من مقترب "هانتنجنتون" شبه قاعدة لعملية الدمقرطة. لكن واقع الحال لتاريخ وحاضر دول كثيرة في العالم أثبتت عدم استجابة أفكار هذا المقترب لإحداث تغيير سياسي حقيقي نحو نظام ديمقراطي حقيقي مكتمل العناصر والأطراف.

إن من أوجه القصور في أطروحة "هانتنجتون" تتجلى أساسا في كونها عبارة عن طرح نظري يقوم على اتجاه أحادي في إحداث أي تغيير أو تطور سياسي باتجاه الديمقراطية يسري على كافة المجتمعات الإنسانية منطلقا من كون الديمقراطية هي الشكل الأمثل لنظم الحكم. وعليه فهي أطروحة تهمل ـ عن قصد أو غير قصد ـ الخصوصيات التي تميّز المجتمعات عن بعضها البعض؛ الخصوصيات التاريخية، والحضارية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والقيمية.

هي نظرية أحادية في نموذج ينتقد الأحادية السياسية ويدعو إلى التعددية. وهذه من مفارقات الاقترابات الغربية، واللبرالية منها على وجه الخصوص.

ومن أوجه القصور الهامة في نظرية الموجة الثالثة هو قيام بنائها على "المنطق الانتشاري الذي يتخذ من غرب أوروبا والولايات المتحدة مركزا تنبعث منه الموجات والتأثيرات المختلفة بما يوجه الحركة التاريخية للمجتمعات الأخرى، ومن ثم تلخص النظرية في أطرها التفسيرية ديناميات التحول السياسي والثقافي والاجتماعي في المجتمعات الغربية وتقوم بتعميمها على غيرها من المجتمعات. وللالتفاف على ذلك القصور أضاف "هانتنجتون" ذلك العامل التفسيري الخاص بأثر المحاكاة الذي هو

نظرية دومينو مقلوبة (نجاح التحول نحو الديمقراطية في أحد البلدان يؤدي إلى إكساب التحول في بلد أو بلدان أخرى المزيد من القوة). ويؤكد أن أثر المحاكاة لا يعتمد بشكل رئيسي على وجود عوامل اقتصادية واجتماعية محفزة للتحول الديمقراطي، بل يذهب أكثر من ذلك إلى أن أثر المحاكاة يقوم بدور تعويض عند غياب تلك العوامل، متخذا من السقوط المتتابع لدول الكتلة الشرقية السابقة نموذجا تاريخيا يدلل به على فاعلية أثر المحاكاة مستقبلا في الحالة المصرية وما يجاورها من دول عربية أخرى[1]

ومن أجل الخروج عن هذا الطرح الذي تضمنته أطروحة الموجة الثالثة لهانتنجتون، لا بد من البحث في الأطروحات الأخرى التي تخرج الباحث من سجن النظرة الأحادية والخطية لإحداث الدمقرطة. "ولفهم مشكلات التغيير السياسي لا بد من استبدال أفق الرؤية بآخر يتحرر من النظرة الخطية وما يرافقها من قيود الحتميات ويعلي من شأن الحركة التاريخية للمجتمعات ويفسح المجال لأشكال متباينة من التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ومن ثم يمكن الباحث من سبر غور الديناميات الداخلية للمجتمعات غير الغربية وتسكينها في سياقاتها الثقافية والتاريخية[2]".

توصل عالم الاجتماع البريطاني "ألبرت توينبي" Albert Toynbee ومن خلال دراسته التاريخية للعالم عبر بحث حول إحدى وعشرين حضارة إلى صياغة مفاهيم "التحدي والاستجابة" (Challenge and Response)، التي استخدمها في تفسيره صعود الحضارات وسقوطها، متجاوزا تلك الأطروحات التي كانت تعتمد في تفسيراتها على البيئة، والعرق، والقيادة، وامتلاك الأراضي، والوصول إلى الموارد الطبيعية التي تبيّن أنها أطروحات خاطئة وضيقة النطاق.

وبدلا من بحث تلك العوامل التقليدية، اعتمد "توينبي" على بحث السبب الأساسي الذي يفسر النجاح أو الفشل المجتمعي، من خلال مفهوم "التحدي" (Challenge) وقصد بها بعض العوامل التي لا يمكن التنبؤ بها أو يصعب توقعها والتي مثلت تهديدات بالنسبة

1 محمد صفار، "أزمة التغيير السياسي في مصر"، في: أحمد ثابت (محرّرا)، أحمد ثابت(محررا)، **حدود الإصلاح السياسي في مصر**، القاهرة: دار ميريت، 2007، ص.126.
2 المكان نفسه.

للطرق التي كان يعتمدها بعض البشر لكسب قوتهم ورزقهم في زمن ماضي. ويجب التأكيد على أن التحدي بهذا المعنى ليس كله سلبيا، بل حمل في طياته بذور الأمل عبر الفرصة التي يتيحها.

أما مفهوم "الاستجابة" (Response) فهو تعبير عن الإجراء الذي اتخذته نفس المجموعة من الناس للتعامل مع الوضع الجديد. ومن العوامل التي تؤدي إلى نشوء التحدي يذكر "توينبي" النمو السكاني، واستنفاد مورد حيوي ما، وتغيّر المناخ. وتطلبت افستجابة رؤية وقيادة وعمل للتغلب على التهديد وخلق أساس للبقاء والاستمرار. وعليه، فمصطلح التحدي عند "توينبي" يعبّر عن التهديدات، أما مصطلح الاستجابة فهو تعبير عن الاجراءات المتخذة لمواجهة تلك التهديدات.

يشكل التحدي تهديدا لبقاء واستمرار النظام القائم. يتبع كل تحدي استجابة معيّنة، لكن الاستجابة تتراوح بين المظهر السلبي متمثلا في التقاعس عن العمل، أو الخمول، وبين جانبها الإيجابي متمثلا في إحداث تغيير كبير في الظروف المعيشية للأفراد والجماعات، من خلا التكنولوجيا الجديدة، والتنظيم الاجتماعي، والأنشطة الاقتصادية، أو تنسيق مجموعة من العوامل. والاستجابة في مقابل ذلك لم تكن قط متوقعة، ونتائجها لم تعرف إلا مع مرور الزمن. وهذه هي الصورة التي رسمه "توينبي" عن المخاطرة التي سلكها البشر والتي تفسر النجاح كما تفسر الفشل. ومن الأمثلة التي استخدمها "توينبي" لوصف صعود وسقوط الحضارات هو ظهور الزراعة والمدن في الشرق الأدنى القديم، وتمثل التحدي في هذه الحالة هو التحول الإقليمي في أنماط هطول الأمطار، حيث تحركت العواصف الأطلسية شمالا بعد أن كانت تضرب شمال إفريقيا ومصر وبلاد ما بين النهرين.

الشاهد هنا هو فيما يقدمه "توينبي" من أنواع الاستجابات التي حدثت جراء تلك التحديات والتهديدات المناخية. وقسم تلك الأنواع إلى ثلاثة أنماط:

1. التمسك بالطرق القديمة، حيث لم يبادر مجموعة من البشر إلى عمل شيء ما أدى بهم إلى الهلاك.

2. الهجرة بحثا عن ظروف مناخية أفضل، وظل الذين قاموا بهذا الإجراء صيادين ومزارعين.
3. إيجاد بيئة جديدة واختراع طرق جديدة للحياة على نحو التدجين على الحيوانات والنباتات واعتماد الزراعة المسقية، وهؤلاء لم يحققوا غاية النجاة فقط، بل حققوا الإزدهار، ويعتبر "توينبي" أن في ظل هذا النمط ظهرت الحضارة المصرية والحضارة السومرية.

لم يسلم طرح "توينبي" هذا من النقد، خاصة من الذين يعتبرون بأن استناده على أدلة أثرية مؤرخة في عصره، فإن الأحداث والظروف التي أدت إلى تطور الزراعة والتحضر يمكن أن تكون مختلفة تماما عن هذه الصورة.

رغم الانتقادات، إلا أن أطروحة "التحدي والاستجابة" لتوينبي مفيدة في فهم التغيير الاجتماعي؛ فهي تمكن من التركيز على الأبعاد المهمة للتغيير التي تساعد على فهم تحديّات اليوم، ويكون ذلك من خلال ما يلي:

أولا: التحديات الكبرى لا تظهر بصفة دائمة، فهي تظهر نتيجة التحول أو التحولات البيئية والتكنولوجية والاقتصادية وتلك التحولات المجتمعية. فقلد كانت الثورة الصناعية أحد التحديّات الكبرى المعاصر، وتحدث البعض عن "التحول العظيم" من المجتمع الرزراعي إلى المجتمع الصناعي.

شهد عصر الصناعة ثلاثة تحولات كبرى، ولم يأخذ أي منها الطابع الثوري، لكن كل منها كان قويّا بما يكفي لإحداث الحروب والثورات والاضطرابات الاجتماعية الهائلة، ونجحت كلها في نهاية المطاف في خلق فرص العمل وسبل العيش لأكبر عدد من الناس.

عرفت حقبة التحولات الصناعية ثلاثة مراحل جزئية هي:

1. مرحلة المائة عام الأولى من التحول، حيث كان التركيز خلالها على تحقيق هدف الوصول إلى المواد الخام التي تغذي الصناعات المختلفة.
2. عرفت المرحلة الثانية سيطرت صناعة السلع الكاملة الصنع.

3. والمرحلة الأخيرة هي المرحلة الراهنة حيث يشهد العالم جولة أخرى من التغيير الهائل من خلال القوى العالمية للمعرفة والمعلومات.

تحدث التحولات من هذا النوع وبهذا الحجم في معزل وانفصال عن الماضي، لتتم بطرق تتجاوز بكثير عملية التغيير العادية التي تحدث من جيل إلى جيل. وهي بذلك غير متوقعة في غالبيتها؛ وعليه، فإن شعور الناس بالتهديد من التغيير أمر طبيعي ومفهوم، كون هذا التهديد الذي يشعرون به يؤدي بهم غلى مقاومته. وقليل من الناس من له رؤية يرى من خلالها الضرورة وفي الوقت نفسه الفرصة التي تتوفر حتى في خضم المعاناة والدمار الذي قد يؤول إليه الوضع.

ثانيا: يجب أن تكون الاستجابة جريئة بما فيه الكفاية لمواجهة التهديد والتغلب عليه، يؤدي إلى مخارج جديدة (الطريق إلى الأرض الجديدة). ويتطلب ذلك قيادة قوية. لكن على هذه الأخيرة أيضا أن تجعل من الرؤية الجديدة مقبولة لدى غالبية الناس، وهو شرط بالغ الأهمية في ظل مجتمع ديمقراطي. لأن غياب تأييد الأغلبية للطريقة الجديدة سيؤدي لا محالة إلى رفض الحل المقترح. وهذا ما يمكن لسيرورة اجتماعية أن تضمنه، وعليه فالعملية الاجتماعية للانتقال من الظروف القديمة نحو الجديدة غاية في الأهمية وبدونها يفشل الانتقال.

إن "توينبي" لم يختزل الحركة التاريخية والمجتمعية في منطق الفعل ورد الفعل". ويمثل القبول، أو التناسب العنصر الوسيط أو العنصر الثالث الذي يرسي العلاقة بين التحدي والاستجابة، وهو بمثابة "ضابط الإيقاع للحركة التاريخية، فحتى يقوم التحدي بإطلاق الاستجابة لابدّ أن يكون تحديّا مناسبا يقع في منطقة وسطية من حيث عزم قوته واستفزازه، وتلك المنطقة حدّ أدنى إذا هبط عزم التحدي دونه فإنه يكون ضئيلا فلا يحدث الاستفزاز اللازم لاستثارة القوى الابتكارية والإبداعية في المجتمع ومن ثم إما لا تتولّد الاستجابة أو تكون ضعيفة للغاية. ولتلك المنطقة حدّ أقصى إذا صعد عزم التحدّي فوقه فإنه يكون عنيفا بحيث تعجز القوى الابتكارية والإبداعية عن تحقيق استجابة ملائمة، إذ أن التحدي في تلك الحالة سيصبح نوعا من الاستحالة ليس

في وسع الجماعة الإنسانية التي تلقتها أن تتفاعل معها وستصبح الاستجابة في مثل هذه الحالة عديمة الجدوى"[1].

ثالثا: يمكن أن يكون للاستجابات والردود فرصا أكبر للنجاح بشرط أن تسمح بتصحيحات وتعديلات في منتصف الدورة. لأن المخططات الكبيرة الحجم تتصف بعدم المرونة، وكثيرا ما تؤدي إلى المواجهة الاجتماعية بدلا من جمع الناس وتوحيدهم في السعي نحو تحقيق أهداف مشتركة.

توجد عوامل عديدة يرتبط بها التغيير في العصر الحالي، فهو تغيير يرتبط أشد الارتباط بظهور اقتصاد معولم (عالمي) يعتمد على التدفقات السريعة للمعلومات والتكنولوجيا، ورأس المال. ويبدو أن التغيير في هذا السياق يؤدي إلى فوائد كبيرة. لكن الأمر نفسه ينطبق على العواقب والنتائج غير المقصودة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ فالعولمة الاقتصادية تنطوي على بطالة إقليمية، واشكال جديدة من الفقر المتوطن. كما أن العولمة البيئية هي الأخرى تسبب تهديدات خطيرة، بل هي النوع الأكثر خطورة[2].

خلاصة ما قدمه "توينبي" في نظريته حول "التحدي والاستجابة" تكمن أساسا في أن كل الحضارات التي درسها "لم تكن سوى استجابة لتحدي الظروف التي وجدت فيها جماعة بشرية معيّنة، بحيث أن العامل الأساسي في قيام الحضارات هو التفاعل بين التحديّات الخارجية الطبيعية والبشرية والاستجابات الداخلية من الإنسان والمجتمع... (وفي تعريف لجوهر الاستجابة باعتبارها إبداعا وابتكارا في الفكر والمنهج والوسيلة ينشأ عن غريزة حب الاستطلاع العلمي والفكري لدى كبار المفكرين والعلماء والقواد بما يمكن تلك الأمة أو الجماعة البشرية من الرّد على التحديّات الطبيعية والبشرية

1 محمد صفار، المرجع السابق، ص.127.

- نقلا عن: مالك بن نبي، ترجمة: عبد الصبور شاهين، **ميلاد مجتمع**، طرابلس: ندوة مالك بن نبي، 1974، ط.2.

2 Jurgen Schmandt and c. h. Ward,**« Challenge and response », in:**

http://assets.cambridge.org/97805216/53053/excerpt/9780521653053_excerpt.pdf

- Date de consultation: 14 /12 / 2018 à 22:00.

والتاريخية. ويؤكد أن عملية الإبداع هي القوة الفعلية المحركة للتاريخ والمغيرة للمجتمع والتي تكمن في الذات البشريةّ. وبذلك يكون "توينبي" قد حرّر نظريته من الحتميات الاقتصادية والجغرافية والاثنية من خلال ربط الحركة التاريخية والمجتمعية بالجوهر الإنساني المحض"[1].

المبحث الثاني: الإطار النظري لمتغير الاستقرار السياسي

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى البحث في إشكالية مفهوم الاستقرار السياسي، ومحاولة تقديم تعريفات دقيقة له بهدف ضبط المحطات التحليلية الأخرى التي هي محل تركيز الأقسام الأخرى من هذا البحث.

المطلب الأول: تعريف الاستقرار السياسي

يطرح مفهوم الاستقرار السياسي كغيره من المفاهيم السياسية عدة إشكاليات، خاصة منها التي تتعلق بضبط تعريفه وتحديد خصائصه وميزاته باعتباره مفهوما تحليليا.

أما ما يرتبط بالتعريفات، فيوجد اختلاف ملحوظ في تعريف الاستقرار السياسي، وهذا بالنظر إلى عدة اعتبارات لعل من أبرزها الاختلاف في مجالات اختصاص كل باحث، والمدارس الفكرية التي ينتمي إليها كل منهم. بالإضافة إلى تفاوت المراحل الزمنية التي يُقدّم فيها تعريف معيّن، ذلك أن كل مرحلة من تطور المفهوم تؤثر في تعاريفه بالنظر إلى معطيات البيئة التي تحيط بالظاهرة التي يصفها المفهوم والتي تتغير من زمن لآخر، فتظهر أحيانا مؤثرات جديدة ويختفي بعضها أحيانا أخرى. كل هذا من شأنه أن يمثل تبريرا للاختلافات الموجودة بين تعاريف الاستقرار السياسي.

1. **التعريف اللغوي:** يعني الاستقرار السياسي من الناحية الغوية الثبات والسكون. والفعل استقر يعني استقر رأيه أي ثبت عليه[2]. وقد اشتقت كلمة استقرار في اللغة العربية

1 محمد صفار، المرجع السابق، ص.126.
2 **المنجد الأبجدي**، ط.1، بيروت: دار الشروق، 1967، ص.67.

من الفعل استقر، يستقر، استقرارا. ومعنى أن الرجل استقر بالمكان، أي أنه ثبت فيه وتمكن فيه[1].

2. **إشكالية تعريف الاستقرار السياسي:** تطرح عموما مسألة تعريف الاستقرار السياسي إشكاليتين رئيسيتين، تتمثل أولاهما في الغموض الذي يكتنف مفهوم الاستقرار السياسي، أما الثانية فتتمثل في كون المفهوم متعدد الأبعاد.

أما من حيث كون المفهوم غامض؛ فمرده إلى عدم وجود تعريف عام ومتفق عليه للاستقرار السياسي. بحيث يظل الاعتماد قائما على أطر نظرية قدمت منذ عدة عقود. كما أن مفهوم الاستقرار السياسي يعد بامتياز من المفاهيم التي تبرز بصراحة التشويش والغموض الحاصل في بحث علم السياسة في مجال تشكيل المفاهيم، سواء من الناحية العملية أو القياسية (الإجرائية).Measurement

رغم عدم وجود اتفاق بين أهم الأدبيات التي خاضت في المفهوم خاصة حول المعنى الواسع والأساسي للمصطلح. إن الفوضى المتزايدة تعود لوجود نقص في الاتفاق حول معنى المصطلحات المستخدمة في تحديد الاستقرار، يضاف إلى ذلك النقص في الاتفاق حول الجانب العملي لهذه المصطلحات.

أما من حيث كون المفهوم متعدد الأبعاد، فذلك لكون عدد معتبر من علماء السياسة وعلماء الاجتماع يعرفون الاستقرار السياسي من خلال عناصر مختلفة وبواسطة أوصاف مختلفة لهذه العناصر.

فحينما عرف ليبست Lipset سنة 1960 الاستقرار الديمقراطي، فقد تحدث عن uninterrupted continuation of political democracy وأضاف أيضا أن مسألة الاستقرار الديمقراطي إنما تتعلق "بغياب ... حركة سياسية كبرى في معارضة القواعد الديمقراطية للعبة".(تؤجل في النقطة الخاصة بعلاقة الاستقرار بالديمقراطية).

1 علي بن هادية، **القاموس الجديد، معجم عربي الفبائي**، الجزائر: المؤسسة الوطني للكتاب، 1991، ص.47.

وترى نفين مسعد أن الاستقرار السياسي يعتبر "ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام السياسي على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات لمجاوبة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق، دعما للشرعية وفعاليته[1]".

ومن خلال هذا التعريف يتبين أن الباحثة تركز في تعريفها هذا على مدى قدرة النظام السياسي على الاستجابة الاستباقية لانتظارات واهتمامات الجماهير، وهي التي يسميها "غابرييل آلموند" بقدرة الاستجابة أو الردية، أما القدرة الثانية التي يركز عليها التعريف السابق فتتمثل في قدرة النظام على التحكم في الصراعات والخلافات التي قد تظهر من حين إلى آخر في المجتمع بهدف دفع أي احتمالات للانزلاقات الأمنية التي من شأنها أن تهدد الأمن والاستقرار الأمر الذي يستدعي أحيانا استخدام العنف المشروع دون تجاوز للحدود المشروعة، وهذا الذي يسميه "آلموند" في مقتربه التحليلي بالقدرة الضبطية أو التحكمية.

ويشير الاستقرار السياسي إلى "حالة من تحقيق الأمن والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وفقا لقواعد الشرعية السياسية[2]". كما يعد الاستقرار السياسي وليدا لتدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية. يتطلب خطوات حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وبمشاركة القوى المجتمعية كافة التي تهتم في عملية البناء والتحديث في النظام السياسي بما يخدم المصلحة العامة[3]".

ويتكون الاستقرار السياسي من مجموعة مكونات تتكامل فيما بينها لتشكل مصدرا للتطور. وتتمثل هذه المكونات في وجود مصلحة حقيقية بين مشروع السلطة ومشروع المجتمع الذي ينبغي أن يكون منسجما مع الخيارات السياسية في "تقديم برنامج وطني

1 عزو محمد عبد القادر ناجي، المرجع السابق.
2 وسام حسين علي العيثاوي، المرجع السابق، ص.27.
3 المكان نفسه.

متكامل ومستمر مبني على توفر المناخ المواتي للثقة عن طريق إتاحة الحريات العامة للأفراد ضمن ثقافة الحقوق والواجبات للوصول إلى دولة القانون والمؤسسات[1]".

يرى عدد من الباحثين أنه حري بالبحث التركيز على دراسة المفهوم المعاكس للاستقرار السياسي ألا وهو عدم الاستقرار أو اللا إستقرار السياسي، وهذا لسببين: أما أولهما فيتعلق بالحالة التي يثبتها الواقع السياسي لكثير من البلدان التي تعاني أنظمتها المختلفة (السياسية والاجتماعية والاقتصادية) حالات من عدم الاستقرار. أما السبب الثاني فيتمثل في أن الاستقرار السياسي ظاهرة تتصف بالنسبية، وأنه يستحيل وجوده في الواقع بصورته المطلقة، لأن كل الدول مهما كانت متقدمة أو متخلفة إلا وتوجد فيها مظاهر من عدم الاستقرار السياسي لكن بدرجات ومستويات متفاوتة.

ومن أوجه النقد التي يمكن توجيها إلى مثل هذا الاتجاه في التصنيف المفاهيمي، تتمثل أساسا في أن القول بالاستقرار السياسي لا يعني بالضرورة أنه حكم على وجوده بصفة مطلقة، وإنما قد يعتد بذلك لوصف وتحليل ظاهرة يسلّم مسبقا بنسبيّتها. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإنه ليس من الخطأ الاستعانة بمفهوم عدم الاستقرار السياسي لدراسة مفهوم الاستقرار السياسي سواء في ضبط مفهومه أو في تحليل مؤشراته وتأثيراته. وهذا الذي تعتمده هذه الدراسة.

ويصف وسام حسين علي العيثاوي الظاهرة الاستقرارية والتي يرى بأنها تحمل وجهين هما الاستقرار وعدم الاستقرار. حيث يتأثر النظام السياسي بنوعين من العوامل والآثار الاستقرارية؛ عوامل ذات الآثار الاستقرارية، وعوامل ذات الآثار غير الاستقرارية. وعليه فإن "الاستقرار السياسي يعني تغلب العوامل الاستقرارية على العوامل غير الاستقرارية"[2].

من منظور التحليل الإيجابي لصنع السياسات سواء من الناحية النظرية أو الامبريقية، فإن مفهوم عدم الاستقرار السياسي يستخدم لتفسير إشكالية هامة تتعلق

1 وسام حسين علي العيثاوي، المرجع السابق، ص.27.
2 المرجع نفسه، ص.26.

بالبحث في الأسباب التي تقف وراء الاختلاف الموجود بين الدول بخصوص مخرجات السياسة والاقتصاد، سواء كان هذا الاختلاف بين الدول أو حتى داخل الدولة الواحدة خلال مراحل زمنية مختلفة[1].

وفي خضم هذا النوع من التحليل يوجد نوعان من الأحداث التي يعتدّ بها، ومن ثم يمكن القول بوجود تعريف مزدوج الأبعاد (bi-dimentional definition) لمفهوم عدم الاستقرار السياسي وهذا على النحو الموالي:

1. البعد الأول: ويتضمن الظواهر المتعلقة بالاضطرابات الاجتماعية والسياسية، على نحو العنف الجماعي (mass violence) والاغتيالات السياسية، وأعمال الشغب والثورات.
كما يمكن إيعاز مصادر هذا الشكل من عدم الاستقرار السياسي إلى صراعات إثنية ولغوية، وصراعات دينية، وأخرى إيديولوجية، إضافة إلى الصراعات الاقتصادية (صراعات الثروة). وأن ما يميّز هذه الأنواع من الصراعات كونها لا تجد لها التمثيل اللازم ولا الحلول الملائمة عبر القنوات المؤسساتية[2].
2. البعد الثاني: ويضم مجموعة من الأحداث مثل إنهاء الحكومات (تغيير الحكومات) والمفاجآت الانتخابية، والتي تنتج من التفاعلات ببين صراع المصالح الممثلة داخل المؤسسات السياسية وتلك الناتجة عن الاضطرابات التي تشوب تفضيلات الناخبين[3].

ويمكن في هذا السياق التعريفي للاستقرار السياسي من خلال مفهوم عدم الاستقرار ذكر التعريف الذي قدمه الباحث حمدي عبد الرحمن حسن* ، والذي يعتبر فيه أن عدم الاستقرار السياسي هو: "عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من

1 Fabrizo Carmignani, « Political Instability, Uncertainty and Economy »,in: Journal of Economic Surveys, vol.17, N°.1, 2003
2 Ibid.
3 Fabrizo Carmignani, Op. cit.

* حمدي عبد الرحمان حسن: أستاذ العلوم السياسية بجامعة زايد، خبير في الشؤون الإفريقية.

خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعيته، وكفاءته من جهة أخرى[1]".

وفي الاتجاه ذاته يذهب العيثاوي إلى اعتبار عدم الاستقرار السياسي بأنه "اللجوء إلى العنف السياسي المتزايد وعدم اللجوء إلى الأساليب الدستورية في حل الصراعات القائمة وعجز النظام السياسي على الاستجابة للمطالب النابعة من البيئة الداخلية لنظام أو البيئة الخارجية له[2]". وفي السياق نفسه يعرف عدم الاستقرار السياسي من الناحية النظرية بأنه يعبر "عن عم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وكذلك عم قدرة النظام على الاستجابة أو التكيف مع التغييرات السياسية[3]".

ويقدم الباحث نفسه تعريفا آخر لعدم الاستقرار السياسي بحيث يعرفه بأنه "عدم مقدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات في داخل المجتمع، بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه[4]".

بما أن درجة عدم الاستقرار السياسي تبقى غير مرئية في بلد ما، فإن ذلك يعد من الأسباب التي تثبت التحدي القائم أمام الدارسين في محاولاتهم تقديم تعريف للمفهوم. ولذلك توجد العديد من التعاريف التي قدمت لمفهوم عدم الاستقرار السياسي.

أما "هانتنجتون" فقد تطرق لمفهوم عدم الاستقرار السياسي من خلال وضعه لمعادلة عدم الاستقرار السياسي والتي مؤداها أن عدم الاستقرار السياسي يساوي المطالب السياسية مقسومة على المؤسسات السياسية، أي ببساطة أن عدم الاستقرار السياسي يزداد بزيادة المطالب السياسية وعدم قدرة المؤسسات السياسية على الاستجابة لها. ويتضح من ذلك أن ضعف القدرة الاستجابية للنظام السياسي ينتج عنه حالة عدم الاستقرار السياسي نظرا لعجز المؤسسات المعنية عن تلبية المطالب التي ترفعها

1 عزو محمد عبد القادر ناجي، "مفهوم عدم الاستقرار السياسي"، في: الحوار المتمدن، العدد: 2191، سنة 2008

2 وسام حسين علي العيثاوي، المرجع السابق، ص.29.

نقلا عن: عماد مؤيد جاسم، التوزيع الاسترضائي للسلطات وأثره في الاستقرار السياسي في العراق، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول لكلية القانون والسياسة، جامعة ديالي، 2010، ص.12.

3 وسام حسين علي العيثاوي، المرجع السابق، ص.29.

4 عزو محمد عبد القادر ناجي، المرجع السابق.

الجماهير إلى السلطة. الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف المأسسة في الدولة ويجعل استمراريتها على المحك.

ويقدم كل من "موريسون" Morrison و"ستيفانسون" Stevenson سنة 1971 نفس ما ذهب إليه "ليبست"، حيث عرفا عدم الاستقرار السياسي بأنه " حالة تسود النظم السياسية بحيث تكسر وتحطم نماذج السلطة الممأسسة" كما يضيفان إلى ذلك " أن الإمتثال والإذعان للسلطة السياسية قد عوضه العنف السياسي". أما ساندارز Sanders وفي سنة 1981 فيعتبر أن اللااستقرار السياسي هو " الامتداد الذي يمكن خلاله توقع أو عدم توقع التغيرات والتحديات التي تواجه الحكومة أو النسق أو المجتمع المنبثقة كلها من النظام السابق"[1].

وأما كل من "ألسينا" Alesina و"أوزلر" Ozler و"روبيني" Roubini و"سواجل" Swagel سنة 1996 فيعرفون عدم الاستقرار السياسي بأنه 'The Propensity of a change' التغيير في السلطة التنفيذية سواء بواسطة الطرق الدستورية أو غير الطرق غير الدستورية[2].

ويستنتج "ريشارد يونغ بين" Richard Jong-A-Pin أن عدم الاستقرار السياسي إنما يعرف بالتغيرات في النظام السياسي أو من خلال التحديات التي تواجهه[3].

يعتبر عدم الاستقرار السياسي داخل الدول من المصادر الرئيسية للبؤس الانساني في المرحلة المعاصرة من حياة الأمم، بل هو ظاهرة تفوق في حدتها حتى الحروب بين الدول. وبعد الحرب الباردة انتهت تسعون في المائة من المعارك التي كانت بين الدول. ويبقى سبب الحروب بين الدول هو الإبادة الجماعية والفشل أوالضعف السياسي،

1 Richard Jong-A-Pin, Essays on Political Instability: Measurment, Causes and Consequences, ter verkrijging van het doctoraat in de Economie en Bedrijfskunde aan de Rijksuniversiteit Groningen po gezag ; 5 juni 2008. In:
https://pure.rug.nl/ws/portalfiles/portal/13152417/thesis.pdf
- Consulté le: 27/08/2021.

2 Richard Jong-A-Pin, Op.cit.,p.11.

3 Ibid

وخاصة في ظل تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي التي أضحت عديد من الدول تربة خصبة لها. ولذلك يبقى فهم أسباب عدم الاستقرار السياسي وعلى الخصوص فهم ديناميكيته أمرا منقوصا[1].

المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي

يعتبر الاستقرار السياسي من الظواهر القابلة للقياس كونه ظاهرة مركبة من مجموعة من المؤشرات التي يمكن إخضاعها لأساليب التكمي، أي أنها تحمل قيما رقمية يستخدم مجموعها في تقييم مستوى الاستقرار السياسي في بلد من البدان.

1. تعدد المؤشرات الخاصة بالاستقرار السياسي:

يتفق معظم الدارسين والباحثين المهتمين بشأن الاستقرار السياسي حول مجموعة مؤشراته التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **تدني مستويات العنف السياسي وغياب الحروب والتمردات والانقلابات العسكرية:** يعدّ عنفا سياسيا كل عمل يستخم القوة والتي تهدف إلى "تغيير سلوك الآخرين في موقف تساومي له آثار على النظام الاجتماعي[2]" وعلى النظام السياسي. يعتبر وجود العنف السياسي من المؤشرات الدالة على حالة عدم الاستقرار السياسي والعكس صحيح.

كما تشمل الحروب هنا أنواعا على نحو الحروب الأهلية التي تنشأ بين سكان الدولة الواحة بسبب الانقسامات الإثنية أو الاختلافات العرقية أو بسبب الخلافات والانشقاقات السياسية التي تغذيها جهات أو تنظيمات متطرفة. وهي الحروب الأكثر خطورة على الاستقرار السياسي لأي بلد، كونها دائمة التكرر أو تبقى مستدامة إذا لم يتم القضاء على أسبابها الحقيقية وتحديد الأطراف الحقيقية وراء إذكائها.

---

1 Peter Turchin," Dynamics of Political Instability in the United States, 1780-2010 ", in: **Jornal of Peace Research**, 2012, p.1. in: jpr.sagepub.com. (July 16, 2012).

2 وسام حسين علي العيثاوي، المرجع السابق، ص.34.

2. **ضعف الولاءات الفرعية(التحتية) أمام سيادة الوحدة الوطنية:** تَعرف الدولة الموحدة عرقيا ودينيا ولغويا حالة من الاستقرار السياسي مقارنة مع نظيرتها من الدول ذات التعددية في العناصر الهوياتية سالفة الذكر.

إن وجود تعددية اجتماعية ليس عيبا أو خللا ينبغي معالجته، ولا هو حالة مرضية يجب استئصالها. بل على العكس من ذلك تماما حيث يمكن لهذا التعدد أن يشكل إثراء للحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتي من شأنها تقوية المجتمع والدولة على حد سواء.

إن مكمن الخلل في مستوى الاستراتيجيات التي تتبناها النخب الحاكمة وفي الطرق والآليات التي تتعامل من خلالها مع التعددية الاجتماعية[1].

ويوجد على العموم أسلوبين تعتمدهما الدول والأنظمة في التعاطي مع ظاهرة التعدد الهوياتي واللذان يتمثلان فيما يلي[2]:

- **الأسلوب الأول:** ويتمثل في اتخاذ القوة أسلوبا لاستيعاب التعددية في المجتمع. وهذا ما يزيد من تنامي الولاءات الفرعية على نحو القبلية والمذهبية والقومية على حساب الولاءات الوطنية، "وظهور الأجندات الخاصة المطالبة بالاستقلال أو الحكم الذاتي كما حدث في العراق (مع الأكراد في إقليم كردستان)، وفي لبنان، وفي السودان (جنوب السودان ولإقليم دارفور)[3]"، وغيرها من الحالات.
- **الأسلوب الثاني:** ويتمثل في التحكم في التعددية من خلال التعامل بالمساواة مع مختلف المكونات الهوياتية والفئات المجتمعية، خاصة مع الأقليات منها. وهذا ما يؤدي إلى جعل الهوية الوطنية قوية في مواجهة الهويات التحتية أو الفرعية الأخرى، وهذا ما تتميز به دول حققت الاستقرار السياسي برغم احتوائها على تعددية؛ بل تعدديات هوياتية واجتماعية مثل الولايات المتحدة وسويسرا والهند وغيرها. وتتحقق الفرضية التي مفادها أنه

1 وسام حسين علي العيثاوي، المرجع السابق ، ص.33.
2 المرجع نفسه، ص.57.
3 المكان نفسه.

"كلما زاد الولاء الوطني وترسخت اللحمة بين أطياف الشعب كلما شهدنا استقرارا سياسيا للبلاد[1]".

3. **الانتقال الدستوري للسلطة والتداول السلمي عليها:** يعد نمط انتقال السلطة السياسية في الدولة من أبرز وأهم المؤشرات الدالة على حالة الاستقرار السياسي أو عدمها.

ويوجد من الباحثين والمهتمين لأمر انتقال السلطة من يحصر مفهومه في العملية التي بموجبها يتم تغيير رئيس الدولة. لكن الأمر لا يقف عند هذا المستوى وعند هذا المعنى الضيق لانتقال السلطة، أو ما يصطلح عليه بالتداول على السلطة. بل أن التغيير يتعدى مجرّد إحلال شخص محل شخص آخر في منصب رئيس الدولة؛ بل ينبغي أن تضمن مختلف الآليات المنتهجة في ذلك وصول أي شخص يتمتع بجميع الحقوق التي تجعله أهلا لمنصب الرئاسة، وأن تضمن هذه الآليات السلمية أن يأتي هذا الشخص من أية جهة معتمدة ومعترف بها دستوريا، سواء من حيث انتمائه السياسي أو الفكري. والأساس في ذلك أن يتم الاحتكام في اختيار من يكون رئيسا لإرادة الشعب وحده. كما يعد الأساس الدستوري لانتقال السلطة هو المعيار الجوهري في اعتباره مؤشرا للاستقرار السياسي من عدمه[2].

4. **شرعية السلطة السياسية:** تعد الشرعية من أهم أركان الاستقرار السياسي ومن مؤشراته في الوقت نفسه. والشرعية تمثل عنصرا أساسيا في مفهومي الدولة والسلطة معا. وتقتضي الشرعية وجود سلطة تحظى بالقبول عوض اعتمادها على الإكراه. والدولة الفاقدة للشرعية تلجأ إلى التهديد باللجوء إلى استخدام القوة باستمرار من أجل حفاظها على النظام وضمان احترام قوانينها وسياساتها حتى لا تتعرض للتجاهل[3]، وبالتالي إلى العصيان.

1 وسام حسين علي العيثاوي، المرجع السابق ص.57.
2 المرجع نفسه، ص.31.
3 المكان نفسه.

وكون السلطة في الدولة تتمتع بالشرعية، فهذا يعد من الأسس التي تجعل منها تستند إلى الأساليب السلمية في معالجة وحل الصراعات القائمة داخلها، وهي قبل ذلك مصدر يجعل من مؤسسات الدولة تؤدي وظائفها بدون مشاكل. وعليه فإن غياب هذه الشرعية يفتح المجال لصعوبة أداء هذه الوظائف الذي ينجم عنه حالة من عدم الاستقرار السياسي.

5. **سيادة القانون والقدرة على تطبيقه:** يقتضي مبدأ سيادة القانون أن يلتزم الجميع حكاما ومحكومين باتباع ما تتضمنه أحكامه، حتى لا يكونوا خارجين عن القانون ومخالفين له[1]، لأن ذلك هو أحد مسببات عدم الاستقرار السياسي. كما أن انعدام الاستقرار السياسي يرجع أساسا إلى عدم قدرة الدولة على تطبيق القانون وسيادته على جميع أفراد المجتمع ومكوناته سواء كانوا حكاما أو محكومين. ومن أهم مؤشرات الاستقرار السياسي أن يظهر النظام السياسي قدرته على توفير الأمن وحفظه بالوسائل المشروعة دستوريا وتضمن حقوق الإنسان.

6. **الاستقرار الحكومي (محدودية التغير في مناصب القيادات السياسية[2]):** وهو من أهم المؤشرات الدالة على وجود استقرار سياسي، ذلك أن التغيرات المتكررة لمختلف أنواع السلطة في الدولة (تنفيذية، قضائية، تشريعية) من شأنه أن يمثل دليلا على حالة من عدم الاستقرار السياسي. مع التأكيد على أن الاستمرار لهذه السلطات يجب أن يقترن بالشرعية ورضا الشعب[3].

7. الاستقرار والأداء البرلماني: ويقاس بمدى استقرار العهدات البرلمانية، ومدى تمثيلية البرلمان لمختلف شرائح وفئات المجتمع. إضافة إلى مدى قدرة البرلمان على القيام بوظائفه خاصة التشريع والرقابة والمساءلة للسلطة التنفيذية.

---

1 حسان محمد شفيق العاني، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986، ص.67.

2 رائع نايف حاج سليمان، "الاستقرار السياسي ومؤشراته"، في الحوار المتمدن، العدد 2592، 2009 في الموقع:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391

- تاريخ الاطلاع: 2020/07/23.

3 وسام حسين علي العيثاوي، المرجع السابق، ص.33.

8. قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة: حيث يمتلك المظام القدرة على إحلال النظام والأمن العام في شتى المجالات، وتكون له القدرة على الدفاع عن سيادة الدولة داخليا وخارجيا.
9. **الديمقراطية والمشاركة السياسية:** ينطلق "هانتنجتون" في ربطه بين المشاركة السياسية والاستقرار السياسي من اعتباره المشاركة السياسية صفة مميّزة للدول المتقدمة. ويرى أن الاستقرار السياسي عملية تستدعي بناء مؤسسات سياسية لها القدرة على احتواء وتنظيم المشاركة السياسية على النحو الذي يحقق الاستقرار السياسي. والذي يتوقف ـ بدوره ـ على مستوى كل من المشاركة السياسية والمؤسساتية السياسية التي توجد في الدولة[1].

وتتضح العلاقة بين المتغيرين في العلاقة التي مفادها أنه "كلما ارتفع المؤسساتية السياسية مقابل مستوى المشاركة السياسية كانت فرصة تحقيق الاستقرار السياسي أكبر والعكس صحيح[2]".

10. **قوة الدولة وقدرتها على حماية سيادتها الداخلية والخارجية**
11. **نجاح السياسات الاقتصادية الحكومية:** توجد علاقة جد وطيدة بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي. فقدرة النظام السياسي والحكومات على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال قدرتها على إقرار سياسات اقتصادية ناجحة من شأنه أن يحسن المستوى المعيشي للسكان ويرقيه ويرفع من مستويات الرفاهية الاجتماعية لهم وهذا ما يجعلهم يشعرون بالرضا والطمأنينة تجاه النظام السياسي وما يقره من سياسات، وهو الأمر الذي يدعم استقرار النظام[3].
12. **قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية:** تعد الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية مؤشرا من مؤشرات قياس درجة الاستقرار السياسي للدول. وذلك لكون هذه الهجرة بنوعيها تحدث جرّاء تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية

1 صاموئيل هانتنجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، المرجع السابق، ص.102.
2 وسام حسين علي العيثاوي، المرجع السابق، ص.33.
3 المرجع نفسه، ص.34.

السائدة في البلد الأصلي، وهذا على النحو الذي تشهده دول الساحل الإفريقي جراء الهجرات المتواصلة لسكان هذه الدول باتجاه الشمال نظرا لما فيها من ترد للوضع الأمني بسب الصراعات المسلحة بين أطراف التنازع على السلطة. وكذلك بسبب تدهور الوضع الاقتصادي نتيجة الفقر والبطالة والحرمان...إلخ[1].

أما تعرفه دول عربية مثل سوريا والعراق وليبيا واليمن والتي تشهد حاليا صراعات مسلحة دامية بين أطراف يُشاع أنها معارضة من جهة والسلطة المتمسكة بالبقاء على عرشها من جهة أخرى، انعكست سلبا على حالة الاستقرار التي استمرت لعقود في هذه الدول قبل حدوث ما يعرف بالثورات.

2/ تصنيف مؤشرات الاستقرار السياسي:

تصنف مؤشرات الاستقرار السياسي بناء على مستويين؛ الداخلي والخارجي وهذا على النحو الآتي:

1. **المؤشرات الداخلية:** وهي مجموعة المؤشرات المرتبطة بالصراع الداخلي بين مختلف القوى والفاعلين والأطراف المتعددة حول مسائل عدة تتعلق إما بالسلطة والحكم، أو بتوزيع الثروة والقيم في المجتمع، أو بقيم العدالة والمساواة والحقوق. وتتمثل أساسا فيما يلي:
   - عدد الإضرابات العامة
   - عدد المظاهرات ضدّ الحكومة
   - عدد أعمال الشغب داخل الدولة
   - الاغتيالات السياسية
   - عدد الثورات والانتفاضات الداخلية
   - عدد القتلى جراء العنف السياسي الداخلي
   - عدد الأزمات الحكومية

1 وسام حسين علي العيثاوي، المرجع السابق، ص.35.

- عدد الانقلابات
- وجود حرب العصابات

وتُكيّف هذه المؤشرات أحيانا كثيرة على أنها خاصة بحالة عدم الاستقرار السياسي، والتي من خلالها يمكن قياس حالة ومستوى الاستقرار السياسي الموجود في بلد من البلدان وفي فترة من الفترات.

وتعد هذه المؤشرات من قبيل ظاهرة الصراع الداخلي الذي ينشأ بين السلطة الحاكمة والمجتمع بمختلف مكوناته وأطيافه. لكن ما يلاحظ على هذه المؤشرات هو كونها تندرج كلها تحت متغير واحد هو العنف السياسي ولا يأخذ مصنفوها بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعد أساسية في تحديد تقييم مستويات الاستقرار السياسي ودرجاته.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن وجود حالة الاستقرار السياسي لا يعني أبدا غياب مظاهر العنف السياسي، هذا الأخير الذي لا يمكن أن تخلو دولة منه مهما بلغت قوتها، أو أن تتحاشاه سلطة مهما كانت درجة شرعيتها.

أما الحالة التي يمكن الحديث عنها فهي التي تتعلق بكثرة اللجوء إلى العنف السياسي كما تشير إلى ذلك نفين عبد المنعم مسعد التي تعتبر أن هذه الكثرة هي التي "... تعكس إفلاسا في وسائل التغيير الأخرى أو قناعة بعدم جدواها[1]"، وتضيف الباحثة ذاتها إلى ذلك أن مختلف مستويات ومظاهر العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي حينما تتكرر هي التي يتحول بفعلها عدم الاستقرار السياسي إلى ظاهرة تستدعي إخضاعها للتحليل والدراسة الإمبريقية[2].

2. **المؤشرات الخارجية:** وهي التي ترتبط بالصراع الخارجي، أي تلك المؤشرات التي تقيم مستوى الاستقرار السياسي بالنظر إلى مكانة الدولة وسلطتها ونظامها

1 نيفين عبد المنعم مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1988، ص.هـ.
2 المكان نفسه.

السياسي ضمن التفاعلات الدولية وعلاقاتها الخارجية. وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي[1]:

- عدد الاحتجاجات ضد السياسة الخارجية للدولة
- عدد العقوبات الدولية التي تعرضت لها الدولة
- عدد الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الدولة
- عدد المرات التي تم فيها استدعاء أو طرد السفراء الأجانب
- عدد التهديدات الخارجية التي تعرضت لها الدولة
- عدد الاتهامات التي وجهت للدولة
- عدد الحروب التي شاركت فيها الدولة
- عدد المرات التي تم فيها تحريك القوات العسكرية خارج حدود الدولة
- عدد القتلى في الصراعات الخارجية.

ويمكن من خلال هذا التصنيف لمؤشرات الاستقرار السياسي الداخلية والخارجية استنتاج بعدين لهذا المتغير قائمين على معيار المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار، والمبينين على النحو التالي:

1/ الإستقرار السياسي الداخلي: والذي يشير إلى وجود حالة من التوازن بين مختلف القوى الداخلية من خلال القدرة على إدارة الصراعات الداخلية التي تحدث بين / وفي مؤسسات الدولة. وعليه فإن الاستقرار السياسي يرتبط "بقدرة الدولة على الاستجابة لمصادر التوتر والضغط في البيئة الخارجية وتطويعها لخدمة المصالح القومية. كما أن عدم التوازن بين القوى (العسكرية والاقتصادية والسياسية) التي ترتكز عليها الدولة، يُحدث خللا في تركيبة الدولة نفسها، ويجعلها في وضع يتسم بعدم التوازن وعدم الاستقرار[2]".

1 نيفين عبد المنعم مسعد، ص.هـ.
2 وسام حسين علي العيثاوي، المرجع السابق، ص.28.

2/ الإستقرار السياسي الخارجي: وهي الحالة التي تفسر القدرة التي تمتلكها الدولة في إدارة علاقاتها الخارجية من خلال حمايتها لمصالحها في الخارج من كل أنواع التدخل الأجنبي التي من شأنها تهديد استقرار الدولة ونظمها المختلفة(الاقتصادية والسياسية والاجتماعية...). وتعود حالة عدم الاستقرار السياسي الخارجي إلى درجة التناسب بين الصراع الداخلي والخارجي؛ حيث أن الانسجام بين الصراعين يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي[1].

وإضافة إلى هذه المؤشرات الرقمية توجد معايير أخرى تتعلق ببعض المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها الاسهام في تقييم درجة الاستقرار السياسي لبلد من البلدان. وتتمثل هذه المعايير في ما يلي:

المبحث الثالث: علاقة الدمقرطة بالاستقرار السياسي والأطر التحليلية في الدول العربية

تبين من خلال الجزء السابق من هذه الدراسة أن متغيري الدمقرطة والاستقرار السياسي إنما يعبر كل منهما عن عملية مستمرة في الزمن تمس عديد المؤسسات والعمليات السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية من حيث تشكليها وعملها وعلاقتها فيما بينها وكذا آثار مخرجاتها على المجتمع والدولة ككل

المطلب الأول: عوامل تحقيق تكامل الدمقرطة مع الاستقرار السياسي

. وعليه يرتكز هذا المبحث في تحليله للعلاقة بين المتغيرين على أوجه التداخل والعلاقة التي تربط كل من العوامل والمتغيرات المكونة للدمقرطة وتلك المكونة للاستقرار السياسي من منطلق كونهما يشتركان في عدد هام من هذه المكونات.

1. دمقرطة واستقرار المؤسسات: الفاعلية والأداء

1 وسام حسين علي العيثاوي، المرجع السابق، ص.28.

يجدر التنبيه أولا إلى أن بحث هذا العنصر إنما يستند على نواتج كل من التحليل النظمي والتحليل البنيوي الوظيفي وكذا التحليل المؤسساتي ومن منظور مدرسة التنمية والتحديث، وهذا في إطار من التكامل المقارباتي بين هذه الاتجاهات والاقترابات الشهيرة في علم السياسة.

وتتم عملية التحليل من هذا المنطلق بالتركيز على العناصر التالية ذات الصلة بأهم المؤسسات التي تؤطر أي مجتمع في أية دولة، وهي:

1. آليات وطرق تشكيل مؤسسات الحكم: شرعية التأسيس والقدرة على التكيف
2. علاقة المؤسسات بالمجتمع
3. الأداء الحكومي وفعاليته
4. تنمية المؤسسات كآلية لتحقيق دمقرطتها واستقرارها

أولا: آليات وطرق تشكيل مؤسسات الحكم: يتفق الكثير من الباحثين والمهتمين بالنظم السياسية وأنظمة الحكم على أن تشكيل هذه المؤسسات ينبغي أن يتم بناء على أسس دستورية وقانونية متفق عليها بموجب العقد الاجتماعي الذي يربط الحاكم بالمحكوم. وفي هذا الإطار يكون من غير المقبول تشكيل مؤسسات الحكم المختلفة خارج الأطر التي ترسمها هذه التشريعات الأساسية.

يذكر هانتنجتون أن المؤسسات السياسية إنما تنشأ "...من التفاعل والاختلاف بين القوى الاجتماعية، ومن التطور التدريجي للإجراءات والوسائل التنظيمية لحل هذه الخلافات. إن عملية التخلص من طبقة صغيرة ومتجانسة، وتنوع القوى الاجتماعية، والتفاعل المتزايد بين هذه القوى، هي شروط مسبقة لبروز التنظيمات السياسية والاجراءات، لاستحداث المؤسسات السياسي..."[1] ويقدم هنتغنتون دليلا على ذلك بالمثال الذي وصفه عن ظهور الدستور في البحر الأبيض المتوسط في الوقت الذي ضعفت فيه التنظيمات التقليدية القائمة على العشائرية واحتواء السياسة للصراع بين الأغنياء والفقراء.

1 صموئيل هانتنجتون، ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة:سمية فلو عبود، ط.1، بيروت: دار الساقي، 1993، ص.20.

يضاف إلى ذلك أنه يشترط في الأنظمة الديمقراطية أن تشكل هذه المؤسسات عن طريق آليات الحكم الديمقراطي متمثلة أساسا في الانتخابات الذي يتيح المشاركة الواسعة لمختلف شرائح المجتمع على اعتبارها العملية التي بموجبها تضمن الدول استقرارها من حيث تحديد العهدات الزمنية التي تستمر فيها نخبة أو حزب سياسي في السلطة بمختلف مستوياتها(تشريعية، تنفيذية، قضائية).

تبين مختلف تجارب الدمقرطة التي عرفتها وتعرفها العديد من الدول في مختلف قارات العالم أنها تتراوح بين تغيير جذري للمؤسسات التقليدية أو تلك التي تتصف بعدم الديمقراطية إلى أخرى تنحو إلى الديمقراطية، وبين تعديلات جزئية مست فقط مواصفات هذه المؤسسات دون أن يتغير نمط وجوهر تفكيرها وعملها.

أ. **تشكيل البنى ومأسستها:** ينطلق الاقتراب المؤسسي في بعده السياسي من اعتبار المؤسسات هي المؤطر الحقيقي لسلوك الأفراد والجماعات وفي اللحظة ذاتها تستند هذه المؤسسات على ما يؤديه هؤلاء الأفراد والجماعات داخلها بهدف الإفادة من أقصى ما يمكن أن ينفعوا به المؤسسة[1]. لكن من الواجب التأكيد على أن التحليل المؤسساتي لا يركز على الفعل والسلوك الفردي ولا حتى على لعبة التفاعلات بين الأفراد، ولكنه اقتراب ينطلق من الفعل الذي يصدر عن بنية المؤسسة[2].

وبغض النظر عن نوع المؤسسات وأشكالها من التي يركز عليها البعض من رواد الاقتراب المؤسسي[3]، فإن اهتمام التحليل المؤسسي من زاوية أخرى أكثر عملية يتمحور حول أهمية هذه المؤسسات، وهذا استنادا إلى إسهام صامويل هنتنجتون حول

1 B. Guy Peters , « Institutional theory : Problems and Prospects », in : Political Science Series, Institute for Advenced Studies, Vienna, 2000.
http://www.ihs.ac.at
- consulte le: 15/10/2017 ; à 01:23

2 Edwin Amenta ; Kelly M. Ramsey, « Institutional Theory », in:
http://www.socsci.uci.edu
- consulte le s11/11/2016. 13:31.

3 يمكن الاشارة هنا إلى كل دراسة كل من فيبر وروكان Weaver and Rockman سنة 1993 ودراسة فون ميتنهايم Von Mettenhein سنة 1996. حيث ركز هؤلاء على تصنيف المؤسسات من حيث شكل الحكومة أو الحكم، فميزوا بين النوع الرئاسي والبرلماني.

الاقتراب المؤسسي؛ حيث يركز هذا الأخير على نشأة بنى المؤسسات التي تتوسط بين مجموعة المطالب في المجتمع والحكومة.

يتضح من ما سبق أن الرهان الحقيقي بالنسبة للمؤسسات السياسية هي الطريقة أو المصدر الذي تستمد منه شرعيتها في تأسيس بناها، حيث أن الطريق الوحيد لاكتساب هذه الشرعية إنما يستند على الطريقة الديمقراطية المتمثلة في الانتخابات التي تعتبر الطريق الديمقراطي الوحيد لإسناد السلطة في أي نظام سياسي. وهنا تتداخل عملية الدمقرطة مع الاستقرار السياسي من حيث أن الأولى تعتمد على مؤشر الشرعية التي تتمتع بها مختلف مؤسسات الحكم من حكومات وبرلمانات وغيرهما، وأن الاستقرار السياسي للأبنية الحكومية إنما يتحقق حينما تكون لهذه الأخيرة القدرة على "...إيجاد التقبل والإذعان لنظمها، وقدرتها على إيجاد الاتجاهات المؤيدة والمدعمة لها[1]"، وهي نفسها العبارات المفسرة للشرعية.

وتتأكد العلاقة السابقة بين الدمقرطة والاستقرار السياسي من منظور البنيوية الوظيفية من كون اعتبار الشرعية التي يتمتع بها النظام في النمط الديمقراطي وقدرته على تحقيق الاستمرار والاستقرار إنما تتعلق بالقوة التي يمتلكها هذا النظام في أداء قدراته المختلفة والتي فصل فيها جابريل ألموند.

ب. **التكيف:** ومن منظور متغير قدرة النظام على التكيف، فحجته كامنة هي الأخرى في إسهامات المدرسة البنيوية الوظيفية؛ حيث "...يتوقف استقرار النظام السياسي واستمراريته على قدرة مؤسسات النظام على التكيف مع حركة التفاعلات في المجتمع الذي تعبر عنه ومواجهة التحديات الخارجية الرامية إلى استغلاله أو غزوه أو فرض أوضاع غير مقبولة على المجتمع[2]".

ومن الحجج الدالة على علاقة التكيف بكل من الدمقرطة والاستقرار السياسي، يمكن الاستعانة بما طرحه هانتنجتون في تحديده للمعايير التي تبنى عليها مأسسة النظام

1 محمد الصالح بوعافية، "الإستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات"، في: دفاتر السياسة والقانون، العدد: 15، جوان 2016، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص.316.
2 المكان نفسه.

السياسي؛ حيث صنفها إلى أربعة معايير هي: التكيف مقابل التصلب، والاستقلالية مقابل التبعية والتعقيد مقابل البساطة، والتماسك مقابل التفكك. فهو يعتبر المأسسة Institutionalisation تلك "العملية التي تكتسب بها التنظيمات والإجراءات حتمية وثباتا، ومستوى قياسها يمكن تعريفه بتكيف وتعقيد واستقلالية وتماسك تنظيماتها وإجراءاتها، ولهذا فهي تنبئ بدرجة النمو السياسي لتنظيم ما، وعلى مدى قدرته على التحديث والعصرنة[1]".

وهناك من الباحثين من ربط التغير الاجتماعي بالمأسسة التدريجية للنزاع، واعتبر ذلك شرطا لازما للديمقراطية، في حين ربط آخرون البنى المؤسسية وهيمنتها بمتغير التنمية؛ حيث أن هذه البنى تمنح التغيير شكله وفحواه، وفي مقابل ذلك ربط هانتنجتون التنمية السياسية بالمؤسسية، حيث أن الثانية هي المعيار الوحيد للأولى.

ويركز هانتنجتون في تحليله على اعتبار المأسسة تبنى على أربعة عناصر تم ذكرها أعلاه. لكن التركيز هنا سيكون على العنصر الأول والمتمثل في التكيف؛ فيربط هانتنجتون بين مفهوم المؤسسة والقدرة على مواجهة التغيير من خلال أداء وظائف جديدة غير تلك التي بررت إنشائه، فالتكيف صفة تنظيمية مكتسبة، إنه فعل التحدي البيئي وهو يزداد تكيفا مع تزايد التحديات التي تبرز في بيئته[2]. وبامتلاك هذا المستوى من التكيف يمكن للنظام أن يضمن استمراره واستقراره، على أن يرتهن ذلك بعوامل أخرى ترتبط بحدة التغيرات الداخلية والخارجية الحاصلة في بيئة هذا النظام، وبمتغيرات أخرى تتعلق بالدعم والمساندة المقدمتان له من فواعل داخلية أو قوى أخرى خارجية.

ثانيا: علاقة البنى السياسية بالمجتمع: البحث عن الانسجام البنيوي

يتشكل كل نظام سياسي من مجموعة من البنى التي تتفاعل فيما بينها ضامنة استقرار واستمرار النظام ككل. ويوجد في كل دولة إلى جانب بينيتها السياسية أنواع

1 محمد سوماني، التكييف السياسي للحزب الواحد في ظل التعددية الحزبية، دراسة حالة حزب جبهة التحرير الوطني 1989-2001، رسالة ماجستير في العلوم السياسية(غير منشورة)، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسي والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، جويلية 2002، ص ص.20-21.
2 المرجع نفسه، ص ص. 22-23.

أخرى من البنى هي البنية الاقتصادية والبنية الاجتماعية والبنية الثقافية. لكن التركيز خلال هذا العنصر إنما ينصب على البنية السياسية.

تتكون البنية السياسية من ثلاثة أطراف هي: جهاز أو بنية صناعة القرار، بنية المجتمع المدني، والاتصال بينهما.

إن مكمن الخلل في علاقة هذه البنى بالمجتمع وعد الانسجام بينهما ينجم عن عدة أسباب لعل أبرزها يتمثل فيما يلي:

- **هيمنة بنى تقليدية غير منفتحة:** وهذا ما يميز بشكل جلي الدول العربية والإفريقية على الخصوص من كونها لا زال البعض منها يحتكم في مصادر الشرعية السياسية على الانتماء والولاء العصبي والقبلي. وفي الوقت نفسه تقوم الهيمنة السياسية في دول أخرى على المونقراطية في أشكالها المتنوعة. فالدولة القائمة في المنطقة العربية حاليا إما دولة المؤسسة العشائرية أو القبلية أو دولة الفرد والحزب الواحد، أو "... دولة تخفي جوهرها اللاديمقراطي بمظاهر ديمقراطية شكلية ومزيفة".[1]

وفي دول الخليج العربي يشترك البعض منها "... في أن رأس الحكم فيها نمط محدد، أو أنه الأكثر فاعلية ونفوذا بحكم الدستور والقانون، (حيث) تعد القبيلة هي وحدة الحكم الأولى في دول مجلس التعاون الستة[2]". وفي دول أخرى مثل العراق في عهد الرئيس صدام حسين، أو سوريا عرفت بسيطرة المؤسسة الحزبية التي يقودها الحزب الواحد.

وبالرغم من أن أغلب هذا النوع من الدول القابعة في دائرة التخلف السياسي تعتمد من خلال دساتيرها وقوانينها مؤسسات سياسية تفتح مجالا للمشاركة في السلطة، "لكنها جميعا خاضعة لتوجهات وسياسات المؤسسة رأس الهرم(قبيلة، دينية، حزب)[3]".

إن المشكلة الحقيقية لمثل هذه الدول لا يكمن في هذا النوع من البنى الحاكمة وإنما ممكن الخطر يقع في عدم قدرة هذه البنى التقليدية على التكيف مع التغيرات الحاصلة في

1 J. Petras , « class and political economic development in the Mediterranean, paper presented at :the **international conference**, **foundation for Mediterranean studies**, 3-6 may 1984

2 جواد الحمد، "البنية السياسية في دول الخليج ودور النخبة : رؤية تحليلية مستقبلية"، ورقة عمل مقدمة لندوة التعاون العربي الإيراني، طهران 1999. في:

- تاريخ الاطلاع: 2014/07/11، بتوقيت 16:57.

3 المرجع نفسه.

المجتمعات التي تحكمها خاصة في ظل العولمة والثورة الاتصالية والمعلوماتية المعاصرة التي اخترقت كل الحدود التي لا طالما ظلت حصنا منيعا ضد نفوذ أي فكر غريب، أو يعاكس توجهات النخب المهيمنة على الحكم في هذه الأقطار.

إن إصرار هذه الأنظمة على الانغلاق وعلى إطالة عمرها على رأس هرم السلطة السياسية هو الذي قوض إقامة دولة ونظام سياسي مستقرين، كما حال ذلك أيضا دون ولوج عهد الديمقراطية. وفي هذا السياق يركز المدخل التحديثي من منطلق عقلنة السلطة السياسية استبدال أنواع السلطات التقليدية ذات الأصول القبلية أو الدينية أو الإثنية أو العائلية بسلطة سياسية علمانية قومية وموحدة[1].

لكن هل إحلال هذا النوع من السلطة في المجتمعات المتباينة الخصوصية يؤدي إلى النتائج نفسها خاصة من حيث ديمقراطية واستقرار نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. خاصة وأن عديد التجارب تثبت عكس ذلك على غرار الحالة العراقية، والحالة السورية والحالة المصرية والحالة اللبنانية وغيرها كثير من مثل هذه الأمثلة.

إن مفهوم الانسجام بين مختلف مؤسسات وقوى المجتمع مع بعضها من ناحية وبينها مبين المؤسسات السياسي من جهة أخرى يتوقف على مجموعة من العناصر:

- مدى تمثيلية المؤسسات السياسية لمختلف قوى وشرائح ومكونات المجتمع.
- مدى مساهمة مختلف قوى المجتمع في صنع السياسة وفي اتخاذ القرار.
- درجة الانسجام بين مطالب المجتمع وانتظاراته مع القرارات والأفعال التي تقابلها باعتبارها استجابة من مؤسسات الحكم.
- التماثل في القوة التي تمتلكها القوى الاجتماعية والمؤسسات السياسية؛ فلا يتحقق الانسجام في ظل وجود قوى اجتماعية قوية ومؤسسات سياسية ضعيفة على النحو الذي عبر به هانتنجتون[2].
- تعارض اتجاهات ومستويات التطور الحاصل في المؤسسات السياسية(سلطة تنفيذية، أحزاب سياسية، سلطات عامة...) التي هي ضعيفة وغير منظمة، مع وجود دولة متخلفة في ظل مجتمع متقدم[1].

1 ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز درسات الوحدة العربية، 2004، ط.2، ص. 213.
2 صاموئيل هانتنتون، المرجع السابق، ص.21.

- **إتساع الفجوة بين البنى السياسية الحاكمة والمجتمع:**
- **إعتماد آليات الحكم الديمقراطي في ظل غلق اللعبة السياسية:** فرضت موجات التحول الديمقراطي على كثير من الدول ولوجها مرحلة التحول من أنظمة غير ديمقراطية إلى تبني مؤسسات حكم تقوم ـ دستوريا على الأقل ـ على النمط الديمقراطي. وتراوحت هذه الأنظمة التي ألفت الأحادية الحزبية والشمولية في إدارتها للحكم بين منفتح انفتاحا واسعا على هذا النمط الجديد، وبين متحفظ إلى حين. حيث أدت في الأولى إلى نتائج مفاجأة لدعاة استمرار الأحادية، كما حدث في الهند وفي الجزائر وغيرهما. وأدت في الثانية إلى توتر دائم بين السلطة المهيمنة وجزء واسع من القوى المعارضة للانفتاح السياسي الجزئي، ومثال ذلك الحالة المصرية منذ اعتماد نظام السادات التعددية في دستور سنة 1971. "إن التناقض الذي تضمنته العديد من حالات التحول الديمقراطي هو السماح بإنشاء مجتمعا مدنيا نشطا، في ذات الوقت الذي تبقى فيه مؤسسات النظام مغلقة أمام التداول على السلطة. حسب دراسة ليونارد وانتشيكون Leonard Wantchekon، فإن سماح الأنظمة التسلطية بتكوين مجتمعات مدنية نشطة في بيئتها الداخلية، كان بهدف التأثير في موازين القوى لصالحها...فالتناقض في الأنظمة الأنوقراطية يكمن في حدوث اختلال فادح في التحول بين المجتمع المدني وجهاز صناعة القرار[2]".

" إن دخول المجتمع المدني صراع مع جهاز صناعة القرار، الرافض لمبدأ التداول على السلطة، يفقده أساليب وآليات التفاعل السياسي التي كانت تضبط سلوكه اتجاه جهاز صناعة القرار. هذا الأخير الذي قد يجند كل وسائل القوة والقهر والقمع، لفرض الوضع الراهن ومنع التغيير، النتيجة، هي تحول في طبيعة المجتمع المدني، الذي قد يخلق بدوره

---

1 صاموئيل هانتنتون، المرجع السابق، ص.21.

2 حمايدي عز الدين، "نموذج البنية في تفسير نزاعات التجول الديمقراطي في الدول العربية: دراسة مقارنة"، في:
https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-760880-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%B1-%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1
- تاريخ الإطلاع: 2019/11/05. بتوقست: 22:00.

مجتمعا مدنيا موازيا، قادرا على تجاوز القيود الدستورية والقانونية، واستعمال العنف والقوة المسلحة..."[1] ولا أدل على ذلك من الحالة التي عرفتها دول عديدة مثل الجزائر بعد أول انتخابات تعددية سنة 1990 (الانتخابات المحلية) وتوقيف المسار الانتخابي (بعدم إجراء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية التي أجري دورها الأول في نهاية سنة 1991). ودخول الجزائر موجة من العنف السياسي التي استمرت لفترة تجاوز العشرية من السنين. ولا يختلف الأمر عن ما يحدث في مصر منذ عزل الرئيس حسني مبارك على إثر ما يسمى بـ "ثورة 2011"، حيث لم يستمر النظام الذي أفرزته أول انتخابات رئاسية تعددية حقيقية في البلاد سوى بضعة أشهر وسرعان ما تم الاطاحة به ومحاكمة رموزه وعلى رأسهم رئيس الجمهورية المنتخب محمد مرسي.

وهكذا اختار حراس النظام القديم "... بديل إدخال الدولة في نزاع بدلا من تسليم السلطة[2]".

يرتبط نزاع التحول الديمقراطي أيضا بضعف القدرة التحويلية للنظام السياسي لطلبات تأتيه من بيئته الداخلية[3]". حيث يرتبط في الوقت نفسه الاستقرار السياسي بهذا العامل من حيث قدرة النظام على الاستجابة لمطالب المجتمع، إذ ينبغي أن تكون مخرجاته من سياسات وقرارات تعبير حقيقي عن هذه المطالب.

ثالثا: الأداء الحكومي وفعاليته: تعتبر مدرسة التحديث السياسي رائدة من حيث اهتمامها بأداء وفعالية المؤسسات السياسية، والبداية مع مفهوم التحديث السياسي الذي يهدف إلى "تنمية قدرات المؤسسات الحكومية لزيادة فاعليتها ورفع مستوى أدائها حتى تتمكن من إنجاز الواجبات الملقاة على عاتقها[4]"، كما تضيف الدكتورة ثناء فؤاد عبد الله إلى ذلك أيضا أن التحديث السياسي من منظور عقلنة السلطة السياسية فإن عملية التقييم إنما تتم على أساس معايير الكفاءة في المجالات الحكومية والسياسية، ينبغي أن تتجاوز مسألة

1 حمايدي عز الدين، المرجع السابق.
2 المرجع نفسه.
3 المرجع نفسه.
4 ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص.213.

الوصول إلى السلطة وإلى المناصب والقوة السياسية الطرق التقليدية كالوراثة وغيرها إلى الأنماط المستندة على معيار الكفاءة[1].

ويقوم قياس هذه الكفاءة في الأداء والعالية على أسس عديدة أهمها:

- الشرعية الديمقراطية
- ضمان المشاركة الواسعة والحفز عليها
- السماح بالمبادرة وتشجيعها وحرية الرأي والتعبير عنه
- الاهتمام بالموارد البشرية ذات الكفاءة والمؤهلات العلمية
- القضاء على مظاهر الفساد بكل أنواعه.

رابعا: تنمية المؤسسات كآلية لتحقيق دمقرطتها واستقرارها

يندرج موضوع بحث هذا الجزء من الدراسة ضمن البحث في تحليل النظم السياسية العربية في إطار تحولها إلى أنظمة ديمقراطية. لذلك ينقسم هذا الجزء إلى قسمين؛ يبحث أولهما في خصوصية دراسة النظم السياسية العربية من الناحية المنهجية، أما الثاني فيتطرق إلى مقارنة أهم الدراسات التي اهتمت بالدّمَقرَطة في الدول العربية، ومن ثم تحديد الأطر النظرية التي تصلح لدراسة هذا الموضوع.

المطلب الثاني: خصوصية دراسة النظم السياسية العربية:

1. مناهج دراسة الظواهر السياسية في الدول العربية: بين تعددية المنهج ووحدته:

ويفضل البعض من الباحثين العرب اعتماد "مناهج التحليل الثقافي" بهدف تجاوز "الفروق المصطنعة التي يبرزها الباحثون الغربيون بين المجتمعات المتخلفة والمجتمعات المتقدمة[2]".

1 ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص.213.

2 السيد يسين، "وحدة المنهج في دراسة المجتمعات المعاصرة(ملاحظات مبدئية)، في: نفين عبد المنعم مسعد(محررة)، **العالمية والخصوصية في دراسة المنطقة العربية: أبحاث الندوة المصرية-الفرنسية الثانية 3-5 يوليو 1989**، ، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ط.1، 1991، ص.30.

ولازال الجدل قائما بشأن المنهج الذي ينبغي تطبيقه لدراسة الظواهر السياسية في الدول المتخلفة عامة والدول العربية منها على وجه الخصوص؛ ففي الوقت الذي ينادي فيه البعض بضرورة تخصيص مناهج معينة لدراسة وتحليل السياسة في العالم العربي تختلف عن تلك المستخدمة في دراسة نفس المواضيع والظواهر في الدول المتقدمة (الغربية تحديدا)، ينادي آخرون بوحدة المنهج في دراسة[1] المجتمعات المعاصرة مهما كانت درجة تقدمها أو تخلفها كون ذلك يمكن من الدراسة الموضوعية في الاقتراب من الظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية، وأنه لا فرق بين النوعين من الدول والمجتمعات من حيث نوع الظواهر والموضوعات المتداولة، وإنما الفرق كامن في الدرجة التي تكون بها هذه الظواهر والموضوعات بين المجموعتين من الدول[2].

ويعلل الدكتور السيد يسن هذا الطرح بالإشارة إلى بعض الظواهر التي لا تعد من خصوصية الدول المتخلفة، بل هي أيضا تخص الدول المتقدمة على نحو الحداثة بالنسبة للمجتمعات المتخلفة والتي تقابلها ما بعد الحداثة في نظيرتها المتقدمة، ويضيف مثالا آخر عن ظاهرة الإحياء الديني، وآخر عن أزمة الشرعية التي لا تعد من خصوصيات النظم السياسية العربية دون غيرها، بل تعاني منها أيضا نظم سياسية غربية. يبقى الاختلاف في الأسباب، والأشكال فقط، وللتدليل على ذلك يستشهد بأبحاث هابرماس Habermas حول أزمة الشرعية في النظم الرأسمالية[3].

2. أهمية المنهج المقارن في دراسة النظم السياسية العربية:

ستتجاوز الدراسة الحالية الجدل القائم حول مدى اعتبار المنهج المقارن ذو فعالية في الوصول إلى نتائج وتعميمات مفيدة، كونه جدل تجاوزه الزمن. وسيكون التركيز موجها صوب تطبيقات المنهج المقارن في دراسة الظواهر السياسية في أنظمة سياسية عربية أكثر تشابها.

---

2 السيد يسين، المرجع السابق، ص.31.
3 المكان نفسه.

إقترن تطور الدراسات المقارنة بتطور الدول وأنظمتها السياسية عبر العالم، حيث أفرزت مختلف التجارب السياسية مفاهيم ومصطلحات وممارسات سياسية طبعت كل مرحلة من المراحل التي مرت بها هذه الأنظمة. هذه المفاهيم والمصطلحات هي التي سادت في كل مرة مرحلة من مراحل تطور الدراسات المقارنة.

ففي بداية القرن العشرين، اعتبر المقارنة اقترابا مقبولا في العلم الجديد علم السياسة الذي تم اعتماده كإطار معرفي أكاديمي من خلال المهنية Professionalization والمأسسة Institutionalization. وهذا ما أشار إليه العديد من المختصين من أمثال "ليجبارت" Lijphart و"لاسوييل" Lasswel و"دالدار" Daalder وليشباش بمعية زكارمانLichbach and Zuckerman[1].

ويتمثل هدف السياسات المقارنة في حصر أهم أوجه التشابه وأوجه الاختلاف الموجودة ما بين البلدان. ويضيف آخرون إلى ذلك أن مقصد هذه المقارنة النظامية Systematic comparison يتمثل في تعزيز البناء النظري والاختباري الأكثر تكرارا حيث لم يسبق لها مثيل من قبل التقسيمات والتصنيفات المتفرعة من "التوصيفات المكثفة" thick descriptions للحالة الواحدة. وعليه تشير هذه الرؤى إلى الاعتبارات التالية[2]:

- تركز السياسات المقارنة على الحالات: سواء كانت هذه الحالات بلدانا أو دولا وطنية وهذا لبلوغ فهم أكثر لهذه الحالات باعتبارها نظما سياسية. وهذا ما أشار إليه كل من غابرييل ألموند وليجبارت وغيرهما.

1 Hans Keman , Comparing Political Systems: Towards Positive Theory Development, Working Papers Political Science, No.2006/01, Department of political Science, Vrijie Universieit ,Amesterdam .In:
www.comparing politicalsystem.Towardpositivetheorydevelopment_tcm30-42711.pdf
Consulté le : 28/06/2012; à 15:32.
2 Ibid.

- تستهدف المقارنة النظمية تحقيق أهداف متعددة مثل تطوير التصنيفات والتقسيمات، والتي هي تقسيمات تتجاوز الاختلافات بين الحالات المدروسة الاعتبارات الوطنية والمحلية لكل حالة.
- يمَكّن المنهج المقارن من اختبار الفرضيات العلمية ما إن كانت تكهنات.

ويستعرض جون لوكا Jean Leca أنواعا ثلاثة من أساليب المقارنة بين النظم السياسية هي على النحو الآتي[1]:

1. **المقارنة الوصفية:** وتهتم إما "بتجميع الحالات التي تشترك في انتمائها إلى نفس المنطقة". أو أنها تقوم على "تحليل نظام سياسي بذاته إلى أهم عناصره، والتي تمثل في نفس الوقت قاسما مشتركا بين النظم السياسية كافة".

ومن مميزات المقارنة الوصفية أنها تركز على تقسيم النظام السياسي إلى مجموعة من العناصر من مثل الثقافات والمؤسسات والجماعات والنخب والسياسات على النحو الذي انتهجه هانتنجتون، أو تقسيمه إلى مجموعة من الوظائف على المنوال الذي اتبعه جابرييل ألموند وباول، أو مجموعة من القدرات حسب نموذج بيندر وباول، أو تقسيم النظام السياسي إلى مدخلات ومخرجات من منظور النسقية لدافيد إيستون. لتتم أخيرا مقارنة هذا النظام بطريقة أفقية مع غيره من النظم الأخرى.

ويستنتج لوكا من ذلك أنه بالإمكان "...تصنيف الدول، إما من منظور تقييم عناصرها (عدد أكبر أو أقل من النخب، وسياسات أكثر أو أقل فعالية) مقارنة ببعضها البعض، أو من منظور تقييم أداء اثنين أو أكثر من هذه العناصر نسبة إلى سواها في نفس النظام وداخل حدوده[2]".

1 جون لوكا، "تطبيق المنهج المقارن في دراسة العالم العربي: من العالمية في دراسة العمليات المحددة إلى الخصوصية في دراسة العمليات الشاملة"، في: نفين عبد المنعم مسعد(محررة)، المرجع السابق، ص ص.48-57.

2 المرجع نفسه، ص.57.

ويخلص لوكا في عرضه لهذا النوع من المقارنة إلى القول بأنه مهما كان القصور الذي قد يلحق المقارنة الوصفية، فإنه يمكن التأكيد على أنه منهج يقدم البعض من المعلومات، كما أنه يمكن من توجيه الأسئلة في مرحلة لاحقة للمقارنة. "فمقارنة بعض العناصر مثل درجة استقرار النخب، أو مدى فعالية السياسات العامة، أو حدود استقلالية جماعات المصالح...قد لا تقدم لنا تفسيرا مبدئيا للحالات محل الدراسة، لكنها تسمح باستنتاج بعض النتائج التي ليست متحيزة إيديولوجيا بالضرورة".

2. **المقارنة التصنيفية(التقنينية):** مثلها مثل المقارنة الوصفية فهي تمكن من وضع الفرضيات النظرية. ويعد التصنيف "...أقل الأساليب سوءا لإجراء المقارنة، وذلك أنه يسمح بتجميع كل ما هو متشابه (وإن لم يكن متطابقا) احتكاما إلى معيار معين...ولتوضيح هذه الفكرة يمكن الإشارة إلى بعض النماذج من تلك المفاهيم غير المحددة من قبيل الديمقراطية، والمجتمع المدني، والمشاركة[1]".

ويستخدم لوكا مفهوما آخر لنوع المقارنة التصنيفية، وهو المقارنة التقنينية، لأن أهمية التصنيف ـ حسبه ـ "...تنبع من أهمية المجموعة الأشمل الضامة له" ويضيف أنه "من أبرز عناصر هذه المجموعة، ذلك الذي يتصل بالمقارنة استنادا إلى فئة واحدة متميزة". ويستخدم لوكا في شرحه لهذا المنهج أمثلة عن "الدولة البيروقراطية السلطوية" وما حققته من تراكم للثروة في دول أمريكا اللاتينية، والتي يقابلها في العالم العربي الدولة الريعية. ويعتبر لوكا أن الأهمية في المقارنة التقنينية هو التركيز على البحث في الظروف التي أدت إلى ظهور هذه الأنواع من النظم نتائج ذلك الظهور.

ويخلص لوكا إلى القول أن "...التعميم الناتج عن المقارنة، هو عبارة عن خطاب تتأثر لهجته بظروف إرساله، مثلما تتأثر بظروف مستقبليه على تنوعهم. بعبارة أخرى، فإن المقارنة التقنينية تكون فاقدة الجدوى، إن هي اقترحت قوانين

1 جون لوكا، المرجع السابق، ص.57.

ضعيفة البناء لأنها غير قابلة للاختيار، أو إن هي تناست بسرعة الإطار الذي يجري فيه تطبيق تلك القوانين حتى وإن بدت هذه الأخيرة سليمة في حد ذاتها".

3. **المقارنة المختبرة:** ويقول عنها لوكا أنها "...أقل أنواع المقارنة شهرة، رغم أنها أكثرها استخداما بصورة لا شعورية". ولشرح ذلك يستعرض لوكا مثالا عن الفرضية القائلة بأنه "في الدول الريعية، يمكن أن يحدد موقع الفرد من السلطة السياسية، نصيبه الفعلي من الموارد الاقتصادية". ولمعرفة مدى صحة هذا التعميم يقدم طريقة يعتبرها هي الوحيدة لذلك والتي تتمثل في اختبار هذا التعميم في "...عدد مختلف من الحالات. والوضع الأمثل هو إيجاد نموذج يتشابه فيه كل ما يتعلق بالمتغير المستقل، مقابل نموذج آخر يكون التشابه فيه في كل ما يتعلق بالمتغير التابع[1]".

وقد تبنت العديد من الدراسات السياسية التي تهتم بالعالم العربي المنهج المقارن في تحليل النظم السياسية العربية، ولعل من أهم تلك الدراسات العربية يمكن ذكر الدراسات التي ينتجها **"مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية".**

وفي سياق تحديده لمنهج العمل المنتهج في هذا المشروع يذكر الدكتور علي خليفة الكواري اعتماد المقارنة بين التجارب العربية في تطورها السياسي، وتشمل هذه المقارنة أيضا البلدان غير العربية التي سبقتها إلى ولوج الطريق الديمقراطي[2]. وأنجز هذا المشروع عدة أعمال استخدم فيها المنهج المقارن بين الدول العربية من جهة ومقارنات مع دول أخرى غير عربية[3].

---

1 يستشهد جون لوكا في شرحه لهذا المنهج بأعمال كل من تون Teune ، وبروزفسكي Prezeworski، ودوجان Dogan، وبيلاسي Pelassy.

2 علي خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي(منسقين ومحررين)، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مايو 2009، ص.279.

3 من أهم تلك الدراسات يمكن ذكر مايلي: - مشكلات الديمقراطية في الوطن العربي والذي كان موضوع اللقاء السنوي الثاني للمشروع المنعقد في باريس بتاريخ 1992/09/05.

- التجارب البرلمانية في البلاد العربية وكان محل اهتمام اللقاء الخامس للمشروع المنعقد في جامعة أكسفورد بتاريخ 1995/08/12
- الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة، كلية سانت كاثرين، جامعة أكسفورد، 1997/08/30.
- الإنتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية، كلية سانت كاثرين، جامعة أكسفورد، 2003/08/31.
- الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية، كلية سانت كاثرين، جامعة أكسفورد، 2007/08/18.
- الإنتقال إلى نظم حكم ديمقراطية: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، أكسفورد، 2008/07/26.

وغيرها من الدراسات المقارنة الأخرى للأنظمة السياسية العربية ولمسألة الديمقراطية فيها.

المطلب الثالث: التحول في دراسة الأنظمة السياسية العربية بعد أحداث سنة 2011

تهتم عديد الدراسات والأبحاث بموضوع النظم السياسية التي منطلقها الأساسي تقديم التحليل والتفسير لمختلف الظواهر ذات الصلة بالعملية السياسية وارتباطاتها بالعوامل البيئية الداخلية والخارجية. وفي السياق ذاته تحظى الأنظمة والدول العربية على حدّ سواء بهذه الحظوة والاهتمام من قبل الدارسين العرب وغير العرب، خاصة منذ تسعينيات القرن الماضي الذي ارتبط بموجة التحولات والتغييرات السياسية في منطقة شرق أوروبا على وجه الخصوص. ويبحث المبحث الحالي في ذلك من حيث المنهج والموضوع، والخصوصية التي يتم بها توجيه المنظار العلمي والتحليلي نحو الدولة العربية خاصة بعد ما شهدته هذه الأقطار من حراك سياسي ابتداء من العام 2010 تجاه التغيير الذي يبقى منشودا في المنطقة.

1. دراسة الديمقراطية والدّمَقرَطة في الدول العربية:

يركز هذا العنصر على العناصر التالية:

- مكانة الديمقراطية في الدراسات حول العالم العربي
- تصنيفات التغيرات السياسية في الدول العربية

1/1. مكانة الديمقراطية في الدراسات حول العالم العربي:

شهد مفهوم الديمقراطية تطورا ملفتا خلال القرن العشرين، حيث أصبح يشكل قناعة بالنسبة للعديد من الدول والمهتمين بنظم الحكم في مختلف قارات العالم بكونه النمط السياسي العالمي الممكن التحقيق. وفي الوقت نفسه احتلت المسألة الديمقراطية أهمية محورية ضمن الأعمال التي اهتمت بالمجتمعات السياسية في العالم العربي، وهذا بالرغم من "الأفول المستمر لأفق الدّمَقرَطة في الواقع العربي، حيث باتت هذه الأنظمة ـ التي يصنف أغلبها بالتسلطية ـ بعيدة عن المسار العالمي للدمقرطة[1]".

1 Steven Heydemann, traduit par Rachel Bouyssou, « La Question de la Democratie dans Les Travaux sur le Monde Arabe », in : **Critique Internationale**, n°17, 2002/4, p.54.

لقد أنتجت التجربة العربية الفريدة من نوعها مصطلحات جديدة. وجاذبية المسألة الديمقراطية للمختصين في البحث في المنطقة العربية لم تكن إلا متأخرة منذ حوالي خمسة عقود فقط. لكن الأمر المحيّر هو عدم تساؤل هؤلاء المختصين عن الأسباب التي يمكن أن تجعل من الأنظمة العربية أنظمة أكثر تعددية وأقل قمعا وأكثر تمثيلا. وانصرف اهتمامهم إلى مواضيع أخرى. وفي مرحلة معينة كادت الديمقراطية تغيب تماما عن مجال اهتمام هؤلاء الباحثين السياسيين، حيث انصرف تركيزهم نحو الطبيعة التسلطية للأنظمة العربية وعلى نظام الحزب الواحد المسيطر[1].

ولتتبع مسار الدراسات التي اهتمت بالديمقراطية والدّمَقرَطة في العالم العربي يمكن الاستعانة بواحدة من أبرز الدراسات التي لخصت هذا التطور وهي

تلك التي قام بها "ستيفن هيدمان"[2] Steven Heydemann حيث يستعرض هذا التطور ضمن مجموعة من المحطات قسمها على النحو التالي[3]:

1. **مرحلة الخمسينيات من القرن العشرين:** وتميزت خلالها الدراسات حول العالم العربي باتخاذها من "المكتسبات الديمقراطية" Prérequis de la « démocratie » محورا لاهتمامها. ومن الأعمال التي يستشهد بها "هيدمان" ما قدمه "شارل إيساوي" Charles Issawi سنة 1956 والذي ركز على تحديد العلاقات بين الرأسمالية والتنمية والديمقراطية. ويتوافق أيضا هذا المؤرخ لعلم الاقتصاد مع ما أقره عالم الاجتماع "سايمور مارتان ليبست" Seymour Martin Lipset في تحديد السبب وراء عدم تجسيد الديمقراطية في المنطقة بعد مرحلة الاحتلال والذي يتمثل حسبهما في الخلل الذي أصاب الأسس الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لبنائها. وقد استنبط "إيساوي" هذه المكتسبات من خلال تجارب الديمقراطيات في شرق أوروبا (أستراليا والولايات المتحدة، وزيلاندا

1 Steven Heydemann, Op.cit, p.55.

2 **ستيفن هيدمان Steven Heydemann:** عالم سياسة أمريكي مختص في السياسات المقارنة وفي الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط مع الاهتمام أكثر في أبحاثه بسوريا. شغل مديرا لمركز الديمقراطية والمجتمع المدني بجامعة جورج تاون وأستاذا مشاركا بقسم الحكومة. شغل بين 1997 و2001 أستاذا مشاركا بقسم علم السياسة بجامعة كولومبيا.

3 Steven Heydemann, Op.cit, pp.55-57.

الجديدة) والتي تتمثل في كل من البعد الإقليمي والسكاني، درجة النمو الاقتصادي، توزيع الثروة، التصنيع، الانسجام اللغوي والديني، مستوى التعليم...الخ.

2. **مرحلة الستينيات من القرن العشرين:** تواصل تبني الانطلاق من فكرة الشروط الضرورية للديمقراطية التي سبق إليها كل من إيساوي وليبست، حيث ركز العديد من المختصين في العالم العربي من مثل أعمال "مانفريد هالبيرن" Manfred Halpern حول الطبقة المتوسطة، والذي اعتبر أن التحديث الاقتصادي للمنطقة قد بدأ في خلق الأسس الاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤدي في يوم ما إلى تحول ديمقراطي ولو وصفه بالبطئ. ويرجع "إيساوي" فشل تجسيد الديمقراطية في المجتمعات العربية في مرحلة ما بعد الاحتلال إلى غياب الشروط الاجتماعية والاقتصادية الضرورية لعملية التحول، ولم تفشل الديمقراطية نظرا لخلل في المجتمعات أو في الهويات أو في الثقافات العربية.

وبالنسبة لهيدمان، فإن هانتنجتون ـ الذي يعد متفائلا تجاه تحديث العالم العربي ـ يعتبر أن آثار هذا التحديث كانت ناقصة نظرا لاعتبارات مؤسساتية على الخصوص، والتي يمكن أن يتم تجاوزها مع الزمن. ويعتبر "هيدمان" أن دول المنطقة العربية تمتلك من الإمكانات ما يؤهلها إلى النجاح الاقتصادي ويوجهها نحو الدّمَقرَطة مثلما نجحت فيه دول أخرى في مناطق أخرى من العالم. وأن الخلل الرئيسي في عدم تحقيق ذلك إنما مرده إلى الخيارات السياسية للقادة السياسيين العرب التي استمرت لمدة الأربعين سنة (إلى غاية 2002). ومع ذلك يرى الباحثون الذين يتبنون هذا الطرح أن هذه الخيارات ليست مغلقة، بل تفتح المجال أمام إمكانية التغيير.

لقد ظل هذا التمييز بين التعريفات الخاصة بالشروط الضرورية للديمقراطية ولمدة طويلة خطا مشتركا بين الأعمال المنجزة حول السياسة العربية. وهناك فريق من هؤلاء من الذين يرجعون أسباب فشل الديمقراطية في المجتمعات العربية إلى الثقافة السياسية الأبوية **و**عدم التطابق بين الديمقراطية

والإسلام... بحيث لا يمكن لأي تغيير اقتصادي أو اجتماعي أن يتجاوز مثل هذه الحواجز. ولا يمكن لأية استراتيجية للهندسة الاجتماعية أن تضع الدول العربية على طريق الانتقال الديمقراطي. وحسب هذا الاتجاه (المتشائم) فإن الأنظمة العربية ستظل تسلطية إلى الأبد.

3. **مرحلة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين:** عهد الانتقالية (transitologie): أو كما يدعوها "هيدمان" بإعادة قراءة المكتسبات(شروط الديمقراطية)

وخلال هذه المرحلة شكلت الديمقراطية موضوعا ثانويا بالنسبة للمختصين في السياسة العربية. ولكنها سرعان ما تجددت مع نهاية هذه المرحلة وخلال مرحلة التسعينيات التي تزامنت مع ما يدعى الموجة الثالثة للدمقرطة. وتوجه التركيز البحثي حينها نحو الاهتمام بالمجتمع المدني حيث اعتبر هو الحامل لمؤهلات التغيير الديمقراطي في المنطقة العربية. وينبه "هيدمان" إلى أن الاهتمام البحثي كان "أقل بالديمقراطية بحد ذاتها مقابل الاهتمام أكثر بالدّمَقرَطة والليبرالية (اللبرلة) السياسية la libéralisation politique ويرى أن هذان المفهومان ـ كما يرى أيوبي ـ هما الأكثر تلائما مع الحالة السياسية للعالم العربي[1]".

وضمن هذا السياق أدار المختص العربي غسان سلامة عملا بحثيا هاما بهدف معرفة كيف يمكن لتعريفات ومفاهيم ذات طبيعة استراتيجية وإجرائية للديمقراطية من أن تمثل أحسن طريقة لتعريف الانتقالات الديمقراطية في المنطقة العربية والدفع بها نحو التحقيق.

وقد شهدت هذه المرحلة من تطور الدراسات السياسية التي اهتمت بالديمقراطية في العالم العربي، شهدت تحولا في القاعدة النظرية التي تبني عليها تحليلاتها؛ حيث انصرف اهتمام عدد هام من الباحثين في هذا المجال نحو التركيز شيئا فشيئا على "ما يعادل الديمقراطية على المستوى المحلي" équivalents »

1 Steven Heydemann, Op.cit., p.57.

« locaux de la démocratie. وهذا الطرح لا يعني فقط الأطروحات الثقافية وإنما المقصود منه اقتراح مفهوم وتعريف لمكتسبات وشروط الدّمَقرَطة التي لا تجعل من العالم العربي محكوما عليه بالتسلطية المؤبدة. ومع انتشار الموجة الثالثة للدمقرطة في آسيا وأمريكا اللاتينية وفي افريقيا، أضحت "الانتقالية" « transitologie » نشاطا أكاديميا بارزا وهاما. فبعدما كان الباحثون يهتمون بعملية الخروج من التسلطية، سرعان ما تغيرت اهتماماتهم وأصبح تركيزهم على إقرار وتثبيت أنظمة ديمقراطية. ولقد حاول أصحاب هذا الاتجاه الخاص بالانتقالية فهم الشروط التي ينبغي توفرها كي تتمكن دولة ما من بلوغ ثم تجاوز "عتبة" seuil القضاء على النظام التسلطي ثم بلوغ عتبة الدّمَقرَطة[1].

وظل الاهتمام في هذه المرحلة التي طبعها الاتجاه الانتقالي تهتم بدراسة الدول التي تجاوزت هذه العتبة الحرجة، مثل دول في شرق أوروبا وفي أمريكا اللاتينية لتبقى الدول العربية بعيدة عن اهتمامات هذا الاتجاه، رغم وجود إمكانيات هامة للتغيير في المنطقة العربية. وفي الوقت الذي كان فيه من المنتظر إدراج الدول العربية ضمن اهتمامات البحوث والدراسات السياسية من منظور الاتجاه الانتقالي خلال مرحلة التسعينيات من القرن الماضي، أدت عديد من الحالات في المنطقة إلى إقصائها من تلك الاهتمامات البحثية خاصة من طرف الدراسات المقارنة في الولايات المتحدة؛ ففي الوقت الذي سجلت في دول أخرى في مناطق أخرى من العالم الانتقال من مرحلة زوال الأنظمة التسلطية إلى مرحلة تشكيل وبناء أنظمة ديمقراطية، شهدت الدول العربية من الجزائر إلى مصر مرورا بالأردن واليمن تراجعا في مسار التغيير والانتقالية، حيث تميزت هذه الأنظمة بتدعيم وتقوية طابعها القمعي والتسلطي. وهناك أسباب عديدة لهذا الاقصاء للمنطقة العربية من اهتمامات المشاريع البحثية الكبرى التي أجريت في الغرب، ويبقى السبب

1 Steven Heydemann, Op.cit., pp.57-58.

الجوهري والهام لذلك هو تصنيف الباحثين للدول العربية على أنها لا تحمل أية فائدة تحليلية[1].

واستمر هذا الاقصاء حتى مع تبني أصحاب القرار السياسي في الدول العربية ـ خدمة لغاياتهم الخاصة ـ نظرية ومفاهيم المرحلة السابقة حول المكتسبات الديمقراطية. ومع نهاية الثمانينيات شهدت عديد الدول العربية (مصر، الجزائر، المغرب، تونس، السودان، الأردن...) وفي سياق الدّمَقرَطة نوعا من الحركية الاسلامية، وفي إطار هذا التداخل تم توظيف الفرضية القديمة حول التعارض الموجود بين الاسلام والديمقراطية[2]. وهي الفرضية المستمدة من تلك التي تقول بالتعارض والاختلاف الموجود بين الإسلام والحداثة، الأمر الذي دفع العديد من المفكرين والباحثين المهتمين بالعالم العربي وحتى منهم البعض من المسلمين والعرب ينادون بضرورة البحث عن تجاوز المعوق التاريخي مثلما يعبر عنه محمد أركون؛ وأن ذلك لن يتم إلا بضرورة الدخول في مرحلة من الانتقال الواضحة والتي تمكن من تكييف المقاربات الدينية حتى تتمكن من معانقة التوجه العالمي نحو الحداثة[3].

هذه الفرضية التي استمر توظيفها بشكل أكثر خطورة خلال الألفية الثالثة؛ حيث وظفت من أجل "شيطنة العرب والمسلمين ولتبرير سياسات مبنية على نظرة إمبريالية للعالم استمرت منذ زمن طويل..."[4].

ومع مرحلة التسعينيات برزت أطر تحليلية جديدة والتي لم توجه اهتمامها نحو إشكاليات التغيير الديمقراطي، ولكنها تتيح إمكانية تنظيم برامج بحثية تفيد على الأقل في فهم الحقائق السياسية للعالم العربي. كما تهتم أبحاث أخرى بالبحث حول استخدام وتوظيف النظم التسلطية العربية لخطاب الدّمَقرَطة والممارسات

1 Steven Heydemann, Op.cit., p.58.
2 Ibid., p.59.
3 Hassan Khalil, « Démocratisation au Moyen Orient. Démocratie le Grand Dégout ? », in: www.dar-alfarabi.com, pp.177 <hal-00656845>.
- Visité le 25/02/2015, à 11:13.
4 Steven Heydemann, Op.cit., p.59.

الانتخابية والتي تعد بالنسبة لهيدمان أنها مزدوجة الاستخدام؛ فهي وإن كانت تستخدم خدمة لأهداف سلطوية تسلطية بحتة، فهي تحد في نفس الوقت من حرية هذه الأنظمة في المناورة. كما أنها أبحاث تهتم بالطريقة التي تعمل بها هذه الأنظمة على إعادة تهيئة تسلطيتها وتهتم أيضا بالأنماط غير الرسمية للمشاركة المدنية، والتي تجرى تحت عتبة الممارسة الرسمية؛ المثال ذلك الانتخابات المحلية والجمعيات والتي أصبحت تعقد أكثر المفارقة بين التسلطية والديمقراطية[1]. كما برزت دراسات وأبحاث أخرى تهتم بمرحلة ما بعد الدّمَقرَطة والتي من شأنها أن تمكن من فهم مسارات التغيير السياسي التي ظلت خفية في ظل البحث عن "العتبات" وفي ظل التمييز العميق بين أنواع الأنظمة السياسية. وعليه، يمكن القول بأن هذه الاتجاهات البحثية الجديدة قد جعلت من الباحثين المختصين في الدراسة السياسية للعالم العربي قد بدؤوا فعلا ـ ولو بعد مدة طويلة تمتد إلى أكثر من خمسين سنة ـ بالخروج والتخلص من الظل الهائل الذي عكسته مسألة الديمقراطية، وبدؤوا في التخلي عن السيناريوهات التي تم رسمها بالنظر إلى حقول ومجالات أخرى في مناطق أخرى ليتحولوا بدراساتهم للبحث في السيناريوهات الخاصة بالمنطقة العربية[2].

والملفت للنظر في كل هذا التطور الديمقراطي الحاصل في مختلف البقاع من العالم، وفي ظل هذه النظرة المسدودة للدراسات التي اهتمت بالنظم العربية، أن المسألة الديمقراطية أفرزت حقلا بحثيا "يعاني تشوها ثقافيا ملفتا"، وهذا التشوه هو الذي طبع تنظيم هذا الميدان من الدراسة للدول العربية[3].

ويشير "ستيفن هايدمان" إلى المثال الأكثر بروزا في هذا التشوه الثقافي والمتمثل في المركزية الأوروبية(أوروبية المركز) l'eurocentrisme* الذي يعتبر الديمقراطية نقطة الوصول الطبيعية لكل تطور سياسي، وهي تقيم المسارات السياسية للبلدان العربية

1 Steven Heydemann, Op.cit., p.60.
2 Ibid, p.60.
3 Ibid, p.55.

* eurocentrisme: مصطلح يشير إلى حالة الهيمنة الغربية عموما.

بالقياس إلى مدى توافقها مع المنحنى المثالي المؤدي إلى تجسيد هذا المعيار (الديمقراطية). وفي هذا السياق يصف برواملي Bromly وآخرون غيره التطور السياسي للمنطقة العربية بالفشل، وهو خروج عن الإطار بالنسبة للمسار التاريخي العادي والخاص بالبلدان الأوروبية.

وما يثبت ذلك هو التأثر المبالغ فيه بالأطروحات الغربية ومنها الأوروبية خاصة في دراسة المسألة الديمقراطية في البلدان العربية. ولعل من أبرز هذه الدراسات تلك التي تهتم بالتحولات السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي التي انعكست تأثراتها بالمدرسة الأوروبية على مستويات الدراسة والتحليل للواقع العربي للمجتمعات المغاربية، ونظرا للتشوهات الثقافية والفكرية التي طبعت هذا التأثر بالآخر لم تنتج تلك الدراسات والتحاليل نتائج باهرة، لأنها لم تؤسس على قاعدة موضوعية تعتمد الخصوصية الإقليمية والاجتماعية والتاريخية والثقافية والقيمية لهذه المجتمعات العربية والأمازيغية المغاربية كقاعدة للبناء التفسيري لمسارات التغيير والتحول والانتقال في الحياة السياسية.

إن الانبهار اللامحدود والتأثر غير المعقلن بالمقاربات الغربية جعل الكثير من الدراسات والتحاليل العربية ـ خاصة للحالة السياسية للمجتمعات العربية- مبررا واضحا للفشل الذي أصاب العلوم الاجتماعية العربية عموما، ومنها علم السياسة على الخصوص في أن تنتج الأطر والمقاربات النظرية التي بإمكانها تفسير التغيرات والتحولات الحاصلة في المجتمعات العربية، على النحو الذي عرفته دراسات قادها باحثون من أمريكا اللاتينية على غرار البرازيلي "راوول بريبش"، والأكثر من ذلك أصبحت بعض مراكز البحث الأوروبية على سبيل المثال والتي تتحكم في توجيه البعض من مراكز البحث العربية تطالب هذه الأخيرة بالتركيز على جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالمجتمعات العربية ليتم تحليلها واستغلالها في المخابر الغربية التي تمثل مصدرا للمواد الأولية التي تفيد في صنع السياسات والقرارات الغربية التي تخص المنطقة العربية، وأن التحاليل العربية أضحت غير ذات فائدة كبيرة بالنسبة لهؤلاء. كما أصبحت بعض الدوائر

العلمية والبحثية الغربية والأوروبية منها على الخصوص تطالب ما يتبعها من مراكز عربية بضرورة تزويدها بالدراسات المنجزة باللغة العربية حتى تتفادى أكبر قدر ممكن من التشوه الفكري والثقافي الذي قد يصيب دراسة الواقع العربي.

يتضح من ما سبق ذكره النقص الفادح الذي أصاب دراسات العالم العربي، ومنها على الخصوص الدراسات العربية لواقعها. ومرد ذلك تميز هذه الدراسات ـ عربية أو غير عربية ـ بانصراف تركيزها في إطار البحث في مسألة الدّمَقرَطة من خلال مقارنة مسارها بما يحصل في الدول الغربية نحو البحث في ما ينبغي أن يكون، والبحث عن الأمر الذي لم يحدث ويجب حدوثه على النحو الذي حدث في التجارب الغربية، والسعي لملاحقة "اللاحدث". وهذا ما يصفه "هايدمان" Heydemann "بالمقارنة السلبية" ما بين ما يعيشه العالم العربي وما تعيشه مناطق أخرى. ويفسر ذلك بتركيز هذا النوع من الدراسات تساؤلاتها حول "لماذا لا تبدوا الدول العربية بوجه آخر غير التي هي عليه الآن" عوض التساؤل الحقيقي حول الأسباب التي تفسر الحالة الراهنة التي أصبحت عليها هذه الدول[1].

تجدر الإشارة إلى مجموعة من الدراسات العربية الهامة التي اهتمت ولازالت بموضوع الديمقراطية وما يرتبط بها من عمليات على نحو التحول والانتقال والدّمَقرَطة، ومن أبرز تلك الأعمال سلسلة الدراسات والكتب والمقالات التي يعدها "مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية منذ نشأته في عام 1991"[2]. ويتمثل الهدف من تبني هذا المشروع "تنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية"، وجاء هذا المشروع بعد الدراسة التي أجراها مركز دراسات الوحدة العربية التي دلت على "محدودية الدراسات حول الديمقراطية، وقلة المؤسسات المعنية بها في المنطقة العربية[3]".

1 Steven Heydemann, Op.cit, p.55.

2 عبد الفتاح ماضي، "مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية"، في: علي خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي(منسقين ومحررين)، المرجع السابق، ص ص.34-35.

3 المرجع نفسه، ص.277.

وتمثلت أهداف هذا المشروع فيما يلي[1]:

1. التعرف إلى الفكر الديمقراطي في البلدان العربية، وتبين أوجه الاختلاف حول الديمقراطية، وتحري إشكاليات تبنيها من قبل التيارات الفكرية والقوى السياسية الفاعلة على الساحة العربية.

2. أن يكون أداة توصل وقناة تواصل بين الباحثين والمفكرين والممارسين للعمل الديمقراطي، المنتمين إلى مختلف التيارات الفكرية والقوى السياسية في البلدان العربية، من خلال القيام بإجراء حوارات معمقة حول المفاهيم الديمقراطية وإشكاليات التحول الديمقراطي، عبر سلسلة من ورشات العمل وحلقات النقاش والندوات، يتم عقدها داخل البلدان العربية وخارجها، وذلك بهدف تنمية قواسم مشتركة يلتقي حولها الديمقراطيون عبر مختلف التيارات السياسية.

3. دراسة مستقبل الديقمراطية في عدد من البلدان العربية، وفق منهج بحثي مشترك يهدف إلى التعرف على مداخل الانفتاح السياسي. وفي هذه المرحلة تكون الدراسة القطرية أداة للحوار بين التيارات الفكرية والقوى السياسية الفاعلة في البلد المعني، مما يتيح للمشروع الدراسي التعرف إلى المداخل العامة للنفتاح الديمقراطي وسبل ترسيخ التجارب الديمقراطية الناشئة في البلدان العربية، هذا فضلا عن الآثار الإيجابية لمثل هذا الحوار في جهود تعزيز المساعي الديمقراطية في البلد المعني.

4. التعاون مع المؤسسات المعنية بتعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية، ومن خلال ضم جهود المشروع الدراسي إلى مبادرات أخرى كثيرة سبقته على هذا الصعيد.

وجدير بالتنبيه إلى انجاز المشروع السابق ذكره العديد من الدراسات التي اتخذت من مخطط الدكتور الكواري مسلكا منهجيا لدراسة مستقبل الديمقراطية في عدد من الدول العربية، والتي يمكن ذكر البعض منها على سبيل الذكر لا الحصر:

- مستقبل الديمقراطية في المغرب(سنة 1999)

1 عبد الفتاح ماضي، المرجع السابق، ص.278.

- مستقبل الديمقراطية في الجزائر(سنة 2001)
- مستقبل الديمقراطية في مصر (سنة 2005)
- مستقبل الديمقراطية في الكويت (سنة 2005)

2/1. تصنيفات التغيرات السياسية في الدول العربية:

شهدت العديد من الدول العربية تغيرات سياسية مختلفة ومتعددة، طبعتها خاصة موجات الاحتلال الاستيطاني أو الانتدابي. واستمرت هذه التغيرات مع الدول المستقلة عبر مراحل صاغتها التغيرات والتحولات الاجتماعية والسياسية الداخلية على نحو الحركات الوطنية التي أطاحت بالملكية (مصر، سوريا، العراق، ليبيا ....)، أو تلك الحركات التحررية التي انتهت بالتحرر من الاحتلال وتحقيق الاستقلال (تونس، المغرب، الجزائر ...)، أو تلك التغيرات التي أنتجتها المؤثرات الإقليمية والدولية والتي برزت خاصة من خلال ما يسمى موجات الدّمَقرَطة (انهيار المعسكر الشرقي وتعويض الثنائية القطبية بالأحادية القطبية، سقوط جدار برلين، نهاية الحرب الباردة ...).

أفرزت هذه المراحل من التغيرات السياسية في البلدان العربية مجموعة من الأنظمة التي وسمت بمجموعة من الخصوصيات النابعة من طبيعة المرحلة ومحدداتها. وتمثلت هذه الأنظمة في الأنواع التالية[1]:

- **ديمقراطيات ليست جيدة وغير ليبرالية:** وتتمثل في دول مثل العراق ولبنان.
- **أنظمة تسلطية تعددية شبه تنافسية ومقيدة:** وتمثلها دول مثل المغرب والكويت.
- **أنظمة تسلطية تعددية مهيمنة مقيدة:** مثل الجزائر، وتونس وموريتانيا، ومصر، والأردن، والبحرين، واليمن.

1 Inmaculada Szmolka, « Les Processus de transition et le Changement Politique dans les Pays Arabes : Cadre Théorique et Typologie des Processus de Changement Poltique dans les Régimes Arabes », in: **Annuaire IEM de la Méditerranée**, 2014, p.24.

- **أنظمة تسلطية مغلقة:** العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وعمان، وسوريا، وليبيا، قطر وغيرها.

ملخص الفصل:

تباينت التعريفات والاقترابات النظرية المتعلقة بكل ن متغيري الدمقرطة والاستقرار السياسي، الأمر الذي انعكس على الاختلاف حول مكونات كل منهما وما يرتبط بها من مؤشرات.

وتطورت الدراسات النظرية حول المتغيرين على الصعيدين العالمي والعربي في الاتجاه الذي اقترن بما يسمى موجات الدمقرطة عند "هانتنجتون" والتي لاقت الكثير من الرواج في الأدبيات السياسية، لكن ذلك لم يمنع من بروز انتقادات حولها، حيث أبانت هذه الأخيرة عن عديد من أوجه القصور في أطروحات الأكاديمي الأمريكي.

أما على صعيد الدرات العربية، أو تلك المهتمة بالمنطقة العربية، فقد ركزت على تحليل الأنظمة السياسية فيها من منظور مدى استيعابها لتجارب الدمقرطة، وتعرضت العديد من الأنظمة إلى موجات من الانتقاد التي ارتبطت بما يسميه بعض المختصين العرب "عجزا ديمقراطيا". مع التركيز على الأسباب الداخلية المرتبطة ببنية أنظمة الحكم، وإهمال عوامل أخرى خارجية لها من التأثير البالغ في تشويه العملية السياسية في كثير من البلدان العربية، إضافة إلى تأثيراتها في مستويات الاستقرار السياسي، سواء في الدولة القطرية، أو في المنطقة العربية ككل.

الفصل الثاني:

محدّدات الدمقرطة والاستقرار السياسي في الجزائر ومصر

المبحث الأول: المحددات الداخلية للدمقرطة والاستقرار السياسي في البلدين

المبحث الثاني: محددات البيئة الخارجية المؤثرة في الدمقرطة والاستقرار السياسي في البلدين

المبحث الثالث: سياسات الإصلاح السياسي في البلدين بين تحدي التغيير والإستجابة لمتطلبات الاستقرار السياسي

تنتمي كل من الجزائر ومصر إلى مجال إقليمي واحد تجمعهما عدة عوامل مشتركة في مجال عربي مسلم يضم ثلاثة وعشرين دولة تتوزع بين قارتين متجاورتين إفريقيا وآسيا.

المبحث الأول: المحددات الداخلية للدمقرطة والاستقرار السياسي في البلدين

المطلب الأول: تطور نظام الحكم وتحديات بناء الدولة في البلدين

تناولت بعض الدراسات الجزائر ومصر من منظور مقارن للأوضاع التي عرفها كل بلد بعد الاستقلال. فمن بين الذين اهتموا بدراسة مصر مثلا، ما نجده ضمن الأدبيات السياسية الفرنسية والأمريكية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، ما كتبه "جون كلود فاتان" J.C.Vatin حول "مصر في علم السياسة الغربي[1]". وكذلك ما كتبه "ناداف سافران" Nadav Safrane.[2]

أما الجزائر فقد كانت موضوع اهتمام العديد من علماء الاجتماع والمؤرخين والباحثين في السياسة، ومنهم "بيار بورديو" Pierre Baurdieu، و"جون لوكا" Jean Leca، وآخرون.[3]

أما الكتابات العربية في مجال المقارنة ما بين البلدان العربية، خاصة المقارنة ما بين أنظمتها السياسية فقد كان متأخرا، وأصبح يتطور خاصة مع بداية التسعينيات، أي مع بداية انتشار موجات التحول الديمقراطي. ونجد ذلك من خلال الدراسات التي يشرف عليها مركز دراسات الوحدة العربية، أو تلك التي تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مثل التقرير الاستراتيجي العربي. بالإضافة إلى ما ينشره الباحثون العرب في مجلات عربية أو غربية مثل مجلة مشرق ـ مغرب والتي تصدر باللغة الفرنسية، وغيرها من الدراسات الأخرى.

1 J-C.Vatin, « L'Egypte dans La Politologie Occidentale », in: Egypte/ Monde Arabe, 8, 1991.
2 Safrane Nadav , Egypt in Search of Community (Harvard University Press, 1961).
3 Alain Roussillon, L'Egypte et L'Algérie au Péril de Libéralisation (Le Caire: CEDEJ, 1996) ,p. 9.

تشترك كل من مصر والجزائر في كونهما بلدان يحتوي كل منهما على "مواد ريعيّة مهمة"، ووجود ثروة بشريّة يشكل فيها الشباب أهم نسبة، وكلاهما يعتمد نظاما اقتصاديا واجتماعيا وبيروقراطيا يرتكز على القطاع العمومي أساسا، بسب انتشار قومية شعبوية، تقوم على تأكيد الاستقلال والتعبئة الوطنية[1].

إن هذه الخصائص المشتركة بين البلدين تتجسد أكثر من خلال المراحل التي عرفها كلا النظامين السياسيين بعد استقلال كل بلد، والتي تقسّم إلى ثلاثة مراحل تمثلها ثلاثة نماذج من نظم الحكم ما بعد الاستقلال[2]:

المرحلة الأولى: إعادة بناء الدولة، والبحث عن تحقيق الاستقرار (نموذج حكم النخب الوطنية ذات التوجه القومي).

المرحلة الثانية: التحديث والتجديد السياسيين، ويمثلها نموذج التحديث السياسي.

المرحلة الثالثة: التحولات الديمقراطية، وتدعى بنموذج التغيير السياسي.

1. مرحلة وإعادة بناء الدولة والبحث عن تحقيق الاستقرار (نموذج حكم النخب الوطنية ذات التوجه القومي):

لقد كان لمرحلتي الأمير عبد القادر والعهد العثماني في الجزائر دور هام في بلورة العديد من المقومات التي أصبحت تحملها الدولة في الجزائر اليوم؛ مقومات تتعلق برسم الحدود الجغرافية مع دول الجوار، والعاصمة القارة، والطبيعة الإدارة المركزية، وكذا العلاقات السلطوية، والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، والعلاقات السياسية الخارجية، والسيادة الترابية، واللغة التعليمية[3]، وعلى المنوال نفسه تركت

1 برهان غليون، "التحدي الديمقراطي في الجزائر"(مقدمة عامة)، في: برهان غليون (مقدما)، مستقبل الديمقراطية في الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2002)، ص.14.

2 زناتي فؤاد، "تطور نظام الحكم، وإشكالية الاستقرار في الجزائر"، **حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية**، العدد: 7، 2015، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، ص.133.

3 برهان غليون(مقدما)، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص.82.

مرحة الحكم محمد علي ومن ورائه الدولة العثمانية أثرهما في تكوين عديد المقومات التي أضحت تميّز الدولة المصرية الحديثة ونظام حكمها.

تبدأ هذه المرحلة من الستينيات بالنسبة لمصر، وفي السبعينيات بالنسبة للجزائر. وهي المرحلة التي يتجسد فيها أكثر الموقف النهائي حيال الاحتلال الأجنبي ووضوح وتجلي نتائج المقاومة الوطنية. وما يعنيه هذا المنطق هو "إعداد عرض حال عن الإرث الاستعماري مستندا على قاعدة النظرة القومية (Nationalisme) التي التزمت بوضع برنامج يفصل في المظاهر السياسية المحضة (مأسسة الاستقلال) ـ أي وضع وبناء مؤسسات الاستقلال ـ وأيضا المظاهر الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها من المقوّمات التي تقوم عليها الدولة"[1].

لقد مثّل هذا الاتجاه في مصر النخبة العسكرية التي قادت انقلاب 23 يوليو1952، والتي تدعى أيضا بحركة الضباط الأحرار، الذين انقلبوا على النظام الملكي وفوضوا "حكم السراي" في مصر. وهذا التاريخ يمثل بداية التجربة المصرية الحديثة، ففترة الخمسينيات شكلت منعطفا تاريخيا مهمّا في تاريخ مصر الحديث، وتشكل هذه المرحلة لحظة ديمقراطية أخرى ذات سمات خاصة، وهناك من يدعوها "اللحظة الدستورية"[2].

أما الجزائر فقد عرفت نفس النوع من الحركة، لكن الانقلاب الذي حدث في الجزائر لم يكن على حكم ملكي موال للاستعمار ـ مثلما كان الحال في مصر ـ وإنما كان على نظام حكم قام بعد الاستقلال لم يعمِّر إلا ثلاث سنوات، وتم إلغاء الدستور الذي أقِرّ عام1963، وقام بنفس العملية أيضا مجموعة من العسكريين، والذين فضّلوا تسمية حركتهم "بالتصحيح الثّوري" مثلما كان نظراؤهم في مصر يدعون حركتهم "بحركة الضباط الأحرار"[3]

1 زناتي فؤاد، المرجع السابق، ص ص.133-134.
- نقلا عن:
- Alain Roussillon, Op.cit., pp.13-16.

2 ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ص.117.
3 زناتي فؤاد، المرجع السابق، ص.134.

كان رواد هذه الحركات التغييرية في مصر والجزائر يستهدفون إقامة دولة تقوم على فكرة مفادها: " وحدها السلطة القوية والبعيدة عن المصالح الخاصة والمستقلة عن الطبقات الموجودة (التي كانت تحكم)، هي التي لها القدرة على فرض نظام منبثق أساسا... من الفوق وتعني فيه الحركة تغييرا للقادة وليس تغييرا في العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهذا ما قامت عليه الحركات الانقلابية في كل من مصر والجزائر. ففي مصر ربطت هذه الحركة فكرة الانقلاب بفكرة "النهضة" التي أدت بالمجتمع المصري إلى رفض السيطرة الاستعمارية".[1] بينما في الجزائر التي كانت قد نالت استقلالها عن الاحتلال، فإن التغيير فيها عن طريق الانقلاب قام على فكرة أخرى مفادها البناء والتنمية؛ "بناء الدولة الوطنية بمؤسستها على مختلف الأصعدة "[2].

تمثلت السّمة الأساسية التي طبعت النظام السياسي للبلدين خلال هذه الفترة في "الانغلاق على الذات، من خلال تبني فكرة "التنظيم الشعبي الواحد". ففي مصر تم اعتماد هيئة التحرير عام1953، وفي عام 1956 الإتحاد القومي والإتحاد الاشتراكي عام1962. وفي الجزائر تم تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي، بعدما كانت جبهة تضم جميع قوى الحركة الوطنية التي اشتركت مختلف اتجاهاتها، وتوحدت تحت هدف الاستقلال عن الاحتلال الفرنسي. وقد كرّست النصوص الدستورية والمواثيق الوطنية التي اعتمدتها الجزائر مكانة الحزب ضمن دستور 1963 إلى ميثاق الجزائر 1964، وكذا دستور 1976 والميثاق الوطني لعام 1976[3]. واستمرت الأحادية في الجزائر إلى غاية 1989 تاريخ إعلان الدستور الذي أقر التعددية الحزبية[4]".

وقد مثّلت الكاريزمية المجسدة في شخصية رئيس الدولة، سمة أخرى في ملامح نظام الحكم في البلدين؛ فرئيس الدولة هو بدوره رئيس الحزب، ويكفي لتجديد عهدته في رئاسة الدولة إجراء استفتاء عام. ووُجد ذلك مع رئيس الدولة هواري

1 Alain Roussillon, Op.cit. pp.14-15

2عبد القادر خمري، "الجزائر في عيدها الواحد والأربعين "، في: الحدث العربي والدولي، رقم:30- 31، جويلية/أوت 2003 ، ص.4.

3 اعتبَر الميثاق الوطني حزب جبهة التحرير الوطني "حزبا طلائعيا" وركز على أولوية الحزب. أنظر:
- سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، ط. 2 (الجزائر: دار الهدى، 1993).

4 زناتي فؤاد، المرجع السابق، ص.135.

بومدين، الذي كان يحمل فكرة أولوية بناء الدولة على بناء الحزب. وظهر ذلك من بداية قيام حكم هذا الرئيس، الذي صرّح بأن الحزب الواحد المتمثل في جبهة التحرير الوطني سيكون مكلفا بالتوجيه والتنشيط والمراقبة وليست له مهمة تسيير الدولة أو أن يحل محل الدولة[1]. وبدأ الرئيس هواري بومدين بتقوية الجيش وجعله أكثر احترافية وانضباطا، وهو الذي عايش التجربة المصرية خلال حركة يوليو 1952 في مصر، وكان متشبعا بالفكر الناصري وتابع المراحل الأولى لهذه الثورة، مما مكنه من متابعة " كيف حسَمت خلافاتها لفائدة زعامة مستحقة ممثلة في شخص جمال عبد الناصر"[2].

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد كان لهذين النموذجين من الحكم إنجازات لا يمكن تجاوزها رغم ما وقع فيه روادها من أخطاء. ففي مصر ومنذ منتصف الستينيات، أعطى نظام الحكم في عهد الرئيس جمال عبد الناصر الأولوية للإصلاحات السياسية والاقتصادية معا. ومن بين ما باشره هذا النظام على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، تكملة للإصلاح السياسي يذكر القضاء على الملكية الزراعية الكبيرة، والرأسمالية الكبيرة، والارتفاع النسبي للملكيات الصغيرة. كما فُتِح المجال أمام الفلاحين والعمال في الزراعة لتشكيل اتحاداتهم، وكذا تشجيع الجمعيات التعاونية وإتاحة الفرصة للعمال للمشاركة في إدارة وتسيير الوحدات والشركات التي يعملون بها، وفتح التعليم لكل أبناء الوطن من خلال إقرار مجانية التعليم. دون نسيان حركة التأميمات التي قادها نظام جمال عبد الناصر[3].

لقد حقق نظام عبد الناصر إنجازات عديدة في "مجال استقلال الدولة الخارجي، وبناء قاعدتها الاقتصادية التصنيعية، وتوحيد نظامها القانوني والإداري

1 Mohamed Tahar Ben Saada, Le Régime Politique Algérien: De la légitimité historique à la légitimité constitutionnelle (Alger: ENAL, 1992), p59. Tiré du: Discours du Président Boumédiène, Tome 1, p.21.

2 زناتي فؤاد، المرجع السابق، ص ص.135- 136.

3 ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص.126.

بصورة أدت إلى تحقيق مستوى ملحوظ من التحديث والتماسك في جهاز الدولة، وتوجيه حركتها الاقتصادية[1]".

2. نموذج التحديث السياسي:

لا ينفصل هذا النموذج عن سابقه، "بل يكاد يكون مواصلة لنهجه الذي أرادت النخبة القومية أن ترسمه له. واعتُبِر هذا النموذج واقعيا في ظل الحرب الباردة، خاصة وأن العديد من الملاحظين السياسيين اعتبروا كل من مصر والجزائر كانتا على علاقة بالمعسكر الشرقي. وظهرت في كل من فرنسا والولايات المتحدة دراسات متعددة تحاول تصنيف النظامين السياسيين في كل من مصر والجزائر آنذاك (في عهد عبد الناصر في مصر، وعهد هواري بومدين في الجزائر). ففي فرنسا تم تجاوز الاعتبارات التي كانت تتوجه نحو القضاء على التعارض ما بين نظريات التحديث والتبعية، والأخذ في الأبحاث المقارنة، على حد تعبير "جون لوكا" Leca Jean. وهذا ما حدث بالفعل في حقل الأبحاث الأمريكية التي ارتكزت على نمط "الثورة السلوكية في علم السياسية "[2].

إن التركيز على المقارنة بين الإستراتجيات المتبعة من قبل أنظمة الحكم في البلدين إبّان المرحلة المحدِّدة لعملية التحديث السياسي في البلدين، خاصة ما تعلّق "بتهيئة المؤسسات وشرعيّة السلطة، أي العملية التي من خلالها يُنتِج أو يَستخدِم الحكّام نظاما أو نُظما لتبرير سياساتهم (Systèmes de Justification)، والتي تمكِّنهم من الاستعانة في حالة الحاجة بمراكز أخرى للسلطة الاجتماعية من أجل الحصول على الولاء والامتثال الفعلي[3] ".

تختلف هذه المرحلة بين البلدين من حيث الزمن؛ فهي محدَّدة في مصر بين المنتصف الثاني من الستينات والمنتصف الثاني من السبعينيات، أي سنوات قليلة قبل

1 ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص.123..Ibid., p.17
2 زناتي فؤاد، المرجع السابق، ص.136.
3 المرجع نفسه، ص ص.136- 137.

وفاة الرئيس جمال عبد النّاصر، ثم مرحلة حكم الرئيس المغتال أنور السادات. أما في الجزائر فتبدأ المرحلة نفسها في أواخر السبعينيات أي سنوات قليلة قبل وفاة الرئيس هوّاري بومدين، وتمتد إلى نهاية الثمانينيات، أي في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد.

عمَد الرئيس جمال عبد النّاصر في أواخر سنوات حكمه إلى محاولة إقرار برنامج للإصلاحات السياسية والاقتصادية في مصر. ففي مجال الإصلاحات السياسية كان تركيزه على جانبين هما:

أولا: " السّعي إلى تطوير التنظيم السياسي بحيث يصبح أكثر تمثيلا للمجتمع".

ثانيا: التركيز على " احتواء مراكز القوى التي قد بدأت بالتشكل والتأثير السلبي داخل أجهزة الدولة سياسيا وأمنيا". وفي هذا الصدد، فالفترة التي أعقبت عام 1967... قد مهّدت لكثير من التحولات السياسية التي شهدتها فترة أنور السادات التالية لها [1] ".

وبادر الرئيس أنور السادات، ومنذ توليه الحكم في أكتوبر 1970 إلى تغيير الواجهة السياسية والاقتصادية، رغم ما كان شائعا أن النظام الجديد سوف يستمر في نفس الخط السياسي للراحل جمال عبد النّاصر. فباشر نظام السادات في إبعاد المعارضين له من مواقع المسؤولية تجسيدا لما عُرف باسم "ثورة التصحيح" في مايو 1971. ثم العمل على إضعاف دور الإتحاد الاشتراكي في إصدار القرارات، وتبع ذلك فكرة "المنابر الثلاثة" باعتبارها خطوة لتفكيك الإتحاد الاشتراكي،[2] وبالتالي استهداف خلق أحزاب أخرى. وهذا ما حدث بالفعل بعد انتخابات 1976، حيث تم تحويل هذه المنابر وبقرار رسمي إلى أحزاب تمثل اليمين والوسط واليسار، ومثل هذه الاتجاهات كل من حزب مصر الاشتراكي، وحزب الأحرار الاشتراكي، وحزب التجمع الوطني.[3] وفي عام1971 تم إعلان الدستور الجديد لمصر الذي كرّس النظام الرئاسي دائما. كما

1 ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص. 126.
2 كانت مصر تتبع نمط التنظيم السياسي الواحد، دون أن تكون له صفة الحزب، وكان يجسده في هذه الفترة الإتحاد الإشتراكي.
3 ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص. 127.

جرت وقتها انتخابات برلمانية في نوفمبر من العامنفسها، وأسفرت هذه العملية عن صعود نخبة جديدة إلى السلطة[1].

إن هذه المرحلة شكلت فترة طويلة من تاريخ مصر الحديث، حيث امتدّت من 1940 إلى 1980، طبعها العنف والصراعات بين الحكام والمعارضين، خاصة في مواجهة الاتجاه الإسلامي.[2] كما صدر في هذه الظروف قانون الأحزاب السياسية رقم 40 لعام1977، والذي تضمن قيودا عديدة على عمل الأحزاب السياسية منها "التمسك بالمبادئ الأساسية للنظام السياسي، وجود 20 نائبا للحزب داخل البرلمان"، هذا الأخير الذي سيطر عليه الحزب الحاكم، ولم يتمكن إلا حزبين من تخطي الشرط سابق الذكر.[3] أما البرلمانات التي عرفتها فترة حكم السادات، فقد شهدت ثلاث انتخابات برلمانية في نوفمبر 1971، وفي أكتوبر 1976، وفي أبريل 1979. ولم يتمكن سوى البرلمان الأول من استكمال عهدته القانونية، في حين تعرض البرلمان الثاني للحل في أبريل عام1979، أما البرلمان الثالث فقد استكمل عهدته إلى غاية أبريل 1984، أي بعد ثلاث سنوات من رحيل الرّئيس أنور السادات[4].

أما في الجزائر، فقد نهج الرئيس هوّاري بومدين سياسة بناء الدولة على حساب الحزب، على النحو الذي سبق ذكره. كما عمل على تعميق القطيعة مع المرحلة السابقة لحكمه، حيث قام باستبدال مبدأ "التسيير الذاتي" بالثورات الثلاث (الصناعية والزراعية والثقافية)، المدعومة بأفكار ومساعدات المدّ الاشتراكي آنذاك. كما ظهرت بعض المساعي لإدماج بعض من الذين أبعدوا عن الساحة السياسية من مسجونين ومنفيين منهم رابح بيطاط، وأحمد طالب الإبراهيمي وبوعلام بن حمودة وغيرهم. وحاولت السلطة آنذاك إبراز إرادتها الحثيثة في استبدال "الشرعية الثورية" "بالشرعية الشعبية" وذلك من خلال إجرائها لتغييرين فقط من عام1965 إلى غاية عام1978،

1 ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص. 127.

2 Michel Camus (directeur), Changements Politiques au Maghreb, (extrait de l'Annuaire de l'Afrique du Nord), Etude du Centre National de la Recherche Scientifique (Paris : 1991), p.320.

4 ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص.128.

وذلك على مستوى الحكومة. وأيضا من خلال تنظيم "انتخابات أحادية بلدية"، وأخرى رئاسية (استفتاء) عام1976 وانتخابات تشريعية بتاريخ 28 فبراير من عام1978. إلا أن هذه السياسة لم تكتمل في الممارسة الواقعية، إذ بقي احتكار السلطة المركزية من قبل مسئولين سياسيين في الدولة، ولذلك فإن التصوّر السائد "للمشاركة" كان أقرب إلى مفهوم "التعبئة" منه إلى مفهوم المشاركة، كمبدأ، وكإجراء نظامي، وكجوهر للمفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية[1]".

شهدت الجزائر في هذه المرحلة "مستوى أدنى من المؤسساتية"، حيث مرّت الجزائر بمرحلة تقويض العمل الدستوري والمؤسساتي بتعليق الرئيس بن بلة العمل بالدستور إثر أزمة الحدود مع المملكة المغربية، واستمر الحال هكذا إلى ما بعد انقلاب 19 جوان 1965 الذي أطاح بالرئيس بن بلة. وقد تأخرت الدستورية الجزائر وغابت ما بين أكتوبر 1963 (تاريخ تعليق العمل بالدستور بعد شهر من إعلانه) ونوفمبر 1976، وأيضا اتسمت هذه الفترة بالفراغ التشريعي إلى غاية فبراير1977 بسبب حل الغرفة التشريعية والمتمثلة آنذاك في المجلس الشعبي الوطني. ولم يتم انعقاد أي مؤتمر للحزب الواحد ما بين سنتي 1964 و1979. يضاف إلى ذلك تصاعد موجات العنف (أحداث منطقة القبائل في سبتمبر1963 التي قادها آيت أحمد، وانقلاب 19 جوان 1965 قام به مجموعة من الضباط يقودهم هوّاري بومدين، وأيضا محاولة الانقلاب على نظام هذا الأخير في ديسمبر 1967 والتي قادها الطاهر زبيري قائد الأركان لمجلس الثورة)[2]. ويرى الهواري عدي أن من نتائج الشعبوية وتأثيراتها في النظام السياسي الجزائري، أن الجزائر، ومنذ عام1962 اتجهت صوب تقوية السلطة السياسية عوض التركيز على بناء الدولة.[3] و على العكس من الجزائر، عرفت مصر تطويرا للدولة شمل كل الميادين، حيث كانت الدولة البيروقراطية التي يسيطر عليها الحزب

1 زناتي فؤاد، المرجع السابق، ص ص.137- 138. نقلا عن:
- برهان غليون (مقدما)، المرجع السابق، ص. 109.

2 Alain Roussillon, Op.cit., p. 18.

3 Lahouari Addi, L'Impasse du Populisme. L'Algérie : Collectivité Politique et Etat en Construction (Alger: Entreprise Nationale du Livre, 1990), p.10.

الواحد، والذي كان يكرّس الدستور بدون انقطاع ويعمل على تقويته في مواجهة أي معارضة[1].

تزامن تولي الرئيس الشاذلي بن جديد السلطة مع مرور الجزائر بظروف خارجية وأخرى داخلية عصيبة. وقد كان لتسارع المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على الصعيدين الداخليّ والخارجيّ تأثيرات عميقة على مسار تطوّر النظام السياسي في الجزائر، أهمها "انخفاض أسعار البترول، وانهيار المعسكر الشرقي، وحرب الخليج الأولى، والثورة الإيرانية، وتعميم سياسة الانفتاح، وتراكم المديونية، والاضطرابات الداخلية والصراعات الحدودية"، وهذه تعتبر بمثابة مداخل إضافية وذات أهمية ضمن مسار تطوّر النظام السياسي في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد[2]. إن طبيعة النظام السياسي في الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد لم تتغير عن المرحلة التي سبقتها. فالصبغة السياسية والدستورية بقيت على حالها، حيث كرّس دستور عام1976 الأحادية الحزبية والتي يجسدها حزب جبهة التحرير الوطني،[3] الذي يعمل على "انتصار الاشتراكية"[4].

وتعتبر الفترتين الممتدتين بين سنوات 1967- 1968 و1980 – 1981 سنوات عرفت فيها الجزائر اضطرابات عديدة، ليس لأن كلاهما عرف تغييرا لرئيس الجمهورية، وإنما نتيجة لعدد من الإصلاحات البنيوية طبعت السلطة السياسية؛ فتم إنشاء المكتب السياسي للحزب الواحد والذي لم يكن فيه لرئيس الجمهورية الدور الحاسم. ثم إنشاء اللجنة المركزية للحزب التي لم يكن لرئيس الجمهورية السلطة العليا عليها، وأرفقت اللجنة المركزية للحزب بلجان دائمة على رأسها شخصيات قوية كان يصعب على رئيس الجمهورية التحكم فيها. كما تم الإبقاء على بعض الشخصيات على الساحة السياسية الرسميّة، وعلى رأسهم محمد الصالح يحياوي الذي كان على رأس الحزب، باعتباره منسقا له، والذي دخل في منافسة مع الرئيس الشاذلي بن جديد خلال

1 Alain Roussillon, Op.cit., p.19.

2 زناتي فؤاد، المرجع السابق، ص. 139.

3 المادة 94 من دستور عام1976.

4 المادة 95 من دستور عام1976.

عملية استخلاف الرئيس هوّاري بومدين المتوفى. وأيضا الإبقاء على عبد العزيز بوتفليقة باعتباره عضوا في المكتب السياسي للحزب، ووزيرا مستشارا لرئيس الجمهورية، وكان هو الآخر من المرشحين لمنافسة الشاذلي بن جديد لخلافة الرئيس هوّاري بومدين. أدت هذه الهيكلة وإعادة توزيع السلطة إلى زعزعة مركز السلطة السياسية في الجزائر منذ عملية تعيين المرشح الرسمي لرئاسة الجمهورية[1]. ولكن بالمقارنة مع النظام السابق يمكن تسجيل بعض الانفتاح في أساليب الممارسة الإدارية والسياسية والحكومية، وتم إسناد هذه الوظائف للتكنوقراطيين بشكل أوسع، حتى شاع عن حكومات تلك الفترة بأنها "حكومات التكنوقراطيين"[2].

وعرفت مصر الشئ نفسه، حيث أن النظام اعتمَد في فترة التحديث على طاقم كبير من التكنوقراطيين، وشهدت فترة السبعينيات نخبة بيروقراطية وتكنوقراطية كان لها تميّزها واتصالاتها الخاصة، وقد أبدت معارضتها لما كانت تحمله الاشتراكية من شعارات. كما أتاحت سياسة الانفتاح لهذه الطبقة الجديدة الفرصة لكي تتجه للاستثمار الرأسمالي، مستغلة علاقاتها داخل الإدارات وفي المناصب العليا، مما أدى في كل من مصر والجزائر إلى تحييد مسار التحديث الثقافي والاجتماعي عن مساره المنتظر. فضلا عن كونها طبقة لم تساهم في أي دفع في مجال الحريّات السياسية والاجتماعية بقدر ما كانت مهتمة بتعظيم أرباحها ومنافعها[3].

إن هذين المسارين المختلفين أحيانا والمتشابهين أحيانا أخرى بين مصر والجزائر، قد تم تناولهما من زاوية الاستقلالية المتنامية للدولة، وكذلك نشوء طبقة متوسطة جديدة، أو ما كان يعرف ببرجوازية الدولة. وهذا في إطار بحث أصحاب السلطة عن الاستقلالية عن كل مجموعة غير ذات صلة بالسلطة، سواء ارتكزت هذه المجموعة على قاعدة مؤسساتية، أو سياسية، أو إدارية، أو اجتماعية[4] .

1 Lahouari Addi, L'Impasse du Populisme. L'Algérie : Collectivité politique et Etat en construction, Op.cit., p.117.

2 برهان غليون (مقدما)، المرجع السابق، ص.111.

3 ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص. 129.

4 J. Leca et J.C. Vatin, Op.cit., p.27.

ويستنتج أيضا أن التجديد الجزئي للنخب في السلطة، لم يؤد إلى تغيير أساسي في عمل النظام السياسي ولا في طبيعته، هذا ما أطلق عليه "ألان روسيلون" Alain Roussillon "تحديث النهج التقليدي"[1]. ويضيف أيضا "روسيلون"، أنه توجد في كلتا الحالتين صبغة لفشل الثورات الاشتراكية التي تبناها كل نظام سواء في مصر أو في الجزائر، وذلك في إطار سعيها من أجل الوفاء بوعودها، وفي بحثها عن إحلال الاستقرار. ويظهر هذا الفشل حتى في تعبئة المجتمع وراء شعارات "الرّجل الجديد". ومن جهة أخرى، فإن نفاذ المصادر التي كان يعتمد عليها النظامين في إعمال آلية الإرث الجديد، فتحت الباب أمام المرحلة الثالثة من التاريخ المعاصر لكل من مصر والجزائر، وهي مرحلة "التغيير السياسي" أو ما يدعى "بالتحول الديمقراطي"[2].

3. مرحلة التحول الديمقراطي (التغيير السياسي):

توجد صعوبة في التمييز بين ما يكتبه الباحثون العرب وغيرهم من الباحثين، بخصوص تأثيرات العوامل الداخلية والخارجية في إحداث تغييرات داخل كل بلد، رغم أن الذين يركزون على الأسباب الداخلية، والأصوات التي تنادي بالديمقراطية تنفي إمكانية الانقطاع عن الماضي، " فيزعمون أن التغييرات السياسية تنتج عن صراعات داخلية بين أجنحة متحاربة في النظم الحاكمة، أو إضفاء الشرعية على رئيس جديد، أو نتيجة للبرلة السياسة[3]". ويتضح هذا المنظور في ما قدمته مجموعة البحث متعددة القوميات التي شكلها المجلس الإفريقي لتنمية بحوث العلوم الاجتماعية (هيئة "كوديسريا" CODESRIA)، والذي أسِّس عام1987 للدراسة الديموغرافية في إفريقيا، وانصب اهتمام الوحدات التابعة له على التفسير الموضوعي لما يدعى "بالانتقال الديمقراطي"، في حين يطلق عليه فريق آخر عبارة "الانتقال السياسي"[4]. إلا أن الشائع هو استخدام عبارة "التحول الديمقراطي"، وهو ما تستخدمه هذه الدراسة من منطلق أن

1 Alain Roussillon, Op.cit., p.19.
2 Ibid., p.20.
3 مامادو ضيوف، ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطي؟ منظورات إفريقية، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال (القاهرة: مركز البحوث العربية، بدون مكان النشر)، ص. 9.
4 أنظر: مامادو ضيوف، المرجع السابق، ص. 9 وما بعدها.

التحول الديمقراطي هو مرحلة انتقال إلى الديمقراطية، فهي لا تعني أنه تم تحقيق الديمقراطية بشكل نهائي.

لقد أحاطت بكل من مصر والجزائر في هذه الفترة ـ التي تبدأ في مصر مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات وفي الجزائر في المنتصف الثاني من الثمانينيات ـ ظروف داخلية وأخرى خارجية.

ففي مصر كان للآثار السلبية لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي باشرها الرئيس أنور السادات انعكاسات على الدولة والمجتمع على حد سواء، فخلال الفترة التي أعقبت عام1977 اتجهت الدولة إلى اعتماد أساليب جديدة للسيطرة على المجتمع وتوجيه التحولات الاقتصادية فيه، مع إبقاء التعامل بالاستثمارات الأجنبية، وذلك مقابل تراجع التعامل مع الرأسمال المحلي، وفي ظل وجود قطيعة شبه كاملة مع الرأس المال العربي بعد زيارة السادات للقدس و"كامب ديفيد" ومعاهدة السلام مع إسرائيل (1977-1979)، اتجهت القيادة للتعاون المباشر بين القطاع العام الصناعي ورأس المال الأجنبي[1].

لقد شهدت مصر في جانفي من عام1977 أحداثا عديدة وواسعة سمِّيت وقتها "بالانتفاضة الشعبيّة"، أدت بالرئيس أنور السادات إلى إصدار مجموعة كبيرة من القوانين المقيّدة للحرّيات. ولقد شملت هذه الإجراءات اعتقال عدد كبير من قادة المعارضة السياسية، مما صعّد المواجهة أكثر مابين النظام والمعارضة[2].

أما في الجزائر، فقد شهدت الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية عدة اضطرابات، خاصة في العهد الثاني من حكم الشاذلي بن جديد (1989- 1992)، هذه الفترة التي تميزت بتأزم الوضع الاقتصادي قبل أن يتأثر أي مجال آخر سواء السياسي أو الثقافي أو الأمني[3]. إن تدهور أسعار البترول (التي انخفضت إلى أقل من 10 دولار بعدما كانت تتعدّى 40 دولارا)، وزيادة نسبة البطالة، وارتفاع أسعار المواد الأساسية

1 ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص. 131.
2 المكان نفسه.
3 برهان غليون (مقدما)، المرجع السابق، ص.111

وضعف القدرة الشرائية للمواطن، وتفاقم المشاكل في كل المجالات، أدت كل هذه الظروف إلى تصاعد موجة الاضطرابات في صفوف المجتمع الجزائري، لتصل ذروتها بانفجار أحداث أكتوبر من عام1988[1].

إن هذه الأحداث أدت بالنظم الحاكمة في كلا البلدين إلى اعتماد سياسات جديدة، رافعة شعار إقرار التعددية السياسية، وفاتحة الباب أمام المشاركة الشعبية. وبعد اغتيال الرئيس السادات في أكتوبر 1981، بدأت عهدة جديدة لنظام حكم بقيادة الرئيس حسني مبارك، الذي ما فتئ نظامه يلوّح بمظاهر التغيير على طريق التحول الديمقراطي للنظام، ويظهر ذلك من خلال استمرار الصحافة في تمتعها بهامش مهم من الحرية، وتأسيس ثلاثة أحزاب جديدة بواسطة حكم قضائي منذ أزمة الخليج أهمها الحزب الديمقراطي الناصري الذي تأسس في أبريل 1992[2]. لكن ماعدا هذه الخطوات لم يطرأ في النظام السياسي من شيء يجعله أكثر انفتاحا على المشاركة. أما في الجزائر فتم إقرار التعددية بصدور دستور 1989، الذي فتح الباب أمام حق إنشاء أحزاب سياسية، ونظمت على إثر ذلك انتخابات محلية وأخرى تشريعية عادت في كل منهما الأغلبية الساحقة للجبهة الإسلامية للإنقاذ. ثم اندلعت أحداث أخرى في كلا البلدين، حيث عرفت مصر مواجهات مع الجماعات الإسلامية بين عامي 1991 و1992 واستمرت خلال 1993، وكذا الاعتداء على السيّاح الأجانب. ولم يختلف رد فعل النظام اتجاه العنف والصراع عن ذي قبل، على غرار النظام في الجزائر إزاء الأحداث التي انفجرت مجددا على إثر توقيف المسار الانتخابي الذي أدى إلى تجدد موجة العنف[3].

إن مقارنة هذين المسارين من التحول الديمقراطي في كل من مصر والجزائر، تؤدي إلى استنتاج ما يلي:

1 محمدّ عباس، "الجزائر من بن بلة إلى بوتفليقة: الطموحات الهوجاء...وطول البحث في الوسائل أهدرت فرصا نادرة للتقدم السريع"، في: **الحدث العربي والدولي**، رقم30-31، جويلية /أوت 2003، ص. 17.

2 بشأن الأحزاب التي أنشأت في عهد حسني مبارك، أنظر: المطلب الثالث من المبحث الأول من الفصل الثاني من هذه المذكرة، ص. 56.

3 سعد الدين إبراهيم، "المجتمع المدني ومستقبل الديمقراطية في الوطن العربي"(مقدمة تحليلية)، في: صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب (الكويت: دار سعاد الصباح، 1993)، ص.ص. 50-51.

- إن تجربة التحول الديمقراطي في مصر هي أسبق منها في الجزائر، رغم ما تميّزت به التجربة المصرية من بطء في تطور المسار الديمقراطي، عكس الجزائر التي كان فيها هذا المسار متسارعاً وتصاعديا قبل المنعرج الحاسم الذي عرفته التجربة السياسية إثر إيقاف المسار الانتخابي، واستقالة الرّئيس الشاذلي بن جديد عام1992.
- لقد اقترنت التجربة الديمقراطية في الجزائر بتفكك الحزب الواحد الحاكم منذ الاستقلال. أما في مصر، ورغم الضعف التنظيمي الذي شهده الحزب الحاكم، إلا أن ارتباطه واعتماده على جهاز الدولة الإداري القوي، أتاح تجنب حدوث نزاعات كتلك التي عرفتها في الجزائر[1].

إن العوامل الداخلية في بناء الدولة الجزائرية المعاصرة امتدت إلى عوامل مرحلة ما بعد الاستقلال حاملة معها إرثا تميّز بازدواجية الصفة؛ بين الإيجابية والسلبية. فمن تلك الإيجابيات قيم الوحدة كضرورة لبناء المستقبل، ومنها أيضا نبذ الجهوية والفوارق اللغوية والعشائرية. أما الصورة السلبية فمثلتها الخلافات والنزاعات التي سادت إبان ثورة التحرير بين أطراف ثورية؛ بين العسكريين والمدنيين من جهة وبين المناضلين والثوار في الداخل ونظرائهم الناشطين في الخارج من جهة أخرى.

المطلب الثاني: علاقة الدولة بالمجتمع في البلدين وخصوصية العلاقة عربيا

تعد علاقة الدولة بالمجتمع إحدى أبرز المقاربات التحليلية التي يستعان بها في الدراسات والأبحاث السياسية كونها تمنح الباحث مدخلا متميزا في فهم جملة من العلاقات والارتباطات تتعلق بشؤون الحكم والسلطة.

1. تساؤلات الدولة والمجتمع في البلدان العربية:

1التطور الديمقراطي في العالم العربي، أولا: حالة التطور الديمقراطي العربي في 1992"، في: التقرير الاستراتيجي العربي، 1992-1993، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص. 235.

إن التساؤل حول الدّولة ـ كما يقول المفكر العربي عبد الله العروي ـ "يتجدّد باستمرار دون أن ينتهي إلى جواب ثابت. منذ قرون والناس يطرحون الأسئلة نفسها، كل جيل ينطلق من حيث انطلق أسلافه، مضيفا إلى تجربتهم تجربته الخاصة، دون أن يضمن المزيد من التجربة حظا أكبر للحصول على جواب أتم وأشمل[1]".

أما التساؤلات التي يستمر طرحها وإثارتها بخصوص الدولة في المنطقة العربية، فتحمل العديد من الاستفهامات التي تظل تبحث عن إجابات نهائية لها، الأمر الذي يظل مستعصيا بفعل عوامل ذاتية وأخرى موضوعية وعوامل أخرى خارجية. إن الثنائيات المشكلة للتساؤلات الجوهرية عن الدولة العربية تجعل هذه الأخيرة محل شك وجدل حادين بين القوى والفواعل داخل الدولة العربية من جهة، وبينها وبين المؤثرات والفواعل الخارجية من ناحية أخرى. ولعل من أبرز تلك الثنائيات والجدليات التي تطفوا على سطح النقاشات والحوارات العربية وغير العربية تبرز جدلية الدولة والدين، وجدلية الدين والسلطة، وجدلية الدين والسياسة، وجدلية الدولة والفرد، وجدلية الدولة والمجتمع، وجدلية الثروة والسلطة، وجدلية الدولة والإيديولوجيا.

إن تكرار التساؤلات نفسها حول الدولة، يجعلها دوما محل اهتمام بحثي حثيث ومستمر في الزمن، تتأثر الدولة في خلال مراحله وعبر تجاربه بعديد التغيرات والمستجدات، هذا من ناحية أولى. ومن ناحية أخرى، يدفع الخلاف بين العلماء والباحثين من جهة، وبين الفاعلين ورجال السياسة منهم على الخصوص من جهة أخرى إلى التشكيك أحيانا في مقولة الدولة؛ في مفهومها، ومدلولاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. حتى أن بعضهم يقول بوهم الدولة. لكن بالرغم من كل اللغط الحاصل في هذا السياق ومنذ قرون، إلا أن الدولة ظلت مستمرة مهما تعرّضت له من نكبات وتغيرات. قد تُمسُّ بعض من أركانها أو علاقاتها، فيتغير شكل الدولة، أو تظهر أشكال جديدة منها، وقد تضعف قوّتها أحيانا، فينعكس ذلك على علاقاتها وأدائها، وأحيانا أخرى تتراجع بعض ميزاتها، فيكون السبق لغيرها لكن الدولة كمفهوم مجرّد، وكواقع مجسّد لا زالت قائمة، وترتهن بها جميع التفاعلات والعلاقات

1 عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، المملكة المغربية: المركز الثقافي العربي، 2006، ص.6.

وعلى مستويات متعدّدة ومتنوّعة في مجال السياسة والاجتماع والاقتصاد والثقافة، داخل الدولة الواحدة وفي علاقة الدولة مع محيطها الخارجي.

وعلى صعيد المنهج في دراسة الدولة، يعتبر عبد الله العروي أن التفكير والتساؤل عن الدولة إنما يتمحوران حول ثلاثة محاور رئيسية هي: الهدف، والتطوّر، والوظيفة؛ حيث يتفرع من كل من هذه المحاور الرئيسية عناصر أخرى ثانوية. كما أن هذه المحاور تختلف عن بعضها على مستوى المفردات والمفاهيم والمناهج؛ "فمن يتساءل عن هدف الدولة يسبح في المطلقات ويصرف نظره عن الظروف الزمنية والمكانية، فينظّر ويتفلسف. ومن يتساءل عن التطور يصف أطوار الدولة، أي أشكالها المتتابعة، فينطلق بمنطق المؤرخين. ومن يتساءل عن وظيفة الدولة يحاول أن يحلل آلياتها بالنظر إلى محيطها الاجتماعي، فيتكلم كلام الاجتماعيات والأنسياء. وإذا ألحقنا بهذه المحاور القانون... أمكن القول أن الدولة تُدرس حسب أربعة مناهج: القانون، الفلسفة، التاريخ، الاجتماعيات[1]". هي ذات المناهج التي تخضع لها دراسة العديد من الظواهر والعمليات والسلوكيات المرتبطة بالدولة. تجدر الإشارة إلى أن دراسة الدولة بواسطة هذه المناهج تطورت عبر الزمن، وأنتجت تحليلات وتفسيرات واقترابات تختلف منطلقاتها ونتائجها.

تنطلق أغلب إشكالات الدولة من علاقتها وتفاعلاتها. ولعل قاعدة تلك العلاقات والتفاعلات هي التي تبدأ مع الفرد إلى المجتمع، انطلاقا من اعتبار الدولة حقيقة اجتماعية. وفي هذا السياق يعتبر العروي أن "الدولة تنظيم اجتماعي، فهي اصطناعية، لا يمكن أن تتضمن قيمة أعلى من قيمة الحياة الدنيا كلها. تتعلق القيمة بالوجدان الفردي إذ يتجه نحو الغاية المقدرة له[2]". هذه العلاقة ـ بين الدولة والفرد ـ هي التي ينطلق منها العروي في تحليله "لنظرية الدولة".

يفصّل العروي في تحليله للعلاقة السابق ذكرها منطلقا من اعتبار شرعية الدولة ترتبط بمدى كون الدولة في خدمة الفرد لتحقق غايته. وتكون الدولة مرفوضة وغير

1عبد الله العروي، الممرجع السابق، ص.7.
2 المرجع نفسه، ص.12.

شرعية "إذا تجاهلت الهدف الأسمى أو عارضته، إذا هي منعت الفرد من أن يلبي الدعوة الموجهة إلى وجدانه أو ضايقته[1]".

إن علاقة الدولة بالمجتمع محكومة بمجموعتين من المتغيرات[2]:

المجموعة الأولى: وتتمثل في "متغيرات القاعدة المادية الانتاجية التي تدور على أرضها كل التفاعلات والصراعات والجدليات الاجتماعية والداخلية. فحجم هذه القاعدة المادية- الانتاجية وتطورها، والطرائق التي تخصّص بها مواردها، والطرائق التي يتم بها توزيع عائداتها، كلها أمور ذات تأثير مباشر أو غير مباشر على العلاقة بين الدولة والمجتمع... فكفاءة الدولة، ومن ثم مشروعيتها في نظرالناس، أصبحتا تتوقفان إلى حد كبير على قدرتها في تنمية القاعدة المادية – الانتاجية للمجتمع، وعلى التوزيع العادل لعائد هذه التنمية[3]".

تنطوي القدرة المادية – الانتاجية للدولة على عدة مظاهر؛ وتتمثل أساسا في قدرة الدولة على اشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها، إضافة إلى قدرتها على توفير متطلبات الدفاع عن كيانها وسيادتها واستقلالها في مواجهة الدول الأخرى. زيادة على ذلك قدرة الدولة على التوزيع العادل لعائد التنمية، والذي يمكن ضمنه إدراج دور الدولة الانتاجي والخدماتي والتوزيعي[4].

المجموعة الثانية: وتضم جملة المتغيرات الآتية من البيئة الخارجية للدول العربية. وتشمل النطاق الإقليمي أو ما يسمى "النظام الإقليمي" والذي يضم دول الجوار غير العربية، والنطاق الدولي، الذي يدعى "النظام العالمي" شاملا كل دول العالم خاصة منها القوى الكبرى. كانت الدولة القطرية في المنطقة العربية نتاجا مباشرا للتأثير الخارجي تحت مسمى "جدلية الداخل- الخارج". فبعدما كان هذا التأثير نابعا فقط من دول الجوار أو ما يسمى النظام الإقليمي ساد خلال المرحلة الممتدة ما بين بداية التاريخ

1 عبد الله العروي، الممرجع السابق، ص.12.
2 سعد الدين ابراهيم (منسقا ومحررا)، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.5، أيار/ مايو 2005، ص ص.57 وبعدها.
3 المرجع نفسه، ص. 58.
4 سعد الدين ابراهيم (منسقا ومحررا)، المرجع السابق، ص. 58.

العربي-الإسلامي إلى القرن الخامس عشر الميلادي وهو التأثير الذي أصبح أكثر قوة ووضوحا منذ القرن السادس عشر[1].

إن امتداد تلك التأثيرات تجاوز حدود النظام الإقليمي أو دول الجوار، إلى دول تقع أبعد جغرافيا وثقافيا وحضاريا أثرت في تشكل الدولة العربية. "هذه الدولة نفسها كانت إلى حد كبير نتاجا مباشرا لمثل هذا التأثير من النظام العالمي. فالاختراق الاستعماري الغربي السافر للوطن العربي" في القرنين الأخيرين، هو الذي أعاد تقسيم أو بلقنة المنطقة، وخلق معظم كياناتها القطرية الحالية، والتي أصبحت دولا تتعامل مع مجتمعات، لم تنبت من رحمها نبتا طبيعيا تلقائيا، كما حدث في الغرب نفسه، قبل ذلك بعدة قرون. ولم يقتصر تأثير الخارج على خلق معظم الدول القطرية الحالية بهذه الطريقة القيصرية، ولكن هذا التأثير امتدّ، ولا يزال فاعلا في تشكيل اقتصادات هذه الدول، وفي مسارها التنموي، وفي هامش الاستقلال الذي يمكن أن تتحرك فيه، بل إن تأثير الخارج قد تجاوز خلق الكيان السياسي وتشكيل اقتصادات الكيان وتحديد هامش حركته الدولية، لينفذ إلى طبيعة التكوينات الاجتماعية – الثقافية داخل كل كيان، ويمارس فيه ما يناسب مصلحة هذه القوة الخارجية أو تلك"[2].

2. الدولة العربية بين الضعف والانهيار: "الإرث المحتوم!"

يُرجع العيد من الباحثين والدارسين تمكن موجات الاحتلال الغربي من اجتياح المجال العربي والسيطرة على أقطاره إلى ضعف الدولة فيه؛ إما لقصر تجربتها من حيث الزمن، أو لهشاشة مؤسساتها وطغيان الأبعاد السلطوية على نظم حكمها. زيادة على أن طبيعة تكوين الدولة والعلاقات التي قامت عليها داخليا وخارجيا كان لها الأثر والانعكاس على ما يربطها بمختلف الفواعل والمنظامت داخليا وخارجيا. ولعلّ من أكثر العوامل ذات التأثير البالغ في طبيعة الدولة العربية من جهة، وفي علاقاتها وارتباطاتها من جهة أخرى، إنما هو الاستعمار.

1 سعد الدين ابراهيم (منسقا ومحررا)، المرجع السابق، ص. 58.
2 المرجع نفسه، ص ص. 58-59.

إنه من المغالاة في التبرير والتطرف في التحليل إرجاع كل الأزمات والمصاعب التي تعيشها الدول العربية إلى مراحل الاحتلال التي عرفتها المنطقة بين القرنين التاسع عشر والعشرين. لكن جزءا من أسباب هذا الوضع يعود إلى الرّواسب التي خلفها الغزاة والتي استمرت ردحا من الزمن، وأثرت على علاقات الدول المستقلة بالمحتلين السابقين الذين لم ينسحبوا من البلاد التي احتلوها إلا تحت ضغط حركات التحرّر التي أصابت قوة الهيمنة المباشرة على أراضي العرب. لكن هذا الانسحاب لم يكن مطلقا، ولا نهائيا، حيث يُجمع كثير من المختصين في الشأن العربي المعاصر، أن المنطقة لم تتخلص نهائيا من مظاهر الاحتلال الذي لا يزال يقبع في أماكنه مع شئ من التوسع أحيانا عديدة، لكن في أشكال مختلفة. إنها الثروة الباطنية التي جعلت هذا الاحتلال غير مستعد للانسحاب النهائي من الجسد العربي. ناهيك عن مسألة الدفاع عن مصالح العنصر الغريب الذي زرع في هذا الجسد. وعليه فالهيمنة وتكريس التبعية لم تنته بانتهاء الاستعمار الاستيطاني.

إن سبب استمرار الهيمنة والتبعية في علاقة العرب بالغرب على منطق المحتل، إنما مردّه الحفاظ على المصالح البترولية في المنطقة العربية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، أن الكثير ممن يعتقدون خطأ بكون الأطماع الأمريكية في البترول العراقي تعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية. إن الوثائق الأمريكية تنفي ذلك تماما، وعلى العكس من ذلك فهي تُثبت حقيقة أن تلك الأطماع إنما تعود وبشكل رسمي إلى سنة 1920؛ حيث انتقل الاهتمام الحثيث بالنفط العراقي من مجرد اهتمام محصور في شركة خاصة تدعى "تشستر"، إلى دعم الحكومة والسياسة الخارجية الأمريكية. وكانت البداية بعقد اتفاقية "سان ريمو" في شهر أبريل من سنة 1920 بهدف تأمين وتنمية المصالح الأمريكية البترولية في العراق. وجاءت تلك الاتفاقية ردّا على الممانعات والمحاولات البريطانية والفرنسية لكبح جماح المنافسة الأمريكية على تلك المصالح، وليس في العراق فحسب، بل في منطقة المشرق العربي كلها[1].

1 أشرف مؤنس، **العرب في التاريخ الحديث والمعاصر: بحوث ودراسات وثائقية**، القاهرة: مكتبة الآداب، 2013، ص ص.228-229.

استمرت هذه المنافسة إلى الوقت الحالي، وفي شكل صراعات بين غربية كان مسرحها المنطقة العربية، كونها تحوي احتياطي هائل من المواد الطاقوية الباطنية التي هي أهم موارد الصناعات في الدول الصناعية الكبرى. لقد استمر هذا الصراع على مناطق النفوذ البترولي على الخصوص في البلاد العربية إلى اليوم، ليبلغ حدوده بالعودة إلى استخدام الجيوش والتدخل العسكري المباشر، وأحيانا بموالاة وتحالفات عربية ضد ثروات إخوانهم. ولا أدل على ذلك من حالة العراق الذي تعرض للاحتلال الأمريكي بمباركة عربية قادتها دول الجوار العراقي ودول خليجية أخرى. احتل العراق بقرائن وبحجج أمريكية زائفة أصبغ عليها حلفاؤها الشرعية التي سرعان ما سقط عنها القناع لتثبت الأدلة الواقعية أن العراق لم يمتلك أبدا أسلحة للدمار الشامل. وتستمر الفوضى في عراق اليوم جراء مآمرة صنعتها ونفذتها المخابر والجيوش الأمريكية والصهيونية، وزكتها أطراف عربية. كل ذلك حماية للمصالح الأمريكية والصهيونية في الثروة ومناطق النفوذ العربية.

إن هذا الوضع لم يكن ليستمر ويترسّخ في حياة الدول العربية وواقعها إلا لتوفر مجموعة من العوامل الداخلية؛ والتي من أبرزها معضلة ضعف الدولة القطرية العربية، باعتبارها قاطرة المؤثرات الداخلية والمساعدة على تكريس التبعية والانصياع للسياسات والمصالح الغربية؛ فهذا الضعف (ذاتي) تارة والإضعاف (بفعل قوى أجنبية) تارة أخرى تطوّر في بعض الحالات إلى حالة من الفشل أصاب جل القطاعات، حيث تستغلّها القوى الغربية بغية توطيد هيمنتها خدمة لمصالحها في المنطقة، والأمثلة على ذلك جلية في بعض الدول مثلما هو الحال بالنسبة للعراق، وسوريا، واليمن، كحالات أُسقطت عليها وضعيات دول سبقتها في الفشل والإفشال على نحو أفغانستان والصومال.

3. علاقة الصراع بين المجتمع والدولة من خلال مكانة المجتمع المدني في الدولتين

تبرز الشواهد التاريخية لتطور المجتمعات العربية عن أنها غير عاجزة، وأنها تكتنز من الطاقات العبقرية ما يضاهي ما حصل في المجتمعات الغربية عبر تراكمات قرون من الزمن حققته المجتمعات العربية في ظروف وجيزة. "فهناك من يرى أن ما عرفته الدولة الإسلامية منذ ظهورها من مؤسسات كالدواوين هو شكل من أشكال المجتمع المدني، فمفهوم المجتمع المدني ليس بدخيل عن الحضارة الإسلامية، فالدولة والمجتمع والحكومة وفقا لتشريع الإسلام مثّلت المجتمع المدني وأثبتت الممارسات وجود مجتمع مدني حتى وإن لم يتم استعماله كلفظ أو تعبير[1]".

بالعودة إلى اعتبارات أطروحات العقد الاجتماعي، يعتبر الفيلسوف الألماني توماس هوبس حالة حرب الجميع ضد الجميع "الحالة الطبيعية التي تنتشلنا منها الدولة (الليفيتان)، مقابل أن نتخلى لها عن حريتنا والكثير من حقوقنا". غير أن الدولة العربية دفعت الأمور أبعد، بأن سعت هي نفسها إلى خلق ورعاية الشروط الضرورية كافة لحرب الجميع ضد الجميع".(موريس عايق: كاتب سوري مقيم في ألمانيا)

إن حالة الصراع بين الدولة والمجتمع في الواقع العربي ليس وليد التطور الطبيعي لعلاقة الطرفين، حيث يعترف الواحد منهما للآخر بما توجبه عليه الأطر الشرعية الضابطة لتلك العلاقة، حيث لا يمكن لأي منهما أن تكون له الهيمنة على الآخر أو الضغط الذي يستهدف إضعافه. فعلاقة الدولة بالمجتمع وإن وصف في بعض مستوياتها بالصراعية، إلا أن ذلك لا يعني أن تكون الصراعية تؤويل إلى الصفرية حيث يسعى كل طرف للإطاحة بالآخر من خلال إضعافه وتعظيم سلبياته، واستغلال قوّته ومميزاته الإيجابية في خدمة نزوات ونزعات سلطوية أو عصبية. هذه الحالة من إدراك علاقة الدول بالمجتمع في الممارسة العربية أنتجتها مرجعيات بنية السلطة أكثر مما هي مرتبطة بأصل الدولة أو بنيتها.

كما ترتبط طبيعة تلك العلاقة في الواقع العربي بإدراك المفاهيم، فبعد عرض هذه الدراسة لتساؤلات الدولة أعلاه، ينكن الإشارة إلى الالتباس الذي يقع بخصوص

1آيت عبد المالك نادية، "دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي لحماية الحقوق والحريّات وتعزيز الحكم الراشد (دراسة تطبيقية لمؤسسات المجتمع المدني)، **المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد 11، عدد 2 جوان 2019، السنة الحادية عشر، ص.183.

مفهوم المجتمع المدني؛ حيث أن المعنى الذي اتخذه المفهوم في الممارسة الأوروبية – وهي معقل نشأته – كان يرتبط بمعنى "الحقوق المدنية، التعاقد، حق الإقتراع الحرّ، الانتخابات البرلمانية، حقوق المواطنة، وبهذا المعنى قاد إلى بناء الديمقراطية في المجتمعات الغربية في مرحلة تاريخية سابقة. لكن... عند القول أن المجتمع المدني قاد إلى الديمقراطية فإن ذلك لا يعني تقديم أحدهما على الآخر في علاقة سببية صورية. بل يعني سيرورة ظهوره وتكوينه هي بذاتها سيرورة بناء الديمقراطية. أما أن نعتبره مؤسسات وتنظيمات المجتمع الحديث هي ذاتها المجتمع المدني، بينما لا تعدو أن تكون في الواقع أخذ المظاهر المجسدة له في مرحلة تاريخية معيّنة من تطور المجتمعات الغربية، ثم نقوم بمحاولة زرعها في بيئة غريبة عنها وباثر رجعي... فإن ذلك يشير إلى درجة من السذاجة وربما الوهم القائم على الاعتقاد بأن تلك المنظمات غير الحكومية سوف تقود المجتمعات العربية نحو الديمقراطية، بل في مثل هذه الحالة يصبح من الخطأ الاعتقاد أن المجتمع المدني هو شرط وجود الديمقراطية[1]".

إن الأمر لا يقتضي بالضرورة أن تكون الدولة وصية على الفرد، أو تتحكم في مصيره باستمرار، بل على العكس من ذلك، أن الأولوية في تحديد علاقة الدولة بالفرد هي الاحتكام إلى ما يطلبه وما ينتظره الفرد من الدولة تلبية لرغباته وحاجاته. وهو ما يعبّر عنه عبد الله العروي بقوله أن **"الدولة الفاضلة هي التي تربي الفرد على الاستغناء عنها وتوجهه لخدمة ما هو أسمى منها[2]"**.

إنها مقولة غاية في الدقة، تثبت حقيقة العلاقة التي يجب أن تكون بين الطرفين، علاقة قائمة على الحرية الفردية والجماعية، تجعل الدولة صانعة للقيم الاجتماعية الراقية التي من شأنها أن تجعل الفرد يتحرر من كافة القيود التي تفرضها الدولة. تحرير الفرد بهذه الطريقة يسمو به وبدولته عن النزاعات والصراعات والصدامات.

---

1 العياشي عنصر، "ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا"، (منشور على موقع مجلة **إنسانيات** التي يصدرها مركز البحث CRASC)، متاح على الرابط:

https://journals.openedition.org/insaniyat/11257

- تاريخالإطلاع: 2021/10/30، بتوقيت: 20:30.
- هذه المادة هي ورقة مقدمة لندوة "المشروع القومي والمجتمع المدني"، من تنظيم قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سورية، جامعة دمشق، 7-12 ماي/أيار 2000.

2 عبد الله العروي، الممرجع السابق، ص.13.

الأمر الذي يجعل من الدولة في خدمة الفرد والمجتمع، ويجعلها ضامنة لحريته وطموحاته في الارتقاء إلى ما هو أفضل، لا أن تكون الدولة هي البعبع الذي يهدد ويتوعد، وتُنصّب نفسها من خلال بعض من هيئاتها أو مؤسساتها أو من قبل البعض من إطاراتها على أنها الغاية الأسمى والهدف الأغلى، فتضعف كل الإرادات خارجها، وتنكسر كل الطموحات على جدرنها، وهذا ما يؤدي إلى تعارض فادح بين الفرد والدولة ينعكس سلبا على حياة ومصير كل منهما ويقوض الاستقرار الذي ينشده الجميع.

ينتج التعارض بين الفرد والدولة حينما يتعارض القانون الذي يحمله وجدان الفرد، وذلك الذي تقره الدولة. وهذا ما يعبر عنه العروي بقوله: "هناك تمييز دائم بين الفرد وبين الدولة، بين قانون الوجدان الفردي (القانون الجوّاني)وبين القانونالذي تصدره الدولة (القانون البرّاني)[1]". ويضيف ذات المفكر، أن التعارض بين القانونين ليس حتمي الحصول دائما، فيحدث التوافق بينهما حينما يكون قانون الدولة تذكير بقانون الشريعة. وفي السياق ذاته يؤكد العروي على بقاء التمييز بين القانونين "بحيث لا ينغمس أبدا بكليته الوجدان الفردي في الدولة[2]". أي ينبغي أن لا تحتوي وتهيمن الدولة على الفرد وما يتضمنه وجدانه من أفكار ومواقف وطموحات، والذي يضمن ذلك هو الحوار الصريح والمستمر بين الفرد والدولة.

إن الحوار بين الفرد والدولة حوار دائم، يتراوح بين التوافق النسبي حينما تعبر الدولة بقوانينها وقواعدها ومخرجاتها عن انتظارات وقيم الفرد، وبين التعارض الذي يبلغ أحيانا حدّ التناقض بين الطرفين حينما لا تنسجم قوانين الدولة ومخرجاتها مع ما يطلبه ويؤمن به الفرد من قيم وأفكار ومصالح. هذا التعارض الذي قد يبلغ حالة التناقض التي تنتج العنف وترهن الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ومن منظور آخر ـ أكثر تفاؤلا ـ يشير العروي إلى أن الدولة "ظاهرة من ظواهر الاجتماع الطبيعي، تولدت حسب قانون طبيعي، حكمها إذن مندرج تحت حكم

1 عبد الله العروي، المرجع السابق، ص.13.
2 المكان نفسه.

المجتمع العام: إذا بقيت خاضعة لقانون تولدها وظهورها كانت طبيعية، أي معقولة. لذا، ينشأ تناقض بينها وبين المجتمع أو بينها وبين الفرد. إذا حصل تناقض فلسبب غير طبيعي، ناتج عن خطأ إنساني متعمد، وفي تلك الحال تنشأ طبيعة الدولة الاستبدادية الظالمة. الدولة إما طبيعية وهي صالحة، وإما فاسدة لأنها غير طبيعية[1]".

وعليه، فالدولة ليست دائما "شرّ باطل"، بل قد تكون ـ وهو الطبيعي ـ "الخير الدائم" إذا ما حققت التوافق والانسجام بينها وبين المجتمع. وهي خامدة له تضمن له تنظيم مختلف شؤون حياته من اقتصاد، ومعرفة، ومعاملات، وغيرها. ويتجلى دور الدولة أساسا في الحفاظ على الأمن والسلم داخليا وخارجيا وردّ العنف غير الشرعي.

إن الدولة قد تكون شريرة وفاسدة، متناقضة مع الفرد والمجتمع، أساس وسائلها العنف والاستعباد، وهي نتاج سطو واستيلاء طبقة النبلاء ـ الذين هم قطاع طرق في الحقيقة ـ حلفاؤهم من الكهان ـ الذين هم مغترين ومزورين ـ وغيرهم ممن "اختلقوا خرافة الإنسان الشرير، أسطورة الفرد اللا إجماعي الذي يفضل الجهل على العلم ويسعد عندما يلحق الضرر بأخيه الإنسان. هذه خرافة اختلقتها أقلية شريرة لتثبيت حكمها والدفاع عن امتيازاتها[2]".

إن هذه الصورة القاتمة عن استبداد الدولة وجبروتها، لا ترتبط بأوروبا القرون الوسطى فحسب، بل هي مستمرة إلى وقت الناس هذا في كثير من بقاع العالم ومنه على الخصوص الأقطار العربية؛ حيث تستمر الخرافات التي يختلقها أزلام التسلطية والاستبداد، في شكل قوالب وأصنام يحرم الاقتراب منها لأنها أصبغت بقداسة وحشية، وبحرمة قمعية، هدفها السيطرة على الثروة بواسطة السلطة، وأساليبها في ذلك واضحة؛ القمع والترهيب، وسجن العقول، وتقييد الحريات، ونفي الإبداع، وإخماد الطاقات البشرية.

1 عبد الله العروي، المرجع السابق، ص.14.
2 المرجع نفسه، ص.15.

يطغى الصراع وعدم الانسجام على علاقة الدولة بالمجتمع في البلدان العربية. ومن الأدلة الواضحة والحجج الدامغة على ذلك حالات التوتر التي تسود تلك العلاقة من خلال تكرار الاحتجاجات والاضرابات في الدول العربية، إضافة إلى ضعف الثقة السياسية بين المجتمع والدولة التي تسببت فيها عوامل سلوكية متراكمة والتي تصدر عن موظفي الدولة في مختلف المستويات في تعاملاتهم اليومية مع المواطنين وقضايهم. وسيتم فيما يلي التطرق لهذين المؤشرين بالبيان والتحليل.

ترتبط علاقة الدولة بالمجتمع في الواقع العربي بعامل الأزمة الذي أصاب هذه العلاقةمن جهة، والأزمة التي ارتبطت بصراعات السياسة والثروة من جهة أخرى. وترتبط خيوط هذه الأزمة المزدوجة بمجموعة عوامل أساسية تتقاسمها الدولة والمجتمع في آن واحد هي على النحو التالي:

1) احتواء السلطة للدولة ومقدراتها في البلدان العربية جعل منها تنتهج سياسة الغلق والإقصاء، حيث لا يجد المجتمع له موقعا في إدارة الشأن العام في ظل الاحتكار السلطوي.
2) الاحتكار السلطوي الذي كرّسته نخب استمرت في الحكم عقودا، أنتج نموذجا من الغلق على المجتمع وفواعله؛ غلق طال على وجه الخصوص قنوات المشاركة في الحكم أو في إدارة الشأن العام والمنافسة السلمية فيهما.
3) تعطيل المنافسة أنتج تعطيل المبادرات، الأمر الذي أدى إلى هدر الطاقات المجتمعية، جرّاء تراكم كتلة من الهواجس والخشية من كل من هو خارج زمرة النخبة السلطوية، إضافة إلى استئثار فئة فقط على مقدرات الدولة جعل الدولة تبتعد عن المجتمع.
4) ضعف الكيانات الاجتماعية وعدم مبالاتها بالمصلحة العامة بفعل الأزمات المتراكمة التي اتخذت منحى تصاعديا والتي ارتبطت أكثر بالصراع حول السلطة والثروة في مستويات قمة السلطة، والصراع على القوت والاستقرار في الحياة على مستوى القاعدة المجتمعية.

5) ضعف الأداء الحكومي واستقواء الدولة على المكونات المجتمعية الداخلية في مقابل ضعفها أمام الضغوط الخارجية وانصياعها لأغلب املاءاتها. وهو الأمر الذي أنتج علاقة بين المجتمع والدولة يمّزها التوتر، وعدم الثقة.

لقد لخص الكاتب العربي موريس عتيق تلك العلاقة، حيث يربطها بفكرة الطغيان الذي كرّسته السلطة في عديد الدول العربية، خحيث يقول: "استثمر الطغيان في أسوأ ما فينا، في انقساماتنا ونزاعاتنا وتوجسنا من بعضنا البعض، إن عدم قدرة الدولة على التحكم الموضوعي والواعي في الانقسامات والنزاعات التي تعانيها المجتمعات العربية، بل استثمار العديد من القوى السلطوية فيها لأجل استدامة هيمنتها على المقدرات والثروات، كله أدى إلى استدامة حالات الصراع والنزاع بين الدولة والمجتمع. وكان من محصلة ذلك أن نتائج الدولة الوطنية لدينا لم يكن أمة بل جماعات أهلية متنازعة. استدعاء هذه الهويات الأهلية لم يكن ممكنا من دون الاعتماد على ذاكرة هوياتية انتقائية وسرية لا تصرح عن نفسها، ذاكرة من النزاعات والصراعات مع الهويات الأخرى[1]".

إن العلاقة المشوهة التي تربط الدولة بالمجتمع نابعة في جزء منها من التشوهات التي أحدثتها الاسقاطات العشوائية لمفاهيم غربية المنشأ والتطور في الواقع العربي الذي يختلف عنه سياسيا واجتماعيا، واقتصاديا، بل وحضاريا. فلا المجتمع المدني العربي ـ على النحو الذي سبق ذكره – يستجيب للمفاهيم الصلية له كما نشأت في الغرب وارتبطت بتحولاته السياسية والاقتصادية وتزامنت في نشأتها وتطورها مع المخاضات السياسية التي تشكل في ظلها النظام السياسي الديمقراطي الغربي. والحال ينطبق على الدولة في التجربة العربية، التي تعتبر "ظاهرة مستجدة ليست نابعة عن سيرورة التغير الاجتماعي المحلي، بقدر ما تشكل كيانا غريبا وقع فرضه من الخارج بفعل الاختراق الذي تعرضت له هذه البلاد خلال مراحل تاريخية معيّنة، كما أنها شكلت أداة ووسيلة التحديث الرئيسية التي انتجت بقية المؤسسات والتنظيمات المختلفة

1 موريس عتيق، " جمهوريات الخوف والهويات الطائفية والقبلية في العالم العربي"، على الرابط:
https://ar.qantara.de
- تاريخ الاطلاع: 2019/01/11 ، بتوقيت: 23:30.

التي احتاجت إليها لفرض هيمنتها وسيطرتها ككيان غريب وقع غرسه في جسم المجتمع المحلي ذي الطابع التقليدي بالنظر إلى بنيته الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية[1]".

4. العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر ومصر: مدخل المجتمع المدني

يعد الاستقرار هدف تنشده جل الدول والمجتمعات، وهو متعدد المستويات والأبعاد التي تتنوع بين الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وكذا بعده الداخلي والخارجي. ولعل أبرز أنواع الاستقرار هو الاستقرار السياسي الذي يحتل أهمية بالغة سواء على مستوى الدراسات والتحاليل العلمية، أو على مستوى الخطابات الرسمية والمشاريع والبرامج السياسية لدى الحكومات والأحزاب السياسية حاكمة كانت أو معارضة. وترجع أهمية الاستقرار السياسي كونه يرتبط بالمظاهر الأخرى من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، فكلها تتأثر بمخرجات حالة الاستقرار السياسي، كما أن مؤشرات هذا الأخير ترتبط في تقييمها بالمعطيات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلد.

1.4- حالة الجزائر: مكانة المجتمع المدني في عملية الدمقرطة (1988-1992)

أبان الجزائريون عن قدرات عالية في تنظيم توجهاتهم ومواقفهم تجاه قضية بلدهم ابان الاستعمار الفرنسي. فتأسّست أحزاب وجمعيات بدأت مع حركة الأمير خالد العام 1919، وتلاه تكوين أقطاب الحركة الوطنية التي توزعت على تيارات ثلاثة رئيسية هي الاستقلاليين، ودعاة الإدماج، والشيوعيين، وهي الأحزاب التي أطرت النشاط السياسي للجزائريين في التعامل مع المستعمر. أما في مجال العمل الإصلاحي والاجتماعي والتربوي، فقد برزت مطلع ثلاثينيات القرن العشرين جمعية العلماء المسلمين التي توغلت في صفوف الشعب وفق استراتيجية حقيقية لبناء مجتمع صالح وواعي ومتعلم، الذي به يمكن مواجهة المستعمر الذي سلّط على الشعب الجزائري كل

1 العياشي عنصر، المرجع السابق.

أنواع التعذيب والتنكيل المادي، وغير المادية؛ فكرّس التجهيل، والتجويع، والاحتقار، والعبودية.

إن الخلافات والانشقاقات التي برزت إلى ساحة الجزائر المستقلة العام 1962، إنما مردّها كان صراعا تنازعته نزعتان؛ تمثّلت الأولى في استمرارية بناء الدولة الجزائرية المستقلة بواسطة الأطر السياسية التي أحدثتها ثورة التحرير، وهو الجناح الذي مثّلته الحكومة المؤقتة برئاسة يوسف بن خدة. أما النزعة الثانية فكانت تعتبر أن حسم الخلافات والصراعات السلطوية التي برزت في مؤتمر طرابلس عشية الاستقلال لا يكون إلّا حسما عن طريق القوّة التي تتحلّى "بالحياد السياسي" تجاه الأطراف المتصارعة. حدث ذلك في ظل تراجع قوة تأثير أحزاب الحركة الوطنية التي اضمحلت وأفل صيتها أمام العجز الذي وُسمت به أمام الإنجاز العظيم الذي حقّقته جبهة التحرير الوطني للأمة.

إن من الدوافع التي جعلت من انتفاضة أكتوبر 1988 تتميّز بالعنف والتخريب الذي طال المؤسسات والمرافق العمومية إنما مردّه الغلق السياسي الذي مارسته السلطة منذ الاستقلال إلى تلك اللحظة الفارقة. هو الغلق الذي قوّض القنوات السلمية للحوار المستمر بين الدولة والمجتمع، بل الأحرى بين السلطة والمجتمع لأن هذه السلطة أصبحت هي الدولة بفعل تكريس هيمنتها المستدامة وبنائها الممانعة ضدّ أي محاولات المعارضة أوالتغيير. بل أحاطت ذلك بترسانة من إجراءات المنع والغلق التي كرّسها الدستور والقوانين الناظمة للحياة العامة في البلد. فقد استمر دستور 1976 في تقييد الحريات ووضعه حدود للمشاركة في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. إذ حصر تلك المستويات من المشاركة في إطار التنظيم النقابي الأحادي متمثلا في الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وبعض الاتحادات النسوية أو تلك الخاصة بالفلاحين والطلبة الجامعيين وغيرها، التي ظلت وفقا للدستور تعمل في إطار الأطر التي تسمح بها السلطة، بل تعمل تحت توجيهاتها وفقط. وكرّس الدستور وكل القوانين في البلد تبعية كل الفعاليات والتنظيمات، وحتى الإعلام بأنواعه للدولة.

خوض الجزائر تجربة الدمقرطة على إثر تلك الأحداث التي عبّر فيها المجتمع في أكتوبر 1988 عن جام غضبه من السلطة الحاكمة وكل رموزها السياسية متمثلة في حزب جبهة التحرير الوطني، الحكومة، رئيس الجمهورية. ويصدر دستور جديد هو دستور 1989، والذي تضمن تكييفا جديدا للحياة السياسية والعامة مع متطلبات التعددية. ورغم ذلك إلا أن الملاحظ هو "غياب نصوص صريحة تبيّن المكانة الحقيقية للمجتمع المدني.. والملفت للاهتمام هو تحرير الحركة النقابية من وصاية الحزب (الواحد) من خلال قانون 01- 88 المؤرخ في 16 يناير 1988 والخاص باستقلالية المؤسسات مما ساهم في ازدهار المجتمع المدني واستقلاله ولو نسبيا عن السلطة. كما حدثت تحولات سياسية بحثا عن التعددية في مصر عام 1976 وفي المغرب 1992 (بعد إصدار دستور 1992) في ظل الوصاية الكاملة للدولة[1]".

لم يكد المجتمع المدني في الجزائر بمختلف فعالياته يحسم نقاشاته حول التفاوض الاجتماعي لأجل لعب دوره في الدمقرطة، حتى حلّت الأزمة السياسية-الأمنية الحادّة التي خلّفها توقيف المسار الانتخابي مطلع العام 1992. وبدخول الجزائر حالة من عدم الاستقرار السياسي التي ميّزها تصاعد في العنف السياسي وظهور ظاهرة الإرهاب، لجأت السلطة وقتها إلى إعلان حالة الطوارئ التي عطّلت كل ما يمكن أن يمثل إسهاما من المجتمع المدني في إيجاد الحلول للأزمة. بل وأن تلك المرحلة من أزمة الجزائر كشفت عن انتقائية في التعامل مع المجتمع المدني، حيث كانت بعض الجمعيات – النسوية منها خاصة – تحظى بالاهتمام والتعامل معها، والإصغاء إليها تدعيما للسلطة، وهي التي ظلّت تسندها باستمرار.

وصدرت أثناء تلك المرحلة عدة مراسيم كان من شأنها أن "تكبّل ممارسة حرية الرأي والتعبير أهمها «مرسوم مكافحة التخريب والإرهاب» الصادر في سبتمبر

1آيت عبد المالك نادية، المرجع السابق، ص.184.

1992، والذي يعاقب بالحبس فترة تصل إلى عشرر سنوات كل من ينشر معلومات مغرضة وهدامة تلتمس الأعذار للجريمة[1]".

لكن اعتماد تلك التشريعات والقوانين مطية للمغالاة في انتقاد الدولة والسلطة ليس من قبيل الموضوعية والحياد التي ينبغي أن يتصف بهما الباحث؛ ذلك أن الوضع كان استثنائيا تعلُق بالاستقرار الأمني للبلد، وبالتالي استثنائية الوضع الذي سيطر عليه الخوف والشك، وتهديدات الأمن والاستقرار لا يمكن اتخاذه مبرّرا لتحليل ما، غالبا ما هو بعيد عن الموضوعية التي يشترطها العلم.

تمّ بموجب دستور التعددية (23 فبراير 1989) إنشاء عدد كبير من الجمعيات والتنظيمات التي تحسب على المجتمع المدني، وتواصلت عملية إنشائها إلى اليوم. فالعملية لم تتوقف منذ تلك الفترة وهذا واضح من خلال المنحنى رقم(***). حيث أنه ورغم العدد القليل من تلك الجمعيات التي تأسست منذ السماح لها بذلك بموجب دستور 1989. إلاّ أنها أعطت الصبغة الشرعية لكثير من الأعمال التطوعية التي يقوم بها بعض المواطنين في مجالات الإعانة الاجتماعية، التي أسّس بعض منها جمعيات مكان لها أدوار اجتماعية هامة في المجتمع. مع الإشارة إلى أن في ظل تلك المرحلة صنّفت الأحزاب السياسية من قبيل الجمعيات، لكن الدستور ربطها بما سماه "الطابع السياسي". وفي ذلك إشارة إلى المزج بين مفهوم الحزب ومفهوم الجمعية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى كان ذلك تعبيرا عن رفض قسم هام في السلطة اعتماد أحزاب تنافس حزبهم حزب جبهة التحرير رمز أحادية الدولة.

1 أيمن ابراهيم الدسوقي، "المجتمع المدني في الجزائر (الحجرة، الحصار، الفتنة)، **المستقبل العربي**، العدد 259، سبتمبر 2009، ص71.

المنحنى البياني رقم (01): تطور عدد الجمعيات المعتمدة في الجزائر (1974- 2017)

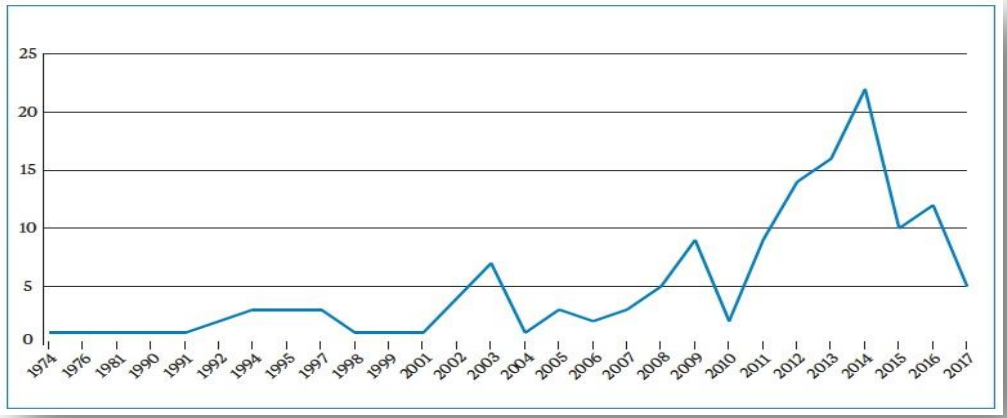

المصدر:

- Sonia Bendimerad, Amina Chibain, Kamel Boussifi, « Boom Associatif en Algérie : Réalité ou Illusion Démocratique ? », **Revue International de l'Economie sociale**, n°.354, 2019/4, p.42.
- Sur le lien : https://www.cairn.info/revue-recma-2019-4-page-42.htm
- Consulté le : 06/06/2020 à 21:00.

إن الانفجار الملفت في عدد الجمعيات هو الذي كان خلال الفترة ما بين عامي 2012 و2014. ومردّ ذلك إلى الإصلاحات التي باشرتها الجزائر وكان من بينها تعديلات على قانون الجمعيات، حيث صدر قانون 12-06 المتعلق بالجمعيات، والذي جاء في ظروف يتعلق جانب منها بالبيئة الداخلية للجزائر، أما الجانب الثاني فمرتبط بمعطيات البيئة الخارجية ببعديها الإقليمي والدولي.

أما عن ظروف **البيئة الداخلية**، فقد تم إقرار قانون 12-06 للجمعيات، حاملا مستجدات تنظيمية جديدة هدفها الاستجابة للمعطيات المستجدة للجزائر التي ابتعدت عن خطر التهديد الأمني الذي أحدثته ظاهرة الإرهاب التي استمرت لأكثر من عشرية. بل يمكن القول أن هذا القانون سجل تأخرا شيئا ما بالنظر إلى تحسّن الوضع الأمني الذي أصبحت تشهده الجزائر. فقد سبق للجزائر وأن أعلنت رفعها حالة الحصار التي كانت قد أعلنها المجلس الأعلى للدولة على عهد رئيسه محمد بوضياف. كما أن القانون 90-31 الخاص بالجمعيات أصبح لا يستجيب لمعطيات وظروف مرحلة الألفية الثالثة ولتطلعات المجتمع الجزائري في طلب مزيد من الحركية والنشاط في مجال العمل الاجتماعي، والاقتصادي، والسيّاسي. فقد ظلت القوانين الناظمة لتلك القطاعات متأخرة

عن ركب التغيرات التي حملت معطيات الألفية الثالثة، ناهيك عن أنها أصبحت منتهية الصلاحية في ظل تعديلات دستورية، والتي أجريت خاصة في عام 1996. وأخرى شملت قوانين عضوية على نحو قوانين الأحزاب والإعلام وغيرهما، يضاف إلى ذلك صدور قوانين جديدة فتحت المجال أمام المجتمع المدني للمشاركة في إدارة الشأن المحلي عبر على مستوى الجماعات الإقليمية (قانون البلدية 11- 07، وقانون الولاية 12- 07). وعليه إرتفع عدد الجمعيات في الجزائر خلال فترة 2012 و2014. مع انخفاض في هذا العدد ابتداء من عام 2015.

وفيما يتعلق **بالبيئة الخارجية** فهي بدرجة أكثر تتعلق بالحركات الاحتجاجية التي اندلعت في دول الجوار الواقعة في الإقليم العربي، بدءا بتونس وما عرفته من انتفاضة بما يعرف بـ "ثورة الياسمين 2010، ثم انتقال الأحداث إلى مصر العام 2011 فيما عرف بـ "ثورة 25 يناير 2011". وفي ظل الضغط الذي أحدثته تلك الأحداث على دول عربية عديدة، ومنها الجزائر التي سعت فيها الحكومة إلى اتخاذ عدد من الإجراءات بهدف كبح انتشار عدوى تلك الحركات والانتفاضات وانتقالها إلى الجزائر. لذلك يعد تعديل قانون الجمعيات واستحداث القانون 12- 06 ورفع حالة الطوارئ من مقتضيات تلك الظروف.

بموجب تعديل دستور 1989 الذي تم إقراره العام 1996، تم فصل المجتمع المدني وعيئاته ـ من حيث المفهوم ـ عن الأحزاب السياسية التي عرفها دستور 1989 "الجمعيات ذات الطابع السياسي". ولم يتطرق هذا الدستور إلى الجمعيات باعتبارها مجتمعا مدنيا له دور متعدد في المجتمع. عدا ما ورد في موقعين؛ الأول في المادة 39 حينما تحدث عن حق إنشاء الجمعيات، والمادة 49 حينما أقر الاعتراف بالأملاك الوقفية ومعها أملاك الجمعيات الخيرية. (الجدول رقم (01) يوضح تكرار الكلمات المتعلقة بالمجتمع المدني).

الرسم البياني رقم (2): دائرة نسبية تبيّن توزيع الجمعيات الوطنية على مختلف النشاطات المدنية في الجزائر لعام 2018

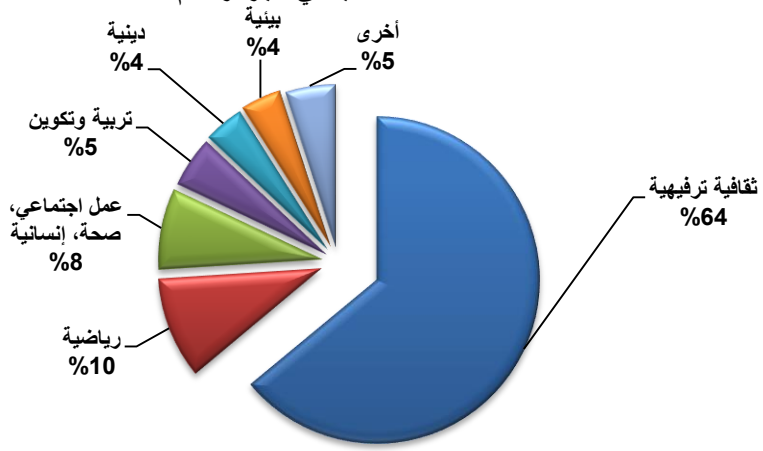

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات الواردة في المصدر السابق.

5. المجتمع المدني والدمقرطة والاستقرار السياسي في مصر:

أما مصر فقد عرفت ظاهرة العمل الجمعوي والمجتمع المدني منذ عقود مديدة، كونها ارتبطت دائما بالعمل الخيري. ومن أولى الجمعيات الأهلية في مصر التي كان من أهدافها العمل الخيري "الجمعية الخيرية الإسلامية" التي تأسست العام 1878، و"جمعية المساعي الخيرية القبطية" وكان تأسيسها العام 1881، وهي الجمعيات التي لا زالت نشطة إلى اليوم.

شهدت مصر في الألفية الثالثة ثلاث نقلات كميّة في مجال تأسيس الجمعيات الأهلية. أما الأولى فكانت طفرة في الارتفاع الملفت لعدد هذه الجمعيات في عام 2000، وهذا نظرا لتأثير **المتغيرات الخارجية**، "حيث توالت المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة، وتزايد تفاعل المنظمات المصرية بشكل ملحوظ مع المؤسسات الأجنبية[1]". وبلغة الأرقام، فقد تأسست خلال هذا العام 973 جمعية منها 18 جمعية مركزية

1 أيمن السيد عبد الوهاب، "الجمعيات الأهلية في مصر اختلالات الدور"، مقال منشور على موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017/05/30، على الرابط:

https://acpss.ahram.org.eg/News/16307.aspx

- تاريخ الإطلاع: 2021/11/19. بتوقيت، 00:30.

(وطنية). وعند مقارنة هذا الرقم بعام 1990 الذي بدا أنه شهد نقلة أخرى في أعداد الجمعيات الأهلية، حيث كان عددها نحو 12832.

أما النقلة الثانية التي عرفتها مصر فكانت عام 2010، حيث ارتفع عدد الجمعيات الأهلية مقارنة مع العام 2009 بنحو 14214 جمعية، وهو ما يمثل نسبة زيادة تقدر بـ 47%. "على الرغم من أن الجمعيات الأهلية هلال فترة العشر سنوات ما بين عام 1990 وعام 2000 بلغ عددها 3168 جمعية أي ما يقرب من 20% وهو ما يعني أن الجمعيات الأهلية خلال عام 2000 زادت إلى الضعف"[1].

بحلول العام 2012، تكون مصر قد شهدت النقلة الكميّة الثالثة في عدد الجمعيات الأهلية الذي بلغ 37500 جمعية (تشير إحصائية قدمها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية إلى نحو 36724 جمعية) وهو الرقم المسجل لدى وزارة التضامن الاجتماعي، ثم يرتفع هذا الرقم إلى 43500 جمعية أهلية في عام 2013. وبعد ستة أعوام يرتفع العدد إلى 50572 جمعية بحلول العام 2019. والنقلة هذه ارتبطت أكثر **بالمتغيرات الداخلية** خاصة بعد الحراك السياسي الذي شهدته مصر عام 2011، بما يدعى "ثورة يناير 2011". "والملاحظ في هذا التطور الكمّي أنه حدث في ظل القانون 84 لسنة 2002، والذي كان محلّ انتقاد كبير من قبل كثير من العاملين في القطاع الأهلي باعتبار أنه كان يحوي مواد مقيدة للعمل الأهلي بدرجة ما. بل الأمر الأكثر غرابة أن الفترة البينية ما بين صدور القانون رقم 70 لعام 2017 والقانون الجديد شهدت زيادة مقدارها 2992 جمعية مقارنة بأعداد الجمعيات لعام 2017 حيث كانت 47580 جمعية، مما يشير إلى استمرار النمو الكمي للجمعيات الأهلية بغض النظر عن الإطار القانوني ومدى ما يتيحه من حرية حركة. والحقيقة أن هذه النقطة الجوهرية هي المدخل المناسب للانتقال إلى نوعية وجودة العمل الأهلي القائم، ومدى قدرته على الاضطلاع بدور فاعل في عملية التنمية سواء بمفرده أو من خلال بناء الشراكات مع مؤسسات الدولة[2]".

1 أيمن السيد عبد الوهاب، المرجع السابق.

2 هويدا عدلي، "واقع العمل الأهلي في مصر، الفرص والتحديات"، **دراسات في حقوق الإنسان**، العدد: 6، 2020، ص.16.

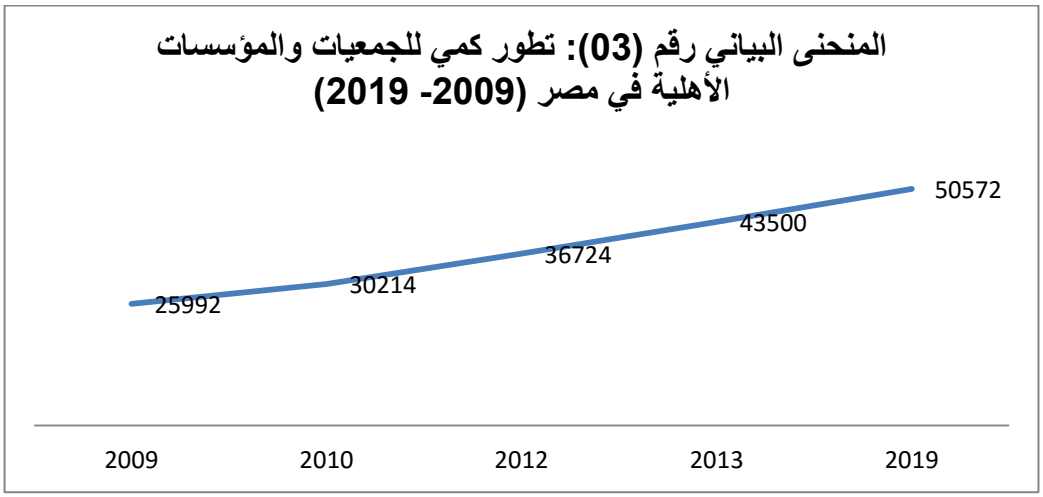

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات الواردة في المرجعين التاليين:

- أيمن السيد عبد الوهاب، المرجع السابق.
- هويدا عدلي، المرجع السابق، ص.16.

بمقارنة هذا المنحنى مع المنحنى رقم () الخاص بالجزائر، يلاحظ أنه في نفس الفترة من تطور أعداد جمعيات المجتمع المدني (2009- 2017) أن الجزائر شهدت تطورين في مجال تأسيس جمعيات المجتمع المدني؛ حيث أن التطور الأول كان بين عامي 2010، و2015، وهو تطور ميّزته الزيادة الملفتة فيعدد تلك الجمعيات التي بلغت ذروتها خلال العام 2014، لتعود مرة أخرى إلى التراجع والانحصار، وتحدَّد بذلك معالم المرحلة الثانية (2014-2019). أما في الحالة المصرية فالتصاعد مستمر للمنحنى، أي هي زيادة إيجابية (نحو الأعلى بالزيادة) في عدد الجمعيات الأهلية في مصر.

تحليل حالة المجتمع المدني والعمل في الفضاء المدني أو كما يدعوه المصريون "العمل الأهلي"، لا يتم إلا من خلال تحليل العلاقة بين هذا القطاع والدولة، والتي تتسم بالتعقيد الذي حال دون بناء شراكات حقيقية بين الطرفين. "ومع صدور دستور 2014 وما ورد فيه من مواد لتنظيم المجتمع المدني، راعت بدرجة وافية المعايير الدولية، لاحت في الأفق لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، سرعان ما تم فقد هذه الفرصة بصدور القانون 70 لسنة 2017، وبصدور القانون 149 لسنة 2019، عادت الجمعيات للظهور مما يقتضي البناء عليها، وتجاوز مجرد وجود إطارا قانونيا

مواتيا إلى تأسيس علاقة قائمة على الثقة بين الدولة والجمعيات الأهلية، وما يعنيه ذلك من تأسيس الإطار القيمي والأخلاقي للشراكة المؤسسية"[1].

وتأتي تلك الضرورة لاستثمار فرصة الانفتاح على فعاليات المجتمع المدني أن تستغل أحسن استغلال، خاصة في ظل القيود التي كانت تعترض عمل الجمعيات الأهلية في مصر طوال فترة حكم الرئيس حني مبارك. خاصة وأن القانون الجديد 2019/149 السالف ذكره يعدّ ـ حسب مختصين ـ الأفضل على الإطلاق، لأن أبرز ما يمّزه "إلغاء العقوبات السالبة للحرّيات وإنشاء المنظمات بالإخطار واعتبار فوات المواعيد دون رد الحكومة هي موافقة على التمويل[2]".

إن أدوار وغايات المجتمع المدني ومختلف فعالياته ومؤسساته وجمعياته إنما تجد نفسها، سواء في الجزائر أو في مصر، تعيش الغبن في الثورة وفي ما بعد الثورة. وعليه كان لزاما تحديد مقترح يتضمن منهجية بديلة. " تتفرع المنهجية البديلة إلى قسمين: الأول معني بإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية، والثاني يركز على التوافق على منهجية مشتركة بين مؤسسات الدولة والقطاع الأهلي من أجل مكافحة الفقر. بالنسبة للقسم الأول المتعلق بالعلاقة بين الدولة والقطاع الأهلي، فلا بد من البناء على القانون الجديد واعتباره خطوة أولى لبناء الثقة من ناحية. وأساسا قانونيا لوضع إطار مؤسسي للشراكة، ينطلق من أن مكافحة الفقر لن تنجح في مصر دون شراكة مؤسسية وحقيقية ومتوازنة بين الجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية من أجل ضمان التكامل بين الأدوار من ناحية، وضمان كفاءة الإنفاق ووصوله إلى مستحقيه من ناحية أخرى[3]".

---

1 هويدا عدلي، المرجع السابق، ص.23.

2 "تنظيم عمل منظمات المجتمع المدني"، تقرير أعدته منظمة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، قدمته للجنة حقوق الإنسان، متاح على الرابط:

https://tbinternet.ohchr.org

- تاريخ الإطلاع: 2022/03/08، بتوقيت: 21:00.

3 هويدا عدلي، المرجع السابق، ص.23.

رسم بياني رقم(04): دائرة نسبية لتوزيع الجمعيات الاهلية على مختلف النشاطات في مصر

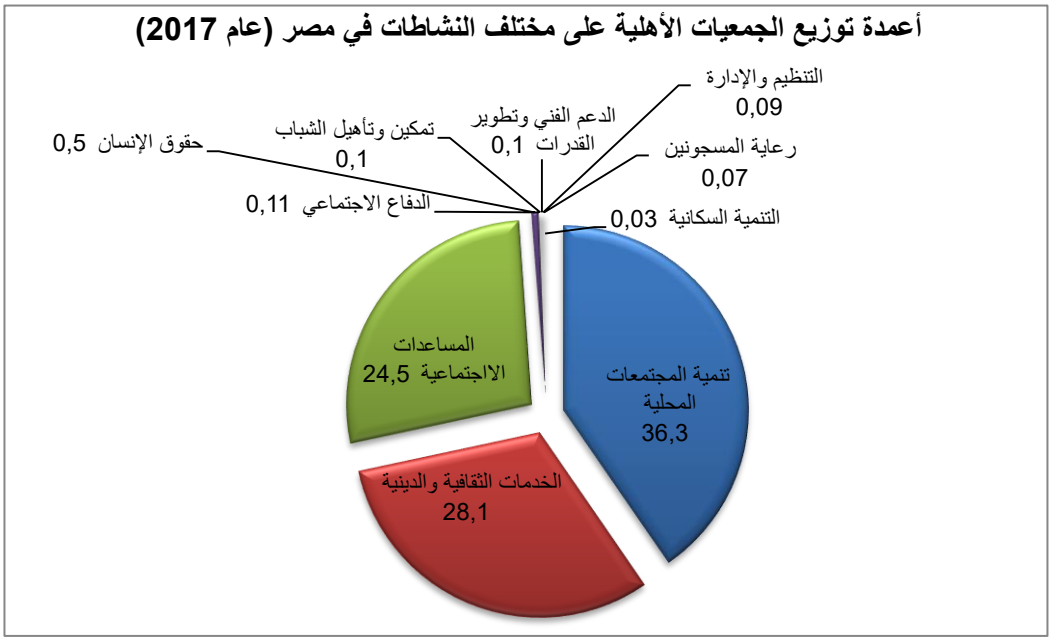

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات السابقة.

بمقارنة المعطيات التي تقدمها الاحصائيات والأرقام في كل من الجزائر ومصر بخصوص توزيع الجمعيات النشطة على مختلف أنواع النشاطات (الرسم البياني رقم (03)، والرسم البياني رقم (04))، يلاحظ أن الجمعيات الأكثر عددا في مصر هي من نوع الجمعيات المختصة في تنمية المجتمعات المحلية التي بلغت نسبتها 36.3% في مقابل نسبة 28.1% للجمعيات المهتمة بالخدمات الثقافية والعلمية، وهي الأخرى ذات نشاط هام في المجتمع المصري. ثم حلت جمعيات المساعدات الاجتماعية ثالثا بنسبة 24.5%. هي كلها نسب هامة لجمعيات ذات نشاطات ترتبط مباشرة بالحياة اليومية والمطالب الحياتية البارزة في حياة المواطن المصري. وتشير هذه الأرقام إلى أن هناك توجه في مصر نحو تشجيع الجمعيات التي تنشط في تلك النشاطات كونها ترتبط مباشرة بمسائل التنمية المحلية. بخلاف الحالة الجزائرية حيث تحتل المرتبة الأولى الجمعيات المختصة.

الجدول رقم (01): مقارنة تكرار مصطلحات الدولة والمجتمع في دساتير الجزائر (2020 -1996 -1989)

	الكلمات	دستور 1989 (معدل)		دستور1996 / معدل 2016/		دستور 2020 /بعد الحراك/	
		ك		ك		ك	
		ع	الموقع	ع	الموقع	ع	الموقع
1	دولة	42	عنوان الفصل3/ 1	98	المواد (2،3،4،6) .. - عنوان الفصل3/ 1	113	عنولن الفصل1/3
2	مجتمع	5	في عنوان الباب الأول	9	في عنوان الباب الأول	13	في عنوان الباب الأول +في عنوان المرصد الوطني للمجتمع المدني
3	جمعيات	3	مواد: الحقوق والحريّات	5	مواد في فصل 4/الحقوق والحريات	5	مواد في الفصل اللأول من الباب الثاني (الحقوق الأساسية والحريات)
4	مجتمع المدني	0	/	3	2:صراحة 1:ضمنيا (المؤسسات الاستشارية)	8	عنوان فرعي في الباب الخامس للهيئات الاستشارية
5	نقابة	1		2		3	
	مجموع كلمات المجتمع						

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مضمون الدساتير.

الجدول رقم (02): مقارنة تكرار مصطلحات الدولة والمجتمع في دساتير مصر (2014 -2012 -1971)

	الكلمات	دستور 1971 (معدل)		دستور2012 / بعد الحراك/		دستور 2014	
		ك		ك		ك	
		ع	الموقع	ع	الموقع	ع	الموقع
1	دولة			130		192	
2	مجتمع			22		14	
3	جمعيات			4		5	
4	جمعيات مؤسسات أهلية		/	2		6	
	نقابة			5	مواد في الفصل 2: الحقوق المدنية	5	مواد في الباب3:الحقوق، الحريات والواجبات

					والسياسية		
	مجموع كلمات المجتمع			33		30	

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مضمون الدساتير.

المطلب الثالث: البناء الدستوري واستقرار مؤسسات الحكم في البلدين

إن الأصل في قدرة المؤسسات الرسمية ـ أو ما يعبر عنه بالهياكل الدستورية ـ على الإستمرار مرهونة في نشأتها نشأة بيئية، أي في كونها تأتي معبرة عن واقع مجتمعها السياسي والاجتماعي، فهل عندما تنتقل هذه الهياكل الدستورية إلى مجتمعات مغايرة في واقعها السياسي والاجتماعي لتلك المجتمعات يختل بالضرورة التوازن بين تلك الهياكل الدستورية وواقعها السياسي والاجتماعي ويكون مصيرها الإخفاق والتعثر[1]".

1. الدساتير في البلدين بين البناء الديمقراطي وتحدي الإستقرار:

تعد الدساتير المرجعية القانونية الأساسية لكل دولة، فهي تحدد سماتها الهوياتية والسياسية والاجتماعية والثقافية وتوجهاتها اقتصادية والدولية. كما "يعد احترام الدستور شرطا ضروريا لإسباغ المشروعية على القوانين والأحكام القضائية[2]".

يعالج هذا المطلب طرق صناعة وإصدار الدساتير في كل من الجزائر ومصر ومدى خضوع قواعد تلك الطرق للديمقراطية، وفي خضم ذلك يتم أيضا بحث معضلة استقرار تلك الدساتير. لكن قبل هذا وذاك ينبغي المرور بالمحطات التاريخية البارزة في تاريخ الدساتير في البلدين ضمن سياق تطورها في الدول العربية.

يعود ظهور أول وثيقة شبه دستورية في الدول العربية تلك التي عرفتها تونس والمؤرخة في 10 سبتمبر 1857. بالإضافة إلى ذلك كانت تونس أيضا سباقة في إصدار وثيقة يمكن اعتبارها دستورا وهي التي أصدرها محمد الصادق في عام 1861.

1 عادل ثابت، **النظم السياسية**، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001، ص. 249.
2 علي الدين هلال، المرجع السابق، ص. 296.

وتكون مصر هي ثاني الدول العربية التي عرفت ميلاد أولى الدساتير تمثل في الوثيقة التي صدرت في عام 1882[1].

ورغم هذا التاريخ المبكر لظهور الدستور في مصر، إلا أن جزءا هاما من المختصين والباحثين العرب ـ ومنهم المصريون على الخصوص ـ يعتبرون أن الحركة الدستورية في مصر إنما بدأت في "أواخر عهد الخديوي إسماعيل، وذلك بصدور اللائحة التأسيسية التي أقامت مجلس شورى النواب في عام 1966[2]".

وفي عام 1881 نجحت الحركة الدستورية بتأييد من الجيش بزعامة أحمد عرابي في دفع الخديوي توفيق إلى إصدار دستور أكثر ديمقراطية، وهو ما عرف بلائحة 1882. ورغم أن هذا الدستور لم يطبق إلا في فترة لم تتعد بضعة أشهر، إلا أنه يعد أول دستور ديمقراطي يصدر في الدول العربية كافة، ليتم إلغاؤه جراء احتلال مصر من طرف الإنجليز[3].

بعد إعتراف إنجلترا لاستقلال مصر إثر ثورة العام 1919 صدر دستور أبريل 1923، ليتم إلغاء هذا الدستور في 10 ديسمبر 1952 على إثر ثورة 23 يوليو ليصدر الإعلان الدستوري لعام 1953، ثم دستور عام 1956، ثم دستور عام 1958، ثم الإعلان الدستوري عام 1964. وأخيرا دستور عام 1971 الذي يعد هو أساس الدساتير التي جاءت فيما بعد، أو بالأحرى التعديلات الدستورية التي تلت[4].

أما في الجزائر، فإنه وخلافا للحالة المصرية، فإن الجزائر لم تعرف أي وثيقة دستورية قبل نيلها إستقلالها العام 1962، وبخلاف بعض الدول العربية التي أقر فيها الاحتلال وثائق دستورية، على نحو العراق والأردن ولبنان، فإن الاحتلال الفرنسي في الجزائر لم يعترف لها بدستور خاص، بالرغم من أن أقطابا في الحركة الوطنية قد طالبت بأن يكون للشعب الجزائري وثيقة من هذا النوع.

1 محمد محمود، "مراحل تطور الدساتير العربية قبل الألفية الثالثة"، في: الكتاب السنوي 2016/2015، المنظمة العربية للقانون والدستور، ص. 17.
2 علي الدين هلال، نفين مسعد، المرجع السابق، ص. 297.
3 المكان نفسه.
4 المرجع نفسه، ص. 297.

يشار في نفس السياق إلى أن مناظلين في صفوف الحركة الوطنية قد بادروا بتقديم مذكرة للحلفاء إثر نزولهم في الجزائر في 08 نوفمبر 1942، حيث قدموا هذه المذكرة في 20 ديسمبر 1942 والتي تضمنت عدة مطالب منها الدعوة إلى "إنعقاد ندوة تجمع المنتخبين والممثلين المؤهلين لكل المنظمات الإسلامية...الهدف (منها)...وضع **دستور** سياسي واقتصادي واجتماعي للمسلمين الجزائريين...وأن الشرط الوحيد الكفيل بإعطاء المسلمين في هذه البلاد الشعور العميق بواجباتهم الراهنة، هو **دستور** قائم على العدل الاجتماعي[1]".

يضاف إلى ما سبق مطالبة حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بزعامة فرحات عباس أمام المجلس الفرنسي بعد حصوله على مقاعد لتكوين المجلس التأسيسي الثاني في 02 جوان 1946[2]. وفي 09 أوت 1946 تقدم حزب فرحات عباس بمشروع إصلاحي تضمن منح الجزائر دستورا ضمنه مقترحا بإنشاء جمهورية جزائرية، وهذا ما تمت الإشارة إليه في المناقشة البرلمانية لسنة 1947 والصادرة في الجريدة الرسمية الفرنسية بتاريخ 30 أوت 1947[3].

شهدت الجزائر خلال الثورة التحريرية نصوصا دستورية بالمفهوم المادي على رأسها بيان أول نوفمبر 1954، وميثاق الصومام 1956، وميثاق طرابلس 1962، إضافة إلى النصوص المنظمة للمؤسسات المؤقتة للثورة الجزائرية، التي صادق عليها المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA)[4].

بناء على ما سبق، فإن ميلاد أول دستور في الجزائر بمعناه الصريح كان بعد الإستقلال في 05 جويلية عام 1962، حيث بعد 17 شهرا من هذا التاريخ شهدت الجزائر المستقلة ميلاد أول دستور لها في 10 ديسمبر 1963. حيث اعتبر الدستور

1الفقرتين 6 و7 من مذكرة الجزائريين للحلفاء المؤرخة في 20 ديسمبر 1942.

2 جمال خرشي، الإستعمار وسياسة الإستعاب في الجزائر 1830-1962، الجزائر: دار القصبة للنشر والتوزيع، 2009، ص. 446.

3**DEBATS PARLEMENTAIRES**, Journal Officiel de la République Française, n.107, Année 1947. (samedi 30 Aout 1947).

4 عامر عباس، "دستور 1963، دراسة لإجراءات الإعداد والمضمون"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول أحمد بن بلة: البعد الوطني والدولي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، يومي 3 و4 ديسمبر 2016. في: مدونة الأستاذ الدكتور عامر عباس:
Ammarabbes.blogspot.com/2016/12/1963.html

"من أولويات بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال، باعتبار الأخير التعبير الحقيقي عن إرادة تجديد المجتمع من جهة، والعمل الأول الذي تتجلى من خلاله سيادة الدولة المسترجعة[1]".

2. طرق صناعة وإصدار الدساتير ومدى استقرارها في البلدين:

توجد ثلاث طرق بارزة لإصدار الدساتير في الدول العربية، تتمثل الأولى في صدورها بمنحة من طرف الحاكم حيث يكون الدستور بموجب ذلك عرضة للتعديلات غير المحدودة، أو حتى إلى الإلغاء حسب إرادة الحاكم أو الذي يمسك بزمام السلطة، والحالات العربية في ذلك عديدة منها الدستور العراقي لعام 1970 الذي أصدره مجلس قيادة الثورة، وكذا الدستور السعودي والعماني الصادرين بموجب مرسومين أحدهما ملكي والآخر سلطاني[2].

أما الطريقة الثانية فتتمثل في إصدار الدساتير بطريقة توصف بالديمقراطية كونها تنبثق عن لجنة أو جمعية تأسيسية منتخبة. أو لجنة برلمانية. ومن أمثلة ذلك الدستور التونسي لعام 1959 حيث أعده مجلس تأسيسي منتخب. وخلافا للنوع الأول، فإن هذا النوع من الدساتير لا يكون سهل التعديل أو التغيير، فهو عادة ما يتم حمايته بمجموعة من الإجراءات التي تضمن له الإستقرار والحماية، وحتى القوانين التي ترتبط به وتنبثق عنه تكون محاطة بنفس الإجراءات[3].

وتتمثل ثالث طرق إصدار الدساتير في المزاوجة بين الطريقتين السابق ذكرهما، حيث تشكل السلطة الحاكمة لجنة تكلفها بإعداد الدستور أو مشروعا له، ثم يعرض هذا الأخير على الاستفتاء الشعبي[4].

1.2. إصدار الدساتير في الجزائر ومدى استقرارها:

1عامر عباس، "محطات بارزة في تطور الدساتير الجزائرية"، **مجلة المجلس الدستوري**، ع.02، 2013، ص. 16.
2 علي الدين هلال، نفين مسعد، المرجع السابق، ص. 304.
3المرجع نفسه، ص. 304.
4 علي الدين هلال، نفين مسعد، المرجع السابق، ص. 304.

عرفت الجزائر أول دستور لها في 10 ديسمبر عام 1963 على النحو الذي سبق الإشارة إليه. وقد وُلد هذا الدستور في خضم أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية ميّزها الاضطراب والضعف وعدم الاستقرار جرّاء عاملين بارزين؛ أولهما هو خروج الجزائر من مرحلة احتلال استيطاني طويل استمر مدة مائة واثنين وثلاثين عاما، على إثرها ورثت دولة الجزائر المستقلة إرثا ثقيلا من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والمؤسساتية. أما العامل الثاني فيتمثل في الأزمة السياسية الحادة التي طغت على بداية الحياة السياسية للجزائر المستقلة والتي لم تكن سوى استمرارية لتلك الخلافات والصراعات السياسية التي كانت بين مختلف الأطراف والفواعل في الثورة التحريرية. وتكون أزمة صائفة 1962 هي قاعدة انطلاق تلك الأزمات التي بلغت ذروتها بالتصادم المسلح بين الإخوة الفرقاء.

اقترنت الدساتير في الجزائر برؤسياء الجمهورية؛ فدستور العام 1976 ارتبط بالرئيس الهواري بومدين، ودستور 1989 ارتبط بالرئيس الشاذلي بن جديد، والتعديل الدستوري للعام 1996 ارتبط بمرحلة الرئيس اليمين زروال، والتعديل الدستور لعام 2016 ارتبط بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وآخرها دستور 2020 الذي يرتبط بالرئيس الحالي عبد المجيد تبون.

الطريقة الغالبة في الجزائر في استصدار الدساتير هي تكوين لجنة دستورية من القانونيين وأساتذة القانون الدستوري التي يعّن اعضاؤها من السلطة العليا في لاالدولة التي غالبا ما تكون رئيس الجمهورية، وهذ اللجنة هي التي تتولى إعداد مسودة الدستور، ليعرض على الاستفتاء الشعبي بعد فتح النقاشات حوله في الأوساط السياسية والأكاديمية.

2.2- إصدار الدساتير في مصر ومدى استقرارها:

تعود جذور الدولة المصرية الحديثة وما صاحبها من مفاهيم مؤسساتية على نحو السيادة والمواطنة، والمجالس والوزارات، ونظم إدارية حديثة إلى عهد محمد علي، "وقد بدأ على إثر ذلك ظهور ملامح النظام الدستوري، والتحول إلى الاقتصاد النقدي ونمط

الإنتاج الرأسمالي تدريجيا.. وسعى محمد علي إلى بناء جهاز حكومي قادر وفاعل وممركز، يتمحور حول حاكم مطلق وفقا للطرائق الحديثة، بتأثير النموذج الفرنسي الذي أُتبع في إجراءات التحديث[1]".

اتخذت عملية التحديث في مصر في تلك المرحلة عدة مسارات بين الجوانب الاقتصادية والإدارية والسياسية. فتمت "إعادة صوغ للدولة المصرية العتيقة، وتحديث لمكوناتها والقواعد التي تحكم إدارتها، طبقا لمفاهيم الدولة الحديثة...كما أعيد تنظيم أجهزة الدولة تبعا للنموذج الدستوري للدولة الحديثة، في عملية يصعب الفصل فيها بين ما كان متعلقا بتطوير الإدارة الحكومية، وما كان متعلقابتطوير المجالس السياسية والتشريعية، أو ما كان متعلقا بتنظيم السلطة القضائية. وفي أعقاب ذلك دخلت فكرة الدستور...عالم القانون المصري[2]".

1/2.2. دساتير المرحلة الملكية:

صدر أول دستور مصري صريح عام 1923 بطريقة غير ديمقراطية، حيث أعدته لجنة الثلاثين عضوا التي عينها الملك فؤاد الأول. وعليه يصنف هذا الدستور بكونه صدر بمنحة من الحاكم الخاضع وقتها لسلطة الاحتلال، "إلا أن الأوضاع الثورية التي وُضع وأُصدِر فيها، والوعي السياسي وتجذر الروح الديمقراطية في نفوس الشعب المصري، جعلت الدستور معبرا عن هذا الواقع، بصرف النظر عن الأداة التي صدر بها[3]".

لكن هذا الدستور لم يدم العمل به إلا سبع سنوات، حيث ألغي بمقتضى الأمر الملكي الصادر في 22 أكتوبر 1930، وأصدر الملك فؤاد الأول بدلا منه دستور عام 1930 من خلال الأمر الملكي رقم 70 لسنة 1930 الصادر في 22 أكتوبر 1930 والذي تضمن وضع نظام دستوري للدولة المصرية. ومثله مثل دستور عام 1923 صدر دستور 1930 باسم الملك وكان الغرض من هذا الستور تقوية سلطات الملك

1 محمد طه علوية، المرجع السابق، ص.36.

2 المكان نفسه.

3 المرجع نفسه، ص.41.

على حساب سلطة البرلمان كردة فعل من الملك على ما قضى به الدستور السابق. لذلك جاء دستور عام 1930 تتويجا للانتهاك الصارخ من الملك فؤاد الأول بمعيّة أحزاب الأقلية لدستور 1923، وانتهى الأمر بتكليف الملك لإسماعيل صدقي بتشكيل حكومة الأحرار الدستوريين رغم حصول حزب الوفد وقتها علىالأغلبية الساحقة من مقاعد البرلمان، ولذلك عرف دستور عام 1930 بدستور صدقي باشا. وكرس هذا الدستور سيطرة سلطة الملك على وصلاحياته التي رفع منها هذا الدستور في مواجهته للسلطة التشريعية الممثلة وقتها في البرلمان الذي كان يسيطر عليه حزب الوفد بأغلبية ساحقة[1]. ليأتي دستور عام 1930 للحد من صلاحيات البرلمان وحقوق وحريات الأفراد في مواجهة الحكومة[2].كون الدستور السابق كان يقر أكثر بنوع النظام البرلماني وقيامه على مراقبة البرلمان للحكومة وتقييده سلطاتها ضمانا لحقوق الشعب.

ونظرا لتلك الانتهاكات والهيمنة التي بسطها الملك، قاد حزب الوفد حملة رفض شامل لدستور عام 1930 وأعلن مقاطعة أي انتخابات تتم في ظل هذا الدستور، والمطالبة في مقابل ذلك بالعودة إلى العمل بدستور عام 1923.

وبالفعل دفعت تلك المعارضة والضغط الشعبي بالملك فؤاد الأول إلى العدول عن العمل بدستور عام 1930 الذي ألغي لتتم العودة إلى دستور عام 1923، وكان ذلك في 12 مارس 1935. إن من أبرز ما تميّز به دستور عام 1923 والذي جعل حزب الوفد يشن حملة من أجل العودة إلى إعماله من جديد كونه أسّس الملكية الدستورية وفق النظم الدستورية الحديثة؛ "فهو أعلن مصر دولة ذات سيادة مستقلة، ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شئ منه، وحكومتها مستقلة وراثية وشكلها نيابي، والسلطات فيها مصدرها الأمة، كما أخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، فالسلطة التشريعية يتولاها الملك في حدود الدستور، والقضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها. والنظام النيابي المنصوص

1 محمد رضوان، "دستور مصر"، في: **الحوار المتمدن**. على الرابط:
http://m.ahewar.org/s.asp?aid=9280
تاريخالإطلاع: 2018/10/17، بتوقيت 16:45.

2عماد الفقي، **الدستور، الحالة المصرية، أسئلة وإجابات في ضوء الدساتير المقارنة**، مصر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2012، ص. 10.

عليه في الدستور هو النظام البرلماني، فالوزارة مسؤولة بالتضامن أمام مجلس النواب، ويحق للسلطة التنفيذية حل مجلس النواب، ورئيس الدولة غير مسؤول، إذ يتولى سلطته بواسطة وزرائه[1]".

2/2.2. دساتير مصر على عهد الجمهورية (1952-2011)

- **المرحلة الممتدة بين 1952 و1971:**

استمر العمل بدستور 1923 الذي أعيد العمل به منذ عام 1935 إلى غاية قيام حركة جويلية (يوليو) 1952 بقيادة حركة الضباط الأحرار.

وبعد تلك الحركة التي غيرت طبيعة النظام السياسي في مصر بالانتقال من الملكية إلى الجمهورية، عرفت البلاد إصدار أربعة إعلانات دستورية ودستوران خلال المرحلة الممتدة بين عامي 1952 و1971.

صدر في 13 يناير 1953 مرسوم يقضي بتشكيل لجنة مهمتها صياغة مشروع دستور جديد، ليصدر أول إعلان دستوري في 10 فبراير 1953 من طرف "القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش[2]". تضمن هذا الإعلان أحكام دستور مؤقت يضمن الحكم خلال الفترة الانتقالية والتي دامت ثلاث سنوات بعد قيام "الثورة"[3].

---

1 محمد طه عليوة، المرجع السابق، ص.41.

- يُنظر في هذا الصدد دستور 1923 خصوصا المواد: 1، 23، 24، 29، 30، 61، 38، 33، 48. على التوالي.

2 محمد طه عليوة، المرجع السابق، ص.42.

3 جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة للإستعلامات، الموقع الرسمي للهيأة، على الرابط :

http://www.sis.gov.eg/section/10/2128?lang=ar

- تاريخالإطلاع: 2016/08/22 بتوقيت: 23:00
- الهيئة العامة للإستعلامات: "هيئة حكومية تابعة لرئاسة الجمهورية أنشأت بموجب القرار الجمهوري الصادر في 2012/09/06 وتضطلع بدورها "كجهاز الإعلام الرسمي والعلاقات العامة للدولة" إلى شرح سياسة الدولة في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...فهي مركز للدراسات السياسية والإعلامية، وبنك للمعلومات، ودار نشر كبرى للثقافة والفكر". إقتباس من الموقع الخاص بالهيئة:

https//www.sis.gov.eg/story/175038/%D%A7%

- تاريخالإطلاع: 2016/08/22 بتوقيت: 22:30.

أما ثاني إعلان دستوري خلال ذات المرحلة فقد صدر في 18 يونيو 1953، والذي قضى بإلغاء الملكية وإعلان قيام الجمهورية حيث أُسندت رئاستها وقتها إلى اللواء محمد نجيب[1].

ويلاحظ مرة أخرى أن كلا الإعلانين الدستوريين صدرا من هيئة معينة وبطريقة غير ديمقراطية أنتجت نصوصا توافق النزعة السياسية للنخب التي أخذت زمام السلطة في مصر بعد إسقاط الملكية.

وفي شهر يناير 1953 أصدر مجلس قيادة الثورة مرسوما بتشكيل لجنة تضم خمسين عضوا مهمتها إعداد دستور جديد لمصر في ظل النظام الجمهوري الجديد. واستغرقت تلك اللجنة عامين لتصدر مشروع دستور كان "طبعة جمهورية منقحة من دستور 1923، لم تر الثورة الأخذ به لأنه لا يحقق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة بصورة كاملة، وعهد الرئيس جمال عبد الناصر إلى مكتبه الفني مهمة وضع دستور جديد أُقر في استفتاء أجري في 23 يوليو 1956. نصت المادة الأولى من هذا الدستور على أن مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة، وهي جمهورية ديمقراطية شعبها جزء من الأمة العربية. ونصت مادته الثانية على أن السيادة للأمة تمارسها على الوجه المبين في الدستور، ونصت مادته الثالثة على أن الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية. وجمع ذلك الدستور بين بعض جوانب النظام الرئاسي وبعض جوانب النظام البرلماني، موليا اهتماما للحقوق الاجتماعية، إلى جانب إدخال الاستفتاء... في إقرار الدستور وتعديله... وفي المسائل المهمة التي تتصل بمصالح البلاد العليا... كما استحدث تنظيما سياسيا وحيدا (الحزب الواحد) هو الاتحاد القومي[2]".

وبعد إعلان الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير 1958 صدر الدستور الوحدة في 13 مارس من السنة نفسها (الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة)، ليسقط هذا الدستور هو الآخر بعد فض الوحدة عام 1961[3].وفي ظل التوجه الاشتراكي للنظام

1 محمد طه عليوة، المرجع السابق، ص.42.
2 المرجع نفسه، ص ص.42-43.
3عماد الفقي، المرجع السابق، ص ص. 10-11.

الناصري في مصر، عمد المؤتمر الوطني للقوى الشعبية إلى إصدار ميثاق العمل الوطني في 30 يونيو 1962[1]، ثم يصدر رئيس الجمهورية وقتها جمال عبد الناصر إعلانا دستوريا في 27 سبتمبر 1962 والذي اهتم بالتنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا، كما أدخل هذا الإعلان تعديلا جزئيا على جانب من مواد دستور عام 1958[2]، الذي استمر العمل به فيما لا يتعارض مع أحكام ذلك الإعلان الذي أقر الأخذ بمبدأ القيادة الجماعية من خلال إنشاء مجلس للرئاسة يكوّن الهيئة العليا لسلطة الدولة، ومجلس تنفيذي يكوّن الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة[3].

دام العمل بالإعلان الدستوري لعام 1962 إلى غاية 23 مارس 1964 تاريخ إعلان دستور جديد تضمن أحكام النظام الدستوري المؤقت كي يُتم مجلس الأمة مهمة وضع دستور جديد سمي بمشروع الدستور الدائم حيث تم استفتاء الشعب حوله ويكون بذلك قد أُنهي العمل بكل من دستور 1958 والإعلان الدستوري لعام 1962. ونص دستور 1964 في مادته الأولى على "أن الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة، ونصت مادته الثانية على أن السيادة للشعب، أما المادة الثالثة منه فقد نصت على أن تحالف قوى الشعب العاملة، وهيالفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية، يقيم الاتحا الاشتراكي العربي (التنظيم السياسي الوحيد الذي حل محل الاتحاد القومي) ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لإمكانات الثورة، وحارسة قيم الديمقراطية السليمة. واستمر تعزيز السمات الرئاسية في تلك الجهمورية في ظل التنظيم السياسي الواحد[4]".

استمر العمل بدستور 1964 مدة قصيرة ناهزت السبع سنوات إلى غاية عام 1971. يعد دستور 1971 هو الدستور الوحيد في مصر خلال المرحلة الممتدة بين

1 محمد طه عليوة ، المرجع السابق، ص.43.
2عماد الفقي، المرجع السابق، ص.11.
3 محمد طه عليوة، المرجع السابق، ص.43.
4 المرجع نفسه، ص.44.

- يُنظر أيضا:
- يحيى الجمل، أنور رسلان، **القانون الدستوري المصري**، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2006، ص ص.137-186.
- طعيمة الجرف، **النظرية العامة للقانون الدستوري وتطور النظام السياسي والدستوري في مصر المعاصرة الفترة من إعلان الاستقلال سنة 1922 وحتى الآن**، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2001، ص ص.306-325.

1952 و1971 الذي تم إعداده بطريقة أكثر ديمقراطية وهو الدستور الذي دام العمل به أطول مدة مقارنة مع ما سبقه من دساتير وإعلانات دستورية. فبعد تولي أنور السادات الحكم في مصر، طلب من البرلمان تحضير مشروع دستور جديد لمصر، حيث شكلت لجنة من نواب مجلس الشعب (البرلمان)، ومجموعة من الفقهاء في القانون والعلماء الذين أعدوا مشروع دستور جديد عرض على الاستفتاء الشعبي، وأعلن قبول وموافقة الشعب عليه ليصبح دستور 11 سبتمبر 1971 "الدستور الدائم لمصر، وهو أطول الدساتير المصرية عمرا وأكثرها تأثيرا في الحياة السياسية في مصر، لأن العمل به استمر لمدة أربعين عاما إلى غاية قيام (ما سمي) ثورة الخامس والعشرين من يناير(25 يناير 2011)[1]".

استمر العمل بنظام الحزب الواحد في ظل دستور 1971 إلى غاية عام 1980 حيث أقر التعديل الدستوري في 22 مايو من ذات السنة اعتماد التعددية الحزبية بموجب المادة الخامسة التي كانت تنص على الأحادية الحزبية ممثلة في الاتحاد الاشتراكي العربي، فنصت المادة الخامسة المعدلة وفق دستور 1971 على أن :" يقوم النظام في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب، وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور، وينظم القانون الأحزاب السياسية[2]".

عرف دستور مصر "الدائم" لعام 1971 ثلاثة تعديلات جوهرية كان أولها في مايو 1980 والذي تم بموجبه تمديد مدة عهدة رئاسة الدولة، وإنشاء مجلس الشورى، وجعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع. أما التعديل الثاني فكان في مايو 2005 وتم بموجبه العدول عن اعتماد الإستفتاء أسلوبا لتعيين رئيس الجمهورية إلى اعتماد أسلوب الانتخاب، كما أقر ذات التعديل شروطا للترشح لمنصب رئيس الجمهورية[3]. وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها اعتماد الانتخابات العامة والمباشرة

1 جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة للإستعلامات، المصدر السابق.
2 المادة 5 من دستور جمهورية مصر العربية للعام 1971.
3 جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة للإستعلامات، المصدر السابق.

كأسلوب ديمقراطي لاختيار رئيس الجمهورية منذ إعلان قيام النظام الجمهوري في مصر العام 1953.

أما ثالث تعديلات دستور عام 1971 كان في سنة 2007 بعد إجراء استفتاء شعبي لتشمل التعديلات هذه المرة حذف الإشارات إلى النظام الإشتراكي للدولة وكذا وضع الأساس الدستوري لقانون الإرهاب[1].

وأجريت أول انتخابات رئاسية تعددية في مصر عام 2005، لكنها لم تغير من الوضع القائم، واستمر بموجب تلك الانتخابات حكم الرئيس حسني مبارك لعهدة جديدة، بل ويجدّد فترة أخرى بعدها لم تكد تبدأ حتى قامت أحداث الاحتجاجات السياسية والاجتماعية أو ما يدعى "ثورة 25 يناير 2011"، حيث سقط بموجبها حكم الرئيس مبارك وتم أيضا إنهاء العمل بدستور عام 1971 وصدور إعلان دستوري جديد عام 2011. تمت كل التعديلات التي وردت على دستور عام 1971 بمبادرة من السلطة الحاكمة في مصر والتي ظلت السلطة التنفيذية فيها هي المسيطرة، بالتالي ظل الدستور في مصر ولعقود مديدة ـ على الأقل منذ قيام الجمهورية عام 1953 ـ في قبضة وسيطرة وتوجيه السلطة الحاكمة في مصر والتي هيمنت على كل مجالات الشأن العام في البلد.

3/2.2. حالة الدستور بعد الحراك السياسي العام 2011:

1.3/2.2. الإعلانات الدستورية خلال عام 2011:

تأثرت مصر بموجة الحركات الاجتماعية والسياسية التي مست المنطقة العربية، حيث عرفت في 25 يناير من عام 2011 سلسلة من الأحداث التي ميزتها المسيرات والاعتصامات التي خرج فيها المصريون بالملايين مطالبين بالتغيير السياسي وتوقيف مسار التسلطية في البلاد.

1جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة للإستعلامات، المصدر السابق.

أفضت هذه الأحداث (ما يسمى بثورة 25 يناير 2011) إلى تنحي الرئيس حسني مبارك، ليتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون الدولة ويكلف لجنة للقيام ببعض التعديلات الدستورية، وكان الإعلان الدستوري الصادر في 13 فبراير 2011 أول إعلان صدر تحت إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، أي بعد يومين من تنحي الرئيس حسني مبارك.

ضم الإعلان الدستوري 13 فبراير 2011 تسعة مواد، ومن أبرز ما تضمنته ما يلي[1]:

- تعطيل العمل بأحكام الدستور
- يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر أو انتهاء انتخابات مجلسي الشعب والشورى ورئيس الجمهورية.
- حل مجلسي الشعب والشورى
- يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إصدار مراسيم بقوانين خلال الفترة الانتقالية
- إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى، والانتخابات الرئاسية.

أما الإعلان الدستوري الثاني لهذه المرحلة فكان في **30 مارس 2011** بعد الاستفتاء الشعبي الذي تم في 19 مارس 2011. وتشكلت الجمعية التأسيسية للدستور بموجب الإعلان الدستوري، الذي صدر بعد الاستفاء حيث تعطل على أساسه العمل بدستور 1971 بسقوط نظام حسني مبارك. ونص هذا الإعلان الدستوري على أن "يقوم أعضاء مجلس الشعب والشورى المنتخبين بانتخاب أعضاء جمعية تأسيسية من مائة عضو لكتابة دستور جديد في غضون ستة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض مشروع الدستور خلال الخمسة عشرة يوما من إعداده على الشعب للاستفتاء[2]".

1 جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة للإستعلامات، المصدر السابق.
2 المصدر نفسه.

وقد حمل هذا الإعلان مجموعة من التعديلات على بعض مواد دستور عام 1971، وتمثلت "أهم ملامح هذه التعديلات تسهيل شروط الترشح لرئاسة الجمهورية وتأكيد الإشراف القضائي الكامل على انتخابات البرلمان والرئاسة. كما تضمن أيضا وصفا لخريطة الطريق لانتقال السلطة لحكومة مدنية منتخبة، تتلخص في إجراء انتخابات برلمانية تتبعها انتخابات رئاسية، وبالتوازي يقوم البرلمان باختيار لجنة تأسيسية من مائة عضو تقوم بكتابة دستور جديد لمصر[1]".

ضم هذا الإعلان الدستوري إحدى عشر مادة، وهي التي عرضت على الاستفتاء الشعبي، بالإضافة إلى ضمه لمواد أخرى تعرف من خلالها "شكل الدولة المصرية وأشارت إلى الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى تعديل بعض صلاحيات المجلس العسكري وتقليص بعض صلاحيات رئيس الجمهورية والبرلمان المنتخب مثل عدم قدرة رئيس الجمهورية على حل البرلمان أو عدم قدرة البرلمان على سحب الثقة من الحكومة[2]".

أدخل المجلس العسكري على هذا الإعلان الأخير تعديلين؛ كان أولهما في 25 سبتمبر 2011 بعد ما أبدت العديد من القوى السياسية والحزبية رفضها للنظام الانتخابي الفردي، حيث طالما نات بضرورة العدول عنه واعتماد نظام القائمة. وبعد سلسلة من اللقاءات بين المجلس العسكري ومجموعة من تلك الأحزاب تم التوصل إلى تعديل يمس نسبة الانتخاب بواسطة النظام الفردي ونظام القوائم في الانتخابات التشريعية (مجلسي الشعب والشورى)؛ حيث تضمن هذا التعديل الإبقاء على نظام انتخابي مختلط يجمع بين النظام الفردي ونظام القائمة في الانتخابات التشريعية على أن

---

1 "إعلان 30 مارس 2011". على الموقع:
https://m.marefa.org/2011_الإعلان_الدستوري_في_مصر
- تاريخ الإطلاع: 2015/09/18، بتوقيت: 22:20.
- بخصوص مضمون الإعلان الدستوري 30 مارس 2011 ينظر:
- **الجريدة الرسمية**، العدد 12 مكرر(ب)، الصادرة في 30 مارس سنة 2011.

2"إعلان 30 مارس 2011". على الموقع:
https://m.marefa.org/2011_الإعلان_الدستوري_في_مصر
- تاريخ الإطلاع: 2015/09/18، بتوقيت: 22:20.
- للإطلاع على مزيد مضامين التعديلات ينظر:

الجريدة الرسمية، العدد 12 مكرر(ب)، الصادرة في 30 مارس سنة 2011.

تكون نسبة الثلثين من المقاعد منتخبة بواسطة نظام القوائم المغلقة، ويكون الثلث المتبقي من المقاعد منتخبا بواسطة النظام الفردي.

أما المرة الثانية التي تم فيها تعديل ذات الإعلان الدستوري فكانت في 19 نوفمبر 2011 والذي قضى بتمكين المصريين المقيمين في الخارج من المشاركة في الانتخابات بإشراف السفراء والقناصل بدلا من القضاة. وهذا نظرا لضيق الفترة الزمنية قبيل إجراء الانتخابات والتي لم تكن كافية كي يتم إرسال القضاة إلى كل دول العالم التي تعرف تواجد الجالية المصرية[1].

2.3/2.2. دستور عام 2012:

نص الإعلان الدستوري لعام 2011 على أن الجمعية التأسيسية هي الهيئة المنوط بها إعداد دستور جديد. وقد نصت التعديلات الدستورية التي تمت في مارس 2011 على أن يقوم البرلمان المنتخب باختيار أعضاء هذه الجمعية لوضع الدستور الجديد، كما نصت على أن يبدأ العمل على صياغة دستور جديد لمصر، بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية والرئاسية الأولى في مصر بعد "الثورة"".

وقام حوار وجدل عميقين استمرا مدة ستة أشهر حول مشروع دستور مصر الجديد لعام 2012 بعد انتخابات الرئاسة المصرية في 2012. وتباينت ردود فعل الشارع المصري بين مؤيد ومعارض للمسودة النهائية لمشروع الدستور الجديد، الذي أقرته الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور، حيث انتقدتها قوى المعارضة، ومن ثم أُستفتي الشعب المصري في استفتاء عام تم على مرحلتين في يومي 15 و22 ديسمبر 2012، ليتم إقرار دستور عام 2012 في 25 ديسمبر 2012 بعد أن حاز على موافقة 64% واعتراض 36% من المشاركين في الإقتراع (بلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء حول الدستور 32.9%).

3.3/2.2. دستور عام 2014:

1إعلان 30 مارس 2011"، المرجع السابق.

بعد نحو ستة أشهر من إقرار دستور عام 2012 اندلعت في مصر أحداث ميّزتها احتجاجات ومظاهرات واعتصامات تطورت في كثير من الأحيان إلى مواجهات وصدامات مباشرة بين قوات الأمن والمتظاهرين من جهة، وبين المتظاهرين فيما بينهم من جهة أخرى الذين انقسموا إلى معارض لحكم الرئيس محمد مرسي ومؤيد له.

عُطّل العمل بدستور 2012 إثر هذه الأحداث التي سقط فيها عديد القتلى، وسميت تلك الأحداث من طرف البعض ممن كانوا يعارضون حكم الرئيس مرسي والإخوان المسلمين "بثورة 30 يونيو".

تمت عملية التعديل الدستوري هذه المرة على مرحلتين؛ حيث تم في الأولى تعيين لجنة ضمّت عشرة أعضاء من الخبراء القانونيين تولت إعداد مسودة تعديل دستور عام 2012، وأنهت هذه اللجنة عملها في 20 أغسطس 2013. أما في المرحلة الثانية فقد عينت لجنة ضمت خمسين عضوا برئاسة عمرو موسى، حيث قدمت هذه اللجنة مسودة التعديل الدستوري مستحدثة عدة أمور منها منع إنشاء الأحزاب السياسية على أساس ديني. وقد عرض الرئيس المؤقت وقتها عدلي منصور تلك المسودة على الاستفتاء الشعبي الذي أجري في 14 و15 يناير 2014 وأعلنت اللجنة المنظمة للاستفتاء عن نسبة مشاركة بلغت 38.6%، منها نسبة 98.1% عبروا عن موافقتهم على لتعديل الدستوري[1].

3/2.2. الدمقرطة والدساتير في الجزائر ومصر

جاء كل من دستوري 2012 و2014 في ظروف استثنائية عرفتها الحياة السياسية في مصر. ظروف ميزها خروج أعداد كبيرة من الشعب المصري إلى الشارع مطالبة بالتغيير في النظام السياسي الذي دام لثلاثة عقود من الزمن.

1 جمهورية مصر العربية، الهيأة العامة للاستعلامات. المصدر السابق.

كان دستور عام 2012 تتويجا لمحاولة احلال نظام جديد بقيادة الإخوان المسلمين على إثر إزاحة الرئيس حسني مبارك من على سدة الحكم. خاصة وأن وصول خليفته كانت بالطريق الديمقراطي، وهذا لا خلاف فيه، رغم معارضة قوى عديدة في مصر للإخوان. فالرئيس محمد مرسي انتخب وفق عملية انتخاية عامة أقل ما يقال عنها أنها لم تتعرض نتائجها ولا مراحلها إلى انتقادات واعتراضات دستورية وقانونية ولا حتى سياسية قوية. بل تصنف تلك الانتخابات على أنها أول انتخابات عامة تتم وفق الطرق والأساليب الديمقراطية المتعارف عليها. وينتج بالتالي أن المؤسسات المنبثقة عن تلك العملية ستتميز بنفس النعوت والمواصفات.

أما المرحلة التي جاءت بعد ذلك عقب عزل الرئيس المنتخب محمد مرسي فقد عرفت جدلا واسعا في صفوف القوى والنخب السياسية في مصر وحتى خارجها. ليتراجع النظام السياسي في مصر عن طريق التغيير ويعود إلى أسلوب الانقلاب الذي أطاح برئيس منتخب ديمقراطيا.

أما من حيث صياغة التعديلات الدستورية، فقد شاعت في مصر العام 2013 إلى 2014 "وجهتا نظر أيديولوجيتان بشأن دستور عام 2012، ومشروع دستور عام 2014. وتقضي الأولى ـ جماعة الإخوان المسلمين وحلفاؤها المناهضون للانقلاب العسكري ـ بأن لجنة الخمسين المُعيّنة، والتي كُلّفت بتعديل الدستور، لم تكن سوى لعبة بيد المؤسسة العسكرية المصرية ورئيسها عبد الفتاح السيسي. بينما تصر وجهة النظر الأخرى ـ المؤيدة للانقلاب العسكري ـ بأن مشروع الدستور المصريّ (لعام 2014) أنقذ مصر من وثيقة إخوانية كانت ستؤدي إلى كارثة في البلاد. إن كلا الطرحين غير صحيح؛ فدستور عام 2012 لم يكن إخوانيا، وإن كان يحمل بعض الإشارات الدالة على ذلك، كما أن مشروع الدستور الجديد لم يكن مجرد إملاء من السلطات العسكرية

على كاتبيه، بل عكَس أيضا مزاج "النخبة المدنيّة العلمانية التقليدية" ورغباتها، كما تصف نفسها[1]".

يمكن فهم النزعة السياسية الكامنة في النصوص الدستورية في كل من دستوري 2012 و2014 من خلال "مراجعة النقاشات والحوارات التي شهدتها الجمعية التأسيسية لكتابة دستور عام 2012، والتي حاولت من خلالها القوى الإسلامية وعلة رأسها جماعة الإخوان المسلمين إجراء تسويات إرضاء لجزء كبير من نخبة مؤسسات الدولة العميقة وكسب تأييدها، بالإضافة إلى تحصينها إلى حد ما من هيمنة مكتب الرئاسة، وهو الأمر الذي استمر في مشروع الدستور الجديد ليشمل جميع نخب الدولة العميقة بما فيها الشرطة والقضاء[2]".

أثار دستور عام 2012 جدلا واسعا في النقاشات السياسية والإعلامية في مصر، ورغم كل ما قيل بهذا الشأن، إلا أن هناك عدة شواهد مصرية تشير إلى أن الجمعية التأسيسية كانت لها إيجابيات عدة غابت عن نظيراتها في المراحل السابقة. ومن أبرز تلك الايجابيات أنها كانت جمعية تأسيسية منتخبة ولم تكن معينة مثلما كانت اللجنة التي أعدت دستور عام 2014. كما شهدت تلك الجمعية التأسيسية المنتخبة خلال المنتصف الأول من اجتماعاتها "حوارات جدية ودستورية بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية، تناولت مختلف القضايا الحساسة مثل ميزانية المؤسسة العسكرية، والقضاء العسكري، وبنية النظام الحاكم، والمحكمة الدستورية، والنيابة العامة، بالإضافة إلى الموقف من رموز النظام القديم وغير ذلك[3]".

تعطلت تلك الحوارات الداخلية بفعل أزمة الإعلان الدستوري التي برزت في نوفمبر 2012 وسببت شرخا في المشهد السياسي المصري الأمر الذي دفع الجمعية

1وحدة الدراسات السياسية، دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور 2012 ومشروع دستور 2014، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Egypt_A_Comparison_between_the_2012and_2014_Constitutions.aspx
تاريخالإطلاع: مارس 2015، بتوقيت: 11:00.

2المرجع نفسه.

3 وحدة الدراسات السياسية، دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور 2012 ومشروع دستور 2014، المرجع السابق.

التأسيسية إلى التعجيل بكتابة الدستور بعدما انتقل الاستقطاب السياسي إلى داخل الجمعية التأسيسية[1]. لولا تلك الخلافات وحالة الاستقطاب السيّاسي لكانت تلك التجربة مثالية وفريدة من نوعها في التجربة الدستورية العربية.

تثبت هذه الخلافات والتناقضات مرة أخرى الخلل الكامن في التوصل إلى توافق سياسي بين قوى متعارضة، حتى وإن كان من المسلم به أن بلوغ هذا التوافق حد الإجماع والتطابق يكاد يكون مستحيلا؛ لكن على الأقل يكون هناك قبول لرأي الآخر والسعي إلى العمل على كسب تأييد الأغلبية من خلال الطرق الديمقراطية والمشروعة. إنها حالة تلخص بالفعل "معضلة إنشاء وثيقة تعاقد اجتماعي تؤسس مجتمع ما بعد الثورة، في ظل تسيُّد جوّ من الاستقطاب السياسي الحاد واحتدام صراع الفصائل الثورية من أجل حيازة نصيب لها من السلطة، الأمر الذي أعاق إمكان إيجاد بيئة توافُقٍ مواتية داخل القوى التي دعمت ثورة 25 يناير، ومن شأنها أن تكفل إنجاز تعاقد يوجه بنيانها السياسي والاجتماعي الوليد نحو وجهة ديمقراطية[2]".

إن استحالة تجاوز وحل هذه المعضلة إنما مرده الفكر الإقصائي وغياب أي استعداد لإمكانية التنازلات المتبادلة من أجل التعايش بين مختلف القوى المتعارضة المجسدة أساسا في القوى الدينية والقوى العلمانية. هو ذاك من بين السباب التي دفعت "لانقلاب جهاز الدولة، ممثلا بالجيش، على الطرفين، وعلى العملية الديمقراطية برمتها. هذا الانقلاب الذي اتخذ شكل ثورة مضادة[3]".

قيدت هذه المعضلة الدستورية المسار الديمقراطي في كثير من البلدان العربية، وفي مصر تحديدا كان لهذه المعضلة وجهين: "وجه المراوحة ضمن السقوف المنخفضة، ووجه الاستقطاب السياسي الحادّ. ودستور 2012، إذا ما قورن بدستور 1971 السلطوي بامتياز هو دستور ديمقراطي، ولكنه لم يبلغ مستوى التطلعات منه،

1 وحدة الدراسات السياسية، دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور 2012 ومشروع دستور 2014، المرجع السابق.
2 ثناء فؤاد عبد الله (وآخرون)، **جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر بين 25 يناير و30 يونيو**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، نوفمبر 2014، ص.13.
3 المكان نفسه.

ولم يدانِ التطور الدولي في مجال وضع الدساتير الضامنة للحرية، والمؤسسة لدولة المواطنة والمساواة والديمقراطية[1]".

مثلت حالة الاستقطاب السياسي عاملا صعب من عملية اخراج دستور ديمقراطي وتوافقي. "وظلت حالة الاستقطاب قائمة مستعرة منذ لحظة البدء في مشاورات تأسيس لجنته وحتى إقراره، الأمر الذي أحال عملية وضع الدستور إلى ساحة اقتتال؛ بعضه سياسي وبعضه هوياتي، وبعضه انتخابي. ولم يتوافر في أي لحظة ما (يمكن) اعتباره توافقا وطنيا. وانعكست آثار هذا الجدال والاستقطاب على مواد الدستور، فحملت بحمولة استقطابية زائدة، وتشتت بين محاولة مغازلة الكتلة الإسلامية التي هيمنت على الجمعية الدستورية، وتهئة مخاوفها من الإقصاء السياسي مجددا، ومحاولة الحد من مخاوف القوى الليبرالية واليسارية وجماعات حقوق الإنسان والدول الغربية[2]".

تعتبر الدراسة التي قدمها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أنه و"على الرغم من أن أغلب مواد دستور عام 2012 كانت موضوع توافق وطني ـ كما دلت محاضر الجمعية التأسيسية المنشورة على موقع الدستور المصري ـ فإن النزعة السياسية كانت واضحة في بعض المواد التي جرت الإشارة إليها، والتي حاولت إرضاء أغلب مراكز قوى مؤثرة في المشهد السياسي؛ مثل بعض أجهزة الدولة العميقة، والقوى السلفية المتحالفة، بالإضافة إلى القوى السياسية المحسوبة على الثورة، محاولة تشكيل تحالف بين الدولة العميقة والقوى الإسلامية وبعض القوى المدنية. وعلى الرغم من إجراء استفتاء شعبيّ على الدستور وصلت نسبة الموافقة عليه إلى أكثر من 60% من المقترعين، فإن وهم هذا التحالف المرغوب فيه، والذي لم يتحقق مطلقا، انهار يوم 3 يوليو 2013[3]".

1 ثناء فؤاد عبد الله (وآخرون)، المرجع السابق، ص. 16.
2 المكان نفسه.
3 المكان نفسه.

أما في الجزائر، فقد ارتبطت مرحلة الدمقرطة بدستور 23 فبراية 1989 الذي تم إقراره في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد. حيث أسّس هذا الدستور لمرحلة جديدة في الجزائر للانتقال من نظام الأحادية إلى نظام التعددية والنظام الديمقراطي.

المبحث الثاني: محددات البيئة الخارجية المؤثرة في الدمقرطة والاستقرار السياسي في البلدين

تتأثر الدول ونظم الحكم بمتغيرات البيئة الخارجية التي تتشكل من المحيط الإقليمي القريب من الدولة، والدولي المشكل من فواعل حكومية رسمية وأخرى غير رسمية. هذه الأخيرة التي اصبح لها السبق في التأثير في السياسات الداخلية لبعض الدول، كما أنها أضحت لاعبا اساسيا في الاستقطاب الدولي الذي يشهده العالم في هذه المرحلة من تاريخ الأمم. اسهمت هذه الأدوار المتنامية للفواعل الدوليين في التاثير في علاقات وتوازنات العالم اقتصاديا، وعسكريا، وسياسيا، وتكنواوجيا. وعليه يبحث هذا الجزء من الدراسة في مدى تأثر الجزائر ومصر بالمؤثرات الخارجية الضافطة على دول بعينها تكريسا لهيمنة أطراف دولية، وتقويتها، في مقابل تكريس تبعية أطراف أخرى وزيادة إضعافها واستدامت بقائها في هامش تلك الدول.

المطلب الأول: تأثيرات الوضع الإقليمي العربي على الاستقرار السياسي منذ 2003

تعرف المنطقة العربية منذ عقود عدة تغيرات جيوسياسية ألقت بتأثيراتها على الوضع الداخلي لمختلف الدول في المنطقة العربية، ولعل أبرز مرحلة يمكن التركيز عليها ضمن هذه التغيرات تلك التي برزت منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، لما كان لنواتجها من تداعيات على الوضع العربي الداخلي والإقليمي.

ويشير تاريخ المنطقة إلى وجود مجموعة من الصفات التي أصبحت لصيقة بها جراء حالة عدم الاستقرار التي دامت لعقود مديدة، ولعل من أهم المؤشرات التي تدل على هذه الحالة من عدم الاستقرار في المنطقة تكرار الصراعات الداخلية بين مختلف

المكونات المتنوعة على أسس اجتماعية وسياسية وإثنية وأخرى ترتبط بالولاءات الإقليمية أو الدولية إيديولوجيا ومذهبيا. بالإضافة إلى ظاهرة العنف السياسي كمؤشر هام لعدم الاستقرار الداخلي، بالإضافة إلى الانقلابات العسكرية، والحروب الداخلية والبينية.

2. تفاعلات النظام الإقليمي العربي ومكانة الجزائر ومصر فيها: ظلت المنطقة العربية وعلى مر مئات السنين محل تجاذبات واستقطابات متعددة بفعل التفاعلات التي تميزه والتكوينات التي تشكله، هذا من جهة، ومن جهة أخرى بفعل النزاعات والحروب التي شهدتها المنطقة عبر تاريخها الممتد إلى ما قبل الإسلام الذي أسهم خلال عهده الأول في إحلال الإستقرار في المنطقة والقضاء على الحروب الشعواء التي كانت لا تكاد تخمد نيران بعضها حتى تندلع أخرى ولأتفه الأسباب وأغربها أحيانا كثيرة.

ولكن بمجرد انقطاع الوحي ووفاة النبي محمد ﷺ حتى ظهرت على الساحة العربية صراعات أخرى قامت على أسس مذهبية وتنازعات سياسية سلطوية، أسهمت بشكل بارز في بداية تفكك أواصر الوحدة التي حققتها دولة الإسلام التي أسس لها النبي محمد عليه الصلاة والسلام واستكمل بنيانها في عهد الخلفاء الراشدين من بعده بانتشار الإسلام في مختلف ربوع العالم. ثم ينهار نظام الخلافة بسقوط آخر معاقله سنة 1929 بتفكك الدولة العثمانية، مما عرض المنطقة العربية إلى موجة الاحتلال الأجنبي من طرف دول أوروبية دعمت امتدادها وأعادت إحياء حلم روما في توسيع إمبراطوريتها التي قضى عليها المسلمون بالفتوحات المبهرة، وتعيد بذلك أيضا بعث الحروب الصليبية التي كسرت جيوش المسلمين شوكتها على يد الفاتحين من أمثال صلاح الدين الأيوبي ومحمد الفاتح وغيرهما.

وقد تناول "هنري كيسنجر" مرحلة تفكك الدولة العثمانية؛ حيث ركز على الإشارة إلى أن الأقطار التي عرفت حالة الدولة محدودة عربيا في مصر فقط، وهذا في المجال الإقليمي العربي، أما في مجال أوسع لما يسمى الشرق الأوسط فإن الاستثناء يتمثل في إيران التي عرفت مفهوم الدولة. ويضيف كيسنجر أن البلدان التي حققت

استقلالها لم يكن مفهوم الدولة جزءا من قاموسها السياسي، بل هي دول أنتجتها القوى "المحتلة" متمثلة في بريطانيا وفرنسا، ويذكر "كيسنجر" أن الطريقة التي نشأت بها هذه الدول الجديدة "جعلتها في حاجة مستمرة إلى "الوصاية"، مضيفا أن هذه الدول ضمت بداخلها جماعات إثنية ودينية ومذهبية متعددة كان لبعضها تاريخ من الصراع مع البعض الآخر، وأتاح ذلك المجال للدول المنتدبة بتوظيف التوترات بين هذه الجماعات لصالحها وهو ما وضع الأساس لما نشب فيما بعد من حروب وحروب أهلية[1]".

ورغم نسبية التحليل الذي قدمه "كيسنجر"، إلا أنه يتضمن تفسيرا واقعيا لما تعرفه الدولة في الأقطار العربية من خضوع وتبعية لوصاية تفرضها أغلب القوى الكبرى اليوم التي كانت بالأمس تتصدر قوى الاحتلال التي ظلت تتوسع في مختلف أنحاء العالم، ومنها على الخصوص ما شهدته البلدان العربية خلال المرحلة الممتدة من المنتصف الثاني من القرن العشرين إلى غاية ستينياته. ويتجلى ذلك مثلا بالنسبة للجزائر في أنها ظلت إلى غاية اليوم ـ وبعد قرابة الستين سنة من الاستقلال ـ تابعة لفرنسا التي احتلتها لمدة مائة وثلاثين سنة، وتمس هذه التبعية أهم المجالات الحيوية للدولة، ومنها على وجه التحديد الاقتصاد والثقافة وحتى التشريعات والقوانين. ناهيك عن أن هذه التبعية أصبحت تصل في بعض الأحيان إلى درجة الوصاية التي أصبحت تفرضها الدوائر الفرنسية الرسمية على بعض القرارات والسياسات المتخذة داخليا والتي تهم الشأن العام الداخلي الجزائري.

وفي الجانب الاقتصادي وفي شقه الاستثماري والتجاري لازالت الجزائر تخضع للإرادة الفرنسية التي تريد لهذا البلد القارة في امكانياته وقدراته وثرواته المادية والبشرية أن يبقى مجرد سوق استهلاكية لما تسوقه فرنسا من منتجات وسلع حتى ولو كانت في أحيان كثيرة لا تتوفر فيها السمات والخصائص نفسها المجودة في نفس المنتجات والسلع التي تسوق في فرنسا أو تلك التي تسوقها في دول أخرى أوروبية أو غير أوروبية. ناهيك عن وجود احتكار فرنسي محض للسوق الجزائري وكما تشتهيه الشركات الفرنسية أكثر منه استجابة لما يطلبه السوق في الجزائر وفي مفارقة عجيبة

1 معتز سلامة (وآخرون)، " التماس المباشر: العلاقة بين "الإقليمي" و"العالمي" أصل الأزمة الراهنة للنظام العربي" (ضمن محور: النظام العربي والإقليمي) في: **التقرير الإستراتيجي العربي 2014/2013**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2015، ص. 106.

لا ينتبه لها إلا معتوه البصيرة أو تائه اللب؛ حيث أن الجزائر تبلغ مساحتها ما يقارب الخمس مرات مساحة فرنسا، وفيها ما يقدر إلا أن الجزائر لا زالت تعتمد على القمح الفرنسي وغيره من المنتوجات الغذائية الأخرى، كيف ذلك والجزائر إبان الاحتلال الفرنسي كانت مزارعها وحقولها تُدرّ بشتى أنواع المحاصيل الزراعية والفلاحية التي كانت تغذي فرنسا وأحوازها؟ كيف لنا أن نشوه التاريخ بكون أصل الأزمة التي انتهت باحتلال الجزائر من طرف فرنسا سنة 1830 كان أصلها اقتصادي؟ أزمة الديون التي كانت للجزائر على فرنسا هي التي أحرجتنظام الحكم آنذاك في فرنسا. واستمرت فرنسا في حقدها الدفين مذاك على الجزائر واقتصادها وثرواتها.

إن من أبرز الأسباب المباشرة أحيانا وغير المباشرة أحيانا أخرى الكامنة وراء الانحطاط والتخلف القابع في مختلف القطاعات في الجزائر الذي استمر مع مر الأجيال إنما مرده فرنسا وسياساتها تجاه الجزائر التي هدفها أن يظل هذا البلد متخلفا وضعيفا، تابعا وخاضعا، تُوأد فيه المبادرات، وتُستباح فيه الثروات، وتُهجّر منه الطاقات، وكأنها استراتيجية موجهة نحو إفراغ البلد من كل إيجابياته وإصباغ التخلف والضعف والفشل على مؤسساته وشعبه وكأنه القدر المحتوم الذي على الجميع التسليم به،الأمرالذي أنتج ظواهر كلها سوء وسلبية مثل الهجرة الشرعية وغير الشرعية(الحرقة) ووجود حالة نفسية سيئة لدى الجزائريين ولّدت لديهم شعورا جد سلبي يميزه الإحباط والامتعاض من كل ما هو جزائري.

أما وجه النقد الذي يوجه لتحليل "كيسنجر" هو خطأه في اعتبار أن مفهوم الدولة لم يشكل جزء من القاموس السياسي للبلدان العربية التي كانت محتلة. ذلك أن الشواهد الوثائقية ـ مثلا ـ لثورة التحرير الجزائرية تشير بوضوح أنها كانت واعية بمفهوم الدولة، بل كانت الدولة وإعادة بعثها من أولوليات اندلاع الثورة المسلحة في الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي، وهذا جلي في بيان الفاتح نوفمبر 1954. ومن دلائل استمرار هذا الوعي ببناء الدولة أثناء الثورة هو تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة في عام 1958، إضافة إلى إتقان الثورة الجزائرية للهندسة الدبلوماسية؛ من خلال تمكنها من إقناع عديد المحافل الدولية بعدالة القضية الجزائرية؛ حتى أنها دفعت الوفد الفرنسي إلى

الانسحاب من الجمعية العامة للأمم المتحدة ناهيك عن حنكة وكفاءة وفد جبهة التحرير الوطني الذي فاوض الوفد الفرنسي في اتفاقيات "إيفيان".

ولا يختلف الوضع في الجزائر عن ما تعرفه مصر، والتي تعرضت هي الأخرى إلى ضرب من الاحتلال ولو كان على سبيل الانتداب من طرف بريطانيا، إلا أن مصر هي الأخرى لازالت تعاني التبعية الاقتصادية. فمصر رهينة اقتصاد الريع، وترتبط سيادتها الاقتصادية بالإعانات التي تتلقاها من أطراف دولية على رأسها المساعدات الأمريكية؛ حيث تبلغ نسبة المعونات الأمريكية لمصر أعلى نسبة مما تحصل عليه من معونات دولية وقد بلغت 57 في المئة من إجمالي المعونات الدولية. ففي عام 2011 بلغت قيمة المعونة الأمريكية في المجال الاقتصادي 250 مليون دولار، بمجمو 30.820.8 مليون دولار خلال 13 عاما الممتدة ما بين 1998 و2011. أما في المجال العسكري فبلغت تلك المعونة قيمة 1.300.0 مليون دولار عام 2011، وبمجموع 39.211.8 مليون دولار خلال فترة 13 عاما (1998- 2011).

تترابط أجزاء النظام الإقليمي العربي بمجموعة من المقومات، حيث "يعكس مفهوم النظام الإقليمي العربي لغويا وجود ثلاثة أبعاد، حيث إنه أولا عبارة عن نظام له مدخلات ومخرجات، وأنه ثانيا يرتبط بمنطقة جغرافية تمتد من الخليج إلى المحيط، وأنه ثالثا يجسد العروبة بأبعادها الإيديولوجية والاجتماعية والثقافية[1]".

يبدو أن النظام الإقليمي العربي يتسم بالتجانس بين دوله، إلا أنه تجانس غير مطلق، حيث ينقسم هذا النظام إلى نظم فرعية تبدو في عمومها أكثر تجانسا بالنظر إلى مجموعة من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ فمن الناحية السياسية تصنف النظم العربية إلى ثنائيات، حيث توجد نظم ملكية تقابلها أخرى جمهورية في ثنائية أولى، وفي ثنائية ثانية توصف نظم عربية أخرى بالديقمراطية تقابلها نظم غير ديمقراطية، وفي ثنائية ثالثة توجد نظم عربية ثورية تقابلها نظم محافظة أو معتدلة. ويعد هذا التصنيف غير ثابت أو مستقر دائما، كما أنه تصنيف لا ينفي حركة التغيير التي شهدتها وتشهدها الدول العربية، فالبعض منها تحوّل من نوع

1مصطفى عبد الله خشيم، "التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها النظام الإقليمي العربي في إطار عملية برشلونة"، **المستقبل العربي**، العدد 275، 2002/1، ص.81.

إلى آخر كتحول دول من النظام الملكي إلى الجمهوري، أو تحوّل أخرى من الثورية إلى المحافظة[1].

مواصلة للسياق نفسه، يتحدث كيسنجر عن طبيعة الأنظمة والحكومات التي سادت المنطقة والتي وصفها بالأوتوقراطية وغير الديمقراطية، وهي السمات التي حالت دون نمو ثقافة تعددية أو بتبلور مؤسسات المجتمع المدني سواء في الدول التقليدية المحافظة أو تلك التي شهدت ثورات وانقلابات وتجارب تحديثية طموحة. وقد "رافق ذلك ظهور تيارين سياسيين يدعوان لتجاوز نظام الدولة الوطنية، وهما: التيار العربي الذي دعا إلى إقامة وحدة عربية على أساس هوية اللغة والثقافة، والتيار الإسلامي الذي دعا إلى التوحد على أساس الهوية الدينية. وهكذا فإلى جانب إخفاق النخب في بناء مؤسسات لدولة حديثة ومجتمع متطور، فإن الدعوة العربية والإسلامية عمقت من أزمة الدولة العربية ومثلت تهديدا لشرعيتها الهشة[2]".

ومن المآخذ التي تشوب تحليل "كيسنجر" السابق هو كونه يقدم وصفا وشرحا واقعيا للحالة التي تميز أغلب الدول العربية، وما يتنازع أنظمتها من تيارات سياسية وإيديولوجية، ورغم أن ذلك يعد حقيقة وواقعا مثبتا، لكنه تحليل يُغفل في تفسيره كل الأسباب الكامنة وراء الإخفاق العربي في البناء المؤسساتي للدولة الحديثة والمجتمع المتطور؛ بحيث أرجع "كيسنجر" ذلك إلى ما أسماه "الدعوة العربية والإسلامية" كونها السبب الواحد والوحيد الكامن وراء أزمة الدولة العربية، وبالتالي فهو بذلك ينظر إلى تلك الأسباب من زاوية واحدة وضيقة، كما أنها ليست بالضرورة صحيحة في كل أطوارها، وقد تغافل الأكاديمي والسياسي الأمريكي في تحليله هذا تلك الأسباب غير الذاتية والتي ترتبط بالعوامل الخارجية والإقليمية المحيطة بالمنطقة العربية وما تتضمنه من مؤثرات كرست استدامة أزمة الدولة العربية، والتي تتجلى أساسا في العوامل المرتبطة بالأطر الإقليمية المتأثرة بالسياسات والاستراتيجيات التي تقودها القوى الأجنبية والتي يمكن استعراضها على النحو التالي:

- ظاهرة الاحتلال الموغلة في التاريخ والمتجددة في الوقت الراهن

1مصطفى عبد الله خشيم، المرجع السابق، ص.82.
2 معتز سلامة (وآخرون)، المرجع السابق، ص.106.

- الطموحات المستمرة للهيمنة الغربية على المقدرات والثروات في المنطقة
- الحماية اللامشروطة للقوى الغربية لدولة الكيان الصهيوني وعلى حساب مصالح الدول والشعوب العربية
- تحول المنطقة العربية إلى حلبة للصراعات الدولية والإقليمية والمتعددة المحاور والأقطاب؛ روسيا- الولايات المتحدة الأمريكية، الصين – الولايات المتحدة، الولايات المتحدة- إيران، الدول الأوروبية(بريطانيا، فرنسا، إيطاليا..)- الولايات المتحدة – تركيا...إلخ

ورغم وجود هذه الاختلافات التي تشير إلى عدم التجانس المطلق في النظام الإقليمي العربي، إلا أنه ظل "...يحافظ على نسق معين من القوة تجاه العالم الخارجي استنادا إلى القومية العربية ووحدة المصالح والمصير المشترك[1]".

إن مسار وطابع التطورات والتفاعلات السابق ذكرها لم تنته في الإقليم العربي، وهذا إلى غاية المرحلة المعاصرة، مع وجود اختلاف فقط فيما يتعلق بالأساليب والوسائل المستخدمة في إدارة تلك الصراعات وتوجيهها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي من طرف القوى الإقليمية والدولية المؤثرة. "ولقد سيطرت هذه التفاعلات بدرجة كبيرة على تفاعلات النظام العربي الداخلية، أي بين الدول العربية فيما بينها، كما سيطرت على تفاعلات النظام العربي الإقليمية والدولية، لكنها شهدت تغيرات وتحولات مهمة ابتداء من أواخر عقد السبعينيات بعد غياب القيادة الناصرية أولا ومجئ قيادة أكثر ميلا للتقارب مع الولايات المتحدة وكل من إيران ودولة الكيان الصهيوني، وهو الميل الذي تحول إلى واقع رسمي بتوقيع مصر على معاهدة السلام مع هذا الكيان عام 1979، وتوجه النظام العربي ابتداء من عام 1982(مبادرة فاس الثانية للسلام عام 1982) نحو الأخذ بخيار السلام كخيار استراتيجي عربي، ثم جاءت الطفرة النفطية لتحدث اختلالا شديدا في توازن القوى داخل النظام العربي لم يكن لصالح مصر بقدر ما كان لصالح المملكة العربية السعودية، وفي ظل القيادة السعودية للنظام العربي حدثت تحولات مهمة في أولويات أجندة النظام العربي، عبرت عن نفسها

1مصطفى عبد الله خشيم، المرجع السابق، ص.82.

بالتحولات التي حدثت في هيكلة هذا النظام، وبروز قيادة ثلاثية: مصرية- سعودية- سورية، تولت قيادة النظام حتى أواخر عقد السبعينيات، لكن النظام العربي تعرض لهزات قوية أثرت على تماسكه وعلى أنماط تفاعلاته الداخلية وأنماط تفاعلاته الإقليمية والدولية والبذات بعد الغزو العراقي للكويت في 2 أغسطس 1990، وحرب الخيج الثانية في مارس 1991، ثم انعقاد مؤتمر مدريد للسلام (أكتوبر – نوفمبر 1991) الذي كان أحد أبرز نتائج وتداعيات تلك الحرب، ثم الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله عام 2003، فقد أصبح النظام العربي أكثر اختراقا أمريكيا، وأكثر استلابا في علاقاته مع القوى الفاعلة في نظام الشرق الأوسط، وأكثر انقساما وصراعا في تفاعلاته الداخلية، والآن يواجه النظام العربي تحديات هائلة بعد موجة الثورات العربية والبروز القوي لتيار الإسلام السياسي وخاصة تيار السلفية الجهادية التي أخذت تطرح مشروعا بديلا للنظام العربي هو مشروع "الخلافة الإسلامية" الذي يجسده مشروع الدولة الإسلامية "داعش" التي أعلنت الخلافة يوم 29 يونيو 2014 ونصبت زعيمها أبو بكر البغدادي خليفة للمسلمين[1]".

صاحب هذه التطورات مجموعة من السمات تتعلق بالنظام الإقليمي العربي الذي يتسم بالتغير في التحالفات البينية الداخلية والأجنبية، بالإضافة إلى مساعي الاختراق والتأثير من قبل قوى إقليمية وعالمية، إضافة إلى ميل بعض الأنظمة العربية إلى التحالف مع أطراف إقليمية غير عربية بغية مد النفوذ في المنطقة أو للحفاظ على بقائها واستمرار حكمها. وقد نتج عن كل ذلك أن أصبح النظام الإقليمي العربي ذو طابع انتقالي[2].

مقارنة مع نظم إقليمية أخرى في مناطق الجنوب كأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وإفريقيا "... التي تحركت في مسارات تضامنية محددة، فإن النظام العربي بات يراوح مكانه دون تغير جوهري في أنماط العلاقات بين دوله، والتي لم تؤد التجديدات

1 معتز سلامة (وآخرون)، المرجع السابق، ص. 114.
2المرجع نفسه، ص. 105.

المؤسسية فيه إلى تحول حقيقي[1]". ورغم وجود بعض المحاولات في اتجاه تظافر الجهود وتوحيد القوى على نحو إنشاء البرلمان العربي ومؤتمرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها إجراءات ظلت محدودة الأثر وضعيفة في أداء أدوار حاسمة في معالجة القضايا العربية.

إن التطورات التي سبق ذكرها قد أضفت على النظام الإقليمي العربي سمات الضعف والتخلف والأزمات المستدامة. كما أنها تطورات "تسببت في إرباك النظام العربي، والإخلال بالتوازنات على ساحة المنطقة، وإحداث شرخ في مجتمعاتها...[2]". وسيتم فيما يلي عرض وتحليل جملة من التطورات الإقليمية التي كان لها التأثير البارز في الوضع العربي الإقليمي والكيفية التي أثرت بها تلك التطورات على الحالة السياسية للأنظمة العربية ومنها على الخصوص في كل من الجزائر ومصر، وهذا بعد التطرق إلى مكانة ودور كل من الدولتين في تلك التفاعلات.

3. **التطورات المؤثرة على الأمن الإقليمي العربي:** والتي تجسدت من خلال الصراعات التي يعرفها الإقليم العربي سواء التقليدية منها كالصراع العربي الاسرائيلي الذي انحصر شيئا فشيئا منذ معاهدة "كامب ديفيد" وتم تضييق نطاقه بفعل توسع علاقات التطبيع مع إسرائيل الذي امتد مع بعض الدول العربية إلى مستويات التعاون العسكري والاستخباراتي، وقد حققت دولة الكيان الصهيوني بذلك جزءا من استراتيجيتها في إضعاف الارتباط القومي والشعور السياسي بالمسؤولية العربية عن الدفاع عن فلسطين وتحريرها من احتلاله، إذ أصبح ما كان يُدعى "الصراع العربي الاسرائيلي" مختزلا في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتلاشت رمزية "الدفاع عن بيت المقدس" باعتبارها من عوامل الدفع تجاه الذود عن فلسطين، الذي اختزل اليوم في قطاع "غزة" التي حوصرت فيها المقاومة وتم التضييق عليها في ظل عجز السلطة الفلسطينية عن توقيف امتداد وتوسع المستوطنات الصهيونية. وأصبح تركيز العدو

1معتز سلامة (وآخرون)، المرجع السابق، ص.105.
2 سعيد رفعت، "التطورات الاقليمية والدولية وتداعياتها على ديناميكية الوضع العربي"، **شؤون عربية**، العدد 162، صيف 2015، ص.5.

الصهيوني جل صراعاته في المنطقة مع حركة المقاومة الإسلامية "حماس" التي تم حصرها في قطاع غزة، ودفع المجتمع الدولي نحو تصنيفها على أنها حركة إرهابية، بهدف شرعنةسلوكاتها العدوانية والتوسعية في فلسطين من جهة، وتحقيق هدفها بضم القدس وجعلها عاصمة لدولة الكيان الصهيوني والبحث عن الاعتراف الدولي بذلك من جهة ثانية.

4. **سياسات القوى الكبرى لإعادة هيكلة الإقليم:** والتي تتجلى من خلال موجات التدخل العسكري المباشر في كثير من الدول العربية من طرف القوى الكبرى على نحو الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، والتدخل المتعدد الأقطاب في بعض الدول العربية التي أصبحت حلبة للصراع ومجالا للنفوذ الدوليين لمختلف القوى المتصارعة في المنطقة العربية، ولا أدل على ذلك من الوضع السائد في سوريا منذ سنة 2011، والتدخل العسكري في ليبيا الذي أدى إلى حالة من عدم الاستقرار الحاد المستمرة منذ سنة 2011، بالإضافة إلى الصراع الدائر على الأراضي اليمينية منذ سنة .....بين قوى التحالف العربي بقيادة السعودية والقوة غير العربية المؤثرة في الإقليم العربي بقيادة إيران ودعمها لجماعة الحوثي.

وقد حملت هذه التطورات مجموعة من المؤشرات التي تشير إلى خطورة الوضع في الإقليم العربي والتي من أبرزها ما يلي[1]:

- دخول النظام العربي في حالة من الاستعداد لتقبل إحلال نظام عربي آخر محله، وهو أمر يمكن أن يكون له بعض الصدى الإيجابي إذا كان الخيار الآخر هو خلق فراغ قيادي ومؤسساتي في الإقليم، إلا أن التطور الخطير في هذا الشأن هو أن الترتيبات الجدية التي تتخذ على المستويين الإقليمي والدولي تشير إلى اتجاه **إقامة نظام إقليمي غير عربي، لن يكون فيه العرب بالضرورة أكثر من موضوع جانبي، أو طرف هامشي.**
- نجاح إيران ـ في مباحثاتها مع الدول الغربية الست ـ في الربط بين ثلاث ملفات: القدرات النووية، العلاقات مع الغرب، والنفوذ الإقليمي. واستخدام هذا الربط

1سعيد رفعت، المرجع السابق، ص ص.6-7.

لمصلحتها في اتجاه مباشرة عملية تفاوضية قدمت فيها الملفين الأولين على أنهما "الجزرة" الموعودة للغرب، في وقت انطلقت فيه لتوسيع دورها، وترسيخ نقاط ارتكازها في المنطقة بهدف خلق أمر واقع يصعب تغييره لاحقا.

- أن تراجع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة هو أمر مرشح للاستمرار، وأن معادلة النفط والأمن وإسرائيل التي تستثير اهتمام الولايات المتحدة بها، يبدو فيها النفط هو الأكثر قابلية للتذليل والاحتواء، وخاصة في ضوء فك الارتباط الأمريكي الفعلي بمصادر الطاقة في المنطقة، وإن كان ذلك لا يلغي مصلحتها في متابعة الشأن الخليجي لضمان استقرار الأسعار، وحماية مصالح الحلفاء. وبالنسبة للمصالح الأمنية، فإن الرأي العام الأمريكي لا يهتم كثيرا بقرار أوباما الانسحاب من المنطقة أو استمرار الانخراط في مشاكلها، وإن كان اتجاههم الغالب أنه كلما قل الانخراط الأمريكي في المنطقة، انخفض بالضرورة درجة التوتر الأمني فيها. أما عن إسرائيل فإن الاعتقاد السائد لدى الدوائر الرسمية الأمريكية أن أمنها يتحقق في كل الأحوال بتماسك مجتمعها، واكتمال مقوماته، وتفوق آلتها العسكرية، فضلا عن استمرار ضمان واشنطون الحاسم لأمنها.
- أن هذه التطورات اتخذت ـ في مجموعها ـ شكل تغيرات في ميزان القوى الإقليمي بالمنطقة، وأهم دلائلها، هو انحسار الاتجاه القومي العربي كعقيدة جامعة لعرب الإقليم من جهة، وانتقال الثقل السياسي في المنطقة للدول الإقليمية غير العربية من جهة ثانية، واكتمال تأهيل اسرائيل لمهمات المشاركة في قيادة الإقليم وتحديد مساراته من جهة ثالثة. وتزامن ذلك مع اتجاه "تقزيم" القضية الفلسطينية وتجنيبها نهائيا في قوائم أولويات السياسات الخارجية للدول العربية.

المطلب الثاني: المشروطية السياسية ومسارات الدمقرطة والاستقرار في البلدين:

1. المشروطية والدمقرطة في الدول المنطقة العربية:

برزت مفهوم المشروطية بأكثر تجلياته على المنطقة العربية ودول العالم الثالث عموما في منتصف القرن الماضي في جيلها الأول الذي هندسته المؤسسات المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي (**IMF**)، والبنك العالمي (**WB**)، حيث كان التركيز خلال هذا الجيل الأول على برامج التكيف الهيكلي إضافة إلى الإصلاح الإداري وتوازن الميزانية، حيث حدّد تحرير السوق باعتباره الهدف الأول لهذا البرنامج. أما مع حلول تسعينيات القرن الماضي تمت صياغة محدّدات الجيل الثاني من المشروطية، حيث زاد المانحون من جعل المساعدة الإنمائية الرسمية **(ODA :Official Development Assistance)**مشروطة بالإصلاح الإداري والسياسي في البلدان المتلقية للمساعدات. وكان الهدف المعلن لهذا الجيل الثاني من المشروطية هو تعزيز الإصلاح الديمقراطي وحقوق الإنسان والمساءلة والشفافية في دول الجنوب. ويكن الفرق بين الجيلين في كون الأول كان يهدف في العلن إلى إصلاح السياسة الاقتصادية للبلد المستفيد، أما الجيل الثاني فأصبح هدف المشروطية في ظله هو الإصلاح السياسي الذي يشملالجوانب المرتبطة بالنظم وبالجوانب الموضوعية في آن واحد[1].

إن الدور الأساسي لنظام المعونة الدولية، الذي تحتل فيه مؤسسات بريتونوودز (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) مركز القلب، وعلى اعتبارها حلقة وسط تعكس تأثيرات النسق الدولي على نظم الحكم في الدول المتلقية للمعونة، وبعبارة أخرى، يلعب نظام المعونة الدولية دورا أشبه بالعدسة المحدبة convergingIens التي تقوم بتركيز وتجميع المؤثرات الصادرة من البيئة الدولية، وتوجيهها تجاه الدول المتلقية للمعونة. ويشير التشبيه بالعدسة المحدبة إلى عدة عناصر في العلاقات بين الداخل والخارج، ودور المؤسسات المالية في هذا الإطار، فمن ناحية، يشير إلى طبيعة العلاقة بين الأطراف هي علاقة متكافئة، حيث إن اتجاه التأثير أغلبه من الخارج إلى الداخل. ومن ناحية أخرى، يشير التشبيه إلى أن المؤسسات المالية الدولية، كقناة أو وسيط للعلاقة بين النظام الدولي والدول المتلقية للمعونة، ليست قناة محايدة، أو تلعب دور المرآة

1 OLAV Styokke, « Aid and PoliticalConditionality: Core Issues and State of the Art », in: OLAV STOKKE (editor), **Aid and PoliticalConditionality**, London: Frankass and EADI, 1995, pp.1- 2.

العاكسة فحسب، وإنما تتمتع بنفوذ وتأثير ذاتي قد يعظم من المعطيات الخاصة بالسياق الدولي، أو يمارس تأثيرا وسيطا على تداعياتها في سياقات محلية وإقليمية بعينها"[1].

تبرز الخلفيات الأنانية والاستغلالية للأطراف المانحة للمساعدات والمشكلة لمنظومة المعونة الدولية من خلال استغلالها للظروف المزرية التي تمرّ بها بعض الدول، خاصة الواقعة في دائرة العالم الثالث، التي تعاني من التخلف وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. لقدتم ربط الظروف المختلفة في البلدان المتلقية بمختلف أنواع المساعدات المقدمة من الأطراف المانحة، على مرّ فترة المساعدة، سواء كان ذلك الربط معلنا أو مستترا. واكن الغرض من بعضها متابعة للمصالح النظمية ومصالح القطاع الخاص في أبعادها الاقتصادية، والثقافية، والإيدجيولوجية، والاستراتيجية، والسياسية للبلدان المانحة. وقد أبدت بعض الدول اهتمامها بتلك المساعدات محققة الأهداف التي حّدتها لها الحجهة المانحة، بما في ذلك الأهداف التنموية المعلنة[2].

لقد ارتبطت دراسة تأثير النظام الاقتصادي العالمي في التحولات الديمقراطية بموجة التحول الديمقراطي التي واكبت انتهاء الحرب الباردة، واستمدت المقولات والافتراضات الأساسية من تلك التجارب التب لعب فيها العامل الخارجي، خاصة العمل الاقتصادي، دورا واضحا، وإن كان على هامش عمليات التحول[3]".

ومردّ ذلك الارتباط بموجات الدمقرطة إنما يعود إلى الظروف التي برزت فيها انتشار تلك الموجات خلال مطلع تسعينيات القرن الماضي، إثر ما رُبط بها من أحداث عالمية ميّزت مرحلة تفكك الاتحاد السوفياتي وبداية التوجه نحو عهد الأحادية القطبية والحسم "الأول" للحرب الباردة. "لقد كان التوجه نحو فرض المشروطية السياسية على مستوى منظومة المعونة الدولية هو انعكاس لتغيّرات نسقية عقب الحرب الباردة، من قبيل تراجع دور حسابات الجغرافيا السياسية، وإعلاء قيم الليبرالية الاقتصادية والسياسية. وقد ترجمت منظومة المعونة تلك التغيرات على مستوى سياستها، من خلال

1هناء عبيد، "ما بعد المشروطية: تأثير النظام الاقتصادي العالمي في مراحل التحوّل الديمقراطي"، **السياسة الدولية** [ملحق اتجاهات نظرية]، العدد 191، المجلد 48، يناير 2013، ص.17.

2 OLAV Styokke, Op.cit., p.1

3هناء عبيد، المرجع السابق، ص ص.17- 18.

برامج محددة اصطبغت بمفاهيم التنمية والحكم الرشيد الخاصة بالبنك وصندوق النقد الدوليين، ومشفوعة بآليات تنفيذية معينة، وعلاقات بالنخب، خاصة الاقتصادية، داخل الدول المتلقية للمعونة". "وفي هذا السياق، فقد شهد عقد التسعينات الصعود المتزامن للمشروطية السياسية التي طبقتها المؤسسات المالية الدولية، في ظل برامج الحكم الراشد، والاتجاه إلى تبني التعددية السياسية والحزبية في العديد من الدول النامية شديدة الاعتماد على المعونة، خاصة في إفريقيا، والتي كانت في جوهرها تربط بين المساعدات الاقتصادية، وتطبيق الدول لخطة إصلاح اقتصادي تمزج بين سياسات التحرير الاقتصادي، والحدّ الأدنى من قواعد الحكم الديمقراطي، خاصة في بعده الإجرائي، المتمثل في السماح بالتعددية الحزبية، وإجراء انتخابات تعددية حرة. ومن ثم، تعد منظومة المعونة الدولية، والتي تصاعدت في إطارها قيمة الديمقراطية والآليات الإجرائية التي طورت في هذا الصدد ـ بدءا من الأجيال المختلفة من المشروطية الاقتصادية والسياسية، وصولا إلى نظام ما بعد المشروطية ـ هي التجسيد الرئيسي لتفاعلات النظام الاقتصادي العالمي مع عمليات التحول الديمقراطي في الدول النامية[1]".

لقد ظلت المساعدة التي يُدّعى أنها "إنمائية" أداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للحكومات المانحة. ورغم كون تلك المساعدات متعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية مع التركيز ـ في صياغاتها الانشائية ـ على شعارات التخفيف من حدّة الفقر والتنمية المستدامة في بلدان العالم الثالث، إلاّ أن تجسيد تلك الشعارات ظل حبيس أهدافة الحكومات المانحة الأقل إيثارا والتي ارتبطت أكثر باهتمامها وحرصها على المزيد من مصالحها الأنانية. وقد طغت الأهداف الأمنية على وجه الخصوص بالنسبة للمساعدات المقدمة من القوى "المهيمنة"في العالم[2].وبرغم التراجع النسبي في الاهتمام بتأثيرات العامل الخارجي عموما، "بما في ذلك بعده الاقتصادي، في عمليات التحول الديمقراطي مع بداية الألفية الجديدة، بينما تجدد

1هناء عبيد، المرجع السابق، ص.18.

2 OLAV Styokke, Op.cit., p.1

الاهتمام بدراسته وبحث محدداته، واشكال واتجاهات تأثيره في ضوء التحولات السياسية التي يشهدها العالم العربي بعد الثورات[1]".

أتاحت البيئة الدولية التي أعقبت الحرب الباردة نهاية تسعينيات القرن الماضي "ببروز قيمة "الديمقراطية"، خاصة في أبعادها الإجرائية، وأفرز ذلك منظومة الأفكار والسياسات تحت المظلة الفكرية لمفهوم الحكم الرشيد التي تبناها البنك الدولي، وصمم في إطارها برامج لـ "المشروطية السياسية"، ربطت بين الحصول على المعونة واتباع الدول المتلقية للمعونة سياسات اقتصادية وسياسية تربط بين برامج التحرير الاقتصادي والمؤسسي والإداري[2]".

وفي إطار هذه العلاقة بين المشروطية والدمقرطة المفروضة في بعض الدول خاصة ذات الاقتصاديات الضعيفة في إفريقيا على وجه الخصوص أضحت منظومة المعونة الدولية، "والتي تصاعدت في إطارها قيمة الديمقراطية والآليات الإجرائية التي طورت في هذا الصدد ـ بدءا من الأجيال المختلفة من المشروطية الاقتصادية والسياسية، وصولا إلى نظام ما بعد المشروطية ـ هي التجسيد الرئيسي لتفاعلات النظام الاقتصادي العالمي مع عمليات التحول الديمقراطي في الدول النامية[3]".

أما بالنسبة للدول المانحة والتي أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، والدول العضوة معها في نادي باريس الذي يضم إلى جانب فرنسا، ألمانيا، والمملكة المتحدة، واليابان، وكوريا الجنوبية، وكندا... إلخ. كما يضم أيضا الكيان الصيوني. وقد ارتبطت أهداف الدول المانحة بمصالحها الجيواستراتيجية المرتبطة أساسا بالهواجس الأمنية. وعلى النحو الذي ذكرته "كارول لانكستر" (Carol Lancaster) في عام 1993، فإن "المخاوف الأمنية ظلت الركيزة الأساسية التي قام عليها برنامج المساعدات الأمريكية على مدى السنوات الخمس والأربعين الماضية (أي 45 عاما قبل العام 1993). وكان الهدف الأساسي للجهود الأمريكية أواخر الأربعينيات من القرن الماضي هو تعزيز

1هناء عبيد، المرجع السابق، ص.17.
2المكان نفسه.
3 المرجع نفسه، ص.18.

اقتصادات اليونان وتركيا في مواجهة التمرّد الذي قاده الشيوعيون في اليونان، إضافة إلى الضغوط السوفياتية للحصول على تنازلات إقليمية من تركيا. وسرعان ما أُتبعت الولايات المتحدة مشروع مارشال بتقديمها المساعدات لصالح اليونان وتركيا يدفعها إلى ذلك القلق من توسع النفوذ الشيوعي في هذه المنطقة جرّاء تأخر الانتعاش الاقتصادي في أوروبا الغربية بعد دمار الحرب العالمية الثانية الذي دول المنطقة. لقد كان المنطلق الأول الذي ربطت به الولايات المتحدة مساعداتها الخارجية ومنذ الوهلة الأولى بحاجتها الملحة للاستجابة للتهديدات الخارجية، والأمن العالمي التي مصدرها الاتحاد السوفياتي. وهي الحجج التي استخدمها إدارة البيت الأبيض في اقناع الكونجرس والرأي العام الأمريكي المنعزل للموافقة على تقديم تلك المساعدات خاصة في ظل ظروف مخلفات الحرب العالمية الثانية[1].

إن الإدراك الحقيقي لربط المنظومة الدولية بالدمقرطة وما تلحقه تلك العلاقة من ضرر بمصالح الدول المتلقية للمعونة في مقابل تعظيم أرباح ومصالح الدول المانحة ليتحقق من خلال القيم التي تفرضها القوى المهيمنة داخل مؤسسات المعونة الدولية (IMF, WB). "فبناء القوة بداخل تلك المؤسسات منذ نشأتها سمح للقوى الكبرى بلعب أدوار مؤثرة، وبتوجيه سياساتها. فقد كان للولايات المتحدة الأمريكية دور كبير في تأسيس هاتين المؤسستين، وتحديد نطاق عملهما، ومن ثم اصبح لها نسب حاكمة في عملية اتخاذ القرارات في المؤسستين، بحيث عكس نظام الحصص وآلية اتخاذ القرار هذا الوضع المهيمن للولايات المتحدة، التي استحوذت على نحو 30% من الأصوات، بما يعطيها ما يشبه الفيتو في مجلس الأمن على صعيد القرارات الاقتصادية[2]".

هي ذاتها الحجج التي لا زالت الإدارة الأمريكية تستخدمها للحصول على موافقة الكونجرس لتقديم تلك المساعدات الخارجية التي تستهدف منها مآرب أخرى كثيرا ما ارتبطت بمصالح اقتصادية نفعية أنانية، كثيرا ما كانت على حساب استقرار وأمن

1 OLAV Styokke, Op.cit., p.1

2هناء عبيد، المرجع السابق، ص.18.

وتنمية الدول، على النحو الذي تستخدمه لحصولها على موافقة الكونجرس للتدخل العسكري في مناطق مختلفة في العالم.

من السمات المستجدة التي أصبحت تصطبغ بها المساعدات الدولية، وفي ظل فرض الشروط السياسية على البلدان المتلقية للمساعدات هي ربط أهداف الإصلاحات الديمقراطية والحكومية باحتمالات التعرض للعقوبات في حال عدم الامتثال لتلك الشروط. والتي تضع من ناحية مبدأ سيادة الدول في المحك، بل عدّ ذلك من الأسباب التي أسهمت في تراجع قوّة دور هذا المبدأ في الحدّ من التدخلات الأجنبية حتى ولو كانت بداعي المعونة والمساعدة الاقتصادية.

2. مصر والمشروطية الأمريكية: المآلات على مرّ 72 عاما

تتلقى مصر حجما هاما من المساعدات والمعونة المالية في مجال الديمقراطية والمجتمع المدني بلغ خلال الفترة الممتدة ما بين 1975 و2009 قيمة 1.13 مليار دولار أمريكي. وهي المعونة التي تتلقاها مصر من طرف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية **(USAID)**التي تخصّص تلك المساعدات لمجالات الإصلاحات القضائية القانونية والتعليم وتمكين المرأة...الخ. وتدعم الوكالة الأمريكية المنظمات الشعبية في مجالات المجتمع المدني والدولة بدعوى زيادة الشفافية والمساءلة على المستوى المحلي. وتولي ذات الوكالة اهتماما بدعم المعرفة والاتجاهات المتعلقة بالقيم والممارسات الديمقراطية مع التركيز على الشباب[1]. إضافة إلى معونات في قطاعات أخرى كما يوضحه كل من الجدول رقم (03) والرسمين البياني رقم (05) و(06) بالدائرتين النسبيتين الخاصتين بتوزيع تخصيصات المعونة الأمريكية.

1 "المعونة الأمريكية لمصر"، معطيات إحصائية مقارنة وموثقة نشرت على موقع "المعرفة"، متاح على الرابط:
https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1#cite_note-2

- تاريخالإطلاع: 2020/02/12، بتوقيت: 22:00.

الجدول رقم (03): تطور مقارن لحجم المعونة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية (1948-2011)*

السنة المالية	المعونةالاقتصادية	المعونةالعسكرية	IMET	المجموع
1948-1997	**23.288.6**	**22.252.5**	27.3	**45.669.4**
1998	915.0	1.300.0	1.0	2.116.0
1999	775.0	1.300.0	1.0	2.067.0
2000	727.3	1.300.0	1.0	2.028.3
2001	695.0	1.300.0	1.0	1.996.0
2002	655.0	1.300.0	1.0	1.956.0
2003	911.0	1.300.0	1.2	2.212.2
2004	571.6	1.300.0	1.4	1.865.3
2005	230.7	1.289.6	1.2	1.821.5
2006	490.0	1.287.0	1.2	1.778.2
2007	450.0	1.300.0	1.3	1.751.3

* هذا الجدول متاح أيضا على موقع "المعرفة":
https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1#cite_note-2

2008	411.6	1.289.4	1.2	1.707.2
2009	250.0	1.300.0	1.3	1.551.3
2010	250.0	1.300.0	1.9	1.551.9
(طلب 2011)	250.0	1.300.0	1.4	1.551.4
المجموع	**30.820.8**	**39.211.8**	43.0	**70.075.6**

المصدر: http://diplopundit.blogspot.com/2011/04/us-embassy-egypt-30-billion-usaid.html

- cosulted in Junury 1st, 2020, 19:00AM.
- (**Original Source:**CongressionalResearch Service)

كما أن ذات الوكالة أعطت لتلك المعونات التي تقدمها لمصر عناوين مثالية ربطتها بأهداف ظاهرية لها "تتمثل في تعزيز التنمية التحويلية، ولا سيما في مجالات الحكم والقدرات المؤسسية، وإعادة الهيكلة الاقتصادية، وتقوية الدول الضعيفة، وتقديم المساعدات الإنسانية" ولكنها تستهدف من وراءها أهداف أخرى تتعلق "بدعم المصالح السياسية والجيواستراتيجية، وخاصة في العراق وأفغانستان والأردن ومصر، وإسرائيل... وتستفيد الولايات المتحدة الأمريكية تجاريا بمكاسب 2 مليار دولار في المتوسط سنويا، وتمثل مصر قاعدة تنطلق منها الشركات الأمريكية إلى سوق الشرق الأوسط. كما أن شروط برنامج المعونة وأولويات توجيهه تصب في صالح دعم الاقتصاد الأمريكي؛ بل ذهب البعض إلى أن استمرار المعونة يجعلها للولايات المتحدة وليس العكس[1]".

ويأتي هذا النموذج في تقديم المعونة التي تتوزع على مجموعة من القطاعات التي ترتبط بإدارة الشأن العام والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للبلد المعني، ولكنها لا تخلو من تغطية ذلك ببعض الجوانب المرتبطة بنمط الحكم ومؤسساته وآليات عمله. ويأتي هذا في سياق صاحب الموجتين الثالثة والرابعة من الدمقرطة التي

1 عمار أحمد فايد، "المعونة الأمريكية لمصر: من كامب ديفيد إلى ثورة يناير"، مجلة: رؤية تركية، عدد: 3،، 2012، ص.143.

امتزجت بمجموعات من التأثيرات البيّنة للنظام الاقتصادي العالمي وذلك من خلال نوعين من الاستراتيجيات صاغتهما هناء عبيد؛ "الأولى هي استراتيجية الربط وتقديم حوافز مادية للدولة حديثة التحول نحو الديمقراطية. أما الاستراتيجية الثانية، فهي القدرة على الضغط والإكراه، التي تعد المشروطية السياسية إحدى أدواتها[1]".

الرسم البياني رقم (05): دائرة نسبية لتوزيع حجم المعونة الأمريكية لمصر (1975- 2009)

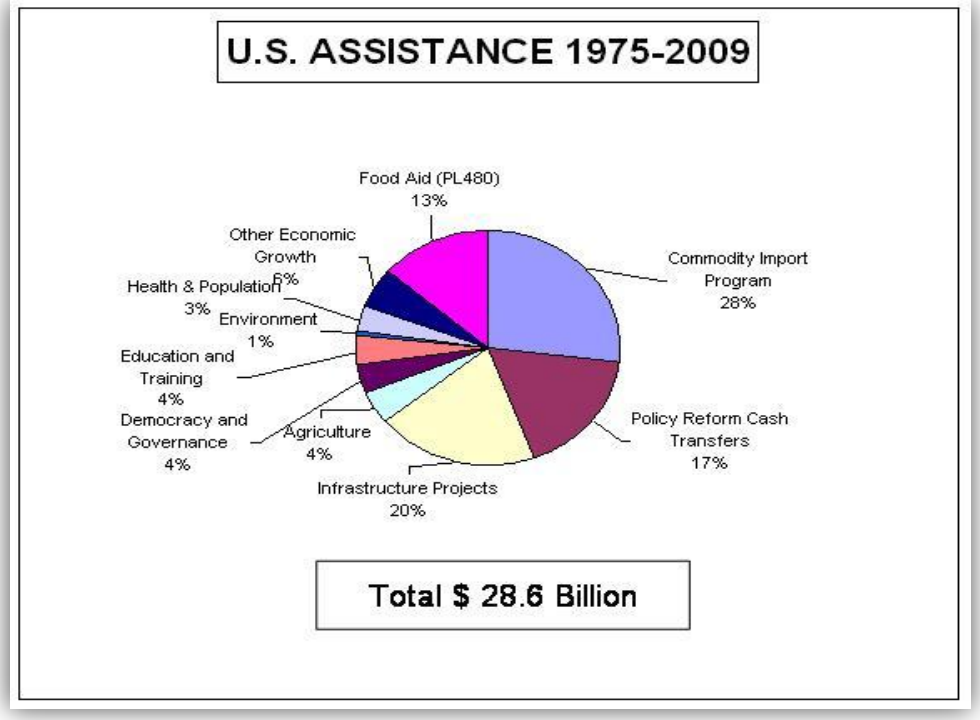

المصدر:

https ://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1#cite_note-2

- تاريخالإطلاع: 2020/02/12، بتوقيت: 22:30

تطور حجم المساعدات الأمريكية الموجهة إلى مصر من مرحلة الأربعينيات من القرن الماضي خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وكانت تلك المعونات

1هناء عبيد، "ما بعد المشروطية: تأثير النظام الاقتصادي العالمي في مراحل التحوّل الديمقراطي"المرجع السابق، ص.18.

محدودة الحجم في ظل النظام الملكي الذي كان يسود شؤون الدولة المصرية. كما أن تلك المساعدات جاءت بعد الأضرار التي لحقت مصر جرّاء جرّها إلى الحرب من الطرف البريطاني، خاصة بعد رفض حكومتين مصريتين وقتها الزج بالجيش المصري في الحرب بالمشاركة في مواجهة الزحف الإيطالي نحو ليبيا.

الرسم البياني رقم (06): دائرة نسبية خاصة بتخصيصات المعونة الأمريكية لمصر العام 2009

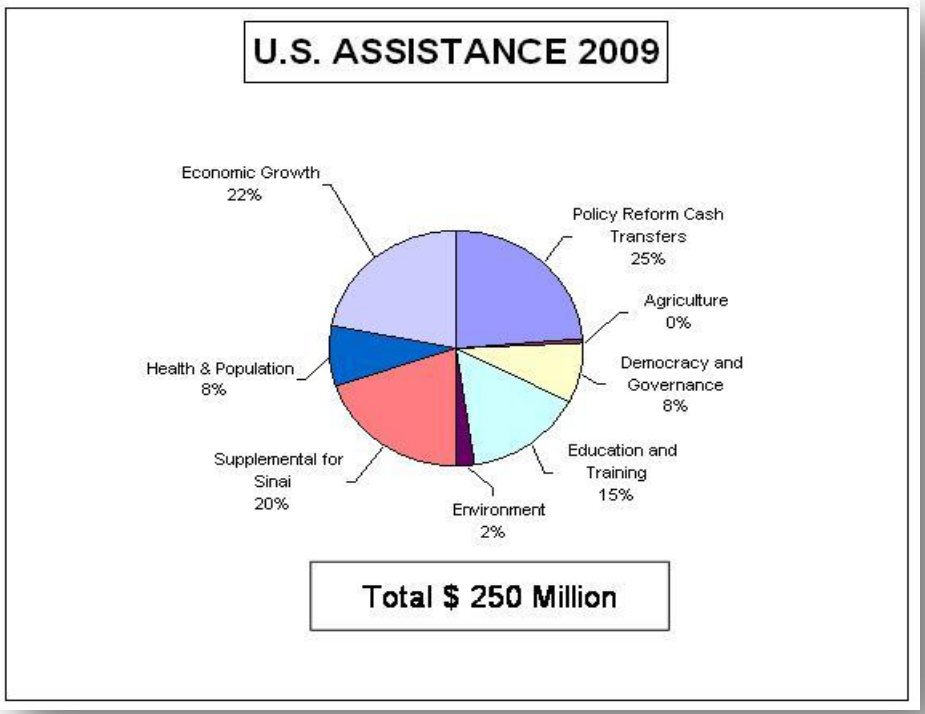

المصدر نفسه.

وبمقارنة ما تلقته مصر من معونة أمريكية خلال 49 عاما في ما يمتد ما بين عامي 1948 و1997 أقل بكثير مما تلقته خلال 12 عاما (1998- 2010)، حيث يصل الفارق إلى 24.406.2 مليون دولار؛ أي ما يعادل زيادة سنوية تقدر بـ 2.033.8 (ألف دولار). والأرقام بيّنة وواضحة في الجدول رقم (03) أعلاه. ويعود سبب الزيادة الهامة في مقدار تلك الإعانات التي بدأت خلال المنتصف الثاني من

سبعينيات القرن العشرين، أي بالتزامن مع عقد مصر على عهد الرئيس أنور السادات اتفاقية كامب ديفيد للسلام مع الكيان الصهيوني بتوجيه ورعاية أمريكيتين. حيث وكما توضحه الدائر النسبية رقم (05) أعلاه فقد بلغت قيمة المساعدات الأمريكية لمصر خلال الفترة الممتدة ما بين 1975 و2009، أي مدة 34 عاما قيمة 28.6 مليون دولار، وهي تفوق أيضا تلك القيمة التي تلقتها مصر خلال الفترة ما بين 1948 و1997 (45.669.4 مليون دولار).

وهذا دليل عملي آخر على اقتران المساعدات الأمريكية الخارجية بسياستها الخارجية وأهدافها الجيوتاستراتيجية المرتبطة بأمنها وهيمنتها الدوليتين، وبأمن وسيطرة الكيان الصهيوني في المنطقة العربية على وجه الخصوص. والإثبات لذلك يتجلى أكثر في حجم ونوع المساعدات الأمريكية لمصر؛ فالجدول رقم(03) أعلاه يُفصح عن أولوية البعد الأمني في أهداف المساعدات الأمريكية، حيث أن مقارنة حجم المساعدات العسكرية بالإقتصادية تشير إلى الفارق في حجم كل منهما؛ فالفارق بين حجم المساعدات العسكرية والاقتصادية بيّن وواضح؛ يبلغ الفرق خلال المرحلة الممتدة بين عامي 1997 و2010، 8.391.0 مليون دولار، وفي هذا دليل على أن الأهداف الأمنية أولى بالنسبة للإدارة الأمريكية في تلك المساعدات الخارجية الموجهة إلى مصر.

تبيّن مما سبق أن مصر على علاقة واسعة مع الولايات المتحدة بخصوص ما تتلقاه من مساعدات في مقابل تلبيتها الشروط المتعلقة بالجوانب الخارجية فيما يتصل منها بدعم النفوذ والسيطرة الأمريكيتنين في مجال ما يدعى "الشرق الأوسط". (الكبير لا حقا)، وتؤدي مصر في الاستراتيجية الأمريكية التي تستعين بتكتيك المساعدات الخارجية دورا محوريا في تحقيق ما تصبوا إليم الإدارة الأمريكية من أهداف استراتيجية ترتبط بالجغرافيات وبالاقتصاد. ذلك أن مصر امتداد حضاري للمنطقة العربية فهي تتوسط شرقه وغربه. وهي ذات امتداد إفريقي نحو الجنوب.

ومن حيث المجال الإفريقي ومكانته لدى منظومة المساعدات الدولية، فهو محل اهتمام برامج صندوق النقد الدولي أكثر من اهتمامات الولايات المتحدة. وقد تضمن إصدارات ودراسات وتوجيهات صندوق النقد الدولي الشَّرطيّة التي تربط بين المساعدات التي يمنحها الصندوق والممارسات الديمقراطية في الدول القارة الإفريقية؛ وحثّ الصندوق المؤسسات الدولية،أو تلك التي يدعوها "المؤسسات متعدّدة الأطراف"، التي منها صندوق النقد الدولي، ويحثّ الصندوق هذه المؤسسات على ضرورة "الإضطلاع بدور كبير في تشجيع التحوّل الديمقراطي لنظم إدارة المالية العامة في إفريقيا. وكخطوة أولى، يتعيّن على هذه المؤسسات إجراء تقييم دقيق للضغوط التي تواجه السياسيين الأفارة[1]". ومن أوجه التدخل في قواعد إدارة الحكم في الدول الإفريقية، يتوجه صندوق النقد الدولي إلى التأثير على عاطفة المواطنين الأفارقة، فيذكر أن "معظم مواطني البلدان الإفريقية ينظرون إلى عمليات إدارة المالية العامة باعتبار أنها تتصف بعدم الشفافية أو الفساد أو كليهما. ففي الجولة السابعة من مسح الباروميتر الإفريقي (2016- 2018) الذي تم إجراؤه على 34 بلدا على سبيل المثال، وافق 36.1 في المئة من المجيبين فقط على أداء الحكومات في مكافحة الفساد. وفي مسح مماثل، وافق معظم المجيبين على ضرورة خضوع الرئيس لرقابة السلطة التشريعية[2]". وبرغم كون بعض من هذه الآراء والتوجيهات مثالية في مقارنتها بواقع المجتمعات الإفريقية، لكنها تنم عن توجهات ليست ببريئة، فهيي تحاول إبعاد المجتمع عن سلطته ومن ثم عن دولته، عن طريق ورقة الدمقرطة.

5. الجزائر ومشروطية صندوق النقد الدولي: استغلال ظروف الأزمة السياسية وعدم الاستقرار السياسي

1كين أوبالو، "الإنفاق كأحد آليات الإستجابة"، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، مارس 2022، ص.29.

- مقال منشور على الموقع الخاص بصندوق النقد الدولي، على الرابط:

https://www.imf.org/ar/Search#q=%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9&first=20&sort=relevancy

- تاريخ الاطلاع: 2022/03/30، بتوقيت: 18:30.

2 كين أوبالو، المرجع السابق، ص.30.

لقد أصاب الجزائر ما أصاب عديد الدول العربية ودول في العالم جرّاء الأزمة الاقتصادية العالمي التي ضربت العالم إثر انهيار أسعار النفط وتصاعد أزمة الدولار الأمريكي. هي الأزمة الاقتصادية التي تزامنت مع أزمة النظام الدولي الذي أخذ في الاتجاه نحو الأحادية القطبية بهيمنة ليبرالية أرادت بثّ سياساتها وتوجهاتها الاقتصادية التي لا تبغي من نشرها سوى التمكين لنموذجها من السيطرة على المال والثروة في العالم، وتسخيرها لمصالحها الأنانية.

وفي ظل التجاذبات الدولية وحالة الاستقطاب التي أحدثتها تحولات النظام الدولي اقتصاديا وسياسيا وجيوسياسيا، وفي ظل ضعف الأداء الناظم الاقتصادي للجزائر الذي ظلّ يخفي حقائق اقتصادية واجتماعية بسمكنات الدعم الآتي من الريع الذي كان يغطي على حالات العجز في الأداء الاقتصادي والاجتماعي للدولة. وفي ظل هذا الوضع الذي جعل الجزائر بين ضغطين؛ ضغط خارجي سببته الأزمة العالمية على الصعيدين الاقتصادي والجيوسياسي، وضغط داخلي بفعل انكشاف الحقائق الاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن اخفؤها مهما طال الزمن، خاصة في ظل الاقتصاد الأحادي الذي ظلّ يلازمه نظام السياسي أحادي، في ظل كل هذا الوضع المتأزم كانت الجزائر أمام تحديات جدّ معقدة خاصة من الناحية الاقتصادية.

وقد صمد الاقتصاد الوطني أمام الوضعية المالية الخانقة التي أوصلتها إليه سياسة اقتصادية قامت على هدر الثروة وعجز في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وبحلول العام 1994 "وصلت الجزائر إلى حافة الاختناق المالي، نتيجة الإفراط في الاقتراض قصير الأجل الذي تبعه الانخفاض الحادّ في أسعار البترول سنة 1986، شرعت الجزائر بداية من أفريل 1994 في إبرام اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي، مدتها الإجمالية أربع سنوات، مرفقتين باتفاقيات إعاددة جدولة الديون الخارجية لدى نادي باريس بالنسبة للديون الخارجية العمومية، ولدى نادي لندن فيما يتعلق بالديون المصرفية[1]". وهذا القرار جاء بعد استمرار الحكومات المتعاقبة في الجزائر ما بين عام 1988 وإلى نهاية العام 1993، حيث بلغت قيمة خدمة الدين الخارجي معدلا قياسيا قدّر بـ 86%، وهو المعدّل الذي بلغ ذروته العام 1994 بنسبة 92%، الأمر

1 عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والافاق**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011، ص.93.

الذي وضع الجزائر أمام مازق مالي حادّ، إذ كان عليها تكريس ما يعادل قيمة جميع الصادرات لسداد الديون، بينما يتطلب البلد أيضا واردات من أغذية ومعدات وأدوية بقيمة مساوية على الأقل لقيمة الصادرات، حيث كان يقدر في ذلك الوقت بحوالي 10 مليار دولار[1].

شكّل هذا الوضع ضغطا رهيبا على الجزائر؛ شمل اقتصادها وبالتالي جعل الحياة الاجتماعية فيها رهنا لما يقّرره صندوق النقد الدولي من شروط وإجراءات يجب على الجزائر الوفاء بها مهما حصل.

لقد جعل هذا الوضع الجزائر في حالة عجز عن التصرّف أمام هذه الهيئات وأمام استحالة حلّ معادلة المأزق المالي الذي لحق بها، لأن المانحين الدوليين رفضوا منح قروض جديدة للجزائر، ودفعوها بذلك إلى خيار إعادة الجدولة معتقدين بأن جهود ونتائج "اقتصاد الحرب" التي حلم بها رئيس الحكومة بلعيد عبد السلام (جويلية 1992 إلى جويلة 1993) كانت هي الأخرى أيضا كارثية ومن دون فائدة[2]. وقد دفع البرنامج المتفق عليه بين الجزائر وصندوق النقد الدولي إلى تراكم كبير للديون على النحو الذي يبيّنه الجدول رقم (04) أدناه.

الجدول رقم (04):قيمة الأموال التي تمت جدولتها الخاصة بالجزائر (1994-1996)

السنة	المبلغ (مليار دولار أمريكي)
1994	4.400
1995	4.800
1996	3.500
المجموع	12.700

المصدر:عبد الرحمان تومي، المرجع السابق، ص.95. نقلا عن وثائق المجلس الشعبي الوطني، مناقشة برنامج حكومة أحمد أويحيى، الجزء الثالث، غشت 1997، ص.167.

1 Ahmed Bouyakoub, « L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel », **Confluences**, printemp 1997, p.77.

2 Ahmed Bouyakoub op.cit.,p.77.

أصبح الخلل في التوازن الاقتصادي أعمق أكثر فأكثر، وقد كانت كل المعالجات التي تبنتها حكومة الإصلاحيين في جوان 1991 وإلى غاية نهاية عام 1993 غير فعالة في إيجاد الحلول الملائمة للأزمة، خاصة في ظل الوضعية السياسية المتأزمة التي أدخلت البلد في مرحلة من العنف السياسي الحادّ. وهي الظروف التي تمّت في ظلها الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي حيث سوّقت للرأي العام الجزائري بأنها الحلّ الوحيد لتلك الأزمة، في حين أن إعادة الجدولة كانت تعتبرها الطبقة السياسية على أنها رهن للسيادة الوطنية. وأبرمت الاتفاقيات دون أية معارضة أو احتجاج من الطبقة السياسية أو من النخب السياسية والمثقفة في الجزائر. بل وأن الطبقة السياسية التي أبدت رفضها وانتقادها لهذا الخيار في السابق سرعان ما عبّرت عن تأييدها له[1].

إن الخطورة في برنامج إعادة الجدولة لا تكمن فقط في أن صندوق النقد الدولي وهو الذي يشرف على هذا البرنامج، إنما تصبح في يده مسألة تقرير البرنامج الذي يفترض أنه يحقق التوازن في ميزان المدفوعات على المدى المتوسط، وحينذاك يطمئن الدائنون بخصوص استرداد مستحقاتهم على أساس مخطط جديد يحدّد من قبل نادي باريس بالنسبة للديون العامة (الديون المستحقة لحكومات أومضمونة من حكومات) ونادي لندن بالنسبة للديون الخاصة (الديون التجارية الميتحقة للمصارف التجارية الخارجية). وعلى البلد المدين التعهد باتخاذ مجموعة التغييرات الاقتصادية انطلاقا من توصيات برامج صندوق النقد الدولي "يبيّن فيها كيفيات التغيير ومدته ويترجم البلد هذا الاتفاق على شكل رسالة النية. وكما يتحمل دفع فوائد التأخير على أقساط الدين المؤجل حتى لا يتمادى في طلب إعادة جدولة جديدة، وتكون أسعار فوائد التأخير أكبر من أسعار الفوائد الرسمية على القروض التي تعاد جدولتها"[2]. وهنا تكم الخطور الثاني في برامج إعادة الجدولة التي من شأنها أن تثقل كاهل البلد اقتصاديا وماليا، جعلت من

1Ahmed Bouyakoub, Op.cit., p.78.

2 شاعة عبد القادر، "المديونية الخارجية للدول النامية بين إعادة الجدولة والدفع المسبق مع إشارة لحالة الجزائر"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد: 04، ديسمبر 2010، ص ص.182- 183.

الحكومات وقتذاك تواجه مخاطر عدم الاستقرار السياسي جرّاء تهديدات الضعف وعدم الاستقرار السياسي، الأمر الذيوضعها أمام احتمالات الوقوع في حالات العجز والافلاس، وبالتالي الفشل والانهيار.

3. حدود تأثير منظومة المعونة الدولية في الدمقرطة: الاتجاه إلى ما بعد المشروطية

تربتط فلسفة المعونة والمساعدات الدولية بتوجهات السياسة الخارجية للدول المانحة والمصنفة في خانة "الدول الأكثر تقدّماً" (لتي تسعى باستمرار إلى استدامة هيمنتها العالمية على المقدرات الاقتصادية العالمية، وتتخذ لذلك استراتيجيات دقيقة الرئا والأهداف، وترتكز في بناءها تلك الاستراتيجيات على أربعة ركائز أساسية هي:

1) النظام الاقتصادي ذي التوجه الليبرالي الرأسمالي القائم على اقتصاد **السوق الحرّ.**
2) المؤسسات المالية الدولية التي تكوّن منظومة المعونة والمساعدات **الدولي**
3) النموذج الديمقراطي الليبرالي الذي تسعى لنشره عبر الترسانة من الهيئات والأبحاث العلمية، وكذا البرامج التي تتولى مؤسسات وهيئات عالمية حكومية وغير حكومية الترويج لها ونشرها على أوسع نطاق في العالم (المعهد الدولي للديمقراطية ومساعدات الانتخابات IDEA، منظمة "بيت الحرية"، "فريدوم هاوس" FH...).

تبرز إلى سطح نقاشات دور منظومة المنعونة الدولية بالدمقرطة جملة من الحدود والمحاذير ترتبط بتأثيرات النظام الاقتصادي العالمي ومنظومة المعونة الدولية

في الدممقرطة، ومن أهم هذه بالحدود والمحاذير تلك التي تذكرها هناء عبيد على النحو التالي[1]:

1) المنظومة والقوى الفاعلة فيها لا تدعم الدمقرطة انطلاقا من اعتبارات قيمية أو معيارية تتعلق بمباديء الديمقراطية في حدّ ذاتها، وإنما رغبة في تأمين مصالحها الاستراتيجية. ويمكن أن يتحوّل دعم الديمقراطية في أقصى أوجه الدعم، إلى اقصى أوجه الإضرار بها وإعاقتها إذا تعارضت مع مصالحها الحساسة
2) يتمثل نوع الديمقراطية التي يكون للعامل الخارجي دور في تحفيزها ودعمها إنما هي محصورة في نوعها الإجرائي من خلال إجراء انتخابات تعددية بشكل دوري ونزيه، كما ترتبط بشكل وثيق بالنظام الاقتصادي العالمي الرأسمالي ما يجعل حقيقتها تعبر عن ديمقراطي اقتصاد السوق في ظل اقصاء كل النماذج والمنظومات الأخرى اقتصاديا وسياسياً.
3) هيمنة مقاربة الضغط للدفع باتجاه الانفتاح السياسي، من خلال الاستعانة بآليات قصرية، على نحو قطع العلاقات أو تعليق المعونات عوض تشجيع استمرارية عملية الدمقرطة، وهي حالة اقتصرت فقط على دعم الدمقرطة في شرق أوروبا.
4) تشير إثباتات إمبريقية إلى أن الدور الخارجي، وخاصة منظومة آلية المعونة الدولية قد يمثلان معوقين للدمقرطة، حيث أنها تركز على تقديم موارد ريعية قد تقلل الحافز للإصلاح، أو توظف سياسياً لتعزيز الولاء للنظم القائمة، أو إفساد المعارضة، خاصة في حالات الدول التي تتمتع بأهمية استراتيجية، أو تقدم نظمها خدمات، أو ترتبط بتحالفات مع القوى الفاعلة في النظام.

1 هناء عبيد، المرجع السابق، ص.19.

وتخلص عبيد إلى أن "منظومة المعونة الدولية تكون أكثر فعالية في التأثير في التحول الديمقراطي (الدمقرطة) في حالة الدول التي تتسم بانكشافية تجاه التغيرات والضغوط التي تمارس من قبل المؤسسات المالية الدولية. وتتناسب تلك الانكشافية مع مدى اعتمادية الدولة على المعونة من ناحية، بمعنى مدى الحاجة المباشرة للدعم المادي والمعونات الاقتصادية في لحظة ما، وضعف أوراقها التفاوضية من ناحية أخرى، بمعنى عدم تمتعها بأوراق تساومية[1]".

وفي هذا تأكيد آخر على أن المنظومة الدولية الاقتصادية سواء في شكلها المتمثل في المعونة والمساعدة الدولية، أو في الكتلة الرأسمالية الليبرالية الغربية وما يتبعها من تكتلات اقتصادية وتحالفات عسكرية تؤثر في التوازنات العالمية وفي صنع القرار الدولي اقتصاديا واستراتيجيا وجيوسياسيا من خلال الضغط على الدول الضعيفة والحكومات الهشة والأنظمة الفاسدة التي هي الغالبة في الانتشار والتعداد في العالم، وكلما زاد عدد هذا النوع من الدول والنظم كلما زادت قوة الهيمنة العالمية والقدرة التوسعية للقوى المهيمنة في العالم.

ورغم وجود بعض الإشارات قدمتها أبحاث إمبريقية حول الارتباط الموجود بين منظومة المعونة الدولية والدمقرطة في الدول المعتمدة على المعونة، حيث تثبت وجود علاقة إحصائية إيجابية بين المتغيرين، وتأثيرا مباشرا لمنظومة المساعدات الدولية في مسارات الدمقرطة، رغم أن درجة التأثير تبقى ضعيفة. "حيث ترصد بعض الدراسات ذات الطابع الإحصائي هذا المنحنى من الصعودوالهبوط لتأثير النظام الاقتصادي العالمي في التحول الديمقراطي من خلال مؤشر تحسن تقييم الدول المتلقية للمعونة على مقاييس الديمقراطية الذائعة، مثل مقياس فريدوم هاوس، أو بوليتي فور **(Freedom Hous, Polity4)**،حيث اتجهت العلاقة بين المشروطية السياسية والتحول الديمقراطي... إلى التراجع والانتكاسعقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001"[2].

1هناء عبيد، المرجع السابق، ص.19.
2المرجع نفسه، ص.20.

ووفقا لما سبق، فقد شهدت تراجعاونقص تأثيراتها في الدمقرطة، وتحولت منظومة المعونة الدولية باتجاه التخلي عن آلية المشروطية واستبدالها بآلية ما بعد المشروطية **(Post-Conditionality)**، وهي القائمة على "التراجع ضمنيا عن فكرة فرض التحولات من الخارج، ويطرح مفهوم الامتلاك، بحيث تتبنى الدول النامية سيسات مصممة داخليا، ويتقلص في إطارها الاتجاه الذي ساد في التسعينيات إلى فرض شروط واضحة ذات طبيعة سياسية، كثيرا ما كانت تتعلق بتعديلات دستورية، أو إجراء انتخابات تعددية. جوهر التحولات في إطار نظام ما بعد المشروطية أن المشروطية السياسية، على وجه الخصوص، أصبحت تمارس من جانب المؤسسات الدولية بشكل انتقائي، وهو تراجع في كثافة التطبيق، وليس في جزوهر الفكرة، حيث اتجه التركيز على أدوات التأثير الناعمة، والعمل من خلال الفاعلين الداخليين. إلا أن الممارسة العملية تشير إلى أن جوهر المشروطيات وإطارها الحاكم ظلّ على حاله، فالتغيير الأساسي حدث على مستوى خطاب المؤسسات المالية الدولية[1]".

أسهمت تطورات النظام الاقتصادي الدولي في تراجع توجهات المشروطية في فرض التغييرات من الخارج على الدول الممنوحة، حيث ظهرت تكتلات وفواعل اقتصادية دولية، على نحو دول "البريكس" **(BRICS)**، التي أصبحت تملك من القوة الاقتصادية التنافسية التي باتت تهدد أقوى الاقنتصادات العالمي بما فيها الأمريكية والأوروبية على وجه الخصوص، ومن تلك الدول الصين ودول أخرى من المانحين الجدد، "لا يولون مسألة طبيعة النظام السياسي في الدول المتلقية للمعونة أو الديمقراطية الاهتمام. ومن ثم فرض هؤلاء ـ خاصة الصين ـ بشكل ما تعديل قواعد اللعبة، أو أعادوا هامش المناورة للدول النامية، والتي كانت قد تلاشت بانتهاء الحرب الباردة[2]".

أما عن علاقة المشروطية وما بعد المشروطية بالحراك السياسي الذي شهدته بعض دول المنطقة العربية في ما يسمى تحولات "الربيع العربي" (دول الربيع

1 هناء عبيد، المرجع السابق، ص.20.
2 المرجع نفسه.

العربي)، كون الدول الهعربية التي تشهد هذه التحولات هي بعيدة نوعا ما عن تاثرها بالضغوط الخارجية لاحداث التغيير من الخارج، وهي دول لا تنتمي إلى دائرة الدول في موقع تفاوضي منكشف إزاء النظام الاقتصادي العالمي، "لعدم اتسام بعض تلك الدول باعتمادية على المعونة الاقتصادية الغربية، والتي يعدّ مقياسها المعتاد هو أن تشكل المعوننات الاقتصادية نسبة تساوي أو تزيد على 10% من الناتج الإجمالي للدولة المتلقية للمعونة". ويمكن التعليق على تحليل هناء عبيد هذا من كون الدول العربية التي شهدت تدذلك الحراك السياسي (الربيع، الثورة) هي دول في الصل لديها انكشافات على مستويات أخرى سياسية وجيوسياسية، زيادة على أن اقتصادياتها مرتبطة بالريع النفطي والموارد الطاقوية الطبيعية التي هي في متناول الدول المانحة (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا...)، وكون تلك الموارد والثروات ليست تحت سيطرة وتحكم الدول المالكة لها، لأنها مسلوبة السيادة والسلطة الاقتصادية على الصعيد الدولي، زيادة على كونها اصلا تسير في فلك القوى المهيمنة في العالم وهي تتبعها في كل المواقف والقرارات التي تتخذها على الصعيد الإقليمي والدولي.

يضاف إلى ذلك أن هذه الدول العربية ("دول الربيع والثورة")، هي دول إما ضعيفة السيادة والقوة الدفاعية عن سيادتها بالتالي هي من الدول الفاشة على نحو ليبيا، أو هي دول تربطها بتلك القوى العالمية اتفاقيات تعاون أمني وعسكري، على نحو مصر التي تضمن أمن المصالح الأمريكية، ووتوفر الظروف التحفيزية الإقليمية لسياستها واستراتيجيتها الخارجية في المنطقة، ناهيك عن أنها تضمن أمن ومصالح الكيان الصهيوني، والذي يحظى بحركة تطبيعية واسعة من تلك الدول العربية. لكن ذلك لا يمنع من أنها تبقى تحت الرقابة ووضع اليد على زر الطواريء خشية أن تفضي تلك الانتفاضات أو الحراك السياسي إلى صعود نخب سياسية جديدة تعلن العداء الصريح للصهاينة وللأمريكان.

في نهاية الأمر لم يحدث شيء من هذا القبيل، ولا أدلّ على ذلك من حالة الانتكاسة التي أصابت دول الحراك السياسي العربي الأول؛ فتونس تقبع اليوم في جدالات واحتمالات مفتوحة على تحقيق الدمقرطة أو الرجوع إلى الدكتاتورية، أو

الدخول مرحلة من التوتر والصراع السياسي الداخلي بين الخب العلمانية والنخب الإسلامية، يحدث هذا في تونس في ظل اما يتهم به الرئيس التونسي قيس السعيد من حنين إلى الدكتاتورية وسياسة الانغلاق وحكم الفرد. أما مصر فستكشف الدراسة الحالية عن مآلات حراكها (ثورة 25 يناير 2011) وما أفرزه من نتائج ومستجدات في منظومة الحكم المصرية.

المبحث الثالث: سياسات الإصلاح السياسي في البلدين بين تحدي التغيير والاستجابة لمتطلبات الاستقرار السياسي

يلجأ عديد الباحثين في دراستهم التحولات الديمقراطية إلى اعتماد مقاربة نظرية التنمية والتحديث التي من أشهر فرضياتها فرضية ليبست Lipset أو ما يدعى فرضية التحديث. "وبحسب هذه الفرضية، فإن الأهمية المركزية لمستوى التنمية في تحليل الديمقراطية تتحدد بنظرة إلى الحداثة تؤكد دور الدخل والتعليم والطبقة الوسطى المتوسعة في اتجاه ما نحو الديمقراطية، وكما تبين الدراسة التجريبية... فإن فرضية التحديث لا تفسر النقص في التقدم الديمقراطي العربي[1]".

المطلب الأول: سياسة الإصلاحات السياسية في ظل استمرار الأزمات في البلدين

1. الإصلاح والتغيير نحو الديمقراطية في البلدين

تفرض عديد الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لجوء الدل وحكوماتها إلى تبني مشاريع إصلاحية لتجاوز حالات الاخفاق والفشل نتيجة ضعف في الأداء الحكومي وهشاشة في البنى الناجم عن تفاعلات غير طبيعية وسياسات سطحية تفتقر إلى منطق المشروع الاجتماعي الحقيقي ذي البعاد الاستراتيجية التي من شأنها أن تكفل للمجتمع تنمية ورقيا واستقرارا في شتى مجلات ومستويات حياة أفراده.

1 جودة عبد الحق، مصطفى السيّد، "التنمية والديمقراطية: مصر في مصيدة الحكم الأوتوقراطي"، في: إبراهيم بدوي، سمير المقدسي (محرران)، المرجع السابق، ص.376.

من متطلبات الإصلاح السياسي الاستعانة بقيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة و"منها الشفافية والوضوح وتعني الانفتاح الشامل على المجتمع في السياسات والممارسات، وكذلك المساءلة، وإشراك المواطنين في الحكم وكلها قيم ديمقراطية، فمن هنا فإن جوهر الديمقراطية يلتقي مع كل من مفهوم الإصلاح السياسي ومضمون الحكم الرشيد الذي هو هدف وغاية الإصلاح السياسي في الوصول لأفضل شكل في الحكم، من أجل خدمة المجتمع وتطوير آليات الحكم، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية لجميع المكونات الاجتماعية دون تفريق أو تهميش أو إقصاء"[1].

تتخذ الإصلاحات السياسية في الجزائر ومصر على غرار دول عربية كثيرة ثلاثة اتجاهات تعتبرها هذه الدراسة رئيسية متمثلة في الإصلاح السياسي وتحدي التغيير، الإصلاح والتكيف والاستمرار، ومسألة الطرح الخارجي للإصلاحات الداخلية.

باعتماد نظرية التحدي والاستجابة لصاحبها "ألبرت توينبي" ـ والتي سبق عرضها في الفصل الأول من هذه الأطروحة ـ يمكن اعتبار الإصلاح السياسي من قبيل الإستجابة لمجموع التحديات السياسية التي من أبرزها مواجهة التهديدات التي تفرضها حتمية التغيير، سواء كان تغييرا تدريجيا مرحليا، أو كان ثوريا جذريا. وسواء كان مصدر التغيير من عوامل داخلية أو نتاج البيئة الخارجية. ويعتبر الإصلاح في هذه الحالة استراتيجية للاستجابة مهما كانت طرقها ومناهجها في مواجهة التغيير. مع ضرورة افشارة غلى أن الإصلاح السياسي هو نمط من الاستجابة، كما يعتبر أيضا تحديا سياسيا أمام الأنظمة والمجتمعات على حدّ سواء.

1.1- الإصلاح السياسي وتحدي التغيير:

تدفع عديد الأوضاع والعوامل الداخلية والخارجية باتجاه تبني الأنظمة سلوكات تهدف من خلالها التجاوب مع تلك الظروف التي يغلب عليها طابع الرفض لدى

1 أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، **الإصلاح السياسي، إطار نظري**، الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع، 1433/2012، ص.76.

الأوساط المجتمعية للوضع القائم. وتتراوح تلك السلوكات بين الإجراءات الاعتيادية التي تتخذ طابع السلمية، في حين تتدهور العلاقة بين الدولة والمجتمع في حالة تفاقم الوضع وعدم الاستجابة في الوقت الملائم لمطالب الإصلاح والتغيير لتحسين الوضع فيتم التعاطي بعنف مع موجات الاحتجاج والمطالب المتراكمة التي دفعت إلى وضع مضطرب يهدد الإستقرار.

يعتبر الإصلاح السياسي أحد أهم التحديات السياسية التي تواجهها الدول العربية على اختلاف أنظمتها وبناها الاجتماعية والثقافية. وتبرز أهمية هذا التحدي في كونه يوجد في بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة، يميّزها الهشاشة البنيوية المؤسسية، وضعف في الأداء وفي تحديد الغايات خدمة للمصلحة العامة بحكامة واستدامة. وم يجعل هذا التحدي بالغ الخطورة إذا لم يأخذ وجهته الصحيحة أنه في يعدّ سبيلا لمواجهة تحدي آخر غاية في الخطورة والحساسية هو "التغيير". والتغيير هنا المقصود العملية التي تنشد غاية تحسين الوضع بسلمية ومرحلية.

قبل مرحلة السبعينيات من القرن الماضي لم تعرف الدول العربية أي مشاريع إصلاحية، باستثناء تلك البرامج المتعلقة بالإصلاح الهيكلي المستمدة من توصيات المؤسسات المالية الدولية والأفكار العامة عن الانفتاح الاقتصادي، "التي كانت أول تجربة إصلاحية عربية بعد سنوات طويلة من الانغلاق الاقتصادي واتباع السياسات الحمائية القوية، لم يكن هناك أي رؤية واضحة لمعنى الإصلاح وأجندته ومهامه العملية في الدول العربية"[1].

لقد سادت خلال تلك الفترة تبني الأنظمة العربية سياسة الانفتاح من خلال بعض النماذج التنموية. "وعلى الرغم من أن سياسات الانفتاح لم تفض إلى نتائج ناجعة دائما، فإنه لم يكن هناك بدائل نظرية أخرى. واستمرت الحالة الاقتصادية والسياسية والمعنوية للمجتمعات العربية في التقهقر"[2].

1 برهان غليون، "إشكالية الإصلاح في العالم العربي"، في: مجموعة من المؤلفين، **التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط.1، 2007، ص.27.

2 المكان نفسه.

وشهدت معظم الدول العربية خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي عدة اضطرابات قادتها احتجاجات اجتماعية نظير تردي الوضع الاجتماعي والاقتصادي، نتيجة لفشل سياسات الانفتاح الأولى في الاستجابة لمتطلبات تلك المرحلة، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية التي سادت العالم وقتها. تميّزت تلك الاضطرابات والاحتجاجات بالعنف الذي أزهق أرواح الآلاف. "لكن السلطات نجحت في إعادة الأمن والاستقرار من جديد من خلال تبني تعديلات محدودة في السياسات الاقتصادية، وفي مقدمتها الإبقاء على دعم بعض السلع الأساسية مثل الخبز، وتقديم القليل من التنازلات السياسية التي تلخصت بإفساح المجال أمام عمل بعض مجموعات المعارضة التي كانت ممنوعة لفترة طويلة. وأمّنت النظم القائمة بهذه الإصلاحات المحدودة فترة من الاستقرار الكاذب تزيد على عقد من الزمان. وكان من نتيجة ذلك أن عادت الأزمة للانفجار بشكل أقوى من قبل وأكثر شمولا، كما عبّر عن ذلك انتشار حركات المعارضة والاحتجاج الإسلامية التي اتخذت في بعض الدول صورة التمرّد الواسع والنظام في سبيل إقامة مغايرة تعتمد مرجعية إسلامية وتنادي بشرعية جديدة"[1].

ظلت الإصلاحات في عديد البلدان العربية بعيدة عن تحقيق أي تغيير جوهري في الحياة السياسية. ويرجع أحمد ثابت ذلك إلى "أن مختلف البلدان العربية لا تشهد مرحلة تحول ديمقراطي حقيقي من زاوية أن انتخابات الرئاسة وانتخابات المجالس التشريعية لا تؤشر سوى على تعديل طفيف لنظام حاكم خصائصه الرئيسية تبقى كما هي لم تتغير ومن أهمها وجود سلطة تنفيذية قوية ومتغولة على مختلف أطياف الحياة السياسية ونظم الإدارة وغيرها[2]".

وفيما يتصل بالدمقرطة وعلاقتها بالإصلاح السياسي في كل من الجزائر ومصر، والذي ينسحب على معظم الأنظمة العربية المعاصرة، فإن الدمقرطة إذا ما تم تكييفها على أنها من قبيل الإصلاح السياسي للأنظمة؛ فهي تنطوي على تحديّات عديدة يفرضها واقع الحال في البلدان العربية، ومنها الجزائر ومصر. وتزداد شدة تعقيد

1 برهان غليون، "إشكالية الإصلاح في العالم العربي"، المرجع السابق، ص.27.س

2 أحمد ثابت، "الإصلاح السياسي بين النخبوية والانتشار الجماهيري"، في: أحمد ثابت(محررا)، **المرجع السابق**، ص.51.

وصعوبة هذا الواقع بنسب متفاوتة من بلد إلى آخر، حسب عوامل عدة تتحكم في ذلك التي من أبرزها تاريخ تلك الدول والأنظمة السياسية بها، والعلاقات السلطوية بين النخب في الحكم، إضافة إلى طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة، وطبيعة العلاقة بين النخب الحاكمة والقوى الاجتماعية المستقلة عنها، زيادة على قدرة الدولة والنظام السياسي فيها على الاستجابة والتجاوب مع تطور المجتمع، ثم مكانة وقدرة تلك الدولة في منظومة العلاقات الدولية ومحيطها الإقليمي والدولي.

لن تركز هذه الدراسة على بحث هذه العوامل، بل إن تركيزها ينصب في جزئها الحالي على دراسة علاقة الإصلاح السياسي بتحدي التغيير السياسي، وهذا انطلاقا من اعتبار الأخير يشمل نظام الحكم والعلاقات التي تربطه والدولة من ناحية، والتي تربط الدولة والمجتمع من ناحية ثانية، ومن ناحية ثالثة تغيير في أسس وقواعد البناء السلطوي من جهة، والقواعد التي تحكم صنع القرار وهندسة السياسات من جهة أخرى.

يركز التحليل الحالي على بحث علاقة الإصلاح السياسي بتحدي التغيير من خلال استراتيجية الإصلاح السياسي باعتباره نمط استجابة. ويمكن لهذه العلاقة أن تتجسد من خلال المخطط رقم ().

يتبين من المخطط أن الدمقرطة تواجه تحدي التغيير الذي يتعلق في واقعنا العربي بمواجهتين حاسمتين هما: مواجهة الاستبداد السياسي، ومواجهة الفساد بأنواعه.

أولا: الإصلاحات ونماذج الاستجابة في الجزائر ومصر:

واجهت الجزائر في تاريخها المعاصر الاستبداد الذي أحدثه الاستعمار الفرنسي، حيث اكتسب المجتمع الجزائري عبر مائة واثنتين وثلاثين عاما من الاحتلال الاستيطاني تجربة تراكمت عبر تلك الحقبة من تاريخه في مواجهة تحدي الاحتلال الذي ظل يحاول تغيير الجزائر من حيث هويتها وتاريخها وحتى جغرافيتها."إن التوغل

الاستعماري الفرنسي في الجزائر وبسط هيمنته الضاغطة على مقومات الشعب العربي هناك، قد أيا إلى بروز استجابة وطنية كانت بنفس مستوى التحدّي[1]".

فرضت السياسة الاستعمارية الاستيطانية الفرنسية في الجزائر تحديات خطيرة تمثلت غايتها في إلحاق الجزائر بفرنسا اقتصاديا وسياسيا وهوياتيا. وقد نُفّدت تلك السياسة من خلال عديد الإجراءات والتشريعات التي توالت إلى نهاية الاحتلال العام 1962. ومن بين أبرز تلك القوانين والإجراءات الأولى والخطيرة إبان الاستعمار الفرنسي، إصدار الحكومة الفرنسية قرارا في عام 1834 يقضي باعتبار الجزائر أرض فرنسية، ونفس الأمر كرّسه دستور الجمهورية الفرنسية الثانية عام 1948 الذي نص في مادته 109 بأن الجزائر "تعتبر أرضا فرنسية". ثم كل الإجراءات والسياسات التي انتهجتها فرنسا الاستعمارية تنفيذا لتلك المقولة ومنها إنشاء "وزارة الجزائر والمستعمرات" من طرف "نابوليون الثالث" عام 1858، إلى قراره المعروف "بالساناتوسكونسولت" (Sénatus Consulte) في 14 جويلية 1865، وهو القانون الذي استمر إعماله إلى غاية العام 1947، بعدما أبان عن فشله في استمالة الجزائريين للارتداد عن دينهم وهويتهم. مرورا بقانون الأهالي، أو بالأحرى "قوانين الأهالي" التي هي عبارة عن قوانين استثنائية فرضت على الجزائريين منذ 1874. ثم سياسة "الأرض المحروقة" وارتكاب مجازر من أبشع ما شهدته البشرية[2].

يمكن فحص أنماط الاستجابة من طرف الجزائريين ضد الاحتلال الفرنسي عبر ثلاثة مراحل تختلف حسب نوع التحدي الذي حمله التغيير الذي أحدثه الاحتلال الفرنسي. يمكن عرض هذه المراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى: مواجهة تحدي احتلال الأرض وتغيير هوية الجزائر:

كانت الاستجابة الأولى التي حفزها ذلك التحدي هو المقاومة المسلحة قادتها ثورات شعبية عبرت عن ردّ فعل طبيعي ضد الاحتلال الذي هو في حدّ ذاته تعبير عن

1أحمد الخطيب، **جمعية العلماء المسلمين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص.15.
2 المرجع نفسه، ص.16 – 24. ينظر أيضا:

- Claude BONTEMS, Manuel des Institutions Algériennes, Paris: Cujas, 1.éd.
- Charl R. AGERON, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Paris: Que sais-je? P.U.F, 1977.

تغيير تاريخي ضد حضارات الأمم والشعوب الأصيلة. قامت منذ الوهلة الأولى التي وطأت فيها أقدام الغزات الفرنسيين أرض الجزائر المقاومة واتخذت منذ تلك اللحظة شكلها العنيف من خلال الحروب التحريرية المسلحة. وتتواصل تلك المقاومات ضد التواجد الفرنسي المحتل مع مختلف الثورات الشعبية بدءا بثورة الأمير محي الدين ودامت قيادته لها عامين ليخلفه نجله الأمير عبد القادر الذي قاد ثورة مسلحة عارمة استمرت إلى عام 1847. وتزامنت مقاومة الأمير عبد القادر مع تأسيسه للدولة الجزائرية الحديثة. وتواصلت الثورات مع ""الشريف بومعزة"" (1846-1847)، وثورة ""الزعاطشة"" عام 1848، ثورة ""الأغواط"" عام 1852، وثورة ""بلاد القبائل الصغرى"" عام 1853، وثورة الأوراس (1853-1854)، وثورة ""توغرت"" عام 1854، وثورة "بني سناسن"" عام 1859، وثورة ""أولاد سيد الشيخ"" (1869-1964)، وثورة ""بلاد القبائل"" عام 1871 وهي المعروفة بثورة ""الشيخ المقراني والشيخ الحداد" الذين قادا تلك الثورة، وهي من أهم الثورات بعد ثورة الأمير عبد القادر[1].

المرحلة الثانية: مواجهة تحدّي سياسة التمييز العنصري والإقصاء:

عانى الشعب الجزائري من أبشع أنواع السياسات الاستعمارية التي عرفها العالم والبشرية على الإطلاق. وبعد أن وطّنت فرنسا أقدامها في أرض الجزائر خاصة بعد قضائها على مختلف الثورات والمقاومات المسلحة، وقبيل مرور المائة عام عن احتلال الجزائر واستعمارها، نشأ جيل جديد من الجزائريين الذين لم يعايشوا مرحلة الجزائر ما قبل الاحتلال، كما أنهم لم يعايشوا مراحل الثورات المسلحة التي استمرت عقودا من الزمن. ومع تغير الأجيال راهنت فرنسا على نخبة من المثقفين والإطارت من "الجزائريين المسلمين" حتى تقنعهم بطريق جديد في التعاطي مع تواجدها في الجزائر، وبالفعل خاض نخبة من أولئك الجزائريين مقاومة من نوع آخر غير مسلحة تعرف عند المؤرخين "بالمقاومة السياسية" أو "المقاومة السلمية" ضدّ التعسف والتنكيل والتعذيب

1أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص ص.28- 29.

والحرمان والتجويع والتشريد والقتل والاعتقال والتجهيل... وخاض الجزائريون تجربتهم العسيرة في مقاومة مستمرة للاحتلال الذي أخذ شيئا فشيئا يتوطن وينتشر في أرجاء البلاد كالنار في الهشيم. وعليه تحولت تلك المقاومة المسلحة والمباشرة لقوى الاحتلال إلى مقاومة من نمط آخر من الاستجابة عبّر عنه الجزائريون بطرق جديدة، هي "المقاومة السياسية".

بدأ هذا النوع من الاستجابة من طرف مثقفين جزائريين من الذين خضعوا لتكوين في المدرسة الفرنسية، حيث كان أغلبهم من ميسوري أو متوسطي الدخل، ومن ممارسي المهن ذات الأهمية في المجتمع فكان منهم الأطباء، والصيادلة والمحامون. وقد حظيت هذه النخبة بتأييد جزء من أعيان المدن والملاك الريفيين من الذين لم يتعرضوا لاستبعاد الإدارة الاستعمارية. "فشرع ممثلون عن هؤلاء المثقفين والأعيان يُعرّفون الوضع اليائس الذي خص به اخوتهم في الدين. وفي سنة 1892، سمحت الفرصة لبعض الجزائريين (المحامي بوضربة والمترجم يبوكتاوي وابن بريهمات والطيب مرسلي) بالتحدث مع "جول فاري" فاحتجوا على تعسف الإدارة واثاروا مشاكل المواطنة والتمثيل البرلماني للمسلمين. وسنة 1912 حرّر خليل سعيد العيون بيان الشباب الجزائري وصف فيه قلق الشبيبة المسلمة المثقفة المتعطشة إلى المساواة والحريصة على الدفاع عن مصالحها المادية، وفي سنة 1900 ارسلت عرائض إلى البرلمان تطلب فيه «الحقوق الضرورية لكل إنسان لا للفرنسيين فقط »، وخاصة حق تعيينه نوابا"[1].

أخذ هذا الشكل من الاستجابة في التطور مع مرور السنوات تحت سطوة الاستعمار الفرنسي، واستمراره في تنفيذ سياسة "الدّمج والفرنسَة"، وقد تطورت معه أشكال التنظيم التي قادته والتي بدأت بوادرها الأولى بمبادرات فردية، ثم جماعية لمجموعات تكونت حول نادي ثقافي أو حول جريدة، ومنهم من كوّن لاحقا جمعيات طلابية أو ثقافية أو مساندة لمدرسة. ومن أمثلة تلك المجموعات جميعية "الراشدية"

1 الجيلالي صاري، محفوظ قداش، **الجزائر في التاريخ 5، المقاومة السياسية 1900-1954، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، ترجمة : عبد القادر بن حراث، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987، ص.16.

التي تأسست العام 1902 في الجزائر العاصمة، ونادي "صالح باي" بقسنطينة، ومنها أيضا في مرحلة لاحقة نادي "شبان تلمسان" و"الجمعية الأخوية" بمعسكر، و"نادي الترقي" بعنابة، و"التوفيقية" بالجزائر، و"الجمعية الإسلامية القسنطينية"، وغيرها من الجمعيات والنوادي. وازدادت تلك الحركية نماء مع ظهور الصحافة الجزائرية خاصة منها الصادرة باللغة العربية، حيث تعتبر جريدة "كوكب افريقيا" أول تلك الجرائد، رغم أنها لم تكن مستقلة تمام الاستقلال عن الإدارة الاستعمارية. لتبدأ الصحافة التابعة "للشبان الجزائريين" بجريدة "الحق" التي أنشأت(1893-1894)، وجريدة "المصباح" بوهران (1904-1905)، و"الهلال" (1906-1907)، وجريدة "الحق" التي صدرت بانتظام ما بين عامي 1911 و1912، وجريدة "الإسلام" بعنابة (1909-1911)، وغيرها من الجرائد التي بلغ عددها خمسة عشرة جريدة ما بين عامي 1907 و1913، رغم أنها كانت تعاني التضييق والتوقيف مرات عديدة حيث يلاحظ أنها لم تكن تستمر لأكثر من عام واحد أو عامين على الأكثر.[1].

وتطورت تلك التنظيمات التي أصبحت تؤمن بالمقاومة السياسية إلى حركات وأحزاب، ومع حركة الأمير خالد (حفيد الأمير عبد القادر)، بدأت الحركة الوطنية تتجلى في تنظيمات وأحزاب كان منطلقها المنتخبون الجزائريون لدى مختلف الهيئات والمجالس الفرنسية. ومن أبرز من قاد تلك الحركة فرحات عباس الذي تبنى اتجاه الاندماج الذي طالب من خلاله بالمساواة بين المسلمين والفرنسيين، وبالجنسية الفرنسية. وكان فرحات عباس يؤكد على "سياسة المراحل" التي تقوم على مرحلة المدارس، ومرحلة شق وتعبيد الطرق، ومرحلة بناء المستشفيات لتحويل حياة الفلاح. "لقد شكل المثقفون والأعيان بشهاداتهم أو بأهمية نشاطهم الاقتصادي أو لحالتهم الاجتماعية الراقية في الفترة بين 1930-1936 النخبة السياسية، وهي التي كانت تنتخب عندما لم تفرض الإدارة الممثلين التقليديين الذين غالبا ما استبعدتهم، وهم ينحدرون من كبريات الأسر من باشا آغا وآغا وقائد... لقد تبنى المؤتمر الأول للمنتخبين سنة 1927، الخطوط العريضة لبرنامج الأمير خالد بدون عنف هذا

1 الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص.17.

الأخير... وهكذا أعطيت الأولوية لتمثيل الأهالي في البرلمان، وطلب إلغاء القوانين الخاصة (قانون الانديجينا)، تنظيم ذهاب العمال إلى فرنسا، وتطبيق التشريع العام للجزائر والمساواة في الخدمة العسكرية والأجور والمنح، والمساواة أمام الشغل وتطبيق القوانين الاجتماعية التي كان يتمتع بها الأوروبيون.". ورغم كونهم معتدلين، فإن المنتخبين لم يحصلوا على أي إصلاح هام من الذي كانوا يطالبون به الإدارة والحكومة الاستعماريتين، لأنهما كانا منشغلين بمشروع "الجزائر فرنسية" وبصعوباتها الاقتصادية. "وفقد المنتخبون اعتبارهم لأنهم رغم مهارتهم السياسية واعتدالهم ووطنيتهم الفرنسية لم يحصلوا على شيء من الحكومة الفرنسية... وشعر الملاحظون بتباين بين الجماهير ونخبتها. وكان ينبغي لهؤلاء أن يختاروا وأن يتوجهوا إما نحو الشعب وإما نحو فرنسا"[1].

تطورت هذه الحركة السياسية إلى أحزاب جزائرية معبرة عن ترقية مستوى الشعب السياسي، حيث يعود ذلك إلى عاملين رئيسيين؛ أولهما ذاتي نتج عن مشاركة الجزائريين في الحرب العالمي الأولى كمقاتلين وكعمال في المصانع والورشات الفرنسية. "وقد نتج عن هذا الاغتراب اطلاع على الحالة السياسية والفكرية في الخارج، وتأثر بالأفكار الليبرالية التي كانت نشيطة في هذه الفترة في فرنسا، كما تسنى لكثير من هؤلاء العمال والجنود الاطلاع دون رقابة على أخبار المشرق العربي الثورية، وعندما عادو إلى الجزائر كانوا معبئين بالثقة الذاتية التي سرعان ما انتشرت بين قطاعات واسعة من الأهالي، خاصة المفكرين منهم[2]". وتمثل ثاني هذه العوامل في العامل الخارجي من خلال "نقاط ولْسون الأربعة عشرة، وتحرير بلاد البلقان واستقلال بولونيا وتشيكوسلوفاكيا، وقيام الثورة الشيوعية في روسيا، وتأسيس عصبة الأمم وانتصارات أتاتورك وانتفاضات الوحدويين العرب في المشرق، والحروب الليبية الإيطالية. والنهضة السياسية في مصر، وثورة الأمير عبد الكريم الخطابي في المغرب، كل هذه الأحداث التي أفرزتها الحرب كان لها تأثير في يقظة الشعب[3]".

1الجيلالي صاري، محفوظ قداش، ترجمة : عبد القادر بن حراث، **المرجع السابق**، ص ص.21-23.
2أحمد الخطيب، **المرجع السابق**، ص.38.
3المكان نفسه.

وعلى إثر ذلك ظهرت أحزاب الحركة الوطنية التي منها حزب الشباب الجزاري برئاسة الأمير خالد، والحزب الليبرالي برئاسة ابن التهامي، وحزب الإخاء الجزائري الذي أسسه الأمير خالد عام 1922 بعدما تعرض حزبه الأول للتضيق والاضطهاد بعدما ضغط الفرنسيون من رؤساء البلديات في الجزائر على الإدارة الاستعمارية وحكومتها بالعدول عن قانون 1919 والعودة إلى إعمال "قانون الأنديجانا" الذي أعيد العمل به في عام 1920. ويمكن أيضا ذكر فيدرالية نواب مسلمي الجزائر التي أنشأت في عام 1927، والفيدرالية الشيوعية الجزائرية التي أشأت عام 1924، ثم حزب نجم شمال إفريقيا الذي تأسس في مارس 1926، ومثل نجم شمال افريقيا الحزب الأول في الجزائر الذي عبّر عن عودة نمط الاستجابة الأول في إحياء الوعي الجزائري بضرورة إنهاء الاستعمار الفرنسي للجزائر ويعلي مطلب الإستقلال الكامل للجزائر وجلاء القوات الفرنسية المحتلة وإنشاء جيش وطني، واسترجاع الأراضي الزراعية التي استولى عليها المعمرون وإعادتها إلى أصحابها وغيرها من المطالب الأخرى التي قدمها لأول مرة مصالي الحاج عام 1927 "أمام مؤتمر بروكسل الذي دعت إليه "الجمعية المناهضة للاضطهاد الاستعماري" وتعتبر هذه المطالب ثورة تعدّت في اندفاعها "الظل" الشيوعي ذي اللون الباهت، وأربكت الليبراليين الجزائريين الذين تغلفت أفكارهم بغلاف التجنس والفرْنسَة"[1]. وفي عام 1928 انتخب مصالي الحاج رئيسا لحزب نجم شمال إفريقيا الذي اعتمد جريدة :الإقدام" التي أسسها الأمير خالد لسان حاله، ثم بعدها جريدة "الأمة" عام 1930. ويستقل النجم عن الإطار الشمال افريقي الذي تأسس عليه في البداية ويصبح حزبا جزائريا خالصا تمكن من التوغل في داخل الجزائر ليدشن عمله في عام 1936 بتنظيمه اجتماعا جماهيريا هائلا حضره 10000 من الجزائريين[2].

توالت أجيال من الإصلاحيين في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي، حيث ظهر الجيل الأول في النصف الثاني من القرن التاسع عشر "ويبدو أنه كان سلفيا وقد تأثر بالحركة الاصلاحية المشرقية". ومن أبرز أعلام هذا الجيل الأول من المصلحين الشيخ

1أحمد الخطيب، **المرجع السابق**، ص.46.
2المرجع نفسه، ص ص.47-48.

صالح بن مهنا المتوفى عام 1907 بقسنطينة، والشيخ عبد القادر المجاوي المتوفى عام 1913، والشيخ محمد بن الخوجة المتوفى عام 1917، ومن أبرز الشخصيات المثقفة التي أسست للحركة الإصلاحية في الجزائر الشيخ عبد الحليم بن سماية المتوفى عام 1933. وقد تأثر بعض من هؤلاء المصلحين بأفكار محمد عبده الذي سبق أن التقاه ثلة من علماء الجزئر في تونس العام 1903، كما اجتمع إليه بعضهم العام 1905 لدى زيارته الجزائر، ومنهم الشيخين ابن سماية وابن الخوجة.

وفي بداية الثلاثينيات من القرن العشرين ظهر جناح جديد ضمن التيار الإصلاحي من خلال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسست في عام 1931، لتعبر عن نمط استجابة بمضامين فكرية وتربوية في مواجهة تحدي آخر في خضم تحدي الإقصاء والتمييز العنصري.

تميّزت استراتيجية الجمعية الإصلاحية في نهجين دقيقين؛ تمثل أولهما في إصلاح المجتمع الجزائري من ما أصابه من عادات وسلوكات اجتماعية وعقدية منحرفة، حيث أعلنت جمعية العلماء المسلمين أهدافها الأولية التي تمثلت في "محاربة البدع والمنكرات التي كانت متفشية بين مريدي الطرقية[1]". أما النهج الثاني لتلك الاستراتيجية فتمثل في العمل على نشر العلم عبر استراتيجية تعليمية وتربوية من خلال "نشر التعليم العربي السليم المشبع بالروح الاصلاحية بهدف تخريج دعاة متمرسين واعين يأخذون على عاتقهم عبء نشر رسالة الاصلاح في عموم الأرض الجزائرية[2]". وبنيت تلك الاستراتيجية على أساس خمسة محاور أساسية، أولها إصلاح الفرد، وثانيها إعداد المواطن الجزائري إعدادا كاملا للحياة من خلال التربية والتعليم على الأسس "الإسلامية العالية لميادين الحياة"، عبر توفية مطالب العصر، والمحافظة على الشخصية الجزائرية، عربية إسلامية وتجديدها[3]. وثالثها تكوين جيل جديد؛ فقد كان من أهداف الشيخ عبد الحميد ابن باديس "تغيير الواقع المتخلف للشعب العربي في الجزائر، وفي رأيه أن الطريقة الناجحة لإحداث هذا التغيير تتمثل في تكوين جيل جديد

1 أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص ص.113-114.
2 المرجع نفسه، ص.114.
3 المرجع نفسه، ص ص.125-128.

مزود بتربية عربية، إسلامية أساسها القرآن... وكانت طريقة بن باديس في التربية هي توعية النشء بالفكرة الصحيحة أكثر من تجميع العلم في الدماغ وهذا ما أشار إليه البشير الإبراهيمي[1]". وتمثل رابع تلك المحاور في الدعوة إلى الوحدة الوطنية، وخامسا تحرير الفكر الإسلامي من البدع والخرافات[2].

لقد عبّرت هذه المرحلة من النضال السياسي والثقافي الإصلاحي عن وعي ثاقب من لدن نخبة من الجزائريين المخلصين لقضيتهم ودافعوا عن كل أركانها القيمية والهوياتية ضد المدّ الاستعماري الذي حاول القضاء عليها. وكانت بذلك استجابة الجزائريين الوطنيين في مستوى مواجهة التحدي، رغم ما اعترضه من عقبات وعوائق كان للسياسة الاستعمارية القمعية كما لأنصارها من الجزائريين نصيب فيها، في محاولة إلحاق الجزائر بفرنسا وجعلها فرنسية إلى الأبد كما فعلت فرنسا مع عدد من الجزر في أوروبا (موناكو)، وفي افريقيا (كاليطونيا الجديدة)، وساوتومي وبرنسيبي.

ليتيقن الجزائريون في نهايتها ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى أنها استجابة غير مجدية لوقف استبداد المحتل، فهي استراتيجية كرست إطالة أمد الاحتلال، وتسلط استبداده بالشعب الجزائري. وأفاق البعض من غفلة الدهر التي أوقعهم فيها تقاعس البعض تارة، وموالاة البعض الآخر للاستعمار تارة أخرى، وتأثر آخرين بأفكار الثورة الفرنسية، "والمقاومة السلمية" والسياسية بمرجعية الديمقراطية التي هي صناعة قوى الاستبداد التي ظل الشعب يعانيها. وتتحول استراتيجية الاستجابة إلى "الثورة" باعتبارها السبيل الوحيد للمقاومة وإنهاء استبداد المستعمر. نهج التغيير الوحيد والفعال. "إن الاستعمار لا يفهم إلا لغة السلاح"، "فرنسا دخلت بالقوة ولن تخرج إلا بالقوة". إذ أن المقاومة لا تتناسب ولا تنسجم مع السلمية والسياسة، إنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالقوة ومستلزماتها من عدة السلاح.

بعد الإستقلال العام 1962 أخذ نظام الحكم يتطور في اتجاهين أساسيين لا ينفصلان عن بعضهما. الاتجاه الأول الذي اختار الأحادية الحزبية نهجًا سياسيًّا،

1 أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص.129.
2 المرجع نفسه، ص.130- 131.

والاشتراكية نهجا اقتصاديا. وقد نتج عن ذلك ممارسات طالت العلاقات بين المجتمع والدولة من جهة، وبين النخب السياسية المؤثرة في الجزائر قبل وبعد الإستقلال. ويصنف بعض الدارسين والباحثين والساسة مرحلة 1962-1978 بمرحلة ساد فيها نوع من الاستبداد السياسي نظرا لما كان يصدر من السلطة ونخبها من سلوكيات قمعية خاصة ضد المعارضين من إخوة الجهاد أثناء الثورة. فمعارضو بن بلة من نخب السلطة يرون فيه الرئيس الذي أراد أن يستفرد بالحكم والقرار، وهذا من مظاهر الاستبداد السياسي من الحاكم. وفي مقابل ذلك يعتبر جناح آخر من النخب السياسية في تلك المرحلة أن بوادر استبداد نظام هواري بومدين بدأ من انقلاب 19 جوان 1965 الذي قاده ضد حليفه السابق الرئيس أحمد بن بلة، ويقيت تلك الصورة عالقة في أذهان الكثيرين من النخبة أو من غيرها عن دكتاتورية نظام بومدين. رغم أن الأخير بادر في نهاية عهده بالسلطة إلى محاولة إعادة البناء السياسي للدولة (الميثاق الوطني 1976، عودة العمل بالدستور بإقرار دستور 1976 بعد الغياب الدستوري الذي استمر منذ 1963)، بعدما فضل أولوية البناء الاقتصادي.

أما إبان مرحلة الرئيس الشاذلي بن جديد (1979-1992)، فقد شهدت الاستجابة الأولى من قبل النظام (1979- 1988) من خلال محاولة بن جديد فتح صمام التنفس للمجتمع عبر إجراءات تهدئة لتغيير نمطية الصورة الاستبدادية التي أحاطت بعهد سابقه هواري بومدين، فعمد الشاذلي إلى إطلاق صراح بعض السجناء السياسيين، والسماح لبعض المنفيين من العودة إلى أرض الوطن، زيادة على سياسة الانفتاح الاقتصادي انتهجها. وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر عرفت بوادر حركة تمرد على النظام التي ظهرت لأول مرة وبشكل علني عام 198 مع ما عرف بحركة "بوي علي".

وفي المرحلة الثانية من عهد الشاذلي بن جديد (1988- 1992) تعرف الجزائر الاتجاه الثاني في نهجها السياسي والاقتصادي، حيث بدأت بوادر الانفتاح السياسي والاقتصادي. وشهدت البلاد أبرز استجابة من المجتمع الجزائري في مواجهة سياسة النظام الحاكم، حيث أدى الانغلاق السياسي، والمنع السياسي المكرس في ظل

الأحادية التي تحوّل فيها حزب جبهة التحرير الوطني (الحزب الحاكم) إلى منظومة احتكار للسلطة وللثروة، وواجهة لضعف الدولة واستبداد السلطة.. وتجسدت تلك الاستجابة من خلال أحداث أكتوبر 1988 التي اندلعت في مختلف مناطق الجزائر عبر فيها المتظاهرون عن استيائهم من الوضع القائم الذي ميزه ضعف القدرة الشرائية، والبطالة، وسوء الخدمة العمومية، وتردي الحالة المعيشية للجزائريين في ظل الوضع الاقتصادي العالمي على إثر انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمي التي وقعت العام 1986.

كانت أحداث خريف 1988 في الجزائر أول موجة استجابة ضد تحدي تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائريين. موجة تراكمت بفعل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، ولكن أيضا هي موجة صداها جاء من المؤثرات الاقتصادية الخارجية.

المفارقة التي حدثت على إثر استجابة المجتمع في تلك الطريقة الاحتجاجية التي جوبهت بالقوة التي قمعت الشباب المتظاهر الذي لم يتقن وقتها سبل التعبير عن رفضه الوضع القائم ومطالبته بتحسين الأوضاع، ولم تغلب على أصواته المطالبة بالتغيير، بل بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. ثم أن جام غضب المتظاهرين صُبّ على الحزب الواحد جبهة التحرير الوطني التي تعرضت هياكلها ومقراتها إلى التخريب تعبيرا عن تحميلها مسؤولية الوضع المتأزم الذي آلت إليه البلاد.

المفارقة تلك تتجلى في نمط استجابة النظام السياسي ونخبه لذلك التحدي الذي شكلته استجابة الجماهير في الشارع. فتلك الاستجابة اتخذت مسارا في غير اتجاه ولا شدة ما كان يطالب به الجزائريون. وفي محاولة من النظام السياسي التكيف مع الوضع ضمانا لاستمراره عمد إلى اللجوء إلى الاستجابة من خلال سياسة الانفتاح السياسي أو ما يُعبّر عنه بالتعدديّة السياسية، التي يمكن تكييفها سياسيا على أنها عقاب لحزب جبهة التحرير الوطني، أو على الأقل لجناح هام داخله من المحافظين الذين كان يشعرون بتهديد التغيير. ولا أدل على ذلك من أ، الرئيس الشاذلي بن جديد عيّن مولود حمروش

وزيرا أولا في تلك الفترة التي كان يحضر فيها لأول انتخابات تعددية (الانتخابات المحلية)، وحمروش كان من المحسوبين على التيار الإصلاحي في داخل جبهة التحرير الوطني.

المطلب الثاني: أسباب استمرار الأزمة في ظل تجدّد الإصلاحات

1. إصلاحات مفروضة من أعلى دون إشراك مختلف فواعل المجتمع ونخبه المستقلة: ففي الجزائر صدرت عديد القرارات رافعة شعارات الإصلاح في مجالات السياسة، والصحة، والقضاء، والتعليم وغيرها. وفي عهد الرئيس بوتفليقة (1999-2019) ربط "الإصلاح" بقطاعات وزارية مختلفة (وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات، مشروع إصلاح العدالة، مشروع إصلاح قطاع التربية والتعليم ما عرف بـ "لجنة بن زاغو"، إصلاح قانون الإعلام...)، وعلى رأس هذه العناوين "الإصلاحية" يقع مشروع بوتفليقة لإصلاح الدستور، وحتى المنظومة التشريعية؛ حيث أبدى بوتفليقة منذ اعتلاءه رئاسة الجمهورية أنه غير راض عن الدستور، وغير موافق على بنية المؤسسة التشريعية وابدى صراحة امتعاضه من الغرفة الأولى للبرلمان متمثلة في مجلس الأمة. لكن وبعد أربع عهدات من الحكم استمرت عشرين عاما فإن دستور 1996 الذي انتقده بوتفليقة استمر العمل به إلى غاية 2016. وحتى الاستفتاء وقتها على الدستور لم يعدو كونه تعديل على دستور 1996، حيث كان أبرز تعديل حمله عام 2016 هو العودة إلى دستور 1996 بإعادة غلق عهدات رئيس الجمهورية وتحديدها في اثنتين فقط، والتي كان قد قام بوتفليقة بفتحها خلال عهدته الثانية، حيث استفاد جراء ذلك من عهدتين إضافيتين وبعد قضائه أربع عهدات. وكان يبدو وقتها أن الرئيس لا ينوي الترشح لعهدة إضافية "خامسة فوق العادة"، لكن حدث عكس ذلك وأُعلِن ترشحه لعهدة خامسة رغم تدهور وضعه الصحي الذي كان باديا دون حاجة لتحليل أو توصيف. ويكون بوتفليقة هو الرئيس الذي أحدث في الدستور أكبر عدد من التعديلات بلغت تسعة تعديلات.

لم تكن أغلب تعديلات بوتفليقة على الدستور مطلبا جماهيريا، ولا مطلبا ضروريا نادت به الأحزاب والمعارضة. عدا الأحزاب والتنظيمات الاجتماعية الموالية لقرارات

السلطة. حيث عرف قرار فتح العهدات الرئاسية موافقة أحزاب الائتلاف الحكومي الثلاث، وهي جبهة التحرير الوطني، وحركة مجتمع السلم، والتجمع الوطني الديمقراطي. رغم كون التوافق على ذلك لم يكن من البداية، حيث لم يتبنى المقترح بالتعديل إلا حزب جبهة التحرير الوطني الذي عبر عنه أمينه العام وقتها عبد العزيز بلخادم. في حين لم يكن موقف التجمع الوطني الديمقراطي معلنا بصراحة. أما حركة مجتمع السلم فعبرت عن أن التعديل الدستوري لم يكن من أولوياتها، في مقابل ضرورة الإصلاح السياسي، واستتباب الأمن والإستقرار وإحداث التنمية.

عبّر إطارات من حزب جبهة التحرير الوطني عن موقفها من ذلك التعديل بكونه يصب في الحفاظ على السيادة الوطنية والدفاع عنها، وأن الرئيس كان بحاجة إلى "عهدة" ـ والتي اتضح فيما بعد بأنها أكثر من عهدة ـ إضافية ليستكمل الإصلاحات التي باشرها في قطاعات عدة، وكذا استكمال سياسته في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية.

أما الإصلاح في مصر فقد ظل في مجمله يتم من الأعلى، أي من داخل الدولة المصرية ووفق طبيعتها المركزية التي ظلت تتعامل مع المجتمع بحذر مستمر ولا ترى في الجماهير أهلا للمشاركة في اتخاذ القرارات الكبرى المتعلقة بمستقبلها. وفي أقصى الحدود يمكن للدولة المصرية المركزية أن تتيح للجماهير بعض المتنفس في التعبير عن مكبوتاتها لكن دون أن يبلغ ذلك إحداث إصلاح سياسي أو أن يشكل خطوات حقيقية نحو التغيير، وعليه ظلت الإصلاحات في مصر مفرغة من مضمونها. "وفي ظل غياب طبقة وسطى مصرية قادرة على إنتاج حركة اجتماعية تنتقل بمطلب التغيير إلى الشارع فإن النخب المتشرذمة التي تخرج للمطالبة بالتغيير مثل الحملة الوطنية للتغيير "وحركة كفاية" "وشباب من أجل التغيير" وحتى "أطفال من أجل التغيير" "ومعتقلون من أجل التغيير" لم تستطع أن تتحول إلى حركة اجتماعية لها وجود متجذر في الشارع المصري"[1].

هذه الأوضاع تعمق من الغموض الذي يكتنف النظام السياسي المصري، خاصة في توجهاته نحو الإصلاح والتغيير، وربما من أسباب هذا الغموض "تراجع قدرة الدولة على الاستجابة لمطالب النظام السياسي لاستمراره في خططه التي تعمق

1 كمال السعيد حبيب، "تحديات انقسام وتشرذم البنية الاجتماعية"، في: في: أحمد ثابت(محررا)، المرجع السابق، ص ص.114-115.

التشرذم الاجتماعي وترسخ لانقسامات رأسية تعمق عزلة الناس وغربتهم عن بعضهم بعضا رغم أنهم يعيشون معا في نفس المكان، وكما هو الحال في المجتمعات التعددية ذات الطبيعة الصراعية المنقسمة فإن الناس يتقابلون في السوق ولكن في غربة وعزلة عن بعضهم وإضمار التحفز والحساسية والتحرش ببعضهم، تجد ذلك في علاقة الأحياء الفقيرة بالغنية وعلاقة المسلمين بالمسيحيين وعلاقة الحكام بالمواطنين وعلاقة الإنسان بالوسط أو المحيط الذي يتحرك ويعيش فيه، وعلاقات النخب ببعضها وعلاقاتها بالنظام السياسي وعلاقاتها بالخارج والعالم وعلاقاتها بذاتها ودوره ووظيفتها[1]".

2. **إصلاحات سطحية لا تعدوا أن تكون مجرّد إجراءات مؤقتة بمآرب ليست في مصلحة المجتمع تدوم لمرحلة قصيرة من الزمن:** ظهرت هذه الحالة في الجزائر وبشكل صارخ مع رئيس الحكومة (لعدة مرات) أحمد أويحيى، حيث أنه في أول عهده بهذا المنصب في الفترة (1995-1998) أصدرت حكومته عدة قرارات أثارت غضب الجزائريين، والتي بقيت راسخة في أذهانهم إلى اليوم، ومن أخطر تلك الإجراءات والقرارات على الإطلاق اللجوء إلى المديونية الخارجية ورهن السيادة الوطنية بصندوق النقد الولي، ثم قرارات حل عديد المؤسسات الاقتصادية الوطنية، والتسريح الجماعي للعمال...إلخ.

مثّل أحمد أويحيى أحد الأوجه البارزة لنخبة سياسية بديلة من داخل السلطة ومؤسسات الحكم في الجزائر، النخبة الصاعدة التي كانت تحضر لتولي مقاليد الحكم، لتمثل جيلا جديدا من النخبة الحاكمة من خارج جيل الثورة ممثلا في المجاهدين. ولعل إسم أويحيى كان من المرشحين بقوة لخلافة بوتفليقة، مع تداول أسماء أخرى من نفس الجيل ومن نفس الانتماء النخبوي على غرار عبد العزيز بلخادم عن حزب جبهة التحرير الوطني الذي مرّ هو الآخر بمناصب تنفيذية عديدة تولى فيها رئاسة الحكومة (ماي 2006-جوان 2008) وتعد رئاسته مرتين للحكومة كون الرئيس بوتفليقة عدلها في عامها الأول.

3. **عدم تسليم السلطة ونخبها بحقيقة الوضع المتأزم اقتصاديا، واجتماعيا، وسياسيا، وأخلاقيا وانتهاج سياسة الهروب إلى الأمام:**وقد تجلى ذلك في خطابات عديد

1 كمال السعيد حبيب، المرجع السابق، ص.115.

المسؤولين السياسيين في كل من الجزائر ومصر. سواء كان ذلك من مختلف رؤساء الجمهورية، أو من طرف رؤساء حكوماتهم، ووزارئهم وحتى المسؤولين في مستويات أدنى. والأدهى من ذلك أن عددا من النواب المنتخبين محليا ووطنيا ـ الذين يفترض فيهم تمثيلهم لمصالح الشعب والدفاع عنها ـ يدعون أن الوضع جيّد، وحتى إن اعترف بعضهم ببعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية سرعان ما يردفها بأنها لا تدعو للقلق وأنها حالات مؤقتة. وفي السياق نفسه تظهر بعض التقارير التي تتضمن أرقاما ومعطيات احصائية "رسمية" تشير إلى استقرار الوضع السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي. في حين تلوح هنا وهناك أصوات "خافتة" أو بالأحرى "مكبوتة" تقدم أدلة تعارض تلك التطمينات الاحصائية التي لا تعبّر عن حقيقة الوضع في البلدين. ولا أدل على ذلك في الجزائر مثلا من تلك التصريحات والأرقام التي استمر أحمد أويحيى يقدمها مقنعا بها الإعلام والرأي العام بصحة وسلامة ما تقوم به السلطة من سياسات وما تتخذه من إجراءات، مبرّرا سياسات لا ترقى في أحيان كثيرة إلى الاستجابة لانتظارات المجتمع ولتطلعات الأجيال الجديدة. وقد كانت بعض المعارضة تطفو بين الحين والآخر مكذبة تلك الاحصاءات والمعطيات التبريرية للسلطة والتي كانت تجدد شرعيتها السائرة في الضعف يوما بعد يوم. وقد أثبتت الأيام وأكدت الأحداث التي شهدتها الجزائر العام 2019 تلك الانتقادات وأعطت الحق لتلك الأصوات المعارضة والمناوئة لسلوكات السلطة في عهد بوتفليقة وحكوماته المتعاقبة.

ولا يختلف الوضع في مصر عنه في الجزائر، فكل الرؤساء والوزراء والمسؤولين التنفيذيين يروّجون لوضع سياسي واقتصادي واجتماعي لا يعكس الحقيقة التي يعيشها المجتمع المصري.

4. الاستبعاد والإقصاء المستمر لأي صوت معارض يعلن التشخيص العلمي والواقعي للوضع القائم في شتى المجالات، ورفض الحلول التي يقدمها:

كرست ممارسات أنظمة الحكم ونخبها "شخصنة الدولة وخصخصتها"، وكرست بذلك حماية الفساد ونهب المال العام في حين كانت قاعدتها الاجتماعية في تضاؤل وضيق مستمرين، إضافة إلى إخراجها للطبقة الوسطى من هذه القاعدة إلى جانب القمع الأمني والتشريعي للعمال والفلاحين، وما صاحب ذلك من تضييق واعتقال منعا

لمظاهر الاحتجاج السياسي والاجتماعي. "وهكذا تحوّلت القاعدة الاجتماعية للدولة إلى مجرّد مجموعات وشلل مصالح وامتيازات تلجا في سبيل حماية امتيازاتها وثرواتها غير المشروعة إلى مختلف صور القمع لحماية فسادها عبر توظيف جهاز الأمن في خدمة مصالحها..."[1].

أدت هذه الممارسات إلى ظاهرتين خطيرتين: أولها هي ظاهرة الإفراغ الاجتماعي لسيرورة تطور الدولة وعلاقتها بالمجتمع، وهذا قد تمت الاستفاضة في تفسيره وتحليله في الفصل الثالث من هذا البحث. وثانيها إقصاء اجتماعي لطبقة قامت عليها تنمية المجتمعات وتطورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي؛ هي الطبقة الوسطى. وهنا لا بدّ من الاستعانة بتفسير قدمه أحمد ثابت حيث يعتبر "... إن مثل هذه الممارسات من قبل النظام الحاكم أسهمت في اغتراب الطبقة الوسطى أساسا وإضعافها وتهميشها ودفعها إلى البحث عن خلاص فردي لا حلول جماعية سواء بالهجرة للعمل في الدول العربية والأجنبية أو القيام بأعمال إضافية أو أعمال غير مشروعة مثل التربح من الوظيفة (الرشوة)، أو الاتجار في المخدرات والسلاح. وسياسيا واجتماعيا عبر اللجوء لممارسات العنف والإرهاب وتبني الفكر المتطرف أو المحافظ... وكان يمكن للطبقة الوسطى على الأقل أن تشكل رافدا اجتماعيا رئيسيا وسندا قويا للحركة المنادية بالإصلاح وقوى التغيير في مواجهة ممارسات النظام الحاكم"[2].

وحتى قوى المعارضة كانت قد فشلت في تقوية صفوفها باستقطاب أجزاء هامة من تلك الطبقة الوسطى. فمثلا في الجزائر لم تتمكن المعارضة من استيعاب بعض المنظمات على التنظيمات الطلابية، والنقابات العمالية، إلا نادرا وفي حالات معدودة، على نحو ما قام حزب الجبهة الإسلامية للانقاذ المحل من خلال تأسيسه لنقابة عمالية تتبع خطه السياسي، وكانت بمثابة أول نقابة عمالية مستقلة عن السلطة في مواجهة نقابتها العتيدة ممثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين. لكن هذه النقابة زالت واختفت بعد حل تنظيمها الحزبي ومنعه من النشاط. كذلك يمكن ذكر حالة حزب حركة مجتمع السلم التي أسست هي الأخرى عددا من التنظيمات الجماهيرية من قبيل فواعل المجتمع

1 أحمد ثابت، المرجع السابق، ص ص.54-55.
2 المرجع نفسه، ص.55.

المدني على نحو الإتحاد العام الطلابي الحرّ، الذي عرف في العهدات الأولى للرئيس بوتفليقة نشاطا مكثفا ودورا بارزا في تأطير الطلبة الجامعيين في حياتهم الجامعية سواء في الجوانب الخدمية أو الجوانب الأكاديمية العلمية، ولكنها تراجعت عن تلك المكانة وذلك الدور نظرا لكون حزبها أضحى من المبعدين عن العملية السياسية بعد انسحابه من الائتلاف الحكومي الذي شكله مع كل من حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي. يضاف إلى ذلك كون السلطة تستحوذ على ساحة العمل الجمعوي والمجتمع المدني، وتمنع تنظيمات أخرى مستقلة عنها من النشاط والعمل بحرية والوصول إلى المجتمع مخافة أن تشكل قاعدة اجتماعية قد تهدد استقرار النظام واستمراره.

الوضع نفسه عرفته مصر، رغم كون الإجراءات والسياسة التي تنتهجها السلطة في مصر كانت أشد قمعا وتضيقا على تلك المنظمات، وهذا عبر مختلف المراحل؛ ففي عهد الرئيس أنور السادات قمعت الحركة الطلابية من خلال إلغاء لائحة عام 1976 الديمقراطية واستبدالها بلائحة 1979 بعد "معاهدة كامب ديفيد" المشؤومة. وفي عهد الرئيس حسني مبارك تم القضاء على استقلال النقابات المهنية عن طريق القانون رقم 100 لعام 1993 وتعديلاته. يضاف إلى ذلك الشروط التعجيزية والغامضة التي حملها قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم 84 لعام 2002، كما منعت تلك المنظمات من ممارسة العمل السياسي بسبب العبارات المطاطية والغامضة التي تضمنها القانون بهذا الخصوص ما يفتح الباب واسعا للسلطة الإدارية والأمنية في أن تلجأ لحل المنظمة أو الجمعية بعد أن تفسر تعسفيا معنى السياسة أو العمل السياسي[1].

5. طغيان الأهداف السياسية والمآرب السلطوية على حساب خدمة المصلحة العامة ومستقبل الأجيال المتعاقبة: من عوامل استدامت الأزمات في ظل اعتماد سياسة الإصلاحات "الإفراط في تسييس" كل المسائل والقضايا المجتمعية. ذلك أن كل السياسات والإجراءات التي يتم تبنيها من الحكومات المتعاقبة هي ذات مصادر من داخل دواليب السلطة، وحتى إن حدث وأن تمت الاستعانة ـ وهذا نادرا ما يحدث ـ بخبراء من خارج دوائر السلطة، فإنه يتم تكييفها حسب ما

1 أحمد ثابت، المرجع السابق، ص ص.55-56.

تريده هذه الأخيرة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال احترام السياقات العلمية والمعطيات الواقعية المحيطة بتلك الخبرات المستقلة. وطغيان الحسابات السياسية والسلطوية يكرس الإقصاد، ويعطل الطاقات المحلية، ويؤدي إلى سيادة حالة من اليأس والإحباط في الشعور بأن يكون للمواطنين مكانة ودور في صنع القرار وصياغة السياسات العامة.

تعتبر هذه العوامل من أبرز الأسباب التي أدت إلى إجهاض الإصلاحات وجعلها تراوح مكانها وتقبع في كونها مجرد شعارات وعناوين لبرامج حكومية بعيدة عن أي رؤى استراتيجية تستهدف غايات دقيقة لمراحل زمنية تضمن انتظارات الأجيال المتعاقبة وتشركهم في صناعة مستقبلهم.

برهنت أنظمة الحكم في كل من الجزائر ومصر عن قدرة عالية في الممانعة ضد أي تغيير جذري قد يصيب طبيعتها ويقوض خصائصها. ورغم ظهور قوى تنادي بالإصلاح من داخل النظام ومن خارجه، إلا أنها تعرضت للفشل، و"ضيعت القوى الإصلاحية سنوات طويلة وهي تنشد إصلاحا عن طريق الحوار والتفاهم والتفاعل الإيجابي مع الأنظمة الأوليجاركية العربية، ومن دون تقديم تضحيات، قبل أن تكتشف أن من غير الممكن تحقيق أي برنامج إصلاحي، مهما كان محدودا، ما لم يتحقق تغيير صيغ الحكم والإدارة القائمة، أي ما لم تنجح في بناء قوى مقاومة ومواجهة سياسية فاعلة للسلطات القائمة، وما تمثله من نخب ومصالح سائدة. فلا ينجح الإصلاح إلا داخل نظم سليمة بالإجمال، وتتسم بحدّ أدنى من المرونة والتعددية والتنافسية، وتقر آلية المفاوضة الاجتماعية"[1].

إن من أبرز عوائق نجاح الإصلاح كونه يأتي في مراحل متقدمة من تأزم الأوضاع واستفحال مظاهر وممارسات الفساد والانحراف في استخدام السلطة السياسية، وتحويل المرفق العمومي الخدماتي إلى سلطة إدارية تتسلط بيروقراطيتها على حياة المواطنين. خاصة في ظل الانغلاق السياسي، وجمود الفاعلين

1 برهان غليون، المرجع السابق، ص.37.

الاجتماعيين والسياسيين من خارج السلطة. وفي هذا السياق يشير برهان غليون إلى أن مشروعية الإصلاح تنبع من الميل الطبيعي للمجتمعات ونظمها نحو الجمود وعدم الفاعلية، وعليه يبرز هاهنا دور الإصلاح باعتباره وسيلة للتجديد وإعادة تأسيس النظم المختلفة بعدما فقدت فاعليتها مع شرط احتفاظها بقيمها الثابتة.

6. المواقف السلبية للرأي العام الوطني ونقص فاعليته في الدفع باتجاه التغيير السلمي: نتيجة ما تروّج له أصوات من السلطة أو الموالين لها من أن المطالبة بالتغيير الديمقراطي الذي يمس في جزء هام منه منظومة الحكم، هو سفر نحو المجهول، وأن المطالبة بالتغيير السياسي مغامرة مجهولة العواقب من شأنها أن تدخل البلاد في حالة من التيهان تهدد بقاءها. كما أن التغيير المطلوب هو تهديد لوحدة الدولة ووسيلة للأعداء في السيطرة على مقدرات البلاد، وغيرها من المضامين الدعائية التي نكرس الجمود والخوف لدى الأوساط الشعبية.

ومن المواقف أيضا أن عددا معتبرا من المواطنين العاديين يعزفون عن المشاركة في حركات المطالبة بالتغيير لأنه يعتبرون بأن ذلك شأن يخص أطراف بينهم صراع قوة ولا جدوى من ولوجهم هذا الصراع لأن وضعهم لن يتبدل ولن يتغيّر حتى في حال حصول تغيير سياسي حقيقي.

تولد هذه المواقف تجاه التغيير والحركة نحو الدمقرطة نتيجة وجود فئة هامة في المجتمع تعاني التهميش والإقصاء السياسيين والاقتصاديين. "مثل هذا التهميش السياسي والاقتصادي إلى جانب الاغتراب الثقافي يؤدي إلى فقدان الثقة بالذات وضعف الإحساس بالقدرة على التحرك بل وبجدوى الديمقراطية ذاتها... وهذه الطبقات لا تسعى للبديل الديمقراطي أو لا ترغب في الانخراط في جسم الحركة الديمقراطية، أي أن هذه الطبقات لا تحفزها ظروفها الذاتية شديدة القسوة على تبني أو ممارسة النضال الديمقراطي بحسبانه أداة هامة ورئيسية للتغيير السياسي للنخب السلطوية أو المسيطرة اقتصاديا واجتماعيا"[1].

ثالثا: تعثر الإصلاحات: الأسباب السياسية

1أحمد ثابت(محررا)، المرجع السابق، ص.64.

بدأ في مصر الجيل الأول من الإصلاح السياسي نحو التعددية في عهد الرئيس أنور السادات من خلال فتح المنابر الثلاثة داخل الحزب الواحد وقتها، كان ذلك في مارس من العام 1976. وبقرار من الرئيس نفسه، وفي العام نفسه تتحول تلك المنابر إلى أحزاب سياسية. ورغم تعاقب العديد من الإجراءات والقرارات التي سمحت بقدر من الانفتاح السياسي في النظام السياسي المصري بما يجعل من الصعب اعتباره نظاما تسلطيا بالمعنى الأكاديمي، إلا أنه لا يمكن اعتباره نظاما ديمقراطيا. فرغم أن فيه بعض ملامح التعددية التي أدخلتها عليه الاصلاحات القومية، إلا أن طابعه الرئيسي هو الشخصنة بمعنى تركيز السلطات والاختصاصات والصلاحيات الأساسية في يد شخص واحد يدور حول النظام السياسي بأكمله والذي يعد هيكله امتدادا لوجوده وحركته رهنا لإرادته. وحتى هذه اللحظة لم يحدث أي تداول للسلطة على أساس انتخابات حرة ونزيهة متعددة تماما (عدا انتخابات العام 2012 التي فاز فيها الإخوان وتولي الرئيس محمد مرسي رئاسة الجمهورية لفترة لم تبلغ السنة كاملة ليعزل بعدها من طرف الجيش) فقد وصل النظام السياسي المصري إلى حالة من الشيخوخة تتسم بتجمد آلياته وأفكاره رغم تغير بعض شعاراته ورموزه بل والتضحية ببعض شخصياته. وتفسر حالة الشيخوخة تلك العصبية الشديدة للنخبة الحاكمة في تعاملها مع القوى المعارضة والتوسع في استخدام الإجراءات الأمنية تجاه الحركات السياسية الشعبية"[1].

عرفت الجزائر كما مصر إرهاصات التغيير السياسي نحو الدمقرطة، من خلال عدد من الإجراءات الإصلاح السياسي الديمقراطي على نحو اعتماد تعددية حزبية، وفتخ المجال للمنافسة السياسية التعددية، ولو بشكل جزئي، زيادة على فتح مجال السمعي البصري والفضاء الإعلامي عموما على القطاع الخاص، وفسح المجال لتوجيه النقد للنظام السياسي، ولبعض رموزه، ونقد المجتمع وسلوكياته، إضافة إلى تنظيم حركات احتجاجية في الشارعين الجزائري والمصري (مع تفاوت في الشدة وفي تعاطي أجهزة الدولة معها)، ونقد السياسات العامة سواء دخل الأجهزة الرسمية من برلمانات ومؤسسات حكومية أخرى على نحو الجامعات والمؤتمرات والندوات العلمية، إلى المعارضة الالكترونية عبر وسائط التواصل الاجتماعي والفضاء الأزرق

1 محمد صفار، المرجع السابق، ص.123.

عموما، إلا أنه وإلى غاية مرحلة محددة في كل بلد وصل التحليل السياسي المتخصص والمحلي إلى نتيجة مفادها أن البلدين وقفا في مفترق طرق طرحت بشأنه امكانيات واحتمالات حصرت في اثنتين لا ثالث لهما عبّر عنهما في مصر كل من حسنين توفيق وحسن نافعة (إثر انتخابات رئاسية لعام 1995، ولعام 2005 على التوالي والترتيب)، حتى بالتزامن مع انتخابات العام 2010: "فإما الإصلاح الشامل والتدريجي والمخطط/ الخروج من المأزق، أو مزيد من التسيب والفوضى والتأزم في علاقة الدولة بالمجتمع/ انفجار الأوضاع[1]". وعرفت الجزائر هذه الحالة في مرحلة الانتخابات الرئاسية التي أجريت في عام 2009، وعام 2014.

لم تتجسد تلك السيناريوهات لا في الجزائر ولا في مصر على إثر تلك الانتخابات الرئاسية في كليهما، وهو ما كان تعبيرا صريحا لعدم حصول أي تغيير سياسي حقيقي رغم مظاهر التغيير التي طفت على السطح، منها التعديلات الدستورية والقانونية التي عرفتها الجزائر ومصر، رغم اختلاف المرحلة في البلدين خاصة من حيث التزامن مع موجة الحراك الجماهيري التي عرفتها بعض دول المنطقة على نحو تونس. فلقد اتخذت في الجزائر مجموعة من الإصلاحات التي مست تعديلات في الدستور وفي بعض القوانين العضوية منها الناظمة للانتخابات على النحو الذي سبق ذكره. وحتى في مصر تم اتخاذ بعض التعديلات في القوانين والإجراءات الناظمة للحياة السياسية في البلد.

سطحية تلك الإصلاحات، وعدم استجابتها الكلية لما كانت تطلبه القوى السياسية والمجتمعية في البلدين أدى إلى استمرار الوضع على ما كان عليه في البلدين، ففي الجزائر استمر نظام بوتفليقة الذي جدّد عهدته الرئاسية مرتين بعد ما قضى عهدتين قبل فتحه العهدات الرئاسية على غثر تعديل دستوري سبقت الإشارة إليه، ليستفيد من عهدتني جديدتين (2009-2014/ 2014-2019) بعد إعادته لغلق العهدات عام 2013، وحصرها في اثنتين على النحو الذي كانت عليه. وكانت نية النخبة السياسية المحيطة بالرئيس استمراره في المنصب إلى عهدة خامسة، في ظل بروز بوادر التراجع الاقتصادي وما ينجر عنه من تردي الأوضاع الاجتماعية.

1 محمد صفار، المرجع السابق، ص.124.

وفي مصر استمر حسني مبارك في تعزيز نظامه وتكريس استراتيجيته في الاستمرار، وتحضير العوامل والظروف لتهيئة البيئة السياسية والاجتماعية لضمان استمرارية نموذجه في النظام المصري القائم من خلال بوادر توريث السلطة بنقل الرئاسة إلى أحد ابنائه وهو جمال مبارك الذي أصبح يحتل مكانة هامة وحساسة في هرم الحزب الحاكم في مصر. واستمر الوضع على حاله سياسيا إلى غاية 2011 في ظل تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمصريين. دون اغفال تأثر الداخل المصري بما حدث في الجارة تونس إثر التغيير السياسي (المؤقت) الذي حدث إثر غضب الشارع وخروج الجماهير تنديدا بنظام الرئيس زين العابدين بن علي الذي تنحى من الرئاسة فارا من بلده عام 2011 بعد أن قضى ما يناهز ربع قرن على رأس السلطة في تونس وهو الذي أزاح الرئيس الحبيب بورقيبة من السلطة عام 1987.

وتطرح العديد من التساؤلات بخصوص جدوى تلك الإصلاحات، وبخصوص مآلات التغيير السياسي، وحقيقة الإصلاحات السياسية في الجزائر ومصر، وفي الدول العربية بصفة عامة. خاصة مع بروز عديد الحركات الرافضة للوضع القائم والمنادية بالتغيير السياسي عن طريق الإصلاح أو عن طريق الثورة. وظهرت في الجزائر بعض حركات الاحتجاج السياسي من مثل الحركة التي كان يقودها المحامي علي يحى عبد النور محاولة تبني انتشار الحراك السياسي الذي عرفته تونس عام 2010، وتوطينها في الجزائر من أجل تغيير النظام السياسي، لكن تلك الحركة كانت تتصف بالضعف الاجتماعي والجماهيري، خاصة في ظل السياسات التعديلية التي انتهجتها السلطة في الجزائر وقتها لامتصاص أي حركة احتجاجية قد تهدد الاستقرار السياسي، ومن تلك الإجراءات تدعيم سياسات دعم مشاريع الشباب، وضخ أموال ضخمة في سبيل تدارك بعض العجز في قطاعات حيوية لها صلة بالحياة اليومية للمواطن الجزائري وبانشغالات المجتمع.

أما في مصر، فقد ظهر عدد معتبر من حركات "الرفض السياسي" التي تتشابه في نشأتها من خارج النظام السياسي، "بل وتعبيرا عن فقدان الثقة به والرغبة

في إزاحته"، مع أحزاب الرفض السياسي والاجتماعي، وبلغ عدد تلك الحركات إلى غاية 2007 نحو 18 حركة على الأقل[1].

وبالفعل آلت الأوضاع في البلدين إلى أحد المسارين، حيث رجحت الكفة باتجاه أولهما متمثلة في انفجار الأوضاع، حدث في مصر من خلال ثوران الشارع المصري في يناير 2011، وخروج مظاهرات بالملايين إلى الشوارع المصرية في مدن عديدة واحتلال الميادين، رفعت شعارا حاسما يدعو إلى انهاء العهد القائم وتوقيف مشروع التوريث، وانتهى الوضع إلى تنحي الرئيس حسني مبارك وتنظيم أول انتخابات رئاسية تعددية بالمعنى الصحيح فاز فيها الإخوان. وأما في الجزائر فآلت الأوضاع إلى انفجار الشارع بمسيرات احتجاج سلمي على الوضع السياسي القائم في البلاد في فبراير 2019، ورفعت شعارا رئيسيا ينادي بتوقيف العهدة الخامسة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة والرجوع إلى إعمال الدستور بإعطاء الشعب حقه في ممارسة السيادة وكونه مصدر السلطات (المادتين 7 و8 من الدستور من دستور المرحلة).

وفي مقابل هذا التعثر في إحداث إصلاح حقيقي، يكون التغيير مستحيل الوقوع، ذلك لأن الظروف والشروط السياسية المناسبة لم تتوفر له في الوقت الذي تستمر فيه نخب سلطوية ومن المستفيدين من الريع السياسي في احتكار اللعبة السياسية وإحكام هيمنتها على الفعل السياسي والإداري والاقتصادي. إن التغيير لا يعني بالضرورة إحلال نظام جديد بقواعد جديدة محل النظام الحالي، لكن التغيير قد يمس جوانب في العملية السياسية التي تسمح بالتداول السلمي على السلطة وتمكين المجتمع والذين يهمهم الشأن السياسي لبلدانهم من أن ينالوا فرصتهم في ممارسة السلطة أو المشاركة فيها على الأقل دون قيود أو تضييق.

ومن أسباب فشل الإصلاحات في الجزائر ومصر أن النظام فيهما لم يشهد بعد حركة اجتماعية حقيقية تمكنت من قيادة عملية التغيير الحقيقي اجتماعيا، وسياسيا، واقتصاديا، لأن هذه الحركات تنازعها عديد المشاكل التي من أبرزها الصراع الإيديولوجي بين جزء من مكوناتها، إضافة إلى سرعة تشتتها وانقسامها نظرا لما

1 محمد صفار، المرجع السابق، ص.124.

تتعرض له من اختراقات من أطراف تريد أن تتخذ منها حصان طروادة حتى تحقق غايات ليست نابعة من مطالب المجتمع، تحركها نزوات إيديولوجية، أو أطراف غير وطنية مجهولة الهوية. كما يعزى ذلك الفشل في تحقيق الإصلاح إلى "فقدان هذه الحركات ثقافة المثابرة والاستمرارية في العمل حتى يمكن للحركة أن تبلغ أهدافها[1]".

إن مؤشرات الدمقرطة لا تتجلى في واقع الأنظمة السياسية الديمقراطية منها أو السائرة في طريق الدمقرطة، لا تتجلى بنفس القدر، وبنفس الدرجة من الممارسة. إن ديمقراطية "مطلقة" في الحكم وتسيير الشأن العام منعدمة في العالم. ودليل ذلك حتى في الأنظمة والدول الأعرق ديمقراطية لا ترقى فيها الديمقراطية إلى تلك المستويات من الدقة والكمال. ففي الولايات المتحدة ليس للشعب الأمريكي أن يختار رئيس بلده مباشرة، وحتى المرشحون لهذا المنصب ليسوا من الإطارات الحزبية العاديين؛ جلهم يحظى بدعم اللوبيات السياسية والاقتصادية والمالية. قد تغيب أدلة دعم الأجهزة الأمنية والاستخباراتية المركزية الأمريكية لدعم ومساعدة مرشحين معينين، لكن من يملك دليلا على أن اختيار المرشحين وتفضيلهم في الأدوار الأولى لانتخابهم ليسوا مدعومين من طرف هذه الأجهزة؟ على الأقل لن يصل مرشح لا يحظى برضى وموافقة هذه الأجهزة. في حين تلام دول العال الثالث وأنظمتها في كونها تتميّز بتدخل المؤسسة العسكرية في اختيار الرؤساء، كما يشيع عن الجزائر ومصر.

انتخابات عديدة في دول "ديمقراطية" اتهم الفائزون فيها بالتزوير، في فرنسا لدى الانتخابات التي تنافس فيها ساركوزي مع هولوند، وفي الولايات المتحدة آخر انتخابات رئاسية اتهم فيها دونالد ترامب الرئيس المنتهية ولايته منافسه جو بايدن بتزوير النتائج في إحدى الولايات الكبرى.

رابعا: الإصلاح التدريجي والتغيير الثوري:

إن حركة الإصلاح في الدول العربية مستمرة منذ عدة عقود، منها ما يمتد إلى الحقبة الاستعمارية التي تعرضت لها المنطقة في ما بين القرنين التاسع عشر

1 كمال السعيد حبيب، المرجع السابق، ص.116.

والعشرين. ويقدّم التاريخ المعاصر للتجارب العربية أدلة بيّنة على برامج عبرت عن الرؤى السياسية للإصلاح سواء على صعيد ما قدمه الفكر السياسي العربي أو ما قدمته الفواعل الاجتماعية من أحزاب ومجتمع مدني. رؤى كثيرا ما تبناها جزء هام من الشارع العربي من خلال المطالب المتكررة ولو بأشكال متنوعة. "لكن ظلت كل هذه المطالب ـ رغم التضحيات التي صاحبتها ـ صرخة في واد، حيث كانت الحركة السياسية والاجتماعية هشة ومنسحقة تحت وطأة التشريعات والممارسات القمعية، وكان بعضها مخترقا من النظم القمعية أو من الخارج، وكان بعضها يرفض بعضها الآخر أكثر مما يرفض النظم الاستبدادية، مثل رفض الشيوعيين تارة، أو رفض التيار السياسي الإسلامي تارة أخرى، أو اجتثاث القوميين تارة ثالثة"[1].

1. الاصلاح من الداخل:

طفى على السطح جدل بارز حول سياسة الإصلاح من الخارج أو من الداخل في بداية العقد. وقد حاولت بعض السياسات فرض الإصلاح من الخارج وهي نمط من السياسات التي كانت سائدة في الولايات المتحدة الأمريكية ولازالت كذلك، إضافة إلى تبينها من طرف بعض الدول الغربية عامة، والتي تجسدت بشكل جلي في دول أوروبا الشرقية. ومن أبرز وأخطر الآليات التي اعتمدتها هذه القوى الغربية سياسات "المشروطية الدولية" التي بمقتضاها تشترط الدول المانحة شروطا تتعلق بالحريات وحقوق الإنسان مقابل ما تقدمه من معونة. لكن تلك السياسات "كانت تصطدم بمفهوم الاستثناء الأمريكي الذي يستثني المنطقة العربية من حفز التحول إلى الديمقراطية إذا ما كان هذا التوجه يؤثر في ""أمن إسرائيل"" أو ""النفط"" أو ""استقرار النظم الحليفة في المنطقة"" أو احتواء النظم المعادية"[2].

أما فيما يرتبط بالإصلاح من الداخل، فهيمنت عليه النظم الاستبدادية "التي أضفت على مفهوم الاستقرار طابع الجمود الكامل، فسدّت منافذ التغيير بالتشريعات

1 محسن عوض، الإنتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي، والفعل الثوري (2001 – 2011)، **المستقبل العربي**، ع.388، حزيران/يونيو 2011، ص ص.50-51.
2 محسن عوض، المرجع السابق، ص.51.

والممارسات، وفسّرت مفهوم الأمن بمفهوم أمن الدولة وليس أمن المجتمع، فحجبت الضمانات الدستورية والقانونية عن المواطنين بقوانين الطوارئ ومكافحة الإرهاب وقوانين حماية المجتمع والسلامة الوطنية، واختزلت الحياة السياسية في رؤية الحاكم أو أسرته أو حزبه أو قبيلته، فحوّلت مؤسسات الدولة ـ إن وجدت ـ إلى هياكل منبتة الصلة عن أهدافها الحقيقية في أفضل الأحوال، وتحوّلت في أحيان كثيرة إلى وسائل للقمع وحشد التأييد لبرامج القمع"[1].

إن عرض هذه الحالات لا يعني تبرير التزوير أو تبرير الاستبداد بالحكم، لكنه بقدر ما يعطي صورة عن نسبية العملية الديمقراطية، بقدر ما أن تضخيم الادعاءات "بالتخلف السياسي ـ الديمقراطي" في الدول النامية إنما يُسهم في رسم صورة دراماتيكية عن الحياة السياسية في هذه الدول وفي العربية منها على وجه الخصوص في ظل الترويج لفكرة تزعم أن الغرب يدعم تكريس الدمقرطة في هذه البلدان تدعيما لاستقرارها، وهو زعم يجانب الحقيقة تماما، حيث سيتم التفصيل في شرح ذلك في العنصر الموالي.

2. الدور الخارجي في تبني سياسات إصلاحية في البلدين:

عرفت المنطقة العربية والإسلامية منذ أحداث سبتمبر 2001 ضغوطات خارجية هائلة، مارستها حكومات الدول الغربية ومؤسساتها الرسمية من أجهزة دبلوماسية واستخباراتية، إلى الإعلام الحكومي والخاص، إلى شبكات التواصل الاجتماعي. وقد بلورت تلك الهيئات والمؤسسات صورة نمطية عن العرب والمسلمين تضعهم في قفص الاتهامات بالإرهاب والعنف والتطرف.

أدت التحليلات التي قدمتها تلك الهيئات والمؤسسات إلى تحميل النظم السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في هذه المنطقة مسؤولية إنتاج الجماعات المتطرفة والإرهاب التي ألحقت الضرر بأمن الولايات المتحدة والدول والمجتمعات الغربية عموما. وانخرطت مجموعة من المؤسسات الإعلامية والبحثية، وكتاب

1محسن عوض، المرجع السابق، ص.51.

ومفكرون، ومسؤولين سياسيين وحكوميين في تلك التحليلات التي خلصت إلى "أن مكافحة الإرهاب، وحماية الدول والمجتمعات الغربية تقتضي تغييرات في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة"[1].

طرحت كل من الولايات المتحدة من جهة ودول في أوروبا الغربية مشاريع ضمنتها برامج حول خارطة طريق لإحداث التغيير في المنطقة العربية والإسلامية تحت مسميات مختلفة وصيغ متنوعة. ويمكن عرض تلك المشاريع والخطط على النحو الذي يلي:

1.2- المشروع الأمريكي "للإصلاح": اتخذ هذا المشروع بعدين متوازيين، حيث اتجه أولهما للتغيير من خلال التفاعل مع الأزمات الكبرى في المنطقة، مثل العراق وفلسطين والسودان ولبنان وهذا دون أن تكترث لما تتعرض له "حقوق الإنسان" من انتهاكات جسيمة. أما الاتجاه الثاني فقد طرحت في الولايات المتحدة برنامجا مركبا للتغيير السياسي والثقافي.

ما يميّز هذا المستوى في المشروع الأمريكي أنها وضعته بالنظر إلى خدمة الرؤية الإسرائيلية في حفظ مصالحها والدفاع عن وجودها في المنطقة. ففيما يتعلق بفلسطين استخدم الطرفان ورقة "وقف الإرهاب الفلسطيني". وقد غلّف ذلك "بتبني عدد من المطالب الوطنية المطروحة بإقرار دستور وفصل السلطات وإصلاح السلطة القضائية، وتحديد اختصاصات السلطة الفلسطينية، ومكافحة الفساد وإجراء انتخابات. لكن ذلك لم يتحقق وتم تعليقه، ولم يطبق من رؤية بوش عن دولة فلسطين في العام 2005، على خارطة الطريق، التي لم يكن الجانب المتيقن منها – وقت إعلانها – يتجاوز وقف الانتفاضة، وإعلان دولة فلسطينية متقطعة الأوصال، مؤقتة الحدود، تحت هيمنة كاملة لسلطات الاحتلال، وهو ما أعلن تأجيله لاحقا إلى العام 2010، أي بعد انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي الثانية".

أما بخصوص العراق، فقد طبّقت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة المبادرة بالتغيير المباشر من خلال قيادة تحالف دولي لما اسمته حملة "تحرير العراق"، مستندة على

1محسن عوض، المرجع السابق، ص.52.

ذريعة أساسها كاذب من كون العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل، وأن له علاقة بالإرهاب، والتي أصبحت "موضوع مساءلة سياسية وبرلمانية من جانب المجتمعات الغربية التي شاركت في العدوان، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا". ورغم ذلك إلا أن الغزو والاحتلال الذي قادته الولايات المتحدة على العراق استمر إلى غاية تحقيقها أهدافها في إضعاف دولة قوية وموحدة. "وبدلا من أن تسقط النظام السياسي الذي ادعت أنها جاءت لتحرير الشعب منه، أسقطت النظام العام والقانون كذلك، وأطلقت يد السلب والنهب تعبث بالبنية الأساسية للبلاد. واشعلت نيران فتنة طائفية، ودفعت بالبلاد إلى أتون حرب أهلية". لا زالت تحصد إلى اليوم ضحايا كثر تجاوز عددهم 600 ألف قتيل.

ملخص الفصل:

حاول الباحث في خلال هذا الفصل التركيز على مجموعة المحددات السياسية المرتبطة بمتغيري الدراسة، حيث درس الفصل مراحل تطور النظامين السياسيين في الجزائر ومصر من خلال التركيز على المتغيرات المرتبطة ببناء الدولة ونماذج التحديث والتحولات الديمقراطية.

كما ركز الفصل على دراسة البنى المؤسساتية من خلال دراسة تطور الدساتير والدستورية في البلدين، مع ربط ذلك بمراحل التحولات والتغيرات السياسية التي شهدهما البلدين.

ودرس الفصل ذاته في قسمه الثاني موضوع الإصلاحات لما له من ارتباط وثيق بالتغيرات التي هي محل تركيز عديد الدراسات والفواعل المهتمة بالشأن السياسي في كل من الجزائر ومصر، وقد حاول الباحث تطبيق نظرية التحدي والاستجابة في تحليل تلك تجارب الدمقرطة في البلدين من منظور الضغط الداخلي والخارجي.

الفصل الثالث:

مؤشرات الشرعية وانتقال السلطة وتحدياتها خارج الدمقرطة في البلدين

المبحث الأول: الشرعية السياسية ومؤشر انتقال السلطة في البلدين

المبحث الثاني: متغير الأزمة ومدخل النخبة في تفسير العلاقة بين الشرعية وانتقال السلطة

أضحى الحديث عن الشرعية والشرعية السياسية من الأبجديات الدراسية التي لا يمكن تصور دراسة عن الدولة أو أنظمة الحكم العربية تتم دون مناقشتها وإخضاعها للتحليل وببحث الأسباب والدوافع التي تجعل منها تاخذ الاتجاه. ويقتضي بالضرورة التطرق إلى حالة هذه الشرعية في البلد، أو البلدان المعنية بالدراسة.

المبحث الأول: الشرعية السياسية ومؤشر انتقال السلطة في البلدين

يبحث المطلب الحالي في جزئية هامة من إشكالية هذه الدراسة المرتبطة بمدى العلاقة بين مبدأ الشرعية السياسية باعتبارها متطلبا ديمقراطيا، ونمط انتقال السلطة باعتباره من مؤشرات الاستقرار السياسي.

المطلب الأول: تحدي انتقال السلطة في ظل التّحوّل من شرعيّة تاريخيّة/ثورية إلى دستورية/ديمقراطية:

شهدت الدول العربية في القرن الماضي خصوصيّات سياسيّة واجتماعيّة فرضتها عوامل داخليّة وأخرى خارجيّة. فمن تلك العوامل الداخليّة حركات التحرّر التي عصفت بالاستعمار وطردته إلى حيث جاء، بالقوة أو بغيرها. ثم توالت الأحداث على المنطقة العربية حيث تداعت عليها القوى الدولية حماية لمصالحها النفطية ـ خاصة ـ وضمانا لحماية إسرائيل الحليف-الرديف لتلك القوى في المنطقة. ثم ما أصاب العرب من مآلات وتأثيرات سلبيّة على الوضع والموقف السياسي لدولهم ولحكامهم، ولأنظمتهم السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة على حدّ سواء جرّاء المواجهة مع الكيان الصهيوني الذي أخذ منذ 1948 في تنفيذ مشروعه في تأسيس دولة يهوديّة على الأراضي العربية في فلسطين وامتداداتها في الأردن ولبنان وسوريا. قد شكل هاذين الحدثين والمحطتين التاريخيتين في حياة الدّول العربيّة محطتين هاميتن بالنسبة للدول العربيّة؛ فمن ناحية شكلت هاتين المرحلتين مصادرا لكسب السلطة الشرعية في عدد من الأنظمة العربيّة، وهي مصادر ذات مرجعيّة تاريخي لتلك الشرعيّة في مرحلة طويلة في حياة الأنظمة السياسيّة في البلدان العربيّة،

سواء من خلال ربطها بالعمل التحرري، أو بالقضيّة الفلسطينيّة التي اتخذتها عديد النخب الحاكمة ركيزة لدعم وتجديد شرعيّتها، الأمر الذي بلغ حدّ اتهام تلك النّخب "بالمتاجرة بالقضيّة الفلسطينيّة".

لقد فشلت تلك المرجعيات التاريخيّة والقوميّة للشرعيّة وتراجعت مع مرور الزّمن وبتغير المجتمعات، فلا التحرّر اكتملت مفاصله، حيث تعطل بفعل الأزمات السياسيّة المتواليّة النّاجمة عن الصّراع حول السّلطة، ولا المشروع القومي حقق النّجاح في بناء دولة عربيّة موحدة أو اتحاد عربي موحّد، ومردّ ذلك إلى الشّرخ السيّاسي ذي الأساس الإيديولوجي الذي أفسد على المشروع انجازه، بل وُئِدت محاولاته الأولى في مهدها ولم تكد ترتسم معالمه حتى يُشهر انهياره، وهكذا انهارت الوحدة العربيّة بين مصر وسوريا (1958- 1961)، انهيار "الاتحاد العربي الهاشمي" بين الأردن والعراق بعد خمسة أشهر من إعلانه (1958)، فشل مشروع "إتحاد الجمهوريات العربية" الذي أسست له مصر، وليبيا، والسودان، وسوريا (1971-1973)، فشل محاولة الوحدة بين ليبيا وتونس ما سمي "الجمهورية العربية الإسلامية" (1974)، تعطل "إتختد المغرب العربي" بين الجزائر، وتونس، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب الذي أعلن عنه منذ العام 1989.

ناهيك عن فشل محاولات عربية في تحقيق التكامل الاقتصادي ومبادرات التكامل الاقتصادي وأشكال أخرى من التعاون العربي العربي. ورغم أن مجلس تعاون دول الخليج يعتبر من التجارب التي استمرت بنوع من التأرجح في تحقيق تكامل حقيقي، إلا أنه لا يزال إلى اليوم عاجزا عن تحقيق اتحاد اقتصادي عربي له تأثيراته الفعّالة في المنظومة الاقتصادية الإقليمية والعالمية برغم ضمه لأكبر الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط.

فشلت هذه المشاريع الوحدوية والتكاملية بين العرب أمام محاولات زعزعة الاستقرار المجتمعي والسياسي والاقتصادي لدوله التي طغت على علاقاتها البينيّة

نوازع سلطوية بحتة من بعض أطرافه تستند على دعم خارجي حفاظا على استمرار سلطتها.

1. الشرعية التاريخية /الثورية في البلدين: مسار التداول داخل السلطة

أسست عديد الأنظمة العربية مرجعيات لشرعية سلطتها بناء على أساسين بارزين؛ الانتماء القبلي، والمرجعية التاريخية. ففي الجزائر، ومنذ إقامة السلطة لدولتها المستقلة، "عملت الفئة الحاكمة على الحصول على منابع للمشروعية لتدعيم سياستها "التنموية" بعدما تحولت تلك السياسة إلى معركة حقيقية من شأنها أن تعطي معنى للاستقلال السياسي، فقامت برفع هذا التوجه التنموي إلى مصاف القيم والمعايير الإيديولوجية الأساسية بعد أن جعلت من الأحادية أساسها الإيديولوجي، رافضة الاعتراف بالاختلاف السياسي، فحولت اهتمامها نحو البناء الاقتصادي وهي ضعيفة سياسيا[1]".

أما مسألة حسم الوصول إلى السلطة والاستمرار فيها فقد اعتمدت فيه النخب الحاكمة عامل الولاءات والزبونية. "وبتحرر المنافسة السوسيوسياسية بعد الاستقلال أصبحت الوسائل متوفرة والفرص سانحة للوصول إلى السلطة، فأصبحت الزبونية وسيلة فعالة في لعبة التحالفات وتقسيم الموارد، ونزوع الفئة الحاكمة والنخب المرتبطة بها نحو الزبونية وبصفة أكثر تخصيصا نحو التشيع Clanisme على مستوى الدوائر العليا لأجهزة الدولة التي تسيطر عليها، يعود لأسباب ترتبط بطبيعة النظام السياسي في حدّ ذاته[2]".

إن طبيعة النظام السياسي الأحادي التوجه والشمولي في إدارته دواليب حكم الدولة في الجزائر هو الذي جعل من العمل على تقوية أواصره وتمتين أسسه على حساب تقوية الدولة ومؤسساتها من حيث الفعالية في الأداء والنوعية في الاستجابة لمطالب وانتظارات المجتمع. وبمنع كل الأحزاب في ظل تفضيل نظام الحزب

1 كنزة مغيش حامة، **جدلية "التحالف" و"الانقسام" في اللعبة السياسية في الجزائر: مقاربة سوسيولوجية سياسية 2017/1997 نموذجا**، الجزائر: منشورات الدار الجزائرية، 2017، ص.131.
2 المكان نفسه.

الواحد، "ظهرت الزبائنية كإحدى أسس هذا النظام، بعدما تمت برقرطة السياسة وهيمنة العلاقات المشخصنة[1]"، على حدّ تعبير محمد حربي.

ومنذ الاستقلال، قامت الفئة الحاكمة في الجزائر بتحويل المحتوى التاريخي للممارسة الزبونية من صيغة تقليدية نحو شكل أكثر حداثة ارتبط بالتحكم في المراكز الرئيسية للموارد، واحتكار الوظيفة السلطوية فاستعملت الزبونية كوسيلة لتوكيد السلطة والبحث عن الدعم، وتحول المنصب العام إلى ملكية خاصة في إطار نظرة بايلكية للدولة[2]".

إن مصادر الشرعية السابق ذكرها كان منبعها الأساسي التاريخ الثوري الذي قاد العمل التحرّري من قبل نخب ثورية في عدد من الدول العربية، ومنها الجزائر ومصر. وتشترك تلك النخب في البلدين في اعتمادها الأسس التاريخية والثورية لدعم شرعيتها، حيث حذت النخبة في الجزائر ممثلة في "نخبة ضباط جيش التحرير الوطني" (خاصة في قسمه المعروف بجيش الحدود) النهج نفسه الذي سلكته النخبة المصرية ممثلة في "الضباط الأحرار" في رفع شعارات "التصحيح الثوري" (بالنسبة للجزائر حيث أطلقته نخبة من الجيش على الانقلاب على الرئيس أحمد بن بلة في 19 جوان 1965)، وكانت تقصد النخبة الحاكمة وقتها من تلك التسمية "تصحيحاً" لمسار الثورة التي بدأت تنحرف عن مسارها من خلال السلوكيات السياسية للرئيس بن بلة، حيث برّر قادة تلك الحركة بكون الأخير قد كرّس "نرجسية سياسية وحبّا رهيبًا للسلطة من خلال التصفية الممنهجة لإطارات البلد وتشويه صورة المجاهدين". ويضيف بيان مجلس الثورة ـ الهيئة التي شكلها قادة الانقلاب وتولّت زمام السلطة في البلد بعد إزاحة الرئيس أحمد بن بلة ـ أن هذه المجموعة التي قادت تلك الحركة إنما كانت بدافع الاستجابة منهم لنداءات الشعب القلق من الوضع، وأن قناعتهم برغبة الشعب دفعتهم نحو استعادة حريته المغتصبة وكرامته المنتهكة. في إشارة إلى تحميل الرئيس المنقلَب عليه مسؤولية ذلك الوضع الذي شخصه قادة الانقلاب. واستخدم ذات

1 كنزة مغيش، المرجع السابق، ص.131.
2 المرجع نفسه، ص. 133.

البيان عبارة أخرى خطيرة: "حان الوقت لتحديد مكان الشّر، ومحاصرته، والتنديد به"، وفي هذا إشارة إلى أن مصدر الشر ومكمنه في الرئيس بن بلة. كما أن من المبرّرات التي أراد أصحاب الانقلاب تبرير حركتهم وإضفاء الشرعية عليها أنهم اعتبروا أحمد بن بلة شخصا استغل موقعه كرئيس للدولة ليدعي أنه يجسّد في الوقت نفسه كل من الجزائر، والثورة، والاشتراكية. وفي ذات السياق يشير بيان مجلس الثورة إلى أنه لا مبرّر للتصرف في الدولة والشؤون العمومية على أنها ملكية خاصة. ولم يتردّد قادة الانقلاب في نعت الرئيس بن بلة بـ"الطاغية" (le Tyran).

وتجدر الإشارة إلى أن ذلك البيان بدأ في محاولته إضفاء الشرعية على الانقلاب بالتذكير بالثورة والتضحيات التي قادت إلى الاستقلال من احتلال دام أكثر من 130 عاما. كما أن السند الآخر ـ وهو تاريخي أيضا ـ اتخذه أعضاء مجلس الثورة لتبرير الانقلاب، وهو التذكير بالأزمة السياسية الحادة التي شهدتها الجزائر عشية الاستقلال جعلت البلد على حافة الانهيار، وأنه بفضل رجال تحلوا بنكران الذات والوطنية أدى إلى تفادي الجزائر حربا أهلية. وهذا التسلسل بين الثورة إلى الحركة الانقلابية المرحلة التي تخللها استبداد وانفراد بالسلطة وشخصنتها من طرف الرئيس أحمد بن بلة، الذي أضفى على العمل الحكومي مظاهر كلها سلبية تمثلت في "سوء إدارة التراث الوطني، وتبديد المال العام، وعدم الاستقرار، والديماغوجية، والفوضى، والأكاذيب، والارتجال، والابتزاز، وانتهاك الحريات الفردية، وعدم اليقين في رؤية المستقبل". وفي كل ذلك إشارة من قادة الانقلاب إلى أن حركتهم هي استرداد لنهج الثورة، وإعادة لشرعية السلطة التي طغت عليها "شخصنة" مارسها الرئيس بن بلة "جعلت من كل المؤسسات الوطنية والإقليمية للحزب والدولة تحت رحمة رجل واحد يضطلع بالمسؤوليات كما يشاء... ويقوم بفرض الخيارات والتعيينات حسب مزاجه الشخصي وأهوائه ورغباته".

تُثبت الإشارات السابقة إلى أن المصدر التاريخي للشرعية السياسية هو الذي هيمن منذ العهد الأول للجزائر بالاستقلال. وقد تضمن بيان مجلس الثورة (جوان

1965)، ذكر كلمة "ثورة" اثني عشرة م رة (12مرة) أكثر من إسم الجزائر الذي تكرّر عشر مرات (10 مرات)، ويعادل عدد مرات تكرار مصطلح "الثورة" الذي ورد ذكره إثني عشرة مرة هو الآخر؛ ستة مرات ذكر فيها الشعب في بدايات فقرات البيان بالنداء "أيها الشعب الجزائري"، وأما السّت مرّات الأخرى فهي التي ورد فيها مصطلح "الشعب" داخل النص. وبتحييد عناوين الفقرات التي تدل على أن البيان موجه إلى الشعب، يبقى تكرار مصطلح "الشعب" داخل المتن محدودا بستّ مرات فقط، وبالنظر إلى كون مصطلح "الثورة" هو الأكثر تكرارا فإن مسألة تجريد الرئيس بن بلة من السلطة، وجعلها تحت قيادة مجلس الثورة هو تعبير ومؤشر على أن الشرعية هي شرعية ثورية مستمدة من تاريخ الثورة، حتى أن هيأة الانقلاب سميت "مجلس الثورة".

وعليه فقد اقترن انتقال السلطة في الجزائر بالشرعية التاريخية التي كانت الأفضلية فيها للثورة، فأصبحت الشرعية ثورية استمرت إلى عام 1976 الذي شهد العودة إلى الشرعية الدستورية التي غابت ما يناهز الثلاثة عشرة عاما (ما بين 1963 تاريخ تعليق العمل بالدستور في عهد الرئيس بن بلة إلى غاية العام 1976 حيث تم إقرار دستور للجزائر في عهد الرئيس بومدين). لكن الروح الثورية لم تغب عن شرعنة السلطة السياسية في الجزائر من خلال هياكل الدولة بدء بمجلس الثورة، ثم رفع نظام بومدين شعار الثورات على نهج الرئيس الصيني "ماو تسي تونغ" (الثورة الثقافية، الثورة الاقتصادية، الثورة الزراعية). أما العودة البيّنة للشرعية الدستورية فكانت في عهد الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد، خاصة بعد سنة 1989 حيث تم إقرار دستور جديد هو دستور التعددية في شهر فبراير من ذات العام. ومذاك أضحت شرعية السلطة في الجزائر تقوم على سند دستوري.

أما انتقال السلطة فلم يعرف النقلة ذاتها، حيث انتقلت السلطة إلى الرئيس بومدين بعد انقلاب قاده ضدّ حليفة أثناء أزمة صائفة 1962 الرئيس أحمد بن بلة، كما أن خلافة الرئيس الراحل هواري بومدين بعد وفاته العام 1978، لم تكن بنقل

السلطة عن طرق انتخابات تعددية كون النظام وقتها كان أحاديا، ولا وفق سند من الشرعية الدستورية. بل تمت العملية في خضم ظروف من الأزمة السياسية ولو بأقل حدّة وخطورة من تلك التي شهدتها الجزائر العام 1962، لكنها تنازعتها شخصيات من داخل السلطة كانت تطمح لخلافة الرئيس بومدين. لذلك حسمت المسألة باختيار العقيد الشاذلي بن جديد، وهو شخصية عسكرية لم يكن معروفا عنه التمكّن السيّاسي ولا حتى الطموح السيّاسي، في مقابل ابعاد شخصيات سياسية كان أبرزها محمد الصالح يحياوي، وعبد العزيز بوتفليقة. وتكرّس بذلك تقليد في نقل السلطة عن طريق التعيين من داخل السلطة؛ إنه نقل للسلطة من السلطة وإلى السلطة، وبواسطة السلطة، أو التداول داخل السلطة.

2. صراع السلطة وشرعيتها من داخل الحزب / الجهاز الواحد:

مثلت جبهة التحرير الوطني بالنسبة لنظام الأحادية حزبها الطلائعي، في مقابل منع قيام أو انشاء أي أحزاب أخرى، اتجهت السلطة في الجزائر نحو "برقطة" المجتمع السياسي، الأمر الذي نتج عنه تطور العلاقات الزبائنية المتصارعة فيما بينها من أجل الهيمنة على أجهزة الدولة. إضافة إلى ذلك منعت استقلالية النقابات والتي كانت تابعة للحزب الواحد[1]. وخلال مرحلة حكم الرئيس هواري بومدين، انحصر دور حزب جبهة التحرير الوطني في الجانب الرّمزي فقط، وفي ظل هيمنة "شخصنة السلطة السياسية". وقد عمل بومدين في هذا الصد على تغليب دور الدولة على دور ومكانة الحزب. وقد صرّح بذلك بشكل واضح ودون مواربة؛ حيث قال بومدين بعد أن تساءل "هل كان الحزب موجودا؟ بكل أسف لم يكن له وجود إلا على الورق، وفي اللافتات المعلقة على المباني ولا شئ آخر". أما الدولة فقال عنها بأنها "... لكلّ المواطنين بلا استثناء، المناضلين وغير المناضلين[2]". وهذا رغم أن ميثاق الجزائر

1 Mohamed Harbi, ''Sur le Processus de Relégitimation du Pouvoir en Algérie'', Annuaire de l'Afrique du Nord, n°.28, 1989, p.131.

2 لطفي الخولي، **عن الثورة، في الثورة، وبالثورة...: حوار مع بومدين**، بيروت: دار القضايا، 1965، ص.85 و145.

لعام 1976 وفي مرحلة لاحقة قد اعتبر جبهة التحرير الوطني المؤسسة الرسمية الأولى التي تتصدر بقية المؤسسات، وأنها التعبير المادي للدولة[1].

وتُجمع عديد آراء الفاعلين السياسيين والمختصين من الأكاديميين حول اعتبار اختيار العقيد الشاذلي بن جديد لمنصب رئيس الدولة هو بحدّ ذاته محاولة من الجناح الذي فضّل هذا الخيار من أجل وضع حدّ للخلافات والانقسامات السياسية داخل النخبة الحاكمة من سياسيين وعسكريين. ولعل إبعاد كل من محمّد الصالح يحياوي العروبي القومي والأمين العام للحزب في عهد الرئيس بومدين، وعبد العزيز بوتفليقة الليبرالي التوجه ووزير خارجيته كان يصب في هذا الاتجاه. كما أنه يمكن اعتباره بمثابة الفرصة التي كان يتحيّنها معارضو بومدين من داخل النظام من أجل ابعاد عناصر ورموز النخبة التي كانت تحيط به. وتاريخيّا يمكن تكييف خيار تعيين الشاذلي بن جديد المجاهد والقائد العسكري إبان ثورة التحرير كان بمثابة استعادة السلطة ـ ولو رمزيا ـ من يد جيش الحدود الذي كان يمثله بومدين ورفاقه.

بدى الرئيس الشاذلي بن جديد في أعين البعض أنه رئيس ضعيف يمكن تجاوزه في عديد المسائل والقرارات، وقد ساد اعتقاد بأنه سيكون في متناول من جاؤوا به إلى سدة الحكم، رغم أن القصد من تعيينه في منصب رئيس الدولة لم يكن لتدوم أكثر من عام كمرحلة انتقالية بعد بومدين. لكن الرئيس الشاذلي فنّد تلك الأحكام ضده، ومن خلال سلوكاته السياسية تجاه معارضيه من داخل نظام الحكم أثبت أنه ليس بالضعف الذي كان يتصوّره هؤلاء. وفي بداية عهده برئاسة الدولة، تعرّض الشاذلي بن جديد لضغوطات عديدة من قبل نخبة في الحكم والجهاز السياسي للنظام متمثلا في حزب جبهة التحرير الوطني.

ومن أبرز المسائل التي كان يحاول زملاؤه من داخل مجلس الثورة دفعه لتبنيها وتنفيذها، مجالين؛ تعلق أولهما بالجانب الاقتصادي، من خلال دفع الشاذلي إلى تحرير الاقتصاد وتشجيع الخصخصة. أما ثانيهما فارتبط بالمجال السياسي، حيث كان يريد هؤلاء تقوية الحزب من خلال فرض سيطرته السياسية على الجهاز الإداري

1 الميثاق الوطني 1976 (الجزائر، جبهة التحرير الوطني، 1976).

للدولة. ومواجهة لتلك الضغوطات، دعا الرئيس الشاذلي في جوان 1980 إلى مؤتمر استثنائي للحزب، حيث "نجح في إقناع المندوبين بمراجعة النظام الأساسي للحزب والتخلّص من خصومه"[1].

أما في مصر فقد اعتمد نظام الحكم على التنظيم السياسي الواحد متمثلا في الاتحاد الاشتراكي دون أن يكون له صفة الحزب على النحو الذي اتخذه حزب جبهة التحرير ـ على الأقل من الناحية التنظيمة ـ لكنه ظل الغطاء والجهاز الإيديولوجي الذي تبنته السلطة في مصر في ظل نظام صنعه الضباط الأحرار بعد "ثورة 1952". وفي ذلك تاثر هذا النظام بالحالة السياسية التي كانت تشهدها عديد الدول التي اختارت لأنساقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التوجه الاشتراكي على النموذج السوفياتي.

ظلت مادة في الدساتير المصرية تحصر مهام الجيش في حماية البلاد والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها. مع استثناء عرفه دستور العام 1964 الذي انفرد بإضافة مهمة "حماية مكاسب النضال الشعبي الاشتراكية". وقد استحدث هذا الأمر في الدستور المصري وقتها في ظل صراع سياسي داخل المؤسسة العسكرية بلغ ذروته بين الرئيس جمال عبد الناصر ووزير دفاعه عبد الحكيم عامر. حيث نتج عن هذا النص تعزيز النفوذ السياسي لوزير الدفاع عبد الحكيم عامر، حيث تم تشكيل هيأة عسكرية امنية كانت موجهة لمحاربة الإقطاع في مصر. انتهى الصراع على السلطة بين الرئيس عبد الناصر وصديقه، ووزير دفاعه قائد الجيش المصري عبد الحكيم عامر بوفاة هذا الأخير إثر حادثة تبقى غامضة بعدما اقتاده مجموعة من ضباط سامون في الجيش والمخابرات بعد فترة من تصاعد الخلافات بينه وبين الرئيس عبد الناصر ومجموعة من الإطارات في الحكم، خاصة بعد هزيمة 1967 التي حُمِّل قائد الجيش المشير عبد الحكيم عامر كل المسؤولية وواجه ثقل التهم ذات الصلة بالهزيمة. وبعد جلسة في أحد قصور الرئاسة واجه خلالها عامر تهم التآمر على الجيش والرئيس، تم اقتياده إلى مكان حيث أُخبر بأنه محل تحفظ ليعلن بعدها عن وفاة

1 بلقاسم العباس، عمّار بوحوش، المرجع السابق، ص.306.

المشير. ويجمع عديد المحللين للنظام المصري على أن "الأداء الكارثي للجيش في هذه الحرب هو أحد ثمار الصراع السياسي المزمن داخله. وهو الصراع الذي لم يتوقف بين الرئيس والجيش بوفاة عبد الناصر، بل تواصل مع الرئيس والجيش بوفاة عبد الناصر، بل وتواصل مع الرئيس الجديد أنور السادات، إلى أن تطور لمحاولة انقلاب عام 1971"[1].

لم يكن لحسم الصراع الذي أشيع عن وجوده في تلك المرحلة بين الرئيس عبد الناصر ووزير دفاعه المشير عبد الحكيم عامر حسم للصّراع وانهائه في أعلى مستوى السلطة في مصر، بل أن هذا الصراع الضيق النطاق تواصل إلى أثناء حرب الاستنزاف أكتوبر 1973. وقد حدث تبادل للاتهامات بين قيادات عسكرية من كبار الضباط في الجيش المصري، وتبادل هؤلاء التهم بالخيانة بين الرئيس السادات وبعض القيادات العسكرية العليا. وانتهى الأمر بأنور السادات إلى عزل هؤلاء عن السلطة، من خلال الحركة الواسعة التي أجراها وطالت ضباطا سامون في النظام المصري. ليُحسم ذلك الصراع ـ ولو مؤقتا ـ عن طريق العنف السياسي باغتيال الرئيس أنور السادات من طرف عناصر في الجيش المصري في "حادثة المنصة" أثناء حضوره العرض العسكري بمناسبة انتصار مصر في حرب أكتوبر وتأميم الطريق السيار. ووجهت التهم وقتها لجماعة الإخوان المسلمين[2].

3. حالات وقف العهدات وحل المجالس المنتخبة: معضلة نقل السلطة في البلدين

رغم التحول في الجزائر من الشرعية التاريخيةـالثورية إلى الشرعية الدستورية، إلا أن انتقال السلطة فيما يتعلق بمنصب رئيس الجمهورية ظل يتم وفق آليات غير ديمقراطية، حيث وفي ظل الأزمة السياسية التي خلفها توقيف المسار

1 بهي الدين حسين، "المؤسسة العسكرية المصرية: نحو صراع سياسي جديد"، مقال منشور في موقع مؤسسة كارنغي على الرابط: https://carnegieendowment.org/sada/79097

- تاريخ الاطلاع: 2019/09/30، بتوقيت: 22:45.
- بهي الدين حسين: مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

2 المرجع نفسه.

الانتخابي لأول انتخابات تشريعية تعددية نهاية العام 1991، والتي لم تكتمل بعد قرار عدم إجراء دورها الثاني بعدما حصل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أكبر عدد من مقاعد المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) التي كان يطمح لاكتساحها خلال الدور الثاني، لكن توقيف المسار الانتخابي حال دون ذلك بعد تدخل الجيش الذي قرّر ونفّذ عزل الرئيس الشاذلي بن جديد حيث طُلب منه حل البرلمان وإعلان استقالته من منصب رئيس الجمهورية، ليعلن عن تأسيس المجلس الأعلى للدولة وهو هيأة لم تنظمها ولم تذكرها أي وثيقة تشريعية في البلاد وعلى رأسها دستور عام 1989.

وتقوض بذلك القواعد الدستورية لانتقال السلطة في استغلال صريح للفراغ الذي كان يتخلل دستور 1989، الذي نص على تلك القواعد لكنه بفراغات استغِلت لإحلال قواعد غير دستورية لانتقال السلطة في الجزائر ابان تلك المرحلة. حيث كان الدستور ينص على الحالات التي يحدث فيها مانع للرئيس في ممارسة مهامه (المانع بسبب مرض خطير مزمن) وكان يُسنِد السلطة ـ في حالتي الاستقالة أو الوفاة ـ مؤقتا إلى رئيس المجلس الشعبي الوطني (رئيس البرلمان) لمدة لا تتجاوز خمسة وأربعون يوما، تنظم خلالها انتخابات رئاسية. كما نص ذات الدستور أنه إذا اقترنت وفاة رئيس الجمهورية بشغور البرلمان بسبب حله، فإن رئيس المجلس الدستوري هو من يضطلع بمهمة رئيس الدولة بصفة مؤقتة وفق نفس القواعد السابقة. هذه الحالة الثانية هي خاصة فقط بحالة وفاة رئيس الجمهورية ولم تنص على حالة الاستقالة المقترنة بشغور البرلمان. لذلك لم يكن لرئيس المجلس الدستوري أن يضطلع بمهام رئيس الجمهورية كون ذلك مقرونا في الدستور بحالة الوفاة فقط.

إن استقالة الرئيس الشاذلي كانت تعبّر عن إقالة وليست استقالة من محظ إرادة الرئيس، رغم أن الرئيس الراحل الشاذلي ذكر في مداخلة ألقاها بجامعة بأن استقالته كانت من محض إرادته، وأنه اعتبرها تضحية أخرى منه بالتخلي عن منصبه كرئيس للجمهورية. ولكن يمكن في هذا السياق تقديم حجتين تثبتان عكس ذلك. تتمثل الحجة الأولى في كون الرئيس ذكر تعليقا على اختيار تعيينه رئيسا للدولة خلفا للرئيس

الهواري بومدين أنه لم يكن يرغب في السلطة، ولكنه قبوله المنصب اعتبره من قبيل التضحية ومواصلة الكفاح. وعليه فالتضحية مصطلح كرّره الرئيس الشاذلي بن جديد مرتين؛ الأولى عندما قبل اختياره لمنصب الرئيس العام 1979، والثانية تعليقا على استقالته من ذات المنصب العام 1992. والتضحية في السياق الأول كانت مرتبطة بعدم رغبته في السلطة، وأن القبول بالمنصب كان تضحية مقابل موقفه المبدئي الرافض له. وكثيرا ما كرّر الشاذلي عدم رغبته في السلطة في المرحلة التي كان يرأس فيها الدولة.

أما الحجة الثانية فتتمثل في تعليق وزير الدفاع في آخر عهد الشاذلي بالسلطة الجنرال المتقاعد خالد نزار الذي يذكر بأنه كان الوحيد الذي كان على اتصال مع الرئيس الشاذلي قبل موعد الدور الثاني من الانتخابات التشريعية (ديسمبر 1991)، وأنه تردّد على الرئيس أربع مرّات قبيل الاستقالة، ويؤكد خالد نزار بأنه سلم رسالة الاستقالة للرئيس الشاذلي وطلب منه أن يطالعها وأن يبدي رأيه فيها بأي تعديل يراه مناسبا على نصّها، ويضيف مؤكدا بأن الرئيس كان في حالة نفسية صعبة وأنه لم يضف شيئا لتلك الرسالة التي قدمها لرئيس المجلس الدستوري. والتساؤول المطروح ـ المتضمن تأكيد عكس تصريح الاستقالة من محض إرادة الرئيس ـ أنه لو كان صحيحا أنها استقالة من محض إرادة الرئيس وباختيار منه، هل كان في حاجة إلى أن تُكتب من طرف "مجموعة العمل" التي ذكر وزير الدفاع خالد نزار أنه شكّلها بعد نتائج الدور الأول من تشريعيات ديسمبر 1991، وضمت مجموعة من الإطارات العسكرية السامية[1]. كما ذكر وزير الدفاع نزار أنه في آخر لقائه بالرئيس الشاذلي قبل إعلان استقالته بشكل رسمي، أنه خلال مقابلته له في مكتب الرئيس قال الشاذلي لوزير دفاعه "مرّة أخرى سيكون على الجيش التدخل[2]".

1 تصريحات وزير الدفاع الأسبق اللواء خالد نزار مقتبسة من تسجيل حصة "فوروم الشروق: مع خالد نزار"، الحلقة الأولى، "استقالة الشاذلي"، 2016/01/9. متوفرة على قناة الشروق على اليوتوب:

EchorouknewsTV

- تاريخ الإطلاع: ديسمبر 2019.

2 تصريحات وزير الدفاع الأسبق اللواء خالد نزار مقتبسة من تسجيل حصة "فوروم الشروق: مع خالد نزار" المصدر السابق.

المطلب الثاني: إدارة المرحلة الانتقالية الأولى من عهد الدمقرطة في البلدين:

1. مرحلة انتقالية في بداية الدمقرطة في الجزائر (1992- 1994): إدارة غير دستورية لمرحلة انتقالية قرّرها الجيش:

بدأت هذه المرحلة إثر استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد وإلغاء نتائج الدور الأول من انتخابات أول تشريعيات تعدديّة، وتزامن اعلان استقالة الرئيس بإعلان حلّ البرلمان (المجلس الشعبي الوطني). لتدخل الجزائر مرحلة فراغ دستوري ومؤسساتي حادة. ومن خصائص إدارة هذه المرحلة ما يلي:

ميّز هذه المرحلة التي أعقبت تعليق المسار الديمقراطي بإلغاء نتائج الانتخابات التشريعية في دورها الأول تقويض العمل الدستوري، حيث أن إدارة المرحلة الانتقالية تجاوزت الأطر التي يحددها الدستور الذي وُصف وقتها بأنه كان يتخلله فراغ في ما يتعلق بتنظيم انتقال السلطة في حالة استقالة رئيس الجمهورية، وهي الحالة التي لم يتطرّق إليها دستور فبراير 1989.

يذكر خالد نزار أنه سلّم رسالة الاستقالة للرئيس الشاذلي، وقد قرأها الشاذلي كما سلّمت له وهو في حالة نفسية متأثرة خلال ذلك الموقف الصعب، وكان قد رفض طلب مجموعة خالد نزار المذكورة أن يعلن استقالته في كلمة للشعب تبث عبر قناة التلفزيون الرسمي حتى لا تكيّف الاستقالة على أنها انقلاب عسكري. ليقبل الرئيس الشاذلي في الأخير باقتراح نزار بتسليمه الاستقالة إلى رئيس المجلس الدستوري أمام كاميرات التلفزيون العمومي، وهذا ما تابعه الجمهور عبر قناة التلفزيون الرسمي يوم 11 يناير 1992.

إن هذه الحالة غير الدستورية لنقل السلطة في الجزائر أثناء تلك المرحلة الابتدائية من الدمقرطة، تخللتها مفارقتين هامتين. تمثلت **الأولى** في تقديم الرئيس الشاذلي استقالته لرئيس المجلس الدستوري، وهو أمر لم ينص عليه دستور 1989

في حالة اقتران استقالة الرئيس بشغور البرلمان بداعي الحلّ (ويذكر اللواء خالد نزار أنها كانت فكرته). وهذا ما يعتبر إثباتا لنية تقويض العمل بالدستور، وإلغاء أي احتكام له في مسألة إدارة انتقال السلطة. أما المفارقة **الثانية** فتتمثل في اجتماع المجلس الأعلى للأمن الذي أعلن عن إلغاء الانتخابات التشريعية وتشكيل المجلس الأعلى للدولة برئاسة الرئيس محمد بوضياف والمجلس الأعلى للأمن مؤسسة استشارية يرأسه رئيس الجمهورية، تتمثل مهمته في تقديم الآراء إلى الرئيس في المسائل الأمنية. وفي ظل عدم توضيح دستور 1989 لمسألة تنظيم هذا المجلس التي أحالها إلى رئيس الجمهورية، يكون من الصعب القبول المؤسساتي بأن يكون لهذا المجلس دور في هذه الحالة، خاصة وأنها تتعلق بمنصب رئاسة الدولة التي يُفترض أن يدققها ويفصلها الدستور وحده فقط.

وهذا ما حدث للرئيس الشاذلي بن جديد الذي أُرغم على الاستقالة بعد ما حُمّل مسؤولية كل ما شهدته الجزائر من اضطرابات كانت مسؤوليته عنها منذ إعلانه خيار التعددية والدمقرطة العام 1989، والتي اعتبرها البعض خيارا سابق لأوانه لم توفر له الظروف والشروط الضرورية لنجاحه. وهكذا اتيحت الفرصة لمعارضي الرئيس الشاذلي من داخل النظام لإزاحته من طريقهم نحو الهيمنة على السلطة ومسك زمامها الحقيقية. ثم تدخل الجزائر في مرحلة تفاقمت فيها أزمة السلطة ونظام الحكم أدت إلى خيار مرحلة انتقالية تمتد لعامين استكمالا لعهدة الرئيس المستقيل الشاذلي بن جديد ما بين عامي 1992 و1994.

2. نتائج توقيف المسار الانتخابي: مرحلة انتقالية في ظل فراغ مؤسساتي

وفي ظل تلك المرحلة الانتقالية بين توقيف المسار الانتخابي، ومحاولة إعادته مرة جديدة، ما يعبّر في الواقع عن توقيف مسار الدمقرطة الذي أخذت فيه الجزائر بموجب دستور عام 1989، وذلك لعدة اعتبارات نتجت عن ذلك التوقيف التي يمكن إيجازها فيما يلي:

1) حل المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) الذي أعلن عنه الرئيس الشاذلي عند قراءته بيان الاستقالة.

2) إعلان إلغاء انتخابات تشريعية تعددية في الجزائر من خلال إلغاء نتائج الدور الأول وعدم إجراء الدور الثاني منها.

3) إعلان حالة الطوارئ من طرف المجلس الأعلى للأمن، وهي الحالة التي تضمنها المرسوم الرئاسي الصادر في 9 فبراير عام 1992 الذي عرض أسباب هذا الإعلان المتمثلة في المساس الخطير والمستمر للنظام العام المسجل في العديد من نقاط التراب الوطني، إضافة إلى التهديدات التي تستهدف استقرار المؤسسات والمساس الخطير والمتكرر بأمن المواطنين والسلم المدني. ونص ذات المرسوم على انشاء مراكز للأمن على المستوى المحلي يوضع فيها أي شخص يتضح أن نشاطه يشكل خطورة على النظام والأمن العموميين أو على السير الحسن للمصالح العمومية. إضافة إلى نصه على امكانية تعليق عمل الهيئات المحلية أو حلها في حالة عرقلة عمل السلطات العمومية جراء تصرفات عائقة مثبتة، أو معارضة تعلنها مجالس محلية أو هيئات تنفيذية بلدية. وفي حالة الحل تعين السلطة الوصية مندوبيات تنفيذية على مستوى الجماعات الاقليمية المعنية إلى أن تجدد هذه الأخيرة عن طريق الانتخاب. وبمقتضى المرسوم ذاته يمكن لوزير الداخلية والجماعات المحلية تحويل سلطات الأمن إلى السلطة العسكرية سواء على المستوى المحلي أو على مستوى بعض التقسيمات الإدارية على المستوى الوطني[1].

4) حلّ المجالس المحلية للبلديات والولايات التي انتخبت لأول مرة وفق قواعد المنافسة السياسية التعددية التي انتخبت وفق انتخابات تعددية سيطرت فيها أغلبية حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وتم تعيين موظفين إداريين أشرفوا على تسيير تلك الهيئات المحلية.

1 مرسوم رئاسي رقم 92- 44 مؤرخ في 5 شعبان عام 1412هـ الموافق 9 فبراير سنة 1992م يتضمن إعلان حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10، السنة التاسعة والعشرون، الصادرة الأحد 5 شعبان عام 1412هـ الموافق 9فبراير سنة 1992م، ص ص.285- 286.

قوضت هذه الإجراءات "الاستثنائية" أي ضمانات شرعية لانتقال السلطة في ظل توقيف مسار الدمقرطة، ما أسهم في الاضعاف المستمر لشرعية السلطة في الجزائر. هذا الضعف مرتبط بضعف أداء النظام السياسي وعجزه عن احلال التوازنات السياسية في بداية التجربة التعددية، كما أنه أبان عن ضعفه في امتلاك القدرة الضبطية والتحكمية لأن مسألة مراقبة عملية الدمقرطة أفلتت منه.

عبّر الهواري عدي عن تلك الحالة السياسية بفقدان النظام تماسكه بعدما كان يعتقد أنه كان يملك القدرة على مراقبة الانفتاح السياسي. زيادة على عدم مأسسة الصراع السياسي حول السلطة. يضيف الهواري عدي أن الأنظمة السياسية التي تستند على الشرعية الانتخابية تنظم هذا النزاع في إطار الإجماع الذي يجسده الدستور، أي أنه مؤسّس في إطار القواعد القانونية. في حين أن أنظمة أخرى تستند في ذلك على معايير الشرعية التاريخية، أو الشرعية الدينية، أو شرعية مرهونة بمدى تقبل المحكومين اعتقادهم في درجة القدرة التأثيرية التي تتضمنها هذه الشرعية[1].

3. مرحلة المجلس الأعلى للدولة (1992- 1994):

استمرّ المجلس الأعلى للدولة في تسيير شؤون البلاد مدة ناهزت الثلاثة سنوات، والمجلس الأعلى للدولة هيأة استحدثت من طرف المجلس الأعلى للأمن فهو هيأة رئاسية مستجدة لم يتطرق إليها دستور تلك المرحلة فبراير 1989.

تداول على رئاسته، أي رئاسة الدولة في الوقت نفسه شخصيتين تاريخيتن بارزتين، وهما من السياسيين البارزين الذين أنجبتهم الحركة الوطنية في تيارها اليساري التغييري (الراديكالي)؛ هما الرئيس الراحل المغتال محمّد بوضياف أحد أعضاء مجموعة 22، وعضو لجنة الستة المفجرة للثورة... وبعد اغتياله العام 1992 تولى رئاسة المجلس الشخصية التاريخية الثانية متمثلة في الرئيس علي

1 Lahouari Addi, « Violence et Système Politique en Algérie », **Les Temps Modernes**, vol.50, n°580, janvier-février 1995, pp.55-56.

كافي[1]، والذي كان ضابطا، قائدا في جيش التحرير الوطني ، وشخصية سياسية تقلد عدة مناصب حكومية قبل وبعد الاستقلال. وهذا ما يدلّل على العودة مرّة أخرى إلى الشرعية التاريخية/الثورية من خلال شخصية القائد السياسي في الثورة الراحل محمد بوضياف، وخلفه على رأس المجلس الأعلى للدولة القائد العسكري في الثورة التحريرية علي كافي.

حاول الرئيس علي كافي الاستمرار في الاعتماد على الأحزاب السياسية والجمعيات الأخرى بغية التوصل إلى عقد مصالحة وطنية. لكن تفاقم الأزمة والاقتصادية حالا دون ذلك. فارتفع العجز في الميزانية إلى 40% وتمّ تدمير 50% من الانتاج الزراعي، الأمر الذي أفقد السلطة وقتها لكافة منافذ الشرعية. وقبل انتهاء العام 1993 والتي تنتهي معها العهدة المخصصة للمجلس الأعلى للدولة، بادر هذا الأخير لمدّ الفترة الانتقالية إلى غاية العام 1996. وأعدّت لذلك وثيقة عُرِضت على الأحزاب السياسية والجمعيات من أجل مناقشتها وعرضها على الاستفتاء الشعبي. ولكن النقاشات آلت إلى الفشل، بسبب ما أثير حول حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والتي "أعلنت رفضها لأي حوار مع المؤسسة العسكرية، وأعلنت تمسكها ببديل الدولة الإسلامية[2]". ومع انتهاء عهدة الرئيس علي كافي على رأس المجلس الأعلى للدولة وانتهاء عهدة هذا الأخير في تسيير المرحلة الانتقالية بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، أعلن المجلس الأعلى للأمن المجتمع في 30 يناير العام 1994

1 المجاهد علي كافي من مواليد العام 1928. من أقدم أعضاء جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني أثناء الثورة التحريرية. إلتحق المجاهد علي كافي بصفوف جيش التحرير العام 1955، وشارك في تحضير هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، كما شارك في مؤتمر الصومام العام 1956. عُيّن في الفترة نفسها قائدا عسكريا في الولاية الثانية، ليعيّن في العام 1957 على رأس هذه الولاية. عُيّن ممثلا لجبهة التحرير الوطني في العام 1961 بالقاهرة والجامعة العربية. عيّن عضوا في المجلس الأعلى للدولة في جانفي 1992.

- علي كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 – 1962**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 1999، ص ص.16-17.

2 هناء عبيد، "أزمة التحوّل الديمقراطي في الجزائر"، في: أحمد منيسي(محرّرا)، **التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة: مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004، ص.142.

عن تعيين اليمين زروال رئيسا للدّولة ووزيرا للدفاع[1]، وتولى تحضير الانتخابات الرئاسية التي أعلن زروال أنها ستكون في أواخر العام 1995.

وضع هذا التعيين رئيس الدولة اليمين زروال أمام تحدي مزدوج؛ ضمان الأمن للعملية الانتخابية من جهة أولى، والذهاب بعيدا بالحوار مع التشكيلات السياسية من أجل إعطاء شرعية للانتخابات من جهة ثانية[2]. اعتمد الرئيس زروال في مواجهته لهذا التحدي المزدوج على استراتيجية ثنائية في التعامل مع الأوضاع، فارتكزت سياسته على الحوار مع كافة القوى دون استثناء، بحيث بادر اليمين زروال إلى إخراج قيادي الجبهة الإسلامية للإنقاذ من السجن، ووضعهم بدل ذلك تحت الإقامة الجبرية، والتفاوض معهم سرّا. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى استخدِم أسلوب الحلّ الأمني، فتم إنشاء منصب مدير لمكافحة الإرهاب، وأنشأ شبكة من وحدات الشرطة المحلية.

ومع بلوغ سياسة الحوار الوطني التي باشرتها السلطة ذروتها، أعلن الرئيس اليمين زروال في نوفمبر من العام 1994 عزمه إجراء انتخابات رئاسية في أواخر العام 1995، على اعتبار أن ذلك هو الوسيلة الوحيدة لتجاوز الأزمة السياسية التي نتجت عن فشل جولات الحوار الوطني بين الرئاسة والأحزاب، التي قبلت هذا القرار الرئاسي بتحفظ كبير؛ إذ أنه قرار اعتبرته الأحزاب مفاجأة سياسية، وأنه اتخذ بصفة منفردة من طرف السلطة، التي كسته بشرعية حصلت عليها من خلال تشجيع المسيرات الجماهيرية العفوية لهذا القرار، والتي أيّدت القرار ودعت الرئيس اليمين زروال للترشح للانتخابات الرئاسية، التي أجريت في شهر نوفمبر 1995، واعتبرت أول انتخابات رئاسية تعدديّة في الجزائر[3]. وبإعلان تنظيم انتخابات رئاسية مفتوحة على التعددية تكون السلطة قد أنهت العمل وفق المرحلة الانتقالية التي دامت نحو ثلاث أعوام (يناير 1992- نوفمبر 1995).

1 "إعلان المجلس الأعلى للأمن"، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادر في 10شعبان عام 1414هـ، الموافق31 يناير 1994م، ص.16. (أنظر الملحق رقم (1)).

2 Salaheddine BARIKI, « Algérie: Chronique Interne », in: **Annuaire de L'Afrique du Nord**, n°.34, 1995, p.538.

3 هناء عبيد، المرجع السابق، ص.142.

4. المرحلة الانتقالية في عهد الدمقرطة في مصر (المرحلة الثانية من الانفتاح السياسي 1981- 2011) :

1.4- إدارة دستورية لمرحلة انتقالية استمر فيها الجيش (1981):

بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر العام 1970، تولى نائبه محمد أنور السادات رئاسة الجمهورية، حيث دام حكمه 11 عاما امتدت منذ اعتلائه السلطة رسميا في 17 أكتوبر 1970 إلى تاريخ في 06 أكتوبر 1981، إثر اغتياله في حادثة المنصة، ليخلفه نائبه حسني مبارك. تولى مبارك رئاسة الجمهورية وفق الأطر الدستورية.

وباعتلاء الرئيس حسني مبارك السلطة العام 1981، تبنى سياسة لا تختلف عن سابقه، خاصة على صعيد القرارات الخارجية. وتواصل الصرّاع الداخلي بين مختلف مستويات المؤسسة العسكرية والذي كان يطفو إلى السطح ليس بشكل مستمر وواضح دائما، بل ظهرت هذه المرّة دلائل ذلك الصرّاع من خلال حركة التغيير الواسعة التي انتهجها الرئيس حسني مبارك، لتستمر بذلك هواجس المؤامرة، والخشية من الانقلابات العسكرية الذي ظل يراود كل حكام مصر منذ ثورة 1952، وهو الأمر الذي بدأ مع الرئيس جمال عبد الناصر، الذي عزَل واستبعد عدداً معتبَراً من الضباط "الأحرار" ممن قادوا ونفذوا معه الانقلاب ضدّ الملكية في ما سمي حركة "الضباط الأحرار" التي قادت "ثورة 23 يوليو 1952".

إن الخوف وهواجس الانقلابات والمآمرات الداخلية والخيانة من المقربين ظلت ترواد حكام مصر ونخبها السلطوية، ذلك لأن مرجعية تكوين هذه الأخيرة إنما يعود إلى حركة انقلابية قادها ضباط في الجيش العام 1952 التي أحدثوا بها ثورة أسقط على إثرها نظام الملكية الذي كان يوالي الإنجليز، ويسيطر على مقدرات الشعب المصري.

2.4- إدارة غير دستورية لمرحلة انتقالية أقرّها الجيش (2011-2012):

ظل الرئيس حسني مبارك يحكم مصر مدة ثلاثة عقود دون أن يعيّن نائباً لرئيس، وهو الذي جاء إلى رئاسة الجمهورية من على هذا المنصب، وعليه فامتناعه هذا عن تعيين نائب له وفق الدستور لهو خير دليل على عدم رغبة مبارك في أن ينازعه واحد من عناصر النخبة السلطوية على منصبه، كما أن ذلك يطرح تساؤلات حول مدى العلاقة التي تربط الرئيس مبارك بحادثة اغتيال الرئيس السادات. وفي هذا السياق من الهواجس السلطوية والمآمرات على شخص الرئيس قرر مبارك ابعاد عدد من الضباط والمسؤولين المرموقين في النظام المصري، ولعل من أبرز ذلك إقالته وزير دفاعه عبد الحليم أبو غزالة الذي كان يحظى بشعبية هامة داخل صفوف الجيش المصري، ثم يعيّن مكانه رئيس الحرس الرئاسي المشير محمد طنطاوي (وزيرا للدفاع)[1]. هذا الأخير قضى أطول مدة في منصبه لم يضاهيه فيها أحد قبله، وهو الذي أشرف على استقالة رئيسه حسني مبارك العام 2011. لينفّذ بذلك المشير طنطاوي ما ظلّ مبارك يخشاه من مقربيه في السلطة.

جاء قرار إقالة الرئيس مبارك تحت ضغط المظاهرات الشعبية العارمة المطالبة برحيله من على السلطة في الحراك السياسي الذي بدأ في 25 يناير 2011، أو ما سمي "الثورة". وتدخل مصر بذلك "مرحلة انتقالية" سيّرها الجيش من خلال المجلس العسكري بقيادة المشير محمد طنطاوي. وهذا ما أعلنه المجلس العسكري من خلال الإعلان الدستوري الذي أصدره في 13 فبراير 2011 حيث قرّر توليه إدارة شؤون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر أو انتهاء انتخابات مجلسي الشعب والشورى ورئيس الجمهورية.

تمثلت الإدارة غير الدستورية لهذه المرحلة الانتقالية في الإجراءات التالية:

1) أول مظاهر الإدارة غير الدستورية للمرحلة الانتقالية هي تجاوز ما ينص عليه دستور مصر 1971 في تنظيمه لانتقال السلطة في حالة إعلان شغور منصب رئيس الجمهورية. فبمقتضى المادة 83 من الدستور، فإن رئيس الجمهورية المستقيل

1 بهي الدين حسين، المرجع السابق.

يقدم استقالته المكتوبة إلى مجلس الشعب. وتكمّل المادة 84 هذا الإجراء بتولي رئيس مجلس الشعب الرئاسة مؤقتا.

ووجه المخالفة لهذا التنظيم الدستوري يتجلى في كون الطريقة التي بها انتهت علاقة الرئيس مبارك بعهد رئاسة الجمهورية لم يكن باستقالة صريحة، بمعناها القانوني والإجرائي، فإعلان انتهاء تلك العلاقة لم تكن من خلال وثيقة استقالة كان على الرئيس أن يقدمها أو يتلو فحواها أمام الشعب أو تسلم إلى مجلس الشعب، بل أن إعلان ذلك كان عن طريق نائبه عمر سليمان الذي أعلن في بيان إعلامي مقتضب عن "تخلي" الرئيس مبارك عن منصب رئيس الجمهورية. وهو ما ليس له وجود في الدستور[1].

ويذكر التاريخ أن الرئيس مبارك كان قد أعلن يوما قبل بيان التخلي عن الرئاسة وفي آخر خطاب له للشعب وآخر ظهور له كرئيس للجمهورية، أنه قد فوّض صلاحيات رئيس الجمهورية إلى نائبه حسب ما يقرّه الدستور. ولكن يوجد مأخذ دستوري على هذا التفويض الذي صرّح به الرئيس مبارك؛ إذ أن الدستور في مادته 82 تطرق إلى المانع المؤقت الذي يحول دون مباشرة الرئيس لاختصاصاته، والرئيس مبارك لم يتطرق في خطابه إلى السبب الذي دفعه إلى هذا التفويض. وعليه فالحالة الدستورية التي تبرّر تفويض الرئيس لاختصاصاته لم تتحقق لمبارك، لأنه لم يدخل في حالة المانع المؤقت. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى يتخلل المادة 82

1 نص إعلان تخلي الرئيس مبارك عن منصبه والذي قرأه نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان في السادسة من مساء الجمعة 2011/02/11: **"باسم الله الرحمن الرحيم، أيها المواطنون، في ظل هذه الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد قرّر الرئيس محمد حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية. وكلّف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد. والله الموفق والمستعان".**
https://www.sis.gov.eg/Newvr/egyptionrevoution/julythree.html

- تاريخ الإطلاع: 2019/07/17، بتوقيت: 22:15.
- يمكن الاطلاع على البيان نفسه من خلال الفيديو في الرابطين التالين على اليوتوب:

https://www.youtube.com/watch?v=8flecxDUfBg
https://www.youtube.com/watch?v=qI012rfUdf0

فراغ دستوري، حيث أن الدستور لم يحدّد المقصود القانوني بالمانع المؤقت ولم يفصّل في تحديده[1].

وتضيف المادة 84 إلى ذلك الحالة الثانية التي يقترن فيها شغور منصب الرئاسة بحلّ مجلس الشعب، حيث تعود الرئاسة المؤقتة في هذه الحالة إلى رئيس المحكمة الدستورية. وهذا ما يتلائم مع حالة شغور منصب رئيس الجمهورية إثر إعلان الرئيس حسني مبارك تنحيه عن منصب رئيس الجمهورية.

إن مضمون التصريح الذي أدلى به نائب الرئيس عمر سليمان لا يشير إلى حالة الإستقالة بل استخدم عبارة "تخليه عن منصب رئيس الجمهورية". وكلمة "التخلي" لا تعني الإستقالة، لأن الاستقالة هي إعلان من محض إرادة المعني عن مغادرة المنصب من غير حق في العودة إليه إلا بإعادة إجراءات جديدة تنظم الالتحاق به. أما "التخلي" فهي تشير إلى احتمالين:

- **الإحتمال الأول:** أن الرئيس حسني مبارك لم يكن يرغب عن طواعية في مغادرة الرئاسة نهائيا عن طريق الاستقالة، التي تبعده نهائيا عن السلطة ومنصب رئاسة الجمهورية. وبالتالي فهو لم يستجب لمطالب وضغوط الجماهير المحتجة والمعتصمة في ميدان التحرير، ولم يعر سقوط القتلى في أرض المظاهرات بسب تعنت نظام حكمه وغلقه كل سبل الحوار والأخذ بآراء واقتراحات مختلف القوى الفاعلة في المجتمع المصري بما في ذلك قوى المعارضة، وهذا خلافا لما أدلى به في خطابه الأخير الذي بدا فيه مبارك أنه لا زال بعيدا عن المجتمع المصري، بل وازداد عنه بعدا كون خطابه ظلّ في يقبع في مرحلة سابقة بكثير لما بلغه المجتمع المصري من وعي وإدراك لحقيقة الوضع الخطر الذي آلت إليه مصر اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.
- **الإحتمال الثاني:** استخدام كلمة "التخلي" تدلّ على أن هذا القرار مؤقت، وما يثبت ذلك تصريح الرئيس مبارك بأنه فوض اختصاصاته لنائبه حسب ما يقره دستور

1 **المادة 82 من دستور 1971 (المعدّل):** "إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته أناب عنه نائب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء عند عدم وجود نائب لرئيس الجمهورية أو تعذر نيابته عنه. ولا يجوز لمن ينوب عن رئيس الجمهورية طلب تعديل الدستور أو حلّ مجلس الشورى أو حلّ مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو إقالة الوزارة".

1971 الذي كما سبق الإشارة إليه أنه تطرق في مادته 82 إلى الحالة التي تدعو إلى تفوض الرئيس اختصاصاته، والتي حدّدتها المادة بصراحة ووضوح، حيث ذكرت في مستهلها عبارة "إذا قام **مانع مؤقت** يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته". وعليه فتفويض الرئيس اختصاصاته لنائبه هو من قبيل التصريح الضمني بأن التخلي هو مؤقت يمكن من خلاله للرئيس العودة إلى منصبه عند زوال المانع، وعليه فالأمر في هذه الحالة لا يتعلق بالاستقالة. مع أن الرئيس مبارك ـ وكما سبق الإشارة إليه ـ لم يتطرق إلى دوافع لجوئه إلى تفويض اختصاصاته. وفي ذلك دليل آخر على حالة الارتباك والقلق التي اصبح عليها نظام حكم مبارك.

2) **إلغاء العمل بالدستور:** عقب إعلام عمر سليمان نائب الرئيس المصري حسني مبارك عن تنحي الأخير عن السلطة، تولى المجلس الأعلى العسكري زمام الأمور بتسييره للمرحلة الانتقالية. وفي بيانه الثالث منذ بدء الاحتجاجات (الثورة)، صرح مجلس أنه ليس بديلا عن الشرعية التي يرتضيها الشعب. وبعد يوم من ذلك أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانه الرابع الذي تعهد فيه بالإشراف على "مرحلة انتقالية" تضمن انتقال السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة من قبل الشعب. وعليه أصدر المجلس العسكري إعلانا دستوريا في 13 فبراير 2011 تضمن أول قراراته القاضي بتعطيل العمل لأحكام الدستور. كما تضمن ذات الإعلان قرار تشكيل لجنة مهمتها تعديل الدستور في بعض مواده وعرضه لاستفتاء الشعب.

3) **حلّ البرلمان:** أصدرت المحكمة العليا قرارا يقضي بحلّ مجلسي الشعب والشورى، بعد الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 13 فبراير 2011 الذي قرّر حلّ مجلسي الشعب والشورى على أن يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إصدار مراسيم بقوانين خلال الفترة الانتقالية. كما تضمن ذات الإعلان قرار إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية بعد تعديل الدستور.

4) **تغيير حكومي:** بموجب إعلان 13 فبراير قرّر المجلس الأعلى للقوات[1] المسلحة تكليف وزارة أحمد شفيق بالاستمرار في أعمالها إلى غاية تشكيل حكومة جديدة. واستمرت هذه الوزارة إلى تاريخ 03 مارس 2011 حيث كُلّف عصام شرف بتشكيل حكومة جديدة، الذي استمر على رأس الحكومة إلى غاية 25 نوفمبر 2011 حيث عُيّن كمال الجنزوري[2]، الذي سبق له تولي رآسة الوزراء في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك ما بين 1996 و1999، حيث استبعد مدة 12 عاما عن الساحة السياسية، وتم التضييق عليه على حسب روايته. وقد تعرض تعيين الجنزوري لكثير من النقد من قبل النخب التي عايشت المرحلة التي كان تولى فيها رئاسة الوزراء في عهد مبارك، حيث اعتبروه من مخلفات نظام مبارك. أما الشباب في حراك مصر السياسي فلم يكن يعرف عن الجنزوري الكثير، بل الأحرى كان مجهولا لديهم[3].

يتبيّن من قرارات المجلس الأعلى للقوات المسلحة أنه هو الذي قرّر المرحلة الانتقالية وهو من تولى إدارتها من خلال الإجراءات التي قرّرها في ظل الفراغ المؤسساتي الذي ميّزه تعليق العمل بالدستور وحلّ البرلمان، وبالتالي جمع المجلس العسكري كل السلطات التشريعية والتنفيذية في يديه خاصة فيما يتصل من الوظائف التنفيذية بصلاحيات ومهام رئيس الجمهورية، مع ابقائه على حكومة شفيق.

لكن تجدر الإشارة إلى أن المجلس العسكري خلال هذه المرحلة الانتقالية ومن خلال قراراته التي أصدرها في إعلان 13 فبراير 2011 أنه وضع حدودا للمرحلة الانتقالية يمكن عرضها فيما يلي:

---

1 المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بيان دستوري للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، بتاريخ 13 فبراير 2011.

2 بهي الدين حسين، المرجع السابق.

3 "الجنزوري بين عهدين"، مقال منشور في موقع شبكة الجزيرة الإخبارية، بتاريخ 2011/11/26، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/11/26/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B2%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%87%D8%AF%D9%8A%D9%86

- تاريخ الاطلاع: 2017/05/05، بتوقيت: 23:30.

- تولي المجلس العسكري زمام سلطة البلاد أمر مؤقت لا يتجاوز حدّ إدارة المرحلة الانتقالية المحدّدة في مدة ستة أشهر أو بتنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية. وهذا الذي ينطق به القرار الثاني من إعلان 13 فبراير.
- ضمان استمرار الدولة المصرية في أداء مهامها والتزاماتها أمام الشعب المصري من خلال الحفاظ على استمرار الحكومة، ثم تعيين حكومة (وزارة) جديدة تظطلع بإدارة الشأن المصري العام الذي يضمن الخدمة العامة وسير مختلف مرافق الدولة.
- استمرار الدولة المصرية في الوفاء بالتزاماتها الدولية من خلال القرار الثالث من اعلان 13 فبراير 2011، حيث يتولى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة التمثيل في الداخل والخارج. إضافة إلى ضمان التزام الدولة المصرية بتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها، وهو ما تضمنه القرار التاسع من ذات الإعلان.
- لم يبدي المجلس العسكري ـ على الأقل في هه المرحلة ـ أية نية لأن يتولى السلطة السياسية في ما بعد المرحلة الانتقالية التي حدّدها زمنيا بستة أشهر أو بانتخاب الهيئات المدنية المعتادة لإدارة الدولة.
- تأكيد المجلس العسكري على رغبته في تكريس دولة القانون خلال المرحلة الانتقالية، حيث أصدر في هذا الشأن مرسوما بقرار رقم 1 لسنة 2011 يقرّر فيه بنفاذ وصحة كل الأحكام التي قرّرتها القوانين واللوائح التي سبق العمل بها قبل صدور الإعلان 13 فبراير 2011 ما لم يتم إلغاؤها أو تعديلها[1].

1 المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم 1 لسنة 2011 الصادر عن المجلس العلى للقوات المسلحة، بتاريخ 14 فبراير 2011. منشور في الموقع "قضايا" بتاريخ 01 فبراير 2021 على الرابط:

https://qadaya.net/?p=9158

- تاريخ الإطلاع: 2021/04/21، بتوقيت: 23:00.

- بحكم أن الإعلانات التي صدرت عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية غير موطنة في الجريدة الرسمية لجمهورية مصر العربية، فقد استعان هذا البحث ببعض المواقع الإلكترونية المتخصصة.

3.4- خيار تعديل الدستور قبل انهاء المرحلة الانتقالية: خيارات المجلس العسكري وطموحات الحراك السياسي في مصر (2011- 2012)

رسم المجلس الأعلى للقوات المسلحة خطته لإدارته المرحلة الانتقالية بعد تنحي الرئيس مبارك في الغائه العمل بكل المؤسسات الدستورية، بدءا بالدستور نفسه والبرلمان الذي حُلّ، مع الإبقاء فقط على الوزارة (الحكومة) تواصل مهامها ضمانا لسير المرافق العامة للدولة. ومن اركان تلك الخطة تهيأة الوضع التشريعي قبل انهاء المرحلة الانتقالية تحضيرا لما سيتم من خطوات لإعادة البناء المؤسساتي وفقا للدستور، وذلك من خلال تفضيل خيار التعديل الدستوري لتوفير الأرضية الملائمة لانتقال السلطة بشكل منظم ووفقا لقواعد دستورية، دونما إطالة للمرحلة الانتقالية لما كان يعتبره جناح هام في السلطة وحتى نخب من خارجها بأن إطالة أمد هذه المرحلة يمكن أن يدخل البلد في دوامة من الخلافات والصراعات التي قد تعصف باستقرار البلد، وتضعه أمام خطر التفكك وانهيار الدولة.

استهدف التعديل الدستوري المقترح المواد: 15، 76، 77، 88، 93، 193، 148. يضاف إلى ذلك إلغاء المادة 189 وإضافة فقرة في آخر المادة 189، ومادّتين جديدتين تحت رقم 189 مكرّر، و189 مككرّر1. ولعلّ أبرز هذه التعديلات المقترحة تلك التي مست المواد المتعلقة بشروط الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، وطرق الترشح ومدة الرئاسة. أما التعديل المقترح للمادة 88 فتعلق بإعادة العمل بنظام الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات. أما المواد 189 مكرّر، و189 مكرّر 1 فتخصان طريقة إعداد دستور جديد وتحديد الهيئات والجهات الملزمة بإعداده[1].

تم تنظيم الاستفتاء الشعبي على التعديلات التي وضعها المجلس الأعلى للقوات المسلحة وأجري في يوم 19 مارس 2011، وعرف الاستفتاء هذا إقبالا ملفتا

1 (معهد الدوحة، تقدير موقف)، **الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية في مصر**، الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، مارس 2011، ص.10. متاح على الرابط:
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_0057DDAF.pdf
- تاريخ الاطلاع: 2015/08/06، بتوقيت: 19:00.

للناخبين، حيث قدّر عدد المشاركين فيه بنحو 25 مليون ناخب، وبلغت بذلك نسبة المشاركة نحو 50 في المئة. ومثل ذلك "علامة أخرى على عودة الشعب المصري، بفئاته وطوائفه كلها، إلى الوعي السياسي، وإلى ساحة الحركة السياسية بعد سبات طويل. وكانت النتيجة موافقة 77 في المئة من المشاركين على التعديلات، ورفض 23 في المئة منهملها. وعكست نتيجة التصويت اعتبارات الوضع السياسي والتباس صيغة الاستفتاء. ومع التسليم بأن قطاعا كبيرا من المصريين صوّت لمصلحة التعديلات من منطلق ديني، فإن كثيرين صوتوا باعتبارها وسيلة ستؤدي إلى الاستقرار[1]".

ومن ثم فقد وضعت خيارات المجلس الأعلى للقوات المسلحة أمام مواقف ثلاثة متباينة؛ موقف معارض لتلك الخيارات، وآخر مؤيد لها، وموقف ثالث متحفظ تجاهها.

- **موقف المعارضين لأولوية خيار التعديلات الدستورية:**

تصاعدت أصوات من الناشطين سياسيًّا وإعلاميًّا برفضهم خيار المجلس العسكري بتسريع نقل السلطة إلى هيئات دستورية منتخبة عبر تعديل دستوري من شأنه انهاء سريع للمرحلة الانتقالية. وطالب هؤلاء "بفترة انتقالية طويلة إلى حين تأسيس أحزاب وائتلافات سياسية قادرة على المنافسة، يتولى الحكم فيها جمعية تأسيسية تضع دستورا جديدا، داعين إلى رفض التعديلات الدستورية[2]".

ويبرّر المعارضون موقفهم هذا بأن "الثورة التي قامت في 25 يناير، أسقطت النظام والدستور معا، وأنها لا تحقق طموح الثورة التي أسقطت النظام، وأن عهد الحلول الوسط قد انتهى ويجب ألا نخاف من أي سلطة بعد أن امتلكنا القدرة على

1 محمد طه عليوة، "مصر على أعتاب الجمهورية الثانية، التغيرات الدستورية قبل ثورة 25 يناير وبعدها"، في: (مجموعة مؤلفين)، **جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر بين 25 يناير و30 يونيو**، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ط.1، نوفمبر 2014، ص.49.

2 المرجع نفسه، ص.48.

الثورة، وأنها مجرّد محاولة لإحياء دستور 1971، الذي أعلنت الثورة عن وفاته..."[1].

- **حجج المؤيدين لخيار المجلس العسكري:**

برّر المؤيدون لتلك التعديلات المعروضة على استفتاء الشعب موقفهم بأنها تعديلات يمثل "خطوة تمهيدية لتوفير المناخ الملائم لإعداد دستور جديد، عن طريق جمعية تأسيسية ينتخبها الأعضاء المنتخبون بمجلسي الشعب والشورى، وأنها تشكل نقلة كبيرة لا يمكن التقليل منها، لكونها بمثابة الجسر للمرحلة القادمة، خاصة بعدما أقرت افشراف القضائي الكامل على الانتخابات، وأنهت التوريث، فضلا عن كونها ضرورية لإنهاء حالة الفراغ السياسي وإقامة الدولة، وإعادة القوات المسلحة إلى ثكناتها... وأنها أفضل من المستقبل المجهول[2]".

من أبرز المؤيدين لخيار سبق التعديلات الدستورية جماعة الإخوان المسلمين، حيث أعلنت عن موافقتها وبشكل مباشر وصريح، ودعت أنصارها وجماهيرها إلى الإقبال على الاستفتاء والتصويت على التعديلات بالإيجاب لصالح التعديلات المقترحة. وقد صرّح محمد مرسي، عضو مكتب الإرشاد والمتحدث الإعلامي باسم الإخوان، أن "الجماعة مع التعديلات التي أقرتها اللجنة المشكلة برئاسة المستشار طارق البشري". وقال مرسي بعد أن دعا الشعب إلى الموافقة عليها، باعتبارها خطوة أولى نحو المسار والأقرب إلى الطريق الصحيح[3]". كما تضمن تصريح القيادي في حركة الإخوان اعترافا بعدم استجابت هذه التعديلات لكل طموحات الحراك السياسي، حيث قال "وإن كانت غير كافية لإرضاء مطالب الثورة والثوّار، إلا أن البلاد تمرّ

1 همام سرحان، "التعديلات الدستورية بمصر بين المؤيدين والمعارضين والمتحفظين"، نشر بتاريخ 2011/03/17، على الرابط:
https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D9%81%D8%B6%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D9%81%D8%B8%D9%8A%D9%86/29744746
- تاريخ الإطلاع: 2017/04/20، بتوقيت: 01:45.

2 المرجع نفسه.

3 المرجع نفسه.

بمرحلة حرجة، تتطلب الخروج من عنق الزجاجة من خلال تلك التعديلات التي تنقلنا إلى حالة الاستقرار[1]".

- **موقف الأقباط من التعديلات الدستورية:**

سجل ناشطون أقباط اعتراضهم على تشكيلة اللجنة الدستورية مونها ضمت ممثلين عن الإخوان المسلمين، دون أن يكون فيها تمثيل من الأقباط. وفي هذا السياق صرّح نجيب جبرائيل "رئيس الاتحاد المصري من أجل حقوق الإنسان" وهي منظمة قبطية غير حكومية بأن: "ملايين الأقباط يعترضون على تشكيل اللجنة التي عيّنها المجلس الأعلى للقوات المسلحة[2]". وأضاف بأن تضمين اللجنة ممثلا عن الإخوان دون عضوية من الأقباط أمر "يتنافى مع مباديء ثورة 25 يناير التي امتزجت فيها دماء الأقباط مع المسلمين[3]".

من المؤيدين لقرار المجلس العسكري الحزب الوطني الديمقراطي، الجهاز السياسي والإيديولوجي لنظام مبارك والذي واجه هو الآخر الرفض والانتقادات اللاذعة من الشعب المصري. وطلب هذا الحزب من أعضائه التصويت بالموافقة على التعديلات التي اقترحها المجلس العسكري.، وصرّح أمينه العام محمد رجب أن "الحزب طلب من أعضائه المشاركة في الاستفتاء، والتصويت ب"نعم" لما له من أهمية في تحقيق الشرعية الدستورية والانتقال إلى مرحلة جديدة من العمل الوطني".

---

1 همام سرحان، المرجع السابق.

2 القاهرة- وكالات أنباء، "الجيش المصري يعين لجن لتعديل الدستور ويمهلها 10 أيام لإنجاز مهمتها"، مقال في موقع

3 (وكالات)، "الأقباط يعترضون على عدم تمثيلهم في لجنة تعديل الدستور المصري"، مقال منشور على موقع RT بتاريخ 2011/02/16، بتوقيت: 4:26، على الرابط

https://arabic.rt.com/news/63643-

- تاريخ الإطلاع: 2017/04/20، بتوقيت: 01:45.
- نفس الموقف منشور في مواقع اخبارية أخرى، منها على سبيل المثال:
- "الجيش يمهل لجنة تعديل الدستور 10 أيام لإنجاز مهمتها.....والقباط يعترضون لوجود "الإخوان" فيها"، على الرابط:

https://www.alraimedia.com/article/235834/

- "الجيش المصري يعين لجنة لتعديل الدستور ويمهلها 10 أيام لإنجاز مهمتها"، على الرابط:

http ://www.addustour.com/articles/392025

- تاريخ الإطلاع على الرابطين: 2017/04/20، بتوقيت: 01:45.

وقد سار على هذا المنوال أحزاب أخرى من المعروفة بولائها لنظام الحكم زمن الرئيس مبارك، على نحو حزب السلام الوطني، وحزب العمل

- **أما المتحفظون،** فقد عبّروا عن موقفهم من زاوية أن تحفظهم على التعجيل بالاستفتاء، مطالبين بفترة زمنية كافية لإجراء المزيد من النقاش والحوار المجتمعي حولها، ولمنح الوقت لبقية القوى التي شاركت في الثورة لترتيب أوراقها وتشكيل أحزاب قوية قادرة على المنافسة والتمثيل الجيّد في البرلمان القادم، الذي سيضع ملامح الحياة السياسية للبلاد[1]".

وفي هذا السياق شهدت مصر حالة من السجال والجدال بخصوص المرحلة الانتقالية ومقتضيات إحداث التغيير السياسي الذي كانت قوى الحراك السيّاسي (الثورة) تنشده. فلقد تميّزت المرحلة التي اشرف فيها المجلس العسكري على تسيير المرحلة الانتقالية بتداخل المصالح والمواقف، وهي التي شكلت "مدخلا لصناعة حالة استقطابية في إطار من صناعة الفُرقة والفوضى، وهذا الأمر الذي يتعلق بمسار التعديلات الدستورية على دستور 1971 كان الطريق المقرر سلوكه بعد تعليق العمل به. غير أن السجال السياسي بدأ يتطرق إلى شعارين متضادين بعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية، ما بين فريق ينادي بالدستور أولاً، وفريق آخر ينادي بالانتخابات أولاً، وبدأت هذه الخلافات بين القوى السياسية تُظهر أهم مشهد من مشاهد الفُرقة والاستقطاب في الحياة السياسية بعد استفتاء آذار/ مارس 2011[2]".

ومع ذلك، ورغم كل هذا أجري الاستفتاء حول التعديلات الدستورية.

المطلب الثالث: نهاية المرحلة الانتقالية وعودة المسار الانتخابي

تم تنظيم انتخابات رئاسية تعددية في الجزائر ما بعد المرحلة الانتقالية التي استمر من 1992 إلى 1995، حيث مثلت هذه الانتخابات محاولة السلطة وقتها إبراز قدرتها التنظيمية للانتخابات في ظل التعددية، ومن خلال نتائجها أيضا برزت

1 همام سرحان، المرجع السابق.

2 سيف الدين عبد الفتاح، "الدستور المصري بين مسارات التأويل والتعديل والتفعيل: رؤية من منظور التوافق السياسي"، في: (مجموعة من مؤلفين)، المرجع السابق، ص.121.

قدرة النظام على إعادة الدولة إلى سابق عهدها (La restauration de l'Etat). وصرّح الرئيس زروال في 16 أفريل من العام 1995، وبعد الجولة الأولى من لقاءاته بالأحزاب السياسية، بأن الأمر "لا يتعلّق بإنقاذ النظام، وإنما بالحفاظ على الجزائر"[1].

1. إعادة المسار الانتخابي عبر الرئاسيات (1995): بين تحدّي إعادة مسار الدمقرطة وتجديد شرعية السلطة

تم الإعلان عن العودة إلى المسار الانتخابي من بوابة انتخاب رئيس الجمهوري في ظل ظروف سياسية معقدة كانت تعرفها الجزائر إثر وقف المسار الانتخابي العام 1992، وضع تميّز بحالة من العنف الحاد الذي تحوّل من مجرّد احتجاجات سياسية على قرارات السلطة جرّاء ما اعتبرته الجبهة الإسلامية للإنقاذ من قبيل التضييق السياسي، بإجراءات بدأتها الحكومة نهاية العام 1991 من خلال تعديل في النظام الانتخابي في اتجاه يخدم حزب جبهة التحرير الوطني في محاولة لترجيح الكفة لصالحه عبر ورقة الدوائر الانتخابية التي أعيد تقسيمها على ضوء المعطيات الانتخابية التي أفرزتها الانتخابات المحلية لجوان 1990، حيث تم إعادة توزيع المقاعد البرلمانية بمنح عدد هام منها لصالح الدوائر الانتخابية التي عدّت من المعقل الانتخابية لحزب السلطة (ج.ت.و)، فتقرّر تجاوز المعيار السكاني المعتمد في كل الأنظمة الانتخابية عبر العالم والقائم على معيار الكثافة السكانية، حيث يخضع التوزيع للقاعدة التي مفادها أنه كلما زاد عدد السكان كلما زاد عدد المقاعد المخصص للدائرة الانتخابية المعنية. أما ما اعتمدته الحكومة آنذاك وكان محل معارضة ورفض من طرف حزب ج.إ.إ ومن طرف عدد من الأحزاب السياسية وقتهالأنه تقسيم قلب القاعدة رأسا على عقب؛ فأصبحت تقتضي أنه كلما زاد عدد السكان كلما قلّ عدد المقاعد، أي أنه كلما نقص عدد السكان كلما زاد عدد المقاعد، ومن الناحية الجغرافية تترجم تلك القاعدة إلى التي مفادها أنه كلما اتجهنا من الشمال باتجاه المدن الداخلية

1 Jean-Philippe Bras, « Elections et Représentation au Maghreb », in: **Maghreb-Machrek,** n°.168, avril-juin 2000, p.6.

والجنوب كلما زاد عدد المقاعد البرلمانية الممثلة للدوائر الانتخابية. وهذا التقسيم والتوزيع يكيّف من كونه غير دستوري لأنه يقوض قاعدة مبدأ دستوريا يقضي بمبدأ المساواة.

إن اللجوء إلى إعلان انتخابات رئاسية بهذه السرعة لهو مؤشر عن ضعف شرعية السلطة، وأنها كانت في حاجة لتقوية موقفها في التعاطي مع الأزمة المتعددة الأوجه التي آلت إليها الدولة، خاصة في علاقتها مع المجتمع بمختلف مكوناته وفواعله السياسيين والاقتصاديين خاصة، من أن ضعف/فقدان السلطة القائمة آنذاك لشرعيتها، أضعف الدولة داخليا وخارجيا، **فداخليا** فشلت الحوارات التي أعلنتها السلطة مع الطبقة القوى السياسية، حيث اعتبر حزب جبهة التحرير الوطني أن تلك الانتخابات الرئاسية من شأنها أن تؤدي إلى تأزم الأوضاع أكثر فأكثر. كما عبّر أيضا رئيس الحركة الديمقراطية الجزائري (ح.د.ج / MDA) "أحمد بن بلة" عن رفضه للجوء إلى خيار الانتخابات الرئاسية. أما رئيس حزب جبهة القوى الاشتراكية (ج.ق.إ / FFS) "حسين آيت أحمد" فقد أعلن صراحة عن فشل لقائه مع الرئيس اليمين زروال مستبعدا مشاركته في تلك الانتخابات المعلن عنها. وأيدت أحزاب أخرى خيار الانتخابات الرئاسية ومنها من قدّم مرشحه. ومن المرشحين الذين كانوا في منافسة مع الرئيس المترشح: مرشح حركة المجتمع الإسلامي (حماس / MSIH)* متمثلا في رئيسها محفوظ نحناح، وهو المحسوب حزبه على "التيار الإسلامي"، إضافة إلى كل من مرشح حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (ت.ث.د/RCD) متمثلا في

* كانت هذه هي التسمية السابقة للحزب، وهو المعروف حاليا باسم حركة مجتمع السلم (حمس / MSP). وجاء تغيير تسمية هذا الحزب على إثر التعديل الدستوري للمادة 40 من دستور 1989، وتتحول إلى مضمون المادة 42 في التعديل الدستوري لعام 1996 والتي أصبحت تنص في فقرتها الثالثة على أنه "وفي ظل احترام أحكام هذا الدستور، لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي". وأضافت ذات المادة في فقرتها الرابعة بأنه "لا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبيّنة في الفقرة السابقة". وعلى هذا الأساس كان لزاما على بعض الأحزاب تغيير أو تعديل تسميتها كما حدث مع حركة المجتمع الإسلامي (حماس)، التي تحولت إلى حركة مجتمع السلم (حمس / MSP). كما التزمت أحزاب أخرى بذات التغيير والتعديل، على نحو حزب "حركة النهضة الإسلامية (ح.ن.إ / MNI) إلى حركة النهضة (MN) فقط وحذفت "الإسلامية".

رئيسه سعيد سعدي، والذي يتبنى خطابا يمينيا علمانيا، ومرشح حزب التجديد الجزائري (ح.ت.ج/ PRA)* متمثلا في رئيسه نور الدّين بحبوح.

كانت بعض الآراء المؤيدة لخيار الانتخابات ترى فيها مرحلة ضرورية وكحل إجرائي لإنهاء مرحلة سمّاها البعض "بالانتقالية"، أو للحيلولة دون أن تستمر تلك المرحلة لأطول مدة، أو أنها أصلا لم تكن بمرحلة انتقالية لأنها لم تسفر عن أية قرارات حاسمة تتعلق بتغيّرات سياسية جوهرية تضمن تداولا ديمقراطيا على السلطة من خلال آليات توافقية من شأنها التمكين لتجديد النخبة في السلطة بأفكار وبرامج مجتمعية مقنعة للمجتمع، وتستجيب لانتظاراته وطموحاته أمنيا، واقتصاديا، واجتماعيا، وسياسيا. وفي مقابل ذلك أعلنت أحزاب أخرى عن تأييدها.

أما على الصعيد الخارجي، فقد اعتبر خيار الانتخابات الرئاسية كمدخل للخروج بالجزائر من أزمتها ضرورة فرضها موقف الجزائر خارجيا، حيث كانت تتعرض للعزل السياسي مدة تجاوزت ثلاثة أعوام تعرّضت فيها الجزائر لضغوطات خارجية خاصة على الاقتصاد الوطني الذي كان منهكا بفعل شحّ المداخيل من الرّيع، كون الجزائر كانت في خانة الدول غير المستقرة في تلك المرحلة وكانت المؤشرات الدولية لعدم الاستقرار تصنف الجزائر في الخانة الحمراء، الأمر الذي شكّل عاملا طاردا للاستثمارات الأجنبية ومنفرا لها. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، تعرّض الجزائر إلى حملة مقاطعة دولية لكل حركة من وإلى الجزائر وفي كل أنواعها؛ التجارية (حركة التصدير والاستيراد) أو السياحية حيث قاطعت عديد شركات الطيران النزول على المطارات الجزائرية، كما منعت في المقابل الطائرات الجزائرية من الهبوط في مطارات عديد العواصم والمدن في العالم. وقد سلكت دول عديدة هذا السلوك حتى من بعض الدول العربية ومن الدول المجاورة للجزائر.

2. انتخابات رئاسية بعد تعيينات سلطوية:

* تأسس هذا الحزب العام 1989 عقب إقرار التعددية دستوريا، وقد ترأس هذا الحزب في بداياته الأولى نور الدين بوكروح، والذي مارس في منصب الوزارة في عهد الرئيس بوتفليقة.

تعرف عديد من الدول العربية وبعض الدول الإفريقية تنظيم انتخابات رئاسية يكون الفائز فيها معرّفا مسبقا، حتى وإن جرت في تعددية يتنافس فيها أكثر من مرشح عن أكثر من تيار سياسي. هذا من جهة. ومن جهة أخرى يكون الرئيس المعلن بتلك الطريقة قبيل الانتخابات إما أنه هو نفسه الرئيس الممارس للمنصب، أو ما يسميه بعض الكتاب بالرئيس المترشح، حيث يخلف هذا الرئيس نفسه بعد عملية تزكية أو استفتاء يشاع بأنه من قبيل الانتخاب. أو أن الرئيس هذا يأتي من دوائر الحكم من النخبة النشطة داخل السلطة، أو من المقربين منها.

عرفت الجزائر هذه الحالة لأول مرة مع الرئيس هواري بومدين، حيث وبعد تعيينه من قبل ما سمي مجلس الثورة إثر عملية الانقلاب التي أطاحت بالرئيس أحمد بن بلة، والذي "انتخب"، أو الأحرى تمت تزكيته في 15 سبتمبر 1963 في أول عملية انتخاب بمضمون استفتائي (تزكية). وانتظمت انتخابات رئاسية ثانية في ظل الأحادية والتي تمت من خلالها "تزكية" مرشح الحزب الواحد الرئيس بومدين في 10 ديسمبر 1976، ونال المرشح دون منافس نسبة 99.46% من الأصوات المعبر عنها[1].

ثم تكررت العملية نفسها مع الرئيس المعيّن الشاذلي بن جديد بعد وفاة الرئيس بومدين، حيث انتظمت أيضا انتخابات رئاسية في عهد الحزب الواحد بتاريخ 07 فبراير 1979، وكان أيضا المرشح الوحيد عن الحزب الواحد، وحصل للشاذلي نسبة 99.69% صوتا من مجموع الأصوات الصحيحة، وقد سبق تلك الانتخابات انتخاب الشاذلي بن جديد أمينا عاما للحزب الواحد جبهة التحرير الوطني في 31 يناير 1979، وبأغلبية أعضاء اللجنة المركزية للحزب[2]. وعليه كانت تلك "الانتخابات الرئاسية" عبارة عن تزكية، من قبيل الاستفتاء حول شخص (Plébiscite) وليست

1 تم احتساب هذه النسبة من الأصوات التي حصلها الرئيس بومدين من خلال المعطيات الخاصة بانتخابات رئيس الجمهورية للعام 1976 المعلنة في الجريدة الرسمية:

إعلان انتخاب رئيس الجمهورية، الجريدة الرسمية، العدد: 99، الصادر بتاريخ: الأحد 23 ذو الحجة **محضر** عام 1396هـ، الموافق 12 ديسمبر سنة 1976، ص ص.1368-1369. (يُنظر الملحق رقم (2))

2 احتسبت النسبة في هذه الانتخابات بناء على نتائجها المنشورة في الجريدة الرسمية وفقا لما يلي:

- انتخاب رئيس الجمهورية، محضر انتخاب رئيس الجمهوري، إعلان نتائج انتخاب رئيس الجمهورية، **الجريدة الرسمية**، العدد: 8، الصادر بتاريخ: 23 ربيع أول 1399هـ، الموافق 20 فبراير 1979. (أنظر الملحق ر(3)).

إطلاقا انتخابات، لأن الانتخابات تقتضي تنافسا تعدديا تتم المفاضلة والاختيار من طرف الناخبين من بين عدد من المترشحين عبر الاقتراع العام المباشر.

أما في عهد التعددية، فإن انتخابات الرئاسة لم تختلف في مضمونها الفعلي عن توجهات الأحادية للنخبة السلطوية التي وإن وافقت على فتح باب الترشيحات المتعددة الألوان السياسية، إلا أنها في نهاية المطاف تبقى خاضعة لمنطق المرشح الأكثر تفضيلا ليس في أوساط الناخبين، وإنما في دوائر القرار الفعلي. وقد عرفت أول انتخابات رئاسية في عهد التعددية مشهدا من هذا القبيل، حيث أن الرئيس اليمين زروال الذي سبق تعيينه رئيسا للدولة في 30 يناير العام 1994، من طرف المجلس الأعلى للأمن على النحو الذي سبق التطرق إليه في العنصر السابق من هذه الدراسة.

الجدول رقم (06): نتائج الانتخابات الرئاسية 16 نوفمبر 1995

المترشحون	عدد الصوات	النسبة المئوية
زروال اليمين	**7 088 618**	**61.00**
نحناح محفوظ	**2 971 974**	**25.57**
سعدي سعيد	**1 115 796**	**9.60**
بوكروح نور الدين	**443 144**	**3.81**

المصدر: المجلس الدستوري، إعلان مؤرخ في الموافق 23 نوفمبر سنة 1995، يتعلق بنتائج انتخاب رئيس الجمهورية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 72، صادر بتاريخ 26 نوفمبر سنة 1995، ص.4.

وقد أسفرت تلك الانتخابات عن نتائج تعرضت لانتقادات شديدة، ورفضا صارخا من قبل عديد الأطراف السياسية النشطة سواء كانت من الأحزاب أو من الشخصيات السياسية. وأشارت عديد التحاليل المستندة على أدلة من المعطيات الخفية لتلك الانتخابات ومعتمدة على تقارير مراقبين من مختلف التشكيلات الحزبية عن أن النتائج التي أعلنت فوز الرئيس زروال كانت مزوّرة لحقيقة اختيارات المصوتين الذين بلغ عددهم 12.087.281 مصوتا من مجموع الناخبين المسجلين الذي بلغ

15.969.904 ناخبا، أي أن نسبة المشاركة بلغت 75.68 في المئة. وهذا واضح في الجدول رقم (06) أعلاه.

وأعلن عن أن أغلبية تلك الأصوات بنسبة 61 في المئة عادت لصالح المترشح اليمين زروال، وأن 25.57 في المئة صوتوا لصالح المرشح محفوظ نحناح الذي حلّ ثانيا. والجدول رقم (06) يوضح التوزيع النهائي للأصوات بين المترشحين. وأشارت تلك الانتقادات إلى أن النتائج زوِّرت لصالح الرئيس زروال ضدّ المرشح محفوظ نحناح. وقد كادت تلك العملية أن تعصف مرّة أخرى بحالة الهدوء النسبي الذي عرفته وضعية الاستقرار السياسي في البلد، لولا حكمة الراحل محفوظ نحناح الذي حال دون تفاقم احتجاجات أنصاره ضدّ التزوير، وهدأ الوضع مقنعا أنصاره ومناضلي حزبيه بالعدول عن أية احتجاجات أو الانسياق وراء أية محاولات لتأزيم الوضع في البلد أكثر فأكثر.

ويكون بذلك محفوظ نحناح رئيس حركة مجتمع السلم من الشخصيات السياسية التي أسهمت في تجنيب الجزائر حالة من عدم الاستقرار المستدام التي كانت ستعقد الوضع أكثر.

وفي مقابل ذلك واجه بعض المسؤولين في الدولة وبعد ما يناهز العقد من الزمن تلك الانتقادات والاتهام بالتزوير ـ رغم دفاعهم عن النزاهة ورفضهم لتهم التزوير في تلك المرحلة التي تزامنت مع إعلان النتائج ـ أنهم استخدموا التزوير لأجل انقاذ الجزائر (تصريح أحمد أويحيى رئيس التجمع الوطني الديمقراطي سابقا، ورئيس الحكومة والوزارة الأولى لأربعة مرّات).

انتخِب الرئيس المصري الحالي المشير عبد الفتاح السيسي رئيسا للبلد في مناسبتين انتخابيتين، أولها كانت العام 2014 بعد إزاحة رئيس منتخب من جماعة الإخوان المسلمين، ثم في الثانية التي كانت العام 2018. وهي تماثل الحالة الجزائرية التي تم بموجبها تولي الرئيس اليمين زروال وهو لواء من الجيش ووزير الدفاع آنذاك. وقد تم تعيينه أول مرة العام 1995 رئيسا للدولة بعد أزمة شتاء 1992، ثم

يعلَن انتخابه زروال رئيسا للجمهورية العام 1995 التي لم ينهيها ليعلن تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة. وهي سابقة في تاريخ الأنظمة السياسية العربية وفي دول العالم الثالث عموما من أن شخصية عسكرية تتخلى عن السلطة بهذه الكيفية. وهي الحالة التي يتغافل عنها عديد المحللين والدارسين للتحولات السياسية في المنطقة العربية.

تجمع عديد التحاليل السياسية للوضع الجزائري وقتها بأن الرئيس زروال فضل التنحي عن السلطة كونه كان على خلاف مع نخبة في الحكم حول الحلول لمعضلة عدم الاستقرار جرّاء الأزمة المتشعبة التي كانت تمرّ بها الجزائر خاصة بتفاقم ظاهرة الإرهاب والخسائر التي تكبدتها الدولة اقتصاديا ناهيك عن تراجع مكانة الدولة الجزائرية خارجيا، وحالة العزل السياسي الدولي التي تعرضت لها. وقد اتخذ الرئيس زروال موقفا تجاه الأزمة بأنه "أقرّ... من البداية، بأن الإجراءات الأمنية وحدها لن تحقق أي حلّ للأزمة، وبأن الحوار السياسي بين جميع الأطراف ـ بمن في ذلك إسلاميو جبهة الإنقاذ ـ هو الوحيد القادر على إنقاذ البلاد. وفي أثناء ذلك، بلغ العنف السياسي ذروته، وقُتل الآلاف من رجال الأمن والمدنيين. وفي الحقل الاقتصادي تواصلت المفاوضات مع نادي باريس وصندوق النقد الدولي للتوصل إلى اتفاق من شأنه تخفيف عبء خدمة الدين الثقيل". وبالموازاة مع الضغط العسكري على المجموعات الإسلامية المسلحة كان الرئيس زروال يبحث عن حل سياسي للأزمة. "وعلى أي حال واصل المتشددون داخل النظام سياسة استئصال الإسلاميين. وعلى نحو أسرع مما كان متوقعا[1]".

لكن يمكن تفسير قرار الرئيس زروال إجراء الرئاسيات المسبقة قبل انتهاء عهدته الانتخابية يعبّر عن دافعين: يتمثل **أولهما** في كون الرئيس زروال من الشخصيات العسكرية التي لا تحبّ الأضواء، وأنه ليس برجل سياسي ولا يملك طموحا في السّلطة، وعليه يكون الرئيس زروال قد وجد الفرصة لمغادرة المنصب لمّا توفرت الظروف لذلك، وفي ذلك القرار تعبير عن أن الرئيس زروال لم يكن ليوافق

1 بلقاسم العباس، عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص.309-310.

على اختياره للمنصب ليستمر فيه وإنما ليتولى تسيير مرحلة "انتقالية" ريثما يحصل التوافق على شخصية سياسية مدنية لتولي المنصب تكون لها مواصفات تضمن نوعا من الشرعية للسلطة، وتكون لها القدرة على إيجاد الحل للأزمة الأمنية والاقتصادية ليس من منظور المقاربة الداخلية فقط، بل باعتماد المقاربة التي تأخذ في الحسبان الاعتبارات الخارجية. وهذا ما يثبته لجوء المجلس الأعلى للدولة الذي شُكّل بعد استقالة الرئيس الشاذلي لإدارة شؤون البلاد بصفة مؤقتة، إلى تشكيل "هيئة الحوار الوطني" من أجل فتح المشاورات مع الأحزاب السياسية النشطة والمنظمات المدنية، حيث تم "وضع برنامج انتقالي لفترة ثلاث سنوات للعودة إلى الحياة الديمقراطية (من سنة 1994 إلى سنة 1996). وقد ناقش المؤتمر الوطني، المنعقد في 25- 26 يناير 1994، البرنامج الوطني ثم أقره، وعيّن مجلس الأمن الوطني وزير الدفاع اليمين زروال رئيسا جديدا للجزائر لفترة انتقالية دامت ثلاث سنوات[1]". وهي ذات الحالة التي عرفتها الجزائر مع الرئيس الشاذلي بن جديد، غير أن هذا الأخير لم يكتف بتسيير مرحلة مؤقتة لما بعد الرئيس بومدين، ويتقرر استمراره في المنصب إلى غاية إعلان استقالته (1992).

وهو الأمر الذي يمثل **الدافع الثاني** لذلك القرار؛ وفي ذلك إشارة إلى الوصول إلى شخصية توافقية لدى النخبة السلطوية لتكون رئيسا للجمهورية تتوفر تلك المواصفات التي تمكن من إيجاد الحلول للأزمة بالارتكاز على الأبعاد الداخلية والخارجية في ذات الوقت بمتغيراتها السياسية والاقتصادية. وقد ظهر بأن تلك الشخصية هي عبد العزيز بوتفليقة. ذلك لأن هذا الأخير سبق وأن عرِض عليه الأمر العام 1994 ليتولى رئاسة الدولة لكنه رفض وتراجع عن ذلك، وبحكم عدم حصول التوافق حوله.

شهدت الجزائر خلال المرحلة التي تولى زروال رئاسة الدولة حالة غير مسبوقة من عدم الاستقرار السياسي ميّزها تصاعد أعمال العنف الذي أنتجته ظاهرة

1 بلقاسم العباس، عمار بوحوش، المرجع السابق، ص309.

الإرهاب أدت إلى تهديد استمرار الدولة وتماسك المجتمع. وفي خضم ذلك الوضع قرّر إنهاء الفترة الانتقالية والدعوة إلى انتخابات رئاسية مسبقة.

المبحث الثاني: متغير الأزمة ومدخل النخبة في تفسير العلاقة بين الشرعية وانتقال السلطة

من زاوية اعتبارات اقتران الدمقرطة في الجزائر ومصر بوجود نوع من التوافق بين نخبة في السلطة وهي اصلاحية كان يمثّل رأسها في الجزائر الرئيس الشاذلي بن جديد يسانده جناح من جبهة التحرير الوطني، والرئيس أنور السادات في مصر. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية نخبة أخرى من خارج السلطة يتقاسمها في الجزائر نخبة سياسية من تيارات مختلفة من أبرزها جناح في الجبهة الإسلامية للانقاذ. لكن هذا التوافق أو بالأحرى التقارب السياسي بين اتجاهين مختلفين من حيث وضعهما بالنسبة للسلطة السياسية، إنما كان بأهداف وغايات متباينة بالنظر إلى اعتبارات الشرعية؛ فمن جهة كان جناح النخبة الممثلة للسلطة يسعى نحو تحييد الجناح الذي يعارضه من داخل النظام، ومن داخل حزب جبهة التحرير تحديدا الذي كان رافضا لخوض تجربة الدمقرطة والانفتاح السياسي، حيث اتخذت من هذا الانفتاح عاملا لتجديد شرعية النظام من جهة، وعاملا لكسب الشرعية في إبعاد المحافظين داخله. أما الجناح الثاني من النخبة السياسية التي كانت تنشط خارج النظام فقد اتخذت من الانفتاح السياسي والتعددية وسيلة لكسب الشرعية في صراعها على السلطة، مستغلة ضعف النظام السياسي في احتواء الأزمات المتعددة، وفشله في إحلال انفتاح محدود يضمن استمرار سيطرته على السلطة والدولة، وعليه كان الانفتاح باعتباره مرحلة من مراحل الدمقرطة عاملا لكسب الشرعية لدى الأوساط الشعبية كانت لتمنحه الثقة بالتصويت لصالح مرشحيه في مختلف الهيئات والمؤسسات السياسية محلية ووطنية. وحقق هذا الجناح من المعارضة خارج النظام شيئا من تلك الغايات، خاصة بحصول الجبهة الإسلامية على أغلبية المجالس المحلية بين بلدية وولائية، كما أحرز مرشحوه على تأييد شبه كلي بتحصيل أكبر عدد من مقاعد البرلمان في الدور

الأول من تشريعيات العام 1991. وكانت كل المؤشرات تدل على أن الجبهة الإسلامية كانت ستحصل على الأغلبية البرلمانية في حال أجري الدور الثاني من تلك الانتخابات.

المطلب الأول: مكانة النخبة في علاقة الشرعية بانتقال السلطة

تبيّن من ما سبق، أن علاقة الشرعية السياسية بانتقال السلطة في الجزائر علاقة تأثّرت بمتغير الأزمة السياسية؛ حيث أن أزمة الشرعية باعتبارها أزمة عدم الدمقرطة أو ضعفها أدى إلى أزمة انتقال السلطة كمؤشر عن حالة عدم الاستقرار السياسي. وهذا ما يثبت الوضع الذي صاغته أزمة النظام السياسي مع مسألة انتقال السلطة بعد إجبار الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة، وتم بذلك تجاوز الدستور في ضمان الانتقال الديمقراطي للسلطة وفق قواعد اللعبة السياسية في إطار تعددي تتنافس فيه قوى سياسية معتمدة رسميا. وبعدما ظهر التنافس حول السلطة بين النخبة الحاكمة والنخبة السياسية في المعارضة، تدخل طرف ثالث في تلك المعادلة ليحسم الصراع السياسي الطبيعي الذي أفرزته مرحلة الانفتاح السياسي لصالح مواقف قوى سياسية طالما ادعت دفاعها عن الديمقراطية، وانتقاده اللاذع للجيش ودوره السياسي الذي كانت تعتبره منافيا لقواعد النظام الديمقراطي، ولم تتردد في دعوته التدخل منعا لوصول حزب ذو توجه إسلامي إلى السلطة. وهي من مفارقات علاقة المعارضة السياسية بالسلطة في الجزائر.

شكل هذا الصراع غير المتكافئ سياسيا، عامل استمرار وإعادة تموقع حزب جبهة التحرير ضمن أركان النظام السياسي، رغم أنه مرّ بفترة ظلّ فيها من المغضوب عليهم من طرف جناح هام في السلطة والنخبة الحاكمة، لكونه رفض قرار توقيف المسار الديمقراطي ودافع عن الانتخابات التعددية، وطالب بضرورة استكمال هذا المسار والاعتراف بالنتائج التي كان سيفرزها صندوق الاقتراع، وهو الموقف الذي عبّر عنه الأمين العام للحزب آن ذاك السيد عبد الحميد مهري. واتهم حزبه بـ "الخيانة الوطنية" لأنه شارك في لقاء المعارضة السياسية الجزائرية بـ"سانت

ايجيديو" عام 1995، الذي حمل عنوان "مبادرة العقد الوطني" شاركت فيه جبهة التحرير إلى جانب أحزاب أخرى معارضة، حيث كيّفت السلطة هذا اللقاء على أنه من قبيل "تدويل الأزمة الجزائرية"، وتدخلا خارجيا في الشأن الداخلي للجزائر. ولكن ردّ فعل حزب جبهة التحرير جاء قويا على لسان أمينه العام وقتها عبيد الحميد مهري، الذي تبرّأ من تهمة الخيانة، ليظهر أول مرة أن الحزب أصبح خارج السلطة، إذ صرّح مهري بأن تلك الخيانة اتهام خطير، و"تعطي صورة غير مشرفة عن الجزائر، كون كل الطبقة السياسية مستعدة لخيانة الجزائر في سفرية واحدة إلى الخارج، بالتالي ماذا سيبقى للجزائر؟"، وأن موقف السلطة هو "معالجة غير مسؤولة من طرف السلطة"، وأن مآلات الوضع إلى تلك الحالة كان نتيجة مأزق السياسة التي انتهجتها السلطة في الجزائر، وهي سياسة أثبتت فشلها.

الفشل السياسي في الجزائر ومصر الذي أصاب مختلف المستويات السياسية من سلطة ونخب سياسية ومجتمع، وضعف أداء النظام السياسي، وضعف/ وإضعاف المعارضة خاصة الحزبية منها، هو نتيجة الصراع السياسي المحتدم داخل نظام الحكم، صراع بين أجنحة تمثلها نخبة سياسية عزلت نفسها عن التفاعلات الاجتماعية وتطوراتها، إضافة إلى انتهاجها سياسة الغلق السياسي والاقصاء السياسي لقوى المعارضة من أحزاب وشخصيات سياسية وطنية. كما أن من أسباب هذا الفشل وجود حالة من تداخل في المسؤوليات والصلاحيات بين مختلف مستويات نظام الحكم الذي تتركز فيه القوة في حلقة نخبة سلطوية عناصرها مشكلة من فئتين من النخب:

تضم الفئة الأولى: إطارات سامية في المؤسسة العسكرية التي كان لها السبق التاريخي في تشكيل نواة نظام الحكم في الجزائر كما في مصر، والتحكم في مسألة انتقال السلطة من خلال حسم الصراعات السياسية خاصة منها حول السلطة (منذ أزمة صائفة العام 1962 عشية الاستقلال في الجزائر، الضباط الأحرار وصراعاتهم حول السلطة؛ بين عبد الناصر ومود نجيب من جهة، وبين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر من ناحية أخرى)، ما مكنها من أن تحتل المكانة الأكثر حساسية وذات التأثير

القوي في توجهات وتوازنات منظومة الحكم منذ الاستقلال، وهي التي قدمت ثلاث رؤساء دولة من إطاراتها الذين كانوا أيضا من المجاهدين إبان ثورة التحرير (العقيد هواري بومدين، العقيد الشاذلي بن جديد، اللواء اليمين زروال، وفي مصر قدّمت كل رؤساء الجمهورية مع تطور نسبي) واستمرت مدة حكم هؤلاء في الجزائر مجتمعين ثمانية وعشرون عاما. خمسة عشر عاما منها في عهد الدمقرطة. أما في مصر فظلّ منصب رئيس الجمهورية بعيدا عن أي ضرب من المنافسة بين القوى السياسية من داخل النظام أو من خارجه.

خلال هذه المرحلة التي كانت النخبة العسكرية المؤثر القويّ في القرار، وهي من حسم صراع السلطة عن طريق الانقلاب تارة، وعن طريق التعيين تارة أخرى. (انقلاب 19 جوان 1965 الذي تولي من خلاله العقيد الهواري بومدين الرئاسة، تعيين الشاذلي بن جديد رئيسا بعد وفاة بومدين العام 1978، الانقلاب على الرئيس الشاذلي في يناير 1992، تعيين اليمين زروال رئيسا للدولة في 30 يناير 1994). أما مصر فقد حسم فيها الأمر وبقوة من الضبط والتحكم منذ ابعاد محمد نجيب عن دوائر السلطة، ليبقى منصب رئيس الجمهورية بعيدا عن أي خلاف أو صراع بيّن طالما نقل السلطة حسم داخل قياداتها. كما أن هذه النخبة العسكرية هي التي شاركت بقوة أيضا في إيقاف المسار الانتخابي في الجزائر، بإلغاء نتائج الدور الأول لأول انتخابات تشريعية تعددية في الجزائر(ديسمبر 1992)، وأعلن المجلس الأعلى للأمن عدم إجراء الدور الثاني منها ودفع نحو استقالة الرئيس الشاذلي كما سبق الإشارة إليه.

إن هذه النخبة العسكرية لم تكن دوما على نفس القدر من التدخل السلبي في صالح جناح على حساب جناح آخر، أو التّعنت في الإصرار على الاستمرار في السلطة؛ ولا أدلّ على ذلك من قرار الرئيس اليمين زروال في 11 سبتمبر 1998 تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة قبل انتهاء عهدته بنحو عامين، ويترشح لتلك الانتخابات مرشحون كلهم من المدنيين عدا مولود حمروش المحسوب على النخبة العسكرية/المتمدنة/ القديمة. وهذه سابقة في تاريخ النظم السياسية العربية التي تولى

فيها شخصية عسكرية رئاسة الدولة، ويقرّر التخلى عن السلطة دون أن يتعرض لأية حركة انقلابية، ويقبل بانتقال السلطة إلى شخصية مدنية عن طريق انتخابات تعددية، أعلن على إثرها عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية في 27 أفريل العام 1999.

وبالرغم من كونه رئيسا مدنيا، إلا أن بوتفليقة أصرّ على الاستمرار في السلطة لأطول فترة ممكنة من خلال تعديل دستوري أجراه قبل نهاية عهدته الثانية العام 2008 وأقر من خلاله فتح العهدات الرئاسية، ليضمن بذلك عهدة ثالثة. ثم ليعود مجددا إلى غلق العهدات وتحديدها في اثنتين بموجب تعديل دستوري أقره خلال العام الثاني من عهدته الرابعة صدر العام 2016، ليعاد تحديدها في عهدة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة. وبذلك مكّن بوتفليقة لنفسه الاستمرار في السلطة لأكبر مدة ممكنة.

أما الفئة الثانية: فتتكون من إطارات بيروقراطية وسياسية ذات نفوذ في دوائر القرار، قسم منها اكتسب تلك المكانة بأقدمية الممارسة الإدارية، من خلال المناصب السامية التي تعاقبت عليها في الدولة، زيادة على كون أغلب عناصرها من المنتمين لأحزاب السلطة، (خاصة منها حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي في الجزائر، وجبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقرلمي. إضافة إلى المنتمين لبعض التنظيمات المدنية التابعة للسلطة على نحو الاتحاد العام للعمال الجزائريين. وهذه الأقدمية والولاء المعلن لتوجهات السلطة القائمة جعلهم يكتسبون أهمية في تلك الدائرة النخبوية المحدودة، ويكون لهم مكانة وأدوار متفاوتة الأهمية في تمكين استمرار النظام على ما هو عليه.

وكان لهذه النخبة البيروقراطية / السياسية الدور الأخطر في إطالة عمر الأزمة السياسية المتمثلة في "أزمة الشرعية". حيث استفحل فسادها السياسي والاقتصادي، خاصة من خلال استخدام آلة التزوير لنتائج الانتخابات بشكل صارخ ومتكرّر في كل المناسبات الانتخابية التي عرفتها البلاد منذ العام 1995 إلى تشريعيات العام 2014. ظاهرة التزوير هذه تطوّرت لتصبح مطعّمة باستخدام المال الفاسد في بيع مواقع الترتيب على قوائم الترشيحات وشراء الذّمم والتأثير على

وجهات التصويت، في ظل التصويت على القائمة المغلقة، الذي ظلت قوى عديدة تنادي باستبداله.

تِكرار تزوير الانتخابات، وتحوّله إلى "ظاهرة مرتبطة بممارسات السلطة"، جعل منه حالة منكشفة للجميع. ولمّا استحال نكرانه من قبل مدبريه ومديريه بسبب تكنولوجيا الاتصالات التي أصبحت تنشر فضائح تلك الممارسات بالصوت والصورة، ناهيك عن اعترافات بعض ممن كانوا على صلة بالإدارة التي كانت تشرف على سير الانتخابات، دفع بعض من المسؤولين السياسيين البارزين إلى الاعتراف باستخدام التزوير. لكنهم حاولوا تكييفه وشرعنته باعتباره وسيلة استخدمت من أجل "انقاذ الجمهورية الجزائرية"، على حدّ تعبير أحمد أويحي وهو من أقدم إطارات تلك النخبة البيروقراطية/السياسية؛ باعتباره كان وزيرا في عدة حكومات، ورئيسا للحكومة، ورئيسا لديوان الرئيس بوتفليقة، ووزيرا أولا.

تميّزت هذه النخبة البيروقراطية/السياسية بأنها تكوّنت داخل دواليب السلطة والمؤسسات السياسية للدولة، وتم تحضيرها كي تكون الضامن لاستمرار نفس النمط من الحكم وإدارة السلطة. لذلك هيمنت تلك النخبة على مؤسسات الدولة ردحا من الزمن ولم تظهر أي مؤشرات تدل على أنها ستتغير أو تتجدد تماشيا مع تغير المجتمع وتجدد علاقاته ووعيه نتيجة اتساع دائرة التعليم وانتشار المعرفة، من جهة. ومن جهة أخرى تطورات النخب السياسية الناشطة خارج تلك الدوائر السلطوية، والتي اكتسبت خبرة سياسية هامة تؤهلها لحسن إدراك الواقع وتشخيص الأزمة واقتراح الحلول في السياسة والاقتصاد والتعليم والتنمية وغيرها. ومن أمثلة شخصيات هذه النخبة أحمد أويحيى، الذي تولى مناصب إدارية وتنفيذية في فترات مختلفة من حياة النظام السياسي في الجزائر، حيث تردّد على مناصب عدة في وزارة الخارجية، منها سفيرا في مالي عام 1992، وهذا أثناء مرحلة المجلس الأعلى للدولة. وفي ذات المرحلة وفي العام 1993 عيّن أويحيى نائب كاتب دولة مكلف بالشؤون العربية والإفريقية في حكومة رضا مالك...الخ. وفي عهد الرئيس اليمين زروال عيّن أويحيى لأول مرة

رئيسا للحكومة بين عامي 1995 و1998. وفي أول عهدة رئاسية لعبد العزيز بوتفليقة تولى أويحيى حقيبة وزير العدل بين عامي 1999 إلى 2002، ثم وزير دولة ممثل شخصي لرئيس الجمهورية ما بين 2002 و2003، ثم يعيّنه بوتفليقة بعدها على رأس الحكومة في العام 2003 ويستمر على رأس الجهاز التنفيذي خلال عهدة بوتفليقة الثانية إلى العام 2006، ثم وزيرا أولا ما بين 2008 و2012، إضافة إلى ذلك تولى أويحيى مدير ديوان رئيس الجمهورية مرّتين في عهد الرئيس بوتفليقة. ثم يعيّن وللمرة الرابعة على رأس الجهاز التنفيذي بتوليه منصب وزير أول في أوت عام 2017، وهي آخر عهده بالحكومة وبالسياسة. وتزامنا مع هذه المناصب الحكومية كان أويحيى أمينا عاما لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الطرف الثاني في القطبية الحزبية لنظام الحكم إلى جانب حزب جبهة التحرير الوطني[1].

هذه الظاهرة السياسية/الإدارية التي تجسّدها حالة أحمد أويحيى تتكرّر مع عدد كبير من إطارات الدولة التي شكّلت منها السلطة نخبة صُنعت وفق النموذج الذي كرسه نظام الحكم منذ الاستقلال، نموذج يقوم على تدوير النخب وليس تجديدها. والملفت في هذه الظاهرة الاقتران بين الدور السياسي والدور الإداري لهذه النخبة، حيث أن المناصب السياسية في أغلب الأحيان ظلت توكل للإطارات البيروقراطية، التي هي في الأصل من موظفي الإدارة، ثم كُيّفت لها أدوار سياسية من خلال النشاط السياسي الحزبي في ما يُدعى "أحزاب الأغلبية" المهيمنة على اللعبة السياسية. وباكتمال أطراف تلك المعادلة التي جمعت المتغيرات الإدارية بالمتغيرات السياسية تحققت سيطرة تلك النخب ضامنة استمرار نفس النمط من نظام الحكم، وبنفس السياسات في التعامل مع المجتمع ومع مختلف مكوناته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية. وهو من العوامل ذات الأهمية التي أسهمت في استمرار انتقال السلطة في الجزائر وفق نمط واحد يتم داخل دوائر السلطة ويرتكز على نخبة سلطوية

1 المصدر الذي اعتمِد بخصوص المناصب التي تولاها أحمد أويحيى:

- "أحمد أويحيى: مسيرة حافلة في خدمة الدولة، سيرة ذاتية"، **وكالة الأنباء الجزائرية**، أدرج يوم الثلاثاء 15 أوت 2017، بتوقيت: 17:23. على الرابط:
- https://www.aps.dz/ar/algerie/46610-2017-08-15-17-13-54
- تاريخ الإطلاع: 2017/08/19، بتوقيت: 22:30.

بنيتها النخبوية مشكلة من نخبة عسكرية تضم إطارات من ضباط سامون في الجيش، وإطارات عسكرية متمدنة، ونخبة بيروقراطية/سياسية. هذا النمط من التداول على السلطة من داخل نظام الحكم قوّض بعد عقود من تكريسه كل نمط ديمقراطي للتداول على السلطة يضمن حق النخب الأخرى خارج النظام في تولي السلطة. وهو الأمر الذي أسهم بشكل كبير في إضعاف الشرعية السياسية للسلطة وللنظام السياسي ما انعكس سلبا على أدائهما، وعلى علاقتهما بالبيئة الاجتماعية والسياسية للمجتمع الجزائري. حيث انجر عن ذلك مظاهر ضعف الثقة السياسية، وضعف المشاركة السياسية ومن أبرز مؤشراته العزوف الانتخابي.

يفسّر هذا التحليل أيضا استمرار الأزمة السياسية في الجزائر والمرتبطة بالشرعية وبانتقال السلطة، حيث أنه في كل مرة تكون الجزائر أمام تغيير في هرم السلطة إلا وتبرز الخلافات والصراعات المحصورة بين مختلف أجنحتها، التي سرعان ما ينكشف عدم انسجامها، واختلال توازن نظامها. ويتجلى بذلك أحد المؤشرات الخفية للاستقرار السياسي المتمثل في قدرة النظام على تحقيق **التوازن والتوافقات السياسية** بين مختلف النخب السياسية، وبالارتكاز على شرطين أساسيين:

- **الشرط الأول:** يتمثل في توسيع حلقة الصراع والمنافسة السياسية لتشمل النخب والقوى السياسية الناشطة خارج دوائر الحكم، ما يمكن من إحداث تغير النخب في السلطة، الذي يعدّ أبرز مظاهر انتقال السلطة، ويشمل عدة مستويات.

ويمكن الاستعانة في تحديد نواتج التغيّر فب النخبة بما قدّمه علي الدّين هلال الذي حدّد نتائج هذا التغيّر في أربعة مستويات هي[1]:

1/ مستوى الأبنية والمؤسسات: حيث أن تغيير النخب قد يؤدي إلى تقويض المؤسسات القديمة واستحداث أخرى تحل محلها تكرس سلطتها وتروج لمبادئها. ويشار في هذا الصدد إلى عملية "الهندسة المؤسسية" بالحذف والإضافة والتعديل التي قام بها السادات في مصر بعد توليه الحكم والتي تمثلت في إصدار الدستور الدائم لعام

1 علي الدين هلال، نفين مسعد، المرجع السابق، ص ص. 378-379.

1971، وإعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكي، ثم ابتداع نظام المنابر توطئة لإقرار التعددية الحزبية، واستحداث مؤسسة مجلس الشورى.

2/ مستوى الأيديولوجيات: حيث إن انتقال السلطة من نخبة إلى أخرى يستدعي مراجعة أولويات العقيدة السياسية.

3/ مستوى المشاركة الشعبية: حيث إن ظهور نخبة جديدة يؤدي إلى اختلاف معايير التجنيد السياسي، إذ تلجأ كل نخبة إلى اصطفاء ثقافتها وإزاحة النخب البديلة أو على الأقل تهميشها.

4/ مستوى السياسات العامة: وهو المستوى الذي تصب فيه كل التغيرات السابقة، فالسياسات العامة تعبر بصدق عن التوجه السياسي للنخبة وكذلك عن توازن القوى السائدة. ويُشار في هذا الصدد إلى السياسة التعليمية في عهد السادات مقارنة بنظيرتها في عهد عبد الناصر حيث اقترن تغير التوجه الخارجي للنظام المصري في عهد السادات تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي بتطوير مضمون الكتب والمقررات الدراسية لترسيخ هذا التحول.

وهذه المستويات هي التي تجسد فعلا الانتقال الحقيقي للسلطة التي تتمتع بشرعية تحصلها جراء اقناعها المجتمع ومختلف مكوناته ببرامجها والحلول التي تقدمها له. وأن أي انتقال في السلطة لا يعكس تغيرا في تلك المستويات يبقى مجرّد تكريس لنمط واحد لها تجسده نخبة تتكيّف هي مع توجهات السلطة القائمة وليس العكس. فكثيرا ما عرفت الجزائر على سبيل المثال، ومصر بدرجة أقل تعيين مسؤولين في مناصب حكومية سامية على نحو الوزراء ومدراء مركزيين أو ممن عيّنوا في مختلف المسؤوليات، لكنهم لم يتمكنوا، بل أصبحوا مقتنعين بأنهم لا يمكنهم تطبيق أفكارهم الخاصة في الميدان أو المجال الذي عينوا فيه، مثل بعض الوزراء الذين عيّنوا في حكومة التحالف الرئاسي الذي شكل في العهدتين الأولى والثانية من فترة حكم بوتفليقة. حيث شارك في تلك الحكومات وزراء من خارج حزبي السلطة والإدارة (ج.ت.و، وت.و.د) على نحو حركة مجتمع السلم على وجه الخصوص. لكن

وزرائها لم تظهر لمستهم السياسية أو البرامجية لحزبهم في إدارة القطاعات الوزارية التي أوكلت إليهم.

- **الشرط الثاني:** ويتمثل في لزوم احترام المبادئ الدستورية والقانونية التي يقرّها توافق تلك النخب جميعها وضمان حمايتها من أي انحراف أو تحريف، من خلال توفير الحماية السياسية للدستور من خلال هندسته من طرف كل النخب الفاعلة سياسيا، واقتصاديا، وعلميا، وباحترام ثوابته التي اتفق عليها الجزائريون في بيان ثورة نوفمبر 1954. وبذلك يستحيل على نظام الحكم أن يستخدم الشرعية الدستورية وسيلة ردع وترهيب في وجه القوى المعارضة أو الداعية إلى الداعية للتغيير، ويحول ذلك أيضا دون استبداد "نخبة" بالسلطة من خلال سياسة الإقصاء وغلق اللعبة السياسية وحصرها في دوائر النظام الضيّقة، وبين نخبه المتجددة غير المتغيرة.

وفي هذا السياق يشير خالد الناصر إلى أن من ما يزيد من تعقد أزمة الديمقراطية كون أنظمة الحكم تلجأ إلى اتخاذ كل السبل الممكنة لفرض استمرارها وفرض استمرار الشكل الذي تدعيه للديمقراطية. وتعتمد في ذلك أسلوب القمع المعنوي والمادي، وأسلوب الترغيب الذي يتكامل مع الترهيب. فالأسلوب الأول تستخدمه تلك الأنظمة في "ردع الناس عن مسّ الأسس التي يرتكز عليها النظام أو السعي إلى تغييرها. ويتبلور ذلك في إرساء مفاهيم الشرعية الدستورية وسيادة القانون وإضفاء صفة القداسة عليها لتصبح رادعا معنويا كامنا في النفوس. وكذلك في بناء أدوات القمع من محاكم وبوليس ومخابرات وقوى عسكرية...الخ، التي تقوم بالردع المادي لمن لم تجد معه الروادع المعنوية[1]".

أما الأسلوب الثاني المتمثل في الترغيب، فهو "يتكامل مع أسلوب الترهيب... ويتلخص في تسخير وسائل الإعلام التي يسيطر عليها النظام وقواه السياسية والاجتماعية المتحكمة، فتتولى هذه الأجهزة الدعاية للأسس التي يقوم عليها هذا النظام وللشكل الديمقراطي الذي يطرحه. وتقوم بتشكيل الرأي العام وغزو عقول الناس وبث

1 خالد الناصر، "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، في: علي الدين هلال (وآخرون)، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.4، آب/أغسطس 1998، ص.32.

المفاهيم المناسبة وتحويلها إلى قناعات بديهية إضافة إلى تشويه ومحاربة الأشكال والأفكار الأخرى المناقضة أو المغايرة[1]".

وعلى إثر ذلك الوضع الذي آلت إليه مكانة حزب جبهة التحرير جرّاء مواقف اتخذها تجاه أزمة 1992 التي أصابت نظام الحكم، أنشيء حزب جديد من طرف السلطة وبإطارات من حزب جبهة التحرير الوطني هو حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND الذي تم تأسيسه العام 1997. ويُتخذ منه وسيلة سياسية لإعادة الشرعية للنظام واسترجاع الاستقرار السياسي. وبدى أن الحزب بدأ يفقد شرعيته وموقعه داخل النظام السياسي. لكنه سرعان ما استعاد تلك المكانة وذلك الدور ولو بشرعية منقوصة وضعيفة بعد تولي عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجمهورية العام 1999، ولكن بعد انتخابات تعددية شوّهت تعدديتها بانسحاب المنافسين الستة لبوتفليقة في آخر أيام الحملة الانتخابية بدعوى أن نتائج الانتخابات كانت محسومة لصالح المرشح بوتفليقة كونها كانت تعتبره مرشح الجيش. لكن ذلك الموقف من منافسي بوتفليقة لم يمنع من أن يواصل هذا الأخير ترشحه في تلك الانتخابات التي أعلن على إثرها رئيسا منتخبا للجزائر في أول انتخابات رئاسية تعددية. ورغم ظهور رئاسة بوتفليقة وقتها بكونها منقوصة الشرعية أو فاقدة لها، إلا أن ذلك لم يحل دون مواصلة بوتفليقة لعهدة رئاسية جديدة (العهدة الثانية) بعد انتخابات العام 2004 التي فاز فيها هي الأخرى، وبنفس الحدّة اتهم بوتفليقة والإدارة المشرفة على الانتخابات بتزوير النتائج الحقيقية للانتخابات لصالح الرئيس المترشح بوتفليقة، ووصفت عهدته بغير الشرعية. لكن رغم ذلك أعلن بوتفليقة رئيسا للجزائر خلال العام 1999ومارس عهدته الأولى كاملة، ثم جدّد عهدة رئاسية ثانية العام 2004. كانت العهدتين الأولى والثانية بموجب ما كان ينص عليه دستور 1996 الذي يسمح للرئيس بتجديد العهدة الرئاسية مرة واحدة فقط. وبعد تعديل هذه المادة من طرف بوتفليقة العام 2008، أي قبل انتهاء العهدة الثانية ليفتح العهدات الرئاسية دون قيد زمني، ضمن بوتفليقة أيضا عهدته الثالثة (2009- 2014).

1 خالد الناصر، المرجع السابق، ص.32.

تميّزت عهدات بوتفليقة ـ خاصة الثانية والثالثة والرابعة ـ بمواجهة اتهامات التزوير التي طالت حتى الانتخابات التشريعسة والمحلية التي أجريت خلالها (تشريعيات ومحليات 2002، تشريعيات ومحليات 2007، تشريعيات ومحليات 2012)، كلها كانت محل انتقاد وشبهة التزوير الذي تطورت لتتحوّل إلى ظاهرة من الفساد الانتخابي استخدم فيها المال الفاسد، والإقصاء التعسفي من أعوان الإدارة الذي طال عديد القوائم والمترشحين.

ورغم تلك الاتهامات بعدم الشرعية والتزوير، والفساد الانتخابي، استمر بوتفليقة والنخبة التي رافقته وأحاطت به في السلطة بشرعية منتقدة وضعيفة، معلنة حالة من الاستبداد السياسي بالسلطة وبثروات الدولة ومؤسساتها التي أصبحت رهينة بين أيدي شبكة علائقية تداخلت فيها مصالح أطراف اختلفت مواقعها في دوائر السلطة والقرار. والجديد الذي أحدث شرخا آخر في منظومة الحكم خلال عهدات بوتفليقة الأخيرة، هو ظهور دور "شقيق الرئيس" الذي لم يكن يتقلد أي منصب هام في الدولة بعد انتخاب شقيقه رئيسا للجمهورية سوى أنه كان مستشارا للرئيس. حيث أصبح تأثير هذا المستشار يزداد قوة في صنع القرار تزامنا مع الحالة الصحية لشقيقه الرئيس التي كانت تزداد سوءا. واعتمد "شقيق الرئيس" في ذلك سندا اقتصاديا تمثل في مجموعة من رجال الأعمال ظهر أغلبهم في فترة حكم أخيه الرئيس. وهذه المجموعة التي كانت تجمع بين النفوذ السياسي من خلال علاقتها مع شقيق الرئيس، وكانت تجاهر باستبدادها السياسي وتأثيرها السلبي في الاستقرار السياسي، حيث كانت تتدخل في عديد قرارات السلطة التنفيذية، منها حتى ما يقع ضمن صلاحيات رئيس الجمهورية. هذا من جهة. ومن جهة أخرى باعتبار تلك المجموعة من أصحاب رؤوس الأموال التي أصبحت تتحكم في قسط كبير من العمليات الاقتصادية في الجزائر (استثمارات متنوعة خاصة في السكن والأشغال العمومية، تجارة خارجية، تصدير واستيراد...) وهذا ما جعلها تحتكر المجال الاقتصادي للبلد بممارسات طغى عليها الفساد والمجاهرة به، والذي طال كل المستويات من الحكم والإدارة، إلى الفساد المالي والأخلاقي أغرق البلاد في دوامة من الضعف والتخلف.

المطلب الثاني: الحراك السياسي في البلدين ومعضلة نقل السلطة.

"من السلطة وإلى السلطة": (2011 و2019)

حاول "شقيق الرئيس" بوتفليقة ضمان استمرار أخيه في السلطة، ليضمن بذلك الاستمرار والبقاء لطغمة الفساد التي كوّنها واستند إليها من خلال البحث عن دعم من إطارات وشخصيات عسكرية، لكنه فشل في بلوغ ذلك، وانتهى الأمر إلى إجبار أخيه الرئيس على الاستقالة، وإلغاء ترشحه للعهدة الخامسة، وأنتهى هو به الأمر إلى السجن بتهم عديدة ترتبط بالتآمر على الدولة، وضلوعه في قضايا فساد...الخ.

1. ملامح أزمة السلطة والشرعية في البلدين:

أدت ظاهرة الاستبداد السياسي هذه الممزوجة بالفساد الاقتصادي والإداري إلى تجدد مطالبة المعارضة ومختلف القوى في المجتمع بضرورة وقف هذا المسار المنحرف في إدارة الدولة الآخذة في الضعف (ظهرت بوادرها الأولى خلال العهدة الثانية لبوتفليقة خاصة بالنظر إلى حالته الصحية التي كانت في تدهور مستمر). وعبّرت قوى عديدة في الجزائر عن رفضها لمواصلة بوتفليقة عهدة رئاسية أخرى. وقدمت عديد من تلك القوى السياسية مبادرات واقتراحات للخروج من الأزمة التي وقع فيها نظام الحكم والتي ارتبطت اساسا بتفاقم أزمة الشرعية. وتصاعدت بحدة أصوات في صفوف المعارضة من أحزاب وشخصيات سياسية وطنية بضرورة تطبيق المادة 102 من الدستور التي كانت تنص وقتها على حالة وجود المانع الصحي الذي يحول دون ممارسة الرئيس مهامه على أكمل وجه. وفي لحظة ما ظن كثيرون أن الرئيس بوتفليقة لن يترشح مرة أخرى. لكن محيط الرئيس فنّد تلك التوقعات وأُعلِن عن ترشحه العام 2014. إلا أن النتائج اسفرت عن فوز مرشح جبهة التحرير عبد العزيز بوتفليقة باعتباره رئيسا للدولة، ورئيسا شرفيا لهذا الحزب العائد إلى واجهة السلطة من جديد. ورغم كون تلك العهدة تميّزت بكثرة الاحتجاجات والمعارضة لبوتفليقة الذي كان يعتبر فاقد الشرعية اللاّزمة كي يكون رئيسا للبلاد. أما في آخر عهدات بوتفليقة فقد انتفضت الجماهير ضد التزوير وضدّ فقدان الشرعية،

وضد التوجهات الأحادية حتى في ظل التعددية السياسية، ونزل الشعب إلى الشارع في مسيرات "مليونية" بدأت بشكل عارم يوم 22 فبراير العام 2019. كانت تلك المسيرات سلمية رفعت شعارا مشتركا كان يعبر عن مطلب موحد بين الجميع هو "لا للعهدة الخامسة" لبوتفليقة. خاصة بعد إعلان ترشح أو الأحرى ترشيح الرئيس بوتفليقة لعهدة خامسة وهو الذي ظلّ غائبا عن الساحة السياسية الوطنية حيث تبيّن أنه كان في حالة عجز حقيقية عن أداء مهامه رغم مناورات محيطه السياسي وبعض الأحزاب التي كانت توالي السلطة وقتها وعلى رأسها حزب جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي، مدعومين بأحزاب أخرى مجهرية من صنع السلطة على نحو حزب تاج.

تعد هذه الحالة من العجز السياسي التي آلت إليها وضعية السلطة حالة غير مسبوقة في تاريخ رؤساء الجزائر، وهو عامل آخر أضيف إلى أزمة الشرعية التي أصابت نظام الحكم في الجزائر منذ الاستقلال. ضعف الشرعية بهذا الشكل زاد من تعقّد العلاقة بين السلطة والمعارضة التي كانت تُرفض كل مقترحاتها لإعادة الشرعية وفق الأسس الدستورية. كما أدى الإصرار من بعض الأطراف في داخل النخبة السلطوية على استمرار بوتفليقة في منصب الرئيس إلى اضعاف الجزائر حتى على الصعيد الخارجي، حيث غابت عن عديد القضايا الإقليمية والدولية التي لها تأثيرات على الدولة، ومن تلك القضايا الاقليمية الحسّاسة بالنسبة للجزائر الوضع في ليبيا وفي مالي.

من مصادر الشرعية أن تكون من خلال الانجازات التي يحققها الرئيس أو الحكومة، لكن في حالة الجزائر أدت عدم مأسسة الصراع السياسي، وانحصاره في دائرة ضيّقة مستواها الأول داخل السلطة والمسمى "صراع الأجنحة"، هذا من جهة. ومن جهة ثانية صراع محصور بين جناح في السلطة وبعض قوى المعارضة، أدت إلى تعبير صريح عن تعارض في غايات كل طرف فيما يرتبط بالتنافس على السلطة. حيث كان هدف الجهة الأولى استمرار نخبة معيّنة في السلطة واستمرارها الاستفادة

من الريع الذي تدره السلطة، واستعانت في ذلك بكل وسائل الإبعاد السياسي للقوى والأطراف السياسية والاجتماعية المستقلة، ولتدعيم شرعيّتها أغلقت في وجه أي قوى سياسية أحزابا كانت أو مجتمع مدني أو شخصيات وطنية تعبّر عن رأيها المعارض لسياسات السلطة، وأحاطت أحاطت حدود السلطة ومؤسسات الدولة الحسّاسة بسياج مكوناته الاتهامات، والتخوين، والإقصاء السياسي، والتهميش، وغلق أبواء الحوار الجاد ضدّ هذه الأطراف. أما هذه الأخيرة فقد كانت تدافع عن دمقرطة الحياة السياسية والاقتصادية، باعتبارهما سبيلا إلى الحدّ من تداعيات أزمات النظام السياسي، التي على رأسها أزمة الشرعية. لكن في المقابل كانت غايات جناح السلطة المُصرّ على الاستمرار برئيس عاجز عن أداء مهامه بعيدة ومنقطعة عن توجهات المجتمع الجزائري وعن طموحاته في تغيير هادئ وتدريجي. كان هذا الجناح يعتمد على عوامل مادية من ما تحقق من ما يعتقده من قبيل "التنمية" على نحو السكن الاجتماعي، والأموال التي ضخت في صناديق وكالات دعم الشباب، وفتح سوق السيارات المستورة بشكل غير معقلن...إلخ. وغيرها من السياسات التي استخدمت لشراء السّلم الاجتماعي المؤقت على حساب العمل على بناء دولة قوية ذات مؤسسات فعالة تضمن الاستقرار الحقيقي للأجيال المتعاقبة، ومن خلال تنويع مصادر الدخل القومي وتثمين الثروة البشرية والقدرات الاقتصادية الأخرى للبلاد من غير المحروقات.

تتشابه هذه المرحلة مع مرحلة عقد الثمانينيات إلى مطلع تسعينيات القرن الماضي، من حيث أن السلطة ظلت تعاني أزمة الشرعية، لأن عملية انتقالها كانت في بيئة سياسية داخلية جدّ متأزمة، وحبيسة الصراع داخل النظام السياسي في ظل ابعاد أي دور من القوى السياسية والمجتمعية المستقلة عنه. ويتمثل وجه الشبه الثاني بين المرحلتين في دور الجيش في حسم جزء من هذا الصراع من خلال دفع رئيس الجمهورية إلى الاستقالة. يبقى الاختلاف في الطريقة التي احتج بها الشعب على الوضع في كلا المرحلتين، حيث كان في المرحلة الأولى من تجربة الدمقرطة عن طريق العنف من طرف السلطة ومن طرف الشارع. أما في المرحلة الثانية فمسألة

الاحتجاج بخصوص نقل السلطة فقد تمت بطريقة سلمية من الطرفين ولم تحدث أي صدامات عنيفة طول مدة الحراك. وفي هذا دليل على أن هناك استيعاب من النظام ـ أو على الأقل جناح مؤثر في نظام الحكم ـ للمطالب التي رفعها الشعب في تلك المسيرات التي ركّزت على توقيف العهدة الخامسة لبوتفليقة، بخلاف مظاهرات سنة 1991 إلى مطلع 1992 وزيادة على اتسامها بالعنف، فإنها رفعت شعارات سياسية تتهم رموز في السلطة بالفساد ومنذ الوهلة الأولى من المظاهرات، وتصاعدت شعارات ضدّ رئيس البرلمان محمد شريف مساعدية الذي اتهم باختلاس الأموال، وضدّ رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد الذي اتهم بالاغتيالات السياسية...إلخ. لكن لم تظهر جليا مطالب تدعو إلى تنحي الرئيس الشاذلي عن الحكم.

أما خلال "حراك فبراير 2019" فكان الشعار الرئيسي في المرحلة الأولى منه يطالب بسحب الرئيس بوتفليقة ترشحه للعهدة الخامسة، وأن يتنحى عن منصبه. واقترنت تلك المطالب في مرحلة ثانية بضرورة تطبيق المواد 7، و8، و9 من الدستور التي تعطي الشرعية لانتقال السلطة وتعيدها لصاحبها بمقتضى الدستور ألا وهو الشعب. أما في المرحلة الثالثة من "الحراك" فقد تميّزت ببروز شعارات تثني على الجيش من مثل " جيش – شعب – خاوة، خاوة"، وهي رسالة كانت تطالب من خلالها مسيرات كل يوم جمعة بضرورة أن يتدخل الجيش لحل الأزمة وأن يضطلع بمهمة حماية الجزائر وأن يتدخل ليلبي مطالب الشعب القاضية بتوقيف العهدة الخامسة للرئيس بوتفليقة ودفعه إلى الاستقالة.

أدى هذا الوضع إلى موجة عارمة من الرفض الشعبي الذي خرج إلى الشوارع في ما سمي "الحراك الشعبي" في فبراير 2019. واجهت نخبة في السلطة تلك الاحتجاجات العارمة بجملة من الإجراءات في محاولة لاحتواء الوضع، حيث ناورت تلك النخبة بتوجيهات "شقيق الرئيس" إلى تغيير حكومي لم يعدو كونه من قبيل المناورة السياسية في محاولة يائسة لإقناع مسيرات الحراك ببوادر حل الأزمة التي وقعت فيها السلطة، أو الأحرى التي أدخلها فيها محيط الرئيس بوتفليقة. وهو ما مثّل

ضربا من الاستجابة المختلة والسلبية في مواجهة التحدي الذي رفعه الشارع ضدّ نظام استمرّ فيه بوتفليقة 20 عاما تحوّل فيه الرئيس إلى غطاء سياسي لاستبداد نخبة عابثة بالرئاسة وصنع القرار. وقد سبق لمصر وأن شهدت الظاهرة نفسها أيام حراكها السياسي المعروف بـ "ثورة 25 يناير 2011"؛ حيث تمثلت استجابة نظام الرئيس حسني مبارك بالاختلال والسلبية ذاتهما من خلال الإجراءات الصورية التي اتخذها هذا النظام من خلال تعيين نائب للرئيس المنصب الذي ظلّ معطلا بالغياب منذ 30 عاما، ثم التغيير الحكومي، وهي الاستجابة التي زادت من شدّة التحديات التي تبناها المحتجون في الشارع، فأصبحوا يلحون وبإصرار قويّ على ضرورة إزاحة رأس السلطة، متمثلا في رئيس الجمهورية في كلا البلدين، هي استجابة سلبية ومختلة كونها لم تحقق التوافق في إجراءاتها وقرارتها مع مسار، ومحتوى، وقوة التحديات التي رفعتها الجماهير في مسيراتها وحركة الاحتجاجية العارمة.

يمكن وصف تلك الحالة من الجدال بين الحراك السياسي في البلدين والسلطة ممثلة خاصة في نخبة الرئيس بحالة الاستقطاب الحادّ الذي اتخذ مستويين؛ فمن ناحية تمثل الاستقطاب هذا في "إصرار (الثورة) على تحقيق حزمة مطالبها بالكامل"، ومن ناحية ثانية "رفض النظام للاستجابة لأي مطلب جوهري منها وبالأخص وأولا وقبل كل شيء مطلب الرحيل الفوري للرئيس[1]".

إن حالة الاستعصاء السياسي التي بلغتها علاقة الدولة بالمجتمع من خلال علاقة السلطة بالمجتمع، أدت إلى بروز حالة التنافر وعدم الانسجام الموجودة بين الطرفين والتي تكرّست وتراكمت منذ عقود طويلة بلغت في الجزائر أكثر من عقدين على الأقل، وثلاثة عقود على الأقل في مصر. وهي الوضعية التي أثبتت عجز السياسة وفشلها في الدوائر السلطوية التي أخفقت في ضبط تلك العلاقة وحسم جدالاتها لصالحها. حيث أبانت عن تلك الفجوة بين الطرفين والتي بلغت حدودا من الاتساع أدت إلى الانفجار الشعبي الذي هدّد استقرار الدولة والمجتمع وفتح المجال

1 خليل كلفت، **ثورة 25 يناير، 2011: طبيعتها وآفاقها**، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط.1، 2013، ص.33.

أمام احتمالات وسيناريوهات الصراع الحادّ الذي كان مرشحا لأن يتخذ مسارات نحو العنف.

الجدول رقم (07): حالات انتقال السلطة في الجزائر (1962- 2019)

حالات انتقال السلطة	سير انتقال السلطة				نمط الخلافة	
	من	كيف ترك الخلافة	إلى	كيف تولى	الشكل	النوع
المرحلة الأولى سبتمبر 1963	فرحات عباس	العزل بالقوة	أحمد بن بلة	القوة ثم الاستفتاء	**انقلاب**	**عنيف**
المرحلة الثانية جوان 1965	أحمد بن بلة	العزل بالقوة	هواري بومدين	استخدام القوة	**انقلاب عسكري**	**عنيف**
المرحلة الثالثة فبراير 1979	هواري بومدين	الوفاة الطبيعية	الشاذلي بن جديد	الترشيح والاستفتاء	**سلمي دستوري**	**سلمي**
المرحلة الرابعة جانفي 1992	الشاذلي بن جديد	العزل بالقوة	**محمد بوضياف (رئيس المجلس الأعلى للدولة)**	**التعيين**	**انقلاب سياسي**	**عنيف**
المرحلة الخامسة جويلية 1992	**محمد بوضياف**	**الاغتيال**	**علي كافي (رئيس المجلس الأعلى للدولة)**	**التعيين**	**سلمي قانوني**	**سلمي**
المرحلة السادسة جانفي 1994	**علي كافي**	**انتهاء المدة القانونية للمجلس الأعلى للدولة**	**اليمين زروال**	**التعيين ثم الانتخاب سنة 1995**	**سلمي دستوري**	**سلمي**
المرحلة السابعة نوفمبر1999	اليمين زروال	عدم إكمال العهدة الرئاسية وإعلان رئاسيات مسبقة	عبد العزيز بوتفليقة	الانتخاب سنة 1999 (الانتخاب لعهدة ثانية سنة 2004)	**سلمي دستوري**	**سلمي**
المرحلة الثامنة مارس 2019	عبد العزيز بوتفليقة	عدم إكمال العهدة الرئاسية وتقديم الاستقالة في ظروف الحراك السياسي (22 فبراير 2019)	**عبد القادر بن صالح (رئيس الدولة لفترة مؤقتة)**	**تطبيق المادة 102 من الدستور بعد استقالة الرئيس بوتفليقة**	**دستوري**	**سلمي**

المرحلة التاسعة انتقالية من 02 أفريل إلى 12 ديسمبر 2019	عبد القادر بن صالح (رئيس الدولة لفترة مؤقتة)	انتهاء المرحلة الانتقالية التي دامت 8 أشهر	عبد المجيد تبون	الانتخاب 12 ديسمبر 2019	دستوري بعد مرحلة انتقالية حسب المادة 102 من الدستور	

المصدر: إعداد الباحث باعتماد نموذج قدمه: صلاح سالم زرنوقة في المرجع التالي:

صلاح سالم زرنوقة، **المنافسة الحزبية في مصر: 1976- 1990**، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمهعلومات، 1994، ص.255.

أما تلك الاستجابة المختلة والسلبية من قبل النظام فزادت في تفاقم تلك الخلافات والفجوة بين السلطة والمجتمع. فجوة استمرت في الاتساع والعمق وهي التي كانت "بين النظام الذي يحارب من أجل استقراره والشعب الذي يناضل ويثور من أجل التغيير في سبيل الحريّة والعدالة. وينبغي التوقف هنا قليلا لتحليل هذه العقدة المستعصية التي يعمل النظام وطرف ثالث يتمثل في القوى والأحزاب السياسية على حلّها[1]". ويضيف الكاتب خليل كلفت إلى ذلك أن "تحليل هذه العقدة المستعصية في ظل استقطاب حاد بين النظام والشعب (وبالطبع الوسطاء لا يمتنعون) نلاحظ أن التراجع الكامل أو شبه الكامل خط أحمر في نظر الطرفين، فالنظام يخسر في تلك الحالة كل شيء: يخسر الرئيس في حالة التنحي الذي تطالب به "الثورة" فيخسر بذلك رمز تماسكه في الأزمة، وكذلك غطاء الشرعية الدستورية المزعومة التي قد يحتاج إليها النظام خلال الفترة الباقية من مدة رئاسته... كما يخسر الأدوات الدستورية والتشريعية والأغلبية الحزبية في حالة إسقاط الدستور والبرلمان... وينفتح الباب بالتالي أمام الشرعية الثورية التي يمكن أن تحرم النظام من هدفه الأكبر في إنقاذ نفسه بدون رأسه كحدّ أقصى وإنقاذ ما يمكن انقاذه من مصالح وأموال ورجال. كما يخسر الشعب "ثورته" ذاتها في حالة التراجع"[2].

في الجزائر كما في مصر عجزت الأحزاب والقوى السياسية الأخرى عن طرح نفسها بدائل لنظام الحكم الذي بدأ يتساقط على الأقل في رموزه التي استمرت

1 خليل كلفت، المرجع السابق، ص.33.
2 المكان نفسه.

عقودا في السلطة. وهي التي لم تتلق الدعم من طرف المتظاهرين، بل أن هؤلاء هاجموها وأخرجوا قادتها وأعضاء فيها من المسيرات الشعبية على النحو الذي حدث في الجزائر. وبالنسبة للنظام، فإن العواقب ليست من نفس النوع والترتيب الذي حدث خلال هذه التحوّلات السياسية، لأنه لا يوجد بديل واضح للنخب الحاكمة. ومع ذلك فإن فقدان الشرعية الناتج عن الخلاف حول الانتخابات يؤدي أيضا إلى تغييرات نسبية داخل الائتلاف الحاكم نفسه. ويتم في هذا السياق إبطال شخصيات النظام الأكثر تعرضا للاستياء العام واستخدامها من قبل النخب التي لا تزال في مكانها ككبش فداء للحدّ من التعبئة ضدّ النظام. وهذا ما وقع في الجزائر العام 2019، حيث وتحت وطأة الضغط الشعبي للمتظاهرين كل يوم جمعة، تم قام الجيش بعزل الرئيس بوتفليقة وشقيقه، ووزيره الأول، وبعض من وزراءه... الخ. مع احترام القواعد الدستورية في نقل السلطة وفق القواعد التي ينظمها الدستور. وحدث في مصر بعزل الجيش للرئيس حسني مبارك، وابعاد نجله عن طموح السلطة السياسية. ومن وجهة نظر نظام الدولة في عام 2019لا يمكن الحديث عن تغيير النظام كما هو الحال في المواقف الثورية، ولكن بالأحرى هو حديث عن إعادة تعديل داخلي للنخب الحاكمة[1].

1 Frederic Volpi, « Le mouvement Protestataire Algérien de 2019 à la Lumière de la Théorie des Mouvements Sociaux et des Printemps Arabes », **L'Année Du Maghreb**, n°21, decembre 2019, p.31.

الجدول رقم ('07): تطورات أسلوب انتقال السلطة في مصر (1952- 2018)

حالات انتقال السلطة	سير انتقال السلطة		نمط الخلافة		
	من	كيف ترك السلطة	إلى	كيف تولاها	الشكل	النوع
الحالة الأولى 1952/7/23	الملك فاروق	العزل بالقوة	**محمد نجيب**	الإستيلاء على السلطة بالقوة	إنقلاب عسكري ثوري	**عنيف**
الحالة الثانية 1954/11/18	محمد نجيب	العزل بالقوة	**جمال عبد الناصر**	الاستيلاء على السلطة بالقوة	انقلاب سياسي	**عنيف**
الحالة الثالثة 1970/09/28	جمال عبد الناصر	الوفاة الطبيعية	**محمد أنور السادات**	إجراءات دستورية ثم استخدام القوة	انقلاب سياسي	**عنيف**
الحالة الرابعة 1981/10/06	محمد أنور السادات	الاغتيال	**محمد حسني مبارك**	إجراءات دستورية سلمية	التعيين مع الاستفتاء*	**سلمي**
الحالة الخامسة 2011/02/11	محمد حسني مبارك	التنحي	**المجلس الأعلى للقوات المسلحة**	**إجراءات غير دستورية**	**التعيين**	سلمي
الحالة السادسة 2011/02/11	**المجلس الأعلى للقوات المسلحة**	**أنهاء المرحلة الانتقالية الأولى بانتخابات رئاسية تعددية**	**محمد مرسي عيسى العياط**	انتخابات بعد إعلان دستوري من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد قيام الحراك السياسي (ثورة 25 يناير 2011)	الانتخاب يوم 24 يونيو 2012	**سلمي**
الحالة السابعة 30 يونيو 2012 إلى 03 يوليو 2013	**محمد مرسي عيسى العياط**	**العزل في 03 يوليو 2013، ثم الاعتقال**	عدلي منصور رئيس مؤقت 04 يوليو 2013 (رئيس المحكمة الدستورية)	**إنقلاب / ثورة مضادة 30يونيو 2013**	**تطبيق الدستور في نقل السلطة، دون أن يكون الإجراء دستوريا لأن الرئيس المنتخب عزل بالقوة**	بالقوة

الحالة الثامنة 04 يوليو 2013 إلى ماي 2014	**عدلي منصور (الرئيس المؤقت)**	**إنهاء المرحلة الانتقالية الثانية ماي 2014**	**عبد الفتاح خليل السيسي (وزير الدفاع قبل الاستقالة والترشح)**	انتخابات بعد إلغاء دستور 2012	إنتخاب	**سلمي**
الحالة التاسعة2018	عبد الفتاح السيسي	**عهدة ثانية 2018 إلى 2024**	**عبد الفتاح خليل السيسي يخلف نفسه**	**إنتخابات**	**إنتخاب**	**سلمي**

المصدر: إعداد الباحث باعتماد نموذج قدمه صلاح سالم زرنوقة في المرجع التالي: صلاح سالم زرنوقة، المرجع السابق، ص.255.

2. تحدي الحراك السياسي في التغيير واستجابة نظام الحكم: تحوّل في علاقة الفعل ورد الفعل.

بعد مرور نحو ستة أسابيع على بداية "الحراك" تدخل الجيش في إطار مهمة حماية الجمهورية والدستورية، ليدفع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الإستقالة. وفي يوم الثلاثاء 02 أبريل 2019، وبحضور قائد الأركان ونائب وزير الدفاع الفريق قايد صالح سلّم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة استقالته إلى رئيس المجلس الدستوري وقتها السيد الطيب بلعيز. ويعلن على إثر ذلك حالة شغور منصب رئيس الجمهورية، وتطبق المادة 102 من الدستور التي تنظم انتقال السلطة في حالات إثبات العجز أو الاستقالة. وتنص هذه المادة أيضا أن يخلف الرئيس المستقيل رئيس مجلس الأمة لفترة مؤقتة تنظّم خلالها انتخابات رئاسية.

وكان للمؤسسة العسكرية الدور الحاسم في حسم صراع السلطة العام 2019 ولكن هذه المرة بدفع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الخضوع للدستور وإعلان استقالته بسبب حالته الصحية التي منعته من ممارسة مسؤولياته كاملة. وهو ما كانت تطالب به الطبقة السياسية في الجزائر من خارج نظام الحكم. ولأول مرة ينسجم فيها دور النخبة العسكرية مع مطالب القوى السياسية في المعارضة. ويكون حسم صراع السلطة بين أجنحة النظام وفق أسس دستورية واستجابة لمطالب الشعب المحتج على الوضع السياسي المتأزم الذي أدى إلى انسداد سياسي كان يهدّد استقرار الدولة ككل.

تختلف هذه المرحلة في الجزائر أولا مقارنة مع المرحلة الانتقالية التي اعقبت استقالة الرئيس الشاذلي في 12 يناير 1992، حيث تم تجاوز الاعتبارات الدستورية التي تنظم انتقال السلطة في حالة الاستقالة على النحو الذي سبق تبيانه. أما في إثر تقديم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة استقالته في 02 أبريل 2019، قبل انتهاء عهدته الرئاسية التي كان موعدها 28 أبريل من العام نفسه. وأعقب ذلك اتباع الإجراءات الدستورية في ضمان انتقال السلطة بشكل سلمي. حيث تم إعمال المادة 102 من الدستور واحترمت كل الإجراءات التي تنظمها هذه المادة في ضمان نقل سلِس ودستوري للسلطة. وبعد مرحلة انتقالية دستورية تولى فيها رئيس الغرفة الأولى (مجلس الأمة) للبرلمان مهمة إدارة المرحلة الانتقالية برئاسته المؤقتة للدولة، حصّر فيها الأرضية لإجراء انتخابات رئاسية. وهو ما تمّ بالفعل يوم 12 ديسمبر 2019. وبذلك تم الحفاظ على استقرار الجزائر بعد مرحلة انتقالية دستورية انتظمت فيها انتخابات رئاسية احترمت فيها الدستورية وبالتالي ضمان الاستقرار المؤسساتي للجزائر.

وتجدر الإشارة إلى النقاش والجدل الكبير اللذين أثيرا حول تلك الخيارات التي فضلتها السلطة، بوضعها الحفظ على الطر الدستورية لنقل السلطة مخرجا من أزمة السلطة التي خلفها تعنت طغمة من الذين كانوا يحيطون بالرئيس بوتفليقة، الذين أصروا على مواجهة تيار الرفض للوضع القائم الذي كرّسته نرجسية الزعيم، ودعمتها انتهازية الشقيق في الاستبداد بالقرار وتحضير مشروع الاستيلاء على السلطة، ناهيك عن منظومة الفساد التي اكتملت خيوطها وأركانها خلال تلك الفترة من الحكم (1999- 2019).

وبعد إلغاء الإجراءات الانتخابية التي كانت قد بدأت في تلك المرحلة تحضيرا لرئاسيات 28 أبريل 2019. جرت الانتخابات الرئاسية في ظل ظروف سياسية مشحونة ميّزها حدثان بموقفين:

- **الحدث الأول:** تواصل مسيرات الحراك السياسي الذي كان قد بدأ في 22 فبراير 2019، مع تحولات في شعاراته المطالبة بتركيز قوي على مطلب إيقاف مشروع العهدة الخامسة لبوتفليقة. ثم ظهور الشعارات المساندة للجيش ومطالبة التدخل لتجسيد مطالب الجماهير المحتجة على مشروع العهدة الخامسة. ثم ظهور شعارات "العصابة"، في تفاعل الخطاب بين قيادة الجيش وجماهير الحراك.

أبانت تلك المرحلة عن قوة التلاحم الموجودة بين الشعب والجيش، ورغم المحاولات التي برزت إلى السطح لإفسادها، فإن سلمية المسيرات وإدارة الجيش للمرحلة باحترافية عالية، وهو الذي وقف إلى جانب الجماهير حينما عبّرت عن رفضها للواقع الذي آلت إليه البلاد.

ومن ناحية أخرى، لا يمكن أيضا تحميل كل الطبقة السياسية المسؤولية نفسها عن الأزمة التي أصابت نظام الحكم إثر أزمة انتقال السلطة. ويذكر التاريخ أن عددا هاما من المبادرات التي أعلنتها مختلف القوى والأحزاب السياسية وقدمتها من خلالها حلولا للوضع المتأزم الذي أدى إليه الإصرار على الاستمرار برئيس أثبتت الشواهد اليومية لسلوكيات الحكومة أنه في حالة المانع الذي يحول دون ممارسته مهامه الدستورية، رغم محاولات اخفاء الحقيقة من طرف المسؤولين الحكوميين، ومن بينهم الوزراء على راسهم الوزير الأول عبد المالك سلال، وآخر وزير أول أحمد أويحيى. ناهيك عن الجرأة التي كان يواجه بها مسؤولو حزب جبهة التحرير الوطني المجتمع والطبقة السياسية، وتحدي الجميع بتأييد ترشيح بوتفليقة ودعم مشروع العهدة الخامسة. فتلك الطبقة السياسية من الأحزاب والقوى والشخصيات السياسية لم تتوقف عن النصح والمبادرة لحل أزمة السلطة، وكانت في أكثر من مناسب تطالب ـ مجتمعة أو منفردة ـ بضرورة إعمال الدستور في حسم المسألة باللجوء إلى تطبيق المادة 102 من الدستور.

لكن بعض الأحزاب تعرّضت للطرد والشتم من قبل بعض المتظاهرين سلميا، والحقيقة أن ذلك يعدّ من قبيل الجهل بحقيقة الدور الذي كانت تؤديه بعض الأحزاب

في المعارضة، ونظرا للجهل بذلك الدور، بحكم لا مبالاة أغلب الجزائريين بمتابعة الشأن السياسي الوطني جعل من البعض ينكر على الأحزاب ويتعامل مع أطيافها ومختلف اقطابها بنفس القدر من الحكم والانتقاد.

- **الحدث الثاني:** البدء في سلسلة من إصدار أوامر الحبس في حق عدد هام من إطارات الدولة، وعرضهم على المحاكمات. ولعل من أبرز تلك الشخصيات النافذة في السلطة رؤساء للحكومات ووزراء ورؤساء أحزاب (أحمد أويحيى (آخر وزير أول في عهد بوتفليقة والأمين العام لحزب السلطة الثاني التجمع الوطني الديمقراطي RND، عبد المالك سلال وزير أول سابق ومدير حملة بوتفليقة للعهدة الخامسة، محمد جميعي الأمين العام لحزب السلطة الأول جبهة التحرير الوطنيFLN، جمال ولد عباس وزير سابق وأمين عام سابق لحزب ج.ت.و ، عمار غول وزير سابق ورئيس حزب تجمع أمل الجزائر "تاج" وهو من الذين انشقوا عن حركة مجتمع السلم MSP، يوسف يوسفي وزير الطاقة... إضافة إلى إصدار مذكرة دولية بالقبض في حق المتهم عبد السلام بوشوارب وزير الطاقة السبق...)

تواصل مسيرات الحراك السياسي الذي بدأ في 22 فبراير من العام 2019. وتنافس في تلك الانتخابات خمسة مترشحين من بين 21 ممن قدموا استمارات طلبات الترشح. وللإشارة فإن الرئيس الجديد قرّر إجراء تعديل هام على الدستور، وفعلا انتظم استفتاء حول الدستور بعد سلسلة من لقاءات التشور والحوار مع الطبقة السياسية ويعلن عن دستور 2020.

ويوضح الجدولين رقم (08) ورقم (09)أدناه معطيات ونتائج تلك الانتخابات.

الجدول رقم (08): المعطيات العامة الخاصة بالانتخابات الرئاسية (12 ديسمبر 2019)

المترشحون	عدد الصوات المحصلة	النسبة المئوية
عبد المجيد تبون	4.9547.523	%58.19
عبد القادر بن قرينة	1.477.836	%17.37
علي بن فليس	897.831	10.55%
عز الدين ميهوبي	619.225	%7.28
عبد العزيز بلعيد	568.000	%6.67

المصدر: حسب المعطيات الواردة في: إعلان المجلس الدستوري.

المجلس الدستوري، إعلان رقم 03/إ.م.د/19 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 16 ديسمبر سنة 2019، يتضمن النتائج النهائية لانتخاب رئيس الجمهورية، الجريدة الرسمية، العدد 78، الأربعاء 18 ديسمبر 2019، ص.17.

المطلب الثالث: المؤشرات الأمنية والاقتصادية للدمقرطة والاستقرار السياسي في البلدين

1. المؤشرات الأمنية: تحتل المؤشرات الأمنية مكانة بارزة وحساسة في مسألة البحث عن الاستقرار السياسي. وتعدّ هذه المؤشرات من قبيل ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، ذلك أنه توجد عديد المؤشرات التي ترتبط بالاستقرار السياسي ذات أبعاد متنوعة: سياسية، واجتماعية، وأمنية، واقتصادية.

يعتبر الأمن عاملا مدعما للاستقرار والعكس صحيح. لكن المعادلة الشائعة في هكذا موضوع هي التي مفادها أن يكون الأمن إذا استتب واستدام، فهو يشجع على الاستقرار، حيث يمثل المتغير الأمني ضرورة ملحة يتحقق بها الاستقرار السياسي.

يمكن تفكيك متغير الأمن إلى مجموعة متغيرات فرعية تكوّن هذا العامل الذي له تأثير هام في حياة الدول والمجتمعات، حيث تعبّر متغيرات المظاهرات، والاحتجاجات، والمسيرات، والاعتصامات في الساحات العمومية تحوّل إلى ظاهرة

مجتمعية. والخطورة التي تخشاها الأنظمة والدول والمجتمعات على حدّ سواء هو اتخاذ تلك الأفعال طابعا عنيفا، يهدّد استقرار الدولة والمجتمع على حدّ سواء. وكثيرا ما ارتبطت مرحلة الدمقرطة في عديد من الدول بمعضلة الشرعية السياسية، في سياق البحث عن انتقال آمن للسلطة السياسية لو انحصر التنافس حولها في مجال ضيّق ووفق أساليب تبدو في ظاهرها ديمقراطية لكنها في واقع الأمر صورة زائفة عن الممارسة الحقيقية. وفيما يلي تتطرق الدراسة إلى جملة الاعتبارات ذات الصلة بالمتغير الأمني وعلاقته بمسار التنميو ومعضلة الاستقرار السياسي.

2. الدمقرطة ومؤشرات الاحتجاجات وأثره في الاستقرار السياسي في البلدين:

شهدت الدراسات المهتمة بدول المغرب العربي والمنطقة العربية عموما، ومنذ القرن العشرين استخدام نظريات الحركة الاجتماعية لتقييم الحركيات والديناميكيات الاجتماعية والسياسية للدول العربية. وقد كان التركيز في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر مركز ثقل تلك النظريات وخلال التسعينيات على كيفية دراسة الحركات الاجتماعية وعمليات الاحتجاج السياسي، واستند الباحثون في ذلك على توليفة تقوم على تقييم السياسي من حيث "بنية الفرص" الموضوعية (structures des opportunités) المتاحة. هذا من ناحية أولى. ثم التركيز على تحليل آليات "التعبئة" على أساس موارد الشبكات المجتمعية المختلفة، من ناحية ثانية. ثم كان تركيز تلك الدراسات على الاهتمام بالأطر الثقافية من ناحية ثالثة[1].

شكلت مرحلة التسعينيات من القرن الماضي المرحلة التي بدأ فيها المختصون في الحركات الاجتماعية في التفكير في امكانية تطبيق تحليلاتهم على الحركات الاجتماعية المصنفة بكونها "بشعة" (Ugly movments) على النحو الذي قدمه "سيدني تارو" (Sydney Tarrow) عام 1994. واكن التركيز وقتها على المتغيرات الاثنية القومية والدينية، وحتى التعبئة العنصرية. والسؤال الملح الذي طرحه هؤلاء هو جوهري حول: "هل يمكن لهذه الأشكال من التعبئة المنتشرة في كل مكان الآن في العديد من الدول العربية والشيوعية السابقة، والتي يعتبرها البعض

1 Frederic Volpi, Op.cit., p.28.

مناقضة للحركة "الحداثية" للحركات الاجتماعية التقليدية (النقابات، منظمات الدفاع عن الحريّات، المنظمات البيئية...) قابلة للذوبان تماما في نظرية الحركات الاجتماعية؟"[1].

اهتم المتخصصون العرب والمسلمون بدراسة هذا النوع من الحركة والتعبئة منذ زمن سابق، إلا أن أول تلك البحوث والذي طبق بشكل منهجي منظورات وأطروحات نظرية "الحركات الاجتماعية" تم وضعه في نهاية القرن العشرين، حيث يسجل ميل لبعض الأعمال حول حركات إسلامية رائدة، مثل جماعة الإخوان المسلمين، إلى إظهار أن الحركات الدينية في المنطقة العربية خاصة ليست استثنائية في طبيعتها فحسب، بل إنها تعبئ وتتطوّر وفقا للاساليب التي وصفتها التحليلات التقليدية للحركات الاجتماعية. وفي تفسيره لمسار الإخوان مثلا، استخدم "مينسون" (Munson) في العام 2001 مفهوم "بنية الفرص السياسية" لتقديم تفسير لمسار الإخوان المسلمين في مصر خلال مرحلة تكوينهم. كما انتهج "ويكهام" (Wickham) في العام 2002 الاتجاه نفسه مستخدما في شرحه المرونة التي أصبحت لدى جماعة الإخوان المسلمين التي تكوّنت لديهم بمرور الوقت منظور أطروحة "تعبئة الموارد" لأجل شرح وتفسير تغييرات محدّدة حدثت في الحركة في أزمنة مختلفة. وحتى بالنسبة لدراسة التجاوزات الدموية التي بلغتها الجماعة "الإسلاموية" المسلحة في الجزائر إنما تمت دراستها من منظور تحليل بنيتها التعبوية[2].

إن السؤال الجوهري الذي هيمن على الساحة التي تدعى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال القرن الحادي والعشرين هو: "كيف يُفسّر العجز الواضح للحركات الاجتماعية في المنطقة عن إحداث تغيير هام في سياسات الدولة والأنظمة

1 Frederic Volpi, Op.cit., p.28.
2 Ibid.,p.29.

الاستبدادية التي توجد فيها؟". وقد تم ربط هذا الفشل بالفشل المتكرّر لأشكال التعبئة التي حققت نجاحا في مناطق أخرى من العالم[1].

أبانت الحركات التي شهدتها المنطقة العربية خلال مرحلة 2010- 2011 بما يعرف بـ "الربيع العربي" ققوة وضعف الحركات غير المنظمة، من وجهة النظر التنظيمية والإيديولوجية. فمن جهة مكنت حركات الاحتجاج غير المنظمة هذه الجهات الفاعلة من الالتفاف على الآليات الأمنية للأنظمة الحاكمة (الاستبدادبة) في المنطقة والتعبئة على أوسع نطاق من الحركات الاجتماعية التقليدية. ومن جهة أخرى، فإنه وبعد مرحلة التعبئة التلقائية الأولية التي وضعت الأنظمة في موقف دفاعي، عادت الحركات المؤسسية ـ التي فوجئت هي نفسها بموجة التعبئة تلك ـ إلى مقدمة المشهد لتنظيم التحوّلات المؤسساتية التي قامت بها الحركة الاحتجاجية وحدها، وهو ما عجزت تلك المؤسسية عن تحقيقه. لقد مثل الفاعلون الاجتماعيون المنظمون في هياكل رسمية ومعتمدة والذين عزّزوا مراكزهم في حركات الاحتجاج العارمة تلك قد مثلوا النطاق والمجال الكامل للقوى الاجتماعية في المنطقة، من المنظمات الإسلامية، إلى النقابات والأحزاب اليسارية، بما في ذلك الفاعلين القبليين والقطاع التطوّعي. لذلك أنتجت الحركات الاجتماعية في "الربيع العربي" وكانت نتاجا لتوليفات تعبّر عن اشكال جديدة وتقليدية في الوقت نفسه لاجل حشد المقاومة بالإضافة إلى تعزيز المصالح المجتمعية المختلفة. إن خصوصيات هذه التعبئة الأخيرة، بالإضافة إلى غيرها من الحركات القدم، والتي حدثت في سياقات سلطوية أخرى، تلقي ضوء ذو فائدة لتأطير التحركات التي حدثت في الجزائر عام 2019[2].

3. التعبئة في الجزائر ومصر بين 2011- 2019:

ابانت الجماهير التي اكتسحت شوارع الجمهوريتين الجزائرية والمصرية خلال حراكها عن تقاسم عديد العناصر المشتركة، حيث يجمع بين "ثورة 25 يناير 2011" في مصر و"حراك 22 فبراير 2019" في الجزائر خصائص الحركة

1 Frederic Volpi, Op.cit, p.29.
2 Ibid., p.30.

الاجتماعية الجديدة غير النمطية نسبيا. اما أوجه الاختلاف التي ميّزت تلك الاحتجاجات في الجزائر العام 2019 المعروفة تحت مسمى "الحراك"، فتتمثل في الدوافع التي أنتجت تلك الاحتجاجات بين ما شهدته مثلا دول أخرى عربية وغير عربية من تعبئات. فإذا كانت الحركة الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر العام 1988 قبل التعددية نتاجا لضغوطات اجتماعية واقتصادية تعرض لها المجتمع الجزائري جرّاء أزمة اقتصادية عالمية حادّة.

أما ما حدث في عام 2019، فلم يكن نتاجا لذات الدوافع والظروف الاجتماعية والاقتصادية، بل كان السبق والإسهام الكبير في دفعه إنما يعود للعوامل السياسية التي ارتبطت بحدث الإعلان عن ترشيح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الخامسة على التوالي في منصب رئيس الجمهورية، وهو الذي بلغ به المرض الذي أدى به إلى العجز مبلغا جعله يتوارى عن الأنظار ولا يسمع له همس إلا عبر الرسائل التي كانت تقرأ هنا وهناك من طرف وزراء أو مسؤولين في الرئاسة.

وبمقارنة ما شهدته الجزائر في حراك 22 فبراية 2019 مع تجارب أخرى قريبة وبعيدة، فإن الحركة الاحتجاجية لربيع العام 2019 في الجزائر كانت أقل دينامية خلال "الربيع العربي" للعام 2011، وأكثر ديناميكية مقارنة مع "الثورات الملونة" في شرق أوروبا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. فلقد كان لثورة الورود في جورجيا العام 2003، والثورة البرتقالية في أوكرانيا العام 2004، وثورة التوليب، في كيرزيستان العام 2005 كإطار رئيسي للتعبئة بعد انتخابات نظمتها الأنظمة الاستبدادية القائمة من أجل تأكيد وتدعيم شرعيتها وإطالة أمد الوضع السياسي الراهن. حيث أدى التلاعب الصارخ بالعملية الانتخابية إلى نتائج عكسية على النخب الحاكمة، وزاد من نزع شرعيتها، وتقوية المعارضة. وفي ظل هذه الظروف، دفعت التعبئة الضخمة التي أعقبت

الانتخابات الأنظمة إلى إعادة النظر في نتائجها ةالتنازل بسهولة عن الفوز لصالح الأحزاب المعارضة[1].

أما التعبئة التي عرفتها الجزائر العام 2019 فهي تختلف عن هذا الإطار السابق ذكره، أي أنها تختلف عن إطار ما يدعى "بنية الفرص السياسية"، وهذا من ناحيتين: فمن ناحية أولى، ومن وجهة نظر تسلسلية، فقد تمّ تنظيم الاحتجاج قبل الانتخابات الرئاسية وليس بعدها على النحو الذي شهدته الثورات الملوّنة. وقد حملت الجماهير شعارا دوى في كل أنحاء الجزائر "لا للخامسة" والتي تغنى بها الشباب بعبارات وألحان موحدة عبر كل الولايات والمناطق التي شهدت تلك المسيرات الاحتجاجية. أما من الناحية الثانية، ومن وجهة نظر تنظيمية، فإنه لم يتم تأطير الحراك الشعبي الجزائري من قبل الأحزاب المعارضة. وفي مقابل ذلك اعتمدت موجة الاحتجاجات الجزائرية على شبكات تعبئة المواطنين دون تسلسل هرمي محدّد مسبقا على المستوى الوطني. وهاتان هما السمتان اللتان تشكلان بطريقة مهمة مسار التعبئة وانعكاساتها السيّاسيّة والمؤسسيّة[2].

وهو المسار نفسه الذي سبق لمصر وأن شهدته العام 2011 خلال ما سمي "ثورة 25 يناير"، حيث شهدت مصر موجة عارمة وجارفة من التعبئة في صفوف الجماهير التي غطت شوارع المدن الكبرى في مصر خاصة ميادين القاهرة الشهيرة وبالملايين من المصريين، الذين خرجوا منددين بنظام الحكم وباستبداد نظام مبارك الذي تم تجديد انتخابه للعهدة السادسة عاما قبل الحركة الاحتجاجية لعام 2011، ورفضا لاستمراره في الحكم، ورفضا لمزاعم توريث السلطة لابنه جمال، انفجر الشارع المصري بتلك الموجات البشرية التي عبرت بصوت واحد "يسقط يسقط...حسني مبارك".

إن التعبئة التي شهدتها مصر هي ثورة سياسية بامتياز حيث ركزت أهدافها الأساسية كما عبرت شعاراتها على إسقاط النظام مطالبة بالحريّة والعدالة، وبرزت

1 Frederic Volpi, Op.cit, p.31.
2 Ibid.

في المقدمة الشعارات المطالبة بإسقاط الرئيس مبارك، والدستور، والبرلمان بمجلسيه، والحزب الوطني الحاكم، وقانون الطوارئ، والفساد، بالإضافة إلى المطالبة بالعدالة بالمستويات المعيشية اللائقة، والحياة الكريمة، والأجور العادلة، والقضاء على البطالة...الخ[1].

كان الشعار المشترك بين مجموعة من الحركات الاحتجاجية في الدول الربية شعار "إسقاط النظام". والنظام لدى الشعب هو نظام الحكم الذي يقوم على توجهات سلطوية مهيمنة على مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. والسمات السلبية التي جعلت من الجماهير في الجزائر وفي مصر تعبر عن شعارات تقريبيا متشابهة تختلف فقط في السياقات التي ولدت في خضمها. فمن تلك المسائل السلبية التي ورطت نظام الحكم في البلدين سيادة التوجهات الأحادية التي استمرت ممارستها في ظل التعددية، كونها شكلت إرثا من تجربة الحزب الواحد (حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر (1962-1990)، الاتحاد الاشتراكي القديم في مصر الذي ورثه نظام مبارك عن سابقة أنور السادات العام 1980). هو الأمر الذي أدى إلى ظهور أحزاب ديكورية هزيلة بحكم التضييق البوليسي والإداري والقانوني عليها مع ترسانة من القوانين والترتيبات التي تحظر التاسيس الحرّ للأحزاب وغيرها من أدوات النضال السياسي والاجتماعي والاقتصادي والنقابي والفكري... مع ترسيخ هياكل وآليات شاملة لتزييف إرادة الشعب في الانتخابات العامة والمحلية كل عدة أعوام عن طريق التزوير والبلطجة والترويع وشراء الذمم والقيود التشريعية والقانونية غير الدستورية، وفي ظل وكنف مثل هذا الشكل الديكتاتوري البوليسي للحكم تنمو وتعشش كل أشكال أنواع الفساد الذي أمسك خناق المجتمع...وهو فساد لا يقتصر على شكله الرئيسي المتمثل في تكوين الثروات الطائلة التي تتكدس في بنوك سويسرا، وغيرها بفضل الاستغلال الفاحش واللصوصية والنهب على أوسع نطاق، وبالأخص من خلال الخصخصة التي تمت بأساليب لصوصية للقطاع العام وأملاك

1 خليل كلفت، المرجع السابق، ص.30.

وأراضي الدولة، بل يمتد هذا الفساد إلى كل مناحي وجالات الحياة العامة بصورة عامة من خلال الرشاوى في كل خطوة واستغلال النفوذ في كل معاملة[1]".

إن المضمون الجوهري للثورة هو إنهاء هذا النمط من الأنظمة في الحكم واسقاطها. معنى اسقاط نظام؛ أي "هدمه وبناءه بالكامل ليس بشكل الحكم فحسب بل بكل نتائج عقود طويلة من تراكم الثمار المرّة للفساد في ظل كل الرئاسيات السابقة والذي بلغ ذروته في ظل رئاسيات الرئيس محمد حسني مبارك[2]".

عرفت كل من الجزائر ومصر خلال الانتفاضات الشعبية التي اندلعت فيهما بفعل موجة الدمقرطة التي طالت البلدين مظاهر من العنف والعنف المضادّ؛ قادتها مجموعة من الحركات الاحتجاجية على غرار ما شهدته بلدان عديدة حول العالم، مع تفاوت في مراحل كل منها.

عرفت الجزائر حركتين احتجاجيتين كبيرتين، كانت الأولى نهاية الربع الأخير من القرن الماضي متمثلة في انتفاضة أكتوبر عام 1988. وأما الحركة الاحتجاجية الثانية فشهدتها الجزائر في نهاية الربع الأول من القرن الحالي فيما عرف بـ "حراك 22 فبراير 2019".ورغم الاختلاف الموجود في مسار ومآلات ومراحل وأساليب كل من الحركتين الاحتجاجيتين، إلا أن بينهما مجموعة من أوجه الشبه التي تتعلق خاصة بالظروف والأسباب التي أدت إليهما. فكلاهما حدث في سياقات سياسية واجتماعية واقتصادية تكاد تتشابه من منظور مقاربة علاقة الدولة بالمجتمع. خاصة فيما يتصل بعلاقة السلطة بالمجتمع، وكيف أدت سياسة الانغلاق والضغط إلى انفجار غضب المجتمع تراكم لعقود.

إن الشدة والحدّة التي بلغتها احتجاجات أكتوبر 1988 كانت بمثابة الانفجار الذي شحن بمواد تفجيرية لفترة تزيد عن العقدين، كما أن أغلب الذين قادوا تلك الاحتجاجات لم يكون منظمين في جمعيات أو أحزاب أو أي نوع ما الحركات الاجتماعية المهيكلة والمنظمة. زيادة على أن أولئك الشباب كانت تمثلهم فئة من جيل

1 خليل كلفت، المرجع السابق، ص.30.
2 المكان نفسه.

الاستقلال الذين لم يشهدوا ثورة العهد الاستعماري. ناهيك على أن تلك الحركة الاحتجاجية كانت أبرز وأكبر حركة احتجاجية تعرفها الجزائر بعد الاستقلال. دون أن يعني ذلك اهمالا لبعض المسيرات الاحتجاجية التي عرفتها الجزائر بداية الثمانينيات من ذات القرن، خاصة مع ما عرف بـ "الربيع الأمازيغي"، أو ما يعرف لدى بعض الكتابات بـ "الربيع الأسود" الذي عرفته منطقة القبائل العام 1980، والذي ميّزته مطالب الهوية.

4. نواتج الحركة الاحتجاجية في البلدين (2011- 2019):

تميّزت الحركتان الاحتجاجيتان في كل من مصر والجزائر بمستوى من التنظيم الذي لم تشهده سواء الحركات التي عرفها البلدان في السابق، أو تلك التي شهدتها دول عربية أخرى أو غير عربية. ومن ميزاتها أيضا مشاركة أعداد ضخمة من الجماهير في مسيراتها، سميت بـ"المليونيات". وثالث مميزات تلك الحركات الاحتجاجية أنها كانت واسعة الانتشار في كبريات المدن في البلدين، رغم أنها تركزت في نهاياتها في عاصمتي البلدين وبعض المدن الكبرى محدودة العدد. وتتمثل الميزة الرابعة لتلك الحركة أنها كانت مستمرة احترمت فيها المواعيد، ففي الجزائر كانت المسيرات تلتئم كل يوم جمعة بعد صلاة الجمعة. أما في مصر فقد تحوّلت المسيرات إلى اعتصامات استمر فيها المحتجون في البقاء في ساحات الاحتجاج، واعتصام بالمبيت في تلك الساحات.

تميزت الحركة الاحتجاجية في البلدين بميزة أخرى خامسة هي السّلمية، ولو أنها نسبية بين البلدين، حيث في الجزائر استمرت تلك المسيرات الاحتجاجية في الحفاظ على طابعها السلمي، حتى نهايتها.

أما في مصر فقد بدأت المسيرات والاعتصامات سلمية رغم بعض المواجهات مع الأمن، إلا أن من أبرز مظاهر العنف التي شهدتها تلك المسيرات والاعتصامات هي حوادث ما يسمى "موقعة الجمل"، وهي التسمية التي أطلقت على تعرّض المتظاهرين في مصر الذين كانوا في ميدان التحرير لهجوم من طرف مؤيدي الرئيس المخلوع

حسني مبارك. حيث وبعد أسبوع من اندلاع الاحتجاجات، وفي الثاني من فبراير 2011 تمت مهاجمة المتظاهرين من طرف أشخاص (بلطجية) يمتطون الجمال، والخيول والبغال بهدف إرغامهم على الانسحاب وإخلاء ميدان التحرير، واستعمل المهاجمون الزجاجات الحارقة والأسلحة البيضاء. وهي الهجومات التي تزامنت مع نزول مؤيدين للرئيس مبارك إلى الشارع في مسيرات مساندة للنظام بعد الخطاب الذي ألقاه مبارك في 01 فبراير 2011، والذي صرّح فيه بأنه لم يكن ينوي الترشح لعهدة رئاسية أخرى[1].

وقد كان لموقعة الجمل هذه دورا في زيادة الدعم للمتظاهرين والمعتصمين، ومثلت "نقطة مفصلية" في مسار تلك الحركة الاحتجاجية العارمة (ثورة 25 يناير)، فأكسبت تلك الهجمة على المتظاهرين المعتصمين في الميادين توسعا في التأييد وزاد عدد الملتحقين بالاعتصام وزاد إصرار المتظاهرين وتمسكهم باستكمال "ثورتهم"، خاصة مع تراجع المظاهرات المؤيدة للنظام ورئيسه مبارك، وزيادة التعاطف الشعبي مع المتظاهرين الرافضين له، وانتقلت الحركة الاحتجاجية إلى مرحلة جديدة طالب فيها المتظاهرون الرئيس مبارك بالرحيل، وأطلقوا عليها "جمعة الرحيل"[2].

في ظل هذا الضغط المستمرّ الذي أصرّ فيه المتظاهرون في الميادين، على الثبات في الاعتصامات، وعدم التنازل عن مطالبهم التي أخذت تتطور يوما بعد يوم مع تزايد الحشود الجماهيرية المؤيدة للاحتجاجات، ورغم مواجهاتهم مع قوات الأمن من جهة، ومؤيدي الرئيس مبارك من جهة أخرى والتي تراجعت كلها في مقابل حجم الحركة الاحتجاجية التي تضاعفت خاصة بعد "موقعة الجمل". وقد عبّر الكاتب المصري كلفت خليل عن ذلك بقوله: "نتيجة الحجم الهائل للثورة وسرعة انتشارها واستمرارها واستمرارها العنيد بصورة يومية وفشل المواجهات الأمنية الأولى،

1 "موقعة الجمل.. النقطة المفصلية في الإطاحة بمبارك"، مقال على موقع الجزيرة الإخباري، بتاريخ: 2016/06/08، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/6/8/%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%B5%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A
- تاريخ الإطلاع: 2018/03/05، **بتوقيت:** 00:00.

2 "موقعة الجمل.. النقطة المفصلية في الإطاحة بمبارك"، المرجع السابق.

اضطر النظام إلى سلسلة من التنازلات تتواصل مع تواصل الثورة، بخطوة تنازل حقيقي أو شكلي مع خطوة أو خطوتين أو أكثر من التصعيد الثوري، على أمل القضاء عليها"[1].

تمثّلت تلك التنازلات التدريجية في المحطات التالية:

1) تعيين نائب لرئيس الجمهورية بعد ثلاثين عاما من رفض أيّ حديث عن هذا النوع من المناصب إلى جانب الرئيس. وعيّن في ذلك المنصب مدير المخابرات العامة، اللواء عمر سليمان وأحد المقربين من الرئيس مبارك.
2) إقالة حكومة نظيف وتشكيل حكومة جديدة بقيادة وزير الطيران المدني الفريق أحمد شفيق، هو الآخر من أكثر مقربي مبارك.
3) تعهّد الرئيس مبارك بأنه لن يترشح للانتخابات الرئاسية، وتأكيد نائبه عمر سليمان بأن جمال مبارك هو الآخر لن يترشح للرئاسة. وجاءت. الثورة في تونس ومصر[2]". أما الخطوات الاخرى فهي من قبيل المناورات السياسية بغرض إنقاذ النظام القائم.

إن هذه الجرعة من الإجراءات السياسية التي أثبتت فشلها مع مرّ الزمن، لم ينتج عنها أية استجابة إيجابية باتجاه الأخذ بعين النظر انشغالات المجتمع، زيادة على التركيز على ملف السّكن، والشغل، والصحة، والتعليم ...الخ. وللتذكير فهذه الاستجابة السلبية والمختلة ليس الأولى في البلدين، وإنما هي مستمرة منذ عقود؛ كرّستها نظم الأحادية، واستمر خطها في زمن الدمقرطة والتعددية، حيث أضحت الثقة بين الدولة والمجتمع في التراجع إلى أن أحدثت حالة من التوتر في علاقة الطرفين سببتها سياسات الانغلاق والجمود، والضغط التي مارستها السلطة في البلدين مستعينة في ذلك بأدوات الإكراه المشروع تارة، وبالقمع الناعم أحيانا أخرى الذي يقع على رأسه احتكار التفكير في حاضر ومستقبل الشعوب، دون أن يكون لذلك التفكير جدوة أو أثر إيجابي على حياة الأجيال المتعاقبة في المجتمعات العربية عموما.

1 خليل كلفت، **ثورة 25 يناير ، طبيعتها وآفاقها**، المرجع السابق، ص.31.
2 المرجع نفسه، ص.32.

4) مؤشرات الاقتصاد ودولة الريع :

يصنف الاقتصاد الجزائري على انه اقتصاد قائم على الريع حيث مؤشر التنوع الاقتصادي ضعيف بينما الريع وقطاع المحروقات هو المصدر الرئيسي إن لم يكن المصدر الأول والأولي لتطور أو تراجع الاقتصاد الجزائري، ولعل تداعيات جائحة كورونا على حركة التجارة الدولية وسوق العرض والطلب على موارد الطاقة من جهة وانخفاض أسعار النفط من جهة أخرى تترجم محورية القطاع الريعي في نمو أو تراجع الاقتصاد الجزائري[1].

1.4- طبيعة التأثيرات الاقتصادية والمالية لجائحة كورونا على الدولة الريعية:[2]

تسببت جائحة كورونا كوفيد -19- في اضطرابات اقتصادية هائلة من خلال الصدمات المتزامنة مع:

- انخفاض في الطلب المحلي والخارجي.
- انخفاض أسعار النفط وتعطل التجارة وسلاسل القيمة العالمية.
- انخفاض ثقة المستهلكين والمستثمرين وتشديد الظروف المالية.
- اتساع التفاوتات الإحصائية وأوجه الهشاشة المالية الكلاسيكية مثل حالات الإفلاس والقروض المتعثرة والمؤجلة وصعوبات الحصول على الائتمان.
- تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2020-2021.

2.4- تداعيات جائحة كورونا على الذهب الأسود للجزائر في 2020-20121 وأزمة الأمن الريعي المستدام:

1 محمد علي الجودي، عطية خمخام، خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي(رؤية الجزائر 2030) وتداعيات جائحة كورونا فيروس كوفيد 19، **مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال**، المجلد 07، العدد 02، جانفي 2021، ص 353

2 تقرير البنك الدولي، الاستجابة لازمة فيروس كورونا كوفيد 19 في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أكتوبر 2020، ص10، انظر الموقع الالكتروني:

www.oecd.org/mena/competitiveness/covid-19-crisis-response-

- تاريخ الإطلاع: 2021/1/12. بتوقيت: 21:00.

تفاقمت الصعوبات الاقتصادية والمشكلات المالية للجزائر بسبب اعتمادها على العائدات النفطية حيث شهد حجم الصادرات النفطية وإيراداتها انخفاضا كبيرا حيث جاء في بيان وزارة الطاقة الصادر عن وكالة الأنباء الجزائرية على لسان الوزير الأول عبد العزيز جراد : بلغ الحجم الإجمالي لصادرات المحروقات سنة 2020نحو 82 مليون طن معادل نفط بقيمة 20 مليار دولار أي بانخفاض 11% و 4 % على التوالي مقارنة بالسنة الماضية (2019)[1] .

وتلك الظروف نجمت عن تطورات جائحة كورونا التي أثرت في انخفاض أسعار مشتقات الذهب الأسود وبالتالي تأثر الأمن الريعي للجزائر وأصبح رهانا خاسرا أمام متغير الأمن القومي، وكانت قد أشارت الوزارة إلى أن متوسط سعر النفط تراوح عند 42 دولار للبرميل سنة 2020 مقابل 64 دولار للبرميل سنة 2019بتراجع قارب 23 دولار للبرميل، وباحتساب الصادرات الأخرى لقطاع الطاقة التي نشمل البتر وكيماويات ستتجاوز قيمة الصادرات الإجمالية للقطاع الريعي 22 مليار دولار سنة 2020.

إن التحولات العميقة التي مسّت البيئة الدولية وانعكست على اقتصاديات الدول واستقرارها السياسي والاجتماعي خاصة في ظل تداعيات جائحة كورونا وانعكست بدورها على الاقتصاد الريعي الجزائري حيث ترجمت تلك التحولات جملة من الخسائر الاقتصادية والمالية تتمثل في ما يلي[2]:

1) تكبّد مجمع سوناطراك خسائر ضخمة شكلت فاتورة باهظة لتداعيات كورونا على الاقتصاد الريعي مباشرة وتمثلت تلك الخسائر في 10 مليار دولار أمريكي إلى غاية نهاية سبتمبر 2020 وسجل انخفاضا بنسبة 41% من رقم أعمالها للتصدير.

1 وكالة الأنباء الجزائرية، 2020.

2 قريني نور الدين، دور التحول الرقمي في التخفيف من تداعيات جائحة كوفيد 19 وتحقيق الإنعاش الاقتصادي المنشود-دراسة حالة الجزائر، **مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية**، المجلد 17، العدد 01(خاص)، ماي 2022، ص ص. 478-479

2) سجل مجمع سونالغاز خسائر بقيمة 18.7 مليار دينار جزائري بسبب انخفاض الاستهلاك وتراجع النشاط الاقتصادي في عديد المجالات.
3) سجلت شركة نفطال خسائر بقيمة 41 مليار دينار جزائري.
4) سجلت شركة طاسيلي للطيران فرع سوناطراك للنقل الجوي خسائر بقيمة 15 مليار دينار جزائري.

وتوقع صندوق النقد الدولي أن تسجل الجزائر رابع أكبر قوة اقتصادية نفطية ريعية في إفريقيا ركودا بنسبة 5.2 % في عام 2020 وعجزا في الميزانية العامة من بين الأعلى في المنطقة[1].

3.4- كوفيد 19 تهديد جديد للأمن الوطني والقومي للدولة الريعية -الجزائر-:

شكلت التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية أبعادا لأزمة كوفيد 19 على اقتصاد واستقرار الدول بصفة عامة والدولة الريعية بصفة خاصة ذلك أن متغير العائد الريعي هو محدد محوري في متغير الأمن الاقتصادي والأمن الوطني والقومي للدولة الريعية ويبدو جليا انعكاساته كتهديد امني فيما يلي:

1.3.4- تهديد أمن الإنسان أو الأمن الإنساني:

تشكل معدلات الوفيات والإصابات المتكررة والمتزايدة بفيروس كورونا مظهرا جديدا من مظاهر التهديد الأمني للأمن الصحي والأمن الديمغرافي والأمن الإنساني وبالتالي الأمن القومي، ففي المراحل الأولى فرضت أزمة كوفيد -19- تحديا أمنيا صعبا على البشرية جمعاء تجاوز كل الأبعاد التقليدية لمفهوم الامننة الإقليمية والعالمية تمثل في صعوبة احتواء الفيروس وصعوبة إيجاد اللقاح وتوطينه في المجتمعات[2].

1 تقرير سكاي نيوز عربية، الجائحة تهبط بصادرات الذهب الأسود للجزائر في 2020، 18 يناير 2021، وكالات أبو ظبي.
2 اشرف العيسوي، وباء كوفيد -19، كيف سيعيد صياغة مفاهيم وسياسات الأمن الوطني؟، البرامج البحثية: الأمن الإنساني، المركز الإعلامي للخدمات الالكترونية/ البارومتر، افريل 2020

وفي ظل انتشار الجائحة، وجدت الدول نفسها أمام إشكاليات كبرى تحد من ممكنات التعاون الدولي والإقليمي بسبب إجراءات الغلق والحجر الصحي ولعل تجربة ايطاليا والصين لخير دليل على ذلك حيث استعصت مسألة التنقل والتكفل الطبي بالمرضى في منازلهم أو في أماكن تواجدهم بالإضافة إلى نفاذ كميات الأكسجين والكمامات والأدوية في انتظار إيجاد اللقاح المناسب لذلك الوباء الذي أصبح تهديدا عالميا للصحة العالمية، ففي الوقت الذي لم تتلق ايطاليا فيه الدعم من دول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية، أعلنت الصين عن ارسال 1000 جهاز تنفس اصطناعي ومليوني كمامة و100000 قناع واق و20000بدلة واقية و50000جرعة اختبار، وتطوعت الصين ايضا في ايفاد بعثات طبية وفرق للتمريض[1].

وبالتالي أخفقت كبرى دول العالم في احتواء الأزمة الصحية والوبائية وحتى أن بعض الدول تجاهلت تماما مسالة التدابير والإجراءات الوقائية مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي رفض رئيسها **دونالد ترامب** آنذاك تطبيق الإجراءات الصحية التي دعت إليها المنظمة العالمية للصحة وازدادت بؤر الاختلاف بين إدارة الرئيس الأمريكي وبين القرارات والإجراءات التي طالبت المنظمة العالمية الصحية بتطبيقها والالتزام بها لتحقيق الأمن الصحي العالمي.

إن الأمن الصحي هو مظهر من مظاهر أمن الإنسان على اختلاف لون بشرته ولغته ودينه والفوارق الطبيعية لأنّ الإنسانية صفة مشتركة تعلو على كل الاختلافات والفروقات ولكل إنسان الحق في الحياة والصحة.

وعليه، شكّلت مرحلة انتشار جائحة كورونا منعطفا تاريخيا ومفصليا أمام تحدّي جديد وضع العالم بأسره أمام رهانات متعلقة بالإنسان وليس بالدول، فتهديد جائحة كورونا كوفيد 19 لم يُميّز بين الدول الكبرى والدول النامية والدول الفقيرة والدول في حالة الحرب والسلم ولكنه امتدّ على كل الأصعدة وفي كل الاتجاهات

1 كورث إم كامبل وراش دوشي، كورونا يعيد تشكيل النظام العالمي..الصين تستلم القيادة الدولية بعد تعثر الولايات المتحدة الأمريكية، تر: تامر نادي، **مجلة شؤون خارجية**، ص.23.

ليمسّ الإنسان أينما كان وكيف ما كان، لأنّ التهديد الفيروسي كوفيد 19 أصبح عالميا لا يؤمن بالحدود ولا الأقاليم ولا الجغرافيا السياسية بل على العكس تماما فرض منطق المساواة الإنسانية من جديد.

2.3.4- تهديد الأمن الاجتماعي (المعضلة الأمنية الاجتماعية)

شكلت جائحة كورونا مرحلة حاسمة في تغيّر مفهمة الأمن في إطار مصادر تهديد الأمن الجديدة المتعلقة بالفيروسات والبيئة والتغير المناخي والتي تؤثر سلبا مباشرة على حياة الإنسان وصحته ووضعيته الاجتماعية في ظل انتشار البطالة المتزامنة مع الأزمة، تسريح العمال وتراجع مستوى الخدمات العمومية وارتفاع غلاء المعيشة والقدرة الشرائية بسبب تراجع قيمة العملة المحلية وتراجع أسعار النفط في السوق العالمية.

تعيش الدول الريعية على العائدات المالية من المحروقات النفط والغاز الطبيعي وموارد طبيعية أخرى مثل الجزائر رغم دخولها تجربة الطاقات المتجددة والبديلة لمواجهة أزماتها وإنجاح الإصلاح الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، إلا أن الجائحة فرضت على الدول الريعية مثلها مثل الدول غير الريعية أزمات اجتماعية تزيد من تفاقم المعضلة الأمنية المجتمعية من خلال ارتفاع معدلات الجريمة بسبب أزمة البطالة وتسريح العمال ووقف عجلة الصناعة بسبب الغلق إلا ما كان مع قطاع التجارة الإلكترونية الذي كان القطاع الرابح الأول من هذه المرحلة الوبائية وأصبحت المجتمعات والشعوب في الدول الريعية مثل الجزائر فيما بعد الغلق بحوالي ستة أشهر إلى غاية السنة الأولى من انتشار فيروس كورونا تتحرّر وتعيش حالة **نقلة رقمية افتراضية** جديدة وسريعة خاصة في مجال التسوق والإشهار والتسويق الالكتروني.

3.3.4- تهديد الأمن الجماعي الإقليمي والدولي:

إن سياسة الاحتواء لتداعيات كورونا التي تبنتها الدول والحكومات لم تُخفّف من أزمة التهديد العالمي للجائحة، بل عكست هشاشة منظومة الأمن الجماعي للدول

وترجمت فعليا رهان تناقض المصالح وتقاسم التهديد وفشل مجالات التعاون الدولي في احتواء فيروس كورونا –كوفيد 19- وتداعياته على الأمن العالمي والاستقرار العالمي.

أصبح الخروج من الاقتصاد الريعي ضرورة حتمية زادت من فرصها تداعيات جائحة كورونا خاصة بفعل تراجع أسعار المحروقات وضعف الطلب عليها وبالتالي أصبح الأمن الريعي مستبعدا من خارطة التوجهات والسياسات الإستراتيجية لمواجهة الأزمة، بل أصبح من الواضح في ظل الخطاب السياسي الرسمي للرئيس عبد المجيد تبون أن رفع التحدي الجديد للجزائر الجديدة هو بناء مقاربة اقتصادية بديلة بعيدا عن المحروقات وخارج النفط لتحقيق الأمن الاقتصادي المستدام في ظل الأزمة وبعد الأزمة.

5. الإجراءات المتخذة لمواجهة جائحة كورونا كوفيد 19:

جاء في تقرير شامل لمجموعة البنك الدولي أن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد تبنت مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية لاحتواء الانتشار السريع لفيروس كورونا كوفيد 19 من خلال ثلاث محاور أساسية وهي[1]:

1.5- محور احتواء جائحة كورونا وحماية الصحة العمومية

1) الوقاية من انتشار الفيروس واحتوائه.
2) ضمان استمرارية الخدمات المعنية بالصحة في قطاع الصحة.
3) ضمان شمول الفئات الضعيفة والمتضررة وذوي الأمراض المزمنة في الاستجابة الصحية والتكفل الفوري بإنشاء لجنة تقصي ورصد إحصائيات تفشي الفيروس والإصابات.

1 مجموعة البنك الدولي، حماية الإنسان والاقتصاد: استجابة متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد كوفيد 19، 2020، **الموقع الالكتروني:**

www.worldbank.org

- تاريخ الإطلاع: 2022/01/05. بتوقيت، 23:00.

4) إنشاء نظام صحي وقائي وتطبيق تدابير التباعد الاجتماعي وفرض الحجر الصحي المنزلي.

2.5- محور حماية رأس المال البشري وامتصاص الصدمات المتزامنة مع تسريح العمال ووقف العمل بالمؤسسات والشركات والبطالة المتزامنة في الأعمال الحرة مع جائحة كورونا كوفيد 19.

1) الحماية الاجتماعية والمالية بمنح الكفاءات وتخصيص أغلفة مالية لمواجهة تلك الصدمات المتزامنة لحماية الفئات الهشة وتخصيص الدعم المالي للعائلات المتضررة.
2) حماية الأمن الغذائي وتفادي ومواجهة الأزمات الغذائية من حيث الندرة وارتفاع الطلب في مقابل محدودية العرض.
3) تعزيز القدرة الاستجابية للسوق المحلية.
4) إشراك القطاع الخاص في خطة الاستجابة المحلية والوطنية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا.

3.5- محور الحماية المالية:

1) امتصاص أزمة انهيار قيمة العملة المحلية في مقابل انخفاض أسعار البترول وتداعياتها على المداخيل العمومية وميزانية الدولة والناتج المحلي.
2) الحفاظ على استقرار القطاع المالي وتوفير السيولة والتعافي المستدام للعمليات المالية(التحويل، السحب والأرصدة..)
3) اعتماد خطط للإنعاش الاقتصادي والمالي.

رصدت الدولة الجزائرية مبلغا ماليا يقدر بحوالي 65531 مليار دينار جزائري لمواجهة جائحة كورونا كوفيد 19 وتوزع ذلك المبلغ على محاور وهي:

1) 12846 مليار دينار جزائري لاقتناء وسائل الحماية من الفيروس.
2) 12394 مليار دينار جزائري كتعويضات استثنائية لاعوان الدولة في قطاع الصحة والداخلية والجمارك.
3) 22 مليار دينار جزائري لفائدة العائلات المتضررة والتي تزامنت مع العملية التضامنية للدولة خلال شهر رمضان 2022.
4) 24702 مليار دينار جزائري للعائلات المعوزة والمعدمة الدخل.
5) 3317 مليار دينار جزائري للتكفل بإعادة المواطنين العالقين في دول أخرى مع احتساب مصاريف الإيواء أثناء فترة الحجر الصحي الذي تكفلت به الدولة في الفنادق طول مدة إقامتهم.
6) تخصيص منح وإعانات للبطالة الاستثنائية لصالح الأشخاص الذين ينشطون في الأعمال الحرة وفقدوا مناصبهم أو توقفوا عن مزاولة نشاطاتهم بسبب جائحة كورونا وإجراءات الغلق الكلي[1].

5) المقاربات الإستراتيجية لمواجهة تحديات كورونا خارج الاقتصاد الريعي للجزائر:

تبحث الجزائر للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي عن موارد جديدة بعيدا عن الموارد الريعية التي تراجعت إلى حدود 18 مليار دولار بعد أن كانت تراوح 30 مليار دولار بالإضافة إلى البحث في مراجعة سياسة الدعم الاجتماعي للأسعار وتحسين مناخ الأعمال وتطوير قانون الاستثمار مع ضرورة مراجعة شاملة وإصلاحية للمنظومة البنكية والضريبية والجمركية بواسطة رقمنة الاقتصاد الجزائري[2].

1.5- مقاربة الإنعاش الاقتصادي 2020-2024

1 روشو عبد القادر، الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا كوفيد 19، دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030، **مجلة الاقتصاد الجديد**، المجلد 12، العدد 03، 2021، ص 166

2 إسلام كعبش، إنعاش الحركية الاقتصادية.. رهان الجزائر في 2021، **سكاي نيوز عربية**، 28 يناير 2021.

تقوم هذه المقاربة على وضع القواعد الصحيحة لبناء المقاربة الجديدة للانطلاق الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وتتضمن الأسس والخطوات التالية:

1) رقمنة القطاعات العمومية
2) تحسين مناخ الاستثمار أمام المستثمر الأجنبي بإلغاء قاعدة 51/49 خارج المحروقات
3) تنظيم النشاط الاقتصادي وفق الأطر القانونية التي تضمن في ظلها الدولة الجزائرية ثقة المستثمر المحلي والأجنبي ومناخ الاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي ومحاربة البيروقراطية والقضاء على الفساد الإداري والسياسي.
4) مراجعة آليات وميكانيزمات الحصول على العقار الصناعي
5) مقاربة تنويع المداخيل خارج قطاع المحروقات
6) تطوير الصناعة المنجمية
7) تطوير عمليات تكرير النفط لتقليص فاتورة الواردات التي تراجعت ب 8 مليارات دولار سنة 2020.

كما تتضمن مقاربة الإنعاش الاقتصادي في شقها الاجتماعي جهودا نحو محاربة البطالة وترقية الشغل وأهدافا إستراتيجية متمحورة حول السياسة الوطنية للتنمية خلال 2020-2024 بالتركيز على تقليص البطالة إلى حدود 10% على المدى القصير بواسطة مجموعة آليات مثل تكييف برامج التكوين مع متطلبات سوق العمل والاهتمام بالمجالات الأكثر إنتاجية والمنشئة لمناصب الشغل مثل الفلاحة والصناعة والرقمنة والسياحة تطوير المؤسسات المصغرة والمتوسطة[1].

2.5- مقاربة التحول الرقمي السريع واقتصاد المعرفة

تسعى الجزائر منذ سنوات إلى استحداث آليات جديدة لرقمنة الإدارات العمومية في مواجهة ظاهرة الفساد والبيروقراطية وتحقيق الشفافية والنزاهة في

1 روشو عبد القادر، المرجع السابق، ص 165

العمليات التبادلية بين الإدارة والمواطن والشركات والمؤسسات، ولكن مع انتشار فيروس كورونا وتوقف حركة التجارة المباشرة الداخلية والخارجية حلت محلها التجارة الالكترونية وباتت التعاملات الافتراضية والالكترونية الحل الأنسب لمواجهة الاستمرار التصاعدي لتداعيات جائحة كورونا في جميع المجالات وتقوم هذه المقاربة على الخطوات التالية:

1) تبني مقاربة الحكومة الرقمية.
2) دعم الحاضنات عند اقتناء التكنولوجيات الرقمية.
3) تأهيل الحظائر السيبرانية والحاضنات الموجودة.
4) تنمية القدرات الرقمية للمؤسسات في عمليات الدفع الالكتروني والتجارة الالكترونية والسحب الالكتروني.
5) تطوير المنظومة القانونية وتسهيل التشريعات المتعلقة بالتوقيع الالكتروني.
6) تطوير منشات دعم تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتحويل الجزائر إلى محور إقليمي في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية والاستفادة من الوصلة المحورية للألياف البصرية العابرة للصحراء والكوابل البحرية والقدرات الساتلية[1].

من خلال هذه المؤشرات ستحقق الجزائر نقلة نوعية نحو اقتصاد رقمي متنوع خارج قطاع المحروقات وبناء على الطاقات المتجددة ودعم الابتكار والاختراع في ظل **اقتصاد المعرفة** الذي يحمل معاني كثيرة منها اقتصاد المعلومات، الاقتصاد الشبكي، الاقتصاد الافتراضي الانترنيتي، الاقتصاد الالكتروني ، اقتصاد المنتجات الذكية، وهو ذلك الاقتصاد الذي يعمل على زيادة نمو معدل الإنتاج بشكل مرتفع على المدى الطويل بفضل استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و المعلوماتية[2].

1 قريني نور الدين، المرجع السابق، ص 484
2 خالد ياسين الشيخ، **الاقتصاد المعرفي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، 2015-**2016، سوريا: المعهد العالمي للتنمية الإدارية ، ص ص 9-10.

3.5- مقاربة الاستعداد ألاستباقي للتحديات الأمنية الجديدة

يجب على الدولة الجزائرية أن تكتسب المناعة من خلال خبرتها المتواضعة في مواجهتها لتداعيات جائحة كورونا للتعامل مع الأزمات مستقبلا خاصة الصحية والبيئية، ويبدو أن جذري القرود سيكون سيناريو جديد أمام الدول والحكومات وسيشكل مصدر تهديد جديد للأمن القومي الجزائري.

إن مستقبل الدولة الريعية مرهون بتقديرها الوقائي والاستباقي لمختلف الأزمات التي من شأنها أن تهدّد مستقبل الأمن والاستقرار القومي والإقليمي والدولي، وعليه تعمد الدولة الجزائرية إلى تبني مقاربة إدارة الأزمة بالأزمة ومواجهة تداعيات جائحة كورونا من خلال سياسة التنويع وتأمين مصادر الطاقة لتغطية احتياجات الأمن الطاقوي القومي ولشركائها وأصدقائها عبر تأمين إمدادات الطاقة بعد التعافي الاقتصادي والصحي من انعكاسات كوفيد 19 والأزمة الروسية الأوكرانية.

ملخص الفصل:

إن إشكالية الدمقرطة في الجزائر ومصر وضرورة الانتقال من نمط توزيع السلطة وتقاسمها بين عناصر النخب المتصارعة داخل السلطة ونظام الحكم إلى منطق يضمن انتقالا للسلطة من نخب سياسية إلى أخرى تختلف من حيث البنى والأفكار والبرامج والمشاريع التي تقترحها للاستجابة للمجتمع وللاستجابة للتحديات المحيطة بالدولة والمجتمع داخليا وخارجيا، وما تملكه هذه النخب من استراتيجيات للتعامل مع تلك التحديات والضغوطات لتجاوزها بنجاح، وللتعامل مع ما تتيحه تلك البيئة من فرص يتم استثمارها واتخاذها معطيات لتقوية القدرة في الاستجابة والقدرة على تجاوز الأزمات وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاستقرار بكل أنواعه السياسي، والاقتصادي ، والاجتماعي. كل ذلك سيمكن النخب التي تتداول سلميا على السلطة من الاسهام ـ كل خلال عهدته أو عهداته بالسلطة ـ من تقديم الإضافة والتميّز إلى مسار الارتقاء الحضاري للدولة والمجتمع داخليا وخارجيا.

إن هذا النمط من التداول القائم على تغيير النخب في الحكم ظلّ غائبا في كل من الجزائر ومصر. ذلك أن مسألة انتقال السلطة، والأحرى نقل السلطة داخل النخبة السلطوية هو المهيمن، كما كانت هذه المسألة مرتبطة دائما بحالة من الأزمة.

إن مسألة الشرعية تقبع كثيرا ما تقبع في أذهان وتفكير بعض من النخب العربية، وهي بالنسبة إليهم هاجس، وهيلمان عظيم يلاحقونه حيثما وجدت سلطة أو منظومة إدارة وحكم. إن الشرعية التي تنتقد في كثير بل في كل الأحيان لمن يمتلك السلطة أو يديرها هو في الحقيقة من قبيل إضاعة الجهود والتفكير والوقت، فالأنظمة العربية كلها ملكيات وجمهوريات، لا يوجد ما يحول دون انتقاد شرعيتها. لكنها مستمرة منذ عقود مديدة دون أن يزعزعها أي تيار، حتى ريح الحراك العربي أو ما يدعى "الربيع العربي" أو "الثورة "، لم تزعزع أركان الشرعية التي استند عليها الحكم.

توصلت الدراسة خلال هذا الفصل إلى نتيجة مفادها أن الشرعية ليس بالضرورة أن تستند على أسلوب الديمقراطية المتمثل في الانتخاب، فعديد الرؤساء في العالم تجاوزوا ذلك، وأصبغوا على حكمهم شرعيات يقع سندها خارج الأطر الديمقراطية للحكم، فقد استند الهواري بومدين في الجزائر على شرعية الإنجاز الثوري لنظام حكمه، فأسس لقاعدة اقتصادية قوية، واتخذ من القرارات التي لا زال الجزائريون يذكرونها. واستند بورقيبة في تونس على شرعية الثوري الزعيم ذو القدرة العلية في التفاوض. ولم يستند جمال عبد الناصر في مصر على شرعية ببواسطة الانتخابات، بل استمر في الحكم لأنه صنع لنفسه شرعية شعبية قومية ومن إنجازات الثورة.

أفضى هذا الفصل إلى أن العلاقة بين الشرعية كمؤشر للديمقراطية على النحو الذي يقدمه المخطط رقم (1)، وطريقة انتقال السلطة باعتباها مؤشرا للاستقرار السياسي، أنها علاقة محكومة بعامل وسيط هو الأزمة التي تلقي بتاثيراتها في كل ما يرتبط بالمتغيرين. وهي الأزمة التي يجسدها صراع الأجنحة في السلطة، وتفشي الفساد والإقصاء الديمقراطي، والتي تغذي رعوائق الدمقرطة وتذكيها. وهي في الوقت نفسه تعبّر عن حالة حصر لنطاق المنافسة على السلطة وحواراتها داخل مجال ضيق النطاق تعود إليه مهمة حسم الصراعات وفق تدخلات غير سياسية واصدار قرارات غير مؤسسية تتداخل فيها الصلاحيات ويسود فيها غموض تحديد وفصل السلطات إذ هي كلها محصورة في جهة واحدة، ما ينتج فشلا سياسيا كونها تظل تعاني أزمة الانتقال للسلطة من وإلى السلطة، وتهمش في المقابل النخب خارجها، وتحجم المعارضة وتحجب أصواتها. وهذا ينتج بقاء الشرعية منتقدة في بلداننا رغم أن أنظمتها شهد بعضها خطوات نحو تغيير مصادر الشرعية، من التاريخية الثورية، إلى الدستورية الديمقراطية حيث تجرى الانتخابات الدورية دون أن تتغير صورة النقد للشرعية.

حافظت الجزائر على سيادتها الوطنية وأمنها القومي على المستوى المالي والاقتصادي على وجه الخصوص، برغم الضغوطات التي فرضتها الجائحة على العالم وأبانت الجزائر عن مناعة اقتصادية وحافظت من خلالها على سيادتها وأمنها الاقتصاديين حيث لم تلجأ الجزائر إلى الاستدانة الخارجية رغم انخفاض حجم الاستثمارات الخارجية خلال مرحلة كوفيد 19 وترجمت موقفها الاقتصادي الرشيد في مسألة عقلنة وترشيد النفقات العمومية وتنظيم العمليات المالية والاقتصادية.

يتعيّن على الدولة الجزائرية أن تحافظ على استقرارها السياسي وتماسكها الاجتماعي وتوازناتها الأمنية والإستراتيجية في ظل مختلف التناقضات المحيطة بها في بيئتها الإقليمية والدولية من خلال:

- استغلال الوضع الدولي الاقتصادي الراهن في بناء إستراتيجية وطنية مستدامة اقتصاديا وسياسيا ومعرفيا لحماية الأمن القومي بكل استقلالية وسيادية.
- بناء إستراتيجية صحية تضمن أمنا صحيا مستداما ومتطورا.
- الاستثمار في القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات للمضي قدما في النمو والتنمية المستدامة.
- أن تقوم هذه الإستراتيجية على بناء اقتصاد بديل خارج المحروقات يعتمد على قاطرة الطاقات المتجددة فيضمن الأمن الطاقوي في ظل التحولات العالمية المؤثرة في سوق النفط والطاقة.

الفصل الرابع:

التعددية، المشاركة السياسية ومؤشر الانتخابات في الجزائر ومصر

المبحث الأول: التعددية السياسية كمؤشر للدمقرطة في البلدين

المبحث الثاني: الإستقرار البرلماني والحكومي ومؤشرات الرقابة والشفافية

المبحث الأول: التعددية السياسية كمؤشر للدمقرطة في البلدين

تعتبر التعددية (pluralism) أحد المؤشرات التي تقاس بها مستويات الدمقرطة، حيث تعبر عن فلسفة التعددية في مجالات شتى تشمل السياسة والاقتصاد والثقافة وغيرها. يبحث المبحث الحالي في مدى تجسيد التعددية السياسية وتطورها في البلدين.

المطلب الأول: التعددية والدمقرطة في البلدين:

تتعارض فلسفة التعددية مع الأحادية ـ وتدعى أيضا الواحدية ـ (monism) القاض بسيادة مبدأ غائيا واحدا. ويعبّر مفهوم التعددية عن الاختلاف الذي فطر الله عليه البشر، والتعدد خاصية من خصائص المجتمعات المعاصرة والذي يتخذ شكلين يتمثل أولهما في التعدد التقليدي الموروث، والذي يظهر في أشكال عدة منها الديني والمذهبي، والتعدد السلالي واللغوي، وتعدد الأصل الاجتماعي والقبلي. أما شكل التعدد الثاني فيتمثل في التعدد الفكري، والطبقي، والجهوي[1].

أما الديمقراطية كمصطلح وكفعل فهي تقترن بمصطلح التعددية السياسية التي تشير إلى تعدد القوى السياسية وما تحمله من أفكار وبرامج سياسية تتصور من خلالها نظام حكم جدير بأن تدار به شؤون الدولة والمجتمع.

تحلل علاقة الدمقرطة بالتعددية السياسية عموما لدى الدارسين والفاعلين من منظورين؛ يتمثل أولهما في ربط الدمقرطة بضرورة إحداث تحوّل تعددي، من خلال انشاء أحزاب سياسية عديدة تتنافس على السلطة السياسية. في حين يربط المنظور الثاني تلك العلاقة بمسألة تحقيق الدمقرطة من خلال الاعتراف بالتعددية الموجودة أصلا في المجتمع ومن ثم التمكين لها من الحضور والمشاركة في مختلف مستويات الحكم.

1 رعد صالح الآلوسي، **التعددية السياسية في عالم الجنوب**، الأردن: دار مجدلاوي، ط.1، 2006، ص.37.

وتتوازى اتجاهات ومستويات التعددية السياسية مع توجهات ومستويات عملية الدمقرطة والتحولات التي تصاحبها. وتكون التعددية السياسية وفقا لذلك مطلقة أو محدودة، وقد تكون قوية أو ضعيفة، ويبقى الأصل هو وجود قاعدة مبدئية في عملية تنظيم القوى الاجتماعية[1]. "فالاقتراع العام من دون تعددية سياسية أي عدم السماح بوجود قوى سياسية منظمة وشرعية، لا معنى له، والتعددية من دون توافر الحريات الفكرية والسياسية التي تسمح ببلورة السياسات والبرامج، تصبح زينة شكلية، ووجود الحريات مع منع التداول الطبيعي والسلمي للسلطة، أو إلغاء التنظيمات الحزبية يعني خلق التوترات العنيفة التي لا يمكن أن تقود إلا إلى النزاعات الأهلية. ووجود الحرية والتعددية والانتخابات من دون تطبيق القانون وضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع يقود إلى الفوضى وإلى سيطرة العصبيات اللاسياسية[2]".

تعرف دول عديدة من بلدان الجنوب تفاوتا في مستويات التحول باتجاه التعددية والديمقراطية، بحيث يمكن القول أن هناك نوعا من التأرجح الفعلي والنزوع التسلطي، آخذين بنظر الاعتبار بعد المسافة بين هاتين النقطتين. ويلاحظ تباين في المسار على طريق التعددية. "ففي الوطن العربي كانت دولا قد تبنت التعددية في صورتها الكاملة كما هو الحال مع الجزائر، ومنها من حاول التطبيق مع بعض التضييق على الحريات العامة كما في تونس (على عهد الرئيس المخلوع بن علي)، والأردن ومصر والمغرب واليمن، ومنها مالا يزال ينظر إلى التعددية كخطوة ممكنة تحتاج إلى إجراءات وقائية مسبقة حتى لا تتحول إلى وسيلة لنقل السلطة إلى فرقاء آخرين مثل السودان وبعض دول الخليج، ومنها، ما لا يزال يعد الحديث في التعددية نوعا من المساس بشرعية السلطة القائمة أو من التحدي المباشر والعنيف لها، مثل سوريا والعربية السعودية"[3].

1 رعد صالح الآلوسي، المرجع السابق، ص.207.
2 المكان نفسه.
3 المرجع نفسه، ص.208.

إن تسارع التحول نحو التعددية يبقى متفاوتا بين مختلف الدول العربية التي تبنت أنظمتها خيار دمقرطة. فهو تسارع بطئ هنا وسريع هناك، "والمهم أنها فتحت الباب واسعا أمام قوى المجتمع لأن تدلو بدلوها، وأن يكون لها حضورها الفعلي بعد أن (تنبهت الأنظمة إلى ضرورة تنويع قاعدة شرعيتها، وأباحت النخبات فيها قدرا يسيرا من التعددية الساسية)، وهو القدر الذي عبرت فيه أزمة الشرعية التي باتت تعيشها هذه النظم...فقد كان هدف قرار التحول إلى التعددية في العديد من البلدان، محاولة لاحتواء الضغوط الشعبية والسياسية، وحصرها في الحدود التي تريدها النخب الحاكمة كوسيلة لامتصاص التشنجات، كي لا تفلت من أيدي هذه النخب وبما يهدد وجودها ذاته"[1].

برزت أهمية مسألة التعددية منذ عهود موغلة في التاريخ، فقد استمر تطورها وتجددها حتى قبل عمليات التطور السياسي ومسارات الدمقرطة الأساسية التي شهدتها أمريكا وأوروبا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. لكن عودة التعددية إلى البروز باعتبارها أحد العوامل الحاسمة في عمليات التحول كان منذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين تزامنا مع دخول العالم "الموجة الثالثة" من الدمقرطة، حيث تميزت بدورة من التحولات السياسية ذات الصلة التي صاحبت عمليات الإصلاح الهيكلي في عديد الدول المعنية التي عرفت تعديلا بشكل جوهري في نماذج التطوير التي عرفتها[2].

أدت موجة الدمقرطة المعروفة بالموجة الثالثة بعديد الدول العربية إلى ولوج مسار هذه الموجة ولو بدرجات ومستويات متفاوتة. وفي السياق اقرت هذه الدول

1 رعد صالح الآلوسي، المرجع السابق، ص ص.208-209.

2 Jorge Lanzaro, « Foundations of pluralist democracy and political structure of the State in Uruguay », Rev.urug.cienc.polit.vol.1, no.se Montevideo, 2004. In : http://socialsciences.scielo.org

- Visited in : March 28th, 2017, at 21 :15.
- تاريخ الإطلاع: 2017/03/28، بتوقيت: 21:15.

"بالتعدد التنظيمي، أي السماح، بحرية تشكيل الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية دون حدود[1]".

بدأت التجربة في مصر أولا العام 1967 وفق نموذج الانتقال إلى التعدد الحزبي المقيد ليتسع نطاق هذا التحول خلال السنوات الموالية ليشمل عددا من الدول العربية وفق تصنيف ثلاثي قدمه الأستاذ عبد القادر رزيق المخادمي في مؤلفه الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي(2007)، وهذا حسب ما يلي[2]:

1) الدول التي اعتمدت التعدد المقنن: وشمل كل من الجزائر ومصر وتونس.
2) الدول التي اعتمدت التعدد التنظيمي: وتضم الأردن واليمن. حيث شهدت الأردن أولى الانتخابات التعددية في الدول العربية العام 1989 أفضت إلى إصدار ميثاق وطني يضمن السماح بإقامة أحزاب سياسية في إطار تفعيل الحريات العامة. أما في اليمن فجاء التعددية وإعلان إقامة أحزاب سياسية بعد إعلان الوحدة بين اليمنيتين في 1990/06/22.
3) دول الاستعداد الرسمي: وهي العراق والصومال. حيث برزت بوادر النظام العراقي قبل الاحتلال الأمريكي، حيث طرح الخطاب الرسمي في العراق امكانية قيام أحزاب جديدة. أما في الصومال كان قبل أحداث سمة العام 2006. وتزامنت التعددية الحزبية مع وصول المعارضة والنظام إلى سقف اللارجعة، خاصة مع الحركة القومية الصومالية في الشمال والجبهة الديمقراطية المتمركزة في إثيوبيا.

ولما كان موضوع هذه الأطروحة يتعلق بالجزائر ومصر فإن الشرح بالتحليل سينصب على التصنيف الأول المتعلق بالتعدد المقنن كونه يضم الجزائر ومصر.

1 عبد القادر رزيق المخادمي، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي، بين القرار الوطني والفوضى البناءة، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007، ص.136.
2 المرجع نفسه، ص ص.136- 137.

يشير التعدد المقنن الذي عرفته الجزائر ومصر إلى تعددية يحكمها في كلا البلدين قانون تضمنت شروطا وقيودا على عملية إنشاء الأحزاب السياسية وحتى النقابات في مرحلة لاحقة.

تضمنت القوانين المنظمة للتعددية الحزبية في البلدين ثلاثة قيود رئيسية هي على النحو الآتي[1]:

1) عدم قيام أحزاب على أسس ذات طابع تقسيمي للمجتمع، ففي مصر كانت تستبعد الطبقة والطائفية والفئة والانتماء الجغرافي، وفي القانون الجزائري يعرّفها وهي اللغة والجهة والجنس أو العرق الواحد والوضع المهني المعين.
2) تميّز أي حزب جديد من حيث البرنامج والأهداف، وهذا الشرط يقتصر على مصر وتونس. أما في الجزائر فيمنع قيام حزب يحمل اسما ورمزا أو علاقة مميّزة لحزب كان موقفه أو عمله مناوئا لمصالح ثورة التحرير.
3) ألا يكون الحزب فرعا لحزب أو تجمع سياسي أجنبي. وأضاف قانون الأحزاب في الجزائر عدم إقامة علاقة من طبيعتها أن تعطي شكل الفرع.

1. **حالة أحزاب المعارضة:** من غير المعقول أكاديميا، ولا سياسيا الحكم على المعارضة في أي مجتمع بكونها ضعيفة، أو فاشلة. فلإصدار هكذا حكم أو بالأحرى لاستنتاج تقييم للأحزاب والمعارضة أو أي تنظيم أو حركة اجتماعية لا بدّ أن ينطلق من تحليل مكانة ودور هذه الأخيرة في سياقات متعددة ترتبط أساسا بالبيئة السياسية، والبيئة الاجتماعية، والبيئة الاقتصادية، والمعطيات الثقافية والسلوكية المحيطة بها في الدولة التي تنشط فيها. زيادة على دراسة السياقات الخارجية والعلاقات سواء التي تربط هذه التنظيمات والحركات بفواعل خارج الدولة الأم، أو ما يربطها مع مكونات مجتمعها وبنى مؤسسات دولتها.

لن تخوض هذه الدراسة في تحليل كل هذه العوامل لتقييم المعارضة وأحزاب المعارضة في الجزائر ومصر، لكن يمكن الإشارة إلى أنه إن قبلنا بوجود ضعف لدى

1 عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص. 137.

هذه المعارضة، إلا أن المسؤولية في ذلك ليست ذاتية بالدرجة الأولى، بل تعود ابتداء إلى علاقة هذه المعارضة بالسلطة والدولة. ويتوقف تحليل تلك العلاقة وتقييمها على ما تناله من فرص التعبير عن مواقفها والتعبير عن آراءها بخصوص قضايا الشأن العام والمسائل المرتبطة بالسياسة ونظام الحكم. ويشير واقع المعارضة في كل من الجزائر ومصر أنها تعاني التضييق تارة، والمنع من النشاط تارة أخرى، وما يتخللهما من إجراءات وسلوكيات تصدر عن أجهزة الدولة ومؤسساتها تجاه المعارضة، والتشهير بسلبياتها، وتحميلها مسؤولية بعض الأوضاع السلبية في بلدها. ورغم كون المعارضة في البلدين تعاني الحصار والتضييق، إلا أن هذه الأخيرة تحمل أيضا في ذاتها مظاهر الضعف البنيوي والوظيفي، والجماهيري. ليس هذا فحسب، بل هي معارضة تعاني "من ضيق أفق وعدم معرفة بأن التعددية لا تشمل فقط التعددية السياسية وتداول السلطة، وإنما هناك جانبان مهمان: الجانب الأول يشير إلى التعددية في مؤسسات الحكم حتى لا تنحصر عملية صناعة القرار السياسي والإداري في قبضة جهة واحدة، أما الجانب الآخر وهو الأكثر أهمية وإلحاحا فهو الذي يتصل بضرورة وجود تعددية في ذات المجتمع من زاوية وجود اجتماعي مؤسسي ترتكز فيه المؤسسات على الإدارة الذاتية لشئون هذا المجتمع وبإرادتها هي ودون تدخل فيها. فأحزاب المعارضة لم تتفطن بعد لأهمية هذا النوع من التعددية لأن انشغالها يكاد ينحصر في السياسات العليا والعامة ومؤسسات الحكم المركزية[1]".

تعد الأحزاب السياسية من الفواعل السياسية غير الرسمية، والتي دونها لا يمكن أن تقوم للعملية السياسية الديمقراطية قائمة. فهي التي تتنافس لأجل بلوغ السلطة السياسية حتى تنفذ برامجها وتجسد أفكارها. وعليه تمثل الأحزاب السياسية إحدى القنوات البارزة والهامة للمشاركة السياسية التي من خلالها يتمكن المواطنون من بولغ مجال النخب السياسية وهي بذلك تعكس مستوى التعددية التنافسية التي تعد الأحزاب السياسية إحدى مظاهرها ومعالمها الرئيسة.

1 أحمد ثابت (محرّرا)، **حدود الإصلاح السياسي في مصر**، القاهرة: دار ميريت، 2007، ص.59.

تتفاوت التجارب الحزبية في الأنظمة العربية من حيث النشأة والدور والتمكين السياسي، وعليه تختلف مؤشرات الحياة الحزبية فيها؛ ففي الوقت الذي تعرف فيه بعض الدول العربية إيجابية في تلك المؤشرات، تشهد أخرى قيما سلبية للمؤشرات ذاتها. وتشمل الخريطة الحزبية في الوطن العربي ثلاث فئات من التعدد الحزبي، فهناك دول تسمح بالتعدد وبها تقاليد حزبية ولو بصورة غير مطلقة في ظل حظر بعض الأحزاب، ومن هذه الدول الجزائر ومصر ولبنان وتونس وفلسطين. وتوجد دول أخرى تسمح بعمل الأحزاب بتحفظ، حيث تسمح لبعضها بالنشاط وتمنع أخرى، ومنها سوريا، وتونس قبل حراك 2011، في حين تعتمد بعض الدول الحزب الواحد على نحو العراق قبل الاحتلال الأمريكي عام 2003. أما الدول العربية التي تمنع إقامة الأحزاب السياسية أصلا فهي السعودية، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، وليبيا (قبل إسقاط نظام العقيد القذافي عام 2011)[1].

إن تحليل علاقة الدمقرطة والاستقرار السياسي في هذه الدراسة يهتم ببحث بعضا من جوانب الحياة الحزبية، من خلال دراسة "المساحة المتاحة للعمل الحزبي" في البلدين محل المقارنة. ذلك لكون الأحزاب السياسية من أبرز فواعل العملية السياسية في ظل الأنظمة الديمقراطية.

يركز المطلب الحالي في دراسته مساحة العمل الحزبي المتاحة في البلدين من خلال بحث العناصر التي تعدّ تعبيرا عمليا لتلك المساحة بدءا ببحث نشأة الأحزاب السياسية في كل من الجزائر ومصر، ثم التعرض لمؤشر المتاح من المشاركة السياسية للأحزاب في البلدين، ليتم بعدها بجث محل الأحزاب السياسية من مسألة التداول السلمي عل السلطة في البلدين، ثم مقارنة ثقافة الديمقراطية لدى الأحزاب السياسية في كلا البلدين، وأخيرا بحث مكانة ودور الأحزاب السياسية في عملية الدمقرطة في البلدين.

2. نشأة الأحزاب السياسية وتصنيفاتها في البلدين:

1 عبد القادر رزيق المخادمي، **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007، 177.

تختلف خلفية نشأة الأحزاب السياسية في الأنظمة العربية عن ما شهدته التجارب في البلاد الغربية؛ فإذا كانت الأحزاب السياسية في أوروبا تميزت نشأتها بعاملين يعبر كل منهما عن طريقين لنشأة تلك الأحزاب؛ فتوجد أحزاب تصنف في نشأتها بالنظر إلى معيار علاقتها بالبرلمانات؛ فتوجد أحزاب ذات النشأة داخل البرلمانات، وأخرى نشأت خارج البرلمانات بفعل النشاطات النقابية والحركات الاجتماعية.

ويعتبر "موريس دوفرجيه" Maurice Duverger أن ظهور الأحزاب بالمعنى العصري لم يكن قبل عام 1850، باستثناء ما كانت تعرفه الولايات المتحدة الأمريكية. وأما الأشكال التي كانت سائدة فتمثلت في النوادي الشعبية، والتكتلات الفكرية، والكتل البرلمانية قبل أن تصير أحزابا بالمعنى المتداول حديثا[1].

أما التعرف الفوارق التكوينية البنيوية للأحزاب في مختلف التجارب الغربية لا يمكن أن يتم دون التعرض إلى أصولها وظروف وعوامل نشأتها، الأمر الذي يمكّن من تفسير انتشار الأحزاب في بعض البلدان وانكماشها في أخرى. يربط "دوفرجي" نمو الأحزاب السياسية بنمو الديمقراطية من خلال اتساع الاقتراع العام، بالمتيازات البرلمانية.

تصنف الأحزاب السياسية في الأطروحات الديمقراطية بكونها "أقرب المنظمات الطوعية وغير الحكومية إلى الدولة، والحزب في الدولة الديمقراطية إما أنه حكومة الدولة أو حكومة الظل فيها. فهو وسيلة الوصول إلى السلطة وأداة تداولها سلميا أو بالعنف، وهو الحكومة أو المعارضة".

برغم كون الدولة سابقة لنشأة الأحزاب السياسية في مختلف التجارب عبر العالم الممتدة في التاريخ، إلا أن علاقة الأحزاب بالدولة في بعض التجارب العربية لمرحلة ما بعد الاستقلال أنتجت حالات فريدة تحولت فيها الدولة إلى وسيلة في يد نخبة الأحزاب المهيمنة من أجل الاستمرار في إحكام قبضتها على السلطة وهندسة

1 موريس دوفرجيه، **الأحزاب السياسية**، ترجمة: علي مقلد عبد المحسن سعد، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011، ص.6.

نظام الحكم وفق توجهاتها وغاياتها الإيديولوجية والسلطوية، وقد تأثرت تلك الحالات العربية بما أفرزته التجارب في الدول التي كانت تحت نفوذ الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي سابقا التي تميّزت بحكم الحزب الواحد خاصة خلال المرحلة الممتدة بين ثلاثينيات وتسعينيات القرن الماضي. ومن بين تلك الدول ألمانيا الشرقية تحت زعامة حزب الوحدة الاشتراكي الألماني ما بين عامي 1948 و1989. وألبانيا تحت قيادة حزب العمال الألباني بين عامي 1944 و1991. ورومانيا التي هيمن فيها الحزب الشيوعي الروماني إبان اثنتين وأربعين عاما (1947-1989). وفي يوغسلافيا امتد حكم الحزب الشيوعي اليوغسلافي نحو خمس وأربعين عاما (1945-1990). وغيرها من دول المعسكر الشرقي الذي يعد فيه الحزب الشيوعي السوفيتي مرجعية تلك الأحزاب ومصدر إلهام لها، وهو الذي أحكم سيطرته على السلطة في الاتحاد السوفيتي لأطول مدة على الإطلاق حيث استمر حكمه لما يناهز السبعين عاما؛ ما بين 1922 إلى غاية 1990. وحتى بعض الدول في غرب القارة الأوربية؛ على نحو ألمانيا النازية تحت سيطرة الحزب النازي ما بين عامي 1933 و1945. وإسبانيا التي هيمن فيها الاتحاد الوطني الإسباني خلال المرحلة الممتدة بين عامي 1923 و1930، ثم بقيادة الحركة الوطنية ما بين عام 1939 وعام 1975.

أما التجارب العربية مع نظام الحزب الواحد فقد تراوحت بين طول فترة تلك الهيمنة المباشرة وقصرها؛ وتعد الجزائر من بين الدول العربية التي امتدت فيها الأحادية لفترة طويلة استمر فيها حزب جبهة التحرير الوطني في "طليعة الحكم" ما يقارب سبع وعشرين عاما ما بين 1962 و1989. وتكون الجزائر بذلك تحتل المرتبة الثالثة عربيا بعد كل من سوريا والعراق، حيث يعدّ حزب البعث السوري الحزب الواحد الأكثر تعميرا خلال هيمنته على الحكم في سوريا، إذ امتد حكمه من 1963 إلى غاية 2012 وهي السنة التي صدر فيها دستور جديد أقر التعددية بعدما شهدته سوريا من تحولات سياسية عنيفة نتج عنها حالة من عدم الاستقرار المستمرة إلى اليوم. أما في العراق فقد استمر فيه العمل بنظام الحزب الواحد لفترة بلغت تسع وثلاثين عاما انقسمت إلى مرحلتين: تمتد الأولى ما بين عامي 1964 و1968 بقيادة

الاتحاد الاشتراكي العربي العراقي، ثم مرحلة 1968 إلى عام 2003 التي تزعمها حزب البعث الاشتراكي تحت لواء الجبهة التقدمية الوطنية وانتهت بسقوط نظامه بقيادة الرئيس صدام حسين بعد غزو العراق الذي أفرز هو الآخر حالة من عدم الاستقرار التي لم تنته إلى اليوم.

أما مصر فحكمها الاتحاد الاشتراكي العربي لمدة بلغت خمسة عشر عاما ما بين 1962 و1976.

إن اعتماد التعددية الحزبية كخيار للانفتاح الديمقراطي في مختلف الدول العربية، سواء طال فيها حكم الحزب الواحد أم قصر، لم يكن ليعني أبدا أن الأحادية باعتبارها فلسفة ونظاما للحكم قد زالت وتراجعت؛ بل استمرت الأحادية كفلسفة ونهج حكم حتى في ظل دسترة التعدية السياسية. والشواهد على ذلك بيّنة في كل من الحالة الجزائرية والحالة المصرية.

يقوم تصنيف الأحزاب في الأدبيات السياسية أيضا على معايير أخرى منها المعيار التنظيمي الذي تصنف الأحزاب وفقه إلى أحزاب نخبة (cadre parties)، وأحزاب جماهيرية (mass parties)، ويتم أيضا التمييز بين أحزاب منضبطة (disciplined partie)، وأحزاب مفككة (loose parties). أما معيار الوظيفة الرئيسية فيتم من خلاله التمييز بين أحزاب التحرر الوطني، وأحزاب الدعاية الانتخابية. ثم المعيار الإيديولوجي الذي يميّز بين الأحزاب بالنظر إلى السياسات والبرامج والأفكار التي تطرحها للمجتمع. ويعتمد معيار التصنيف الأخير على ثنائيتين تتعلق أولاهما بالمحور الاجتماعي- الاقتصادي، وأما الثاني فيتعلق بالمحور الاجتماعي – الثقافي للتمييز بين تلك البرامج والسياسات والأفكار الحزبية[1].

ويعد المعيار الأخير أكثر المعايير معاصرة. ويعتمد في تمييزه بين الأحزاب بناء على نظرتها لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتوفير الخدمات العامة، وقضايا إعادة توزيع الموارد، وعلى هذا الساس تقسم الأحزاب السياسية حسب التالي[2]:

1 مازن حسن، "النظام الحزبي: سمات جديدة مع بقاء الأعمدة القديمة"، في:علي الدين هلال، ومازن حسن، ومي مجيب، الصراع من أجل نظام سياسي جديد، مصر بعد الثورة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013، ص.210.

2 المرجع نفسه، ص.211.

1) أحزاب اليمين ويمين الوسط: وتعتبر الدولة ليست اللاعب الرئيسي في النشاط الاقتصادي، وأن الدور الأبرز في ذلك إنما يعود للقطاع الخاص ثم القطاع "الأهلي" غير الحكومي وبدرجات متفاوتة.
2) أحزاب اليسار ويسار الوسط، ونظرتها عكس سابقتها، حيث تعتبر دور الدولة محوري ورئيسي في إدارة تلك القطاعات.

3. تصنيفات الأحزاب في البلدين من حيث النشأة والتوجه الفكري/ الايديولوجي: إفرازات الدمقرطة في البلدين

أما المعيار الذي تبنته هذه الدراسة فهو قائم على معيار النشأة؛ فإضافة إلى أحزاب ذات النشأة من داخل السلطة ونظام الحكم على نحو حزب التجمع الوطني الديمقراطي في الجزائر، ونظيره الحزب الوطني الديمقراطي في مصر، نشأت أحزاب أخرى بناء على ثلاثة أنماط من حيث معيار النشأة وهي:

- **أحزاب منشقة عن أحزاب قديمة (نسبيا):** في الجزائر يمثل هذه الأحزاب حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي تأسّس العام 1997 من طرف السلطة برئاسة الرئيس اليمين زروال. واتخِذ حزب التجمع الوطني الديمقراطي وقتها بديلا عن جبهة التحرير الوطني التي خرج من رحمها، عقابا لها نظير المواقف السياسية التي اتخذها الحزب (رمز الأحادية في الجزائر) تجاه مسألة وقف المسار الانتخابي، ومشاركته في ندوة سانت إي جيديو بروما العام 1995 واتهم أعضائه المشاركين بالخيانة ومحاولة تدويل القضية الجزائرية التي كانت تتميز حينها بحالة من الفوضى سببها ظاهرة الارهاب والعنف السياسي. إضافة إلى أحزاب أخرى انشقت عن الأحزاب الأم. إضافة إلى حالات الانشقاق والتشظي التي عرفتها أحزاب أخرى خاصة الإسلامية منها والتي من أبرزها حزب حركة مجتمع السلم (حمس) التي تأسست العام 1990.

شهدت مصر الظاهرة نفسها، منها على سبيل المثال بروز حزب التحالف الشعبي الاشتراكي الذي تأسس في أكتوبر العام 2011 وهو الذي انشق مؤسّسوه عن

حزب التجمع أحد أكبر الأحزاب اليسارية في مصر بل يعتبره البعض أكبرها على الإطلاق والذي تأسس في عهد الرئيس أنور السادات، وانشق هؤلاء عن التجمع لخلافهم مع قيادات هذا الأخير والتي ـفي نظرهم ـ انحرفت بمسار الحزب عن سكّته السياسية الصحيحة وأنهم أخلفوا عهدا قطعوه مع باقي القوى السياسية على عدم مشاركة حزب السلطة "الحزب الوطني"، في الانتخابات خاصة عند اعلانهم تلك المشاركة منذ العام 1990[1]. حزب آخر منشق هو حزب النهضة، الذي تأسس في يوليو العام 2011، حيث أسسه ـ بمعية مؤسسين آخرين ـ محمد حبيب وهو الذي شغل منصب نائب أول لمرشد جماعة الإخوان المسلمين.

- **أحزاب من تأسيس شخصيات سياسية معروفة:** ومنها حزب المصريين الأحرار الذي أسسه نخبة من المثقفين في مصر، وهؤلاء "من المفكرين والنشطاء"، وهو حزب يصنف نفسه من الأحزاب الليبرالية[2].

عرفت الجزائر بعد استقلالها عن الاستعمار الفرنسي نشأة حزبين بارزين في التاريخ السياسي المعاصر للجزائر، هما الحزب الثورة الاشتراكية والذي أسّسه محمد بوضياف في 10 سبتمبر 1962 وهو أحد مجموعة الستة المفجّرة للثورة والتي أسست جبهة التحرير الوطني. أما الحزب الثاني فهو جبهة القوى الاشتراكية الذي أسّسه حسين آيت أحمد العام 1963، وهو الآخر من مجموعة الستة المفجرين للثورة والمؤسسين لجبهة التحرير الوطني التي قادت الثورة مع جناحها العسكري جيش التحرير الوطني. ومع إقرار التعددية العام 1989 أسس بعض الشخصيات السياسية البارزة في تاريخ الجزائر المرتبط بالثورة التحريرية بعض الأحزاب على نحو حزب الحركة الديمقراطية الجزائرية (MDA) الذي أسسه الرئيس الأسبق أحمد بن بلة، وتم حله لاحقا. وحزب التحالف الوطني الجمهوري (ANR) وأسسه رئيس الحكومة

1 الموقع الرسمي الخاص بحزب "التحالف الشعبي الاشتراكي":

http://egyleftparty.org

- تاريخ الاطلاع: 2015/09/01، بتوقيت: 22:00.

2 الموقع الرسمي الخاص بحزب "المصريين الأحرار"، على الرابط:

http://www.fep.org.eg

- تاريخ الإطلاع: 2015/09/10، بتوقيت: 23:00

الأسبق رضا مالك وهو من أعضاء جبهة التحرير المشاركين في مفاوضات إيفيان التي أعلن بموجبها وقف إطلاق النار في الجزائر يوم 19 مارس 1992، وهو الحزب الذب لا يزال نشطا إلى اليوم. مع الإشارة إلى محاولة بعض الشخصيات تأسيس أحزاب لكنها ظلت ممنوعة من ذلك، ومن بينهم حزب الأمة الذي بادر به الوزير السابق في حكومات بومدين والشاذلي "أحمد طالب الإبراهيمي"، لكنه ظلّ محروما إلى اليوم من اني حظى بالاعتماد الرسمي.

- **أحزاب ذات توجه إسلامي:** من أبرزها حزب البناء والتنمية الذي أسسته جماعة الإخوان المسلمين بعد "ثورة 25 يناير" ليكون تنظيمها السياسي، متبنيا مبادئ العدالة والمساواة والحرية والتعددية والشورى والتكافل الاجتماعي. وقرر الحزب الإخواني المشاركة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية في تلك الفترة. لكن الحزب تعرض للحل بعد اندلاع أعمال العنف وابعاد الرئيس محمد مرسي العام 2013 ثم سجنه. من أبرز الأحزاب الإسلامية حزب التغيير والتنمية المصري وهو إسلامي التوجه أسّسه سياسيون إسلاميون مستقلون يرتبط فكريا بتيار الوسط المصري معلنا ابتعاده عن التطرف الديني والغلو العلماني.
- **أحزاب جديدة:** غد الثورة الذي أسسه وقاده السياسي البارز أيمن نور واتخذ خطّاً سياسيّاً قام على مبدأ الوسطية اليبرالية. وكان هذا الحزب ينافس حزب الإخوان حيث أكد ذلك رئيسه نور بأن حزبه احتل المرتبة الثانية بعد حزب الحرية والعدالة في قوائم التحالف الديمقراطي. وهو حزب اعتمد في تركيبته على نقابيين وإعلاميين كبار إضافة إلى بعض شباب "الثورة"[1]. إضافة إلى أحزاب أخرى جديدة على نحو حزب العمال الديمقراطي، وهو حزب ذو توجه إسلامي. إضافة إلى حزب المصريين الأحرار تأسس في 03 أبريل العام 2011 من طرف مجموعة من الأكاديميين والنشطاء السياسيين. حزب المصريين تأسس العام 2011 هو الآخر. إضافة إلى

1 محمد عمارة، "في البيان الأول له.. حزب "غد الثورة" يطالب بإقالة شرف"، مقال صحفي كتب إثر البيان الأول الذي أصدره حزب "غد الثورة" الجديد، موقع "مصراوي" بتاريخ 10 نوفمبر 2011، بتوقيت 12:32، على الرابط:
http://www.masrawy.com/News/Egypt/2011/october/11/4498200.aspx
- تاريخ الاطلاع: 31 ديسمبر 2011. بتوقيت: 21:00.

حزب مصر القوية الذي أسسه عبد المنعم أبو الفتوح العام 2012، وهو القيادي السابق في جماعة الإخوان المسلمين. واتخذ خطه الايديولوجي يسار الوسط بتوجه ديمقراطي اجتماعي. ويشار إلى أن عبد المنعم أبو الفتوح كان من بين من ترشحوا لرئاسيات العام 2012 التي فاز فيها مرشح الإخوان محمد مرسي. وهو الحزب الذي أعلن لدى تأسيسه عن أنه يقف على مسافة واحدة من كل التيارات السياسية النشطة في الساحة السياسية بمصر، وأنه لن يدخل في أي تحالفات قائمة على الاستقطاب أو تحالف إسلامي ضد مدني أو ضدّ إسلامي، وإن دخل الحزب في تحالف فسيكون على أساس برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ومعلنا اختياره معارضة السلطة معارضة موضوعية[1].

4. خصوصية الأحزاب في البلدين: الأحزاب ذات النشأة من داخل النظام السياسي/ أحزاب السلطة:

هي خاصية جديدة أنتجتها التجربة السياسية التعددية في كل من الجزائر ومصر، حيث اعتمد النظام السياسي في كلا البلدين استراتيجية تكيفية جديدة مع الحالة السياسية التي فرضها خيار الدمقرطة في شقه المتعلق بتعددية الأحزاب السياسية. وغاية تلك الاستراتيجية احتواء التعددية الحزبية، وحصر المنافسة السياسية في مجموعة أحزاب داعمة للسلطة القائمة، عقيدتها السياسية الولاء للسلطة، ودورها دعم شرعيتها بواسطة انتخابات ظاهرها تعددي وباطنها أحادي.

وعليه فإن دراسة الأحزاب السياسية وعلاقتها بالديمقراطية في الجزائر ومصر لا بد أن تنطلق من اعتبار الأحزاب ذات صلة وطيدة بالسلطة، حيث لا يمكن دراسة هذه الأحزاب "دراسة تاريخية مستقلة لأنها لا تتمتع بتاريخها الخاص، إنما اعتمدت في البداية والسياق والنهاية على مقتضيات السلطة وشروطها وحاجاتها... ما

1 محمود حسين، " "مصر القوية" يقدم 8500 توكيل للجنة شؤون الأحزاب"، مقال صحفي منشور على الموقع الإخباري "اليوم السابع"، بتاريخ 31 أكتوبر 2012، بتوقيت: 06:30، على الرابط:
https://www.youm7.com/story/2012/10/31/%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B9%D9%85-%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD-%D9%8A%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D8%A8%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%8A%D8%A9/832375
- تاريخ الإطلاع: 2012/11/03، بتوقيت: 23:00.

حدث هو افتراض التعددية في الهوامش والأطراف مع بناء السلطة في المركز النواة[1]". أي أن التعددية التي فرضها الانفتاح السياسي في البلدين إنما تم خارج مجال السلطة وبقيت هي بعيدة عن أن تتأثر به من حيث تغيير نخبها الحاكمة على مرّ أجيال تخلفها أجيال ترث النمط ذاته، وأن التعددية بالتالي تبقى خارج السلطة التي تبقى في منأى عن المنافسة التعددية التي تفتح المجال لفرصة أحزاب المعارضة في أن تنال حضها في ممارسة السلطة واعتلاء هرمها.

تنحو أحزاب السلطة في البلدين اتجاهات سياسية فريدة من نوعها بالمقارنة مع التجارب الحزبية الشائعة في الديمقراطيات الغربية. فأحزاب السلطة في الجزائر ومصر ودول عربية أخرى، تعدّ "الفاعل السياسي الرسمي" الذي يكرّس الشرعية الديمقراطية عبر معطى التعددية السياسية ومن خلال المشاركة في الانتخابات التي تؤكد الدساتير على أنها تعددية، تتنافس فيها أحزاب عديدة تحظى بالاعتراف والاعتماد الرسميين من الحكومات في هذه البلدان. وتتميّز هذه الحزبية بالاستقطاب السياسي المتمركز حول حزب واحد في السلطة على نحو الحزب الوطني في مصر، أو استقطاب محوره حزبين سلطويين على النمط السائد في الجزائر منذ العام 1997 يمثلهما حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي. أما الأحزاب الأخرى فهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام من حيث مشاركتها السياسية:

1. **أحزاب المعارضة المشاركة:** وهي التي تُقبِل على المشاركة الدورية في الانتخابات خاصة المحلية منها والتشريعية. وهذه الأحزاب قد تقاطع بعض الأحيان أو تبدي معارضتها لقواعد إدارة العملية الانتخابية التي قد تتضمن آليات وإجراءات تضيق عليها مجال المشاركة الموسعة التي تصل إلى حدّ منافسة النخب السلطوية السلطة السياسية في أعلى هرمها. وإن حدث في أغلب الفترات الانتخابية وأن شاركت هذه الأحزاب فيها، إلا أنها بعد تنصيب المجالس النيابية المختلفة محليا أو وطنيا عبر البرلمانات إلا أنها لا تكون لها لا الفرصة ولا المجال الكافيين لترجمة

1 نور الدين ثنيو، "الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية"، في: موقع الجزيرة على الرابط:
http://www.aljazeera.net
- نشرت المادة على الرابط في: 2004/10/03.
- تاريخ الاطلاع: 2016/05/27، بتوقيت 23:30.

أفكارها وبرامجها إلى واقع تنفيذي تتبناه الحكومات، ولا إلى اقتراح القوانين والتشريعات التي من شأنها أن تفضي إلى ممارسة سياسية تعددية قائمة على المنافسة السياسية المتكافئة التي تضمن تداولا حقيقيا على السلطة.

2. أحزاب المعارضة المقاطعة: وهي التي ترفض بشكل نسبي المشاركة في الانتخابات التي تنظمها السلطة، ومن تلك الأحزاب في الجزائر حزب جبهة القوى الاشتراكية (FFS) ، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD). أما في مصر فبها أحزاب سياسية تقاطع الانتخابات في بعض المراحل دون أخرى ولعل من أبرز تلك المراحل ما عرفته الساحة السياسية المصرية بمناسبة الانتخابات التشريعية للعام 2015 من مقاطعة هامة من مجموعة معتبرة من الأحزاب المعارضة منها حزب الوسط وحزب الحريّة، وحزب مصر القويّة. ومنها أحزاب انسحبت من تلك الانتخابات بعد اعلانها ترشيحاتها خاصة ما حدث مع قائمة "صحوة مصر" التي تحالف في تشكيلها أحزاب التجمع الوطني الوحدوي، الشيوعي المصري، والاشتراكي المصري، تعبيرا منها على رفضها قانون الانتخابات ومن خلاله النظام الانتخابي الذي اعتبرته من قبيل التضييق السياسي إضافة إلى كونه غير ضامن لمبدأ المنافسة العادلة بين مختلف الأحزاب والتشكيلات السياسية النشطة في الساحة السياسية في مصر.

3. أحزاب صغيرة مؤيدة للسلطة ومشاركة باستمرار: هي ظاهرة جديدة عرفتها الجزائر بشكل خاص في المراحل الحالية من التجربة التعددية، ابتداء من العهدة الرئاسية الثانية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة (2004-2009). وشهدت الجزائر تشكيل أكبر عدد من تلك الأحزاب أثناء العهدة الثالثة لبوتفليقة (2009-2014) بعد العام 2012 حيث بلغ عدد تلك الأحزاب أثناء هذه المرحلة تسعة وثلاثين حزبا أغلبها مؤيد للسلطة وسائر في فلك أحزابها. وهي أحزاب شجعت السلطة على تأسيسها دعما لشرعيتها من ناحية، وتشتيتا لقوى الأحزاب العتيدة من ناحية أخرى. أما مصر فقد شهدت أكبر موجة من تأسيس الأحزاب السياسية في مرحلة ما عرف بـ "ثورة 25 يناير" العام 2011، وامتدت هذه الموجة إلى عام

2014. حيث عرفت مصر تأسيس زهاء الأربعين حزبا سياسيا حاول قسم هام منها تبني أفكار "الثورة" واحتواء ما أمكن من شبابها، كونها كانت تعتبر الفرصة مواتية لتشكّل بديلا في السلطة. كما أن أحزاب السلطة هذه تعد الوسيلة السياسية التي تضمن لنظام الحكم القائم استمراره في البقاء ما أمكنه ذلك إلى الأبد وعلى مرّ الأجيال.

هذا الاستمرار تضمنُه هذه الأحزاب كوسائل سياسية لتكيف هذه الأنظمة مع المستجدات والتغيرات التي تحصل في بيئتها الداخلية والخارجية. وهذا ما يعدّ من أخطر التحديات التي تواجهها المجتمعات العربية خاصة في الدول التي تحكمها أنظمة سياسية لم تتغير طبيعتها، أو على الأقل لم تعرف تعديلات هامة في نمط حكمها وتسييرها لقضايا الشأن العام، ولم تتغير نظرتها نحو المجتمع ونحو الإنسان الذي يعيش في كنف هذه الدولة، حيث دائما ما تعتبره مجرّد رقم إما في كونه عبئا على حكوماتها في التكفل بانشغالاته ومتطلبات حياته اليومية. أو أنه رقم هام في حسم نتائج الانتخابات لصالح الموالين والسائرين في فلك السلطة ونظام الحكم القائمين والمستمرين منذ عقود. وتغيب في مقابل ذلك النظرة إلى اعتبار هذا المواطن-الإنسان موردا استراتيجيا لا غنى عنه في الإسهام في تقوية الدولة اقتصاديا وتكنولوجيا ومعرفيا وحضاريا، إذا ما حظي بالاهتمام والرعاية والنظر إليه نظرة الاهتمام التي تؤمن في قدراته وطاقاته وما يمكن أن يقدمه من قيم مضافة ومن تميّز حضاري في شتى المجالات. تغيب هذه النظرة أو على الأقل هي ضعيفة ومحدودة النطاق، لأن النخب السلطوية تلك في البلدين، وبحكم أنها عمّرت لأطول فترة في احكامها زمام السلطة السياسية والاقتصادية ـ على وجه الخصوص ـ فقد تلاشت روابطها بالمجتمع، وابتعدت عن واقعه المثقل بالمعاناة والحاجة إلى المرافقة لتحسين ظروف حياته ومعيشته. فضلا عن أنها أغلقت قنوات التواصل مع مجتمعها خاصة القنوات السياسية وتلك المؤطرة للعمل المدني التطوعي من تنظيمات حرة ومستقلة.

إن هذا الانفصال والقطيعة بين الدولة والمجتمع تطور بفعل عاملين هامين:

- أولهما هو **احتكار للسلطة** بكل أنواعها ومظاهرها، السياسية والاقتصادية منها على وجه الخصوص من طرف نخبة تشكلت وتطورت داخل منظومة الحكم

وداخل دواليب الحكم والسلطة ما مكنها من احكام السيطرة على السلطة من جهة. ومن جهة أخرى تكرسها الاحتكار الفاحش للسلطة السياسية وحتى الاقتصادية. إضافة إلى ممارستها الإقصاء، والتهميش، والتشويه أحينا في حق النخب الأخرى.

- **سوء الإدراك** للمعنى الحقيقي المراد من المسؤولية والمنصب العالي أو السامي في الدولة، وهو ناجم عن سوء إدراك معنى الدولة وخلط معناها بمعنى السلطة السياسية والنظام السياسي. ما انعكس سلبا على إدراك بعض المسؤولين لأدوارهم وحدود مسؤولياتهم وصلاحياتهم، وحتى أن أغلب الموظفين من المسؤولين في الإدارة الجزائرية بمختلف أنواعها يجهلون المعنى الصائب للإدارة وللمنصب العمومي وللموظف العمومي.

كرّس هذا الوضع المختل ـ في علاقة الدولة بالمجتمع في الجزائر وفي مصر ـ مفاهيم واعتبارات سلبية وسيئة عن كل من الدولة، والمجتمع، والمجتمع المدني، ونظام الحكم، والسياسة عموما. ومن بين العوامل التي زكت وأذكت هذا الشعور غلق مجال المشاركة أمام مختلف فئات الشعب وبين مختلف الفواعل والتنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى عامل ثاني يتمثل في حصر التعددية في مجال وحيد هو "السياسة" الذي يربط فيه نمط نظام الحكم بتوازنات النخبة داخل السلطة. في حين كان من الواجب إدراك المعنى الحقيقي للتعددية في الديمقراطية الذي يقتضي الأخذ في عين الاعتبار الأبعاد الأخرى للتعددية على نحو التعددية النقابية، والتعددية الاجتماعية والثقافية التي من شأنها أن تتيح المساهمة في تقوية جبهة الأحزاب، والمنظمات الاجتماعية، في مواجهتها السلطة القائمة تقويما لسياساتها وقراراتها، وفرض وجودها من خلال العمل التطوعي والجواري مع المواطنين الذين ينبغي لها أن تعمل على تقوية علاقتها بهم، سواء عبر النشاط السياسي الحزبي ـ أو غير الحزبي لأجل تقوية قاعدتها الجماهيرية من جهة، بهدف توطيد وتوكيد علاقتها بالمجتمع وبمختلف فئاته ومكوناته حتى تضمن استمالته عن السلطة المحتكرة من جهة أخرى.

أما التكيّف الذي تضمنه هذه الأحزاب لنظام الحكم القائم فهو يعطي الانطباع العام بأن النظام هذا منفتح ويتغير نحو ديمقراطية أكثر فأكثر عبر انتخابات تعددية دورية تشارك فيها أحزاب سياسية أخرى حتى من تلك المعارضة للنظام. وهي تعتقد من ذلك أنها تنافس أحزاب السلطة في احتلال مختلف المواقع للمارسة السياسية وفي صنع القرار سواء على المستوى المحلي (مجالس محلية) أو على المستوى الوطني (التمثيل البرلماني).

في ظل حالة الانفتاح الجزئي هذه التي تجعل من مسألة المشاركة في السلطة وفي صنع القرار وإدارة الشأن العام مسألة محدود مجالها، وضيّق جدا الهامش المتاح منها للقوى السياسية المعارضة التي أفرزها التطور الطبيعي للمجتمع في الجزائر ومصر. الأمر الذي ينجم عنه تنامي الشعور بعدم الثقة بين الحاكم والمحكوم، وسوء العلاقة بين المجتمع والدولة تجعل المجتمع ينفر من كل ما هو سياسي وينتقد كل ما يصدر من السلطة حتى وإن كان إيجابيا أحيانا. فضلا عن أن ذلك كله كان مردّه إلى عدم تجسيد عناصر وأسس التعددية السابق ذكرها في هذا الجزء من الدراسة. حيث أن توزيع القوة بين الجماعات الاجتماعية المختلفة وانتشارها بقي ضعيفا في الجزائر ومصر، فضلا عن أن نطاق تمثيل هذه الجماعات للمصالح المجتمعية بقي محدودا الأمر الذي نتج عنه ضعف تاثيرها السياسي نظرا لاستبعادها عن الحوار والتفاوض الجاد حول السلطة وتوزيع القيم. ومن ناحية ثانية ورغم وجود تعدد في القوى والاتجاهات السياسية والاجتماعية في البلدين، إلا أنها لم تشكل القوة الفعلية التي تتنافس في المجتمع الأمر الذي كرس احتكارا للسلطة. ومن ناحية ثالثة بقيت هذه التوجهات والقوى المتعددة في المجتمعين الجزائري والمصري ضعيفة من حيث تفاعلاتها بواسطة التفاوض ما ابقاها بعيدة عن المنافسة والمساونة الحقيقية عن السلطة وصنع القرار، الأمر الذي نتج عنه انحرافات عديدة ميّزها العنف السياسي كأداة غلبت على عملية إدارة الصراع في البلدين عبر فترات مختلفة من تاريخها المعاصر بعيدة عن القنوات والطرق السلمية لإدارته. أما رابعا فقد طغى على عملية التحولات والتغيرات السياسية في البلدين التنازع بين قوى سلطوية وأخرى مجتمعية

تمثلها نخب تختلف في تفضيل وسائل تلك التغييرات بين من يفضل الحلول والإجراءات التدريجية لإحداث التغيير المنشود، وبين من فضل الحلول السريعة. وبين الموقفين تصاعدت موجات من العنف عرفتها الجزائر في أعقاب توقيف المسار الانتخابي العام 1992، وفي مصر في أعقاب الانقلاب على التغيير الديمقراطي العام 2012.

4. مشاركة الأحزاب في الانتخابات السياسية العامة:

تشارك أحزاب سياسية عديدة في الجزائر في كل الانتخابات التعددية منذ العام 1995 بعدما تم استئناف التجربة الديمقراطية التي توقفت مطلع العام 1992، بداعي الأزمة السياسية التي وقع فيها نظام الحكم. لكن تلك الأزمة كانت بمثابة المصفاة التي تم من خلالها تحجيم مجال المشاركة السياسية، من خلال إجراءات تحكمية في العملية الانتخابية من حيث تنظيمها وسيرها وفرز وإعلان نتائجها، وخاصة من حيث طبيعة النظام الانتخابي الذي اعتمدته والذي كان مختلفا تماما عن ذلك الذي أجريت بموجبه الانتخابات المحلية في جوان 1990، والتشريعية في دورها الأول ديسمبر 1991. والتغييرات التي مست النظام الانتخابي خاصة في قسميه المتعلقين بنمط الاقتراع، وتصميم الدوائر الانتخابية. وفي ذلك مخرج لأجل تفادي المفاجآت الانتخابية على النحو الذي حدث في الانتخابات التي أجريت ما بين عامي 1990 و1991.

يعتبر البعد المحلي من المجالات الحيوية في الدولة، ترتبط به فعاليتها في إدارة الشأن العام وفي هذا المجال تتضح أكثر حقيقة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين المواطن والدولة. فأقرب ما تكون الدولة من المواطن إنما على المستوى المحلي. فالجماعة المحلية تشترك مع الدولة في جميع مواصفاتها وخصائصها، إلا أنها تبقى تابعة لها وجزءا لا يتجزأ من كيانها ماديًّا ومعنويًّا؛ فمن الناحية المادية يشكل الإقليم المحلي جزاء لا يتجزأ من إقليم الدولة ومن جغرافيتها وحدودها المتعارف عليها والمعترف لها بها، وما الإقليم المحلي إلا تعبير عن التقسيم الإداري لإقليم الدولة غرضه التظيم وتقريب الخدمة العامة من المواطنين. أما من حيث

الجوانب المعنوية فالجماعة الإقليمة أو المحلية هي كيان مجتمعي ينتمي إلى كيان الأمة الوجداني في الدولة الواحدة، يتصف بالمقومات القيمية والحضارية نفسها لتلك الأمة التي تميّز الدولة عن غيرها، والإقليم المحلي ببعض من خصوصياته المعنوية إنما يدعم إيجابيا تنوع قدرات الدولة لتكون عامل قوة وتميّز إذا ما أُحسِن إدارتها.

المطلب الثاني: التعددية وتحدي التغيير السياسي بواسطة الصدمة الانتخابية في البلدين

1. بداية التعددية وتحدّي الصدمة الانتخابية في الجزائر (1990- 1991):

ورث حزب جبهة التحرير الوطني الخلافات والانقسامات السياسية التي شهدتها الجبهة أثناء الثورة التحريرية، واشتدت حدّة تلك الانقسامات بفعل النوازع السلطوية التي برزت عشية الاستقلال (1962-1965)، والتي أخرجت للعلن حالة تفكّك البنية النخبوية للحزب الواحد إلى نخب متصارعة بأفكار وتوجهات سياسية متعارضة، تجلّت بوضوح خاصة بعد وفاة الرئيس بومدين وخلافته من طرف الشاذلي بن جديد العام 1979.

بعد استتباب أمر السلطة لصالح الجناح الذي قادته ضباط جيش الحدود، شهد شهد حزب جبهة التحرير رمز الأحادية في الجزائر فترة هامة من الاستقرار ضمنتها له المساحة التي كان يحتلها في نظام الحكم، في مقابل تدعيمه شرعية النخبة السلطوية التي اتخذت منه المبرّر التاريخي والثوري والسياسي لمسكها زمام السلطة، والجهاز السياسي الذي يؤطر قراراتها وسياساتها.

وبدأ الاهتمام بمكانة الحزب بعقد أول مؤتمر له منذ أربعة عشر سنة، حيث أفضى إلى إعادة هيكلة الحزب فأصبح له قانون أساسي، ومكتب سياسي، ولجنة مركزية. ومنذ ذلك الوقت منح الحزب دوره التنظيمي إضافة إلى دوره الرمزي. وقد برز خلال هذا المرحلة من الأحادية نظام آخر "ثالث" تميّز بإعادة تكوين نخبة سلطويّة

دون أن يؤدي ذلك إلى المساس بالتوازنات الأساسية داخل السلطة القائمة على ثلاثية الدولة، والجيش، والحزب[1] .

وهكذا اكتسب الحزب اليد العليا في عملية صنع القرار، في حين عمل الحكام المحليون كسلطة تنفيذية. كما شجّع بن جديد اللجنة المركزية للحزب على تكوين لجنة انضباط من شأنها وضع نظام للأعضاء الذين لم يتماشوا مع قرارات الحزب. وباعتباره رئيسا لتلك اللجنة، فقد استعملها لإزاحة خصومه من الحزب، وإرسال ملفاتهم إلى مجلس المحاسبة... الذي يتولّى محاكمة المشتبه في تورّطهم في قضايا فساد"[2] .

وواصل الرئيس الشاذلي سياسته في ابعاد الخصوم، وتحييدهم من داخل الحزب الحاكم الذي هيمن على دواليب الدولة ومؤسساتها. ومن أبرز ما قام به في هذا الاتجاه القرارات التي اتخذها أثناء المؤتمر السادس للحزب الذي انعقد في شهر نوفمبر العام 1988، أي مباشرة بعد أحداث أكتوبر عام 1988، كردة فعل من لدن الرئيس واستجابة منه لتحدي الاستقرار السياسي الذي أصبح مهددا بفعل تلك الانتفاضة وموجة الاحتجاج القوية التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة. ومن بين ما اقترحه الرئيس الشاذلي وقف هيمنة الحزب على الحكومة، "وأن تكفّ جبهة التحرير عن أن تكون حزب الحكومة، وألا يكون لها حق في السيطرة على المنظمات الاجتماعية والمهنية. كما اقترح السماح بوجود آراء سياسية متنوعة داخل حزب جبهة التحرير، على أمل تحقيق الانسجام بينها. بيد أن استراتيجية محاولة توحيد المجموعات السياسية المتنوعة لم تظهر إلى العلن"[3].

ويكون الشاذلي بذلك قد تمكن من تحييد معارضيه داخل جهاز الحزب، خاصة من الأعضاء القدامى فيه، ومستغلا الظرف السياسي والاجتماعي الذي آلت إليه البلاد جرّاء أحداث العام 1988. ورغم معارضي الإصلاحات السياسية باتجاه التعددية، "

1 Omar Carlier, "Symbolique du Pouvoir et Pratiques de Gouvernement", **Annuaire de l'Afrique du Nord**, n°.28, 1989, p.124.

2 بلقاسم العباس، عمّار بوحوش، المرجع السابق، ص.306

3 المرجع نفسه، ص.307.

تمكّن بن جديد سنة 1989 من إدخال نظام تعدّد الأحزاب، والسماح لوسائل الإعلام بانتقاد فساد الممارسات الحكومية. وهذا بدوره، شجّع الرغبة الشعبية في تغيير النظام السياسي بصورة جذرية. وكانت أهداف الإصلاحات الحكومية تقوية النخبة الحاكمة عن طريق إيجاد نظام التعدد الحزبي، وهو ما يتيح حرية الصحافة، وسن دستور جديد، والدعوة إلى انتخابات برلمانية جديدة، وإشراك رئيس الوزارة بسلطات رئيس الدولة[1]".

في ظل تلك الصراعات داخل حزب جبهة التحرير الوطني التي اشتدت أكثر فأكثر أدت إلى حدوث انقسام داخل هذا الحزب الأمر الذي أسهم أكثر في اضعافه بعد أن تخلى عنه جناح هام في السلطة. وسجل الحزب الذي اقترن بالدولة والسلطة ردحاً من الزمن سقوطا حراّ في أول اختبار في عهد التعددية، حيث انهزم في أول انتخابات محلية تعددية في 12 جوان العام 1990، والتي اكتسح نتائجها حزب جديد تمثل في الجبهة الإسلامية للإنقاذ(FIS) التي تحصلت على أغلبية المجالس البلدية والولائية في مفاجأة سياسية مدويّة كان صعبا على حزب جبهة التحرير استيعابها.

أجريت تلك الانتخابات المحلية على أساس نمط انتخابي مختلط قائم على طريقة الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية بدور واحد. مع تحديد عتبة 7% من الأصوات المعبر عنها حتى تحظى بفرصة حصولها على حصة من المقاعد المتبقية، بتطبيق قاعدة الباقي الأقوى. وقد تم اقرار هذا النمط الانتخابي بعد جدل كبير بين الحكومة والأحزاب في المعارضة، ليحسم الأمر بتلك الطريقة التي أخرجت هذا النظام الانتخابي الذي كان الهدف منه خدمة الأحزاب الكبيرة وعلى رأسها ـ قبيل إجراء المحليات ـ جبهة التحرير الوطني، كما كان الهدف أيضا منح الفرصة في التمثيل لمختلف التيارات السياسية في المجالس البلدية والولائية.

1 بلقاسم العباس، عمّار بوحوش، المرجع السابق، ص.307.

الجدول رقم (08): المعطيات العامة الخاصة بالانتخابات المحلية 12جوان 1990[1]

نوع الانتخابات / الناخبون	الانتخابات البلدية		الانتخابات الولائية	
	العدد	**النسبة المئوية**	**العدد**	**النسبة المئوية**
المسجلون	12 841 769	100	12 841 769	100
المصوتون	**8 366 760**	**65.15**	**8 238 921**	**64.16**
الغائبون	4 475 009	34.85	4 602 848	35.84
الأصوات المعبر عنها	**7 984 788**	**62.18**	**7 870 000**	**61.28**
الأصوات الملغاة	381 972	2.97	368 921	2.87

المصدر: **El-Moudjahid** (hebdomadaire), du 15-16 juin 1990, pp.2-3.

يوضح الجدول رقم (08) أعلاه أن نسبة المشاركة تجاوزت الستون في المائة بين الانتخابات البلدية والولائية، وبحكم أنها تمت في وقت واحد، حيث يدلي الناخبون بأصواتهم في كلا النوعين من المحليات في مكتب اقتراع واحد وفي وقت واحد، فإنه يمكن احتساب متوسط النسبة المئوية للمشاركة في تلك الانتخابات المحلية بنسبة 64.65% بعدد مصوتين بلغ متوسطه 8 302 840 مصوتا. وهي نسبة هامة تعبّر عن اقبال الجزائريين علىالمشاركة في تلك الانتخابات التعددية الأولى من نوعها نظرا لأملهم في أنها ستحدث التغيير المنشود.

الجدول رقم (09): نتائج الانتخابات البلدية 12 جوان 1990 (حسب الأصوات)[2]

1 قدمت هذه الأرقام في التصريح الذي أدلى به وزير الداخلية محمد الصالح محمدي يوم الخميس 1990/06/14. ونشرت تلك النتائج في الجريدة اليومية "المجاهد" الناطقة باللغة الفرنسية:

- **El-Moudjahid** (hebdomadaire), du 15-16 juin 1990, pp.2-3.
- وتجدر الإشارة أنه وفي ظل غياب أي تصريح أو إعلان رسمي لتلك النتائج من طرف المجلس الدستوري تبقى هذه النتائج هي الوحيدة المعتمدة.

2 يمكن الاطلاع على النتائج نفسها في المراجع التالية:

- Jacques Fontaine, « les Elections Locales Algériennes du 12 juin 1990: Approche Statistique et Géographique », in: **Maghreb-Machrek**, n°.129, juillet- septembre 1990, p.125.
- Jacques Fontaine, « les Elections Législatives Algériennes », in: **Maghreb-Machrek**, n°.135, p.155.
- Lahouari Addi**, l'Algérie et La Démocratie: Pouvoir et Crise Politique dans l'Algérie Contemporaine**, Paris: La Découverte, 1995, p.176.
- Pradeep K. Chhiber, « State Policy, Rent Seeking, and the Electoral Success of a Religious Party in Algeria », in: **The Jornal of Politics**, vol.58, n°.1, february 1996, pp.126.
- Ahmed Dahmani, **l'Algérie à l'Epreuve: Economie Politique des Réformes 1980-1997**, Alger: Casbah Editions, 1999, p.272.

	عدد الأصوات	النسبة المئوية	عدد المجالس البلدية	النسبة	عدد المقاعد	النسبة المئوية
ج.إ.إ	**4 331 472**	**54.24**	**856**	**55.42**	**5 987**	**45.66**
ج.ت.و	**2 245 798**	**28.12**	**486**	**31.64**	**4 799**	**36.60**
المستقلون	931 278	11.66	106	6.81	1 427	10.88
ت.ث.د	166 10	2.08	87	5.65	623	04.75
أحزاب أخرى	310 136	3.90	6	0.40	277	02.11
المجموع	**7 984 788**	100	**1541**	100	**13 113**	100

المصدر: **El-Moudjahid,** Op.cit., pp.2-3.

أفرزت تلك الانتخابات نتائج مخالفة لكل التوقعات والحسابات المسبقة التي كانت تعتقد في أن النظام الانتخابي الذي جادلت حوله الحكومة البرلمان والمعارضة سيحفظ لرمز الأحادية حزب جبهة التحرير سيطرته على الساحة السياسية بتوقع حصوله على أغلبية المجالس المحلية، وهذا ما لم يقع حيث عادت الأغلبية لحزب جديد هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تحصلت على أغلبية المقاعد والمجالس المحلية (856 مجلسا بلديا من بين 1541 مجلس، ما يمثل نسبة 55.42%، بعدد من المقاعد بلغ 5987 مقعدا من أصل 13113 مقعد بلدي. في حين حصلت جبهة التحرير الوطني على 486 مجلسا ما يمثل نسبة 31.64%، وبعدد مقاعد بلغ 4799 مقعدا).

يتبيّن أكثر الفارق بين الحزبين اللذين حلا في المرتبتين الأولى والثانية في عدد الأصوات الصحيحة التي تحصل عليها كل واحد منهما؛ فالجبهة الإسلامية للإنقاذ تحصلت على 4 331 472 صوت، في مقابل حصول جبهة التحرير الوطني على 2 245 798 صوتا. (الأحزاب التي حلت ثالثا ورابعا لم تبلغ المليون صوتا). أي أن فارق الأصوات بين الحزبين بلغ 2 085 674 صوتا، ما يمثل نسبة 26.12% من الأصوات المعبر عنها. وهو فارق كبير جدّاً فاق حتى ما تحصلت عليه بقية الأحزاب والتشكيلات السياسية مجتمعة. والعامل المباشر لهذا الفارق هو النظام الانتخابي الذي تم اعتماده حيث لا يضمن درجة تناسب طردي بين عدد الصوات وعدد المقاعد (أو المجالس المحلية). ولم تختلف كثيرا نتائج الانتخابات الولائية عن البلدية، حيث حصّلت ج.إ.إ على 31 مجلسا من بين 48 مجلسا ولائيا، ما يمثل نسبة 64.60% ،

بعدد مقاعد بلغ 1031 مقعدا من مجموع 1873. أي بنسبة 55.04%. في حين تحصلت جبهة التحرير التي حلت ثانيا على 6 مجالس ولائية من بين 48 مجلسا، ما يمثل نسبة 12.50%، بعدد مقاعد بلغ 667 مقعدا ما يمثل نسبة 35.61%. والفارق هنا يظهر كبيرا بين الحزبين.

يمكن تفسير تلك النتائج بالنظر إلى نوع النظام الانتخابي الذي اعتمد والمتمثل في الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية بدور واحد. وهو الذي يكون بموجبه الفوز للقائمة التي تحصل على الرتبة الأولى من حيث الأصوات، وعليه تكون هي ذاتها القائمة التي تعود إليها أغلبية المقاعد. وهذا ما ساعد قوائم حزب الجبهة الإسلامية على الفوز بتلك الأغلبية من المجالس البلدية والولائية. أما باقي القوى السياسية المشاركة في تلك الانتخابات فلم ترق إلى مستوى المنافسة التي كانت بين ج.إ.إ و،ج.ت.و.، ويعود ذلك إلى نوع النظام الانتخابي الذي أعطى الأسبقية لهذين الحزبين. كما تجدر الإشارة إلى أن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية حصل على عدد معتبر من الأصوات بلغ 166104 صوت حيث استفاد من بعض أصوات حزب جبهة القوى الاشتراكية الذي قاطع تلك الانتخابات.

تعتبر الدوائر الانتخابية من حيث حجمها وتقسيمها ومن حيث توزيع السكان فيها من العوامل المرتبطة بالنظام الانتخابي والمفسرة لجانب من نتائج تلك الانتخابات؛ حيث كانت الدوائر الانتخابية أكثر اتساعا وأكثر تجانسا، إذ لم تكن هناك وحدات صغيرة أين تكون فيها جبهة التحرير منفردة أو في منافسة قائمة مستقلة (حرّة)، أو تلك التي تحصل فيها قوائم هذا الحزب على مقاعد مقابل عدد ضئيل من الأصوات[1].

فسّر أيضا حصول ج.إ.إ على تلك النتائج الكبيرة بتمكن هذا الحزب الجديد من تغطية وطنية واسعة، حيث تواجدت قوائمه في ما يقارب 90% من الدوائر الانتخابية المخصصة للمجالس الولائية، وفي نحو 82% من الدوائر المخصصة للانتخابات

1 Jacques Fontaine, " Les Elections Locales Algériennes du 12 juin 1990: Approche Statistique et Géographique", in: **Maghreb-Machrek**, n°.129, juillet-septembre 1990, p.130.

البلدية. ولذلك كانت نتائج هذا الحزب متفاوتة بين ما تحصل عليه من مجالس ولائية مقارنة مع مجالسه البلدية. (55.42% من المجالس البلدية مقابل 45.66% من المقاعد البلدية، و64.6% من المجالس الولائية، مقابل 55.04% من المقاعد الولائية)، وعليه فإن درجة التناسب بين الأصوات والمقاعد المحصلة هي أكبر في الانتخابات الولائية مقارنة مع درجة التناسب التي هي أقل في الانتخابات البلدية. كما يعزى فوز ج.إ.إ بتلك النتائج إلى عامل التوزيع السّكاني وهو معيار تقسيم الدوائر الانتخابية (ولو أن تلك الدوائر كانت خاضعة في تقسيماتها للتقسيم الإداري للجزائر بين 48 ولاية و1541 بلدية). ويوضح الجدول رقم (11) الموالي اختلافات ذلك التقسيم ونسبة تواجد قوائم التشكيلات المتنافسة في الانتخابات البلدية لعام 1990.

2. تفسير فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ من خلال أزمة جبهة التحرير الوطني:

إضافة إلى العوامل التقنية المرتبطة بالنظام الانتخابي المفسّرة لفوز ج.إ.إ في أول انتخابات تعددية أجريت عقب تبني خيار الدمقرطة، يمكن اعتماد عوامل تفسيرية أخرى تتجاوز الاعتبارات التقنية لمضمون النظام الانتخابي، إلى اعتبارات أخرى سياسية، التي من أبرزها حالة الانسداد السياسية التي آلت إليها وضعية العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث أن نظام الحكم وقتها عجز عن احتواء الوضع المتردي للبلد اقتصاديا واجتماعيا وهو الذي عرف استقرارا لمرحلة امتدت لعقدين ونيف (1965-1989).

3 نتائج الانتخابات ومؤشر ضعف علاقة الدولة بالمجتمع:

سرعان ما انكشف ضعف نظام الحكم في الجزائر بمجرّد تدني مستويات الدخل القومي نظرا لتدهور أسعار النفط عالميا وحلول الأزمة الاقتصادية العالمية جراء ما سمي أزمة الدولار، ليتبيّن الضعف السياسي لنظام الحكم كونه كان يعتمد على ما يدرّه الريع البترولي لتغطية العجز الجوهري داخل منظومة الحكم الذي صنعته نخبة سلطوية استولت على رأس مال السياسي للدولة وأضعفت رأسمالها الاقتصادي كونها لم تستثمر في مداخيل الريع التي كانت مرتفعة لإحداث التقدم في

قطاعات غير نفطية وتفادي ارتهان الدخل القومي للجزائر بأسعار السوق العالمية للنفط.

تمكن حزب ج.إ.إ من الاستثمار في الوضع السياسي العام الذي كان سائدا في البلد ميّزه التضمّر وسوء العلاقة بين الدولة والمجتمع الأمر الذي نتج عنه ضعف ثقة المواطن في الحكومات المتعاقبة، وهو الوضع الذي زادت من حدته الوضعية الاقتصادية التي آلت إليها الجزائر جرّاء الأزمة الاقتصادية العالمية التي شهدها العالم منذ العام 1986. يضاف إلى ذلك عامل آخر يتعلق بالقدرة العالية التي أثبتها الحزب الإسلامي في تعبئة الجماهير، التي وجد لديها المستقبلات المنسجمة مع خطابه، لاعتبارات تتصل بالدين الإسلامي الذي يتعلق به الجزائريون كثيرا، وليس صحيحا القول ـ كما يدعيه بعض المحلّلين ـ من أن هذا الحزب استغل الجوانب العاطفية لدى الجزائريين في استمالتهم بتضمين الخطاب السياسي الموجّه للشعب بمضامين دينية. لأن هذا التحليل يقلل من درجة تمسك وارتباط الجزائريين بدينهم، إضافة إلى كونه تحليل يعتبر الجزائريين "قصّر" في التعاطي مع التعددية، لكن فقط في شقها المرتبط بالحركات والأحزاب ذات التوجه الإسلامي. أما حينما يؤيد سكان منطقة القبائل مثلا حزبا مثل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، أو جبهة القوى الاشتراكية بحكم أن قادتها ونخبها الرئيسية هي من منطقة القبائل فلم يكيّف ذلك أبدا على أساس أنه استمالة هؤلاء لعاطفة سكان هذه المنطقة، من خلال استغلال الانتماء الجغرافي والعصبي من هاذين الحزبين لكسب تأييد ناخبيها. خاصة وأن نتائج كل الانتخابات وانطلاقا من أول انتخابات تعددية إلى اليوم أن هذين الحزبين إنما يلقيان التأييد الأهم والأوسع في الدوائر الانتخابية التي تشكلها مدن منطقة القبائل، وهي أهم الدوائر التي تهيمن فيها ترشيحات هاذين الحزبين. (ينظر الجدول رقم (11))

لأن الدّين ليس كله يتعلق بعواطف من يعتقدون فيه ويَدينون به. بل أن الدّين في كثير منه يتعلق بوازع الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وأن هذا الدّين ليس ككل الدّيانات الأخرى، موسميّ، أو تراثيٌّ، بل هو يسري في حياة الناس

حيثما كانوا، في حركاتهم وسكناتهم. هذا لا يعني أبدا أن ليس هناك من يستغل الدّين الإسلامي في استمالة التأييد السياسي للناخبين. لكن الغالب أن التأييد الواسع الذي حظيت به ج.إ.إ كان تأييدا لم يرتبط بالضرورة باعتبارات سياسية وانتخابية، بقدر ارتباطه بالتأييد الجماهيري والمجتمعي الواسع، بحكم تجربة التعددية السياسية كانت في بدايتها. ويمكن تفسير ذلك بعاملين أساسيين:

العامل الأول: يتجلى في كون نشاط الحركة الإسلامية في الجزائر لم يكن وليد اللحظة التي بدأت معها دمقرطة الحياة السياسية من خلال دستور 1989، بل سبق ذلك بفترة من الزمن منذ ما يسمى "الصحوة الإسلامية" تأثرا بموجتها التي شهدتها دول عربية كثيرة ما بين سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. ورغم كون انتشار آثار تلك الموجة على فئات في المجتمع كان ضيق النطاق؛ حيث كان مقتصرا على المساجد، والجامعات والأحياء الجامعية التي شهدت صدامات كثيرا ما كانت عنيفة بين الشباب والطلبة المنتمين إلى الحركة الإسلامية، ونظرائهم من المنتمين للتوجهات العلمانية واللائيكية من الشيوعيين وغيرهم. وكان نظام الرئيس بومدين يراقب تلك الصِّدامات التي استثمرها لصالحه في اتجاه حصر ذلك الصراع الثنائي دون أن يبلغ مداه مجال السلطة ونظام الحكم. وفي هذه التفاعلات لم يكن المجتمع في معزل عن ما كان يحصل في تلك الفضاءات على محدوديتها. ومع تنامي عدد المتعلمين من الجامعيين، والطلبة الثانويين، شهد المجتمع الجزائري تشكّل نخبة مثقفة كانت آخذة في الانتشار أفقيا في المجتمع حيث كانت النخب ذات التوجه الإسلامي الأكثر انتشارا وتأثيرا بحكم أن الشعب الجزائري مسلم، وكان على إدراك بما كان يحصل من تطورات فكرية وسياسية على الصعيدين العربي، والدولي. وقد ساهمت تلك النخبة المثقفة خاصة من خريجي الجامعات دور في نشر "الصحوة الإسلامية" في أحيائهم وقراهم في المدن والأرياف لدى عودتهم من مسار التكوين الجامعي. وهذا الانتشار الذي امتد لسنوات في الجزائر جعل من هذا الحزب الجديد ج.إ.إ يغطي في ترشيحاته للمحليات نسبة كبيرة من الدوائر الانتخابية، وهو الوحيد الذي كان ينافس حزب

ج.ت.و في تغطية أكبر عدد من الدوائر الانتخابية. في حين كانت قوائم الأحزاب الأخرى أقل انتشارا. وهذا ما يوضحه الجدول رقم (11).

الجدول رقم (10): توزيع قوائم الترشيحات في الانتخابات البلدية والولائية (1990)

القوائم	المجالس البلدية	المجالس الولائية	الحضور في الولايات
ج.ت.و	1520 (%99)	269 (%97)	48 (%100)
ج.إ.إ	1265 (%82)	248 (%90)	48 (%100)
ح.و.ت.ت	378 (%25)	119 (%4)	38 (%79)
ت.ث.د	212 (%13)	68 (%25)	24 (%50)
المستقلون	1365 (%88)	266 (%96)	48 (%100)

المصدر:

Arun Kapil, Portrait Statistique des Elections du 12 juin 1990: Chiffres-clés pour Une Analyse", in: **Les Cahier de L'Orient**, n°.23, juillet 1991, p.49.

العامل الثاني: ويتمثل في الخلل الذي أصاب علاقة الدولة بالمجتمع بسبب الابتعاد المتزايد للنخبة في السلطة عن المجتمع، جرّاء غلق القنوات السلمية للتواصل مع المجتمع ومختلف فئاته التي كانت تشعر شيئا فشيئا بالتهميش والإقصاء من المشاركة في إدارة الشأن العام. وبفعل التشوه الذي لحق مختلف مكونات المجتمع خاصة بإضعاف الطبقة الوسطى التي أخذت في الاضمحلال حجماً ودوراً بفعل صعود طبقة البرجوازية الجديدة التي كانت تستمد قوتها وهيمنتها من النفوذ السياسي-الاقتصادي- الأمني الذي أخذت في توسيعه وتوطينه عبر التأثير في مختلف المؤسسات والمرافق العمومية، والانتشار في البنية المؤسساتية للدولة عموديا ممارسة ضغطا لأجل مصالح غير عقلانية أفضت إلى إذكاء مظاهر متعددة من الفساد السياسي، والإداري، والمالي، والأخلاقي. وفي ظل هذا الانغلاق الذي مارسه نظام الحكم وجعل علاقة الدولة بالمجتمع تسوء يوما بعد يوم، كون النظام هذا ظل يؤمن في التوجه الأحادي ورفضه المستمر للتسليم بضرورة الاعتراف بالتعدد الموجود في المجتمع واستثماره في تقوية تلك العلاقة وبالتالي بلوغ حالة القوة من خلال تقوية الدولة والمجتمع على حدّ سواء.

وأمام هذه الوضعية من الغلق السياسي، وبالنظر للاعتبارات الاقتصادية التي أسهمت في تدهور الحياة الاجتماعية وتدني القدرة الشرائية مع نهاية ثمانينيات القرن الماضي، وعدم تمكن المجتمع من التعبير سلميا عن مطالبه وانتظاراته بحكم ضعف الحزب الواحد في أداء ذلك من جهة، ومن جهة أخرى نظرا لغياب أي تنظيمات اجتماعية تؤدي تلك الوظيفة في تجميع المصالح والتعبير عنها لدى الدوائر الحكومية والقرارية في البلد، ومع حلول أول فرصة لتأسيس ضرب من تلك التنظيمات متمثلة في الأحزاب السياسية، التفت الشعب حولها وتابع نشاطاتها وخطاباتها باهتمام كبير. وكل الأحزاب وقتها ضمنت خطاباتها نقدا لاذعا للسلطة وحزبها ج.ت.و، وتبنيها مطالب المجتمع الجزائري في التوق إلى العيش الكريم، لأن النخب التي أسست تلك الأحزاب كانت من النخب العضوية في المجتمع تعيش وسط الأحياء الشعبية المنتشرة في المدن والقرى، في الحضر وفي الأرياف.

فمحتوى الخطاب كان تقريبا مشتركا بين كل أحزاب تلك المرحلة، فلماذا كسب حزب واحد من بينها أغلبية تأييد الناخبين؟ تميّز خطاب ج.إ.إ بقوّة التأثير لكونه كان يستخدم أسلوبا بسيطا ومباشرا باللغة التي يفهمها جميع الجزائريين والتي لم تكن غريبة عنه. ومن مميّزات ذلك الخطاب أنه كان خطابا "ثوريا" عبّر بشكل جليّ وصريح عن كل المعاناة التي كان يعيشها المجتمع الجزائري، شكّل ذلك مصدرا لأمل الجزائريين في التطلع إلى حياة أفضل بالوقوف إلى جانب هذا الحزب الذي فتح أبواب الانخراط فيه واسعا دون رقابة ولا تمحيص، الأمر الذي كانت له انعكاسات وخيمة على مستقبله والتي دفع ثمنها غاليا.

وجد الشعب الجزائري ـ وفي أغلبه ـ البديل الذي يمكنه الخروج به من الأزمة التي وقع فيها نظام الحكم، وهو ما اعتبره رياض الصيداوي بمثابة الاحتجاج على الوضع وعلى من كانوا يقفون وراءه من مسؤولي الدولة المنتمين إلى الحزب الواحد (ج.ت.و)، وبالتالي قرر الشعب سحب الثقة من هذا النظام القديم وتشجيع النموذج

الجديد لكونه كان يحمل فرصا للتغيير[1]. هذا النظام القديم الذي أصبح موقفه ضعيفا في مواجهة المجتمع، جعل من الدولة تكون أضعف من المجتمع في لحظة ولو لم تستمر لفترة أطول. هذه القوة التي استمدها من تلاحم القوى المجتمعية التي انتفضت في أكتوبر 1988 مع القوى السياسية الجديدة التي تأسست بموجب دخول مرحلة الدمقرطة وتبني التعددية معيارا للنظام السياسي. والذي دعّم قوّة المجتمع أن تلك الأحزاب البارزة ومن بينها الجبهة الإسلامية للإنقاذ إنما نشأت نشأة طبيعية من رحم المجتمع، أي من القاعدة الشعبية، وبالتالي فشرعيته شعبية أولا، صقلتها تفاعلات وعلاقات مجتمعية ثانيا، الأمر الذي جعل من خطابها يلقى التجاوب من طرف الجماهير الشعبية، ومن نخبة عضوية في المجتمع ثالثا.

وبالقدر الذي أبانت فيه تلك النتائج عن الفوز الكاسح والقوي لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فقد أبانت أيضا عن حجم الخسارة التي مني بها حزب جبهة التحرير الوطني[2].

الجدول رقم(11): توزيع المجالس الشعبية البلدية حسب عدد سكان البلديات (1990)

السكان	ج.ت.و	ج.إ.إ	قوائم مختلفة
أكثر من 50 000	(%3.2) 2	(%93.6) 59	(%3.2) 2
49 999-30 000	(%5.5) 4	(%89.0) 64	(%5.5) 4
29 999-20 000	(%10.0) 12	(%75.8) 91	(14.2) 17
19 999-10 000	(%23.0) 101	(%63.6) 280	(%13.4) 50
أقل من 10 000	(%43.4) 367	(%42.8) 362	(%13.8) 117

- **المصدر:**
- Arun Kapil, Op.cit., p.47.

يتبيّن من الجدول رقم (11) أعلاه سيطرة ج.إ.إ في المدن الكبرى الأكثر حجما من حيث السكان، بل حتى في البلديات الصغيرة جدّاً، حيث تساوت فيها نتائج

1 رياض الصيداوي، "الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر"، في: سليمان الرياشي (وآخرون)، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص.531.

2 Arun Kapil, Portrait Statistique des Elections du 12 juin 1990: Chiffres-clés pour Une Analyse", in: **Les Cahier de L'Orient**, n°.23, juillet 1991, p.46.

ج.إ.إ مع ما حصلته ج.ت.و. بينما كانت نتائج هذه الأخيرة جدّ ضعيفة في المدن الكبرى، باستثناء بلديتين فقط تجاوز عدد سكانها 50000 نسمة هي التي فازت فيها ج.ت.و، عما بلديتي بجاية وورقلة. ويرجع سبب فوز ج.ت.و في بجاية كون قوائمها استغلت الفراغ الذي خلفته مقاطعة حزب ج.ق.إ (FFS) لتلك الانتخابات. بينما فاز حزب ت.ث.د (RCD) في تيزي وزو، وفاز المستقلون في غرداية.

كانت القوة الحقيقية لحزب ج.ت.و تتركز أساسا في البلديات التي كان عدد سكانها أقل من 20000 نسمة، خاصة في تلك التي كان عدد سكانها أقل من 10000 نسمة. "وهي حالة منتشرة كثيرا في عدد من دول العالم الثالث التي يتم فيها التركيز على مثل هذه المناطق الريفية التي تنتشر فيها الأمية، وتكون فيها الولاءات القبلية والعصبية قوية، حيث يسهل على السلطة التحكّم فيها[1]".

ويتضح من ذلك أن الأزمة التي وقع فيها حزب جبهة التحرير الوطني رمز الأحادية في الجزائر ما بين عامي 1962 إلى 1989، هي أزمة ارتبطت بالأزمة السياسية على مستوى السلطة ونظام الحكم. وبحكم أن هذا الحزب ظلّ حامي شرعية السلطة في سندها التاريخي والثوري، واستمر في حماية استمرار نخبة سلطوية في الحكم، وكان الحزب الواحد هذا يتحمل كل الانتقادات الموجهة تجاه نظام الحكم. ولما شاع أن جبهة التحرير هي المسؤولة عن كل "الشرّ" الذي حدث في الجزائر، فقد تلقى هذا الحزب القسط الكبير من ثقل وشدة الصدمة التي أحدثتها الدمقرطة في بدايتها في الجزائر في أول انتخابات تعددية (محليات جوان 1990).

لكن ما حدث بعد توقيف المسار الانتخابي في الجزائر أعاد الوضع إلى سابق عهد نظام الحكم بالأحادية، حيث تم تحجيم المشاركة السياسية للأحزاب السياسية في المعارضة، وتمت إعادة الاعتبار والمكانة لرمز الأحادية في الجزائر. ورغم كون الصدمة الانتخابية الأولى بعد محليات العام 1990، وتشريعيات العام 1991 التي ألغيت، كانت قاصية على حزب جبهة التحرير الوطني، وأدت به إلى سلوك طريق المعارضة خاصة بعد ما عرف بـ "ندوة الوفاق الوطني" العام 1994 التي سبق

1 Arun Kapil, Op.cit.,pp.47,49.

الإشارة، إليها حيث كانت القطرة التي أفاضت الكأس وأغرقت به رمز الأحادية في الجزائر في دائرة الاتهام بالخيانة وتدويل الأزمة الجزائرية. وقد بحثت النخبة السلطوية وقتها عن بديل سياسي لجبهة التحرير، وهو ما كلن لها من خلال انشاء حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي أصبح ركيزة نظام الحكم السياسية الجديدة، وهو حزب نشأ من داخل السلطة. وسرعان ما ثبت هذا الحزب الجديد في أركان النظام السياسي، حيث هيمن على المجالس المنتخبة (البلدية والولائية والبرلمان). ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى إخراج حزب جبهة التحرير الوطني كلية من اللعبة السياسية. وكانت تلك الولادة غير الطبيعية لحزب التجمع من قبيل الترجمة العملية لصراع أجنحة السلطة بين نخبها المختلفة، التي كانت قد أخرجت للعلن خلافاتها ونزاعاتها الداخلية في جبهة التحرير جرّاء الصدمة التي أحدثتها أول انتخابات تعددية في الجزائر.

4.الدمقرطة في مصر وتحدي الصدمة الانتخابية المتأخرة:

تمتلك مصر تجربة موغلة في النتاريخ في مجال العمل الحزبي، تعرف مصر منذ عقود إجراء انتخابات برلمانية يميّزها التحالفات ضدّ الحزب الحاكم، وتكرّر ذلك زمن الاتحاد الاشتراكي، ومع الحزب الوطني الديمقراطي. ومن أبرز الانتخابات التشريعية التي شهدت عقد هذا النوع من التحالفات الانتخابية تلك التي أجريت في أعوام 1984، 1987، 2000، 2005، 2010.

الجدول رقم (12): تطوّر توزيع المقاعد عبر انتخابات مجلس الشعب خلال المرحلة بين 1976 إلى 2010

الأحزاب السياسية	الأصوات	النسبة %	المقاعد	النسبة %	
		انتخابـــات	العام 1984		
- الوطني الديمقراطي	3.846.425	73.0	390	87.00	
- تحالف: (الوفد+الإخوان)	798.559	15.2	58	13.00	
- الاشتراكي للعمل	370.841	07.0	00	00	

		انتخابات	العام 1987	
- الوطني الديمقراطي			348	77.67
- تحالف: (العمل+ح.الأحرار+الإخوان)			60	13.39
- الوفد			35	7.81
		انتخابات	العام 2000	
- الوطني الديمقراطي			388	87.78
- المستقلون(موالون ح.و.د)			37	08.37
- الوفد			07	01.57
- التجمع			06	01.35
- العربي الناصري			03	0.67
- حزب الأحرار			01	0.22
الأحزاب السياسية	الأصوات	النسبة %	المقاعد	النسبة %
		انتخابات	العام 2005	
- الوطني الديمقراطي			311	68.5
- المستقلون (من الإخوان)			88	19.4
- المستقلون (من قوى مختلفة)			24	5.3
- الوفد الجديد			06	1.3
- التجمع الوطني التقدمي الوحدوي			02	0.4
- حزب الغد			01	0.2
		انتخابات	العام 2010	
- الوطني الديمقراطي			427	83.40
- المستقلون			69	13.47
- الوفد الجديد			07	1.36
- التجمع الوطني التقدمي الوحدوي			05	0.97
- الغد			01	0.19
- الجيل			01	0.19

- السلام الديمقراطي			01	0.19
- العدالة الاجتماعية			01	0.19

يتبيّن من الجدول رقم(12) أعلاه الهيمنة المطلقة للحزب الحاكم الوطني الديمقراطي على الأغلبية المطلقة في انتخابات مجلس الشعب الممتدة ما بين عامي 1984 و2010. ولا يفصل الجدول ذاته في عدد ونسبة الأصوات المحصلة كونها لم تتغيّر في الانتخابات المذكورة كثيرا، كما أن عدد تلك الأصوات المحصلة لا يعبّر عن حقيقة الأصوات المعبّر عنها. زيادة إلى ضعف تناسبيتها مع عدد المقاعد المحصلة لكل تشكيل سياسي.

هذه السلطوية الانتخابية التي استمرت على مرّ أربعة وثلاثين (34) عاما كانت محلّ انتقادات وتضمر تصاعدت حدّته بفعل الانسداد السياسي الذي اتخذته النخبة السلطوية بقيادة الحزب الوطني الديمقراطي وهو حزب الرئيس مبارك، والأكثر من ذلك أن هذا الحزب لم يحاول التكيّف وفقا للتغيرات الحاصلة حوله، كونه كان يبتعد شيئا فشيئا عن الشعب المصري وجعل بين الدولة التي هيمن عليها وبين المجتمع هوة استمرت في الاتساع الأمر الذي نجم عنه انفجار يناير 2011 الذي كان بفعل تراكمات تداولها ما يقارب الجيلين عبر أربعة وثلاثين عاما.

رغم كون مصر سبقت الجزائر بما يقارب الثمانية عشر عاما في إقرار التعددية، إلا أن تعرّض نظام الحكم فيها **لـ"صدمة الانتخابات التعددية"** الحقيقية تأخر إلى غاية العام 2012، تجدّد بعث ذلك الجدل من جديد حول مدى ارتباط التغيير أو التحول الديمقراطي بوضع التهديد وبعدم الاستقرار السياسي.

في خضم ضغط الشارع المصري الذي خرج ذات 25 يناير 2011 عن بكرة أبيه في مسيرات واعتصامات احتجاجية تطالب بتغيير نظام الحكم، أُعلن حلّ البرلمان المصري الذي تزامن مع إعلان تنحي رئيس الجمهورية حسني مبارك. وبعد مرحلة انتقالية قادها المجلس العسكري، تم خلالها إصدار إعلان دستوري، ثمّ

أُجريت أوّل انتخابات برلمانية في مرحلة ما بعد "الثورة" في يومي 23 و24 مايو من العام 2011، وكانت البداية بإعلان انتخابات برلمانية لانتخاب الهيأة التشريعية. وهي الانتخابات التي صاحبها حالة من التنافسية الهامة بين مختلف التشكيلات السياسية، خاصة وأن هذه المرحلة شهدت تأسيس أكبر عدد من الأحزاب السياسية في مصر بلغ نحو أربعين حزبا جديدا. وقد ميّز تلك التعددية الحزبية عقد تحالفات بين أبرز أقطابها توزعت بين خمس أرضيات سياسية. والجدول رقم (14) يوضّح نتائج تلك الانتخابات.

الجدول رقم (13): نتائج انتخابات مجلس الشعب (2011 / 2012)

الأحزاب والتحالفات	التشكيلات الحزبية	المقاعد المحصلة		إجمالي المقاعد	النسبة
		القائمة النسبية	ترشيحات فردية		%
التحالف الديمقراطي	- الحريّة والعدالة - الكرامة - الحضارة - العمال	117 06 01 01	101 00 01 00	218 06 02 01	43.708 01.200 0.40 0.20
المجموع	**04 أحزاب**	**125**	**102**	**227**	**45.58**
التكتل الإسلامي	- النور - البناء والتنمية - الأصالة	87 03 03	21 10 00	108 13 03	21.609 02.601 0.60
المجموع	**03 أحزاب**	**93**	**31**	**124**	**25.00**
	حزب الوفد (الجديد)	**40**	**02**	**42**	**08.49**
تكتل مصر	- المصري الديمقراطي الاشتراكي - مصر الحرّة - التجمع	15 14 03	00 01 00	15 15 03	03.01 03.01 0.60
المجموع	**03 أحزاب**	**32**	**01**	**33**	**06.62**
	حزب الأحرار	**00**	**25**	**25**	**05.02**
	الإصلاح والتنمية	**09**	**01**	**10**	**02.01**
	حزب الوسط	**09**	**00**	**09**	**01.81**
تحالف الثورة مستمرة*	- التحالف الشعبي الاشتراكي، - مصر الحريّة، - التحالف المصري،				

* شارك في هذا التحالف إلى جانب الأحزاب تشكيل سياسي غير حزبي تمثّل في "ائتلاف شباب الثورة"، وهو من أبرز تكوينات "الثورة" وأنشطها. تأسّس في ميدان التحرير في أوج "ثورة 25 يناير 2011"، وأسهم في تأسيسه كل من حركة 6 أبريل، وائتلاف من ممثلين عن جماعة الإخوان المسلمين، وحزب الجبهة الديمقراطية... وأعلن شباب الائتلاف عن حلّه بعد الانتخابات الرئاسية 2012، مبرّرين ذلك بكون المرحلة المقبلة تتطلب نوعا جديدا من العمل.

	- الاشتراكي المصري، - التيار المصري، - المساواة والتنمية	**08**	**00**	08	**01.60**
المجموع	**07 أحزاب**	**08**	**00**	**08**	**01.60**
	الحزب الوطني المصري	**04**	**01**	**05**	**01**
	حزب المواطن المصري	**03**	**01**	**04**	**0.80**
	المستقلون	**/**	**21**	**21**	**4.8**
	المجموع الإجمالي لمقاعد المجلس:			**508**	

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على كل من:

- قرار رقم 50 لسنة 2011، بشأن إعلان نتيجة انتخابات مجلس الشعب لعام 2011-2012، الوقائع المصرية (ملحق للجريدة الرسمية)، العدد: 273 تابع (أ)، في 04 ديسمبر 2011.
- قرار رقم 25 لسنة 2012، بشأن إعلان نتيجة انتخابات عضوية مجلس الشعب لعام 2011-2012،الوقائع المصرية(ملحق للجريدة الرسمية)، العدد:19(ب)، 23 يناير سنة 2012.

إن أول ما يمكن الإشارة إليه من خلال قراءة الجدول رقم (14) أعلاه ما يتعلق بالتحالفات الانتخابية التي كثيرا ما شهدتها الانتخابات البرلمانية في مصر. وأهم تلك التحالفات تلك التي كان يعقدها الإخوان المسلمين مع مختلف التشكيلات والقوى السياسية النشطة في الساحة السياسية في مصر. ويعود ذلك لكون جماعة الإخوان لم يكن مسموحا لها بتأسيس حزب سياسي يمكنها أن تتقدم باسمه بقوائم وترشيحات لدخول البرلمان. وكانت تلك التحالفات الانتخابية تتم مواجهة السلطوية الانتخابية التي مارسها الحزب الحاكم بسيطرته التي كان يفرضها من خلال استحواذه على الأغلبية المطلقة من المقاعد (رغم كون انتخابات البرلمان المصري كانت غالبا ما تتم وفق نظام مختلط بين القائمة النسبية والنمط الفردي).

أما ثاني الملاحظات التي ينطق بها الجدول ذاته، هي غياب الحزب الحاكم، وهي سابقة تحدث لأول مرّة في تاريخ الانتخابات البرلمانية في مصر منذ ـ على الأقل ـ العام 1976. ومردّ ذلك حلّ الحزب الوطني الديمقراطي إثر حراك الشارع المصري العام 2011 (ثورة 25 يناير 2011). وتحت ضغط الشارع الذي شهد عدة مسيرات واحتجاجات مطالبة بتغيير النظام وإسقاط حكم الرئيس حسني مبارك وحزبه المهيمن. وذلك ما تحقق، فبعد إجبار الرئيس مبارك على التنحي، وتولي المجلس العسكري قيادة المرحلة الانتقالية أعلن عن حلّ البرلمان الذي انتخب العام

2010، وصدر قرار قضائي بحلّ الحزب الوطني الديمقراطي، كما صدر قرار قضائي آخر بمنع أبرز إطارات الحزب المحلّ من أية ترشيحات سياسية.

وتتمثل ثالث الملاحظات من الجدول رقم (14)، تحوّل تحصيل أغلبية المقاعد في مجلس الشعب من الحزب الحاكم إلى التيار الإسلامي بجناحيه الإخواني والسلفي، حيث بلغ مجموع مقاعد هذا التيار 351 مقعدا من مجموع 453 مقعدا، ما يمثّل نسبة 70.48%. وهي سابقة انتخابية ملفتة في مسار تطور البرلمان في مصر.

الملاحظة الرابعة التي تتبيّن من الجدول أعلاه حصول حزب الوفد على المرتبة الثالثة في هذه الانتخابات، وقد حقّق ارتقاء هاما في عدد المقاعد التي حصلها بالمقارنة مع انتخابات مجلس الشعب للعام 2010، فانتقل من 7 مقاعد إلى 42 مقعدا، ومتفوقا على تحالف الثورة مستمرة الذي ضم أكبر عدد أحزاب مقارنة مع باقي التحالفات الانتخابية العام 2011، حيث تشكل من سبعة أحزاب. وبالنظر إلى كون الوفد يشارك في الانتخابات منذ عقود مديدة، كونه من أقدم الأحزاب في مصر وأعتقها، وهو الذي قاد "ثورة العام 1919"، ما يجعله يملك رصيدا من التقاليد الانتخابية. وبتحقيقه هذا الارتفاع في حصته من المقاعد إشارة إلى كونه أيضا من ضحايا السلطوية الانتخابية التي كان يكرّسها الحزب الحاكم.

خامس ما يمكن الإشارة إليه من النتائج التي يوضحها الجدول الخاص بنتائج أول انتخابات بعد ما سمي "ثورة 25 يناير 2011"، وجود أحزاب من غير تحالفات، وهي تنقسم إلى قسمين؛ فمنها أحزاب مستقلة تأسست بعد أحداث العام 2011 (الثورة). منها حزب الأحرار، وحزب الإصلاح والتنمية، وحزب الوسط. أما القسم الثاني من هذه الأحزاب فهي الموالية للخط السياسي للحزب المحلّ الحزب الوطني الديمقراطي، وهي الحزب الوطني المصري، وحزب المواطن الرسمي.

الجدول رقم (14): المعطيات العامة الخاصة بانتخابات رئيس الجمهورية في مصر، العام 2012

	الجولة الأولى	النسبة	الجولة الثانية	النسبة
الناخبون المسجلون	50 996 746	%100	50 958 794	%100
الناخبون المصوتون	23 672 236	%46.42	26 420 763	%51.80
الأصوات الصحيحة	23 265 516	%98.28	25 577 511	%96.81
الأصوات الملغاة	406 720	%1.72	843 252	%3.19
ناخبون لم يشاركوا	23 672 236	%46.42	24 538 031	%48.15
نسبة المشاركة	%46.42		%51.80	

الجدول رقم (15): توزيع الأصوات الصحيحة المحصلة لكل مترشح في الانتخابات الرئاسية في مصر 2012

			الدور الأول		الدور الثاني	
الترتيب	المترشح	الانتماء السياسي	الأصوات المحصلة	النسبة المئوية	الأصوات المحصلة	النسبة المئوية
01	**محمد مرسي**	**جزب الحرية والعدالة**	**5 764 952**	**24.78 %**	**13 230 131**	**51.73 %**
02	**الفريق أحمد شفيق**	**مستقل**	**5 505 327**	**23.66 %**	**12 347 380**	**48.27 %**
03	**حمدين صباحي**	**حزب الكرامة**	**4 820 273**	20.72 %		
04	**عبد المنعم أبو الفتوح**	**مستقل**	**4 065 239**	17.47 %		
05	**عمرو موسى**	**مستقل**	**2 588 850**	11.13 %		
06	محمد سليم العوا	**مستقل**	235 374	%1.01		
07	خالد علي	**مستقل**	134 056	%0.58		
08	أبو العزّ الحريري	**حزب التحالف الشعبي الاشتراكي**	40 090	%0.17		
09	هشام البسطويسي	**حزب التجمع**	29 189	%0.13		
10	محمود حسام	**مستقل**	23 992	%0.10		
11	محمد فوزي عيسى	**حزب الجيل الديمقراطي**	23 889	%0.10		
12	حسام خير الله	**حزب السلام الديمقراطي**	22 036	%0.09		
13	عبد الله الأشعل	**حزب الأصالة**	12 249	%0.05		

بمقارنة شدة واتجاه الصدمة الانتخابية في أول انتخابات سياسية تعددية حقيقية بين الجزائر ومصر، يتضح أن تلك الشدة والاتجاه أخذا المسارات نفسها في البلدين، مع اختلاف طفيف في بعض النواتج وآثار التي خلفتها تلك الصدمة في البلدين. حيث أن نظام الحكم ونخبه في الجزائر تعرّضوا لصدمة قوية سبّبتها نتائج أول انتخابات في عهد التعددية (الانتخابات المحلية، الدور الأول من الانتخابات التشريعية [1991-1992]). أما في مصر، فإن نظام الحكم ونخبه الفاعلة من داخله استطاعت أن تراقب قوة تلك الصدمة وتتحكّم في اتجاهها، وتتفادى تأثّرها المهدّد لاستمرارها. ومن بين العوامل التي تقف وراء ذلك ما يلي:

1) **حلّ الجهاز السياسي للنظام المصري:** حيث تم حلّ الحزب الحاكم الوطني الديمقراطي بقرار قضائي، بعد تصاعد الاحتجاجات والمسيرات التي شهدتها مصر ما بين عامي 2011 و2012. وهذا الحزب هو الذي قاد الأحادية واستمرّ في تأطير السلطة سياسيا بعد إقرار التعددية. وعليه فغياب هذا الحزب في العملية الانتخابية جعل من أمر تأثر نظام الحكم بنتائجها يكون أقل شدة من ما حدث لنظيره في الجزائر جرّاء أول انتخابات تعددية، حيث سقط حزب جبهة التحرير الوطني في أول التجربة التعددية وهو الذي استمر في السلطة ما ناهز ثلاثة عقود من الزمن. وقد تعرض هذا الحزب لانتقادات شديدة من المجتمع جعلته يتلقى أهم جزء من تلك الصدمة الانتخابية.

2) **غياب عنصر المفاجأة إثر الانتخابات الرئاسية في مصر لعام 2012:** في الوقت الذي شكّل فيه فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المجالس المحلية العام 1990 مفاجأة سياسية مدوّية داخل الجزائر وخارجها، مفاجأة أحدثت زلزالاً سياسياً شديد القوة هدّد استمرار نظام احتكرته وبتسلطية مفرطة نخبة معقدة البنية، ومتشابكة الأواصر، خاصة وأن توقعات رمز الأحادية كانت تتجه نحو الاعتقاد بفوز قوائمه ومرشحيه بأغلبية هامة. في حين أن فوز مرشح تنظيم الإخوان في مصر عن حزبها الحريّة والعدالة لم يشكّل أية مفاجأة انتخابية، لا داخليا ولا خارجيا. ذلك لأن حركة الإخوان سبق لها التنافس مع حزب السلطة في كثير من المناسبات الانتخابية

بين تشريعية ومحلية، وكان مؤيّداً لمترشحين خلال الانتخابات الرئاسية للعام 2005. وأبان هذا التنظيم عن قدرته العالية في التعبئة وكسب التأييد لدى الناخبين عبر مشاركاته المتعددة، ما أكسبه تجربة في خوض المنافسة الانتخابية التي كانت محصورة أكثر بين هذا التنظيم والحزب الوطني الديمقراطي، خاصة في الانتخابات التشريعية. وكانت قوائمه ومرشحوه، أو من يؤيدهم أبرز وأشد المنافسين للحزب الحاكم. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- **المرتبة الثانية** لقوائم تحالف الإخوان مع حزب الوفد، في ترتيب الفائزين في انتخابات مجلس الشعب للعام 1984.
- **المرتبة الثانية** لمرشحي وقوائم تحالف الإخوان مع حزبي العمل والأحرار في تشريعيات العام 1987؛ فمن بين 60 مقعدا حصل عليها التحالف كان نصفها (30 مقعد) للإخوان.
- يضاف إلى ما سبق تجربة الإخوان الهامة في الانتخابات الرئاسية للعام 2005، حيث كان للتنظيم الإخواني دور هام في احتلال مرشح حزب الغد، أيمن نور **المرتبة الثانية** بعد الرئيس/المترشح حسني مبارك. وقد تحصل نور على نسب عالية من أصوات الناخبين في الدوائر الانتخابية التي يحظى فيها الإخوان بتأييد واسع منها محافظة البحيرة شمالا، التي حصل فيها أيمن نور على 20% من أصوات الناخبين.

3) قلة فارق الأصوات بين المرشحين في المرتبتين الأولى والثانية: أفرزت الانتخابات المحلية في الجزائر لجوان 1990 نتائج كان المميّز فيها والملفت ذلك الفارق بين ما حصّله مرشحوا وقوائم حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحزب جبهة التحرير الوطني؛ حيث وصل الفارق في الأصوات بين الحزبين إلى 674 085 2 صوتا، وهو ما يعادل نسبة 26.12% من الأصوات الصحيحة (472 331 4 صوت للجبهة الإسلامية للإنقاذ، في مقابل 798 245 2 صوتا لجبهة التحرير الوطني، من مجموع من أدلوا بأصواتهم **788 984 7**) حسب ما يوضحه الجدول رقم (10). الأمر الذي لم يحدث في مصر إثر الانتخابات

الرئاسية للعام 2005. حيث يتبيّن من الجدول رقم (16) أن الفارق كان ضئيلا بين ما تحصّل عليه مرشح الإخوان محمد مرسي: 952 764 5 صوتا ما يمثّل نسبة **24.78%** في الدور الأول، مقابل 327 505 5 صوتا تحصّل عليها صاحب المرتبة الثانية الفريق أحمد شفيق أي بنسبة **23.66%** حيث أن الفارق بين عدد الأصوات المحصلة لكل مترشح يعطي **625 259** صوتا فقط، أي ما يعادل نسبة **1.12%** من الأصوات الصحيحة. ولماّ ارتفع هذا الفارق بعد الجولة الثانية بلغ 751 882 صوتا صحيحا، أي بنسبة 3.46%. وهي فوارق ضئيلة جدّاً تشير إلى شدّة المنافسة بين مرشح الإخوان ومنافسه مرشح الجيش (أو على الأقل قطاع هام في الجيش). خاصة بالنظر إلى عدد ونسبة المشاركة التي يوضحها الجدول رقم (14).

أما بخصوص أوجه الاختلاف بين التجربة الجزائري والتجربة المصرية فيما يرتبط بآثار الصدمة الانتخابية التعدديّة، فهي على النحو التالي:

1) البداية في الجزائر في أول انتخابات تعددية كانت بانتخابات محلية، أما في مصر وبعد تجربة انتخابات في ظل التعددية ولو بسيطرة الحزب الوطني الديمقراطي، إلا أن انتخابات الرئاسة للعام 2012 شكّلت محطة استثنائية في مصر كونها أوّل انتخابات تعددية "حقيقية" تعرفها مصر. وكان نظام الحكم في الجزائر يستهدف من البدء بالمحليات محاولة منه التحكم في اتجاه ومسار الدّمقرطة.
2) جرت الانتخابات المحلية 1990 في الجزائر وسط جوّ سياسيّ مشحون ميّزه خاصة الجدال الكبير حول مضمون القانون العضوي للانتخابات خاصة ما ارتبط منه بنوع النظام الانتخابي المعتمد والذي كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ترفضه في بعض تفاصيله. أما في مصر وفي ظلّ جوّ مشحون هو الآخر لكن لم يظهر الخلاف حول نوع النظام الانتخابي كون أن الأمر كان يتعلّق بانتخابات رئاسية نظامها الانتخابي لا جدال فيه هو نظام الأغلبية

بدورين. أما في مصر فقد أجرى المجلس الأعلى للقوات المسلحة مجموعة من التعديلات الدستورية حاول من خلالها التحضير لما بعد إبعاد الرئيس حسني مبارك.

3) علاقة الأحزاب التي فازت في تلك الانتخابات الأولى في عهد الدمقرطة بالسلطة تختلف بين ما كانت عليه الجبهة الإسلامية في الجزائر، حيث كانت على اتصال وتنسيق دائمين مع الرئيس الشاذلي بن جديد، ولكن ذلك التنسيق والاتصالات بين الطرفين كان يحتكره من كان يحتكر أيضا السلطة داخل أحزابهم .

عند إقرار دخول مرحلة الدمقرطة في مصر بموجب دستور العام 1971، والذي قضى بالتحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعددي يفسح المجال للأحزاب أن تتأسس وتشارك في التنافس حول السلطة، لكنها ظلت منافسة محدودة المجال مقتصرة فقط على الانتخابات المحلية والتشريعية. أما الانتخابات الرئاسية فظلت بعيدة عن امكانية المنافسة التعددية إلى غاية العام 2005 حيث أقرّ الرئيس حسني مبارك وتحت ضغوط داخلية وخارجية فتح مجال التنافس على منصب رئاسة الجمهورية للتعددية السياسية.

شهد الحزب الوطني الديمقراطي (ح.و.د) رمز الأحادية في مصر نفس مسار حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر، حيث استمر الحزب الوطني الديمقراطي الذي تأسس العام 1978 من طرف الرئيس أنور السادات بعد إقراره التعددية بموجب دستور 1971. وقد استمر هذا الحزب في السلطة كغطاء سياسي لنخبة سلطوية ظلت تتجدّد مستمرة في الحكم مدة ثلاثة وثلاثين عاما إلى غاية العام 2011. شهد الحزب الوطني الديمقراطي (ح.و.د) رمز الأحادية في مصر نفس مسار حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر، حيث استمر الحزب الوطني الديمقراطي الذي تأسس العام 1978 من طرف الرئيس أنور السادات بعد إقراره التعددية بموجب دستور 1971.

وقد استمر هذا الحزب في السلطة كغطاء سياسي لنخبة سلطوية ظلت تتجدّد مستمرة في الحكم مدة ثلاثة وثلاثين عاما إلى غاية العام 2011.

وعقب الحراك السياسي في مصر (ثورة 25 يناير) تم إعلان حلّه من طرف المحكمة الإدارية العليا في 16 أبريل 2011، رغم محاولة قياداته استمراره تحت مسمى "الحزب الوطني الجديد" برئاسة طلعت السادات في 13 أبريل 2011. بل تدعم قرار الحل هذا بصدور حكم قضائي في 06 ماي 2014 يمنع قيادات الحزب الوطني الديمقراطي المحل من الترشح في أي انتخابات كانت. وقد ذكرت المحكمة الإدارية التي أصدرت قرار الحل أن أسباب الحل بالقول بأن الحزب "أزيل من الواقع السياسي المصري رضوخا لإرادة الشعب ومن ثم لا يستقيم عقلا أن يسقط النظام الحاكم دون أدواته[1]". كما قضت ذات المحكمة بتحويل جميع أموال هذا الحزب إلى الدولة وذكرت في هذا الصدد أن "ثورة الشعب المجيدة في 25 يناير أزاحت النظام السياسي وأسقطته وأجبرت رئيس الجمهورية الذي هو رئيس الحزب الوطني الديمقراطي على التنحي في 11 فبراير[2]". لكن في عام 2014 صدر حكم قضائي آخر قضى بحق قيادات الحزب المحلّ في الترشح للانتخابات التشريعية بعد أشهر من قرار منعها من ذلك الحق[3].

ويتضح من المقارنة بين وضعية كل من الحزبين رموز الأحادية في الجزائر ومصر أن حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر لم يتعرّض للحلّ برغم تلقيه أشد الاتهامات بمسؤوليته الكبيرة عن الوضع المتأزم الذي آلت إليه حالة الدولة الجزائرية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، لم يتعرض لهذه الحالة لا في بداية مرحلة التعددية (1989) عندما أخفق سياسيا في احتواء الأزمة الاقتصادية حينما كان يلعب دور

1 "محكمة مصرية تقضي بحل الحزب الوطني الديمقراطي"، عن موقع "رويترز" Reuters، تاريخ نشر المادة 16أبريل 2011، بتوقيت: 3.33، على الرابط:
https://www.reuters.com/article/oegtp-egypt-politics-mn1-idARACAE73F0FD20110416
- تاريخ الاطلاع: 2011/04/16. بتوقيت: 22:00.

2 المرجع نفسه.

3 "محكمة مصرية تقضي بحق قيادات "الوطني" خوض الانتخابات البرلمانية"، الموقع الإخباري لشبكة BBC NEWS عربي، 14 يوليو 2014، على الرابط
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/07/140714_egypt_ndp_elections_rule
- تاريخ الاطلاع: 2014/07/16، بتوقيت: 21:15.

الحزب-الدولة. وفي الوقت الذي حُلّ فيه حزب جديد تأسّس في بداية التعددية بعد 1989، وهو الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي حصل على أغلبية المجالس المحلية وأكبر عدد مقاعد البرلمان في الدور الأول من تشريعيات ديسمبر 1991، ولم يمارس السلطة إلا أشهر قليلة وعلى مستوى المحليات فقط لم تم لفترة مهمة حوالي ستة أشهر فقط. وفي مرحلة أخرى، ومرة أخرى لا يتعرّض حزب جبهة التحرير الوطني ولا رديفه في السلطة التجمع الوطني الديمقراطي للحلّ بعد ما عرفته الجزائر من أزمة السلطة التي انتهت باستقالة الرئيس بوتفليقة إثر ما يعرف بـ "حراك 22 فبراير 2019". وهذا رغم كون الحزبين كانا يهيمنان على الساحة السياسية ويمثلان الجهازين السياسيين للسلطة اللّذان تقاسما السلطة وعمِلا على توزيعها على النخبة السلطوية التي استمرت عقودا في الحكم. ورغم كون قيادات وإطارات هاذين الحزبين تولوا مناصب وحقائب في الجهاز التنفيذي ممثلة في حكومات عديدة في عهدات بوتفليقة، خاصة تلك التي ترأسها الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي أحمد أويحيى آخر حكومات بوتفليقة، وصدور أحكام ضدّه وضدّ إطارات أخرى من جبهة التحرير بتهم فساد وسوء استخدام المنصب ومصالح الدولة. بل استمر الحزبان في الساحة السياسية وفي الحكم منتشرين عبر مستوياته المختلفة.

وفي هذا دليل على أن نظام مبارك أزيل العام 2012 من داخل السلطة ومن طرف السلطة الفعلية وماسكها القوي الجيش، حيث أخذ المبادرة وبجرأة لحلّ حزب استمر في الحكم ما يزيد عن ثلاثة عقود بقيادة الرئيس المستقيل حسني مبارك الذي كانت بوادر توريثه الحكم لابنه جمال أحد القياديين في الحزب الوطني، لذلك كان التنديد بمخاطر حصول ذلك من المطالب التي رفعها المحتجون على الوضع في خلال مسيرات ومظاهرات يناير العام 2011. ويمكن القول ـ على الأقل من ناحية جزئية ـ أن في ذلك تعبير عن وجود حالة من الرفض داخل النظام الحاكم في مصر لتكريس ذلك الوضع الآخذ في التأزم سياسيا واقتصاديا الذي تقف وراءه عنجهية واستبداد نخبة سلطوية كانت تحيط بالرئيس مبارك وحزبه. وبنفس الطريقة لعب الجيش في الجزائر دور الحاسم لمسألة المطالبة بتنحي الرئيس بوتفليقة وعدم توليه

الرئاسة لعهدة خامسة التي كان يطالب بها الشارع الجزائري في مسيرات "حراك 22 فبراير 2019".

يتمثل الاختلاف بين الحالتين في أن ما حدث في الجزائر لم يفض إلى تفكيك الجهاز السياسي للسلطة الذي يشكله حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، في حين أن جهاز السلطة السياسي في مصر متمثلا في الحزب الوطني الديمقراطي تم تفكيكه وإخراجه من دوائر السلطة والحكم، ويتولى رئاسة البلد رئيس من النخبة العسكرية ذات التأثير القوي في صناعة القرار في مصر، وهو الذي تدرج في مختلف الوظائف والمسؤوليات الحساسة في الجيش المصري ومن أبرز قادته، دون أن يكون له انتماء سياسي واضح. وفي هذا وجه اختلاف آخر بين بنية وتوازنات نظام الحكم في الجزائر وفي مصر؛ حيث أن الحالة المصرية تشير إلى أن مكانة ودور الجيش المصري في نظام الحكم وحسم القرار هما شبه مطلقين، حيث لا ينازعه في ذلك أية جهة، أو قسم نخبوي داخل أو خارج السلطة ومنظومة الحكم. وما يثبت ذلك كون ضباط من الجيش في مصر يتولون مناصب تنفيذية، وإدارية، وحتى سياسية، متوزعين على مختلف المستويات الحكومية ودوائر القرار، ناهيك عن اضطلاعهم بمسؤوليات إدارة أجزاء هامة من الاقتصاد المصري، كأصحاب شركات، ومدراء لمؤسسات ومصانع حكومية...الخ، إضافة إلى إشراف مؤسسة الجيش على إنجاز أهم المشاريع التنموية المرتبطة بالبنى التحتية. وبذلك تكون هيمنة إطارات الجيش المصري هيمنة "مُمأسَسة"، لأنها تغطي جل القطاعات الحساسة في الدولة. وهذه العلاقة مع نظام الحكم والسلطة التي كرستها المؤسسة العسكرية في مصر استمرت في التوسع والانتشار والتوطن منذ حركة الضباط الأحرار الذين قادوا "ثورة يناير 1952". وهذا الأمر من خصائص ومظاهر الأحادية في مصر التي استمرت ولم تتوقف، بل زادت اتساعا وقوة في التأثير السياسي والاقتصادي. بخلاف مكانة الجيش الجزائري الذي يبقى دوره في مؤسسات الحكم والقرار محدودا وآخذٌ في الانحصار مقارنة مع ما كان سائدا سنوات الستينيات والسبعينيات وحتى ثمانينيات القرن الماضي. فبين اضطلاع الجيش بمهام سياسية من خلال حضور إطاراته في

جل مستويات العمل الحكومي ببعديه المركزي و"اللامركزي"؛ حيث كانت الولايات تسيّر من ولاة إلى جانب حضور المحافظ السياسي الذي يعينه الحزب وبمعية ضابط أو إطار من المؤسسة العسكرية، حيث كان هذا الأخير يحضر كل النشاطات والأشغال التي تتم في الولاية. وحتى البلديات كانت تعرف الأمر نفسه، كما أن الجيش الجزائري هو من كان يشرف على الانجازات الكبرى لمشاريع التنمية وإقامة البنى التحتية من طرقات، وجسور، ومطارات...الخ. لكن هذه الوضعية تراجعت شيئا فشيئا في الجزائر، حتى زالت تماما بالانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية. وبقي بعض التأثير في جزء من القرار السياسي المتعلق خاصة بمستوى محدود من التداول على السلطة.

المطلب الثالث: تحليل مقارن لبعض مؤشرات الدمقرطة والاستقرار السياسي في البلدين

يخصص هذا الجزء من الدراسة للتحليل الكمي المقارن للانتخابات التشريعية في البلدين خلال مرحلة الدمقرطة، واستخدام معامل "بيرسون" لتقييم مدى الارتباط الموجود بين متغيرات هذه العلاقة.

الجدول رقم (16): المعطيات الانتخابية وتطور المشاركة الانتخابية في الجزائر (التشريعيات:1991- 2017)

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الإعلانات الرسمية لنتائج كل انتخابات تشريعية من طرف المجلس الدستوري. يُنظر الهامش أدناه. (ص.355 من هذه الأطروحة).

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (17)

منحنى بياني رقم (08): مقارنة مؤشر التعددية وجودة العملية الانتخابية مع مؤشر مستوى المشاركة السياسية في الجزائر

مؤشر التعددية وجودة العملية الانتخابية

مستوى المشاركة السياسية

منحنى بياني رقم (09): مقارنة مؤشر التعددية وجودة العملية الانتخابية مع مؤشر مستوى المشاركة السياسية في مصر

مؤشر التعددية وجودة العملية الانتخابية

مستوى المشاركة السياسية

يفترض أن معدلات المشاركة السياسية ترتفع بزيادة جودة عملية الانتخابية، كون الجودة الانتخابية تؤدي إلى تحسين الثقة في الانتخابات حيث يدفع ذلك الناخبين إلى الاقبال على الاقتراع، أي أن العلاقة بين المؤشرين هي من نمط التناسب الطردي؛ حيث يرتفع أحدهما بارتفاع الآخر، والعكس صحيح. وهذا ما سيتم اختباره في الجزائر من خلال التحليل الكمي الآتي.

يتضح من المنحنى البياني رقم (08) أعلاه أن هناك عدم تناسب بين مؤشر التعددية وجودة العملية الانتخابية ومؤشر المشاركة السياسية في الجزائر. ذلك أن العلاقة مختلة بين النتغيرين في كثير من المراحل من الدمقرطة في الجزائر.

- **المرحلة الأولى: 2006- 2010:**

- **حالة الجزائر**: في هذه المرحلة يوجد تناسب عكسي بين المؤشرين؛ ففي اللحظة التي سجل مؤشر المشاركة السياسية نزولا ما بين عامي 2006

و2008، سجل مؤشر التعددية وجودة العملية الانتخابية صعودا ملحوظا خلال الفترة نفسها.

انخفض مؤشر المشاركة السياسية من 2.22 إلى 1.67، في الوقت الذي ارتفع فيه مؤشر التعددية وجودة الانتخابات من 2.25 إلى 2.67، وهذا خلال الفترة (2006- 2008).

- **حالة مصر**: عدم تناسب بين المؤشرين، حيث في الوقت الذي سجل فيه مؤشر التعددية وجودة الانتخابات ثباتا عند القيمة 2.67، ارتفع مؤشر مستوى المشاركة السياسية من 2.78 إلى 4.44. ويدل ذلك على وجود خلل في أحد المؤشرين من الناحية العملية في مصر كما في الجزائر؛ إما بعدم صحة النتائج المتعلقة بنسب المشاركة الانتخابية، أو يتعلق الخلل بجودة العملية النتخابية التي لا تعبر أرقامها عن حقيقتها العملية.

- **المرحلة الثانية: [2008- 2010]:**

- **حالة الجزائر**: خلال هذه المرحلة حدث عكس الحالة الأولى، حيث في الوقت الذي شهد فيه مؤشر التعددية وجودة الانتخابات انخفاظا من 2.67 إلى 2.17، ارتفع بالمقابل مؤشر المشاركة السياسية من 1.67 إلى 2.78. وهذا ما يناقض الحالة النظرية التي تفترض أن يكون التناسب طرديا بين المؤشرين.

- **حالة مصر**: تناسب طردي سلبي، مع انخفاض في مؤشر التعددي وجودة العملية الانتخابية من 2.67 إلى 0.83، وهو اخفاض حادّ قدّر بـ: - 1.84، سجّل مؤشر مستوى المشاركة السياسية انخفاضا حادّا هو الآخر هو الآخر من 4.44 إلى 2.78، بـ: - 1.66. ويبدو المر يخضع للمنطق الانتخابي بالنظر إلى الظرف السياسي الذي كانت تمرّ به مصر أثناء تلك المرحلة مع ارتفاع حركات الاحتجاج التي بدأت تتزايد منذ العام 2008، خاصة مع تصعيد

حركة "كفاية" التي انتقلت من مرحلى المظاهرات والمسيرات التي استمرت منذ العام 2004 إلى اللجوء إلى العوة إلى الإضراب العام في مصر في عام 2008.

- **المرحلة الثالثة [2010- 2012]:**

- **حالة الجزائر:** هي مرحلة شهدت فيها حركة المؤشرين في الجزائر تناسبا طرديا إيجابيا (بالزيادة). فارتفع مؤشر التعددية من 2.17 إلى 3.00، يقابله ارتفاع مؤشر المشاركة السياسية من 2.78 إلى 3.89. وهو ارتفاع ملحوظ في كلا المؤشرين ما بين عامي 2010 و2012. التي تدخل فيها عامل خارج العملية تمثّل في ظروف الحراك السياسي في دول الجوار، خاصة في تونس (ثورة الياسمين)، وفي مصر (ثثورة 25 يناير 2015)، التي ألقت بتأثيراتها على الوضع في الجزائر، ومن استجابات نظام الحكم لتلك المتغيرات الخارجية صدور قانون الجمعيات 12- 06 الذي تضمن إجراءات جديدة تسهل انشاء الجمعيات، إضافة إلى رفع حالة الطوارئ في 2011، والتي استمرت منذ 1992.

- **حالة مصر:** نفس الملاحظة بالنسبة للجزائر؛ بالتناسب الطردي الإيجابي بالزيادة في المؤشرين، مع ملاحظة أن نسبة الارتفاع لكلا المؤشرين هي كبيرة بالنسبة في الحالة المصرية مقارنة مع حالة الجزائر؛ فمؤشر التعددية وجودة العملية الانتخابية ارتفع من 0.83 (2010) إلى 3.42 (2012)؛ حيث بلغت قيمة الزيادة + 2.59، أما في الجزائر فكانت قيمة الزيادة أقل بكثير حيث بلغت في المرحلة نفسها + 0.83. أما قيمة الزيادة في مؤشر المشاركة السياسية فقد بلغت في مصر + 2.22، فيحين أنها بلغت في الجزائر 1.05. وفي هذا ترجمة ودلالة عن حالة الدمقرطة التي دخلت مرحلة هامة في تاريخ مصر المعاصر مع تتووج حراكها السياسية العام 2011 (ثورة 25 يناير 2011) بتنحي مبارك ونخبته الحاكمة من السلطة، بما صحبه من حلّ لحزب سلطة مبارك (الحزب الوطني الديمقراطي)، فقد شكلت مرحلة الحراك السياسي المصري الذي بدأ في يناير 2011 منعطفا هاما في مستوى المشاركة السياسية الذي صاحبه تحسين في جودة العملية الانتخابية وفعالية في التنافسية السياسية بين القوى المشاركة في تلك انتخابات مجلس الشعب 2فأجريت

أول انتخابات تعددية بعد الحراك بانتخاب رئيس الجمهورية التي فاز فيها مرشح الإخوان، وبلغت فيها نسبة المشاركة نحو 50% (46.42% في الدور الأول، 59.8% في الدور الثاني). كما أن درجة التنافسية ارتفعت في تلك الانتخابات بالنظر إلى المعطيات التالية:

1) عدم حسم نتيجة الانتخابات الرئاسية في الدور الأول، وهي المرّة الأولى التي تشهد فيها مصر هذه الحالة. ففي آخر انتخابات رئاسية أجريت العام 20056 التي فاو فيها الرئيس مبارك حسمت نتائجها لصالحه في الدور الأول بحصوله على نسبة 88.57% من مجموع الأصوات الصحيحة.

2) تقارب النسب المئوية من الصوات المحصلة بين أصحاب المراتب الأربعة الأولى بعد الدور الأول:

- الفوارق التي كانت بين المترشحين في انتخابات رئيس الجمهورية للعام 2005 كانت جدّ مرتفعة في انتخابات رئيس الجمهورية رغم التعديل الدستوري الذي أجراه الرئيس حسني مبارك حينما فتح مجال الانتخابات الرئاسية على المنافسة التعددية، لكن النتائج بقيت على حالها محسومة لصالح الرئيس المترشح الذي حصّل نسبة 88.57% من الأصوات، وكانت تلك الفوارق على النحو التالي:

- فارق الأصوات بين المترشح الأول حسني مبارك ومنافسه في المرتبة الثانية أيمن نور: بلغ فارق الأصوات 80.993%؛ ما يعادل 5.776.394 صوتا. أما المقارنة مع أصحاب المراتب الأخرى فلا داعي منها لكون هذه المقارنة كافية لتوضيح ضعف التنافسية في تلك الانتخابات. وبمقارنة هذا المستوى من التنافسية مع مستواها في انتخابات الرئاسة للعام 2012 يتبيّ ما يلي:

- الفارق بين المرشح الأول (محمد مرسي)، والمرشح صاحب المرتبة الرابعة هو 7.3% من الأصوات، أي ما يعادل 1.699.713 صوتا من بين مجموع الأصوات الصحيحة البالغ 23.265.516 صوتا. ثم تبدأ قيمة الفارق بالتقلص

التنازلي بين المرشح في المرتبة الأولى ومنافسه الذي حلّ ثالثا؛ ومع منافسه في المرتبة الثانية؛ حيث كانت الفوارق هي: 4.06%، و1.18% على التوالي. وهي الفوارق التي تدلّ على المستوى المرتفع من التنافسية بين المترشحين في الانتخابات الرئاسية التي أجريت بعد الحراك السياسي العام 2011 (ثورة 25 يناير 2011).

ونفس التفسير تقدمه نتائج انتخابات مجلس الشعب التي أجريت العام 2012؛ حيث ارتفعت نسبة المشاركة من 35% في انتخابات مجلس الشعب عام 2010 إلى 62% العام 2012. وهي نسبة ارتفعت بنحو 50%، ما يعتبر ترجمة طبيعية عن حالة الدمقرطة في هذه المرحلة في مصر التي جاءت بعد تراكم احتجاجات المصريين التي تصاعدت منذ ـ على الأقل ـ 2005، العام الذي أصيبت فيه الطبقة السياسية في مصر بالإحباط جرّاء تكريس النتائج نفسها، وعليه عبّر الناخب المصري عن تأييده للمسار الذي أخذته الدمقرطة في مصر غقب حراكها السياسي (ثورة يناير 2011).

- **<u>المرحلة الرابعة [2012- 2015]</u>:**

- حالة الجزائر: سجل المؤشرين تناسبا بالثبات، حيث استقرت قيمة مؤشر التعددية والجودة الانتخابية عند قيمة 3.00، واستقرت قيمة مؤشر المشاركة السياسية عن القيمة 3.89. ومردّ ذلك غلى غياب أي تأثير لعوامل خارجة عن إطار العملية الانتخابية، عكس المرحلة السابقة [2010- 2012] وعلى النحو الذي سبق ذكره.

- حالة مصر: تناسب طردي سلبي؛ انخفاض في قيمة مؤشر التعددية والجودة الانتخابية قدر بقيمة – 0.42، وهي قيمة ضئيلة مقارنة مع قيمة الهبوط في مؤشر المشاركة السياسية في مصر خلال المرحلة هذه حيث انخفض المؤشر بقيمة – 1.67. وفي هذا ترجمة لحقيقة الوضع الذي شهدته مصر في مستوى التحولات السياسية التي تبعت الحراك السياسي منذ ما يعرف بـ "ثورة 25 يناير 2011"، ومخلفات الإنقلاب على سلطة شرعية منتخبة بعزل رئيس منتخب في انتخابات تعددية مطلع العام 2013، حيث تزاحمت الأحداث السياسية التي شهدت أعمال عنف

سقط فيها آلاف الضحايا المصريين بين قتيل وجريح في صدامات بين المتظاهرين الرافضين لقرارات المجلس العسكري. زيادة على الإجراءات غير الموضوعية التي اعتمدها نظام الحكم لتكريس هيمنته على السلطة، وعلى رأسها طريقى توزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية.

ورد في قرار رئاسي بالقانون رقم 202 لسنة 2014 بشأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب بأن تراب جمهورية مصر يقسم إلى مجموعة من الدوائر الانتخابية مجموعها 241 دائرة انتخابية، على أن يقسم هذا المجموع إلى حصتين؛ الأولى تتكون من 237 دائرة انتخابية تخصص للانتخاب بالنظام الفردي، أما الباقي وهو أربع (4) دوائر انتخابية فتخصّص للانتخاب بنظامك القوائم. وتتوزع المقاعدبين النوعين من الدوائر الانتخابية حسب الآتي:

1) تخصّص لدوائر الانتخاب الفردي 420 مقعدا.
2) تخصّص لدوائر الانتخاب بالقائمة 120 مقعدا.

ويلاحظ من خلال هذا المستجد في تقسيم الدوائر الانتخابية عدول عن تقليد انتخابي جرى في مصر وهو الذي كان يعطي حصّة أكبر من المقاعد للدوائر التي يتم التصويت فيها طبقا لنمط الاقتراع بالقائمة النسبية، والعدد الأقل منها يخصص لدوائر نمط الاقتراع الفردي. واعتماد هذا النمط من التقسيم الانتخابي يعطي أفضلية للمترشحين على القوائم مقارنة مع الترشيحات الفردية.

وقد جاء هذا التعديل في 21 ديسمبر من العام 2014، أي بعد إعلان التعديل الدستوري وصدور دستور جديد في 18 يناير 2014، وانتخاب الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، وقد جاء هذا التعديل بهذه المواصفات المستجدة تماشيا مع التغييرات التي حدثت في مستوى جزئي من نظام الحكم في مصر؛ حيث وبعد إلغاء خاصية السيطرة على الحكم بواسطة الحزب الحاكم، إثر حلّ رمزه متمثلا في الحزب الوطني الديمقراطي، وفي ظل استقلالية الرئيس السيسي عن الافصاح عن أي انتماء سياسي-حزبي، جاء هذا التعديل ليدعم التعديل السابق له الذي سبق انتخابات الرئاسة للعام

2014، حيث أصدر قانون رقم 46 لسنة 2014 بإصدار قانون مجلس النواب والذي تضمن إلغاء العمل بتسمية "مجلس الشعب" السابقة، إلى اعتماد تسمية "مجلس النواب"[1]. وقد حدّد هذا التّعديل عدد أعضاء مجلس النواب بـ 540 عضوا ينتخبون بواسطة الاقتراع العام السري المباشر، وأجاز في ذات الوقت لرئيس الجمهورية تعيين ما لا يزيد عن نسبة 5% من أعضاء المجلس[2].

وأتاح هذا التعديل ـ وخلافا لما كان جار العمل به سابقا ـ للأحزاب كما للمستقلين الترشح في كلا النوعين، سواء في الدوائر بالنمط الفردي، أو تلك التي يتم فيها انتخاب النواب بنمط القوائم المغلقة المطلقة[3]. في حين كان القانون في السابق يخصص دوائر الانتخاب الفردي للمستقلين فقط، على أن تخصص دوائر نمط القائمة للترشيحات الحزبية أو تحالفاتها.

وحدّد قانون مجلس النواب للعام 2014 تقسيم الدوائر الانتخابية بحيث قسم دوائر الانتخاب بواسطة القوائم إلى قسمين: يضم الأول دائرتين يخصّص لكلٍّ منهما 15 مقعدا، وهما دائرة قطاع شرق الدّلتا ومقرّها مديرية أمن الشرقية، ودائرة قطاع غرب الدّلتا ومقرّها مديرية أمن الإسكندرية. أما الدائرتين الأخرتين من بين الأربعة للانتخاب بالقوائم، فخصّص لكلٍّ منهما 45 مقعدا، ويتعلّق الأمر بدائرة قطاع القاهرة وجنوب ووسط الدّلتا والتي مقرّها مديرية أمن القاهرة، ودائرة قطاع شمال ووسط وجنوب الصّعيد ومقرّها مديرية أمن الجيزة[4].

- **<u>المرحلة الخامسة [2015- 2018]</u>:**

- <u>حالة الجزائر</u>: هبوط مؤشر التعددية وجودة العملية الانتخابية من 3.00 إلى 2.58، أي بفرق يقدر بـ - 0.42، وهذا بين عامين 2015 و2016؛ ومردّ ذلك

1 المادة الأولى، المادة الثانية من قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم 46 لسنة 2014 بإصدار قانون مجلس النواب، **الجريدة الرسمية**، العدد: 23 (تاب)، في 5 يونية سنة 2014، ص.37.

2 مادة (1)، من قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم 46 لسنة 2014، المرجع السابق، ص.38.

3 مادة (3)، من قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 46 لسنة 2014، المرجع نفسه، ص.39.

4 مادة (4)، من قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 46 لسنة 2014، المرجع نفسه، ص.39.

- وبخصوص توزيع المقاعد على دوائر الانتخاب وفق نمط الدوائر ينظر: جدول دوائر القوائم، قرار رئيس جمهورية مصر العربية، بالقانون رقم 202 لسنة 2014، في شأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النوّاب، الجريدة الرسمية، العدد 51 (مكرّر)، في 21 ديسمبر سنة 2014، ص ص.31- 32.

إلى سبب جوهري يتمثل في كون مؤشر "إيكونوميست" « The Economist » يعتمد في تقديره لمؤشر التعددية وجودة العملية الانتخابية على ستة (6) متغيرات، أربعة منها (6/4) مرتبطة بالعملية الانتخابية (حرية الانتخابات، صحة قواعد العملية الانتخابية واحترامها، المساواة في تطبيق قواعد العملية الانتخابية على جميع المشاركين فيها، أمن الناخبين)، وبحكم خلو هذه المرحلة القصيرة (عام واحد) من أية انتخابات؛ فطبيعي أن يسجل المؤشر انخفاضا في الجزائر خلال هذا العام.

- في المقابل عرف مؤشر المشاركة السياسية ثباتا عند القيمة 3.89 التي استمرت من عام 2012 إلى 2016 وستستمر إلى العام 2018. في حين أن مؤشر التعددية والجودة الانتخابية مرّ بحاليتن؛ الأولى انخفاض من عام 2015 حيث بلغ قيمة 3.00 إلى 2.58 في 2016. وعلى العكس من حالة مؤشر التعددية والجودة الانتخابية، فإن هذه المرحلة الممتدة ما بين 2012 و2018 شهدت فيها الجزائر ست (6) مناسبات انتخابية هي:

1/ الانتخبات التشريعية: 10 ماي 2012.

2/ انتخابات محلية: 29 نوفمبر 2012.

3/ انتخابات تجديد نصف أعضاء مجلس الأمة (الغرفة الأولى للبرلمان) في 2012.

4/ انتخابات رئيس الجمهورية: 17 أفريل2014.

5/ انتخابات تشريعية: 4 ماي 2017.

6/ انتخابات محلية: 23 نوفمبر 2017.

- **المرحلة السادسة [2018- 2020]:**

- **حالة الجزائر:** تناسب طردي إيجابي بين المؤشرين، حيث ارتفع مؤشر المشاركة السياسية بالتزامن مع ارتفاع في مؤشر التعددية وجودة العملية الانتخابي. مع تسجيل ارتفاع هام في مؤشر التعددية والجودة الانتخابية أكثر من قيمة ارتفاع مؤشر المشاركة السياسية. وفي ذلك توافق مع الوضع السياسي الذي شهدته الجزائر مطلع العام 2019 إلى مطلع العام 2020،

حيث استمر الحراك السياسي منذ 22 فبراير 2019 بسلمية ودون اي أحداث عنف أو شغب. وربما يكون ذلك من ابرز التفسيرات لذاك الارتفاع في قيمة المؤشرين. لأن نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية لم تبلغ نسبة عالية لتؤثر في قيمة تلك المؤشرات. لكن الظروف التي سبقتها والحملة الانتخابية التي أجريت في ظلها قد ميّزها نوع من التنافسية والجديّة التي لم يعهدها الجزائريون في الرئاسيات السابقة. خاصة مع ظهور المترشح عبد المجيد تبون الذي كان من المغضوب عليهم من طرف طغمة السلطة التي كان يرأسها شقيق الرئيس. زيادة على اعتماد الوسائل التكنولوجية الجديدة للدعاية الانتخابية (التواصل الاجتماعي) التي استعان بها المترشحون في حملتهم الانتخابية، وهي الوسائط التي يفضلها أكثر الشباب.

- **حالة مصر:** على عكس الحالة الجزائرية شهد عدم تناسب بين المؤشرين، حيث سجل مؤشر التعددية والجودة الانتخابية انخفاضا ملحوظا، في الوقت الذي بقي في مؤشر المشاركة السياسية ثابتا، ويمكن تفسير ذلك بحالة التضييق السياسي التي أصبحت القوى السياسية المعارضة تتعرض لها من طرف السلطة، حيث تم تغيير بعض القواعد الموضوعية لإجراء الانتخابات ومن على وجه الخصوص طريقة تقسيم الدوائر الانتخابية.

يمكن من خلال هذا التحليل الكمي والكيفي لعلاقة مؤشرات بارزة في متغيري الدمقرطة والاستقرار السياسي من خلال المقارنة بين الجزائر ومصر الاستنتاج بأن المؤشرات التي يقدمها "الإيكونوميست"، ورغم اهيتها في التحليل إلا أن بها بعض الخلل الذي يتعلق بمكونات المؤشرات التي يطغى عليها الجانب السياسي المتعلق خاصة بالانتخابات. ما يجعل احيانا كثيرة وجود حالة من عدم التناسب أو التماثل بين تلك المؤشرات.

ولعل من الواجب تقديم إثبات كمي آخر يثبت ذلك، حيث سيتم اختبار الارتباط بين المؤشرين السابقين باستخدام معامل "بيرسون" للارتباط.

- **درجة الارتباط بين مؤشر التعددية والجودة الانتخابية ومؤشر المشاركة السياسية في حالة الجزائر:** حيث أوصلت حسابات تلك العلاقة التي اعتمدت على العلاقة الحسابية بين قيم كل من المؤشرين على امتداد تسع سنوات (2006- 2019) إلى حاصل قيمته 0.007 .
- أولا من حيث إيجابية الحاصل فذلك يدل على أن هناك علاقة بين المؤشرين. أما كونه بهذه القيمة الجد منخفضة فيعتبر دليلا على وجود ارتباط ضعيف بين المؤشرين.

المبحث الثاني: الاستقرار البرلماني والحكومي ومؤشرات الرقابة والشفافية

يعدّ الاستقرار المؤسّساتي ركناً أساسياً في حياة الأنظمة السيّاسية والدول على حدّ سواء. ويُتخذ من الاستقرار المؤسّساتي مؤشرا هاما في تقييم مستويات الاستقرار السياسي عامة، وذلك من خلال مؤشر استقرار البرلمانات، وكذا أداء الحكومات واستقرارها.

المطلب الأول: مكانة البرلمان من عملية الدمقرطة في البلدين:

1. التحولات السياسية والأطر المؤسساتية في البلدين

تشهد مرحلة الدمقرطة في الجزائر ومصر حالات من التحولات مسّت قسما هاما من المؤسسات السياسية. وقد شملت تلك التحوّلات أطراً مؤسساتية ذات الصلة المباشرة بنظام الحكم والسلطات في كل بلد والمتمثلة فيما يلي:

1) **تحولات باتجاه دمقرطة التشريعات الناظمة للعملية السياسية:** يشمل هذا المستوى الدساتير، والقوانين التي تنظم وتضبط مختلف أطوار العملية السياسية (قوانين الحقوق والحريات، قوانين الانتخابات، قوانين تمكين المجتمع المدني من المشاركة السياسية، قوانين الأحزاب، قوانين الإعلام)، حيث أصبحت الجزائر ومصر تشهدان نوعا من التطور في مسألة التشريعات الناظمة لإدارة الحكم والشأن العام، حيث تم إقرار دساتير تتضمن تنظيما لقواعد الحكم الديمقراطي،

وأعادت صياغة قواعد العملية السياسية على أساي التعددية. ثم القوانين العضوية التي تتمّم الدستور وتجعله مجسّدا في الواقع السياسي والمؤسساتي للبلدين.

2) تحولات على مستوى طريقة تشكيل تلك المؤسسات: حيث أصبحت المجالس النيابية تتشكل عن طرق انتخابات تعددية تتنافس فيها تشكيلات حزبية وقوى غير حزبية (المستقلون) في دوائر انتخابية محددة المعالم من حيث الحجم والحدود، وهي العملية التي اصبحت تتشكل بها المجالس المحلية والبرلمان في البلدين. بعدما كانت تلك المجالس تتشكل من أعضاء الحزب الواحد الذين كانوا يتنافسون داخله دون غيره، الأمر الذي كرّس هيمنته على تلك المجالس ردحا من الزمن.

عرفت كل من الجزائر ومصر قبل دسترة الديمقراطية وتبني التعددية فيها برلمانات كانت تعمل في عهد الأحادية وفق قواعد الحزب الواحد الذي يرشح من يتنافسون في الدوائر الانتخابية في إطار الانتماء السياسي الأحادي.

أما من حيث الوظائف فقد كان البرلمان الجزائري الذي تأسس في سنة 1963 بعد الاستقلال مكوّنا من غرفة واحدة. وكانت علاقة البرلمان باعتباره هيأة تشريعية يقاسمه في سلطتها رئيس الجمهورية، الذي هو الأمين العام للحزب الواحد في الحكم.

ومنذ دستور العام 1976 تم الإقرار بدور رئيس الجمهورية في التشريع، حيث نصت على ذلك المادة 153 من هذا الدستور. وهو الأمر ذاته الذي ضمن اعادة تكريسه دستور العام 1996، بعدما سقط في دستور التعددية 23 فبراير 1989. وقد أقرّ دستور 1996 هذا النوع من السلطة التشريعية لرئيس الجمهورية في الفصل الثاني المتعلق بالسلطة التشريعية، وهو تابع للباب الثاني المتعلق بتنظيم السلطات. حيث نصت المادة 124 على أن «لرئيس الجمهورية ان يشرّع بأوامر في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو بين دورتي البرلمان. ويعرض رئيس الجمهورية النصوص التي اتخذها على كل غرفة من البرلمان في أول دورة له لتوافق عليها[1]» . كما أضافت المادة نفسها في فقرتها الأخيرة امكانية تشريع أخرى لرئيس الجمهورية

1 الفقرات 1، 2، 3 من المادة 124 من دستور الجمهورية الجزائرية، 1976.

حيث نصت على أنه «يمكن لرئيس الجمهورية أن يشرّع بأوامر في الحالة الاستثنائية المذكورة في المادة 93 من الدستور[1]». وهذه المادة وردت في الفصل الأول المتعلق بالسلطة التنفيذية التابع للباب الثاني المخصص لتنظيم السلطات. وقد أتاحت هذه المادة لرئيس الجمهورية امكانية أخرى للتشريع في الظروف الاستثنائية في حالة الخطر الموشك أن يصيب المؤسسات الدستورية واستقلال البلاد وسلامة ترابها. ويذكر سعيد بوشعير في هذا الصدد أن "هذا النصّ يخوّل للرئيس التشريع، رغم أن المدة محدّدة، إلا أن المواضيع ليست كذلك، وأيضا الظروف، مما يجعل هذا الاختصاص مستمد مباشرة من الدستور وغير معلّق على تفويض مثلما هو الحال في فرنسا[2]".

كما يتضح من دساتير الجزائر مؤشر آخر لتكريس هيمنة السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية على العملية السيّاسية، خاصة في مواجهة البرلمان، حيث أوجب دستور العام 1976 لرئيس الجمهورية امكانية حلّ البرلمان. وورد النص على أنه يكون "لرئيس الجمهورية أن يقرّر في اجتماع يضمّ الهيئة القيادية للحزب والحكومة حلّ المجلس الشعبي، أو إجراء انتخابات مسبقة له". وهو الأمر الذي كرسّه كل من دستور التعددية لعام 1989 في المادة 120، ودستور 1996 في مادته 129. كما خوّل ذات الدستورين (المادة 118 والمادة 127 على التوالي) لرئيس الجمهورية أن يعيد النص الذي لم يوافق عليه إلى البرلمان من جديد وإعادة النظر فيه، قصد ادخال تعديلات عليه أو تأكيد وجهة نظر البرلمانيين بالإبقاء على النص دون تحوير، لكن بشرط أن يكون ذلك التأكيد بحصول النص على أكثر من الأغلبية العادية كثلثي أصوات النواب[3].

ترتبط الأنظمة الديمقراطية بمكانة البرلمان الذي يتشكل وفق عملية انتخابية تعددية المنافسة وبالأدوار الهامة والحسّاسة التي تؤديها هذه البرلمانات ومكانتها في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتتجسد تلك الأدوار في مجموعة الاختصاصات التي تخوّلها الدساتير لهاته المؤسسات التشريعية.

---

1 الفقرة 4، من المادة 124 من دستور الجمهورية الجزائرية، 1976.

2 سعيد بوالشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.8، 2007، ص.15.

3 سعيد بو الشعير، المرجع السابق، ص.16.

وتبرز مختلف الدساتير التي عرفتها الجزائر هذه الاختصاصات على نحو متشابه ـ على الأقل شكلا ـ فهي مصنفة إلى وظائف تشريعية، ورقابية، ومالية، واقتصادية، وشبه قضائية وفي هذا السياق يذكر سعيد بو الشعير أن "سلطات البرلمان عديدة، لكنها معرّفة بمعيار هيكلي يتمثّل، قبل دستور 1996، في المجلس الشعبي الوطني الذي انفرد لوحده بمهمة التشريع وأحظر على رئيس الجمهورية في هذا المجال، خلافا لما كان معتمدا في ظل دستور 1976 (مادة 153) أو ما كان مسموح به في ظل دستور 1963 أين يحقّ لرئيس الجمهورية طلب تفويض... إلى جانب المعيار المادي الذي يجعل مجال القانون محدّدا ومقيّدا... بدلا من جعل مجال القانون خاصا أو محتفظا به. حيث نجد الدستور يبيّن اختصاصات البرلمان بصفة تعداديّة على سبيل الحصر، وبذلك يكون قد رفض، مثلما رفض المؤسس الدستوري الفرنسي الاقتصار على المعيار الشكلي في تعريف القانون[1]".

وبخصوص حدود اختصاصات البرلمان في الجزائر، فهي "تختلف فيما بينها من حيث مدى إطلاق أو تقييد سلطة المجلس لدى ممارستها، فلئن كان للمجلس سلطة التشريع العادي في المجال المقيّد والمحّدد، إلا أن رئيس الجمهورية يمكن أن يتخطاه باللجوء إلى الشعب مباشرة عن طريق الاستفتاء[2]".

وامتدّ تقييد مجال التشريع بالنسبة للبرلمان في الجزائر إلى وجود قيود أخرى فرضها الدستور، وهي التي وردت في مادته 114، حيث على المجلس الشعبي الوطني مراعاته "وإلا تعرض عمله لاحتمال الإلغاء بواسطة المجلس الدستوري، ضف إلى ذلك عدم إشراك السلطة التشريعية في المبادرة بتعديل الدستور، واقصار المهمة على رئيس الجمهورية، فضلا عن ضعف تدخل المجلس في المواضيع الدبلوماسية والقضائية والدفاع[3]".

---

1 سعيد بو الشعير، **النظام السياسي الجزائري، دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996 – السلطة التشريعية والمراقبة**، الجزء الرابع، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.2، 2013، ص.103.

2 المكان نفسه.

3 سعيد بو الشعير، **النظام السياسي الجزائري، دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996 – السلطة التشريعية والمراقبة**، المرجع السابق، ص.103.

وفي ظل دستور 1996، أسندت السلطة التشريعية إلى غرفة واحدة دون الثانية المشكلتين للبرلمان؛ حيث أن المبادرة بالتشريع أسندت فقط لغرفة واحدة دون الثانية متمثلة في المجلس الشعبي الوطني إلى جانب الحكومة دون أن يكون للغرفة الثانية (مجلس الأمة) فرصة في ذلك. ويشير بو الشعير إلى أن ذلك يقرّه الدستور برغم من "أن الفصل المعنون "السلطة التشريعية" في المادة الأولى منه (98) تقضي بأن « يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكوّن من غرفتين وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة[1] »".

كثيرا ما يكون الربط بين تطور النظم الديمقراطية بنمط التمثيل النيابي الذي تؤطره البرلمانات عبر انتخابات تعددية تنافسية تضمن حريّة الناخب في اختيار من ينوبون عنه في التعبير عن مصالحه والدفاع عنها لدى السلطة التنفيذية العليا. وقد شهدت عديد الدول عبر العالم تطوّرا في مستويات تجسيد نمط الحكم "الديمقراطي"، الذي انتقل من مرحلة الديمقراطية المباشرة إلى شكلها غير المباشر من خلال الديمقراطية النيابية (التمثيلية) التي من شأنها تمكين المواطنين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم السياسية والثقافية من أن ينالوا فرصتهم في إدارة شؤونهم وعلى الأخص فيما يرتبط في ذلك بصناعة السياسات العلمية. ولم تتوقف سيرورة النظم "الديمقراطية" عند هذا الحدّ، بل تجاوزته اليوم إلى مرحلة جديدة يميّزها الحديث عن الديمقراطية التشاركية (Prticipative Democracy)، والديمقراطية التفاعلية (Interactive Democracy)، "والتي طوّرت منهجيات عملها ووسائل تطبيقها ومعايير قياس جودتها، وآليات تعزيزها في المجتمعات وتمكينها من الانتقال إلى هذه الديمقراطية الحديثة، وذلك عبر وسائل مبتكرة لإعادة صياغة مشاركة المواطنين في الحكم وتحديد الأولويات للسياسات العامة، كعامل مساعد لتكامل المشاركة مع العملية الانتخابية والديمقراطية التمثيلية[2]".

---

1 1 سعيد بو الشعير، **النظام السياسي الجزائري، دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996 – السلطة التشريعية والمراقبة**، المرجع السابق، ص.104.

2 كريم السيد أحمد عبد الرزاق، دور البرلمانات في دعم التطور الديمقراطي في الديمقراطيات الناشئة: الدروس المستفادة لمجلس النواب المصري (2015-2020)، ص ص.18-19. على الرابط:

مع تراجع المناهج التقليدية، خاصة القانونية منها، "وفي ظل صعود المنهج العلمي التجريبي بأدواته ومفاهيمه المتعدّدة، وبروز الاقترابات والمداخل، ومنها الجماعة والنخبة والنسق والظيفة، تطوّرت الدراسات المعنية بالمؤسسات البرلمانية ودورها في بناء المؤسسات[1]".

إن من عوامل تراجع الاهتمام بدراسة البرلمانات بروز المدرسة السلوكية حاملة أجندة بحثية مغايرة لما كان سائدا في المناهج التقليدية، حيث "تكرّست مقولة ضعف أو انحسار البرلمانات وغيابها (Decline of Parliaments). وقد أشارت بعض الدراسات في هذه الفترة إلى ضعف دور البرلمانات كمؤسسات ذات فاعلية وحيوية وتأخره في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات، حيث تراجع العصر الذهبي للبرلمانات، وأصبح من الصعف استعادة مكانتها في ظل وجود السلطة التنفيذية والأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح، وموقع التواصل الاجتماعي، وقد تمت الإشارة إلى أن هذه البرلمانات لم تحتفظ بسلطتها الأساسية والمتعلقة بسن التشريعات المستجيبة لمطالب الناخبين، وتراجعت مؤشرات الثقة في المؤسسات البرلمانية"[2].

ساهمت المقترحات المنهجية التي صاحبت بروز المدرسة السلوكية في علم السياسة في إحداث انتقال التركيز إلى جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية تتعلق بالعملية السياسية، متجاوزة مجرّد التركيز على دراسة الدساتير والمؤسسات التي تجريها المناهج القانونية والتنظيمية على سبيل الوصف. "وحدث ذات التطور في الدراسات بالشرق الأوسط، حيث ركّزت على مجالات جديدة مثل التحديث وآثاره، ودور العسكريين والجيش، والنخب، وأثر الثقافة السياسية"[3].

---

https://esalexu.journals.ekb.eg/article_117515_1bf0b4b9597b304a0941ee3c8c4f2248.pdf

- تاريخ الاطلاع: ديسمبر 2021، بتوقيت: 23:00.
- المقال منشور في المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، ع.73، ديسمبر 2021، ص ص.425-468.

1 كريم السيد أحمد عبد الرزاق، المرجع السابق، ص.19.

2 المرجع نفسه، ص.20.

3 المكان نفسه.

وشهدت الدراسات السياسية عودة للاهتمام بالبرلمانات مع تطور كتابات وابحاث المدرسة ما بعد السلوكية، التي أعادت لدراسة المؤسسات السياسية مكانتها وأهميتها. وقد عبّر كتاب بارزون في هذه المدرسة عن ذلك، ومن بينهم "لاونبارغ" Loewenberg و"باتيرسون" Patterson العام 1998 اللذين ألفتا النظر نحو إشكالية أساسية في دراسة النظم السياسية والمتمثلة فيمدى تأثير البرلمانات في العملية والحياة السياسية[1].

دعّمت أطروحات عديدة علاقة الدمقرطة بالمأسسة، من حيث الاهتمام بالمؤسسات السياسية، وأضحى الاتجاه المنهجي المعاصر يفرض ضرورة الجمع بين التحليل السلوكي والتحليل المؤسسي لفهم عملية الدمقرطة. وبرزت في الأفق دراسات اهتمت بعلاقة البرلمانات بالشرعية، وباتخاذ القرارات، والربط بين قوة البرلمان والتحول الديمقراطي. "إن هناك مجالين متكاملين لرصد التطور في دور البرلمانات لتعزيز التحول الديمقراطي، الأول: يوضح القيود التي تحدّ من فعالية البرلمانات، والثاني: يكشف عن مجالات البحث من أجل تقوية البنية المؤسسية وتفعيل دور البرلمان في الحياة العامة والسياسية"[2].

إن البرلمانات العربية لا تحيد عن هذا التطور في الاهتمام بدورها ومكانتها في العملية السياسية في الانظمة العربية. وتجدر الاشارة إلى أن النظرة الغالبة في دراسة البرلمانات العربية هي نظرة نقدية لأدائها. وفي هذا السياق يمكن رصد مجموعة من الإشكاليات المرتبطة بمكانة وأدوار وجدوى البرلمانات العربية خاصة بعد الأحداث التي عرفتها دول عربية العام 2011، ومن أبرز هذه الإشكاليات ما يلي[3]:

- النشأة الفوقية لغالبية المجالس العربية، وضعف دور المعارضة، خاصة في ضوء حظر الأحزاب السياسية رسميا أو فعليا في بعض الدول العربية.

1 كريم السيد أحمد عبد الرزاق، المرجع السابق، ص.20.
2 المرجع نفسه، ص.23.
3 المرجع نفسه، ص.19، ص.22.

- محدودية حجم المبادرات التشريعية للنواب وفعاليتها، بل واتجاه بعض البرلمانات للتنازل عن الدور التشريعي إلى صالح الحكومات.
- ضبابية النظرة إلى آلية الانتخاب للبرلمان والغرض منها، فضلا عن اشكاليات العملية الانتخابية وبروز العصبية والقبلية.
- محدودية الموارد المتاحة للأعضاء، وغياب الاستثمار في البرلمان.
- ضعف الدعم الفني للأعضاء.

تبلورت مثل هذه الانتقادات في ظل دراسة البرلمانات وتحليل أدوارها ومكانتها في العملية السياسية في إطار تجارب دمقرطة الحياة السياسية في المنطقة العربية. وهي انتقادات لا تنفصل عن الانتقادات العامة التي توجه للأنظمة العربية ولنخبها الحاكمة، وللتشريعات الناظمة لتشكيل وعمل المؤسسات السياسية والعلاقات بينها. والملفت في كل هذا أن دراسات عديدة انصب اهتمامها على دراسة حالات بعينها. يضاف إلى ما سبق "ندرة في الأدبيات والدراسات المقارنة حول البرلمانات العربية، وهذا ما يصعب من القدرة على فهم الدور المتزايد للبرلمانات في الحياة السياسية وتحديده، فتكاد تغيب الدراسات العلمية والأكاديمية التي تتناول وتحلل أداء البرلمانات، وتناقش هياكلها التنظيمية الداخلية، وإجراءات عملها، ودورها في التأثير على التطور السياسي والديمقراطي. بالإضافة إلى أن هناك بعض العقبات التي صعّبت من دراسة البرلمانات في الدول العربية، تتمحور أساساً في إمكانية الوصول... إلى البرلمانات، فأصبح من الأيسر النأي عن دراستها أو الاكتفاء بنقد أدائها، ناهيك عن التهوين من شأن دراستها ومحاولة إصلاحها[1]".

تركز دراسات حول الدمقرطة في الدول العربية في جانبها المتعلق بدور البرلمانات حول تحليل درجة استقلاليتها وطابعها التمثيلي وصلاحياتها. "وأصبحت

1 كريم السيد أحمد عبد الرزاق، المرجع السابق، ص ص.21-22.

البرلمانات محل اهتمام واسع، باعتبار أنها آلية لتحقيق وتوسيع نطاق المشاركة بطريقة مؤسسية مستدامة"[1].

2. البرلمان وتحديات الدمقرطة والاستقرار السياسي في البلدين:

يتم التركيز في هذا العنصر على بحث مجموعة القيود التي من شأنها التأثير في مكانة ودور البرلمان في تحقيق نظام ديمقراطي. تصنف تلك القيود إلى داخلية وخارجية. تضاف إليها قيود من نوع تنظيمي. ويكمن الفرق بين النوعين الأول والثاني من القيود في كون القيود الخارجية تنصب على ما هو مسموح به للبرلمان أن يؤديه، وذلك من خلال مجالين: يتعلق الأول بالطابع القانوني من خلال الإطار الدستوري فيما يتصل بتحديد شكل البرلمان، وسلطاته واختصاصاته وفقا للدستور. أما المجال الثاني فذو طابع واقعي ينصرف إلى القيود المفروضة على السلطة التشريعية من السلطة التنفيذية والتي لها أثر على فعالية وقدرات البرلمان. في حين أن القيود الداخلية تتعلق بما يستطيع القيام به فعلا. أما القيود التنظيمية فترتبط بتوزيع الموارد بين الأحزاب السياسية، والعلاقة بين خطوط السلطة في البرلمان، وطبيعة امتيازات القيادة البرلمانية، ونوعية قواعد صنع القرار وإجراءاته، وهو ما يتأثر أيضا بطبيعة التركيبة السياسية للبرلمان[2].

جاءت استجابة نظم الحكم في كل من الجزائر ومصر لضغط الدمقرطة التي فرضتها عوامل داخلية وخارجية على النحو الذي سبق التطرق إليه، جاءت هذه الاستجابة في شكل تشريعات ناظمة للحياة السياسية التي أنتقلت من اسس الحكم الأحادي المعتمد على الحزب الواحد إلى أسس النظام التعددي المعتمد على تعددية حزبية وتنافسية سياسية. هذا التشريعات التي يقع على رأسها الدستور كانت أمام تحدي تكييف مؤسسات الحكم مع معطيات النظام التعددي، فمست تعديلا دستورية مجالات ترتبط بالبرلمانات والحكومات والأحزاب والجمعيات والإعلام، وغيرها من

1 كريم السيد أحمد عبد الرزاق، المرجع السابق، ص.26.
2 المرجع نفسه، ص.24.

المجالات المرتبطة بالعملية السياسية في إطار الانتقال إلى الديمقراطية. وسيتم بحث هذا المجال من خلال عناصر التي سترد تباعا في مقارنة داخلية لكل من الجزائر ومصر، ثم مستوى المقارنة الثنائية بين الدولتين محل.

المطلب الثاني: تطوّر البرلمانات وعلاقتها بالدمقرطة في البلدين:

سيتم بحث هذه البنية من خلال تفكيكها إلى كل من البنية والتركيبة السياسية، والبنية الاجتماعية الفئوية، ثمّ المستوى التعليمي، ثم استعراض تطوّر عضوية المرأة في البرلمانات في البلدين.

1. تطوّر البنية السياسية للبرلمان في البلدين في إطار الدمقرطة:

عرفت كل من الجزائر ومصر خلال بدايات عهدها بالدمقرطة إنشاء عدة أحزاب سياسية بأفكار وتوجهات ايديولوجية متباينة اتخذت مسارات ومواقف مختلفة تجاه مسألة المشاركة السياسية عبر التمثيل البرلماني. هذا التمثيل الذي تتجاذبه صراعات بين السلطة ونخبها من خلال ما تدعمه من ترشيحات حزبية وغير حزبية، من جهة. ومن جهة ثانية ما تتنافس حوله الأحزاب السياسية فيما بينها في اختيار الترشيحات التي اتخذت مع الوقت وجهات حادت عن الأخلاق السياسية والضوابط القانونية والاجتماعية. كما شهدت تلك النافسة أيضا مستوى آخر يتعلق بالترشيحات النيابية المستقلة أو الحرة من دون انتماء حزبي.

1.1- الحالة المصرية: شهدت مصر سبقا فيما يخص البرلمانات في التجارب العربية، من خلال الانشاء المبكر للبرلمان فيها والذي تطور منذ العام 1824 حيث عرفت مصر ميلاد أول هيأة نيابية تختلف عن تلك التي سبقتها من مجالس وهيئات أنشأت منذ القرن السادس عشر والتي كانت كلها عبارة عن مجالس حكومية تنفيذية ("مجلس شورى الباشا" المسمى بالديوان العام 1517، في عهد السلطان سليم، ثم "الديوان العمومي" و"الديوان الخصوصي" العام 1797 في عهد الحملة الفرنسية). ويعتبر "الديوان العالي" الهيأة التي أنشأها محمد علي باشا أوّل عهد

مصر بالحياة النيابية. ثم تعاقبت مجالس أخرى تشريعية متفاوتة المكانة والدور والسلطات[1]، إلى أن وصل البرلمان المصري إلى ما هو عليه اليوم.

أما في عهد تبني التعددية فقد عرفت مصر برلمانا بنظام الغرفة تارة، وبنظام الغرفتين أحيانا أخرى. والذي تهتم به الدراسة الحالية في هذا السياق ما تعلق بالتركيبة السياسية للبرلمان في مصر خلال هذه المرحلة، حيث سيتم استعراض توزيع نسب القوائم الحزبية، بالمقارنة مع الترشيحات المستقلة أو التي تعرف بالحرة، وهذا على النحو المبيّن في الجدول رقم (18).

الجدول رقم (17): تطوّر البنية السياسية للبرلمان في مصر 1976-2020.

المصدر: من إعداد الباحث. اعتمادا على النتائج المعلنة في المصادر التي تمت الاستعانة بها في الجزء المخصص للانتخابات من هذا الفصل.

يتبيّن من الجدول أعلاه الفارق الكبير في نسبة المقاعد المحصلة بين ما حصلت عليه الأحزاب السياسية بالمقارنة مع التمثيل المستقلين. ولم يختلف هذا الفارق كثيرا عن ما كان سائدا قبل التعددية الحزبية، بل أن النسبة ارتفعت بعد اعتماد التعددية في انتخابات البرلمان العام 1979. ومن دواعي ذلك أن الحزب الحاكم في مصر ظل يعتمد على الترشيحات المستقلة لأجل تدعيم أغلبيته البرلمانية في مجلس الشعب خلال فترة الحزب الوطني الديمقراطي التي امتدت لاثنتين وثلاثين عاما (1979- 2011). هي الفترة التي هيمن فيها الحزب على كل مستويات السلطة والتي منها مؤسسات السلطة التشريعية سواء في عهد أحادية الغرفة، أو ثنائيتها.

يبرز الجدول رقم (18) أعلاه أن الترشيحات الحرّة ظلت تحصل على نسب متقاربة من مقاعد مجلس الشعب على مرّ ستة عهدات برلمانية. مع وجود ثلاثة استثناءات في هذه النسب:

- **الاستثناء الأول:** أعلنته نتائج انتخابات مجلس الشعب للعام 1987، حيث حصلت الترشيحات المستقلة على نسبة جدّ ضعيفة قدّرت بـ 1.11% مقابل حصول الأحزاب

1 محمد خليل صبحي، **تاريخ الحياة النيابية في مصر، من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا**، الجزء الرابع، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1947، ص.5.

على نسبة 98.87%من المقاعد. ومردّ ذلك إلى نوع النظام الانتخابي الذي اعتمد وقتها، حيث تم تعديل في قانون الانتخاب بتغيير في نمط الاقتراع من نمط القائمة النسبية إلى نمط مختلط جمع بين نظام القائمة النسبية والنظام الفردي. وقد واجهت نتائج تلك الانتخابات انتقادات عديدة من لدن القوى السياسية النشطة في مصر وقتها. ومن أبرز تلك الانتقادات تلك التي عبّرت عن رفضها لإدراج نمط القوائم الانتخابية والمطالبة بالعودة إلى نمط الانتخاب الفردي المحض، نظرا لما نتج عن نمط القائمة من حرمان للأحزاب الصغيرة من التمثيل في مجلس الشعب الذي تشكل بعد انتخابات العام 1987. فقد حصد الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم أغلبية المقاعد بنسبة قدّرت بـ 77.67% (348 مقعدا من أصل 458)، مقابل حصول أربعة أحزاب مجتمعة على نسبة 14.50% من المقاعد (65 مقعدا / 458)، كان لحزب الوفد الحصة الكبيرة منها (35 مقعدا، 7.81%). أما جماعة الإخوان المسلمين فقد اضطرها نمط الاقتراع المختلط إلى الدخول في تحالف آخر جديد مع حزبي العمل والأحرار. بعد الذي عقدته في تشريعيات العام 1984 مع حزب الوفد. وحصل الإخوان على أكبر نسبة من تلك المقاعد (6.70%، 30 مقعدا).

وحصل المستقلون في مقابل ذلك كله على خمسة مقاعد فقط ما يمثل نسبة 1.11% من إجمالي المقاعد المتنافس عليها. رغم التعديل الذي حمله القانون رقم 188 للعام 1986 من فرصة هامة للترشيحات الحرّة، حيث كان المشرّع وقتها يحاول تفادي عدم الدستورية مع المادة 62 من الدستور*.

ويفسّر هذا التناقض بين نتائج المترشحين المستقلين والنص القانوني، في شكليّة القانون المذكور؛ إذ لم يمنح المستقلين سوى فرصة واحدة للفوز بمقعد واحد فقط في كل دائرة انتخابية من مجموع ثمانية وأربعين دائرة انتخابية التي تقسم تراب الجمهورية. وهذا ما لم يتناسب مع الوزن السياسي للمستقلين في مواجهة العضوية

* كانت المادة 62 من دستور 1971 (المعدّل) تنص على: "للمواطن حق الانتخاب والترشح وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقا لأحكام القانون، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني". وأما في آخر تعديل دستوري للعام 2019 فقد تحوّل مضمون هذه المادة إلى الفقرة الأولى من المادة 87 من الدستور المعلن العام 2019 بعد الاستفتاء على تعديل الدستور الذي أجري في أبريل العام 2019. واصبح مضمون هذه الأخير ينص على: "مشاركة المواطن في الحياة العامة واجب وطني، ولكل مواطن حق الانتخاب والترشح وإبداء الراي في الاستفتاء وينظم القانون مباشرة هذه الحقوق، يجوز الإعفاء من أداء هذا الواجب في حالات محدّدة يبيّنها القانون".

المحدودة للأحزاب القائمة، بما فيها الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم. "وبمعنى آخر، فقد جعل القانون الجديد المستقلين (الأحرار) بين المطرقة والسندان؛ مطرقة كثرة عدد المستقلين والتي تتجاوز عادة عدد مرشحي القوائم الحزبية. وسندان الأحزاب السياسية التي تتطلع إلى المقاعد الفردية كفرصة إضافية للتمثيل بمجلس الشعب[1]". كما أن القانون 188 لعام 1986 لم يحمل أي جديد فيما يرتبط بعدالة التمثيل، أو فتح المجال للترشيحات المستقلة للمشاركة في تكوين مجلس الشعب. ولم يتمثل الجديد الذي جاء به هذا القانون سوى في "فتح ثغرة للقوى السياسية غير الحزبية، عبر الترشيح في المقعد الفردي[2]".

ويلاحظ من الجدول رقم (18) أن مجلس الشعب للفترة البرلمانية التي بدأت العام 1987 لم تكتمل حيث استغرقت نحو ثلاثة أعوام فقط، ومردّ ذلك استجابة نظام الحكم لضغوط القوى السياسية التي طعنت في شرعية مجلس الشعب المنتخب في 1987، لذلك أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكما قضى بعدم دستورية القانون رقم 188 لعام 1986، وأعلن حلّ مجلس الشعب المنتخب في 1987، وتنظّم انتخابات برلمانية مسبقة في 29 نوفمبر 1990 وفقا لقانون جديد صدر بالقرار رقم 201 لسنة 1990، والذي تضمن العودة لاتباع نمط الانتخاب الفردي الذي سبق تطبيقه في مصر وهو ما كانت المعارضة تلح على ضرورة اعتماده قبل انتخابات 1987. وعلى إثر ذلك أعلنت ذات المحكمة بطلان تكوين مجلس الشعب منذ انتخابه[3].

وكما يبينه الجدول رقم (18) أعلاه فإنه بتشكيل مجلس الشعب في عهدته الممتدة بين عامي 1990 و1995 قد عاد توزيع المقاعد بين التشكيلات الحزبية

---

1 عمرو هاشم ربيع، "الأنظمة النتخابية والانتخابات البرلمانية في مصر"، في: زياد ماجد (منسقا محرّرا)، **التطوّر الديمقراطي في مصر**، ب.م.ن، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA، وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية ANND، 2005، ص.69.

2 عمرو هاشم ربيع، المرجع السابق، ص.70.

3 نصّ حكم المحكمة الدستورية العليا بخصوص إلغاء المجلس المنتخب على ما يلي: "لما كان ذلك وكانت انتخابات مجلس الشعب قد أجريت بناء على نص تشريعي ثبت عدم دستوريته بالحكم الذي انتهت إليه المحكمة في الدعوى المماثلة، فإن مؤدى هذا الحكم ولازمه أن تكوين المجلس المذكور يكون باطلا منذ انتخابه". واعتبرت المحكمة الدستورية في المادة 49 من قانونها مجلس الشعب غير قائم ابتداء من تاريخ 4 يوليو 1990. وبذلك أعلن حلّه.

- الجريدة الرسمية، 3 يوليو 1990.

والمستقلين إلى سابق عهده، وارتفعت حصة المستقلين من المقاعد. ومردّ ذلك العودة إلى نمط الاقتراع الفردي الذي أعلن الرئيس حسني مبارك[1].

استحدثت التعديلات الجديدة التي مست قانون مجلس الشعب بعض المستجدات مقارنة مع سابقه، حيث تم تقليص مجموع النواب المشكلين للمجلس بأربعة، ليصبح إجمالي عدد النواب 444 عضوا يكون اختيارهم عن طريق الانتخاب المباشر العام والسرّي، مع الاحتفاظ بكون نصفهم يكون من فئات الفلاحين والعمال، كما تم الابقاء على حصة النواب المعيّنين من طرف رئيس الجمهورية المحدد في 10 نواب (أقل من 5% من إجمالي النواب)[2].

يبيّن الجدول رقم (18) أيضا وجود نوع من النواب من غير الحزبيين أو المستقلين وهم النواب المعيّنون من طرف رئيس الجمهورية المقدّر بعشرة نواب. وهو ما ظل مكرسا عبر كلّ العهدات البرلمانية في مرحلة الدمقرطة عدا أول مجلس شعب الذي امتد عهدته ما بين عامي 1979 و1984 الذي غابت فيه تلك الحصة من المعينين.

- **الاستثناء الثاني:** وهو الذي أفرزته أول انتخابات برلمانية لتشكيل مجلس الشعب بعد ما شهدته مصر من احتجاجات ومسيرات العام 2011، في ما يعرف بـ "ثورة 25 يناير 2011". حيث وبعد مرحلة من الفراغ الدستوري الذي ميّزه إعلان تنحي الرئيس مبارك عن السلطة جرى التحضير لتعديل الدستور والذي حصل له التأييد بع استفتاء شعبي ..... ثم انتظمت انتخابات تشريعية مسبقة بين نهاية 2011 ومطلع 2012، أفرزت مجلس شعب جديد كانت فيه الأغلبية لحزب الإخوان المسلمين الحريّة والعدالة بعدد مقاعد بلغ 218 مقعدا ما يمثل نسبة 43.70% من إجمالي مقاعد مجلس الشعب. وهو الحزب الذي دخل تحالفا بمعية ثلاثة أحزاب أخرى هي حزب الكرامة، وحزب الحضارة، وحزب العمال. (ينظر الجدول رقم (14))

---

1 أُصدر في هذا الشأن قرارين من قبل رئيس الجمهورية حسني مبارك:
- قرار بقانون رقم 201 لسنة 1990 لتعديل بعض أحكام قانون مجلس الشعب رقم 38 لسنة 1972.
- قرار بقانون رقم 202 لسنة 1990 لتعديل أحكام القانون رقم 73 لسنة 1956 الخاص بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية، الجريدة الرسمية، العدد 39 (مكرّر)، 29 سبتمبر 1990.

2 المادة 102، فقرة 4 من دستور جمهورية مصر العربية، **الجريدة الرسمية**، العدد: 16 مكرّر (و)، الصادر في تاريخ 23 أبريل سنة 2019، ص.42.

وتميّز مجلس الشعب الذي أفرزته انتخابات العام 2011- 2012 يضم 22 حزبا تقدم أغلبهم في أربعة تحالفات حزبية، كانت فيها شدة المنافسة بين تحالفين كلاهما مصنف من الاتجاه الإسلامي بين التحالف الديمقراطي الذي يقوده الإخوان المسلمون، والتكتل الإسلامي الذي يقوده التيار السلفي. أما الأحزاب التي ترشحت منفردة فيميّزها حزب الوفد الجديد الذي تحصل على 42 مقعدا ما يمثل نسبة 8.49% من اجمالي المقاعد. لكن عرف مجلس الشعب هذا تراجعا ملحوظا للمستقلين الذي حصلوا ما نسبته 4.8% فقط من المقاعد وهي من النسب الأكثر انخفاضا من ما يحصله المستقلون في انتخابات مجلس الشعب (3.31% في مجلس الشعب 1979- 1984، 1.11% مجلس الشعب 1987- 1990.

ويعزى توزيع الخريطة السياسية لمجلس الشعب لما بعد ما سمي "ثورة 25 يناير" إلى كون الدوائر الفردية المخصصة للترشيحات المستقلة هي في أعلبها من المعاقل الانتخابية التي ظلّ يهيمن فيها الإخوان سنوات طويلة. أما التفسير الثاني فيرجع إلى التنافسية العالية التي كانت بين تحالفي الإخوان والسلفيين من جهة، وحزب الوفد من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى ضعف المستقلين أمام تلك المنافسة الثلاثية الأقطاب (تحالفين حزبيين، وحزب).

- **الاستثناء الثالث:** وهو الأكثر لفتا للانتباه، كون أن الاستثنائين السابقين سجلا تراجعا في نسبة المستقلين من المقاعد مع بقائهم في مرتبة متأخرة بفارق مهم عن ما كان يحصله الأحزاب (مجتمعين)، لكن في هذه المرة وإثر انتخابات 2015 تم تسجيل استثناء فريد من نوعه حيث ارتفعت حصة المستقلين من المقاعد، لكن مع تفوقهم على النتائج التي حصلها الأحزاب مجتمعين. ويمكن تفسير ذلك بعامل هام يتمثل في النمط الجديد الذي اعتمد في توزيع الدوائر الفردية والدوائر النسبية بواسطة القائمة الذي تم بموجبه رفع حصة المقاعد الفردية في الدوائر الانتخابية مقارنة مع القوائم النسبية، حيث حدد عدد المقاعد للتنافس الفردي بـ 451 مقعدا(كان عددها 166 في انتخابات 2012/2011)، في مقابل تخفيض عدد مقاعد التنافس على أساس قوائم التمثيل النسبي إلى 117 مقعدا فقط (حدد عددها في انتخابات

2012/2011 بـ 332 مقعدا). هذه سابقة انتخابية في تاريخ الانتخابات التشريعية في مصر منذ اعتماد خيار الدمقرطة العام 1976. وكان اللجوء إلى هذا الخيار في توزيع المقاعد هذا الذي رجح الكفة لصالح المقاعد الفردية نظرا لكون السلطة التي حلّت حديثا بعد ما عرفته مصر العام 2011 فضلت الترشيحات الفردية تشجيعا للمستقلين في مقابل استبعاد الأحزاب السياسية وإضعاف حضوضها في مجلس الشعب، ذلك لأن السلطة الجديدة ليس لها حزب تعتمد عليه لتدعيم شرعيتها، خاصة بعد حلّ الحزب الوطني الديمقراطي الذي هيمن على الحكم طيلة ثلاثة عقود من الزمن. وإزاحته من علياء السلطة السيّاسية في مصر كان تعبيرا من السلطة الحالية بكونها استجابت لمطالب التغيير التي نادى بها الشعب المصري في "ثورته" ضدّ النظام السابق الذي مثله الحزب الوطني الديمقراطي.

تجدر الإشارة إلى أن تركيبة الغرفة السفلى للبرلمان المصري متمثلة في مجلس النواب (مجلس الشعب سابقا) تضم مجموعة نواب معينين من طرف رئيس الجمهورية، على النحو الذي يطبق بالنسبة للغرفة العليا (مجلس الشورى) الذي يضم هو الآخر في تعداد نوابه مجموعة من المعيّنين من طرف رئيس الجمهورية، حيث بلغ عدد هؤلاء على سبيل المثال 88 نائبا في مجلس الشورى(سابقا) للفترة 2007، وبلغ عددهم 90 نائبا معيّنا ف مجلس الشورى المشكل العام 2012. أما بعد التعديلات الدستورية العام 2014، التي أعقبت إزاحة الرئيس مرسي وانهاء عهد جماعة الإخوان بالحكم، تم الغاء انتخابات مجلس الشورى التي كان مقرّرا تنظيمها العام 2013، أي بعد فترة عام من تنصيب مجلس الشعب الجديد وقتها. ويصدر إثر ذلك تعديل دستوري تضمن تسمية الغرفة الأولى للبرلمان المصري تحت عنوان "مجلس الشيوخ" بدلا من مجلس الشورى. على أن تسري عليه نفس الأحكام المطبقة على الغرفة الثانية التي أصبحت تدعى "مجلس النواب" عوض "مجلس الشعب"[1].

1 بخصوص مجلس النواب تطرق إليه الباب الخمس، الفصل الأول، حول السلطة التشريعية التي أدرج تحتها ما بين قوسين عنوان (مجلس النواب)، الذي خصصت له المواد من المادة 101 إلى المادة 138 من الدستور، ص ص.41- 54.من وثيقة الدستور لسنة 2014. أما فيما يتصل بالمجلس الثاني المشكل للبرلمان فقد خصص له ذات الدستور الباب السابع بعنوان "مجلس الشيوخ"، وخصص له في دستور 2014 ستة مواد من المادة 248 إلى المادة 254، ص ص. 104-106.

- دستور جمهورية مصر العربية، أبريل 2019، معدلا طبقا للاستفتاء على تعديل الدستور الذي أجري بالخارج أيام: 19، 20، 21 ، وبالداخل أيام: 20، 21، 22 أبريل سنة 2019.

وهذه الحالة غير موجودة في المجلس الشعبي الوطني الذي يمثل الغرفة السفلى للبرلمان الجزائري ومسألة النواب المعيّنون في الجزائر هي مقتصرة فقط على الغرفة العليا منه متمثلة في مجلس الأمة الذي يخوّل الدستور رئيس الجمهورية تعيين ثلث (3/1) أعضائه.

2.1- الحالة الجزائرية: من الناحية الشكلية عرفت الهيأة البرلمانية تطورات متباينة، بعد اعتماد نظام الغرفة الواحدة بعد الاستقلال بتأسيس المجلس الوطني بموجب أول دستور للجزائر المستقلة للعام 1963، وخصه بعنوان لم يتضمن "السلطة التشريعية" على النحو الجاري العمل به حاليا، وإنما استخدم المشرّع وقتها عبارة "ممارسة السيادة- المجلس الوطني". وتجلى ذلك أيضا من خلال مستهل المادة 27 من ذات الدستور التي ابتدأت بعبارة "السيادة الوطنية للشعب يمارسها بواسطة ممثلين له في مجلس وطني...". ثم أضاف في المادة 28 عبارة أخرى لتفسير ممسارة السيادة، حيث تضمنت هذه المادة عبارة "يعبّر المجلس الوطني عن الإرادة الشعبية...".

وقد أولى المشرّع في دستور الجزائر لعام 1963 أهمية ومكانة بالغتين لمركز المجلس الوطني، منها ما صرّحت به المادة 34 منه، حيث نصت على أن "رئيس المجلس الوطني هو الشخصية الثانية في الدولة".

وقد استمر العمل بنظام الغرفة الواحدة في البرلمان الجزائري في ظل دستور 1976، ودستور التعددية، 23 فبراير 1989، مع تغيير في تسمية المجلس إلى "المجلس الشعبي الوطني" عوض المجلس الوطني*. زيادة على تغيير في عنوان الفصل الذي اتخذ عنوانا جديدا، حيث استخدمت في دستور 1976 عبارة "الوظيفة التشريعية" (عنوان الفصل الثالث من الدستور)، واستخدم في دستور 1989 عبارة "السلطة التشريعية" (عنوان الفصل الثاني من الدستور)، عوض عبارة "ممارسة السيادة"، والتي تحوّلت في دستور 1989 إلى موقع آخر تضمنته المواد 6، و7، و8

* المادة 126 من دستور الجمهورية الجزائرية لعام 1976.

التي وردت في الفصل الثاني الذي عنوانه "الشعب"، وقد وردت بتفصيل أكثر توسعا من ما ورد في دستور 1963.

وقد حدّد دستور 1989 في مادته 92 بأن "يمارس السلطة التشريعية مجلس واحد يسمى المجلس الشعبي الوطني. وله السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه".

وعرفت الجزائر الانتقال إلى العمل بنظام الثنائية البرلمانية بموجب أحكام التعديل الدستوري الذي أجري في 28 نوفمبر العام 1996، حيث نصّت المادة 98 منه بأن "يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكوّن من غرفتين، وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة". "وله السيادة في إعداد القانون والتصويت له".

وجاء هذا التعديل في ظروف سياسية متأزمة جرّاء ما شهدته الجزائر من أحداث سياسية عصيبة صاحبت مرحلة الدمقرطة في خطواتها الأولى في البلد. حيث شاع القتل والتنكيل والاعتقالات في مواجهة جدّ خطيرة بين الدولة والمجتمع غذتها جماعات الإرهاب المسلحة. كما أن هذا التعديل باستحداث غرفة ثانية في البرلمان الجزائري جاءت بعد تجربة انتخابية تشريعية أفرزت نتائج مثلت مفاجأة للنخب الحاكمة حيث هدّدت مواقعهم في السلطة فحاولت من خلال الثنائية البرلمانية حماية مركز السلطة العليا من احتمالات المأزق السياسي الذي قد يوقعها فيه المجلس الشعبي الوطني في حال كان هو الغرفة الوحيدة للبرلمان وذلك بالنظر إلى حالة الخلافات التي ظهرت داخل آخر برلمان في عهد الأحادية (المجلس الشعبي الوطني) قبيل انتخابات ديسمبر 1991، حيث تصاعد الجدال حول أولويات مرحلة الانتقال الديمقراطي، وما صاحبه من خلافات حول بعض القوانين الناظمة للعملية السياسية التعددية، خاصة ما تعلّق منها بالقانون المتعلق بالنظام الانتخابي، وما تضمنه من تقسيم للدوائر الانتخابية، ونمط الاقتراع...الخ. وقد يكون ذلك أيضا من دوافع حلّه بالتزامن مع استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد العام 1992. وعليه يمثل مجلس الأمة صمّان الأمان بالنسبة للسلطة التنفيذية لحمايتها من كل احتمالات الانسداد السياسي أو العطل التشريعي الذي قد يسببه رفض مقترحاتها التشريعية داخل غرفة واحدة من البرلمان أو الغرفة السفلى منه. ومن ناحية موضوعية يمثل مجلس الأمة

حماية للدولة من حالات الفراغ الدستوري والمؤسساتي الذي يمكن أن تؤدي غليه حالة من الأزمة السياسية يتم فيها حلّ المجلس الشعبي الوطني من طرف رئيس جمهورية يعلن بالتزامن مع ذلك استقالته. وهذا بالنظر غلى ما عرفته الجزائر إثر توقيف المسار الانتخابي العام 1992 وإعلان استقالة رئيس الجمهورية الذي أعلن بدوره أنه قد حلّ البرلمان المشكل وقتها من غرفة واحدة (المجلس الشعبي الوطني). وتوجد وسيلتين دستوريتين لضمان هذا النوع من الوقائية المؤسساتية والسياسية للدولة والسلطة على حدّ سواء هما:

- **<u>الوسيلة الدستورية الأولى:</u>** وتتمثل في الطريقة التي تمّ اقرارها دستوريا في تشكيل بنية مجلس الأمة؛ حيث يتم انتخاب ثلثي أعضائه من المجالس المحلية (مجالس بلدية ومجالس ولائية منتخبة محليا)، حيث تمثل كل ولاية بمقعدين اثنين، ويكون ذلك عن طريق الاقتراع غير المباشر والسّرّيّ، وهو بذلك يختلف عن طريقة انتخاب أعضاء الغرفة الثانية (المجلس الشعبي الوطني) التي تتم عن طريق الاقتراع العام السّرّيّ والمباشر، اي بمشاركة جميع الناخبين المشكلين للوعاء الانتخابي في الجزائر. أما أعضاء مجلس الأمة المنتخبون فيتم انتخابهم من طرف المنتخبين المحليين على مستوى المجلس البلدية والولائية لكل ولاية التي تشكل الدوائر الانتخابية. أما الثلث المتبقى فيعيّنهم رئيس الجمهورية من الشخصيات والكفاءات الوطنية.
- **<u>الوسيلة الدستورية الثانية:</u>** وبها يكون ضمان استمرار الدستورية ومؤسسية الدولة، حيث أن المشرّع استثنى ضمنيا مجلس الأمة من امكانية الحل من طرف رئيس الجمهورية أو أي سلطة أخرى في الدولة، خلافا لما هو الشأن بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني (الغرفة الثانية)، حيث أقر الدستورية لرئيس الجمهورية أن يقرّر حلّ المجلس الشعبي الوطني، بل أن الدستور جعل مجلس الأمة الهيأة الأولى في ترتيب الهيئات الدستورية التي يستشيرها رئيس الجمهورية قبل قراره حلّ المجلس الشعبي الوطني أو قراره انهاء عهدة هذا المجلس قبل أوانها بتنظيم انتخابات تشريعية مسبقة، وورد في الدستور عقب هذه الجملة أن ذلك القرار أو الأحرى القرارين يتمان "بعد استشارة رئيس مجلس الأمة، ورئيس المجلس الشعبي الوطني، ورئيس المجلس

الدستوري، والوزير الأول"[1]. زيادة على كون تجديد أعضاء مجلس الأمة يتم على مرحلتين، حيث تكون الأولى دورية ينتخب فيها نصف أعضاء المجلس، وأخرى لتجديد نصف أعضاء هذا المجلس المنتخبين التي تكون كل ثلاث سنوات. المادة 107 من القانون العضوي رقم

وقد تولى رئاسة مجلس الأمة في الدورات البرلمانية التي استمر فيها منذ العام .... إلى اليوم كان جلّهم من الأعضاء المعينين في إطار الثلث الرئاسي. (البشير بومعزة: معيّن من الثلث الرئاسي سنة 1997*، عبد القادر بن صالح

الجدول رقم (18): تطوّر البنية السياسية للبرلمان في الجزائر من خلال تركيبة المجلس الشعبي الوطني (1997- 2017)

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الانتخابات المدروسة.

3.1- البنية الاجتماعية –الفئوية:

تتميّز تركيبة للبرلمان المصري، بتركيبة اجتماعية خاصة غير موجودة في الجزائر. فهي تضم إضافة إلى الأحزاب والمستقلين فئة من النواب تدعى "الفئات" وهي التي يشكلها العمال والفلاحون. وهي محل انتقادات في داخل مصر وفي خارجها.

هذه الفئات كرّسها التشريع المصري في ظل دستور للعام 1971، ثم استمرت إلى الوقت الحالي مع تعديلات طفيفة. وينص قانون مجلس النواب الحالي الموجود تحت رقم 46 لسنة 2014 والصادر بموجب قرار رئيس الجمهورية بإصدار قانون مجلس النواب، حيث تضمّن تحديد الصفات (الفئات) التي يوجب القانون تمثيلها في مجلس النواب وهذا على النحو التالي:

1) الفلاح: من تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسي لمدّة عشر سنوات على القل سابقة على ترشّحه لعضوية مجلس النواب، ويكون مقيما في

1 المادة 147 من دستور 1996 المعدّل بموجب القانون رقم 16- 01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادر في 7 مارس سنة 2016، ص.28.

* مرسوم رئاسي رقم 97- 499 مؤرخ في 27 شعبان عام 1418 هـ الموافق 27 ديسمبر سنة 1997 يتضمن تعيين أعضاء مجلس الأمة، **الجريدة الرسمية**، العدد: 86، بتاريخ 28 شعبان عام 1418هـ الموافق 28 ديسمبر سنة 1997م، ص.11.

الرّيف، وبشرط ألاّ يتجاوز حيازته الظزراعية هو وزوجته وأولاده القصّر ملكا أو إيجارا أكثر من عشرة أفدنة.

2) **العامل:** من يعتمد بصفة رئيسية على دخله بسبب عمله اليدوي، ولا يكون منضما إلى نقابة مهنية أو مقيّدا في السجل التجاري أو من حملة المؤهلات العليا، ويستثنى من ذلك أعضاء النقابات المهنية من غير حملة المؤهلات العليا، وكذلك مَنْ بدأ حياته عاملا وحصل على مؤهل عال، وفي الحالتين يجب لاعتبار الشخص عاملا أن يكون مقيّدا في نقابة عمالية.
3) **الشاب:** من بلغت سنه خمس وعشرين سنة ميلادية في يوم فتح باب التلارشح ولم يبلغ الخامسة والثلاثين سنة في التاريخ ذاته، وإن تجاوز هذا السن طوال مدة عضويته.
4) **المواطن ذو الإعاقة:** من يعاني من إعاقة لا تمنعه من القيام بمباشرة حقوقه المدنية والسياسية على نحو ما يحدده تقرير طبي يصدر وفق الشروط والضوابط التي تضعها اللجنة العليا للانتخابات، بعد أخذ رأي المجلس القومي للاشخاص ذوي الإعاقة.
5) **المصري المقيم في الخارج:** من جعل إقامته العادية خارج جمهورية مصر العربية بصفة دائمة، بأن حصل على إذن بالإقامة في دولة أجنبية أة أقام بالخارج مدة لا تقل عن عشر سنوات سابقة على تاريخ فتح باب الترشح. ولا يعتبر مقيما في الخارج في تطبيق أحكام هذا القانون الدارس أو المعار أو المنتدب، في الخارج. وتبيّن اللائحة الداخلية لمجلس النواب كيفية ممارسته المهام العضوية.

وتحت عنوان "التمثيل المناسب والملائم لبعض المصريين" جاء التعديل المذكور أعلاه وجوب مراعاة شرطين في إعداد قوائم الترشيحات لعضوية مجلس النّواب؛ يتمثّل الأوّل في أن يساوي عدد المترشحين في القائمة العدد المطلوب انتخابه

في الدائرة، أي نفس عدد المقاعد المخصّصة للدائرة المترشح فيها، وبعدد من الاحتياطيين مساوياً له أيضاً[1].

أما ثاني الشرطين فيخصّ القوائم المخصّص لها 15 مقعدا، والتي يتعيّن عليها أن تتضمن الصّفات المتمثلة في المسيحيين بثلاثة مترشحين على الأقل، والعمال والفلاحين (في صفة واحدة)، والشباب، بمترشحين على الأقل لكل منهما. ومترشح واحد على الأقل من الأشخاص ذوي الإعاقة، ومترشح من المصريين المقيمين في الخارج. على أن يكون من بين أصحاب هذه الصفات أو من غيرهم إحدى وعشرون (21) من النساء على الأقل[2].

واشترط القانون للقوائم التي خصّص لها 45 مقعدا مجموعة من نفس الصفات السابقة مع اختلاف في عدد أعضائها، فاشترط تسعة مترشحين على الأقل من المسيحيين، وحدّد لكل من صفات العمال والفلاحين من جهة، وصفة الشباب ستة مترشحين على الأقل لكل صفة. كما اشترط ذات القانون لكل من الأشخاص ذوي الإعاقة، والمصريين المقيمين في الخارج ثلاثة مترشحين على الأقل لكل من الصفتين. على أن يكون من أصحاب هذه الصفات أو من غيرهم إحدى وعشرون من النساء على الأقل[3].

وبلغ عدد النواب الجدد الذين حصلوا على مقاعد في مجلس النواب المنتخب العام 2015، ما يناهز نسبة 58%، وهم في أغلبهم من حديثي العهد بالعمل السياسي والبرلماني. كما عرف هذا المجلس نسبة هامة من الشباب حيث وللمرة الأولى يتم خفض سنّ العضوية بالمجلس إلى 25 سنة[4].

يأتي هذا النوع من التوزيع الفئوي لأعضاء البرلمان في مصر إلى اعتبارات ترتبط بطبيعة المجتمع المصري الذي تتأسس بنيته على أسس من التراتبية المجتمعية

1 مادة (5)، الفقرة الأولى، من قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم 46 لسنة 2014، المرجع السابق، ص.39.
2 مادة (5)، الفقرة الثانية، من قرار ر ئيس جمهورية مصر العربية رقم 46 لسنة 2014، المرجع نفسه، ص ص.39- 40.
3 مادة (5)، الفقرة الثالثة، من قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم 46 لسنة 2014، المرجع السابق، ص.40.
4 كريم السيّد أحمد عبد الرازق، "دور البرلمانات في دعم التطوّر الديمقراطي في الديمقراطيات الناشئة: الدروس المستفادة لمجلس النواب المصري (2015-2020)"، **المجلة العلمية**، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، العدد: 73، ديسمبر 2011، ص. 36.

التي قاعدتها الريف الممتهن للفلاحة، والطبقة الوسطى التي تعيش في المناطق الحضرية والتي يغلب على بنيتها الموظفون في القطاعات الحكومية. ثم في مستوى ثالث تاتي فئة العمال في القطاع الخاص. أما من حيث معيار الانتماء الديني والعقدي بالمجتمع المصري مكون من أغلبية مسلمة، وأقلية من المسيحيين الأقباط الذين يعشون في تناغم وانسجام مجتمعي مع الأغلبية المسلمة، ولا يمكن أبدا التصور أن المسيحيين في مصر أو المسلمين فيها يمكن أن يؤذي أحدهم الآخر، بل على العكس تماما، حيث أن الزائر لمصر لا يشعر بذلك الفارق بين المصريين، ولولا الأسماء، أو بعض الشارات الدينية التي يحملها البعض لا تكد تحسّ لذلك الاختلاف الديني وجودا بمصر. إن هذا الانسجام إنما تولّد منذ قرون من الزمن توصل في المسلمون والمسيحيون المصريون إلى التعايش السلمي بل وفي إطار التكافل والتعاون بين المجموعتين. حتى أن النخبة المصرية من المسيحيين تحظى هي الأخرى بفرصها في اعتلاء المراكز والمناصب الهامة في الدولة. وقد سبقت الإشارة إلى أ، المشرّع المصري خصص لهذه الفئة نسبة محّددة في عضوية البرلمان وهي شرط من شروط قبول الترشيحات. وفي ذلك محاولة لإحلال التوازن المجتمعي في المشاركة السياسية وفي إدارة الشأن العام، إضافة إلى إشراك الأقلية المسيحية وعدم اقصائها من العمل والمشاركة السياسية.

والأمر نفسه ينطبق على حالة المرأة والجالية المصرية المقيمة في الخارج، حيث خصها القانون بفرصتها في التمثيل النيابي.

أما في الجزائر فالمشرّع لم يتطرّق إلى مسألة التمثيل بالمعايير التي حدّدها نظيره المصري، ويعود ذلك إلى عوامل تاريخية وأخرى سياسية ترتبط بطبيعة التطور السياسي الذي عرفه النظام السياسي في كلا البلدين. فمن الناحية التاريخية أدت الممارسات الاقصائية التي عانى منها المصريون في العهد الملكي، وفي زمن الاحتلال البريطاني. ومع ذلك ففي الجزائر توجد بعض الحصص النيابية(كوطات) غير معلنة قانونا، ومنها حصة مضمونة لصالح فئة المجاهدين، وكذا أبناء الشهداء.

المطلب الثالث: عضوية المرأة في البرلمان: دراسة المشاركة السياسية للمرأة في البلدين

استجابت القوانين الانتخابية في كل من الجزائر ومصر (تعديل قانون الانتخاب 2012 في الجزائر، وتعديلات قانون الانتخاب في مص رالعام 2008) لتوصيات بعض المنظمات الدولية التي ركّزت في تقييماتها للدّمقرطة على حظوظ المرأة من المناصب المقاعد النيابية بالمجالس المنتخبة سواء في البرلمان أو في المجالس المحلية.

وتصدر توجيهات دولية عدة لحث الدول على ضرورة ضمان المشاركة الواسعة للمرأة في إدارة الشأن السياسي، وهذا من خلال القضاء على ما تعتبره هذه الجهات من قبيل عدم المساواة، وتكيفه على أنه اقصاء للمرأة من الحياة السياسية وتدبير شؤونها.

وفي هذا السياق، تشير "كريستين سامبل" خبيرة في مجال الانتخابات، أن هناك تداخل بين هدفين أساسيين فيما يرتبط بعدم المساواة بين الجنسين داخل البرلمانات، ويتمثل أولهما في زيادة عدد النساء في السياسة، وتأثيرهن في المجال السياسي. أما ثاني هذه الأهداف فيتجلى في تشجيع اعتماد سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين والمساواة بين الجنسين على نطاق أوسع. ويبدو أن الغاية من الهدفين برغم كونهما متداخلين، أنها تنصب إلى الضغط على الدول السائرة في مسار الدمقرطة من أجل توسيع المشاركة السياسية للمرأة من خلال الرفع من حظوظها في الحصول على مقاعد برلمانية، الأمر الذي يحقّق دعما مستمرا للمساواة بين الجنسين. "ويبدو أن زيادة حضور المرأة وتأثيرها في السياسة سيؤدي إلى المزيد من السياسات التي تعزّز المساواة بين الجنسين. وبالمثل، من المرجّح أن تزيد القوانين والتشريعات والميزانيات الانتخابية التي تراعي الفوارق بين الجنسين من الفرص المتاحة للمرأة

للقيام بدور أكبر في السياسة. ولكن الهدفين ليسوا نفس الشيء، كما أنه ليس من المحتمل أن يؤدي أحدهما إلى الآخر، فهما يتطلبان استراتيجية وتكتيكات مختلفة[1]".

شهدت الجزائر ومصر تطورا ملفتا في مجال تمثيل المرأة في البرلمان، وهذا على النحو الذي يبيّنه الرسم البياني رقم (10). وتأتي هذه الاستجابة لمجموعة التوجيهات الخارجية التي كانت تركز في عديد من المناسبات على ضرورة توسيع حضور المرأة في مستويات المشاركة السياسية خاصة ما تعلّق منها بالعضوية في المجالس المنتخبة وطنية ومحلية. وتستخدم الدراسة هنا مصطلح "العضوية" وليس "التمثيل" لأن الحديث عن التمثيل Representation يرتبط بفئات أو انقسامات دينية واثنية أو عرقية أو لغوية تتكوّن منها البنية الاجتماعية للدولة، وبحكم أن المرأة لا تقع ضمن هذه التصنيفات الفئوية التي تعبر انقسامات اجتماعية بتعبير الاجتماع السياسي، لكونها مواطن ليست له ميزات تجعل منه ذو خصوصية اجتماعية من طبيعة دينية أو اثنية أو عرقية أو لغوية وبالتالي تحتاج إلى فرض حصص انتخابية خاصة بالمرأة في الترشيحات وتوزيع المقاعد. فالمرأة مواطنة مثلها مثل الرجل، ذلك لأن الدساتير والقوانين في جميع دول العالم لا تستثني المرأة بتصنيفات مواطنية خاص عن الرّجل.

ومن جملة الأطر الدولية التي تضمنت تلك التوجيهات وصادقت عليها الجزائر وانضمت إليها "سواء على المستوى العالمي، أو الإقليمي، وعلى رأسها الانضمام إلى بروتوكول ميثاق حقوق الأنسان والشعوب في الاتحاد الإفريقي، المتعلق بحقوق

1 جريج باور (مقدما)، "مشاركة المرأة في الحياة السياسية بمصر ودول أخرى" ب.م.ن، Global Partners, 2017, Governance، تاريخ الاطلاع: 2020/11/11،

المرأة، والذي دخل حيّز التطبيق في شهر نوفمبر 2005؛ ومصادقتها على الاتفاق المتضمن إنشاء المنظمة العربية للمرأة في 23 أبريل 2003[1]". لكن بالنظر إلى قراءة متمعنة في مضامين هذه المواثيق والاتفاقيات بدءا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومرورا بالاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع اشكال التمييز ضدّ المرأة المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 ديسمبر 1979، وغيرها من المواثيق والاتفاقيات الأخرى كلها تركز على مبدأ المساواة بين الجنسين، والقضاء على كل أنواع التمييز الممارسة ضدّ المرأة. لكن لا يوجد في الدول الجزائر مثلا أو في مصر ما يكرّس عدم المساواة تلك أو التمييز ضدّ المرأة لا في الدساتير ولا في القوانين والأخرى، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى أهم، أن القول بأن عدم المساواة والتمييز الذي تعانيه المرأة في الدول العربية ومنها الجزائر ومصر هو نتاج لصعوبة ممارسة المرأة لمختلف حقوقها مردّه أسباب اجتماعية وثقافية، أي المقصود الدّين والعقيدة، وخاصة الإسلاميّة، إنما ذلك من قبيل التحريف للحقائق، والتزييف الحضاري، والكذب التاريخي؛ لأن الإسلام أوّل دين أعطى المرأة مكانتها في المجتمع، وحماها من الاقصاء والتمييز، فلقد شاركت النساء في بيعة النبي صلى الله عليه وسلّم، وكانت زوجات النبي علية الصلاة والسلام تضطلعن بدور التبليغ للرسالة ونشر قيم الدّين بدءا من تبليغ آيات القرآن الكريم، وهذا بأمر من الله عزّ وجلّ.

سجّلت كل من الجزائر ومصر وعلى إثر التعديلات الدستورية والقانونية التي باشرتها حكومات الدولتين ارتفاعا ملفتا في نسب عضوية المرأة في المجالس المنتخبة خاصة خلال الفترة الانتخابية والتشريعية الممتدة بين عامي 2010، و2017 على النحو الذي يبيّنه الرسمين البيانيين رقم (10)، ورقم (11)، حيث ارتفعت نسبة عضوية المرأة في المجلس الشعبي الوطني في الجزائر عقب تشريعيات العام 2012 من 25 و28 نائبة برلمانية في المجلسين المنتخبين خلال عامي 2002 و2007

1 عمار عباس، بن طيفور نصر الدين، "توسيع حظوظ مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة أو تحقيق المساواة عن طريق التمييز الإيجابي"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد: 10، ص.88.

على التوالي (6.42%، و7.20%)، إلى 145 و120 نائبة خلال الانتخابات التشريعية لعامي 2012 و2017 على التوالي (31%، و26%). ويعزى هذا الارتفاع المفاجيء في عدد المقاعد التي حصلت عليها النساء في البرلمان وحتى في المجالس المحلية إلى تطبيق القانون العضوي رقم 12- 03 المتعلق بتوسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة، والذي يتوافق مع ما ورد في الدستور حسب تعديله في عام 2008 (والذي كرّسه أيضا التعديل الدستوري للعام 2016 في المادة 35) والقاضي بـ "ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة[1]".

كما أن قراءة في نسب عضوية المرأة في البرلمانات الغربية أو التي يقال عنها ديمقراطيات عريقة هي بنسب أقل بكثير من ما بلغته الجزائر ومصر في الفترة المذكورة. ففي حين بلغ عدد النائبات المنتخبات في المجلس الشعبي الوطني في الجزائر عام 2012، 145 نائبة، ما يمثل نسبة 32% من إجمالي 462 نائبا مشكلا لهذه الغرفة. حيث حلّت الجزائر في المرتبة 25 عالميا، وهو رقم مفاجئ. إذ قفزت الجزائر من الرتبة 122 إلى الرتبة 25 عالميا. وتتواصل تلك المفاجأة بأن تفوقت الجزائر على دول "ديمقراطية" على نحو فرنسا التي كان تمثيل النساء فيها بـ 109 نساء من بين 577 نائبا المكونين للبرلمان الفرنسي، أي ما يمثّل نسبة 18.9%، حيث حلّت فرنسا في المرتبة 69 عالميا من حيث تمثيل النساء. وتفوقت الجزائر أيضا على كل من سويسرا التي حلّت في المرتبة 30 عالميا بنسبة نائبات بلغت 28.5%، ثم النمسا التي رتبتها 31 عالميا بنسبة 27.9% من النساء البرلمانيات[2].

إن فرض حصص انتخابية يمكن تكييفه اجتماعيا على أنه من قبيل التنزيل من قيمة المرأة ومركزها الاجتماعي، والحكم عليها بأنها بالضعف والقصور عن دخول غمار السياسة والمشاركة فيها. زيادة على أن التعاطي مع المشاركة السياسية للمرأة بهذه الطريقة من شأنه أن يكيّف قانونيا وسياسيا من قبيل التمييز بين الرجل والمرأة،

1 المادة 31 مكرّر (الفقرة الأولى) من دستور 1996 المعدّل بالقانون رقم 08- 19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008.
2 عمار عباس، بن طيفور نصر الدين، المرجع السابق، ص.95.

وبالتالي مخالفة المبدأ الدستوري القاضي بالمساواة بين المواطنين. وهذا ما يدعمه رأي الأستاذ مسعود شيهوب الذي يعتبر "أن نظام الكوتا من الناحية القانونية خروج عن مبدأ المساواة الذي يفترض المساواة بين الجنسين في الوصول إلى فرص الترشح، والكلمة للناخب، فالمادة 31 (مكرّر) من الناحية القانونية هي استثناء على المبدأ العام[1]". إضافة إلى أن ذلك التّمييز يعدّ من قبيل تكريس أطروحات الاقصاء الرجالي للنساء خاصة حينما يتعلّق الأمر بدول العالم الثالث، ومنها على الخصوص الدول العربية وتلك التي تدين بالإسلام. وعليه فهذا التخصيص الانتخابي وإن كان يروّج له مروّجوه على أنه دعم وتكريس لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فهو على العكس من ذلك تماما يكرّس عدم المساواة بين الجنسين لأنه من ناحية تبلغ نسبة النّساء في المجتمعات العربية قيما مرتفعة مقارنة مع نسبة الرجال، وعليه فنسبة الناخبات من النساء تفوق نسبة الناخبين من الرجال، ورغم ذلك لا تصوّت أغلب النساء لصالح مترشحات نساء، لأنه لو ثبت عكس ذلك لكانت النساء أكثر حضورا في المجالس المنتخبة من الرجال. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى يعدّ فرض الحصة الانتخابية قانونا (الكوتا) تقويضا لمبدأ الحريّة والطوعية في الانخراط في العمل السياسي والمشاركة السياسية. ومن ناحية ثالثة يعدّ هذا الفرض لحصة المرأة في قوائم الترشيحات تقييدا للأحزاب والتشكيلات السياسية التي تترشّح، كما أنه يجعلها ترضخ لواقع سياسي مخالف للتطور الطبيعي للأنظمة السياسية وللدول والمجتمعات في تجاربها في الدمقرطة؛ حيث تتراجع معايير الكفاءة والخبرة النضالية في مقابل البحث عن شغل الترشيحات بالنساء اللاتي يتحفظن في المشاركة في هذا النوع من العمل السياسي. وهذا ما تدعمه الأستاذة بن براهم فاطمة الزهراء التي تعتبر أن "المهمة البرلمانية تحتاج إلى حنكة قانونية وسياسية، وأن ما أفرزته التشريعات من عنصر نسوي كان وليد قرار سياسي من الرئيس بوتفليقة، وليس وليد القاعدة... إنهن يحتجن إلى تكوين وتعلم السياسة من خارج البرلمان، لأن الأخير لا يعلمهن ذلك، بل يضع

1 عمار عباس، بن طيفور نصر الدين، المرجع السابق، ص.93.
- نقلا عن يومية صوت الأحرار الصادرة بتاريخ 2012/09/19.

بين أيديهن ميكانيزمات العمل البرلماني فقط[1]". كما أن هذا التحصيص الانتخابي المفروض قانونا من شأنه أن يؤثر على نوعية الأداء البرلماني عموما من خلال ضعف أداء البرلمانيات اللاتي دخلن البرلمان دون امتلاكهن المستوى المطلوب علميا وسياسيا. ويوجد نساء كثيرات تدعمن هذا الطرح، فالسيّدة نطيط نصيرة، وهي رئيسة جمعية "الكرامة" وعضوة الفدرالية الدولية للجمعيات النسائية في جنيف، ترى بأن بعض القوائم التي كانت مرشحة لتشريعيات 2012 تضمنت "عاملات في إطار الشبكة الاجتماعية وسيدات بلا مستوى ثقافي أو تكوين سياسي في القوائم من أجل سدّ الفراغ، والآن نواجه عضوات في البرلمان لا صلة لهن بالعمل العام ولا مستوى سياسي لديهن[2]".

وقد واجهت في الجزائر على سبيل المثال عديد الأحزاب والتشكيلات السياسية التي قدّمت ترشحاتها عامي 2012 و2017 صعوبات في تحقيق الشرط الذي فرضه التعديل الجديد وقتها بضرورة تشكيل قوائم الترشيحات بنسبة 30%. وهي النسبة التي توصي بها عديد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تطرّقت لموضوع تمثيل المرأة سياسيا.

أما مصر فقد تذيلت الترتيب العالمي من حيث عضوية المرأة في المجالس المنتخبة[3]، حيث بلغت نسبة 2.20%، (11 نائبة) خلال العام 2012، لكنها قفزت إلى الرتبة 18 خلال تشريعيات العام 2015، حيث بلغ عدد النساء البرلمانيات فيها 87 نائبة برلمانية أي ما يعادل نسبة 14.5%. وهي نسبة فاقت بكثير تلك التي مصر في الانتخبات التي سبقت (عام 2012)، وقد سبق لمصر أن بلغ فيها عدد النائبات البرلمانيات في التشكيلة البرلمانية للعام 2010، 65 نائبة برلمانية من النساء، ما يمثّل نسبة 12.7% من مجموع الأعضاء المنتخبين في المجلس.

1 عمار عباس، بن طيفور نصر الدين، المرجع السابق، ص.95.
2 المكان نفسه.
3 المكان نفسه.

والمفارقة في الأمر أن الدول صاحبة المرتبة الأولى عالميا من حيث عضوية المرأة في المجالس المنتخبة للعام 2012 عاد لدولة رواندا بنسبة 48.8% متجاوزة السويد والنرويج والدانمارك وهولندا التي تراوحت نسبة تواجد المرأة في برلماناتها ما بين 36 % و45% [1]. وتظهر رواندا المرتبة الرابعة ضمن جدول ترتيب "تصنيفات المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين 2020" (The Global Gender Gap Index 2020 rankings) الصادر عن "التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين 2020"[2](Global Gender Report 2020). وبمقارنة ذلك مع تصنيف الأمم المتحدة الوارد في "الوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه 2020" (World Economic Situation Prospects 2020)، تصنف رواندا من "البلدان ذات الدخل المنخفض"، ومن "البلدان الأقل تقدّما"، ومن "البلدان الفقيرة المثقلة بالديون" في افريقيا والعالم. في حين تصنف الجزائر ومصر من "البلدان ذات الدخل المتوسط"، ومن "البلدان ذات الاقتصاديات النامية"[3]. في حين لم ترد لا الجزائر ولا مصر في مجموعة الدول الفقيرة أو المثقلة بالديون في تصنيف الأمم المتحدة للاقتصادات العالمية، حسب مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لشهر يونيو عام 2019. وهذا رغم كون رواندا دولة صغيرة الحجم لا تقارن مع دول بحجم الجزائر ومصر، لكن رغم تحقيقها للسّبق في ترتيب الدول من حيث الدمقرطة وتمكين المرأة إلا أنها تظل دولة تقبع في التخلف والفقر ومثقلة بالديون.

وبمقارنة وضعية بعض الدول في تصنيف وترتيب الدول المتقدمة حسب تقرير "الوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه 2020"، مع ترتيب الدول حسب "تصنيفات المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين 2020"، ، يتبيّن أن ثلاثة دول من مجموعة السبعة الأكثر تقدما في العالم تظهر في ترتيب العشرين دولة الأولى من حيث تصنيفات المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين الخاص بفترة 2020؛ وهي ألمانيا، وفرنسا، وكندا (ترتيبها هو: 10، 15، 19 على التوالي، بمؤشرات 0.787،

1 عمار عباس، بن طيفور نصر الدين، المرجع السابق، ص.89.
2 World Economic Forum, Global Gender Gap, Report 2020, Switzerland, 2020, p.9.
3 UN, World Economic Situation Prospects 2020, PUD, United Nation, New York, 2020 p.169.

0.781، 0.772 على التوالي). في حين أن ألمانيا هي الدولة المتقدمة الوحيدة من مجموعة السبعة التي تظهر في ترتيب العشر دول الأولى في تصنيف المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين. يضاف إلى ذلك أن دولا من التصنيف الأكثر تقدما في العالم تحتل مراتب متأخرة في تصنيف الفجوة بين الذكور والإناث؛ فالولايات المتحدة الأمريكية تظهر في المرتبة 53 (0.724)، وإيطاليا في المرتبة 79 (0.707)، ويرتب اليابان في المرتبة 121 (0.652) في مؤشر الفجوة بين الجنسين، غير بعيد عن الجزائر ومصر اللذين رتبا في المرتبتين 132، و134 على التوالي بقيمة مؤشر 0.634، و0.629 على التوالي.

وتظهر هنا جليا المفارقة بين استجابة أنظمة الحكم في البلدان العربية والتي من بينها الجزائر ومصر للضغوطات الدولية، من حيث أنها سارعت إلى تنفيذ توصيات فواعل خارجية بضرورة تحضير الانتخابات النيابية بناء على قرار توسيع حضور المرأة في الانتخابات، والذي أعطته عنوان إجراءات توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة (برلمانية ومحلية). إن الحصول على مقاعد نيابية أو برلمانية ليس من قبيل الحظ، بل هو نتاج لعمل سياسي نضالي تراكمي، وهو مجال لا تحكمه القرارات الفوقية؛ داخلية أم خارجية كانت، بل هو محصّلة تفاعلات سياسية تنتجها المجتمعات ذاتيّاً وتتوجه نخب منه طواعية نحو الاشتغال بحقله الواسع متمثلا في العمل السياسي الذي له رجاله ونساؤه، وهم من صفوة المجتمع يمثلون ثلة من الذين اختاروا طواعية وبكامل الحريّة التوجه للنضال السياسي وطموحهم في ما يرتبط به من سعي لاعتلاء السلطة أو المشاركة فيها. هذا من جانب البعد السياسي في علاقة الدولة والمجتمع.

أما من الناحية الاجتماعية، فإن اتخاذ نظام "الحصص الانتخابية" (الكوتا)، هو من قبيل زعزعة الاستقرار في دول بعينها. لأن ذلك يُجبر نظم الحكم على ممارسة الضغط على مجتمعاتها لتُخرج منها ما يصعب الحصول عليه، بل يكاد يكون مستحيلا تحصيله لأنه أمر بالغ الحساسية يتعلّق بمنظومة قيم وأخلاق حضارية ورثتها

المجتمعات العربية والمسلمة كابرا عن كابر، وحاولت الدفاع عنها والحفاظ عليها على مرّ الزمن بكل موجاته وتموجاته، وبكل حملاته للتشويه، والتدليس والتغريب التي تهدف إلى كسر الارتباطات، وإضعاف أقوى الحلقات الربط بين مكونات المجتمع، وتجعل منها عوامل هشة في تقوية المجتمع، فيضعف الأخير وتخرّ قواه لما يصيبه جرّاء ذلك التشويه، وعدم الاستقرار. إنها روابط القيم التي تصل بنيان المجتمع وتقويه في مواجهة الصدمات السياسية والثقافية والاقتصادية...الخ. وفي هذا المستوى من الارتباطات تؤدي المرأة الدّور المحوريّ في البناء الحضاريّ للأمم، من منطلق أنها هي التي يتأسّس بها صلاح المجتمع، ومنها تبنى قوته، فهي مصدر التنشئة الأولى، والموجهة لحياة النشء ومسار الأجيال. فكلما ابتعدت عن تلك المهمة الراقية والحسّاسة، وحرمت من شروط الارتقاء بها، ضعفت روابط المجتمع القيمية، لتنتشر الآفات الاجتماعية وما يصاحبها من انحلال خلقي، وجريمة وعنف الذي أكثر ما يصيب المرأة ذاتها، بالتالي كلما تزايدت احتمالات تدحرج المجتمع نحو الضعف والانحطاط، لتتجدد حلقة عدم الاستقرار الاجتماعي والأمني التي تسبق البعد السياسي.

إن مشروعات التفكيك والتكسير التي تتعرض لها المجتمعات العربية باستمرار وبمعاول أجنبية تحملها بعض الأيدي المحلية هي من أشدّ العوامل التي تسهم في كسر تلك الروابط المجتمعية بين أفراد وجماعات المجتمع الواحد، في ظل الصّمت المطبق لعديد الأطراف الذين هم سلبيون ـ أو تحوّلوا إلى سلبيين ـ أمام موجة التمزيق التي تدعمها قوى أجنبية، في عملية تتداخل فيها دوائر داخلية تشكلها أطراف تؤمن بتلك الاملاءات الحاملة لأفكار قد يكون بعضها من قبيل الحق الذي أريد به الباطل، ومن تلك الأطراف من يختفي خلف ستار المجتمع المدني، ويغطي نواياه الحاقدة بشعارات الدفاع عن حقوق المرأة والإنسان. وهو الأمر الذي ذكّته دائرة النخب السلطوية المهيمنة على جوانب الحياة، والتي اتخذت من السلطة درعا واقيا لها من الزوال، فتعيد هاته الدوائر مشتركة انتاج منظومة قيم جديدة غريبة عن مجتمعاتها بمرجعية فكريّة غربية غريبة لتفضي إلى استجابة خضوع في مواجهة تحديات البيئة

الخارجية، وتتخذ في مقابل ذلك استجابة سلبية ومختلة أمام تحديات مجتمعاتها، الأمر الذي ينجم عنه إضعاف مستدام لعلاقة المجتمع والدولة. ولن يفضي ذلك إلا إلى الفشل والضعف والانحلال؛ ولن يتحقّق لتلك النخب المستميتة في دفاعها عن أفكار وقيم الغرب الهدامة حلم التحوّل إلى "حضارة الغرب". وليس ذلك إلا تعبير صريح عن ضعف مجموع النخب سواء من هؤلاء المدافعين عن التغريب بداعي الحداثة والتحديث، أو من تلك النخب المعتدلة التي تدعي دفاعها عن القيم والروابط الحضارية التي تميّز المجتمعات في البلدان العربية.

- **خصوصية مصرية: الأقباط والتمثيل المسيحي في البرلمان:**

يعتبر المسيحيون من أهم الشرائح في المجتمع المصري التي تثار حولها نقاشات وجدالات كثيرة، كما تعد من الأوراق السياسية والاجتماعية التي تريد بعض الأطراف استخدامها إما دعما لشرعية ما في موقع ما، أو ورقة ضغط على نظام الحكم القائم في مصر حتى يقدم تنازلات سياسية تخدم أهداف الضاغطين عليه.

ومن أبرز الجدل الذي يثره موضوع الأقباط ما يرتبط بالإحصاء الحقيقي لتعداد الأقباط بالنسبة لإجمالي سكان مصر. فيوجد منذ عقود تضارب في الأرقام بين ما تنطق به الإحصاءات الرسمية، وما تقدمه الكنيسة القبطية من أرقام بالنظر إلى سجلاتها الخاصة.

ومن آخر الأرقام التي قدمتها الكنيسة في مصر عن تعداد الأقباط ما صرّح به البابا السابق شنودة الثالث الذي أكد في تصريح تلفزيوني أجراه العام 2010 أن "الكنيسة تعرف أعداد الأرثوذوكسيين المصريين عن طريق (كشوف الافتقاد) التي تعد بمثابة تعداد داخلي لكل اسرة مسيحية بالكنيسة"، حيث أكد على أن عدد الأقباط في مصر بلغ وقتها 12 مليونا. وفي آخر الأرقام التي تقدمها الكنيسة كان في شهر ديسمبر من العام 2018 حيث صرّح البابا تواضروس الثاني لصحيفة "عرب نيوز" السعودية أن تعداد المسيحيين المصريين بلغ نحو 17 مليون نسمة، أي ما يمثّل نحو 17% من إجمالي سكان مصر الذي بلغ حسب احصاءات العام 104.2 مليون نسمة.

وصرّح البابا ذاته أن من هذا الرقم يوجد مليونين من أقباط مصر يقيمون في ستين دولة في العالم. وهذا العرقم الذي قدمه البابا استنادا إلى عدد المنتسبين إلى الكنيسة من خلال ما يدعى "العضوية الكنسية" عبر "المعمودية". ويبقى هذا الرقم بعيدا جدا عن ذاك التي تصرّح به الجهات الرسمية في مصر عن تعداد السكان من الأقباط. حيث تتجلى خطورة الموضوع فيما به صرّح رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر اللواء بكر الجندي أن تعداد الأقباط في مصر العام 2011 بلغ 5 ملايين و130 ألف نسمة، وذكر ذات المسؤول بأنها أرقام رسمية وموثقة ولا مجال للتشكيك فيها. وفي ذلك إشارة إلى كونه يدرك تمام الإدراك بأن هذا الإحصاء سيقابله رفض من لدن الأقباط. وقد تم الاعتماد في تلك الأرقام الرسمية على تعداد السكان للعام 1986، باعتباره آخر تعداد سكاني شمل الديانة، حيث بلغت نسبة المسيحيين نحو 5.7% من إجمالي سكان مصر. وهو التصريح الذي جوبه برفض من طرف الكنيسة القبطية، حيث قال قائم مقام البطريرك للكنيسة الأرثوذكسية آنذاك الأنبا باخميوس أن تلك الأرقان الرسمية غير صحيحة، وطالب المسؤول المصري بإعلان عدد الأقباط في كل محافظة على حدة. كما ردّ أسقف شبرا الخيمة مرقص أن عدد المسيحيين في مصر بلغ ما بين 15 و18 مليونا. أما رئيس الطائفة الإنجيلية القس صفوت البياضي وتعبيرا عن رفضه للأرقام التي قدمها مسؤول جهاز الإحصاء المصري، فقد ذكر بأن ذلك الإعلان مخالف لإعلان الأمم المتحدة عام 1985 الذي حثّ على عدم اعتماد الديانة أو السؤال عنها في تعدد السكان[1].

وفي تبرير مسبق للرقم الذي قدمه المسؤول في جهاز الإحصاء المصري ذكر بأن هذا الرقم يعود إلى كون الأقباط في مصر هم الأكثر هجرة، زيادة على قلة نسب

1 "ما السرّ في غموض عدد المسيحيين بمصر؟"، مقال منشورعلى موقع شبكة الجزيرة الإخبارية بتاريخ 2018/12/06، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/politics/2018/12/6/%D8%BA%D9%85%D9%88%D8%B6-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AC%D8%AF%D9%84-%D8%A3%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%AD%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D8%A7

- **تاريخ الإطلاع:** 2020/02/30، **بتوقيت:** 21:00.

الإنجاب لديهم[1]. وتتكرّر بذلك التساؤلات التي تتجادل في مصر حول هذا التضارب في الإحصاءات المتعلقة بالأقباط بين ما تقدمه الجهات الرسمية وما تصرح به الكنيسة في مصر.

وينسحب هذا الجدل في تعداد الأقباط المصريين على عديد المجالات الحيوية في المرتبطة بالشأن العام في مصر، والتي من أبرزها مسألة المشاركة السياسية والتمثيل السياسي للأقباط في مختلف الهيئات والمجالس المنتخبة، وغيرها من مؤسسات وأجهزة الدولة الأخرى. وسيتم في هذا الجزء تخصيص الذكر فيما يتعلق بجانب التمثيل البرلماني للأقباط في مصر.

تبيّن الاحصاءات الانتخابية للبرلمان المصري تزايدا مستمرا في نسب تمثيل المسيحيين في البرلمان في مصر، حيث تطوّرت هذه النسبة من عام 2000 إلى 2015 بشكل هام؛ حيث انتقل هذا التمثيل من نسبة 1.5%، و1.4% من النواب المسيحيين عقب انتخابات العام 2000، والعام 2005. ثم إلى نسبة 2% في العام 2010 بحصة 10 نواب. ثم انتقل هذا التمثيل إلى نسبة 2.2 نائبا العام 2012. ثم إلى عدد 39 نائبة، ما يعادل نسبة 6.5% نائبا مسيحيا[2]. ويفسر ـ على الأقل من ناحية الجدول والأمية ـ هذا التزايد المستمر في نسب تمثيل الطائفة المسيحية في البرلمان المصري إلى مستويين؛ أما الأول فيرجع تلك النتائج المتزايدة، وخاصة في انتخابات مجلس الشعب للعام 2015 تمت في ظل اعتماد نظام الحصص الانتخابية التي تحدّد مسبقا قبيل الانتخابات. من خلال تخصيص عدد من مقاعد مجلس النواب تم تخصيصها للمسيحيين، وهذا قد عرفته مصر منذ عقود، وذلك اعترافا من السلطة في مصر منذ عهد الانتداب البريطاني على تخصيص نسب معتبرة من التمثيل البرلماني للطائفة القبطية نظرا لأهميتها ودورها في حسم المنافسة الانتخابية لصالح مرشح، أو تدعيم شرعية أطراف ما في السلطة. زيادة على هدف تحقيق التمثيل السياسي لجميع المصريين دون استثناء، أو اقصاء أو تهميش.

1 "ما السرّ في غموض عدد المسيحيين بمصر؟"، المرجع السابق.
2 كريم السيد أحمد عبد الرزاق، المرجع السابق، ص.37.

ملخص الفصل:

حاولت الدراسة من خلال هذا الفصل اختبار علاقة مؤشرين؛ أحدهما يتعلق بالتعددية وجودة العملية الانتخابية، والآخر يتعلّق بمستوى المشاركة الانتخابية. وقد خلص بحث هذه العلاقة إلى أن ربط علاقة الدمقرطة بالاستقرار السياسي إنما هو ربط لم يتجاوز حدود الاعتبارات ذات الصلة بمفهوم الديمقراطية

إن مركز العلاقة بين مؤشرات الدمقرطة والاستقرار السياسي يتمثل في الانتخابات التي بها تقيم المؤشرات العالمية حالة الديمقراطية والاستقرار السياسي العالم مع العلم ان هناك متغيرات اخرى تستخدم في ذلك التقييم لكن مؤشر ايكونوميست المختبر خلال هذه الدراسة يعتمد كثيرا على متغير الانتخابات في مؤشرات الحكم والديمقراطية.

تعتمد المؤسسات العالمية على مشاركة المرأة وتمكينها السياسي كمؤشر من مؤشرات الدمقرطة وتوصي في ذلك باعتماد نظام الحصص، لكن هذه الاخيرة لا تحقق للمرأة التمكين الحقيقي من المشاركة السياسية بل هو من قبيل تمييزها ووضعها في خانة الضعف والقصور من جهة فنظام الكوتا يشوه حقيقة المشاركة السياسية عبر الانتخابات.

خـــاتمة

حاولت هذه الدراسة إيجاد الاجابات الممكنة لإشكاليتها من خلال تحليل علاقة التأثير بين متغير الدمقرطة والاستقرار السياسي من عدمه وهذا باختبار مجموعة من الفروض العلمية التي تمت صياغتها بناء على الإشكالية المطروحة. ومن خلال الخطوات التي سار عليها البحث في تقصي حقيقة العلاقة بين المتغيرين عبر الخلفية النظرية للموضوع، ومناقشة الأطر النظرية والفكرية التي عالجت المفاهيم والأطروحات المتعلقة بالدمقرطة والاستقرار السياسي في سياقات جدلية الحداثة والتحديث والأطروحات البديلة، فقد بلغت هذه الدراسة عند حدودها الموضوعية والزمانية والمكانية إلى مجموعة من النتائج، جزء منها يتعلق بفرضيات الدراسة، والآخر بالنتائج العامة التي تفصل في أبرز اجابات الإشكالية.

1. **من حيث اختبار فرضيات الدراسة:** توصلت الدراسة من خلال اختبار فروضها التي توزعت على مختلف أجزاء البحث إلى ما يلي:

- إن مستويات الدمقرطة ترتبط بقيم المؤشرات الخاصة بالمتغيرات الفرعية المكونة للدمقرطة والاستقرار السياسي، وقياسها يواجه جملة من المشاكل المنهجية والعملية. فمن الناحية المنهجية تتباين المؤشرات في الاعتبارات التي يدرجها كل مؤشر في قياس الديمقراطية وعملية الدمقرطة والاستقرار، وعليه يلاحظ وجود اختلاف وتباين في تحديد المتغيرات التي من خلالها تقاس الدمقرطة والاستقرار السياسي، وهذا ما ينعكس على دقة وصدقية اختبار العلاقة بين المتغيرين. هذا من جانب. ومن جانب آخر تواجه عملية تقدير المؤشرات بالقياس الإحصائي عقبات تتعلق بجمع البيانات التي تفيد في تقدير قيمة تلك المؤشرات. وتتعاظم تلك العقبات أكثر في طريق الباحثين عند التعامل مع العينات التي ينبغي لها أن تكون تمثيلية. وفي هذا السياق تسجل الدراسة ملاحظة في منتهى الأهمية التي تتعلق بمدى صدقية تلك المؤشرات التي تقدمها مختلف المؤسسات والهيئات المنتشرة في العالم

والتي تختص بأبحاثها حول الدمقرطة وما يرتبط بها من مواضيع واشكاليات. وهي كلها مؤسسات تعمل على مشروع واحد هدفه تعزيز الديمقراطية ونشرها على أوسع نطاق في العالم. وعليه فتلك المؤشرات كثيرا ما يشوبها الشك نظرا لما وقفت عليه الدراسة من تذبذب واختلال في تحقيق تلك المؤشرات والمقاييس الأغراض العلمية.

أما من الناحية العملية، فإن الدراسة في اختبارها لفرضيتها الأولى توصلت إلى أن الدمقرطة لا تعني بالضرورة الاستقرار السياسي. وكثير من الدول تسببت خيارات دخولها تجارب الدمقرطة في زعزعة استقرار كانت تنعم به سنوات ظلت فيها الدولة تحافظ على استقرارها ووحدتها. ولا أدل على ذلك من حالة العراق. أما ما تعلق بالجزائر ومصر، فإن مراحل الدمقرطة فيهما ارتبطتا بأوضاع ميزتها الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، وأن اعتماد كليهما مسارات في اتجاه الدمقرطة لم يغير من تلك الأوضاع، بل أحيانا زاد من تفاقم حالات عدم الاستقرار على النحو الذي شهدته الجزائر عند خوضها تجربة الدمقرطة بدجاية تسعينيات القرن الماضي؛ حيث كانت تنشد بعض الأطراف تحقيق التنمية والاستقرار بعد الدمقرطة، لكن لا الدمقرطة تحققت، ولا التنمية بلغت غاياتها، ولا الديمقراطية استتبت فيها، والحال نفسها شهدتها مصر بعد الحراك السياسي الذي عرفته العام 2011، إذ لم يحقق ذلك الحراك (الثورة) أي نقلة نوعية؛ لا على مستوى نظام الحكم، ولا على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- بخصوص المراحل الانتقالية توصلت الدراسة إلى إثبات الفرض الثاني، ولو جزئيا. حيث أن المراحل الانتقالية هي أولا محلّ خشية وتوجس من بعض الأطراف، خاصة النخب السلطوية منها. وهي بذلك

تعبر عن خشية من ضياع التحكم في السلطة أو التعرض للمحاسبة والعقاب. حقيقة أن التخوف مشروع من زاوية أن المراحل الانتقالية أدت في بعض التجار إلى استدامت حالات عدم الاستقرار، خاصة وأن ذلك يعيد الدولة والمجتمع إلى مراحل البداية في صياغة عقد جديد بين المجتمع والدولة، والتي هي غير مضمونة النتائج، خاصة في ظل المؤثرات الخارجية التي أضحت لاعبا هاما في توجيه مسارات التحولات السياسية والاجتماعية في كثير من بقاع العالم.

- وفيما يرتبط بفرضية العلاقة بين الشرعية وانتقال السلطة والدمقرطة، أثبتت الدراسة عكس مضمون الفرضية الثالثة، حيث أن الشرعية أمر موجود في نقاشات واهتمامات دوائر ضيقة في الدولة وفي المجتمع. كثير من الناس لا يأبه لهذه الشرعية ولا يعيرها اهتماما؛ سواء كان مصدرها تاريخيا ثوريا، أم كان دستوريا ديمقراطيا، أم كاريزميا-قوميا أو ليبراليا، كلّه لا يهم المجتمع. إن ما يهم المجتمع هو الشرعية الأمنية التي توفر له الظروف للعيش في سلام واطمئنان، وآمان من اي خوف أو رعب او تهديد. وما يهم المجتمع أيضا شرعية اقتصادية توفر له المستوى المعيشي الكريم، والأمن من الجوع والفقر والحرمان، وترتقي به غلى النقلة الحضارية التي تجعل من الإنسان إنسانا يحيى بكامل مقوماته، ومميزاته وتميّزاته، فيكون مبدعا، وخلاقا، وذا أثر نفعي في بلده وللناس أجمعين. ما يهمه أيضا شرعية اجتماعية تؤمن له ولذريته المتلاحقة جيلا بعد جيل استدامة في فرص التعلم، وخدمات الصحة، والنقل والسكن والشغل، وغيرها مما يحفظ له الكرامة والعيش الهنيء.

- وعليه، فإن الشرعية لها مواطن أخرى أكثر أهمية من الديمقراطية السياسية التي لم تؤد إلا إلى إذكاء الصراعات وتصاعد النزاعات على

السلطة داخليا في الدول، وبين القوى المتنافسة في العالم التي ألقت بتأثيراتها السلبية على حالات الاستقرار في أوطاننا.

- أما السبيل لذلك كله فمكمنه الإصلاح الذي تتلاقى فيه جهود المجتمع من أسفل مع جهود الحكومات من أعلى، مع بناء ممانعة قوية ضد محاولات الاختراق من وراء أقنعة الإصلاحات الخارجية ومشاريعها الفتاكة التي تستغل حالات الضعف والهشاشة لكثير من البلدان لتحقق مصالحها المرتبطة أساسا بالتقليص قدر الإمكان من عدد الدول القوية والسائرة في طريق التقدم، مقابل الرفع من عدد الدول الضعيفة والفاشلة لآن ذلك يمنحا ضمانات استدامة هيمنتها وعدم تعرضها للضعف والانحطاط. وفي هذا إثبات لمقولة الفرضية الأخيرة.

2. من حيث النتائج العامة للبحث توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- تتشابه حالة الجزائر مع الحالة المصرية في كثير من الجوانب التي بحثتها الدراسة، والتي منها التشابه في مسارات الدمقرطة التي تميزت خاصة "بالانفتاح المغلق"، الذي تعامل مع ضغط الدمقرطة الخارجي والداخلي بنوع من الحكمة أحيانا، والاحتكارية أحيانا أخرى.
- كما تتشابه الجزائر ومصر في مرحلة من مراحل تجربتهما ع الدمقرطة في تعاطي نظام الحكم في كل منهما مع التيار الذي يدعى "إسلامي". ولو أن الجزائر تختلف عن مصر في أنها لا زالت إلى اليوم لا تمنع فيها الحكومة أقطاب هذا التيار من النشاط والعمل السياسي والاجتماعي.
- أما من حيث الاختلاف فتختلف الجزائر عن مصر من كونها تمنح في السلطة قدرا من الحرية السياسية في النشاط والتعبير عن مواقف النقد ضدّها.
- وتختلف الجزائر عن مصر في ما يتعلق بمكانة ودور الجيش في التأثير على صناعة القرار والسياسة العامة. فالجيش المصري تنتشر

إطاراته من الضباط السامون في جميع القطاعات الحكومية؛ وزراء، محافظين مسؤولين عن المحافظات (الولايات)، رؤساء ومدراء شركات كبرى... وهذا غير موجود في الجزائر، حيث أن دور الجيش عرف تراجعا ملحوظا منذ تسعينيات القرن العشرين.

- تختلف التجربة الدستورية بين البلدين؛ فهي عريقة في مصر، لكنها لم تشكل عامل محوري في دمقرطة الحياة السياسية في مصر، ورغم حفاظها لعقود على ما اسماه المصريون بـ"الدستور الدائم" لعام 1971، إلا أنه بقي أداة في يد النخب السلطوية التي ضمنت به استمرارها في الحكم. أما التجربة الدستورية الجزائرية، ورغم حركيتها وتغيراتها، فقد ظلت مرتبطة بشخص الرئيس، متكيفة مع الأوضاع ومستجدات البيئة الداخلية والخارجية.
- إن التجارب التي مرت بها كل من الجزائر ومصر عبر تاريخهما السياسي المعاصر أنتجت مجموعة من السّمات والخصائص جعلت منهما تجارب متميزة بجملة من الخصائص التي يشترك فيها البلدان في جوانب عدة سياسية واقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية.
- إن مسار الدمقرطة في البلدين عرف عديدا من الكبوات والعقبات بسبب عوامل داخلية ذاتية تتعلق بالثقافة السيّاسية السائدة لدى النخب الحاكمة ولدى أصحاب القرار الفعلي في النظامين. وبسبب عوامل أخرى خارجية الإقليمية منها والدولية التي ألقت بضغوطاتها المستمرة على مختلف التحولات والتغيرات خاصة السياسية منها، ومن ذلك ما تعلق بتوجهات ومآلات التحولات السياسية.
- أدى الغياب الفادح لتجديد النخب من جهة، واحتكار السلطة من جهة أخرى في يد نخب محدودة إلى تعطل مسارات الدمقرطة التي تنتج نظما تحقق للمجتمعات الرقي الاقتصادي والاجتماعي والحضاري

عموما، الأمر الذي أثر سلبا على الاستقرار السياسي في كل من الجزائر ومصر.

- أدى دخول الجزائر ومصر في مرحلة التجربة الديمقراطية إلى تراجع في كثير من المكاسب التي تحققت بفعل حركات التحرر. ومرد ذلك انتهاج النخب التي استلمت السلطة بعد الاستقلال استراتيجية مغلقة للحفاظ على السلطة متأثرين بمخلفات الصراع الثنائي بين الجناح اللبيرالي والجناح الاشتراكي.
- أدت الذهنية الأحادية والنمطية في تسيير دواليب الدولة والحكم وفق ايديولوجيات احتكارية وشمولية إلى إطالة عمر المرحلة الانتقالية للمرور إلى تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي، ناهيك عن تعثر تحقيق انتقال ديمقراطي سليم الأمر الذي انعكس سلبا على عملية الدمقرطة في البلدين.
- ولكي يكون البحث منصفا، ولا يسلط سوط النقد على النخب في الحكم، فإن طبيعة تشكّل الدولة العربية بعد الاستقلال حمل معه مخلفات حقبة من التاريخ الاستعماري المظلم الذي ميّزته المقاومة والمواجهة مع قوى الاحتلال وتوابعها، الأمر الذي أنتج نخب في السلطة تعاملت بنفس المنطق المقاوم للمسار الذي آمنت به تلك النخب التي تولت الحكم وهي نخب ثورية أرادت الاستمرار في النهج ذاته لبناء دولة قوية ذات مناعة تقاوم كلّ من يقف في طريق أهدافها.
- أدى تكرار المراحل الانتقالية إلى حالة من عدم الاستقرار والتي أدت إلى زعزعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، كما أنتج ذلك سياسات فاسدة همها تكريس الوضع القائم ورفض كل محاولات الاصلاح الجاد.
- فشل الاصلاحات السياسية كونها لم تحمل في طياتها الجدية والفعالية، وكونها لم تستثمر في الطاقات والمؤهلات الوطنية التي تزخر بها

الجزائر ومصر، والسعي في مقابل ذلك إلى التجند وراء الحلول والبرامج المستوردة أحيانا والمفروضة أحيانا أخرى.

- إن ضعف / إضعاف القوى الوطنية داخل الدول العربية جعل من أنظمتها الحاكمة في موقف الضعف أمام ضغوط القوى الأجنبية التي ورغم ادعائها بكونها تشجع الدمقرطة والحريّة في العالم، إلا أنها لا تمتنع في التعامل والتعاون مع من تدعوهم بالدكتاتوريين والشموليين...
- من الناحية التقنية توصلت الدراسة إلى أن علاقة الدمقرطة بالاستقرار السياسي ليست دائما إيجابية، ولا هي طردية بالضرورة. بل أن الارتباط بين مؤشرات المتغيرين غالبا ما تكون ضعيفة القيمة.
- أما من الناحية الواقعية، فإن التجارب العربية تثبت كل يوم أن الدمقرطة فيها لها حدود لا يمكن السماح بتجاوزها، حتى ولو ادعت النزاهة، والصحة، والحريّة، والاستقلالية... هي محدودة بحدود السلطة ونخبها الماسكة بها. الدمقرطة في البلاد العربية عملية انتقائية؛ يسمح فيها بالمشاركة وتولي السلطة لمن يمح له، ويمنع منها من يمنع، وإن خضع لقواعد العملية الديمقراطية واحترم شروطها ومقوماتها.
- وكثيرا ما استخدمت الدمقرطة مطية لتصنيف إقصائي لبعض القوى والجماعات والنخب. هي دكتاتورية الديمقراطية التي يصعب مواجهتها أو إثبات تسلطيتها.
- إختلفت تأثيرات الحراك السياسي في المنطقة العربية في خلال الألفية الثالثة، فبلد مثل الجزائر تجنب الدخول في دائرة الثورات العربية التي لم تنج منها مصر، بالرغم من أن آثارها لم تبلغ مستويات عدم الاستقرار وتهديد الأمن الذي بلغته دول مثل ليبيا وسوريا.
- فشلت الثورات العربية في تحقيق دمقرطة الحياة السياسية نظرا لعاملين هامين، أحدهما ذاتي والآخر خارجي. أما الأول فيرتبط

بتكريس ثقافة سياسية تابعة بفعل تعبئة سياسية ضاغطة على الشعوب من خلال استخدام شعارات ترهيبية وتخويفية، وبالنظر أيضا لكون هذه الثورات لم تولد في كثير من الأحيان من رحم المجتمع ومن صلب النخب الحقيقية العضوة في المجتمع.

- كرس الوضع القائم واسعصاء الدمقرطة في البلدان العربية إطالة عمر الأزمة التي تعددت أوجهها ومظاهرها، فأزمة التنمية السياسية أثرت سلبا على تنمية المجتمعات وتفعيل دورها في إحداث التغييرات والتحولات السياسية النوعية، كما أدت الأزمة المؤسساتية متثلة اساسا في الأزمة الدستورية إلى ضعف في صياغة النصوص والتشريعات التي تستجيب لانتظارات وطموحات الشعوب ونخبها الحقيقية على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- أدت الأزمة الأمنية إلى تهديدات قوية للجزائر ومصر. فالأزمة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي أضحت من التهديدات الإقليمية لأمن وسلامة الجزائر وهو ما يرهن استقرارها السياسي. إضافة إلى الوضع الأمني السيء في تونس والحالة الأمنية المتردية في ليبيا، ناهيك عن الهجرات من الشرق نحو الغرب العربي بفعل الحصار الذي تعرفه الحركات المسلحة في سوريا والعراق. والأمر نفسه ينطبق على الحالة المصرية التي تَأثّر استقرارها هي الأخرى بفعل الأوضاع الأمنية في دول الجوار، تونس وليبيا والسودان والوضع في سوريا، والوضع الأمني غير المستقر في دول الساحل.
- فشل كثير من الأطروحات والتنظيرات المستوردة في تفسير الواقع السياسي العربي من خلال القراءات الخاطئة لكثير من ملامح التغيرات والتحولات الحاصلة في المنطقة، في مقابل تحقق استشرافات عدد هام من الدراسات العربية التي طالما أشارت ونبهت للمآلات التي تشهدها عديد الدول العربية اليوم.

إن أي محاولة لتحليل الأوضاع السياسية في الدول العربية لا ينبغي أن تتم خارج الأطر المنهجية والنظرية المستندة على التحليل الواقعي الذي يأخذ في الحسبان الخصوصية العربية، والتراكمات الفكرية والعملية التي خلفتها مختلف التجارب السابقة، هذا دون إغفال الاستفادة من إيجابيات التجارب غير العربية التي تتلاءم وهذه الخصوصية وتجد المستقبلات الملائمة لدى المجتمعات والنخب العربية.

إن السبيل للاستقرار داخليا وخارجيا هو بناء دولة قوية اقتصاديا، وعلميا، وعسكريا، فبذلك فقط يتحقق التفوق والتقدم الحضاري. وبذلك فقط تصان السيادة وتحظ الكرامة للشعوب ويتحقق الاستقرار، وتتكامل الدولة والمجتمع خدمة لصالح الأجيال ومستقبلها.

إن تحرير البحث والباحثين من التبعية المعرفية والفكرية للغرب أو للآخر عموما من شأنه أن يطلق العنان للفكر العربي في أن يبدع، وينتج علما ومعرفة تحمل الحلول الحضارية لتحقيق التقدم الذي تمنع منه الأمم والشعوب الواقعة جنوب الكوكب أو شرقه.

إن تراجع مؤشرات الاستقرار السياسي في الدول العربية مرده عاملين أساسيين: يتمثل الأول في اعتماد الحلول المستوردة والغريبة عن حقيقة الوضع والخصوصية العربيين. أما الثاني فيتجلى في عدم انتهاج السبل الطبيعية في الانتقال الديمقراطي ما أدّى إلى تعرج وانكسار مسار الدمقرطة الذي أنتج الفوضى وعدم الوضوح في مستقبل المجتمعات والأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أنتج وضعا غير مستقر بصفة مستدامة.

وكأن ذلك يعيد الديمقراطية إلى أصلها في كونها ليست أمرا محمودا ولا يحمل اية إيجابية، فقد كانت تصنف في العصور القديمة بكونها "حكم الرعاع"، لأنها تعني حكم الشعب، في مقابل حكم الأرسطوقراطية والملكية. فالديمقراطي

تعني بذلك الفوضى. كما أن التعددية التي تعتبر من أبرز مؤشراتها هي مناقضة لصلاح الحكم واستقراره، إذا ما لم يحسن توجيهها وضبط حدودها.

تجاوز هذا الوضع المتعثر يحتاج إلى تبني سياسات واستراتيجيات واضحة مبنية على أسس علمية وواقعية، يحكم فيها أهل العلم وأهل الخبرة والكفاءة العلمية العلية، ويراعى في التوازن بين مختلف الشرائح ومختلف الطروحات، وتراعى فيه التطلعات والانتظارات المجتمعية الحقيقية كما يعبر عنها المجتمع لا كما يريد لها البعض أن تكون.

إن على الدول العربية والنخب الفاعلة فيها أن تبحث عن الاستقرار السياسي الذي هو انعكاس لمستويات أخرى من الاستقرار العام للدولة والمجتمع، عليها أن تبحث عنه في مواقع خارج إطار الحكم الذي يدعى ديمقراطيا. إن استقرار الدول لا تحققه الانتخابات التعددية، فكم اثبتت التعددية في التاريخ القديم والمعاصر أنها وسيلة تفكيك وهدم وليست للوحدة أو التشارك. وعلى النخب الحاكمة الابتعاد عن تسيس كل شيء للسيطرة على كل شيء، لا بدّ لها من أن توسع من دائرة المشاركة وتفعلها وتنفتح على بيئتها ومجتمعها، ففيه من الطاقات والكفاءات ما يمكنها من الخروج من دائرة التبعية والتخلف.

إن مقدرات الدول العربية البشرية والمادية لجديرة بأن تخرج المنطقة برمتها من أزمات التخلف والتبعية. فقط هي تحتاج إلى نخب تملك الإدراك الصحيح لأهمية وقيمة ما تمتلك من مقدرات بشرية ومادية وعنوية بما تحمله من قيم الوسطية والاعتدال التي رسخها فيها الإسلام.

زخم كبير هو الذي يميّز الدراسات والبحوث السياسية التي اهتمت بالديمقراطية في مختلف صيغها، ومراحلها، وتصنيفاتها ونعوتها، وعبر مناطق العالم كلها، عربها، وعجمها، وبربرها. زخم فكري، وإيديولوجي، غذى صخب الجدال غير المنقطع على مستويات عديدة ودوائر متشابكة من

تكوينات اجتماعية متباينة المصالح والأفكار والعقائد، كل ذلك أفضى إلى أن صارت الديمقراطية ظاهرة متعددة الأبعاد والتجليات.

لقد أضحت الديمقراطية وما يثار حولها من نقاشات هيلمانا يقلق مسار الحضارات في عصر الثورة المعلوماتية، والموجات التكنولوجية العارمة التي أطاحت بحصون السيادة، وفكت ما ارتبط والتحم من وحدة الأمم ، من التي أنتجتها أعتق حضارات البشر. تلاقت موجات الدمقرطة بموجات التكنولوجيا العاتية فشكلت عواصف حملت الخير تارة، والشر تارة أخرى. رُبط بعض خير الديمقراطية عند المنافحين عنها بترسيخ قواعد الاستقرار السياسي متمثلا في تداول سلمي على السلطة، وتعددية مختلفة الأبعاد، وقدرة اقتصادية وسياسية لدى الحكومات، ومؤسسات ذات أداء عال، وانتخابات منتظمة سالمة من شوائب الانحراف.

هي مظاهر ارتبطت بمجتمعات ودول يقع أغلبها في شمال الكوكب، استقرار ليست الديمقراطة من حققته بالضرورة. فالاستقرار ـ وإن تحقق ـ سابق للديمقراطية في كثير من التجارب. إن الدّمقرطة ـ مثلها مثل أسماء الأفعال الأخرى على نحو التنمية والتحديث ـ موجّهة صوب تلك المجتمعات والدول التي تدعى "متخلفة"، فتحتاج "تحديثا"- بواسطة الديمقراطية، أو "نامية"، يلزمها "تنمية"- بواسطة الديمقراطية، هي تخص عالما صنّف ثالثا أو رابعا... يرنو الارتقاء إلى أولها، ولن يُعتدّ برقيّه إلا باتباع نموذج واحد ووحيد- من الديمقراطية الغربية الليبرالية. نموذج جَنّد نخبا أُبرزت فيها صفات العلم التي غُلّبت في شهرتها، وأُظمِرت غايات الاستبداد وهيمنةً لنموذجها فكرا وفعلا.

لقد كرّست عديد التنظيرات والأبحاث الغربية ومن تأثروا بها من غير الغرب أسماء الأفعال تلك وجعلت لها ثوابت وقواعد لا تتحقق أفعال أسمائها إلا باشتراط اتباع نموذج أحادي، وهو من يدّعي دفاعه عن حقوق التعددية.

نموذج يجسد الدكتاتورية العالمية، مدعيا سعيه نشر الحرية. نموذج مُزوّر، مُحرّف، كذاّب، وظالم بيّن ظلمه، لكنه يظهر أنه الأمين، والضامن، والمدافع عن الحقيقة، والعدالة والمساواة بين بني الإنسانية. بئسا له من نموذج يشرّع للحرب على قوم ليست أمصارهم أعجمية، ويحرّمها على أقوام يصنفها إرهابية ـ وهم من اتخذوها سبيلا لاسترداد الحرية من جنس طغى وعاث في الأرض فسادا، وتجبّر واستكبر استكبارا دنيا. إنها الصهيونية. آلة الإفساد العالمية، إنها اليد الخفية، هي من تحرّك "اللبرلة"، و"الأمركة"، و"العولمة"... إلى "الدمقرطة"، وتفككت وحدتها، قصفت قلاع الرافدين - وآسفاه عليك بغداد العراقية- وشحُب وجه عروس الشام ـ حزنا عليك دمشق السورية ـ وأزهق الأشقاء أرواحهم ويغتال السعيد ـ .....صنعاء اليمنية- وقسّمت حضارتنا عند هبة العظيم ـ وحسرتاه خرطوم السودانية- وعند جاري حرب فتكت بإخواني ـ عذرا طرابلس الليبية- هي فتنة نهايتها من بدايتها، قطع اليد السارقة لقدسنا الفلسطينية بسيف حدّاه إصلاح، ووحدة عربية، وقبضته "على المبادئ الإسلامية"، على حدّ تعبير ثورتنا التحريرية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1- الكتب والمؤلفات العامة

1. إبراهيم البدوي، سمير المقدسي (محرران)، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، لبنان:** مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

2. أحمد ثابت(محررا)، **حدود الإصلاح السياسي في مصر**، القاهرة: دار ميريت، 2007.

3. أحمد منيسي(محرّرا)، **التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة: مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.

4. الآلوسي، رعد صالح، **التعددية السياسية في عالم الجنوب**، الأردن: دار مجدلاوي، ط.1، 2006.

5. أونيل، باتريك، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة: باسل جبيلي، ، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2012.

6. آبيوروفسكي، ملفين، "المبادئ الأساسية للديمقراطية"، في: **الديمقراطية الأمريكية: التاريخ والمرتكزات**، ترجمة: حسن عبد ربه المصري، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، المركز القومي للترجمة، العدد 2/774، ط. 2، 2009.

7. البدوي، إبراهيم، المقدسي، سمير، (محرّران)، **تفسير العجز الديمقراطي في وطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، يناير 2011.

8. برهان غليون (مقدما)، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2002.

9. بو الشعير،سعيد، **النظام السياسي الجزائري، دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996 – السلطة التشريعية والمراقبة**، الجزء الرابع، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.2، 2013.

10. بوالشعير،سعيد، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة،** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.8، 2007.

11. بوالشعير،سعيد، **النظام السياسي الجزائري،** الجزائر: دار الهدى، ط.2، 1993.

12. تورين،ألان، **نقد الحداثة،** ترجمة: أنور مغيث، مصر: المجلس الأعلى للثقافة وشراكة المشروع القومي للترجمة، 1997.

13. تيللي،تشارلز، **الديمقراطية،** ترجمة محمد فاضل طباخ،بيروت: المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

14. ثابت، أحمد، (محرّرا)، **حدود الإصلاح السياسي في مصر،** القاهرة: دار ميريت، 2007.

15. ثناء، فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز درسات الوحدة العربية، ط.2، 2004.

16. الخولي، لطفي، **عن الثورة، في الثورة، وبالثورة...: حوار مع بومدين،** بيروت: دار القضايا، 1965.

17. دال، روبرت ، **عن الديمقراطية** ،بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل.، 2014.

18. دوفرجيه، موريس، الأحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد عبد المحسن سعد، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011.

19. زياد ماجد (منسقا محرّرا)، **التطوّر الديمقراطي في مصر،** ب.م.ن، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخاباتIDEA، وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية ANND، 2005.

20. سليمان الرياشي (وآخرون)، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

21. صامويل هانتجتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.

22. صبحي، محمد خليل، **تاريخ الحياة النيابية في مصر، من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا**، الجزء الرابع، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1947.

23. ضيوف، مامادو، **ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطي؟ منظورات إفريقية**، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال،القاهرة: مركز البحوث العربية، بدون مكان النشر.

24. العاني، حسان محمد شفيق، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986.

25. علي الدين هلال (وآخرون)، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.4، آب/أغسطس 1998.

26. علي الدين هلال، ومازن حسن، ومي مجيب، الصراع من أجل نظام سياسي جديد، مصر بعد الثورة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013.

27. علي خليفة الكواري (محررا)، **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، آب/أغسطس 2004.

28. علي خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي (تنسيق وتحرير)، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مايو 2009.

29. الغيثاوي، وسام حسين على، **التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003**، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية، 2018.

30. كافي،علي، **مذكرات الرئيس علي كافي: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 – 1962**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 1999.

31. كلفت، خليل، **ثورة 25 يناير، 2011: طبيعتها وآفاقها**، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط.1، 2013.

32. الكواري،علي خليفة، ماضي، عبد الفتاح، (منسقين ومحررين)، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مايو 2009.

33. لوفيفر،هنري، **ما الحداثة**، ترجمة: كاضم جهاد، ب.م.ن، دار ابن رشد للطباعة والنشر، 1983.

34. المخادمي، عبد القادر رزيق، **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007.

35. مسعد، نيفين عبد المنعم، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**،القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1988.

36. مغيش حامة، كنزة، **جدلية "التحالف" و"الانقسام" في اللعبة السياسية في الجزائر: مقاربة سوسيولوجية سياسية 2017/1997 نموذجا**، الجزائر: منشورات الدار الجزائرية، 2017.

37. مهنا،أمين عواد، **التحديث والإستقرار السياسي في الأردن**، عمان: الدار العربية للتوزيع والنشر، 1989.

38. نفين عبد المنعم مسعد(محررة)، **العالمية والخصوصية في دراسة المنطقة العربية: أبحاث الندوة المصرية-الفرنسية الثانية 3-5 يوليو 1989**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط.1، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1991.

39. هانتنتون، صموئيل، ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ترجمة:سمية فلو عبود ، ، بيروت: دار الساقي، ط.1، 1993.

40. هانتنجتون، صامويل، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، تقديم سعد الدين إبراهيم، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993.

41.سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة للأمن**، الإمارات العربية المتحدة: المركز العربي الديمقراطي، 2020.

2/ المقالات والدوريات:

42. بلقزيز،عبد الإله، "من النهضة إلى الحداثة"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع. 364، حزيران/يونيو 2009/6.

43. بوعافية، محمد الصالح، "الإستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات"، في: **دفاتر السياسة والقانون**، العدد: 15، جوان 2016، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

44. خميس دهام، حميد، "التحديث السياسي والإصلاح في الوطن العربي"، **مجلة مداد الأداب**، السنة ع.4.

45. عباس، عمار، بن طيفور، نصر الدين، "توسيع حظوظ مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة أو تحقيق المساواة عن طريق التمييز الإيجابي"، **الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، العدد: 10.

46. عباس،محمدّ، "الجزائر من بن بلة إلى بوتفليقة: الطموحات الهوجاء...وطول البحث في الوسائل أهدرت فرصا نادرة للتقدم السريع"، في: **الحدث العربي والدولي**، رقم30-31، جويلية /أوت 2003.

47. عبد الزهرة، فيصل يونس، "الآفاق المستقبلية للتنمية في البلدان العربية"، **مجلة المستقبل العربي**، ع.446، نيسان/أبريل 2016.

48. عبد القادر خمري، "الجزائر في عيدها الواحد والأربعين "، في: **الحدث العربي والدولي**، رقم:30-31، جويلية/أوت 2003 .

49. كريم السيّد أحمد عبد الرازق، "دور البرلمانات في دعم التطور الديمقراطي في الديمقراطيات الناشئة: الدروس المستفادة لمجلس النواب المصري (2015-2020)"، **المجلة العلمية**، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، العدد: 73، ديسمبر 2011.

50. محمد الميلي، " الدولة الجزائرية بين المزاعم... والحقائق"، في: **الحدث العربي والدولي**، رقم:30-31، جويلية/أوت 2003 .

51. المقداد، محمد أحمد، دعوات الاصلاح في الأردن وإشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية ومؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي: دراسة تحليلية (2010/2001)، **مجلة إتحاد الجامعات العربية للآداب**، ع.2.أ، جامعة اليرموك- الأردن: المجلد9، 2012.

52. ملاح، السعيد، "أسئلة البداية في عملية البحث عن ديمقراطية عربية"، **الرائد المغاربي**، ع.01، جوان 2013.

53. مهدي، محمد محمود، "إلى أين تتجه تركيا: الترسيخ الديمقراطي أم الديكتاتوري؟"، **سياسات عربية** ، ع.16، أيلول/سبتمبر 2015.

54. هشام،عبد الكريم، "العناصر المحققة لاستدامة الترسيخ الديقمراطي في الدول العربية: بين الفعالية الحكومية والأداء الديمقراطي"، **مجلة إتجاهات سياسية**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ع.2، يناير 2018.

55. ولد السالك، ديدي، "الممارسة الديمقراطية: مدخل إلى تنمية عربية مستدامة"، **المستقبل العربي**، ع.356، تشرين الأول/أكتوبر 2008، السنة الحادية والثلاثون.

56. روشو عبد القادر، الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا كوفيد 19، دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030، **مجلة الاقتصاد الجديد**، المجلد 12، العدد 03، 2021، ص 166

57. قريني نور الدين، دور التحول الرقمي في التخفيف من تداعيات جائحة كوفيد 19 وتحقيق الإنعاش الاقتصادي المنشود-دراسة حالة الجزائر، **مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية**، المجلد 17، العدد 01(خاص)، ماي 2022.

58. محمد علي الجودي، عطية خمخام، خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي(رؤية الجزائر 2030) وتداعيات جائحة كورونا فيروس كوفيد 19، **مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال**، المجلد 07، العدد 02، جانفي 2021.

59.

60. علاء عبد الحفيظ، **الأمن القومي المفهوم والأبعاد، دراسات سياسية**، مصر: المعهد المصري للدراسات، 11 مارس 2020.

3/ المؤتمرات والملتقيات والندوات العلمية:

61. عماد مؤيد جاسم، التوزيع الاسترضائي للسلطات وأثره في الاستقرار السياسي في العراق، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول لكلية القانون والسياسة، جامعة ديالي، 2010.

4/ التقارير:

62. التطور الديمقراطي في العالم العربي، أولا: حالة التطور الديمقراطي العربي في 1992"، في: التقرير الاستراتيجي العربي، 1992-1993، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

63. تقرير سكاي نيوز عربية، الجائحة تهبط بصادرات الذهب الأسود للجزائر في 2020، 18 يناير 2021، وكالات أبو ظبي، خالد ياسين الشيخ، الاقتصاد

المعرفي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، 2015-2016، سوريا: المعهد العالمي للتنمية الإدارية ، ص ص 9-10.

64. تقرير البنك الدولي، الاستجابة لازمة فيروس كورونا كوفيد 19 في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أكتوبر 2020، ص10

5/ الأطروحات والرسائل الجامعية:

65. كنزة مغيش، التحالف والانقسام داخل النخبة الحاكمة في الجزائر: دراسة في استراتيجيات العمل السياسي التعددي 2009/1999، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2012/2011.

66. سفيان فوكة، تفكيك الاستبداد وترشيد الحكم في العالم العربي قيود وفرص التحول الديمقراطي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، 2014/2013.

67. محمد سوماني، التكييف السياسي للحزب الواحد في ظل التعددية الحزبية، دراسة حالة حزب جبهة التحرير الوطني 1989-2001، رسالة ماجستير في العلوم السياسية(غير منشورة)، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسي والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، جويلية 2002.

6/ المصادر القانونية:

6-1- المصادر القانونية الخاصة بالجزائر:

68. الميثاق الوطني 1976،الجزائر، جبهة التحرير الوطني، 1976.

69. مرسوم رئاسي رقم 92- 44 مؤرخ في 5 شعبان عام 1412هـ الموافق 9 فبراير سنة 1992م يتضمن إعلان حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10، السنة التاسعة والعشرون، الصادرة الأحد 5 شعبان عام 1412هـ الموافق 9فبراير سنة 1992م.

70. "إعلان المجلس الأعلى للأمن"، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادر في 10شعبان عام 1414هـ، الموافق31 يناير 1994م.

71. **إعلان انتخاب رئيس الجمهورية**، الجريدة الرسمية، العدد: 99، الصادر بتاريخ: الأحد 23 ذو الحجة **محضر** عام 1396هـ، الموافق 12 ديسمبر سنة 1976.

72. انتخاب رئيس الجمهورية، محضر انتخاب رئيس الجمهوري، إعلان نتائج انتخاب رئيس الجمهورية، **الجريدة الرسمية**، العدد: 8، الصادر بتاريخ: 23 ربيع أول 1399هـ، الموافق 20 فبراير 1979.

73. المجلس الدستوري، إعلان مؤرخ في الموافق 23 نوفمبر سنة 1995، يتعلق بنتائج انتخاب رئيس الجمهورية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 72، صادر بتاريخ 26 نوفمبر سنة 1995.

74. المجلس الدستوري، إعلان مؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 30 ديسمبر سنة 1991 يتضمن النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية بتاريخ 26 ديسمبر سنة 1991 (الدور الأول)، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد:01، السنة التاسعة والعشرون، السبت 28 جمادى الثانية عام 1412هـ الموافق 4 يناير سنة 1992م.

75. المجلس الدستوري، إعلان رقم 01-97إ-م.د/97 مؤرخ في 4 صفر عام 1418 الموافق 9 يونيو سنة 1997، يتعلق بنتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطنيّ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد: 40، السنة الرابعة والثلاثون، الأربعاء 6صفر عام 1418هـ الموافق 11 يونيو سنة 1997م.

76. المجلس الدستوري، إعلان رقم 01/إ.م.د/ 02 مؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1423 الموافق 3 يونيو سنة 2002، يتعلّق بنتائج انتخاب أعضاء المجلس الشّعبي الوطني، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد:43، السنة التاسعة والثلاثون، الأربعاء 12 ربيع الثّاني عام 1423هـ الموافق 23 يونيو سنة 2002م.

77. المجلس الدستوري، إعلان رقم 03/إ.م.د/07 مؤرخ في 4 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 21 مايو سنة 2007، يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطنيّ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد:45، السنة الرابعة والأربعون، الأربعاء 26 جمادى الثانية عام 1428هـ الموافق 11 يوليو سنة 2007م.

78. المجلس الدستوري، إعلان رقم 01/إ.م.د/12 مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1433 الموافق 15 مايو سنة 2012، يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطنيّ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد: 32، السنة التاسعة والأربعون، السبت 5 رجب عام 1433هـ الموافق26 ماي 2012م.

79. المجلس الدستوري، إعلان رقم 01/إ.م.د/17مؤرخ في 21شعبان عام 1438 الموافق 18 مايو سنة 2017، يتضمن النتائج النهائية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطنيّ، الذي جرى يوم 7 شعبان عام 1438 الموافي 4 مايو سنة 2017،**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد: 34، السنة التاسعة

80. دستور 1996 المعدّل بموجب القانون رقم 16- 01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادر في 7 مارس سنة 2016.

81. مرسوم رئاسي رقم 97- 499 مؤرخ في 27 شعبان عام 1418 هـ الموافق 27 ديسمبر سنة 1997 يتضمن تعيين أعضاء مجلس الأمة، **الجريدة الرسمية**، العدد: 86، بتاريخ 28 شعبان عام 1418هـ الموافق 28 ديسمبر سنة 1997م.

6-2- المصادر القانونية الخاصة بمصر:

82. قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم 46 لسنة 2014 بإصدار قانون مجلس النواب، **الجريدة الرسمية**، العدد: 23 (تاب)، في 5 يونية سنة 2014.

83. قرار رئيس جمهورية مصر العربية، بالقانون رقم 202 لسنة 2014، في شأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النوّاب، الجريدة الرسمية، العدد 51 (مكرّر)، في 21 ديسمبر سنة 2014.

84. دستور الجمهورية الجزائرية، 1976.

85. قرار بقانون رقم 201 لسنة 1990 لتعديل بعض أحكام قانون مجلس الشعب رقم 38 لسنة 1972.

86. قرار بقانون رقم 202 لسنة 1990 لتعديل أحكام القانون رقم 73 لسنة 1956 الخاص بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية، الجريدة الرسمية، العدد 39 (مكرّر)، 29 سبتمبر 1990.

87. دستور جمهورية مصر العربية، **الجريدة الرسمية**، العدد: 16 مكرّر (و)، الصادر في تاريخ 23 أبريل سنة 2019.

88. دستور جمهورية مصر العربية، أبريل 2019، معدلا طبقا للاستفتاء على تعديل الدستور الذي أجري بالخارج أيام: 19، 20، 21 ، وبالداخل أيام: 20، 21، 22 أبريل سنة 2019.

7/ القواميس والموسوعات:

89. المنجد الأبجدي، ط.1، بيروت: دار الشروق، 1967.

90. علي بن هادية، القاموس الجديد، معجم عربي الفبائي، الجزائر: المؤسسة الوطني للكتاب، 1991.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية:

1/ الكتب:

91. Addi, Lahouari ,L'Impasse du Populisme. L'Algérie : Collectivité Politique et Etat en Construction, Alger: Entreprise Nationale du Livre, 1990.

92. Ben Saada, Mohamed Tahar, Le Régime Politique Algérien: De la légitimité historique à la légitimité constitutionnelle, Alger: ENAL, 1992. Tiré du:Discours du Président Boumédiène, Tome 1.

93. Camus, Michel, (directeur), Changements Politiques au Maghreb, (extrait de l'Annuaire de l'Afrique du Nord), Etude du Centre National de la Recherche Scientifique, Paris : 1991.

94. Dahmani, Ahmed, **l'Algérie à l'Epreuve: Economie Politique des Réformes 1980-1997**, Alger: Casbah Editions, 1999.

95. Nadav, Safrane ,Egypt in Search of Community, Harvard University Press, 1961.

96. Roussillon, Alain, L'Egypte et L'Algérie au Péril de Libéralisation, Le Caire: CEDEJ, 1996.

2/المقالات والدوريات:

97. Addi, Lahouari, « Violence et Système Politique en Algérie », Les Temps Modernes, vol.50, n°580, janvier-février 1995.

98. Addi**,** Lahouari, **l'Algérie et La Démocratie: Pouvoir et Crise Politique dans l'Algérie Contemporaine**, Paris: La Découverte, 1995.

99. BARIKI, Salaheddine, « Algérie: Chronique Interne », in: **Annuaire de L'Afrique du Nord**, n°.34, 1995.

100. Bras, Jean-Philippe, « Elections et Représentation au Maghreb », in: **Maghreb-Machrek,** n°.168, avril-juin 2000.

101. Carlier, Omar, "Symbolique du Pouvoir et Pratiques de Gouvernement", **Annuaire de l'Afrique du Nord**, n°.28, 1989.

102. Carmignani, Fabrizo, « Political Instability, Uncertainty and Economy »,in: Journal of Economic Surveys, vol.17, N°.1, 2003.

103. Chhiber, Pradeep, « State Policy, RentSeeking, and the Electoral Success of a Religious Party in Algeria », in: **The Jornal of Politics**, vol.58, n°.1, february 1996.

104. El-Moudjahid (hebdomadaire), du 15-16 juin 1990.

105. Fontaine, Jacques, « les Elections Législatives Algériennes », in: **Maghreb-Machrek**, n°.135, 1992

106. Fontaine, Jacques, « les Elections Locales Algériennes du 12 juin 1990: Approche Statistique et Géographique », in: **Maghreb-Machrek**, n°.129, juillet- septembre 1990.

107. Harbi, Mohamed ''Sur le Processus de Relégitimation du Pouvoir en Algérie'', **Annuaire de l'Afrique du Nord**, n°.28, 1989.

108. Heydemann, Steven, traduit par Rachel Bouyssou, « La Question de la Democratie dans Les Travaux sur le Monde Arabe », in :**Critique Internationale**, n°17, 2002/4.

109. J-C.Vatin, « L'Egypte dans La Politologie Occidentale », in: Egypte/ Monde Arabe, 8, 1991.

110. Kapil, Arun, Portrait Statistique des Elections du 12 juin 1990: Chiffres-clés pour Une Analyse", in: **Les Cahier de L'Orient**, n°.23, juillet 1991.

111. Leca, Jean et J-C.Vatin, « Le Système Politique Algérien 1976-1978: Idéologie, Institutions et Changement Social », in: Annuaire de l'Afrique du Nord, n°. 16, 1977.

112. Szmolka,Inmaculada ,« Les Processus de transition et le Changement Politique dans les Pays Arabes : Cadre Théorique et Typologie des Processus de Changement Poltique dans les Régimes Arabes », in: Annuaire IEMed de la Méditerranée, 2

113. Turchin, Peter," Dynamics of Political Instability in the United States, 1780-2010", in: Jornal of Peace Research, 2012, p.1. in: jpr.sagepub.com. (July 16, 2012).

114. Volpi, Frederic, « Le mouvement Protestataire Algérien de 2019 à la Lumière de la Théorie des Mouvements Sociaux et des Printemps Arabes », **L'Année Du Maghreb**, n°21, decembre 2019.

3/ الأطروحات والرسائل:

115. IBRAHIMA Gaye, la culture politique : Un Déterminant Essentiel de La Démocratisation en Afrique. Une Analyse Comparative SENEGAL – MALI, Mémoire présenté à la faculté des Etudes Supérieures de l'Université Laval dans le cadre du programme de maitrise en science politique pour l'obtention du grade de maitre 2s art (M.A), Département de science politique, Faculté des Sciences Sociales, UNIVERSITE LAVAL, Québec ; Février 2007.

4/ المؤتمرات والملتقيات والندوات العلمية:

116. J. Petras ,« class and political economic development in the Mediterranean, paper presented at :the **international conference**, **foundation for Mediterranean studies**, 3-6 may 1984.

ثالثا: المواقع الالكترونية

117. www.maghress.com

118. www.alittihad.press.ma

119. https://www.aljabriabed.net

120. https://drive.google.com/file/d/11_Y_suFMaRlJpd4rUIEJ3SIcV1a1WcDK/view

121. http://www.alaraby.co.uk

122. www.cms.fss.uaval.ca

123. www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391

124. www.massai.ahram.org.eg

125. http://www.ihs.ac.at

126. http://www.socsci.uci.edu

127. www.mesc.com.jo

128. www.comparing

129. www.dar-alfarabi.com

130. https://carnegieendowment.org/sada/79097

131. https://www.echoroukonline.com/live-news

132. https://www.sis.gov.eg/Newvr/egyptionrevoution/julythree.html

133. https://www.youtube.com/watch?v=8flecxDUfBg

134. https://www.youtube.com/watch?v=qI012rfUdf0

135. https://research.rug.nl/en/publications/essays-on-political-instability-measurement-causes-and-consequenc

136. https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/11/26/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B2%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%87%D8%AF%D9%8A%D9%86

137. https://qadaya.net/?p=9158

138. https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_0057DDAF.pdf

139. https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D9%81%D8%B6%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D9%81%D8%B8%D9%8A%D9%86/29744746

140. https://arabic.rt.com/news/63643-

141. https://www.alraimedia.com/article/235834/

142. http ://www.addustour.com/articles/392025

143. https://www.aps.dz/ar/algerie/46610-2017-08-15-17-13-54

144. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/6/8/%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%B5%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A

145. http://socialsciences.scielo.org

146. https://esalexu.journals.ekb.eg/article_117515_1bf0b4b9597b304a0941ee3c8c4f2248.pdf

147. http://egyleftparty.org

148. http://www.fep.org.eg

149. http://www.masrawy.com/News/Egypt/2011/october/11/4498200.aspx

150. https://www.youm7.com/story/2012/10/31/%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B9%D9%85-%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD-%D9%8A%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D8%A8%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%8A%D8%A9/832375

151. http://www.aljazeera.net

152. https://www.reuters.com/article/oegtp-egypt-politics-mn1-idARACAE73F0FD20110416

153. https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/07/140714_egypt_ndp_elections_rule

154. https://www.aljazeera.net/news/politics/2018/12/6/%D8%BA%D9%85%D9%88%D8%B6-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AC%D8%AF%D9%84-%D8%A3%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%AD%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D8%A7

155. https://perspective.usherbrooke.ca

156. https://www.aljazeera.net/amp/knowledgegate/specialcoverage/2004/10/3/%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

157. https://link.springer.com/book/10.1057/9781403982148

158. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/10arabworld.pdf

159. https://www.sup.org/books/title/?id=20969

160. https://scholar.google.com/scholar?q=Explaining+the+Arab+Uprising%3B+Transformations+in+Comparative+Perspective+(2016).&hl=ar&as_sdt=0&as_vis=1&oi=scholart

161. https://reliefweb.int/report/world/global-gender-gap-report-2020?gclid=Cj0KCQiAj4ecBhD3ARIsAM4Q_jF21jtr642Dx-lw6YaK-ZhbSYn518cB2pHhxizBNkpC3wobt3kPkhcaAqz0EALw_wcB

162. https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/WESP2020_FullReport.pdf

163. https://www.google.com/search?source=univ&tbm=isch&q=%D9%86%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D8%8C%D8%B9%D8%B2%D9%88+%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF+%D8%B9%D8%A8%D8%AF+%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%8C+%22%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85+%D8%B9%D8%AF%D9%85+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%22%D8%8C+%D9%81%D9%8A:+%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%85%D8%AF%D9%86%D

8%8C+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF:+2191%D8%8C+%D8%B3%D9%86%D8%A9+2008

164. www.worldbank.org

165. www.oecd.org/mena/competitiveness/covid-19-crisis-response.

قائمة الجداول والأشكال والمخططات

1/ قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	مقارنة تكرار مصطلحات الدولة والمجتمع في دساتير الجزائر	144
02	مقارنة تكرار مصطلحات الدولة والمجتمع في دساتير مصر	144
03	تطور مقارن لحجم المعونة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية لمصر (1948-2011)	182
04	قيمة الأموال التي تمت جدولتها الخاصة بالجزائر (1994- 1996)	189
06	نتائج الانتخابات الرئاسية 16 نوفمبر 1995 (الجزائر)	264
07	تطورات أسلوب انتقال السلطة في الجزائر (1962- 2019)	285
'07	تطورات أسلوب انتقال السلطة في مصر (1952-2018)	288
08	نتائج الانتخابات الرئاسية في الجزائر (12 ديسمبر 2019) [هو العنوان الأصح لهذا الجدول خلافا لما ورد في الصفحة المحدّة]	293
'08	المعطيات العامة الخاصة بالانتخابات المحلية 12 جوان 1992 (الجزائر)	342
09	نتائج الانتخابات البلدية 12 جوان 1990 (حسب الأصوات) (الجزائر)	343
10	توزيع قوائم الترشيحات في الانتخابات البلدية والولائية 1990 (الجزائر)	348
11	توزيع المجالس الشعبية البلدية حسب عدد سكان البلدية 1990 (الجزائر)	350
12	تطور توزيع المقاعد عبر انتخابات مجلس الشعب خلال المرحلة بين 1976 إلى 2010 (مصر)	352
13	نتائج انتخابات مجلس الشعب (2011-2012) (مصر)	355
14	المعطيات العامة الخاصة بانتخابات رئيس الجمهورية في مصر، العام 2012	358
15	توزيع الاصوات الصحيحة المحصلة لكل مترشح في الانتخابات الرئاسية في مصر لعام 2012	358
16	المعطيات الانتخابية وتطور المشاركة الانتخابية في الجزائر(التشريعيات: 1991-2017)	366
17	تطور البنية السياسية للبرلمان في مصر (1979- 2020)	386
18	تطوّر البنية السياسية للبرلمان في الجزائر من خلال تركيبة المجلس الشعبي الوطني (1997- 2017)	395

2/ قائمة الأشكال والرسومات البيانية:

رقم الرسم البياني	عنوان الرسم البياني	رقم الصفحة
01	تطور عدد الجمعيات في الجزائر(1974-2017)	137
02	دائرة نسبية تبين توزيع الجمعيات الوطنية على مختلف النشاطات المدنية في الجزائر لعام 2018	139
03	تطور كمي للجمعيات والمؤسسات الاهلية في مصر (2009-2019)	141

04	دائرة نسبية توضح توزيع الجمعيات الاهلية على مختلف النشاطات في مصر عام 2017	143
05	دائرة نسبية لتوزيع حجم المعونات الأمريكية لمصر (1975-2009)	184
06	دائرة نسبية خاصة بتخصيصات المعونات الأمريكية لمصر عام 2009	185
07	تطور نسبة المشاركة في التشريعيات في الجزائر(انتخابات المجلس الشعبي الوطني 1991-2017)	359
08	مقارنة مؤشر التعددية وجودة العملية الانتخابية مع مؤشر مستوى المشاركة السياسية في الجزائر	366
09	مقارنة مؤشر التعددية وجودة العملية الانتخابية مع مؤشر مستوى المشاركة السياسية في مصر	367

3/ قائمة المخططات:

رقم المخطط	عنوان المخطط
المخطط رقم 1	نموذج توضيحي لعلاقة الشرعية بانتقال السلطة ومآلاتها في الجزائر ومصر
المخطط رقم 2	يوضح علاقات التحدي والاستجابة بين الدولة وبيئتها الداخلية والخارجية

المـــــــوضوعات	الصفحة
مقدمة	**1**
الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة الدمقرطة والاستقرار السياسي	**14**
المبحث الأول: الإطار النظري لمتغير الدمقرطة	**15**
المطلب الأول: مفهومي الديمقراطية والدّمقرطة	**15**
المطلب الثاني: الدمقرطة والمفاهيم المشابهة	**24**
المطلب الثالث: الدمقرطة والتحديث السياسي	**32**
المطلب الرابع: مؤشرات الدمقرطة	**53**
المبحث الثاني: الإطار النظري لمتغير الاستقرار السياسي	**63**
المطلب الأول: تعريف الاستقرار السياسي	**63**
المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي	**70**
المبحث الثالث: علاقة الدمقرطة بالاستقرار السياسي والأطر التحليلية في الدول العربية	**78**
المطلب الأول: عوامل تحقيق تكامل الدمقرطة مع الاستقرار السياسي	**78**
المطلب الثاني: خصوصية دراسة النظم السياسي العربية	**87**
المطلب الثالث: التحول في دراسة الأنظمة السياسية العربية بعد أحداث سنة 2011	**93**
الفصل الثاني: محدّدات الدمقرطة والاستقرار السياسي في الجزائر ومصر	**105**
المبحث الأول: المحددات الداخلية للدمقرطة والاستقرار السياسى فى البلدين	**106**
المطلب الأول: تطور نظام الحكم وتحديات بناء الدولة في البلدين	**106**
المطلب الثاني: علاقة الدولة بالمجتمع في البلدين وخصوصية العلاقة عربيا	**120**
المطلب الثالث: البناء الدستوري واستقرار مؤسسات الحكم في البلدين	**145**
المبحث الثاني: محددات البيئة الخارجية المؤثرة فى الدمقرطة والاستقرار السياسي فى البلدين	**165**
المطلب الأول: تأثيرات الوضع الإقليمي العربي على الاستقرار السياسي منذ 2003	**165**
المطلب الثاني: المشروطية السياسية ومسارات الدمقرطة والاستقرار في البلدين	**175**
المبحث الثالث: سياسات الإصلاح السياسى فى البلدين بين تحدي التغيير والإستجابة لمتطلبات الاستقرار السياسي	**196**
المطلب الأول: سياسة الإصلاحات السياسية في ظل استمرار الأزمات في البلدين	**196**

المطلب الثاني: أسباب استمرار الأزمة في ظل تجدّد الإصلاحات	**211**
الفصل الثالث: مؤشرات الشرعية وانتقال السلطة وتحدياتها خارج الدمقرطة في البلدين	**229**
المبحث الأول: الشرعية السياسية ومؤشر انتقال السلطة في البلدين	**230**
المطلب الأول: تحدّي انتقال السلطة في ظل التحوّل من شرعية تاريخية/ ثورية إلى دستوري/ ديمقراطية	**230**
المطلب الثاني: إدارة المرحلة الانتقالية الأولى من عهد الدمقرطة في البلدين	**242**
المطلب الثالث: نهاية المرحلة الانتقالية وعودة المسار في البلدين	**259**
المبحث الثاني: متغير الأزمة ومدخل النخبة في تفسير العلاقة بين الشرعية وانتقال السلطة	**268**
المطلب الأول: مكانة النخبة في علاقة الشرعية بانتقال السلطة	**269**
المطلب الثاني: الحراك السياسي في البلدين ومعضلة نقل السلطة	**280**
المطلب الثالث: المؤشرات الأمنية والاقتصادية للدمقرطة والاستقرار السياسي في البلدين	**293**
الفصل الرابع: التعددية، المشاركة السياسية ومؤشر الانتخابات في الجزائر ومصر	**318**
المبحث الأول: التعددية السياسية كمؤشر للدمقرطة في البلدين	**319**
المطلب الأول: التعددية والدمقرطة في البلدين	**319**
المطلب الثاني: التعددية وتحدّي التغيير السياسي بواسطة الصدمة الانتخابية في البلدين	**339**
المطلب الثالث: تحليل مقارن لبعض مؤشرات الدمقرطة والاستقرار السياسي في البلدين	**366**
المبحث الثاني: الإستقرار البرلماني والحكومي ومؤشرات الرقابة والشفافية	**376**
المطلب الأول: مكانة البرلمان من عملية الدمقرطة في البلدين	**376**
المطلب الثاني: تطور البرلمانات وعلاقتها بالدمقرطة في البلدين	**385**
المطلب الثالث: عضوية المرأة في البرلمان: دراسة المشاركة السياسية للمرأة في البلدين	**399**
خاتمة	**412**
قائمة المراجع	**425**
قائمة الجداول والأشكال والمخططات	**445**
فهرس الموضوعات	**448**

" الدّمقرطة والاستقرار السياسي في الدول العربية المعاصرة (الجزائر ومصر: دراسة مقارنة) "

الملخص:

هيمنت الدراسات والنقاشات حول الديمقراطية ومآلاتها المتعددة حتى أضحت انشغالا فكريا وسياسيا دأب على سبر أغواره البحاثة والساسة على حدّ سواء. وبين مدافع مروّج، ومنتقد مناوئ؛ تبرز أهمية البحث في موضوع الديمراطية وما يتصل بها من متغيرات في علاقات تأثير وارتباط. ومن المواضيع ذات الصلة تلك، الدمقرطة باعتبارها عملية غايتها ـ من الزاوية النظرية ـ تحقيق نظام حكم ديمقراطي أسسه الحرية، والمساواة، والانفتاح، والتعددية...الخ، وبتحقيقها يحصل الاستقرار السياسي الذي يضمن الانتقال السلمي للسلطة، وفق انتخابات تعددية دورية نتائجها سليمة ومعبرة عن إرادة المصوتين فيها، تفرز برلمانات مستقرة وفاعلة، ناهيك عن تحقيق قدرة حكومية على الاستجابة لانتظارات مجتمعاتها...الخ. لكن الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لكثير من الدول ومنها العربية على وجه الخصوص يثبت أن مراحل من ما يدعى "عملية الدمقرطة" أدت إلى تقويض شروط الاستقرار التي طالت مجالات سياسية وغير سياسية بلغت حدود ارتفعت معها أعمال العنف والعنف المضاد الذي اتخذ أبعادا وطنية، وإقليمية وحتى عالمية، صاغه البعض في ظاهرة الإرهاب ذات الطابع الدولي. أبانت هذه الدراسة عن أن العلاقة بين الدمقرطة والاستقرار السياسي ـ على الأقل في مراحلها الأولى ـ ليست دائما على ارتباط، وإن وجد بعض من ذلك الارتباط فهو سلبي في أغلب اتجاهاته. وهذا ما أثبتته المقارنة التي أقامتها هذا البحث بين الجزائر ومصر باعتبارهما دولتين عربيتين ومن أكبرها وأكثرها تعرّضا لضغوط الدمقرطة وتحديات الاستقرار السياسي. إن الاستقرار السياسي الذي رُبطت مؤشراته عن عمد بمؤشرات وأسس الحكم الديمقراطي لهي من قبيل التحريف للحقائق الحضارية والتاريخية التي أثبتت عبر الزمن أن الاستقرار متطلب بشري له أبعاد متعددة ومتنوعة ليس سياسية فقط، بل وحتى البعد السياسي للاستقرار إنما يرتبط بأبعاد أخرى تتعلق بالجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والقيمية، والعقدية، والحضارية عموما.

إن بلوغ مرام الاستقرار لن يتحقق بالديمقراطية كشرط لازم، إنما بتوفير أسباب القوة المادية وغير المادية، القوة الاقتصادية أولا والعسكرية ثانيا، والتنافسية التكنولوجية ثالثا، والتميّز المعرفي والمنافسة على التفوق المعلوماتي رابعا.

تتحقق قوة الدول والمجتمعات التي تستمد منها أنظمة حكمها قوّتها من خلال الانطلاق من معالجة مكامن التأخر الحضاري الذي لا سبيل لعلاجه إلا بردّ الاعتبار للإنسان وتمكينه من الانطلاق في التعبير عن طاقاته ومكنوناته من الإبداع وانتاج التميّز، وإعادة القيمة الحضارية للعمل ومخرجاته، هي وحدها العوامل التي تنهي الأزمات، وتبدع الحلول لمختلف المشكلات، وترقى بالشعوب ودولها ومجتمعاتها إلى علا التجديد الحضاري.

كلمات مفتاحية: الديمقراطية، النظم السياسية، الدمقرطة، الاستقرار السياسي، التنمية، التحديث، الحداثة، نظرية التحدي والاستجابة، النخبة، علاقة الدولة بالمجتمع، الدولة القوية، النخب السلطوية .

« Democratization and Political Stability in Actual Arab States Comparision between Algeria and Egypte »

Abstract :

Studies and discussions about democracy and its multiple consequences have dominated until it has become an intellectual and political preoccupation that researchers and politicians alike have been exploring. The importance of research in democracy and its related variables is highlighted in the relationships of influence and correlation. Among the related topics is democratization as a process whose goal is theoreticaly to achieve a democratic political system and governing, founded on freedom, equality, openness, be obtained that guarantees the pluralistic elections whose results are sound and expressive of the will of voters, stable and effective parliaments, of pluralism, achieving a government's ability to respond to the expectations of its societies…etc. However, the political, social and economic reality of many countries, including the Arab ones in particular, proves that the stages of « Democratization process » have undermined the conditions for stability that affected political and non-political areas, reaching limits with which acts of violence rose, which took on national, regional and global dimensions which deal about international terrorism. This study showed that the relationship between democratization and political stability is not always linked. Political stability, whose indicators were deliberately linked to the indicators and democratic's demonsions of democratic governance, is a distortion of the cultural and historical facts that have proven over time that stability is a human requirement that has multiple and varied dimensions, not only political, but it is also linked to other dimensions related to economic and social aspects and civilization in general. Achieving the goal of stability will not be achieved by democracy as a necessary condition, but by providing the means of material and immaterial strength, economic power, technological competitiveness, knowledge excellence, competition for informational supremacy, and military power. The strength of states and societies from which their regimes derive their strength is achieved by starting from addressing the causes of civilizational lag, which can only be cured by restoring humman dignity and enabling him to set out to express his energies and potentials of creativity and production of excellence, and to restore the cultural value of work and its outputs, are the only factors that end crises, innoving solutions to various problems, and raising peoples, their countries and societies to heights of civilized renewal.

***Key words** : Democracy, democratization, political systems, political stability, development, modernization, modernity, challenge and response theory, elite, state-society relationship, strong state, authoritarian elites.*